شذرات من وهوامش على سيرة ذاتية

منصور خالد

جيل البطولات وجيل التضحيات اين وكيف تنكبوا الطريق





الغلاف: عصام عبدالحفيظ



شـــذرات

من، وهوامش على، سيرة ذاتية

(الجزء الثاني)

منصور خالد

شذرات

من، وهوامش على، سيرة ذاتية

الجزء الثاني

جيل البطولات وجيل التضحيات
أين وكيف تنكبا الطريق؟



للنشر والتوزيع
2018

الكتاب : **شذرات من، وهوامش على، سيرة ذاتية**

جيل البطولات وجيل التضحيات

أين وكيف تنكبا الطريق؟ (الجزء الثاني)

تأليف : منصور خالد

المدير المسؤول : **رضا عوض**

رؤية للنشر والتوزيع

القاهرة : 0122/3529628

8 ش البطل أحمد عبد العزيز – عابدين

تقاطع ش شريف مع رشدي

Email: Roueyapublishing@gmail.com

فاكس : 25754123 (202) +

هاتف : 23953150 (202) +

الإخراج الداخلي : **حسين جبيل**

الغلاف والإشراف الفني : **عصام عبد الحفيظ**

جمع وتنفيذ : **القسم الفني بالدار**

الطبعة الأولى : 2018

رقم الإيداع : 2018/4120

الترقيم الدولي : 978-977-499-300-8

المحتويات

الموضوع		الصفحة
إهـــــــــــداء		9
الفصــــــــل الأول	: مدخل	11
الفصل الثانـــــــى	: الرق في نظر النخبة الشمالية	51
الفصل الثالـــــث	: آباء الاستقــلال وجيــل البطـــولات وجيــل التضحيــات... أين وكيف تنكبوا الطريق؟	71
الفصل الرابـــــع	: عبثية الأحزاب في السودان	93
الفصل الخامـــس	: صعود العسكر ورياء الساسة	117
الفصل الســـادس	: الديمــقراطيــة بين اليمين واليســـار في السودان	139
الفصل الســـابع	: دور الجيش والأنصار في السياسة	179
الفصل الثامـــن	: الطريق إلى نظام مايو	207
الفصل التاســـع	: وزارة الشباب	235
الفصل العاشـــر	: الشمـــولية: الأصـــول والتفـاريع (مايو نموذجًا)	263

إهداء

- **إلى مَن رحلوا من رفاق الدرب في الفترة المايوية:** عمر الحاج موسى، جعفر محمد علي بخيت، عبد الرحمن عبد الله، زكي مصطفى، موسى عوض بلال، الشيخ حسن بليل، أحمد عبد الكريم بدري؛ وممن ينتظر منهم لقاء ربه: أبل ألير، بدر الدين سليمان، بشير عبادي، عبد الماجد حامد خليل، عمر محمد الطيب، علي محمد فضل، المهندس يحيى عبد المجيد، ثم الضرغام إبراهيم منعم منصور الذي ما فتئ ينحت الصخر بقلمه ليروي للناس الحق كل الحق ولا شيء غير الحق، فما أكثر ما لوث تاريخ السودان ذوو الفطنة المحدودة، وأسوأ من هؤلاء مَن أسماهم الدكتور طه حسين: "الذين لا يعملون ويؤذي نفوسهم أن يعمل الآخرون".

- إلى راحلِيَن من أهل الأدب والفن، توثقت علاقتي بهما في تلك المرحلة فزادا إنسانيتي عمقًا وحياتي رونقًا: علي محمد المك وحسين مأمون شريف.

- إلى النُّطس الحُذاق الذين رحلوا عن دنيانا: أحمد عبد العزيز، صديق أحمد إسماعيل، عمر بليل، عبد الله هدايت الله، ومن الأحياء فاروق فضل وعلي نور الجليل الذين كنت بصحبتهم كَلِفًا، وكانوا بصحبتي مولعين. هذا نفر لم أفتقد عند رحيل مَن رحل منهم الطبيب المداويا، بل أيضًا الخل الوفي الذي يأخذ الحق ويعطي الحق.

الفصل الأول

1

مدخـــل

في الجزء الأول من هذه الشذرات تحدثنا بقدر من الأريحية عن مآثر آباء الاستقلال الشماليين (ونقول الشماليين لأن الجنوبيين حُرِموا من أبوة ذلك الاستقلال). ولكن في أكثر من مقال وكتاب تحدثنا أيضًا عن إدمان الفشل من جانب أولئك الآباء الميامين، وجيلنا الذي اقتدى بهم أو تأثر بأفكارهم دون مراجعة أو توقف عندما يستلزم الجُرح والتعديل. هذا التباين بين الإشادة والتبجيل، من ناحية، والنقد بل السخط، من ناحية أخرى، هو تناقض ظاهري (paradoxical) لأننا نتناول بالبحث قضيتين، تحكم كل واحدة منهما معايير مختلفة. فمناط الحديث حول مآثر ذلك الجيل كان هو الصفات الخُلُقية المميزة لأبناء الجيل الأول من سياسيين وصحفيين ومعلمين وإداريين ورجال قانون تمثلت في مهاراتهم الفنية، ووفائهم لمدونات السلوك التي تحكم وظائفهم، وطهارة ذوات أيديهم، وعدم اغترار أغلبهم بالسلطان. ولكن، مع كل هذه الصفات الحميدة، مُني جيل الآباء المؤسسين وجيلنا الذي أعقبهم بمنقصتين: الأولى هي العجز عن ابتداع رؤية صائبة للمشكل السوداني، ثم توليد حلول عملية لما تعاني منه البلاد وفق تلك الرؤية. والثاني هو فقدان التسامح بين أبناء ذلك الجيل حتى داخل الحزب الواحد؛ مما أعجزهم عن التوافق على مشروع

وطني. فقدان الرؤية التي تهدي السبيل، وعدم التوافق بين الأطراف المتشاجرة على أي مشروع وطني يوحد أهل السودان، كانا على رأس الأسباب التي أدت إلى انهيار السودان انهيارًا كاد أن يبلغ به مرحلة التداعي الحر (free fall). وبهذا القول لا يهدف الكاتب إلى محاكمة التاريخ، أو ينظر للماضي بغضب، بل ينشد الإبانة عن كيف أطفأ هذان الجيلان على السودان مصابيح كانوا قادرين على إسراجها لولا الصراع الحزبي الانتقامي، والتعصب المذهبي الذي ينكر الواقع، وخداع النفس بلا غاية؛ فخادع النفس لا رأي له.

جميع المشاكل السياسية والاجتماعية التي عانى منها السودان منذ الاستقلال، واستمر يعاني حتى استعرت الحروب في جنوبه ووسطه وغربه حتى أصبح بلدين هما ذوا أصل واحد. ولإدراك فقدان الرؤية وما تبعه من تخبط في السياسات. ضع أمامك، أيها القارئ، خريطة العالم، ثم ابحث عن أي بلد فيه: في أوروبا أو أفريقيا أو الأمريكتين أو آسيا أو جزر البحر الكاريبي؛ لتدلني على بلد واحد أعلنت قيادات التحرير فيه على شعبها أن غاية النضال الوطني هي الوحدة مع جارها الأكبر (وحدة وادي النيل)، ثم ارتدت تلك القيادة على عقبيها لتقول: "غايتنا هي الاستقلال، وما كانت دعوتنا للوحدة إلا تكتيكًا". ولئن سألت في إطار أيّ استراتيجية تم هذا التكتيك -إذ لا يستقيم التكتيك بدون استراتيجية-

لما وجدت مَن يجيب على سؤالك. دُلني أيها القارئ على بلد واحد كانت قيادته تقود حربًا ضروسًا ضد جزء من شعبها كان يطالب بحق طبيعي مشروع (الحكم الذاتي) وتحرمه من ذلك الحق ثم تأتي بعد أربعة عقود من الزمان لتمنح هذا الجزء من القطر حق تقرير المصير بما فيه خيار الانفصال. ولو جاء القرار بمنح حق تقرير المصير من قيادات أخرى غير تلك التي تمنعت عن الاعتراف بما هو أدنى منه لجاز ذلك، ولكن عندما يجيء من القيادات نفسها، يسارًا ويمينًا، دون أن تبين تلك القيادات لأنصارها دوافع الانتقال من موقف إلى موقف نقيض لا نملك إلا أن نقول: يا لها من قيادات تلك التي تزدري أنصارها إلى هذا الحد.

لم يكن غريبًا، والحال هذه، أن يتحول الازدراء بالآخر في غيبة الرؤى والأفكار إلى عدم التسامح وشخصنة القضايا العامة. من ذلك نعت الاستقلاليين لدعاة الوحدة مع مصر بـ"عملاء الباشوات"، والرد عليهم من جانب مخالفيهم في الرأي بـ"ربائب الاستعمار". كما لا يجد "اليساري" وصفًا يطلقه على "اليميني" الذي يخالفه الرأي غير "العميل الاستعماري الخائن"، تمامًا كما لا يجد المتأسلم نعتًا يرمي به العلماني غير "الكافر". هذا خلط مريع بين القيم، والخلط بين القيم هو واحد من مظاهر التخلف الفكري؛ فأهم صفات العقل الناضج هي القدرة على تجريد الأمور؛ لأن التجريد وحده هو الذي يعين على التمييز الموضوعي بين الأشياء من أجل الوصول للحكم الصحيح. مثلًا، إن وصفت شخصًا بما هو حقيق به كقولك عن شاعر يجيد النظم إنه شاعر مبدع، أو عن رسام يحسن الرسم إنه فنان ماهر، انبرى لك سخيف عقل ليقول: **سيبك منه ده "عبد" أو "حلبي"**. أو يستوقفك آخر يجمع بين رهافة العقل وقلة الحياء ليقول: **"أظنك ما عارف أمه منو"**. ترى كم من الفرنسيين يعرف مَن هي أم الجنرال ديجول، أو من أهل جنوب أفريقيا مَن هي أم مانديلا، أو من الهنود يعرف، أو يسعى ليعرف، مَن هي أم غاندي؟

ابتناءً على ذلك، فإن كل الصفات الخُلُقية الحميدة التي نسبناها لآباء الاستقلال عن جدارة واستحقاق، ولمن تبعهم بدرجة أقل، لا تؤهل أصحابها

لأن يكونوا سياسيين ناجحين، ناهيك عن أن يصبحوا رجال دولة قادرين. فالأمانة وطهارة ذات اليد واحترام القانون صفات خُلُقية رفيعة يجدر بأي شخص التحلي بها: القصاب والبدال والنجار وماسح الأحذية كما المدير والوزير. هذه الصفات لا تنجب بمفردها سياسيًا ذا قدرة على أن يبني وطنًا يفخر به جميع أهله، أو يؤسس دولة راسخة جذورها في الأرض وفروعها في السماء. فشل ذلك الجيل ومَن والاه حتى وإن افترضنا رغبتهما الصادقة في تحقيق الهدفين (بناء الوطن وتأسيس الدولة الراسخة) لم يعد في حاجة إلى إثبات. فبعد مضي ما يربو على نصف قرن من الاستقلال عاش فيها السودان حربين في حياته في ظل الحرية والاستقلال انتهت بتقليص ثلث أرضه، وتوقد الحروب الأهلية في وسطه وغربه، وانهيار اقتصاده الريفي إلى الدرجة التي دفعت أهل الريف للنزوح إلى مدن غير مؤهلة لاستقبالهم، يصبح إنكار هذه الحقائق منكرًا فاحشًا، والله "ينهى عن الفحشاء والمنكر".

ولئن قلت، أيها القارئ الكريم، إن الرأي الذي أعبر عنه اليوم إنما هو نتيجة لوعي متأخر (hindsight) فلن تكون قد جاوزت الصواب. ففي فترة النشأة الأولى كنت، شأن كل أبناء جيلي، أسيرًا لفكرة "أمة أصلها للعرب دينها خير دين يحب" وكأن ليس في السودان ذوو أصول أخرى. ذلك الوعي، والحمد لله، ما كان ليتحقق لولا أنه تعالى أكرمني بأربع خصال: الأولى هي إتاحة الفرصة لي للتتلمذ على أيدي أساتيذ، منهم السوداني كما منهم غير السوداني، تطهرت عقولهم من التمييز بين خلق الله على أساس العرق أو اللون أو الدين. الثانية هي تمكني من الترحال عبر العالم والتثاقف مع أهله حتى تعلمت منه التمييز الموضوعي بين الأشياء. والثالثة هي ما خصني به الله من حرص دائم على التصالح مع النفس، وهي خصلة حمتني من الجبانة عن الاعتراف بالخطأ في القول أو الفعل متى فقدت اليقين فيما أعتقد. أما الرابعة فهي النأي بالنفس عن الرخاوة الرومانسية الناجمة عن الحنين المَرَضي للماضي أو تقديس القيادات السالفة، بل التعامل معهم كبشر يخطئون ويصيبون؛ خاصة عندما تتواتر أخطاء هؤلاء.

كيف، مثلًا، يمكن لأي بشر سوي أن يتعبد في ماضٍ لبلد ما فتئت تكتنفه الكروب، وتحوس فيه الفتن، وتتوالى عليه في كل عام خطوب جديدة مما يصدق عليه القول: "في كل عام تُرذلون". وهذا من كلام "الحسن البصري". ثم كيف يمكن لكاتب يحترم نفسه ويحترم قارئه أن يصف ذلك الماضي بكل مآسيه بـ"الزمن الجميل". أكاد أجزم بأن أغلب الذين يصفون ذلك الماضي فيما يكتبون بـ(الزمن الجميل) كَذَبة محتالون، إذ كيف يتأتى لكاتب يطل عليك كل صباح بمقال عن إنجازات الحاضر ودور القادة المحدثين في (إنقاذ) البلاد من مآسي ذلك الماضي، ثم يبرز عليك في صباح يليه ليتغنى بالماضي الجميل؟!

المشكل المستعصي وغياب الرؤية

السودان بحدوده التي استقل بها لم يكن له وجود سياسي وإداري قبل الحكم التركي، بل كان، كما وصفه عطا البطحاني، جماعات قبلية غير متدرجة في نظامها السياسي آلت إلى سلطنات تحالفت؛ لتصبح ممالك تجارية على شاطئ النيل (Accord, Peace by Piece, 2006). القبيلة في بداهة عهدها هي المجموعة البشرية التي تقوم العلاقة فيها على أساس القرابة العرقية، ولكن لِما ألحقه علماء الأجناس الأوروبيون بتعبير القبيلة من هجنات ونعوت سلبية مثل التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، استبدلت كلمة قبيلة في الأدبيات المعاصرة بالمجتمعات الجزئية أو المتجزئة (segmentary or segmented communities). وفي العهود الأولى كانت هذه الجماعات مستقرة ومتماسكة، وإن كانت منغلقة على نفسها إلى أن جاءت السلطنات السودانية المتحالفة، ثم الاستعماران التركي والثنائي. ذلك هو الزمن الذي أخذت فيه الكيانات القبلية في التفتت بسبب سعي السلطة المركزية الحديثة لتعميق الخلافات بينها لإحكام سيطرتها عليها، ثم استخدامها كأدوات للسلطة في المناطق النائية لبسط الهيمنة وجبي الضرائب. وبحلول الحكم التركي نشأ السودان كدولة لا كوطن، فالدولة ظاهرة قانونية/ دستورية لكيان أو كيانات اجتماعية تحتل رقعة من الأرض محددة المعالم، وتديرها

مؤسسات فرضت سيطرتها على الأرض وأهلها أيًا كانت الوسيلة التي تحققت بها تلك السيطرة، وكيفما كانت طبيعة المؤسسات المسيطرة: وطنية (المهدية أو الحكومات الوطنية بعد الاستقلال) أو خارجية (الحكم التركي والحكم الثنائي). أما الوطن فليس هو فقط ظاهرة جغرافية، بل أيضًا ظاهرة تعبر عن كيان اجتماعي ثقافي، يشعر كل عضو فيه بالانتماء إليه، ويتشارك جميع أهله عواطف وقيمًا وخيالات ورموزًا. هذا أمر يعسر تحقيقه في كيان تستحقر فيه جماعة من أهله جماعات أخرى لاختلاف في الأصل العرقي أو اللغوي أو المذهبي، بل حتى في لون الأدَمة. كما أن تعبير الوطن نفسه بمفهومه المعاصر غريب على اللغة العربية، إذ إن تعبير الوطن عند العرب كان ينم دومًا عن مراتع الصبا ومنازل النشأة الأولى وديار الأهل، وبهذه المعانى يحفل ديوان العرب مثل:

قول ابن الرومي:

وَلِيَ وَطَنٌ آلَيْتُ أَلَّا أَبِيْعَهُ ... وَأَلَّا أَرَى غَيْرِي لَهُ الدَّهْرَ مَالِكَا

فَقَدْ أَلِفَتْهُ النَّفْسُ حَتَّى كَأَنَّهُ ... لَهَا جَسَدٌ إِنْ بَانَ غُوْدِرَ هَالِكَا

وَحَبَّبَ أَوْطَانَ الرِّجَالِ إِلَيْهِمُ ... مَآرِبُ قَضَّاهَا الشَّبَابُ هُنَالِكَا

إِذَا ذَكَرُوْا أَوْطَانَهُمْ ذكَّرتهُ ... عُهُوْدَ الصِّبَا فِيْهَا فَحَنّوْا لِذَلِكَا

أو قول علية بنت المهدي:

وَمُغْتَرِبٍ بِالمَرْجِ يَبْكِي لِشَجْوِهِ ... وَقَدْ غَابَ عَنْهُ الُمسْعِدُوْنَ عَلَى الحبِّ

إِذَا مَا أَتَاهُ الرَّكْبُ مِنْ نَحْوِ أَرْضِهِ ... تَنَشَّقَ يَسْتَشْفِي بِرَائِحَةِ الرَّكْبِ

أيًا كان الحال، لم تسمح النخبة السياسية الشمالية لظاهرة الوطن بكل حمولاتها الاجتماعية أن تتخلق منذ النشأة الأولى لدولة السودان الحديث. ففي مفاوضات القاهرة عام (1953) للتقرير بشأن مصير السودان ووحدة شقيه اتفق الحزبان الشماليان الكبيران على إغفال الساسة الجنوبيين في اجتماع يعني الجنوبيين ما يدور فيه كما يعني أهل الشمال. ومن الغريب أن مصر -إلا حزبًا واحدًا-

صدَّقت ما كانت تقول به الأحزاب الشمالية عن الجنوبيين، واصفة إياهم إما بأنهم أدوات في يد الاستعمار، أو أن سقفهم العقلي لا يرقى إلى إدراك مشاكل السياسة المعقدة، حتى وإن كانت تلك المشاكل تتعلق بمصيرهم. الحزب المصري الوحيد الذي كان واعياً بالمشكل -يا للعجب- هو جماعة الإخوان المسلمين التي عَبَّرَتْ عن رأيها بما يلي: "مهمة الوفد (وفد السودان) على الصورة التي أعلنت لا تتفق مع ما يتمناه أهل السودان: جلاء القوات البريطانية عن وادي النيل والاتفاق مع الحكومة المصرية على صيغة العلاقة بين الشمال والجنوب **بإشراك ممثلين للجنوب في الوفد** (الأهرام 8/ 4/ 1946). ذلك الموقف الذي اتخذه الحزبان لم يكن حتى موقفًا أصيلًا، بل هو موقف أوحى به المصريون، حسب ما أورده يوسف محمد علي في كتابه (الوحدة الغائبة). قال يوسف في ذلك الكتاب: "إن صلاح سالم وذو الفقار صبري اعترفا للسفير الأمريكي في القاهرة بأن الجنوب مهم لهم نسبة لمياه النيل، وأن الحزبين: الأمة والوطني الاتحادي سيقاطعان الانتخابات إذا ذكرت كلمة الجنوب في الاتفاقية" (الوحدة الغائبة، 131). ذلك القرار الاستئصالي الذي توافق عليه مع مصر الحزبان الكبيران الشماليان، أو في الواقع حُملا على قبوله، كان يعبر إما عن رؤية تهجينية لأهل الجنوب أباحت تجاهله، أو أن النتائج التي يمكن أن تترتب على ذلك التجاهل لم تكن تدور بخلد السياسي الشمالي. فإن كانت الأولى، فهذا يؤكد أن وحدة القطر التي ظل مؤتمر الخريجين ينادي بها ويغني لها هي وحدة الأرض لا الشعب، وإن كانت الثانية، فهذا يشير إلى غياب أيَّة رؤية صائبة للواقع السوداني عند تلك القيادات.

ذلك الموضوع الذي لم يتطلب لإدراكه خبرة بالديناميكية الحرارية أبانه لآباء الاستقلال، يا للهول: حاكم عام السودان السير روبرت هاو عند وداعه لبلادنا. قال: "إنكم أيها السودانيون شعوب مختلفة، ففي شمال البلاد وجنوبها، وفي غرب البلاد وشرقها، شعوب ذات أصول مختلفة وعادات متباينة. هذه الاختلافات قد تمثل نقطة قوة. وقد تمثل في الوقت نفسه نقطة ضعف. هي نقطة قوة، إذ إن التنوع

يولد حيوية عظيمة. وقد تمثل نقطة ضعف إذ إنها قد تُفضي إلى نزاعات مدمرة. وفي كلمتي القصيرة هذه أود أن أقول إنه كان من حظي التشرف بقيادة الحكم في هذه البلاد لثمانية أعوام كانت هي من أخصب سنوات البلاد وأكثرها غنى بالأحداث التاريخية المهمة. وأتيحت لي في هذه السنوات زيارة كل مناطق السودان عدا منطقتي الناصر والبيبور. لهذا أدرك مدى اتساع الاختلافات والفروق بين شعوب السودان في مناطقه المختلفة إدراكًا تامًا. **وأستطيع القول هنا إن هذه الاختلافات والفروق بين شعوب السودان المختلفة ستكون مصدر تحدٍّ كبير للبلاد، وستظل كذلك فيما سيقبل من السنوات. هذا الوضع يتطلب التزامًا صارمًا بنبذ الأنانية** من أجل تحقيق هدف مشترك **هو التنمية الشاملة للأمة السودانية** بكل مكوناتها. وأكرر هنا وأؤكد **كل مكوناتها**. كما لابد من توفر **أكبر قدر من المهنية والتجرد وسلامة المقصد من جانب الجهات الحكومية والإدارية** عند مواجهة هذه الاختلافات بين شعوب السودان مما يتطلب لحل المشكلات المترتبة على هذه الاختلافات قدرًا كبيرًا من "**الحنكة والفهم والتسامح**". هذا هو وصف الحاكم البريطاني الاستعماري للسودان، فكم من ورثة الحكم من السير روبرت هاو قد حرص على قراءة إشاراته وتنبيهاته تلك بعقل مفتوح، بل كم منهم قد اهتم أصلًا لقراءتها. التجارب التي تلت تقود جميعها إلى الإجابة بالنفي، ولنعترف بأن أكبر مقابح ومعايب النخبة السياسية في الشمال أن يكون الحاكم الاستعماري أكثر دراية بتركيبة أهل السودان من ورثته الوطنيين.

قضية السودان: مشكلة هي أم معضلة؟

السودان منذ استقلاله يعيش إشكالية عميقة، وكلمة الإشكالية تعبر عن وضع ملتبس تنجم عنه مواقف غير معهودة أو يضطر الإنسان لعلاجه إلى طرق ومسالك غير مألوفة. فالسودان، مثلًا، هو أول بلد في أفريقيا جنوب الصحراء يستقل من الاستعمار (1-1-1956) إن استثنينا إثيوبيا التي ولدت مستقلة وأصبحت أول عضو أفريقي في عصبة الأمم، وليبيريا التي اصطُنعت في عام

1820 عندما قرر الرئيس الأمريكي مونرو ترحيل الأمريكان السود الراغبين في العودة إلى أفريقيا. السودان أيضـًا (قبل انفصال الجنوب) كان أكبر أقطار القارة مساحة، ومن أغناها بالثروات الطبيعية والبشرية: المعادن، والأرض، والماء، والأيدي العاملة التي خبرت الفلاحة. رغم هذه الهِبات ظل السودان يتعثر في سيره من نظام للحكم سيئ، إلى نظام أكثر سوءًا، وكأن كل حاكم لاحق كان يعدو بالبلاد نحو الفشل بقدر من الحماس أكبر من حماس مَن سبقه. هذا موقف غير معهود إن قارناه بالتجارب التي مرت بها بلاد نظيرة، كما أن سلوك قادته غير مألوف إن قارناه بسلوك قيادات العالم الأخرى نحو المشاكل المناظرة لمشاكل السودان.

منذ الثلث الأول في القرن الماضي أخذ الأدب السياسي يصف المشاكل المشابهة لتلك التي يعاني منها السودان بـ"المعضلة" (Problematique) ألا وهي المشكلة المزمنة المستعصية. المعضلة مشكل لا حل له إلا بإدراك طبيعته وتفاعلاته بغية إيجاد رؤية صائبة تقود لذلك الحل. وفي اللغة عَضُل بالإنسان الأمر أي استغلق حتى حال دون تحقيق مراده. ففي حديث عمر "أعضل بي أهل الكوفة ما يرضون بأمير ولا يرضاهم أمير". وإن كان أهل الكوفة قد أعضلوا بأمرائهم (بِمَن فيهم عمر) ففي السودان كان الأمر نقيض ذلك، إذ توالى عليه حكام متنوعو المشارب أعضلوا جميعًا بشعبهم. تعبير (Problematique) أيضًا لا يشير إلى مشكلة واحدة بل إلى مشاكل متعددة ومترابطة تقتضي التشخيص والمعالجة المتكاملة حتى لا يغرق مَن يسعى لحلها في تفاصيل تقود إلى تفاقم الأمور إلى ما هو شرٌّ عُقبًا. لهذا لا تكون معالجة المعضل المستعصي إلا بالإدراك العقلي لكل أبعاده بما في ذلك التفاعل بين أجزائه المتعددة والمتنوعة، ثم ابتداع وسائل لإدارة هذا التعدد والتنوع. يعني هذا أن العلاقة بين هذه المشاكل ليست هي فقط علاقة سببية (causal) وإنما هي أيضًا علاقة تفاعلية (interactive). وبدون هذا النمط التحليلي لن يكون هناك إدراك صائب للمشكل أو رؤية لا تزوغ عن القصد. وإن كانت الرؤية، منَ الناحية الفسيولوجية، هي الحالة التي يتحكم فيها ويسيطر

عليها عظم في مؤخرة الجمجمة يُمَكّن الإنسان من إدراك ما حوله بحاسة البصر، ويطلق عليه اسم العظم القذالي (occiputal lobe) فإن أمر الرؤية السياسية مختلف، إذ هي نتيجة تأمل وتدبّر من جانب الذين يسوسون المجتمع، ويفترض أن يكونوا هم العظم القذالي لذلك المجتمع. وفي بداية الحركة الوطنية كان ذلك العقل هو مؤتمر الخريجين الذي آلى على نفسه قيادة المجتمع برضا ذلك المجتمع، ولكن عند انفراط عقد المؤتمر استحالت تلك المهمة إلى النخب السياسية، قادة كانوا أو أحزابًا أو صحافة أو منظرين، على افتراض أن تلك الجماعات هي الأكثر قدرة، أو تدعي أنها أكثر قدرة، على تبصر الواقع الذي يحيط بالمجتمع راهنًا، ثم استشراف المستقبل الذي ينتظره لاحقًا. ونزعم أن أصل المعضل السوداني يعود إلى مرحلة مؤتمر الخريجين بما في ذلك الجوانب الذاتية في سلوك المؤتمرين بعضهم نحو بعض.

الرؤية التي نتحدث عنها إذن، هي رؤية سياسية تفرض على الفاعلين السياسيين وموجهي الرأي العام (التعليم والإعلام) أن يدركوا أن السياسة (policy) هي فن التأثير على المجتمع وفق أفكار محددة، فالسياسة منذ قديم الزمان عُرفت بإدارة شؤون المجموعة. هذا هو المعنى الذي عَرَّف به كونفشيوس السياسة في الصين، وعرَّفها به في أثينا أرسطو (كتاب السياسة) وأفلاطون (كتاب الجمهورية). ومازالت السياسة هكذا حتى أصبحت علمًا يدرس في الجامعات ويتولاه الباحثون بالدراسة والاستقصاء. على أن السياسة لا تصبح ذات جدوى أو معنى إلا عبر سياسات (policies) تنبعث من تلك الرؤية، وتكون قابلة للتجربة والتطبيق. فكلمة السياسة (politica) التي نحتها أرسطو وعنى بها إدارة المدينة (أثينا) ما كانت لتنجح إن لم تكن صالحة للتطبيق، فحتى السياسات الطوبائية (utopian) التي هدف أرسطو منها إلى السمو بالمجتمع ما كانت لتنجح لو لم تنطلق من مكونات مادية مستمدة من أرض الواقع.

السياسات في أي بلد، في العالم -بل في أي شركة كبرى- تقتضي تحديد أهداف عليا للدولة أو الشركة، ووضع مشروعات لتحقيق هذه الأهداف،

ودراسة المزايا النسبية والنواقص في المشروعات، وتحديد مدى لصلاحية المشروعات للتطبيق، وتحسُّب البدائل الممكنة في حالة عدم صلاحية السياسات المقترحة مما يعني تضمين أي مشروع سياسي الوسائل التي تُستدرك بها النتائج غير المحسوبة، أي تضمينه آليات للتصحيح الذاتي (self-correction). إنجاز كل هذه الأمور لا يحتاج إلى عبقرية وإنما يتطلب من أهل السياسة - الحاكم منهم والطامح في الحكم - أولًا إدراك أن السياسة ليست فهلوة، وثانيًا اختيار الشخص المناسب للموقع المناسب، وثالثًا الوعي بطبيعة الواجبات الملقاة على عاتق السياسي الحاكم أو المتطلع للحكم ولا سيما أن الذي يترجاه الناس من السياسي أمر بسيط لا يتجاوز ما ينفعهم في الأرض: أمنُهم وقوتُهم وصحتهم وتعليمهم، وليس إصلاح الكون قاطبة أو إدخال الناس في الجنة زمرًا.

من جانب آخر، فإن أول الواجبات التي تنتظر الطامح في حكم السودان هو تنظيم وإدارة التنوع الذي حظي، أو أصيب به، القطر. التنوع في الكثير من بلاد العالم أصبح مصدر قوة لها إلا إن التجربة السودانية تثبت أن بعض قادته حسبوه طعامًا وخمًا لا يُستمرأ. فمثلًا، كان بين القادة الشماليين مَن ينادي بفصل الجنوب؛ لأن الجنوب لا يمت بصلة للشمال عرقيًا وثقافيًا ودينيًا، ولا يجد حرجًا في أن يجاهر بذلك الرأي. هؤلاء الرجال جديرون بالاحترام؛ لأنهم لم يجفلوا عن المجاهرة برأيهم رغم أنه رأي خاطئ في تقديرنا. ما يُنعى على ذلك الرأي هو غفلة أصحابه عن، أو تجاهلهم للنتائج المنطقية التي ستترتب على، أطروحتهم. تلك النتائج رأيناها بأم العين في انفصال الجنوب واحتمال تشظي ما تبقى من السودان إلى دويلات عرقية تسمي نفسها أوطانًا قد يصبح لكل واحدة منها نشيد "وطني" وعلم "وطني". فلماذا كل هذا العناء؟ أهو لكي يسعد القرشيون من حفدة العباس بن عبد المطلب في بلادنا بالعيش في عالم وهمي خرافي؟ أو ينعم الدعاة لدولة دينية بالحياة في عالم يقاد فيه الناس بالعصا والسوط، إن لم يكن بالسيف، إلى جنات عدن؟ أو ليسعد القوميون العرب لأن يكون السودان بلدًا عربيًا خالصًا بكل مَن في شماله، ناهيك عن الجنوب، من زغاوة ونوبة ونوبيين وأدوك وبرون؟

أو ليحقق الفردوس الماركسي-اللينيني الذي تنهار فيه الدولة البرجوازية، وينال فيه المواطن قدر حاجته.

ما الذي كان في مقدور قياداتنا السياسية أن تفعل وتقاصرت عن فعله؟

كان في مقدور هذه القيادات تحديد أهداف عليا أو مقاصد للحكم في كل مجالات الحياة: السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية. القصور عن تحديد هذه المقاصد جعل من الاستيلاء على السلطة المقصد الرئيسي للساسة. ولو كان ثمة رغبة في ابتداع رؤية مستقبلية لحكم البلاد من جانب النخبة السياسية التي تولت أمره بعد رحيل الاستعمار، ثم هيمنت على الحكم لما ينيف على نصف قرن من الزمان لما تكررت الأخطاء منذ الاستقلال. تلك الأخطاء سنظل نكررها حتى وإن جاشت للقيء نفوس السياسيين والأكاديميين والمعلقين من تكرارنا لها ماداموا ينكرونها، فلعل في تكرارنا لها شفاء للبطون والعقول. ما الذي نكرر: إنكار القيادات الشمالية للتنوع في ربوع السودان وحسن إدارته، والتنكر لمطلب الجنوبيين للفيدريشن بدعوى أن النخبة السياسية نظرت بعين الاعتبار لذلك المطلب ورأت مضاره أكثر من مزاياه؛ الإغفال التام لما قرره الجنوبيون أنفسهم من تأييد لذلك المطلب في مؤتمر جوبا الثاني الذي شارك فيه 227 موظفًا جنوبيًّا صوت 200 منهم إلى جانب الفيدريشن؛ إنذار الأزهري للمشتركين في مؤتمر جوبا الثاني من الموظفين الجنوبيين بأن اشتراكهم في عمل سياسي سيعرضهم للعقاب دون أن يستذكر الزعيم أن مثل هذا الإنذار كان يوجهه البريطانيون لموظفي حكومة السودان الناشطين في مؤتمر آخر اسمه مؤتمر الخريجين؛ إجهاض النخبة السياسية الشمالية خلال مؤتمر المائدة المستديرة للرأي النصيح الذي جاءت به لجنة الاثني عشر للوصول إلى حل متفاوض عليه لما ظلوا ينعتونه (مشكلة الجنوب). إقحام الدين في السياسة بصورة تجعلك تحس أن السودان في رأي البعض أضحى هو أرض الحرمين؛ عدم التوافق على مقومات الهوية الوطنية في بلد متعدد الأعراق. كل هذا القصور لا يُعَبِّر فقط عن الغفلة التامة عن جوهر الأزمة السودانية، بل أيضًا عن التجاهل لما فعلته الدول الأخرى لمعالجة مشاكل نظيرة.

نشأة مؤتمر الخريجين

كان للجنة الأدبية في نادي الخريجين بود مدني، وبوجه خاص لعضويها أحمد خير وحماد توفيق، القدح المعلى في التبشير لفكرة المؤتمر، وكان كلاهما يستشرفان قيام تنظيم سياسي موحد يقتفي أثر المؤتمر الهندي. فقبل التأسيس دعا أحمد خير في محاضرة ألقاها بنادي الخريجين بود مدني إلى قيام اتحاد فكري جامع للخريجين والاتحاد الفكري، حسب قوله، يعني **"انتظام الطبقة المستنيرة - ولا أقول المتعلمة - في هيئة محكمة للنظام لاستغلال منابع القوة والنضال في هذا البلد واستغلالها في شتى النواحي: في التعليم والتربية، في المالية والتجارة، في الرياضة والفن، وفي الخبرات والاجتماع"**. مضى خير يقول: **"فهذه تركيا الحديثة قامت على أكتاف المجلس الوطني الكبير، وأيرلندا الجمهورية من ثمار رجال الشين فين، ولم تبلغ الهند هذا المستوى بدون المؤتمر الهندي"**. ثم أضاف: "واجبنا أن ننهض بأبي النوادي - نادي الخريجين - لنجعله معقلًا حصينًا للوحدة الفكرية ووحدة السودان الحديث؛ لنجعله نقابة عامة للدفاع عن كل ما يمس الوطن والمواطنين" (مجلة الفجر، مجلد (3) العدد (6) 16 مايو (1937).

من الواضح أن أحمد خير كان ينشد قيام تنظيم جامع ذي **قيادة جماعية** تدفع مسيرة الأمة نحو أهداف محددة في جميع المجالات الحيوية. هذا ما لم يتحقق، إذ قام مؤتمر الخريجين، وصدر دستوره وكأنه دستور لأي جمعية اجتماعية لا كتنظيم سياسي يعبر عن رؤى الأمة في القضايا التي طرحها خير وأبان وسائل تحقيقها. كما أن البيئة التي صدرت فيها دعوة أحمد خير لم تكن بيئة معافاة بصورة تحقق التناغم المطلوب بين القيادات، بل تعين على بروز قيادات ذات قدرة على تحقيق الأهداف السامية التي كان خير يدعو لها. نَعْتُنا لتلك البيئة بغير المعافاة استلهمناه من بيان لسكرتير مؤتمر الخريجين، مكي شبيكة. كتب شبيكة تحت عنوان: "بيان عن مؤتمر الخريجين" جاء فيه: **"منذ أشهر ولا حديث لمجموعة الخريجين سوى ما اعترى صفوفهم من تفكك وانحلال، وما ترددوا فيه من بغض وكراهية بعضهم لبعضٍ في وقت كان الأولى فيه أن يبرزوا ككتلة واحدة متماسكة متساندة حتى**

تقوى لحل مسائلها المعقدة، التي هي مسائل السودان عامة". ولئن صح ما رواه شبيكة عن النخبة السياسية في السودان، وهم يكالحون بعضهم بالخصومة والتحاسد، فهيهات هيهات لما كانوا يبتغون.

الظاهرة التي وصفها مكي شبيكة في أربعينيات القرن المنصرم صارت عادة عند السياسيين يمارسونها بغير جهد حتى يومنا هذا. تلك العادة هي الغيرة الجيلية والحسد الوظيفي، وذلك داء لا يؤذي البشر إن كلفوا بحمله، بل يُقطّع أصلاب الحمير إن حملته. فأغلب السياسيين الذين تعاقبوا على الحكم أو مواقع السياسة المختلفة، قلما اعترفوا بنجاح الآخر لعلمه أو قدراته المهنية، بل نسبوا نجاحه لاعتبارات سياسية غير وظيفية مثل قربه من الحاكم الاستعماري أو ارتضائه لتسخير ذلك الحاكم له لأداء عمل يضر بالوطن أو المواطنين. وكان هذا، فيما نرى، ضرب من خداع النفس يبرر به القاصرون قصورهم، أو ينسبون عبره فضلًا مزعومًا لأنفسهم مثل: "نحن لم ننجح في الوظيفة أو نرتقي إليها؛ لأننا مواطنون شرفاء". التنافر والتغاضب بين الخريجين الذي وصفه مكي شبيكة تحول فيما بعد إلى ضغائن بسبب هيمنة حزب واحد على المؤتمر بقيادة اكتسبت صفة الديمومة. لهذا كان أحمد خير أول مَن خرج على المؤتمر ومنه قبل خروج السياسيين المناوئين للكتلة الاتحادية، أي الاستقلاليين. ولئن يُحمل صاحب فكرة المؤتمر والداعي الأول له على أن يكون أول خارج عليه فتلك مصيبة. كتب خير، فيما بعد، عن المجموعة التي حملته على الخروج من المؤتمر، أي الأشقاء يقول: "إن لهم خصلتين. الأولى هي الديماغوجية التي مكنتهم من استنفار الشارع، والثانية هي الدكتاتورية التي تمثلت في تركيز السلطة في يد زعيمهم" (كفاح جيل ص 63).

في "كفاح جيل" أولى أحمد خير اهتمامًا كبيرًا لدور الفريقين من دعاة الاتحاد اللذين كان يترجى منهما الشعب أن يؤديا دورًا أساسيًا ليس فقط في إذكاء النضال الوطني، بل أيضًا في إكسابه محتوى فكريًّا كما فعل غاندي ونهرو في الهند حتى لا تتحول السياسة إلى ديماغوجية لا تغني. فعند حديثه عن الأشقاء قال: إنهم كانوا

متنازعين بين وجهتين متناقضتين: الديماغوجية من أجل كسب التأييد الجماهيري، والدكتاتورية التي تتمثل في انفراد القيادة برسم الخط السياسي وتنفيذه. مصدر التناقض، فيما قال خير، هو أن الديماغوجية لا تستلزم وضوح الرؤى والأساليب التي يتوسل بها السياسي لكسب تأييد الجماهير". مضى خير للقول بأن مثل هذه الرؤى والأساليب لن تتوفر لحزب "**لم يعلن عن مبادئه كما لم يُعنَ بتوضيح خططه حتى أمام هيئته العليا**". من جانب آخر قال: "من خصائص الجماهير غير الواعية أن تُنتج من وحي خيالها صورة جذابة للقيادة وتخلع على الزعامة، من خيالها أيضًا، جميع صفات الكمال وأن تطمئن لتلك الصورة وتقبلها لقاء ما تبذل من تأييد وتبعية، في حين تقتضي الديمقراطية أن لا تسوق القيادة الجماهير سوق قطيع من العبيد أو فريق من المجندين". ختم خير حديثه عن تلك الجماعة بقوله إن هذا الأسلوب الكفاحي لا يجافي الديمقراطية فحسب لما يخلفه في نفوس الزعماء من اعتداد ذاتي يمهد الطريق إلى الاستبداد والدكتاتورية، بل يصرف نظر الأحزاب عن "الاهتمام بالغايات الكبرى من السياسة التي هي من صميم واجباتها مثل إسعاد الإنسان واحترام حريته". ذلك في رأي خير هو المنهج الذي "تُشيِّد به الأحزاب السياج الحصين للديمقراطية بجميع مظاهرها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية". هذا ما كان عليه الحال عند الولادة الأولى لذلك الحزب، وما بقي عليه حتى اليوم، إذْ تحول ذلك الحزب إلى كيان توجهه قيادته بالإشارات الملتبسة، ولا تقبل من تابعيها وتابعي تابعيها إلا السمع والطاعة. وفي طبعتها الأخيرة خرجت بعض قيادات ذلك الحزب ببدعة سموها النظام الرئاسي للحزب، ذلك الوصف يطلق على الأنظمة الدستورية لا الأحزاب؛ لتمييز النظام الرئاسي عن النظام البرلماني. ولكن حتى في تلك الحالة لا يصبح الرئيس رئيسًا إلا بالانتخاب، ويحق للشعب عبر ممثليه الشرعيين محاسبته، بل الطعن في ولايته وعزله (impeachment). فالأحزاب السياسية في النظام الديمقراطي لا تعرف نظامًا يقضي بأن يكون لرئيس الحزب سلطة أو سلطانًا دائمين على أجهزته القيادية المنتخبة، أيًا كانت طبيعة الانتخاب.

الجماعة الثانية التي كان أهل السودان يترجون منها خيرًا كثيرًا، في رأي الأستاذ خير، هي جماعة الاتحاديين. ومصدر الترجي كان هو سعي تلك الجماعة لإكساب السياسة بعدًا فكريًا مستمدًا من الفكر الغربي السياسي المعاصر، إلى جانب الأفكار المستمدة من أدبيات حزب المؤتمر الهندي. تلك الجماعة تمحورت في حركة الأبروفيين، التي لم يزد عددها في بداهة عهدها عن واحد وعشرين عضوًا هم التوأم حسن وحسين أحمد عثمان الكد، وأحمد خير، ومحمد أحمد أبورنات، وعبد الله ميرغني، ومكاوي سليمان أكرت، والنور عثمان، وحسن زيادة، وإبراهيم يوسف سليمان، وحماد توفيق، وإبراهيم عثمان إسحاق، وأمين بابكر، والهادي أبو بكر إسحق، وعبد الحليم أبو شمة، والتجاني أبو قرون، وخضر حمد، وإبراهيم أنيس، وإسماعيل العتباني، ومحمد محجوب لقمان، ومحمد إبراهيم النور، وطه صالح (الأفندية ومفاهيم القومية في السودان، خالد حسين الكد). وصف خير تلك الجماعة بأنها كانت "جماعة قليلة، بل هم أفراد لا يزيدون في أيامنا هذه (يوليو 1947) على الثلاثمائة، حالت مغالاتهم في التشبث بالنظريات ونفورهم من أساليب الديماغوجيه دون نموهم العددي حتى بدت قيادتهم مفككة الأوصال". ثم ذهب يقول: "إن العامل الجوهري في قلتهم العددية ومناعتهم القوية ضد الجماهيرية هو موقفهم السلبي من، أو ابتعادهم عن، الطائفية الدينية مع أنها لم تزل ذات أثر ونفوذ في تطور المجتمع السوداني. **ولكن مع قلتهم فإن وضوح مبادئهم وأساليبهم وعدم تلوث قياداتهم بأي منقصة أو شائعة، خاصة أو عامة، جعل لكلمتهم وزنًا مرجحًا**".

صدق أحمد خير، فلو أتيح لتلك المجموعة الاتحادية أن تكون أكثر حركية، دون أن تكون أقل اهتمامًا بالفكر في السياسة، لتغيرت موازين القوى في مؤتمر الخريجين. وعلني بهذه المناسبة أذكر قصة رواها لي الخال مصطفى الصاوي الذي كان من زمرة حزب الاتحاديين. سألت الخال عن عجز جماعته رغم علو كعبها الفكري في أن تجد لها أرضًا ثابتة في مجال العمل الوطني فقال لي: "السبب هو الشيوعيون". أدهشني الرد فتابعت سؤالي بسؤال آخر: "وما شأن الشيوعيين

بالأمر؟". رد قائلًا: "لقد أخذوا منا أنشط شبابنا مثل صاحبك محجوب". وكان يشير إلى محجوب عثمان. لا أدري أين كان الداء؟ أهو في تسلل الحزب الشيوعي إلى حزب الاتحاديين - بل إلى أغلب الأحزاب الاتحادية لم تكن قادرة على إغراء العناصر النشطة فيها بتركها والانضمام إلى الحزب الشيوعي، أو لعجز تلك الأحزاب عن توفير البيئة السياسية التي تمكن شبابها من التعبير عن ذوات أنفسهم على الوجه الذي ينشدون. وعندما أقول كل الأحزاب لا أستثني منها حتى حزب الأمة إذ أستذكر أن واحدًا من أبلغ الخطباء في ندوات حزب الأمة كان عاملًا شابًّا بالسكك الحديدية بعطبرة (هاشم السعيد). كان هاشم خطيبًا يتقن فن الخطابة في منابر حزب الأمة، ولعل الذي استدرجه إلى ذلك الحزب هو الأستاذ أمين التوم. ولكن عند عودتي من هجرتي الأولى إلى الولايات المتحدة وجدت الرجل مازال يهز المنابر في عطبرة والخرطوم إلا أن منبره الجديد غدا في الجانب الآخر من الخندق: الحزب الشيوعي.

اقتراب مؤتمر الخريجين من المشكل

ميلاد المؤتمر كان في رحاب نادي الخريجين بأم درمان الذي كان يُنعت آنذاك بشيخ الأندية بحسبانه أولها. فكرة أندية الخريجين، رغم الدور الفاعل الذي أدَّته في السياسة الوطنية، كانت فكرة طرحها الانجليز مما جعل البعض يحسب أنها مؤامرة "استعمارية". فقد تأسس أول نادٍ للخريجين بأم درمان في صيف (1918)، وافتتحه المستر سمبسون مدير كلية غردون قائلًا في خطابه الافتتاحي: "**إن هذا النادي سيؤدي دورًا مهمًّا في التاريخ**"، ولاشك في أن سمبسون كان أحدَّ بصرًا من كثير من القادة الوطنيين السودانيين في إدراك التناقض الجدلي في بعض الظواهر السياسية ومنها إنشاء أندية الخريجين على يد الاستعمار. تلك مهمة تركوها لذوي الفطنة من بينهم، إذ كتب أحمد خير ذو الحس التاريخي الحاد يقول: **"من العسير الآن أن نقرر على وجه يُرضي الضمير والتاريخ، إن كان المستر سمبسون يقصد التوجيه والإيحاء، أو كان ينطق بلسان القدر" (كفاح جيل).**

مضابط اجتماعات لجنتي المؤتمر الستينية والتنفيذية تشير إلى تـزاحم خريجـي المدارس في كل أصقاع السودان للانضمام إليه: الموظفون والتجار ورجال الإدارة الأهلية وكان أول من اعتُمدت عضويته من المجموعة الأخيرة الزبير حمـد الملـك (19/ 3/ 1943) الشيخ محمد الصديق محمد طلحة (2 سبتمبر 1943). ولعلني في هذا الموقع أشيد بالجهد المائز الذي قام به الأكاديمي المحقق محمد المعتصم أحمد الحاج بمركز محمـد عمـر بـشير في جامعـة أم درمـان الأهليـة في جمـع ومراجعـة وتصنيف وثائق مؤتمر الخريجين. ذلك الشكر لا يكتمل إن لم تتم الإشارة إلى الجهد الذي قام به الباحث عثمان حسن أحمد في استنقاذ جزءٍ كبير من تلك الوثـائق مـن مخزن مهجور في نادي الخريجين بأم درمان كان بعض رواد النـادي يتبولـون عـلى حائطه حتى شاب الوثائق صُنان نَتِنٌ. وكان الراحل عثمان - كما أبلغني - يمسك الوثائق بيد وباليد الأخرى يحمل منديلًا يغطي به أنفه من الرائحة الكريهة. وقـال لي عثمان متسائلًا "فهل كان هؤلاء البولة يدركون أنهم كانوا يتبولون عـلى تـاريخ بلادهم؟". على أيٍّ، بقدر ما أفلح المؤتمر في المجال الاجتماعي والتعبئة السياسية، فشل فشلًا ذريعًا في وضع مشروع نهضوي يعتمـد عـلى قـراءة صـحيحة للواقـع السوداني كما هو كائن، لا كما يتظنى قادته أو يتمنون أن يكون. ولتبيان مـا نـزعم نتناول ثلاث قضايا:

أ) المؤتمر والتعليم.

ب) المؤتمر والمرأة.

ج) المؤتمر ومفهوم القومية.

أ) المؤتمر والتعليم

أحرز المؤتمر في الجانب الاجتماعي نجاحًـا كبـيرًا في نـشر التعلـيم الأهـلي في زمان قـصَرت فيه الإدارة الاستعمارية التعليم على مناطق محدودة مـن الـسودان؛ إما اقتصادًا في النفقات، أو عقوبة لمناطق النفوذ المهـدوي. فحـين شـمل التعلـيم الأوسط في الإقليم الشمالي حلفا، عطبرة، بربر، شندي (الريفية) حرمت منه دنقلا

(إحدى مناطق نفوذ الأنصار يومذاك) حتى إنشاء مدرسة القولد التي أشرف على إنشائها، وحشد العون لها واحد من أميز مدرسي الرياضيات في السودان: الأستاذ عبد الرحمن عبد الله. وحين أنشئت في العاصمة المثلثة ثلاث مدارس حكومية (الخرطوم، أم درمان، بحري) حرمت كل منطقة الجزيرة (باستثناء مدني) من التعليم الأوسط. أما في النيل الأزرق التي كانت واحدة من معاقل الأنصار، فلم تنشئ السلطة الاستعمارية فيها مدرسة وسطى واحدة، في حين حظيت النيل الأبيض بمدرسة ريفية في الدويم إلى جانب معهد بخت الرضا لتدريب المعلمين. من جانب آخر لم تشهد كوستي وهي واحدة من أكبر معاقل الأنصار يومذاك، التعليم الأوسط إلا عند إنشاء الأهلية الوسطى تحت نظارة الأستاذ الطيب عبد الله يعقوب، أما في الغرب فقد أنشئت مدرسة وسطى حكومية واحدة في الأبيض في حين أغفل ما تبقى من ربوع كردفان ودارفور إغفالًا كاملًا باعتبارهما أهم مناطق الأنصار.

رغم سعي المؤتمر لإنهاء القحط التعليمي الذي فرضته الإدارة البريطانية على السودان، فإنه لم يذهب في خططه التعليمية إلى ما لجأ إليه بعض اللاحقين باعتبار أن جميع الخطط التعليمية لتلك الإدارة مؤامرات استعمارية. ففي مذكرته التي رفعها لحكومة السودان حول التعليم، بدأ المؤتمر المذكرة بإشارة إلى أن غرض الاستعمار الأساسي من التعليم في السودان "هو تغذية مصالح الحكومة المختلفة بالموظفين الصالحين للخدمة فيها، **وهذا أمر لابد منه في عهد الفتح والسنوات القليلة التي تلته**". أما وقد امتلأت دواوين الحكومة بالموظفين اللازمين للأعمال الكتابية، قال المؤتمر: "آن الأوان لوضع سياسة جديدة للتعليم يكون غرضها رفع الأمية عن أكبر عدد من أبناء الشعب ونشر الثقافة العامة في البلاد". ثم ذهبت المذكرة للقول بأن: "أهداف التعليم لا تتحقق بالقراءة والكتابة، ولا نظن التعليم يخدم غرضه في السودان إن لم يُعِد المتعلم لحياة أكثر إنتاجًا من حياة غير المتعلم، ويُعده كذلك ليخدم بيئته مما كسب من تعليمه". ذلك تحليل صائب للوضع التعليمي في السودان وإلى أين يجب أن يتجه.

تناولت تلك المذكرة التعليم الابتدائي، وسن الدخول، اللغة العربية والديانة، والفنون والآداب، وإعداد المعلمين الصالحين، وتعليم اللغة الانجليزية بدءًا بالفصول العليا في المدارس الوسطى، وتعليم الخلاوي، والتعليم الصناعي، التعليم في الجنوب، ولا مركزية التعليم. ورغم أن كل ما في المذكرة كان مهمًّا وجديرًا بالتنويه فإن أمرين استوقفاني فيها: الأول هو قولها حول موضوع التعليم العالي: "ليس في مقدورنا أن نتكلم عن برامج التعليم في هذه المدارس، بل نترك البت فيها للأكفاء من رجال التعليم وللخبراء الذين سوف يُعيِنون لهذا الغرض، ولكنا نرجو ونلح في الرجاء **أن لا يكون المستوى في المدارس العالية التي ستفتتح في القريب أقل من مستوى زميلاتها في انجلترا مع مراعاة حاجات البلاد وطابعها الخاص حتى يسهل على الطالب تكملة تعليمه العالي في الجامعات الانجليزية والحصول على درجة علمية في الفرع الذي يتخصص فيه**". أما الأمر الثاني فهو تبني المؤتمر لمقترح اللورد ديلاوير الذي استدعته الحكومة للنظر، من بين قضايا أخريات، في موضوع المدارس الثانوية والكليات الجامعية التي كان من المقرر أن تنشأ. وكان من توصيات ديلاوير إنشاء مجالس استشارية لهذه المدارس تحت رئاسة مدير المعارف تتكون من المثقفين والهيئات ذات الاختصاص. في تقريره حول هذه القضايا قال المؤتمر: "**نحن نضم صوتنا إلى صوت اللورد**". هذا الإقبال الموضوعي على قضية التعليم هو أقل ما يتوقعه المرء من هيئة ستينية كانت تضم، بين مَن ضمت، معلمين ذوي خبرة بالتعليم: إسماعيل الأزهري، ومكي شبيكة، إبراهيم أحمد، ومحمد عثمان ميرغني (وليس الميرغني)، ونصر الحاج علي، وعوض ساتي، وعبيد عبد النور، وأمين زيدان. نشير إلى هؤلاء المعلمين الأفذاذ الذين لا ينكر منصف علمهم، والوطنيين الذين لا يقدح في وطنيتهم إلا مكابر؛ لأنه ما زال بيننا حتى اليوم مَن لا يعترف بنجاعة النظام التعليمي الذي ورثناه من العهد الاستعماري. ومن المستبدع أن يكون بين هؤلاء المنكرين مثقفون نهلوا من أنهر التعليم الغرَّاف في السودان، ثم هاجروا إلى موارده في أوروبا وأمريكا، وعادوا منها وهم يباهون بما اغترفوا. رغم ذلك ما عَتِم أولئك المنكرون يظنون

الظنون بما تركه "الاستعمار" من مؤسسات تسعى للتمثل بها مؤسساتنا الراهنة، ويُلمحون إلى ضرورة العودة إلى ماضينا البطولي في سنار، أو أقرب من ذلك إلى دولة الخليفة عبد الله، فهذان هما النموذجان اللذان يريد منا بعض المثقفين الثوار العودة إليهما.

الكشف عن مخازي الاستعمار لم تكن وقفًا على بعض مؤرخي السودان، بل سبقهم إلى ذلك بعض الكُتاب الذين نشأوا تحت ظل أنظمة استعمارية، ومن هؤلاء القاص النيجيري ذائع الصيت: شنوا أشيبي، وهو واحد ممن يوصفون بأدباء ما بعد الكولونيالية. فرغم أن ذلك القاص البريع كان قاسيًا على الاستعمار في قصته "عندما تتداعى الأشياء" (When Things Fall Apart) فإنه لم يذهب مذهب حكائينا المناضلين إلى أن يجعل من أفريقيا فردوسًا مثاليًّا قبل وصول الاستعمار. المغالاة في المدح أو الذم، من أين أتت، لا تعبر إلا عن نقصان حكمة، ونقصان الحكمة يُعجِز المرء عن إصدار رأي سديد. نضيف لما سبق أنه لو كان في عالم اليوم دولتان عانتا من "الاستعمار القديم والجديد" أيما معاناة، فهاتان الدولتان هما اليابان والصين. فرغم أن الولايات المتحدة دمرت اليابان تدميرًا كاملًا عندما جعلت منها أول حقل لتجربة القنبلة الذرية، لم تتوانَ اليابان عن التعلم من أمريكا في مجالات الصناعة الحديثة والتكنولوجيا في معاهدها وهي شاكرة لها. أما الصين، فرغم عدائها الفكري للولايات المتحدة قررت أن التحول الذي تبتغيه قيادتها الجديدة يستلزم الاستفادة من عدوها القديم؛ ولهذا السبب أقامت نظام التعليم في صين اليوم (نظام شانغهاي) كله على النظام الأمريكي بعون من جامعات أمريكية. لم تكتفِ الصين بذلك، بل قررت في عام 2016 ابتعاث 5.000 تلميذ للتعليم في الكليات الثانوية بالولايات المتحدة. كثيرًا ما ساءلت نفسي ما الذي يبتغيه المثقفون الذين نهلوا العلم من تلك المدارس "الاستعمارية" وتعلموا فيها طرق البحث والتحليل المستحدثة بلغتهم وبلغات غيرهم، ثم أسرعوا في العدو إلى كبريات الجامعات الغربية في أمريكا وبريطانيا للاستزادة من ذلك العلم الموصوم، بالاستعمارية، والذي ما كانوا ليبلغوا ما بلغوه

من مكانة أكاديمية بدونه. أهي المغالاة في الوطنية؟ إن كان الأمر كذلك، فتلك وأيم الحق وطنية كاذبة وجاحدة، كاذبة لأنها تصور الوطن بغير ما هو عليه قبل حلول الاستعمار، وما أصبح عليه بعد قدومه، ثم ما صار إليه بعد رحيله؛ وجاحدة لإنكار ما كسبته تلك النخب المثقفة نفسها من التعليم، كان ذلك في المدارس التي أنشأها داخل السودان أو تلك التي رحلوا إليها على متن كل ضامر، وفي ذلك قلة خير.

المغالاة تنعكس أيضًا في شيئين آخرين: الأول المبالغة فيما تعرضت له قيادات السودان من أذى وتعذيب على أيدي الاستعمار، وتحميله المسؤولية عن كل ما حاق بالوطن حتى بعد رحيله. هذه ليست مغالاة، بل إسراف في الكذب و﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ مُسۡرِفٞ كَذَّابٞ﴾ والثاني هو الجحود. فزعماء الحركة الوطنية في الشمال كانوا جميعًا من أبناء النخبة المميزة الذين نالوا تعليمًا "ديمقراطيًّا" حتى أعلى المستويات (الثانوي) على نفقة الدولة، وأقول ديمقراطيًّا لأن التعليم في كل المراحل كان مجانيًّا إلا على القادرين. وبعد تخرجهم سلك أولئك الخريجون سكة النضال الوطني عبر المؤتمر، وتعرضوا لمحاسبات من جانب الحكومة الاستعمارية، ولكن لا أعرف واحدًا منهم لحق به ما لحق بنهرو وصحبه في الهند، أو سعد زغلول في مصر، أو مكاريوس في قبرص، أو جومو كينياتا ورفاق دربه في جبل كينيا. لقد ظل الاستعمار يُرحِّلُ نهرو من جزيرة إلى جزيرة في الهند للنأي به عن الجماهير التي أوقد شعلة النضال في قلوبها بخطبه ومقالاته وبحوثه، كما رمى الاستعمار بسعد زغلول ثم بمكاريوس إلى جزيرة سيشل النائية حتى يطفئ جذوة النضال الذي أشعلاه في بلديهما. أما في حالة كينيا فما فتئت المحاكم البريطانية تنظر حتى اليوم القضايا التي رفعها ضحايا العنف الاستعماري في جبل كينيا في فترة الأحكام العرفية التي أعلنها الحاكم العام السير ايفلنق بيرينق في خمسينيات القرن الماضي، وراح ضحيتها 40.000 كيني. وفي أكتوبر 2004 حكمت المحكمة العليا (لندن) بتعويض بلغ 19 مليون جنيه استرليني لـ5.288

كيني أثبتوا أمام القضاء ما لحق بهم من أذى من القهر الاستعماري. لا نهدف من هذه المقاربة بين نضال أبكار الحركة الوطنية في السودان ورصفائهم في دول خضعت للاستعمار البريطاني التهوين من الدور الذي لعبه آباء الاستقلال في إذكاء الحس الوطني بل نريد أمرين: الأول هو التنبيه إلى أن في المغالاة في الإشادة بنضالات أولئك الآباء وما تعرضوا له من عنت وقهر على يد الاستعمار تشويه للتاريخ، والثاني هو نقض الإيحاء بأن كل ما خلف الاستعمار من مؤسسات غير جدير بالإبقاء عليه وتطويره. فبالرغم من كل ما تعرض له نهرو ورفاقه في الهند أو تعرض له كينيانا ورفاقه في جبال كينيا، قرر كلاهما بعد رحيل الاستعمار عن بلديهما الإبقاء على وتطوير ما خلفه الاستعمار من مؤسسات إدارية وقضائية وتعليمية مادامت أثبتت نجاعتها. خاصة عندما يكون ذلك الرفض من جانب أناس أثبتت التجارب أنهم لا يملكون القدرة على الابتداع، وليس في جعباتهم أي برنامج نهضوي.

الجحود تفاقم عندما آلت الأمور في السودان، بما فيها أمور التعليم، إلى نفر لا يأتون رشدًا من ذوات أنفسهم، وذلك عندما أُقحم الدين في التعليم بصورة لا تفيد التعليم أو الدين في شيء. فالمناهج الدراسية التي ضمنت في مناهج التعليم في العهد الراهن تحت اسم الثقافة الإسلامية هي أقرب للتبشير من كونها موادًا أكاديمية أعدها أساتذة ذوو خبرة ودراية بكيف تصاغ مناهج التعليم. أما تعريب التدريس فقد تم، هو الآخر، بطريقة تفتقد الحد الأدنى من المهنية. تعريب التعليم، أمر دعونا له منذ سبعينيات القرن الماضي (حوار مع الصفوة) ولكنه في بداية عهد الإنقاذ تم بأسلوب غير علمي حتى اضطر صانعوه إلى مراجعة أنفسهم بشأنه، خاصة بعد النص في اتفاقية السلام الشامل، ثم في دستور السودان المؤقت (2005) على اعتبار الانجليزية لغة ثانية للتعليم في السودان (المادة 40 من الدستور). ذلك النمط من التعريب الفوضوي بُرر تارة باسم التأصيل، وتارة أخرى بكبح جماح "الاستغراب"، ولكن رغم استهزائهم بالحضارة المعاصرة

ووسائل كسبها ما انفك دعاة الأصالة والناقمون على "الاستغراب" يبعثون أبناءهم وبناتهم للالتحاق بجامعات بريطانيا وأمريكا؛ وما إن أتيحت فرصة لواحد منهم للالتحاق بمؤسسة تعليمية انجليزية كانت أو أمريكية حتى أخذ يباهي، فيما يكتب، بكسوبه العلمية منها.

ذلك الغلو الكاذب في الوطنية والأصالة لم يبدأ في عهد الإنقاذ، بل كانت له سابقات. ففي حكومة الصادق المهدي، مثلًا، دعا وزير التربية لإلغاء تعليم اللغة الانجليزية في المدارس واستبدالها بلغة الهوسا، نعم لغة الهوسا. كما أن ذلك الوزير ملك من الجرأة ما لم يملكه أحد قبله عندما قرر من موقعه كوزير للثقافة إزالة ما سماها الأصنام المقامة في متحف السودان، ومن تلك الأصنام تمثال تهراقا. وشتان ما بين ذلك الهوس الطالباني وبين مسلك دول مغاربية، لا يمكن لأحد أن يتهم أهلها بالتنكر لمواريثهم الحضارية أو الإسلام. ففي الجزائر، مثلًا، أقام الجزائريون تمثالًا للأمير عبد القادر الجزائري بحسبانه أبًا للثورة الجزائرية دون أن يمنع ذلك احتفاء رئيسهم بوتفليقة بذكرى القديس أوغسطين الملقب بالأفريقي، أما في تونس فقد نصب التونسيون تمثالًا لهانيبال(هنيبعل) تخليدًا لانتصاراته في حروب قرطاجنة باعتبارها نصرًا تونسيًّا. وقد أراد الله فضح ذلك الوزير عندما خرج من موقعه في الحكم "**الديمقراطي**" والتحق بحكم الإنقاذ "**غير الديمقراطي**". وعندما لفظت العصبة " المنقذة " ذلك الوزير وحملته على الخروج من السودان، اختار صاحبنا (الحجيج) إلى بريطانيا لاجئًا يعلم أبناءه باللغة الانجليزية وعلى نفقة حكومتها الاستعمارية، بدلًا من اللجوء إلى بلاد الهوسا موطن (بوكو حرام). تلك الكلمة - إن لم تكن تدري - تعني في بلاد الهوسا أن التعاطي في الكتب (بوكو) (Book) الصادرة باللغة الانجليزية ونظيراتها يقع بين ما حرم الله. لا أدري في أي كتاب نزلت آية التحريم، أو إلى أي حديث شريف أسند، ولكني أدرك أن من صحيح الحديث قوله ﷺ: "اطلبوا العلم ولو في الصين"، ولاشك لديّ في أن نبينا عليه أفضل الصلوات كان على علم ويقين أن العلم في الصين يكتسب ويلقن بلغة أهلها، لا بلغة يعرب.

إلى جانب هندسة التعليم سعى المؤتمر لتوسيع نطاق التعليم حين تبنى اقتراح أحمد خير بإقامة يوم التعليم. كثير من المؤرخين الهواة ينسبون فكرة يوم التعليم إلى من يهوون مَن القادة دون أن يكلفوا أنفسهم بأي جهد في التقصي. ليت هؤلاء عادوا إلى محاضر المؤتمر، الجلسة الثانية للجنة الستينية (2 يناير 1942) لكي يطلعوا على أن من أول القرارات التي صدرت في تلك الجلسة كان صوت الشكر الذي سُجل لأحمد خير لاقتراحه بإقامة يوم التعليم. كما من مآثر المؤتمر في مجال التعليم أيضًا تقديمه خدمة جليلة بإعانة الطلاب في مصر على إكمال تعليمهم في جامعاتها. وكان من الواضح أن المؤتمر لم يكن يقدم إعاناته كرشاوى لأبناء قياداتهم أو المنتمين لأحزابهم إذ ضمت قائمة الطلاب الذين حظيوا بدعم المؤتمر حسب ما ورد في وثائقه: جمال الدين السنهوري، وخاطر أبوبكر، وعبد الرحمن الصائم، والهادي العمرابي، وكامل السيد الباقر، وعبد الباقي عمر عطية وكان كل هؤلاء أقرب للإسلامويين، كما ضمت عبده حسن دهب، والتجاني الطيب، وعبد الوهاب محمد عبد الوهاب، وعلي محمد إبراهيم، وأحمد سليمان، وإبراهيم حاج محمد، وعبد الغفار عبد الرحيم، وعز الدين علي عامر، وكان أغلب هؤلاء - أو أصبحوا - من ذوي القربى باليسار. (قرارات الهيئة الستينية في اجتماعيها 9 و12 مارس 1947).

ب) المؤتمر والمرأة

مؤتمر الخريجين، بل كل التنظيمات الاجتماعية في فترة الثلاثينيات والأربعينيات، كانت تنظيمات ذكورية لا تضم النساء، ولم تجعل لهنَّ مكانًا في أنشطتها الاجتماعية والثقافية. ورغم أن هذا الأمر لم يكن يدعو للدهشة أو الحيرة في ذلك الزمان، فوجئت اللجنة الستينية للمؤتمر في جلستها السادسة والثلاثين 29 سبتمبر (1939) برسالة من سيدة لم تُفْصح اللجنة عن اسمها. في تلك الرسالة طلبت السيدة قبولها كعضو غير عامل في المؤتمر، كما قدمت للمؤتمر اقتراحات عن تعليم المرأة والطفل. في الوقت نفسه طالبت السيدة بالرد على

مقترحاتها. وفيما يبدو وضعت تلك السيدة رجالات المؤتمر في أمر ضيق، إذ اكتفوا في ردهم على السيدة بالقول: إن **"المؤتمر لم يفكر بعد في أمر عضوية السيدات"**. ونسأل لماذا الضيق، أوليس المؤتمر هو مجمع الصفوة في ذلك الزمان؟ أليس هو حامل راية التغيير والتجديد؟ قضية حقوق المرأة لم تكن تحتل في أجندة الإصلاح الاجتماعي للمؤتمر مكانًا عاليًا أو دانيًا، إلا إن موضوع تعليم المرأة ورعاية الطفل قد فرضه على الناس في ذلك الزمان رجل فرد هو بابكر بدري. لهذا يحق لنا أن نسأل لماذا لم تجد مبادرة تلك السيدة أدنى اهتمام من المؤتمر؟ أهو الخوف من سطوة المجتمع التقليدي؟ أم هو الالتزام بأفكار ذلك المجتمع؟ يا لذلك الشيخ المجدد الذي تحدى سطوة المجتمع التقليدي ليُحل المرأة في المكان الذي تستحق في الوقت الذي كان قصارى ما فعله حاملو لواء التغيير في مؤتمر الخريجين هو اللواذ بالصمت عن لا أو نعم عن طلب تلك السيدة.

ج) المؤتمر والقومية

موضوع القومية أو الوطنية السودانية كان من بين الموضوعات التي عُنيت بها النخبة السياسية في ذلك الزمان، فما الذي كانت تعنيه تلك النخبة بالقومية أو الوطنية؟ ثم كيف أقبلت تلك النخبة الرائدة على تطبيقهما على الواقع السوداني؟ موضوع القومية بمعنى الصلة الاجتماعية العاطفية التي تربط جماعة من الناس في إقليم معين من الموضوعات التي شغلت علماء الاجتماع منذ قرنين، خاصة بعد قيام الدولة الوطنية (nation-state) في أوروبا. وعلى المستوى النظري اختلف أولئك العلماء في تحديد مقومات تلك الرابطة أهي الانتماء العرقي، أو الثقافي، أو مكان الميلاد، أو القيم المشتركة في حالة ما عرف بالقومية المدنية (civil nationalism). أما في أدبيات السياسة والاجتماع، فقد ورد تعبير "القومية" للمرة الأولى في مقالات الفيلسوف الألماني يوهان قوتفريد هيردر (1744-1803). وصف هيردر الأمة (nation) بأنها مجموعة يربط بينها التعليم الموحد والثقافة واللغة والتقاليد والمواريث المشتركة. فالذي يفصل بين الأمم، في

رأي هيردر، ليس هو الغابات والجبال والصحاري والأنهار، وإنما اللغات والثقافات. فاللغة والثقافة المشتركة، في رأيه، هما الفاعل الأهم في الربط بين المجموعات المختلفة. ذلك المفهوم المحدود للقومية طوره الفيلسوف اللاهوتي الفرنسي إرنست رينان في محاضرة شهيرة ألقاها في السوربون (11 مارس 1882) أبان فيها أن القومية لا تكون عبر الانتماء لجنس أو عرق فحسب، بل أيضًا عبر تاريخ متواصل بين المجموعات المكونة للأمة "**صنعوا فيه معًا أشياء عظيمة، ومازالوا يطمحون لفعل المزيد منها**" (avoir fait des grandes choses et vouloir en faire encore). أضاف رينان أيضًا أن بقاء المجموعة القومية متماسكة لا يكون باختزان الذاكرة الجمعية لتلك الأعمال العظيمة، بل بنسيان بعضها مثل التجارب المؤلمة. وفيما قال: "لم يكن من الممكن أن تبقى فرنسا موحدة إن لم تمحُ من ذاكرتها أحداثًا بشعة مثل مذبحة سان بارتليمي في 24 أغسطس 1572 التي راح ضحيتها ثلاثة آلاف فرنسي من الكالفنيين البروتستانت (hugenots) ". تلك المجزرة وقعت بإيعاز من الأميرة كاثرين والدة الملك تشارلس التاسع. كم في تاريخنا من ماضٍ ملتات مثل تجارة الرقيق، كان من الواجب الاعتراف به لا كشطه من الذاكرة أو تلفيق الكلام حوله، مثل قولهم إن رقيق السودان لم يكونوا سلعة تُباع وتُشترى، بل أصبحوا جزءًا لا يتجزأ من العائلات. في واقع الأمر هذا هروب إلى الأمام من المشكل، فالرقيق على مستوى التراتب الاجتماعي في السودان استمر رقيقًا وكما يقول المثل الانجليزي: "إن كان الشيء يشبه الوزة ويمشي كالوزة، ويصيح كالوزة فلا مهرب من أن يُسَمَّى وزة (If it walks like a goose, looks like a goose and quacks like a goose, it must be a goose).

هذه لم تكن وحدها هي الرؤى الأوروبية لمفهوم القومية، فقد تبعتها من بعد الأفكار الماركسية التي تحسب أن الانتماءات العرقية والقومية هي مفاهيم برجوازية تصرف أنظار الطبقة العاملة عن النضال لمحو الظلامات الاقتصادية التي لحقت بها. رغم ذلك، فلماركس قول في القومية فحواه أنه كيما تكون هناك

قومية؛ لابد لها من أمرين: الأول هو ثورة برجوازية. والثاني اقتصاد صناعي. لهذا السبب أفتى ماركس بأن الاستعمار في الهند، من الناحية الموضوعية، قد طور الهند لأنه كان المفاعل الضروري للخروج بتلك البلاد مما سمّاه **"مرحلة الغباء الريفي الكامن في نظامها الإقطاعي"** (دائرة معارف القوميات، الإسكندر موتيل، المطبعة الأكاديمية، سان دييغو). من فتاوي ماركس أيضًا في البيان الشيوعي أن: "العامل لا وطن له" ولتلك الفتوى أضاف لينين: "إن اهتمام العمال بالفوارق الإثنية فيما بينهم هو خطأ استراتيجي كبير، يُعزى لقصور النظر وعدم الوعي الطبقي". فدور الحزب الطليعي، في رأيه، هو مناهضة الرأسمالية وبهزيمة الرأسمالية المستغلة يقوم مجتمع بلا طبقات يصبحون فيه جميعًا طبقة واحدة عابرة للقوميات. أكبر المجموعات العرقية التي ناصرت الحزب الشيوعي في روسيا كانت هي اليهود الذين أحللهم لينين أكبر المواقع في اللجنة المركزية البلشفية الأولي: ليون تروتسكي قوميسار الحرب والشؤون الخارجية، وياكوف ميخائيلوفيتش أول رئيس للحكومة السوفيتية، وليف بوريسوفتش رئيس مجلس القوميسارات. ذلك وضع أسعد اليهود كثيرًا، إذ لم تكُ الوظائف التي يشغلها اليهود في روسيا آنذاك تتجاوز وظائف الكتبة وعمال البريد، بيد أن هؤلاء جميعًا كانوا يهودًا غير يهود، أي أنهم منذ البداية تحلقوا حول لينين متناسين يهوديتهم، ولكن تساقط أغلبهم في عهد ستالين، إما لخلافاتهم النظرية معه، أو لغيرته من قدراتهم الذهنية والمعرفية.

القوميون

إلى جانب الأمميين سعى العروبيون القوميون في السودان (الناصريون والبعثيون)، إلى التلبيس على الناس في مفهوم القومية. فالعروبيون، مثلًا، ظلوا يعترفون "بالأوطان العربية" ككيانات دنيا تجمعها "قومية واحدة ذات رسالة خالدة". وقد بدأ القوميون العرب السعي لتوحيد الأمة العربية منذ نشوء عصبة العمل القومي في لبنان (أغسطس 1933) مفترضين أن العرب أمة واحدة رغم

أن تلك الأمة تضم في أحشائها قوميات لها ثقافات تعتز بها، وتسعى للحفاظ عليها مثل الأكراد في سوريا والعراق، والأمازيغ في المغرب والجزائر، والأقوام الأفريقية في غرب وجنوب غرب السودان، والنوبة في جنوب مصر وشمال السودان، ولكل جماعة من هؤلاء لغتها التي تتخاطب بها. ومن بطن تلك العصبة خرجت الأحزاب الراديكالية العربية مثل البعث والقوميين العرب التي لم تكتفِ بإنكار الكيانات غير العربية في البلاد العربية أو الحدود بين الدول الأعضاء، بل على النحو الذي أرادوه لم يُفضِ إلى وحدة كما يبتغون، بل قضى على حلم **الوحدة الوظيفية** بين الدول العربية، في حين أن الوحدة الوظيفية وحدها هي الطريق الأمثل لتوحيد الدول المكونة للعالم العربي بكل تمايزاته العرقية والثقافية والاجتماعية والدينية. الاعتراف بهذه التمايزات هو الطريق الذي سلكته الدول الأوروبية بعيدًا عن الأيديولوجيات حتى انتهت إلى اتحاد أوروبي متين. ومما يستحق الذكر رفض الآباء المؤسسين للوحدة الأوروبية نسبة الاتحاد لأي دين كما كان يترجى بعض المؤسسين؛ لهذا لم تُشر وثائق تأسيس الاتحاد إلى الأصل المسيحي لأوروبا، كما لم ترد الإشارة للمسيحية حتى في ديباجة ميثاق الاتحاد. وكان اعتراض الرافضين لذلك الاقتراح هو أن أوروبا اليوم أصبحت مصهرًا للأديان والثقافات، يضم إلى جانب المسيحيين اليهود والمسلمين. طريق الوحدة الوظيفية سلكته أيضًا الدول الإفريقية حتى أصبح لها اتحاد أفريقي يسعى لبلوغ مرحلة التكامل، كما تسعى لذلك الهدف دول الآسيان في جنوب شرق آسيا. لهذا فإن أي وحدة مفتعلة تقود لصراعات بين مكوناتها أكثر من الصراع مع خصومها الحقيقيين أو الموهومين. مثال ذلك الصراع بين مصر وسوريا، والصراع بين سوريا البعثية والعراق البعثي. تلك الصراعات قادت في النهاية إلى انسدادات في داخل الوطن العربي، بل إلى تمزق أقوامه تمزقًا مُركبًا: مذهبيًا إلى شيعة وسنة، وعرقيًا إلى عرب وأكراد، ودينيًا إلى مسلمين ومسيحيين حتى داخل الدول التي لم تعرف من قبل مثل هذه التشققات. هذه التشققات العمودية تهون أمام التفتت الأفقي الذي نشهده اليوم في الدولتين القائدتين لمسيرة "القومية العربية"، أي

"الأمة " الواحدة. أوليس من المخزي ألّا يجد وارث المجد البعثي في سوريا جماعة يتساند عليها، وهو واثق، غير طائفة العلويين في سوريا وحزب الله في لبنان والحرس الثوري في إيران. ثم أوليس مما يدعو للأسى أن يتحول العراق الذي وحّده حزب البعث ليكون قاطرة لوحدة "أمة عربية" تتعايش فيها الأقوام على اختلاف فروقها الطائفية والعرقية والدينية قد أخذ اليوم في التمزق على أساس العشائرية، وهي معيار للانتساب لم تعرفه الدول إلا في مجتمعات ما قبل الدولة – الوطن. لهذا سعدت كثيرًا عندما قرأت مؤخرًا مقالين لواحد من ألصق الناس بالمنظمات القومية العربية (الأستاذ عبد العزيز حسين الصاوي). في المقال الأول دعا الكاتب إلى غرس الديمقراطية في السودان مما يستلزم، في رأيه، تخطي التعصب الفكري والأيديولوجي والاعتراف بالطابع القمعي للأنظمة العربية القومية (الرأي العام 25 مارس 2014). أما في الثاني (الرأي العام21 يناير 2014) فقد مارس الكاتب نقدًا للذات يزيل به عن العين قذى التباغض، قال: "لست في وضع يسمح لي بأن أجعل محاسبة الإصلاحيين الإسلاميين شرطًا قبليًا للتعامل الإيجابي معهم، فقد تعايشت مع نظام الاستبداد العراقي بحكم علاقتي ببعث السودان المنتمي للمنظومة البعثية نفسها التي ينتمي لها بعث العراق تعايشًا لا يقلل من وزره كونه امتزج بانتقاد قليل أو كثير، ولكنه استمر زمنًا دون إعلان تبعه نقد مفتوح وجذري". كم تمنى المرء مثل هذا النضوج الفكري عند كل "الثوريين" الذين يُمنون النفس بأداء دور فكري رائد ولا يمهلون أنفسهم لحظة واحدة لمراجعة للنفس تمكنهم من إدراك الخطأ في المسيرة، أو السهو في التقدير.

ولكن متى ما كانت الرابطة الجمعية في قُطر يضم أقوامًا أشتاتًا لا يجمع بينهم عرق أو دين أو لغة، وإن سعيهم لشتى تنكشف المغالطة. فالتنوع بين الناس هو سنة الله في الأرض، ولو أراد رب العباد الذي خلق الناس جميعًا من طينة واحدة أن يجعل منهم أمة واحدة لما جعل منهم شعوبًا وقبائل: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾ (سورة هود) وليس

بين كل بلاد العالم بلد جدير بأن يكون مختبرًا للتعايش بين الأقوام أكثر من السودان. ومن مفارقات الزمان أن أولئك القوميين ظلوا يُحمِّلون الاستعمار الغربي (فرنسا وبريطانيا) المسؤولية عن تقسيم العرب (وهم في الواقع يعنون المشرق العربي) مستندين في ذلك على اتفاقية سايكس - بيكو، وهي الاتفاقية السرية التي وقعها دبلوماسيان أوروبيان باسم بلديهما (السير مارك سايكس الانجليزي وجورج بيكو الفرنسي). تلك الاتفاقية كانت، بلا أدنى شك، تهدف إلى توزيع أسلاب دولة الخلافة الإسلامية على الطرفين المنتصرين في الحرب: سوريا ولبنان لفرنسا، والأردن والعراق ومنطقة الخليج الملحقة به لبريطانيا. ذلك الاتفاق لم يمزق العرب في تلك المنطقة فحسب، بل كان خرقًا لاتفاق سابق (اتفاق الحسين - ماكمهون) الذي وُقع قبل عام من اتفاق سايكس - بيكو، وتعهدت فيه بريطانيا لدول المنطقة بالاستقلال (أي إدارة أهلها لبلادهم). خرق اتفاق الحسين - ماكمهون حمل صانعه توماس لورانس (عرف أيضًا بلورانس العرب) على رفضه لإنعام جورج الخامس عليه برتبة فارس.

قد تتساءل ما معنى إقحام ذلك التاريخ في هذا الجزء من الكتاب، انقحامنا في هذا الموضوع تتطلبه المقاربة بين ما اعتبره العروبيون تمزيقًا للأمة العربية من جانب الاستعمار وبين توحيد القوميين للعرب من لدن "أحرار يا عرب أحرار" إلى القائلين: "بالروح بالدم نفديك يا عروبتنا". فإن كان الأبعدون قد مزقوا "الأمة العربية" إربًا إربًا، فما الذي فعله الأقربون؟ ضع أمامك أيها القارئ خريطة المنطقة التي مزقها المستر سايكس والمستر بيكو لترى ما آل إليه الحال اليوم في المشرق العربي (سوريا، ولبنان، والعراق). ما تراه، بلا شك، لا يراه مَن بقى من العروبيين في المشارق والمغارب بما فيها السودان، ومن الخليج إلى المحيط إذ ما زال هؤلاء يهتفون "بالروح بالدم نفديك يا عروبتنا". أما الإسلاميون الذين طمحوا إلى هدف أبعد هو وحدة أهل القبلة فأمرهم أمر. وفي هذا المجال راق لي مقال لكاتب سوداني أريب: بابكر فيصل بابكر تحت عنوان "من الأممية الإسلامية إلى الوطنية السودانية" (السوداني 16 فبراير 2014). أعاد الكاتب في مقاله ذلك

المشكل السوداني الراهن إلى المنهج "الذي يستند إلى أيديولوجيا زائفة تتسامى على الواقع، وتؤمن بمحتمات وقطعيات مجردة". فالإسلاميون يطمحون في خلق هوية جامعة على أساس الدين، تضم العربي والأفريقي والآسيوي دون اعتبار للجغرافيا واللغات والثقافات والمصالح الاقتصادية التي تفرقهم. أولئك الحالمون لم يفطنوا بعد إلى التجارب المريرة التي احترب فيها المسلم مع المسلم على أسس عرقية (عربي/ كردي)، أو مذهبية (شيعة وسنة)، أو سياسو اقتصادية (مسلمو البنغال ضد مسلمي السند)؛ مما أدى إلى تمزيق أول دولة إسلامية في شبه الجزيرة الهندية (باكستان).

الأهداف السياسية للعروبيين - على اختلاف بطونهم - قادتهم إلى توطيد الأنظمة الأوتوقراطية في الوطن العربي، وليس ذلك ببدع، فما من فريق منهم تمكن من الحكم على صهوة جواد إلا وبقي فيه ليورثه لأنجاله. الفكرة القومية نفسها قد تتحول في ظل الأنظمة الأوتوقراطية من حب الوطن – القوم والتفاني في العمل للارتقاء بهما، إلى قوة دافعة منافية للعقل (irrational impulse) كما وصفها جورج أورويل في مقال له بعنوان (تعليقات عن القومية). فمن رأي أورويل في ذلك المقال كثيرًا ما تقود النزعة القومية المفرطة إلى الفاشية في الدول الرأسمالية مثل ألمانيا واليابان وهذا ما حدث أيضًا في دول المشرق العربي مثل سوريا والعراق. ولعل تلك الظاهرة هي التي حملت العالم الفيزيائي آينشتاين في واحد من مقالاته لصحيفة بريطانية لوصف القومية المفرطة بمرض طفولي نعته بحصبى البشرية (Nationalism is an infantile disease. It is the measles of mankind). ولعلها أيضًا السبب الذي جعل آينشتاين يرفض عرض الصهاينة عليه؛ ليكون أول رئيس لدولة إسرائيل، وكانوا ساعتئذٍ يبحثون عن يهودي مرموق لرئاسة الدولة العبرية. كتب آينشتاين لسفير إسرائيل في لندن، أبا إيبان، الذي نقل له الدعوة يقول: "أنا أفهم قليلًا في الفيزياء، ولكني لا أفهم شيئًا عن الإنسان، والسياسة هي تنظيم الناس وقيادتهم". وفي رسالة أخرى كتب آينشتاين ينصح

مَن دعوه لقيادتهم بالقول: "لو لم تفلحوا في خلق صيغة مناسبة للتعايش مع جيرتكم العرب، فلن تكونوا قد تعلمتم شيئًا عن تاريخ الثلاثة آلاف عامًا التي قضيتموها في الشتات".

التطبيق العملي في السودان لمفهوم القومية

أين هو مكان السودان من الناحية التطبيقية في قضية القومية؟ تناولتُ هذا الموضوع في كتاب "السودان، قصة بلدين" (156-162) وحتى لا نرهق القارئ الكسول بحمله على العود إلى المراجع نستعيد ما أوردنا في ذلك الكتاب. قلنا إنه في مطلع عام (1940) خاطب الزعيم الأزهري المؤتمرين من بعد أن وصف انتماء السودانيين لوطنهم عبر الرابطة القبلية بأنه عار، ثم أضاف: "أنت يا ابن حلفا، وأنت يا سليل الجعليين، وأنت يا ابن الجنوب، يحق لكم الاعتزاز بمواطنكم وأصولكم؛ ولكن لا تنسوا أن الجميع يعيشون على ما تنبته الأرض السودانية. وأمام الأجانب كلكم تنتسبون إلى وطنكم السودان، وأيام الشدة تحتملون المصائب كسودانيين، فسجلوها منذ الآن قومية واحدة، وكلمة واحدة ألا وهي سوداني". هذا قول عظيم كان يستأهل التصفيق لو تبعه تبديل في المفاهيم وإعادة نظر في الممارسات، وإلا فإن الإعجاب به لن يتجاوز إعجابنا بأرجوزة إبراهيم العبادي:

جعلي ودنقلاوي وشايقي إيه فايداني
غير خِلقت خِلاف خَلَتْ أخوي عاداني
يكفي النيل أبونا والجِنس سوداني

أو حنين يوسف مصطفى التني "للقومية النبيلة":

ما بندور عصبية القبيلة
تربي فينا ضغائن وبيلة
تزيد مصاعب وطني العزيز

النشيد الوطني الأول

الذي كان الأزهري يشير إليـه هـو القوميـة أو الوطنيـة الـسودانية، وأصـل الوطنية (patriotism) هو الكلمة اللاتينية (patriota) أي المواطن، وأصل أرض الوطن هو الكلمة اليونانية (patri) أي أرض الآباء (fatherland).

كيف، إذن، فسر الآبـاء المؤسـسون القوميـة أو الوطنيـة عمليًـا؟ في الجلـسة العاشرة للجنة التنفيذية للمؤتمر (31 مارس 1939) أقرت اللجنة توصيات لجنة أخرى أقامها المؤتمر لوضع نشيد له وتحـديد المبادئ التي يعكسها ذلك النشـيد. كانت اللجنة برئاسة مكي شـبيكة وعـضوية حمـاد توفيـق، إسـماعيل الأزهـري، ومحمد صالح الشنقيطي، ومحيي الدين جمال، ومحمد عثمان ميرغني، ومعني محمد حسن، والشيخ علي عبد الرحمن، والشيخ أحمد السيد الفيل، وميرغني حمزة، وعبد الله ميرغني. حددت تلك اللجنة المبادئ التي يعبر عنها النشيد والقيم التي ينبغي أن يعكسها على الوجه التالي:

- الاعتزاز بالقومية السودانية.
- الحض على وحدة البلاد.
- **تمجيد العرب والإسلام.**
- **الإشارة إلى نهضة الأقطار العربية.**
- الحث على الأخلاق الفاضلة والتمسك بها.
- الدعوة للعمل بمبادئ المؤتمر كرمز للوطنية.

على وضع ذلك النشيد انكب عدد من الشعراء، وبعد أن قامت اللجنة بتقييم ما أنجزوه، وقع الاختيار في البدء على نشيد للسياسي الاتحادي خضر حمـد، وهـو نوبي الأصل (دنقلاوي) كما اختير من بعد نشيد ثانٍ صـاغه محيـي الـدين صـابر، وكان هو أيضًا نوبيًا من المحس. فما الذي جاء به الشاعران في نشيد يراد به التعبير عن القومية السودانية التي تجمع بين ابن حلفا وابن الجنوب.

النشيد الأول ابتدره شاعره هكذا:

للعلا للعلا

وابعثوا مجدنا الآفلا

واطلبوا لعلاه المزيد

أمة أصلها للعرب

دينها خير دين يحب

عزها خالد لا يبيد

أما الثاني فختمه صائغه بالقول:

نحن أبناء جنود فاتحين

جثت الدنيا على محرابهم

عِزة العُرب ومجد المسلمين

في دمانا نحن في أعقابهم

عاش لي مؤتمري

رمز مجد الوطن

النشيدان اللذان أريد بهما ترسيخ قومية واحدة يفخر بها كل سوداني لأنه يرى وجهه فيها افترعا بأهزوجة تمحو من الذاكرة الجمعية حضارات سبقت وفود العرب للسودان مثل الحضارة النوبية أما الأديان غير "خير دين يحب" فقد مُسِحت جميعها من الذاكرة أو أريد لها أن تُمحى منها. تلك الأديان تشمل المسيحية التي يدين بها اليوم سودانيون كثر (الأقباط والنوبة)، كما كان يدين بها كل أهل السودان الشمالي في دولة النوبة المسيحية. وإن كان ذلك هو الحال بالنسبة للأديان الكتابية، فإن أنظمة التدين الأفريقي (African belief systems) التي ينتمي لها عدد كبير من سودانيي الجنوب والغرب، صارت أمرًا غير ذي موضوع، رغم أن تلك الأنظمة الدينية تتدخل في كل شيء في حياة

معتنقيها، وتنتقل من جيل إلى جيل، وتربط بين الماضي والحاضر. ومن الواضح أن اللذين صاغا النشيد، تمامًا مثل مَن وافقوهما عليه، أخذوا كقضية مسلمة مفاهيم إدوارد تايلور E.B.Tylor عن "أنثروبولوجيا الدين في أفريقيا والثقافات البدائية"، وإن كان تايلور يهدف من منطقه الاستعلائي إلى الارتقاء بالمجتمعات الموسومة بالبدائية إلى المستوى الذي يجب أن تكون عليه، أي مستوى أوروبا في ذلك الزمان، فدعاة "خير دين يحب" كانوا، بلا مرية، أيضًا يفكرون بمنطق تايلور نفسه.

ما كان لأي ناقد أن يرى غضاضة في إشادة أي شاعر أو كاتب باللغة التي يكتب بها، فاللغة أداة للتعبير، ولا يعبر الإنسان عن نفسه إلا باللسان الذي ورثه عن أبيه أو رضعه من ثدي أمه، ولكن ما معنى قول أحد الشاعرين النوبي الأصل **"أمة أصلها للعرب"** وقول الثاني النوبي الأصل أيضًا: **"عزة العرب ومجد المسلمين في دمانا نحن في أعقابهم؟** هل الأصل العربي الذي يتحدث عنه النشيد هو أصل النوبيين في الشمال، والبجة في الشرق، والفور في الغرب، والنوبة في الوسط؟ على أن المنطق يقول إن الشاعر الذي ينظم نشيدًا يهدف إلى توحيد البلاد أن يكون أول ما يتوخى الهدف الذي من أجله صنع النشيد. ولكن، فيما هو واضح، أن الناظم ومَن كَلَّفه بالنظم قد افترضا أن للثقافة نموذجًا مثالًا (Paradigm) ينبغي أن يلتزم به ويقتفي أثره الآخرون. الطرفان، إذن، افترضا أن التوحيد سيتم عن طريق الاستيعاب بحيث تَلغي الثقافة الأسمى (العربية) كل ثقافات السودان باعتبارها لغات وثقافات فجة غير مصقولة. على أن الظن بأن الاستيعاب السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي المفروض قد يفضي إلى إلغاء الطموحات والأشواق التي تعتمل في نفس الآخر، ظن باطل ثبت بطلانه عبر التاريخ. ويحدثنا التاريخ المعاصر عن محاولات اسكتلندا المتعددة (وآخرها قبل عامين) الانفكاك من التاج البريطاني الذي توحدت تحته مع انجلترا منذ عام

1706 . وقد تكون المقارنة مختلة، إذ قد توافرت - في حالة انجلترا - بعض الفضائل المنجية (saving graces). ففي خلال فترة توحيد انجلترا واسكتلندا، قدمت اسكتلندا نفرًا من أعظم الكتاب ذاع صيتهم كأدباء انجليز لا كأدباء اسكتلنديين، ومن هؤلاء جون بوكان، وروبرت بيرنز، وأرثر كونان دويل، سير والتر سكوت، وروبرت لويس استيفنسون. برز أيضًا من بين أهل اسكتلندا أكثر من رئيس للوزراء في بريطانيا: رمزي ماكدونالد، وأندرو برنار لو، وآرثر بلفور، وتوني بلير، وغوردون براون. رغم ذلك فإن حنين الاسكتلنديين لمواريثهم الثقافية السلتية (celtic) ظل حافزًا لهم للسعي من أجل الانفصال عن انجلترا حفاظًا على تلك المواريث، رغم المكاسب السياسية والاقتصادية التي حققتها الوحدة بينهم وبين انجلترا. أوليس من الأسهل، بدلًا من قسر الآخر على التنازل عن مواريثه الثقافية لتبني النموذج المثالي، الاعتراف بالخصائص الثقافية الرئيسية لكل مجموعة، والعمل على تطويرها في إطار الهوية القومية المتوافق عليها كما حدث في اتفاقية نيفاشا بعد سبعين عامًا من الاستقلال.

ما الذي جاءت به نيفاشا؟

ما الذي جاءت به تلك الاتفاقية رغم ازدراء البعض لها دون أن يكونوا قد خرجوا على الناس في الماضي بشيء أفضل منها، أو قدموا في الحاضر بديلًا لها، كان ذلك فيما يتعلق بطبيعة الدولة أو اللغات. فالمادة الأولى حول طبيعة الدولة في دستور السودان الانتقالي (2005) تنص على ما يلي:-

طبيعة الدولة

1 - جمهورية السودان دولة مستقلة ذات سيادة، وهي دولة ديمقراطية لا مركزية، تتعدد فيها الثقافات واللغات، وتتعايش فيها العناصر والأعراق والأديان.

2- **تلتزم الدولة باحترام وترقية الكرامة الإنسانية، وتؤسس على العدالة والمساواة والارتقاء بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتتيح التعددية الحزبية.**

3- **السودان وطن واحد جامع تكون فيه الأديان والثقافات مصدر قوة وتوافق وإلهام.**

كما جاء في المادة الثامنة حول اللغات ما يلي:

اللغات

1- **جميع اللغات الأصلية السودانية لغات قومية يجب احترامها وتطويرها وترقيتها.**

2- **العربية هي اللغة القومية الأوسع انتشارًا في السودان.**

3- **تكون العربية، باعتبارها لغة رئيسية على الصعيد القومي، والانجليزية، اللغتين الرسميتين لأعمال الحكومة القومية، ولغتي التدريس في التعليم العالي.**

4- **يجوز لأي هيئة تشريعية دون مستوى الحكم القومي أن تجعل من أي لغة قومية أخرى، لغة عمل رسمية في نطاقها وذلك إلى جانب اللغتين العربية والانجليزية.**

5- **لا يجوز التمييز ضد استعمال أيٍّ من اللغتين العربية أو الانجليزية في أي مستوى من مستويات الحكم أو في أي مرحلة من مراحل التعليم.**

تبني السودان لهذين النصين كان موقفًا طليعيًّا في مجال الثقافة واللغات، لم تسبق السودان إليه إلا الهند، في حين تبعته الجزائر في عهد رئيسها الحالي عبد العزيز بوتفليقة عندما اعترفت باللغة الأمازيغية كلغة قومية. ويُحمد لبوتفليقة، كما سلفت الإشارة، رعايته لاحتفاء الجزائر الإسلامية بذكرى القِديس أوغسطين

وهو احتفاء نظمته جامعة فريبورج السويسرية. في ذلك الحفل قال الرئيس الجزائري: "لقد عاش أوغسطين في بلادنا، وطور فكره الإنساني المستلهم من الكتب السماوية من إبراهيم إلى موسى وعيسى".

المبادئ التي استهدى بها صائغو النشيد كانت محتشدة بالنقائض، بحيث يبطل بعضها بعضًا. فوحدة البلاد، مثلًا، لا تتحقق في بلد يضم النيلوبين والنوبة والنوبيين إن كان شعارها هو تمجيد العرب والإسلام. ولا غضاضة أو منقصة في أن تدعو تلك النخبة من أهل الشمال إلى قيام وطن نسبوه فقط للعرب والإسلام، ولا نهضة له إلا بتمثل نهضة الأقطار العربية، شريطة أن تكف عن الحديث عن وحدة السودان بكامل حدوده الجغرافية. فجنوب السودان ليس هو اليوم- ولم يكن بالأمس- أرضًا خواء (terra nullius)، كما أن ثقافاتهم تمامًا كثقافات أهل السودان غير المستعربة ليست طواطم، فمهما كان من رأي بعضنا في الشمال حول تلك الثقافات، فهي عند أهلها مواريث يفخرون بها. من جانب آخر ينبغي ألا يكون مصدر دهشة لأحد أن ظن هؤلاء أن "إخوتهم" في الشمال غير معنيين البتة بهم وبثقافاتهم ولغاتهم بقدر ما هم معنيون بالأرض؛ لهذا فإن أي محاولة لإلغاء هذه الثقافات التي يجلها أهلها من الذاكرة الجمعية لا تكشف فقط عن استعلاء غريب، بل أيضًا عن فقدان كامل للحساسية بالآخر.

الفصل

الثاني

2

الرق في نظر النخبة الشمالية

الرق في التاريخ

موضوع الرق في السودان ارتبط عضويًا بموضوع القومية لما صحبته من تراتبية اجتماعية، ورغم أننا قد تناولنا ذلك الموضوع في الجزء الأول من الشذرات في مقاربة بين التجربة الأمريكية والتجربة السودانية، فإننا نعود إليه مرة أخرى لنبحث عن جواب لسؤال مهم، السؤال هو ما الذي دفع أهلنا في الشمال للحط من قدر إخوتهم من غير المستعربة، كان ذلك في الجنوب أم الوسط؟ الذي دفعهم لذلك، فيما نقدر، هو الموضوع نفسه الذي كان محل جدل في مؤتمر جوبا الأول بين باذخين: محمد صالح الشنقيطي وإبراهيم بدري، ألا وهو رواسب الرق في بلادنا. وكما أبنّا من قبل كان موقف بدري في ذلك المؤتمر هو موقف السياسي الرشيد الذي أقبل على ذلك الموضوع كظاهرة تركت أثرًا في الحياة الاجتماعية والسياسية في السودان. ويومذاك لم يكن بدري يهدف بحديثه إلى محاكمة التاريخ، وإنما لإبانة الأثر النفسي الذي تركته تجارة الرقيق في ضحايا تلك التجارة التي كان يمارسها نخاسون شماليون وآخرون. السعي لمحاكمة تاريخ الرق في السودان، ناهيك عن إدانة الخلف على أخطاء السلف، لا يقدم عليه إلا جاهل بتلك الظاهرة في التاريخ الإنساني وبقواعد البحث الرصين.

الرق ظاهرة عرفها العالم منذ عهد الآشوريين (1760 ق.م) حين وضعت له القواعد في قانون حمورابي، ثـم انتـشرت في عهـود الأكـاديين، ومـصر القديمـة، واليونان، والخلافات الإسلامية في المشرق والمغرب. ولم يكن المُسترقون دومًا من عرق واحد، بل إن مصدر كلمة (Slave) نفسها يعود إلى أن أغلب المستعبدين في الدولة الرومانيـة كـانوا مـن القبائـل الـسلافية (Slavs). في تلـك المرحلـة كـان القراصـنة الاسـكندنافيين (Vikings) يأخـذون المـستعبدين قـسرًا، ولاسـيما الفتيـات، لبـيعهم في الأسـواق الإسـلامية في المـشرق. وكانـت الفتيـات ينعـتن بالمـستعبدات (thralls). كانــت أيــضًا للفتيــات الــسلافيات (ويــسموهنَّ الصقلبيات) سـوق رائجـة في الأنـدلس والمغـرب، ولاسـيما في عهـد الموحـدين ومليكهم الخليفـة يعقـوب المنـصور. وقـد صـنف العلـماء المـسلمون الرقيـق في رسائلهم إلى طوائف ومن أولئك أبو عبـد الله الـسقطي الأندلـسي الـذي قـال في رسالته عن الحسبة: "العَبدة البربرية للذة، والرومية لحفظ المال، والتركية لإنجاب الولد، والزنجية للرضاع، والمكية للغناء، والمدينيـة للـشكل، والعراقيـة للطـرب والانكسار، والنوبية لحفظ النفوس والأموال، والزنج والأرمن للكـد والخدمـة، والترك والصقالبة للحرب والشجاعة". وعندما جاء السقطي إلى الهنـديات قـال

عنهنَّ "إنهن لا يصبرن على الذل ويرتكبن العظائم وسهل عليهنَّ الموت". ثم جاء زمان الرق الحديث، حيث بدأ المسترقون الأوروبيون في اصطياد الأفارقة من ممالك سونغاي وبورنو وكانم في الغرب والكونغو في وسط أفريقيا وترحيلهم إلى البحر الكاريبي وأمريكا الانجليزية (الولايات المتحدة وكندا) وإلى أمريكا الجنوبية (البرازيل) "مُقرنين في الأصفاد". وبلغ عدد الذين رحلوا منهم إلى الأمريكتين وحدها اثني عشر مليونًا.

حقًّا لا أعرف بلدًا واحدًا لم تمسه ظاهرة الرق في التاريخ، إذ كان الرقيق في ذلك الزمان هم أهم أدوات الإنتاج في مجال الزارعة، كما هم عماد الجيوش في الحروب. ذلك كان هو الحال في جورجيا الأمريكية في عهد الاسترقاق عبر الأطلسي، أو في سواد العراق في الدولة العباسية، أو زنجبار التي كانت تُسَمَّى بر الزنج في شرق أفريقيا. أما في الصحراء المتاخمة للنيل الشمالي فقد كان أهم خدمتين يُعهد بهما للرقيق الذكور هما التجنيد في العسكرية وحفر الأرض لإخراج التبر. ولم تكن وسيلة اصطياد العبيد في السودان تختلف عما كانت عليه في بلاد الشرق الأوسط والمغرب العربي الإسلامية، فهي إما عبر الغزو وفتوح البلدان، أو تشجيع القبائل الأفريقية الأشد قوة على اختطاف الرجال والنساء من الجماعات المستضعفة لبيعهم في سوق النخاسة. وإن كان الجزء الأكبر من الرقيق المستجلب يدفع به إلى الحروب، فإنما تم ذلك بعد أن استقر الرأي عند فقهاء الإسلام على أن الحروب تبيح سبي الكافر، ذلك حكم أصَّله الكتاب والسنة، وسارت عليه الدولة الإسلامية. ففيما روى المالكي في (رياض النفوس) أن عقبة بن نافع أحرز ثمانين ألف رأس (انظر إلى كلمة رأس)، كما في رواية ابن عبد الحكم في كتابه (فتوح أفريقيا والأندلس) أن سبي موسى بن نصير لم يبلغه سبي آخر (كان عددهم مائة ألف سبي). وفي اللغة سُمِّي العبد رقيقًا لأنه يرق ويخضع لمالكه (ابن منظور). ذلك الخضوع فسره بأسلوب فاحش الفضل بن يحيى البرمكي، عندما قسم الناس إلى طبقات أربع: "ملوك قدمهم الاستحقاق، وعِلية أنهضهم اليسار،

وأوساط ألحقهم بهم التأديب، والناس بعدهم زبد جفاء وسيل غشاء من هم **لُكع ولكاع**". (مختصر كتاب البلدان للهمذاني). ولُكع ولكـاع، إن أردت أن تعـرف، هي أسماء تطلق على العبد والعبدة، ولُكع في اللغة هو اللئيم الأحمق.

موضوع الرق لم يلقَ اهتمامًا في المشرق العربي، ولكن يبعث على الارتيـاح أن وطنًا عربيًّا إسلاميًّا واحـدًا أولى اعتبـارًا كبـيرًا للموضـوع هـو المغـرب العـربي. فالإنتاج المعرفي حول الرق في المغرب غزير، والمكتبة المغربيـة حافلـة بـالبحوث، والمؤلفات باللغتين العربية والفرنسية حـول أصـول الـرق، وآثـاره الاجتماعيـة، والتكييف الفقهي له، ومنابع الاسترقاق وروافده، والمكانة المتدنية للعبيد في البنية الطبقية والسُلَّم الاجتماعي، الرق والعلاقات الاجتماعيـة في المغـرب. إلى جانـب ذلك مازال المؤرخون السياسيون في المغرب العربي الكبير مثل الطاهر بن جلـون في المغرب، ومحمد الحداد في تونس يزودون المكتبة العربية بإسهاماتهم حول تلـك الظاهرة. ومما يبعث على الارتياح أن يكون بـين تلـك البحـوث بحـث للمـؤرخ السوداني الراحل عبد العزيز بطران أستاذ التاريخ في جامعة هاوارد بواشنطن هو (الرق وعلماء فاس في عهد السلطان الغلوي مولاي إسماعيل).

ظاهرة الرق وتطهير النفس

الذي يميز أغلب دول العالم عنا هو استدراكها بعـد إلغـاء الـرق كمؤسـسة شرعية أن العالم في حاجة إلى تطهير نفسه مـن تلـك الوصـمة. ولا يكـون ذلـك التطهير إلا بالاعتراف بالاسترقاق كمرحلة مظلمـة في تـواريخ بلادهـم، ثـم رد الاعتبار لأبناء الأرقاء وإزالة كل الظلامات التاريخية التي لحقت بهم. رد الاعتبار لقدامى المسترقين (بفتح الراء) يبدأ بمحو كـل الرمـوز التـي تـشير للتمييـز بـين المواطنين على أساس النوع أو العرق بما في ذلـك التعبـيرات الـسائدة مثـل العبـد والعبيد والفَرِخ والفَرخة. محـو تلـك الرمـوز لا يـتم تلقائيًّـا، وإنـما يـتم بـإدراج موضوع الرق في مناهج الدرس في التعليم، وفي بحوث البـاحثين في الجامعـات، وفي إيلائه المكان الـذي يـستحق في أجهـزة الإعـلام عـبر المقـالات والحـوارات

والروايات، وفي القوانين. نحن لم نفتقد فقط هذا النوع من رهافة الحس نحو الآخر، بل مازلنا ننكر وجود الرق في السودان بالرغم من أنه مازال بيننا كثيرون يصفون همسًا أخوتهم بالعبيد أو الفروخ، أو يقولون تمويهًا للحديث: "ده فيه عِرق". أبلغ رد على الأجلاف الذين يعمقون من هذا التعصب العرقي (ethnic chauvinism) جاء به السفير العالِم صلاح عثمان هاشم. فذات مرة كان صلاح يتشكي من زميل له فقيل له إن الرجل "فيه عرق". سأل صلاح محدثه: "تقصد إيه فيه عرق، فكلنا فينا عروق". وعندما أبان الرجل لصلاح ما عناه بما قال، أي إن الرجل من أصل زنجي، رد عليه السفير بالانجليزية وبعفوية (when it comes to that we are all f...niggers).

استرقاق البشر، إذن، طريق سلكته الممالك الإسلامية (العباسيون والأمويون في العراق والشام، والفاطميون والإخشيديون في مصر، والمرابطون والموحدون في المغرب، وحكام الأندلس جميعًا). كما سلكته أوروبا (في الأمريكتين أمريكا الشمالية، وجزر الكاريبي وأمريكا الجنوبية، خاصة البرازيل). وفي كل تلك الأحوال كان المسترقون (بمسلمهم وغير مسلمهم) يستخدمون الرقيق كسلعة (chattel slavery). ورغم أن تاريخ الرق في السودان، لا ينكره إلا معاند للحق، تجدر الإشارة إلى رجلين حفيين بالتقدير؛ الأول هو الأكاديمي الباحث أحمد العوض سيكيانجا، والثاني محمد إبراهيم نقد. أحمد العوض سيكيانجا حفي بالتكريم على جرأته في إماطة اللثام عن الرق في السودان في كتابه "من عبيد إلى عمال" (دار النشر، جامعة تكساس) والفصل حول "الرقيق الحربي في شمال السودان (1884-1954)" في الكتاب الذي حرره سبولدنق تحت عنوان "النيل الأبيض واللون الأسود". أما محمد إبراهيم نقد، فيحمد له أنه رغم ضغوط السياسة ودواعي التخفي في هذا العهد الغيهب تمكن قبل رحيله من إنجاز بحث حول الرق في العهد التركي، ثم في المهدية بكل ما يقتضيه البحث العلمي من أمانة وجسارة فكرية.

وعلني في هذا الموقع من الكتاب أضيف إلى ما قدم هذان الباحثان رسالتين وصلتاني مؤخرًا من باحثين جديرين بالتقدير: الرسالة الأولى كانت من الأستاذ عبد الغفار محمد أحمد أستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية بجامعة الخرطوم، وهو رجل يعرف له القارئون إسهاماته الكبيرة في قضايا النزاعات العرقية في السودان، والثانية من الأستاذ أحمد العوض سيكيانجا الذي سلفت الإشارة إليه، ويحمد على بحوثه المتنوعة حول موضوع ما فتئ أغلب الباحثين من أكاديميي السودان يتوارون خجلًا من الخوض فيه. عبد الغفار أمدني ببحث نشره مركز الدراسات الأفريقية في كيب تاون تحت عنوان التجارة السودانية في العاج الأسود، أي الرقيق الأفريقي، وإن كان في نشر ذلك البحث فتح للجراح القديمة، فإن فتح الجروح دواء لا داء لأن ضمد الجرح على قيح يقود إلى تسمم الجسم كله. أما مبحث سيكيانجا، فقد كان فصلًا من كتاب نشرته الجامعة الأمريكية بالقاهرة تحت عنوان "العرق والرق في الشرق الأوسط"، وعنوان الفصل الذي أعده البحاثة المجتهد هو "الرق والحياة الاجتماعية في الخرطوم في القرن التاسع عشر في أيام الحكم التركي – المصري". ذلك موضوع لم يجرؤ على الكتابة عنه من قبل، حسب علمي، غير الأكاديمي المصري أحمد أحمد سيد أحمد في عام 1965 في رسالة للدكتوراه، تولت نشرها الهيئة العامة للكتاب تحت عنوان "تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري" (1885 - 1982).

موضوع الرق تناوله أيضًا السيد الصادق المهدي، وليته لم يفعل إذ قدم للقارئ دراهم زائفة، وكان ذلك في وثيقة أعدها بعنوان "مشروع نحو سلام عادل". مكمن الزيف في حديث الصادق لم يكن فقط في عدم صحة المزاعم التي وردت فيه، وإنما لصدورها ممن نرى أنه باحث محقق قبل أن يكون سياسيًّا كبيرًا، وأيضًا لأن موضوع البحث هو "نحو سلام عادل". وكيما يكون أي سلام عادلًا لابد أن تكون نقطة الانطلاق للبحث حوله هي الاعتراف بما عانته فئات من الشعب من ظلامات ارتكبها إخوة لهم في الوطن. في مراجعته للتاريخ قال الصادق إن موضوع الرق قد قُرِئ من جانب الجنوبيين قراءة أحادية؛ لأن

"الإشارة لممارسات قبلية في السودان فيها اضطهاد واسترقاق لبعض الناس، هي ممارسات خارج القانون والإدارة السودانية، وتوجد في كل البلاد المتخلفة، ووجودها في السودان بحجم أقل نسبيًا من بلاد أفريقيا الأخرى". هذا الطرح يتضمن أكثر من خطأ في التحليل وخطأ جسيم في الأحكام. الأول هو الإيحاء بأن ظاهرة الرق في السودان تتعلق بالجنوب، في الوقت الذي يعرف فيه القاصي والداني أن تاريخ الرق في السودان يعود إلى اتفاقية البقط (مصر العربية الإسلامية ضد النوبة)، كما هو في العهد الوسيط حيث كان ملوك الفور المسلمون يسترقون أهالي الغرب غير المسلمين من الجنوب الغربي للقطر مما رصده مؤرخون ثقاة مثل أوفاهي. أما محاولته الاستهانة بالرق السوداني بقياس حجمه إزاء ذلك الذي مارسته أوروبا في أفريقيا لخطأ جسيم. بعبارة أخرى سعي الصادق للقول بأنه لو استرقت أوروبا من غرب أفريقيا عشرة ملايين شخص، واسترق النخاسون في مصر وتركيا عبر وسطائهم السودانيين نصف مليون فهذا أمر يجب ألّا يقلق أحدًا، خاصة عندما يجيء القول من قائد سياسي يسعى لمعالجة أدواء الماضي. كان الله في عون رجل أفريقيا المريض الذي يستطبه نطاسيّ لا يحسن التشخيص. ثم ما الذي يعنيه الصادق بممارسات الرق خارج القانون والإدارة السياسية؟ هل القانون هو الشريعة الإسلامية التي تبيح الاسترقاق في جهاد غير المسلمين؟ أم إن الإدارة السودانية تشمل إدارة الخليفة عبد الله الذي كان بيت ماله يكتظ بالعبيد من بعد أن سُرِّحت العبدات السبايا وقُسِّمن على «الأحرار» أي من ليسوا عبيدًا، كما كان بيت ماله ذلك يضم في دوائره العديدة مثل المبيعات، الخزينة، الدفترخانة دائرة أخرى تسمى دائرة أمين مبيعات الرفيق.

الرق والسحنة عند مفكر «إسلامي»

تداوُل موضوع الرق عند بعض الكتاب الشماليين المعاصرين تبعته إسقاطات تبعث على القلق، وعندما تجيء هذه الإسقاطات أو الإيحاءات من جانب مفكر إسلامي يؤمن، كما يدَّعي وصحبه، أن العقيدة الإسلامية رابطة

عقدية تعلو على كل رابطة، يوقع نفسه وصحبه في حرج بالغ. كتبت، مثلًا، في واحد من كتبي أناقش حديثًا نسب إلى المفكر الإسلاموي حسن مكي الذي أرَّقه، فيما يبدو، ازدحام اللاجئين من جنوب السودان ووسطه وغربه في أكواخ أحاطت بالعاصمة إحاطة السوار بالمعصم. هؤلاء النازحون هم جماعات من جنوب السودان وغربه حملتها ظروف حرب أوقدنا نحن في الشمال نارها، وعجزنا عن إطفائها. لم يجد ذلك الأكاديمي نعتًا يطلق على هذه الجماعات غير "الحزام الأسود"، وكأن الرجال الذين يحيط بهم ذلك الحزام المستقبح، بمن فيهم الأكاديمي ذائع الصيت نفسه، كانوا من البيض الأعاريب. وأقول البيض الأعاريب، لأن ذلك المفكر الإسلاموي مهموم إلى حدٍّ كبير بسواد البشرة حتى في بحوثه الأكاديمية. ففي مقال له في مجلة دراسات أفريقية سعى الكاتب لتأكيد غلبة اللون الأسود على أهل السودان، إذ يضمون 35٪ في جنوب السودان، و30٪ في دارفور، في حين لا يزيد عدد الدناقلة والنوبيين والجعليين والشايقية على 15٪، وقبائل كردفان العربية على 10٪ وأهل النيل الأبيض وشرق السودان على 10٪. ذلك الكاتب - وهو الأستاذ الأكاديمي - لم يكن معنيًّا بأثر الحرب على أولئك الأعاريب، وإنما بما سيحيق بهم من الغلبة العددية للسود على البيض إن استمر أولئك "السود" يحيطون بهم، ويا له من مصير؟ قال الكاتب المؤرخ أيضًا إنه يخشى على بيض السودان من مجزرة زنجبار.

ما مجزرة زنجبار المزعومة هذه؟

في منتصف القرن التاسع عشر استولى سلاطين عمان على بر الزنج حتى تمكنوا منه. وكان الهدف من ذلك الاستيلاء هو الهيمنة على سلعة ذات رواج في الأسواق الآسيوية هي التوابل، وعلى رأسها القرنفل ثم الرقيق. وبالرغم من توقيع حكومة عمان في عام 1822 على اتفاقية مورسبي (Moresby) بتحريم الرق وإقامة الولايات المتحدة وبريطانيا علاقات دبلوماسية مع سلاطين زنجبار لمراقبة تنفيذ تلك الاتفاقية استمر اختطاف الرقيق من الداخل الأفريقي، وحملهم

على السير على الأقدام لمسافة ألف ميل، وهم مقيدون حتى بحيرة تنجانيقا. دور هؤلاء، بالدرجة الأولى، كان هو الزراعة وصيد البحر، ثم الخدمات المنزلية، ولاسيما أن سادتهم لم يعدوهم لغير ذلك النوع من الأعمال، **"فالعبد عبد وإن طالت عمامته"**. هذا القول ليس استهزاءً مني، وإنما هو قول شاعر عربي فحل. وبما أن السادة والعبيد كانوا يعيشون معًا في جزيرة صغيرة أخذ التفاوت الطبقي بمظاهره المختلفة (السكن، والملبس، والغذاء، ونوع العمل، وفرص التعليم) يبدو جليًّا ويزداد معه الحقد الطبقي. استمر هذا الوضع حتى بعد استقلال زنجبار في مطلع ستينيات القرن الماضي، حين صدر دستور الاستقلال الذي أتاح لمواطني زنجبار من "العبيد" حريات لم يكونوا يملكونها من قبل، مثل حرية التعبير والحق في تكوين الأحزاب وحق المشاركة فيها. إزاء هذا التحول كان لابد أن تشعر النخبة العربية المهيمنة بقلق كبير قادها إلى إصدار قوانين تحد من الحريات التي منحها "الاستعمار البغيض" لأولئك "العبيد" المسترقين.

تلك كانت هي البيئة التي وُلد فيها العنف السياسي في زنجبار، وكان أول مَن مهد له وقاده الزنجباري المسلم عبد الرحمن محمد بابو عندما أنشأ حزبًا سمّاه "حزب زنجبار الوطني " (Zanzibar National Party)، وعقب انفصال الجزيرة عن تنزانيا، أو ما كان يُسَمَّى (The main land)، بَدَّلَ بابو اسم حزبه إلى "حزب الأمة"، ولتعبير الأمة دلالات عند المسلمين. من بعد انضم إلى بابو رجل قد تقول إنه لا ناقة له ولا بعير في ذلك الصراع هو جون أوكيلو. أوكيلو عامل أوغندي كان يعمل في صناعة البناء والنقاشة، وقبيل استقلال دول شرق أفريقيا استوعب في الجيش وترقى فيه إلى رتبة صول، وكان لذلك الصول طموح ليس فقط في إكمال تحرير بلده أوغندا، بل أيضًا في محاربة الرق أين كان في القارة. في عام 1967 نشر أوكيلو مذكراته التي كشف فيها عما دفعه إلى الالتحاق بالحزب الأفروشيرازي في زنجبار في عام 1964، قال: "عند زيارتي لقلعة عيسى (Fort Jesus) ورؤيتي لما كان يدور فيها بكيت طويلًا، ثم عقدت العزم على محاربة الرق الذي مارسه ضد أهلنا البرتغاليون والأفريكان (بيض جنوب

أفريقيا) والعرب في شرق وجنوب أفريقيا". أوَلا يجدر بنا أن نبكي كما بكى أوكيلو عندما نرى فقهاء زماننا يميزون بين البشر على أساس ألوانهم وكأنهم لا ينظرون إلى وجوههم في المرآة إلا بعين مطفأة. وإمعانًا في خداع النفس لا الآخرين، يردد هؤلاء **"لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى"**. لهذا السبب انضم أوكيلو إلى حركة بابو، بل صار قائدًا عسكريًّا لها. تلك الحركة كانت رأس الرمح في عملية الإطاحة بالأسرة العربية الحاكمة في زنجبار.

ثورة الزنج ضد سلاطين زنجبار صحبها عنف ضحاياه كثر، وتلك هي طبيعة الثورات. ولكن المؤرخ السوداني "العربي" وصاحب له آخر من جماعة اليسار، اعتبرا ذلك العنف انتقامًا من العرب، لا رد فعل متأخر على عنف مادي ومعنوي تعرض له أهل البلاد الأصليون على مدى ثمانين عامًا على يد أولئك العرب. أو تعرف، أيها القارئ، ما الذي صنعه جمال عبد الناصر عند وقوع ما سُمِّيَ بالانقلاب "الزنجي" على "الحاكم العربي" في زنجبار، وإبلاغه عن المجازر التي وقعت للعرب في تلك الجزيرة؟ ابتعث عبد الناصر وزيره محمد فايق لتهنئة الحكام الجدد من "الزنج" وقال لمن نبهه إلى الضحايا العرب الحاكمين: **"لا تتوقعوا مني أن أقف إلى جانب المُسترِقين (بكسر الراء) ضد المُسترَقين(بفتح الراء)"**. أولا يحق، بعد كل هذه الروايات، أن يقول مؤرخ جنوبي حول نظرة النخب السياسية والثقافية الشمالية بشأن الرق: "المؤرخون السودانيون الشماليون قد يعترفون بوجود الرق كعملية يمارسها أفراد ولكنهم يغضون الطرف دومًا عن القاعدة الاجتماعية الصلبة التي كان يقوم عليها الاسترقاق؛ مما أدى إلى ظهور أيديولوجيا للاسترقاق، أسهمت في استمرار تجارة الرقيق بين شمال القارة وجنوبها" (Jok Madut, War and Slavery in Sudan, 2001).

الرق في عيون مثقفي المؤتمر

الهروب إلى الأمام بالموضوعات التي تتطلب نقد الذات، تكتيك شائع عند أغلب مثقفي الشمال، ومن تلك الموضوعات الرق في السودان. من أبلغ الدلائل

على زعمنا هذا محاضرة قدمها واحد من خيرة ساسة ذلك الزمان، وأكثرهم جدية في متابعة الأحداث، مثله مثل زملائه الاتحاديين، ذلكم هو الأستاذ عبد الله ميرغني. ألقى عبد الله ميرغني محاضرة أمام الجمعية الأدبية بود مدني، وصفتها وثائق المؤتمر بأنها "**من خير الأبحاث الاجتماعية التي تشهد بدقة صاحبها ومعاناته**" (الجزء الثالث من محاضر المؤتمر 256) وذلك تقريظ يكشف عن موافقة الناقد على رأي الكاتب. كان عنوان البحث كما جاء في المحضر هو "**الرق قديمًا في الإسلام وحديثًا في السودان**" (وثائق المؤتمر: السنة الثانية/ العدد السادس من (10-18) 1939). تقول تلك الوثيقة في تلخيصها للمحاضرة: "فلما علا المنبر وتدفق مؤرخ الرق مفصلًا الرق اسَتَرق أرواح **سامعيه من الأحرار** (التأكيد من الكاتب) وسينضم إليهم من سيقرأون له هذا البحث الطويل في غير ما إملال". أضاف المعلق: "الشيق في الموضوع هو الشكل الذي أدلى به، فأنت حين تجيء إلى عهد الإسلام، وحين تسمع حكم الإسلام في الرق، وحين تراه يستدل ببلال وأسامة بن زيد ومكانتهما في الإسلام، وحين تسمعه يحدد الرق في الإسلام، ويقصره على أسرى الحرب بشرط أن تكون أشهرت إعلاءً لكلمة لا إله إلا الله محمدًا رسول الله **تدرك انه لا رق في السودان**". وصف ناقل المحاضرة لسامعيها بـ"**الأحرار**" يفترض، بلا أدني شك، أن بين الناس في السودان "أحرارًا" و"عبيدًا"، وإنكار عبد الله ميرغني لأن ليس في السودان استرقاق يبدو غريبًا، فالكل يعرف أن في السودان أرقاء، بل يكاد يكون في كل أسرة من أسره الشمالية المعروفة أرقاء. إذن مَن هم هؤلاء الأرقاء؟ ومَن الذي استرقهم؟ وكيف استرقوا؟

استذراع آبائنا الخريجين بأحكام الرق في الإسلام لنفي وصمة الرق عنهم حجة ضعيفة، فقد ورد ذكر الرق في تسع وعشرين آية من القرآن تضمن أغلبها معايير أخلاقية أكثر منها إحكامًا ملزمة. صحيح أن في عتق الأرقاء كفارة، وأن الرسول ﷺ عتق ثلاثًا وستين رقيقًا في حين أعتقت أم المؤمنين عائشة سبعًا وستين منهم. صحيح أيضًا أن الرسول ﷺ عتق سيدتين: مارية القبطية وصفية

بنت حيي ثم تزوجها. كما عتق سيرين أخت مارية القبطية ثم زوجها لشاعره حسان بن ثابت. ولا خلاف في عتق الرسول لأسامة بن زيد ثم تبنيه من بعد. بيد أن التاريخ الإسلامي والفقه الإسلامي لم يقفا عند هذا السلوك الرسولي، ففي التاريخ الإسلامي قصة حرب دامت خمسة عشر عامًا في جنوب العراق (869 - 883) هي ثورة الزنج التي وصفها الطبري بـ"أشد الحروب وحشية". تلك كانت هي ثورة المسترَقين على المسترِقين. وفي الفقه الإسلامي ما ينم عن اعتبار العبد وضيعًا حتى وإن أسلم، لأن في العبودية، عند أغلب الفقهاء، عجزًا حكميًّا عن الولاية. فالحر عندهم لا يقتل بالعبد، والعبد لا حج عليه ولا عمرة ولا جمعة ولا عيد. وَتُعَدُّ مدارس الفقه الذي نستهدي بأحكامه في السودان (الفقه المالكي) أكثر المذاهب تشددًا في الأحكام المتعلقة بالرق. ومن فتاوي ابن الصلاح أن إمامة الحر الضرير أولى من إمامة العبد البصير لأن الرق نقص. وحتى الفقهاء الذين قلبوا الأمور لمفارقة التشدد المالكي لم يبتعدوا كثيرًا عما قاله شيخ أهل المدينة، ومن أولئك ابن حزم الظاهري الذي لم يُنقِص من التشدد المالكي غير إجازته "زواج العبد المسلم بالحرة المسلمة" (المحلى) بخلاف ما قال به مالك.

بدا لي أن في تلك المحاضرة هروبًا إلى الأمام من المشكل منذ اللحظة التي ربط فيها المحاضر الرق في السودان بالرق في الإسلام. فالتدثر بثوب الدين في موضوع يمس أول حق من حقوق الإنسان، ألا وهو الحرية يُدخِل المحاضر في حرج كبير. فمنذ خمسين عامًا قبل قيام مؤتمر الخريجين قامت كل الدول المُسترِقة بتحريم الرق، وبدأت تدريجيًّا في إلغاء الآثار المترتبة عليه. إذن، كانت القضية الماثلة هي آثار الرق الحديث وكيف تزال، وليست بحال الرق في الإسلام، الذي هو أيضًا محل خلاف بين الفقهاء. ففي القرن التاسع عشر وحده تم إصدار ثمانين اتفاقًا لمناهضة الرق في بريطانيا، إسبانيا، ودول الشمال، وأمريكا الشمالية. من تلك القوانين ما صدر في مؤتمرات (مؤتمر فيينا)، وما أصدرته دول (فرنسا)، وما صدر في ولايات في دول تمارس بعض ولاياتها الرق (ولاية نيويورك في الولايات المتحدة). أما الفترة التالية (1850-1899) فقد شهدت تصدي قادة

سياسيين لمحاربة الرق مثل أبراهام لنكولن (1836). وفي القرن العشرين وبعد تحرير "العبيد" وحظر الرق، انصرفت الولايات المتحدة إلى إزالة آثاره، ورد الاعتبار للمسترقين. أما في بريطانيا فقد تصدى وليام ويلبرفورس (William Wilberforce) البرلماني المستقل من دائرة يوركشاير (1784 - 1812) لمحاربة الرق أولًا بإصدار قانون بإلغاء تجارة الرق في عام 1807، وثانيًا بإصدار قانون بإلغاء الرق في عام 1833. ويلبرفورس لم يكن صاحب مصلحة شخصية في الأمر، بل كان، كما قال، مدفوعًا بالرغبة **في محو صفحة قبيحة تخجل منها الأجيال المقبلة.**

إلى جانب السياسيين أسهم بقدر كبير واحد من أميز القضاة في بريطانيا في إلغاء الرق، ألا وهو القاضي وليام مري (William Murray) الذي عرف فيما بعد باللورد مانسفيلد رئيس القضاء البريطاني (1765-1788). فرغم الدور الكبير الذي اشتهر به مانسفيلد في الإصلاح الجذري للقانون التجاري والقانون العام وقانون الملكية الأدبية، مازال القانونيون يذكرون له أيضًا حكمه في قضية سومرست التي أمر فيها بإطلاق سراح إحدى المسترقات؛ لأنه حسب قوله في الحكم **"لا القانون العام ولا قوانين انجلترا تبيح الرق"**. ذلك الحكم كان له أثر كبير في إلغاء الرق في الكثير مما كان يعرف يومذاك بممتلكات التاج. وربما كان للتجربة الشخصية لمانسفيلد أثر في قراره ذلك، إذ كانت لعم وليام مري، البحار جون لندسي، ابنة طبيعية (ديدو إليزابيث بيل) أنجبتها أم أفريقية المنبت. وعند وفاة لندسي أوكل رعايتها لمري فرعاها مع ابنته إليزابيث مري. وعند الرحيل المبكر لابنته، أصبحت ديدو سكرتيرة لوليام مري، تسجل رسائله، وتشرف على مكاتباته. قصة ديدو إليزابيث بيل كانت موضوع فيلم كندي رائع عرض على النظارة في عام 2013 تحت عنوان (Belle). شمل أيضًا إلغاء الرق في القرن العشرين المغرب (1922)، والعراق (1924)، وشمال نيجيريا (1936) بضغوط أوروبية. مع ذلك استمر الاسترقاق في بعض الدول الإسلامية، إذ كان الرقيق يباع في سوق مكة حتى عام (1925)، ثم جاء إلغاؤه في مرحلتين: (1927) عقب اتفاق بين بريطانيا والملك عبد العزيز، ثم في عام (1962) بقرار

ملكي أصدره الملك فيصل. ولاشك في أن ذلك التحول في سياسات الدول المسترقة في آسيا وأفريقيا كان نتيجة لصدور الإعلان الدولي لحقوق الإنسان في عام (1948) الذي نصت المادة الرابعة منه على تحريم الرق.

ما الحال في السودان؟

رغم دعاوى البريطانيين بأن أهم مبررات غزوهم السودان كان هو محاربة الرق الذي كان يمارس في العهد التركي والعهد المهدوي، كان موقف الحكام البريطانيين، وعلى رأسهم ونجت، ملتبسًا بعد استتباب الأمر لهم. فبمقتضى اتفاقية مكافحة الرق (نوفمبر 1890) الموقعة بين بريطانيا وخديوي مصر، كان لزامًا على الإدارة البريطانية الجديدة في السودان اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستئصال الرق، رغم ذلك كان لونجت رأي آخر؛ إعطاء المشايخ المسترقين فرصة لتدبير أمورهم قبل إصدار أي قرار باستئصال الرق نسبة للدور الذي كان يؤديه الأرقاء في الاقتصاد (الزراعة). ومن الواضح أن السير ونجت الذي أعقب كتشنر. (أول حاكم عام بريطاني للسودان) في تولي إدارة السودان لم يفعل ذلك رأفة بالاقتصاد السوداني، بل فعله أملًا في كسب ود الأشياخ. موقف ونجت كان محل نقد من وزير الخارجية اللورد سالسبري، خاصة بعد تعرض اللورد لنقد شديد من جماعات محاربة الرق في بريطانيا. رغم ذلك طلب ونجت من وزارة الخارجية إعطاءه مهلة حتى عام 1920 لتنفيذ إجراءات محاربة الرق.

مهما يكن من أمر، ظل العالم الإسلامي صامتًا عن موضوع الرق حتى عند أغلب الباحثين باستثناء المغاربة كما سلفت الإشارة. لهذا سررت كثيرًا بقراءة مقال للكاتبة السورية آية الأتاسي عن العنصرية السائدة في أجزاء من الوطن العربي لا يحس بها مقترفوها، بل يكادون يباهون بها (القدس العربي 21 أغسطس 2014). فالرق أمر معيب لا يقلل من عيبه التفاوت المريع بين الرقيق الأفريقي في المشرق، وذلك عبر الأطلسي. فالرقيق البرتغالي، مثلًا، بلغ قرابة الخمسة ملايين رقيقًا؛ مما جعل من العنصر الأفريقي في أمريكا اللاتينية (أغلبهم في

البرازيل) أكبر تجمع أفريقي في العالم بعد نيجيريا. وكثيرًا ما استند مُدلسو التاريخ إلى ذلك التفاوت العددي للتهوين من أمر الرق العربي، كما سعوا لأن يجدوا في التعامل الأبوي (Patriarchal) مع الرقيق الإسلامي مبررًا للاسترقاق، مثال ذلك اعتبار الرقيق جزءًا من الأسرة، بالرغم من أن تلك الأبوة كانت تحدد للعبد أو العبدة مكانًا محددًا في الوضع الأسري وفي الزواج، وحتى في الأسماء التي تطلق على الرجال والنساء.

مرحلة الاعتذار

لقد ترك الرق جرحًا غائرًا في نفوس من تعرض أسلافهم لمهانته، فاندفع ذوو المهارات من أبنائهم وأحفادهم يؤرخون لتلك المرحلة من التاريخ بكل وسائل التعبير الفني كالقصص والشعر والموسيقى والرسم؛ كيلا ينسى الناس ظلم الإنسان لأخيه الإنسان. ولإزالة آثار الجرح الذي أوقعه الرق في نفوس المسترقين وأحفادهم؛ حمل الرئيس كلينتون نفسه على الذهاب إلى موقع ترحيل الأفارقة المسترقين عبر الأطلسي في السنغال وغامبيا؛ ليعتذر لأهل تلك البلاد عن خطايا أسلافه في حق أسلافهم. ولا شك في أن أثر الرق عبر الأطلسي كان باهظًا، فقبل مرحلتي الاسترقاق عبر الأطلسي والرق العربي في شرق أفريقيا (زنجبار) كانت المجتمعات الأفريقية مستقرة في إدارتها، ومكتفية ذاتيًّا في احتياجاتها الضرورية. ولكن بعد ظهور الرق السلعي أو التملكي (chattel slavery) افتقدت المناطق التي تعرضت للاسترقاق أكثر قواها القادرة على العمل، كما قاد تحويل الإنسان إلى سلعة إلى خلق ثقافة جديدة، هي ثقافة استرقاق المجموعات الأفريقية الأقوى للمجموعات المستضعفة. لهذا السبب بدأ أحفاد المسترقين في الولايات المتحدة والجماعات المناصرة لهم في تدارس موضوع التعويضات لأحفاد الأرقاء. تلك المحاولات بدأها الجنرال شيرمان عقب الحرب الأهلية في أمريكا بقراره منح كل رقيق معتوق 40 فدانًا من الأرض الصالحة للزراعة، ولكن نتيجة لضغوط العنصريين من كبار الملاك، أوقف ذلك القرار الرئيس أندرو جاكسون

بعد اغتيال الرئيس لنكولن. ومازال الجدل دائرًا حول هذه التعويضات التي أصبحت تقدر اليوم حسب تحقيق قامت به مجلة هاربر بمئةِ تريليون دولار.

من جانب آخر أصبحت الألفية الثالثة هي ألفية الاعتذار عن الرق في كل بلاد العالم إلا في بلد يقطنه "شاهد ما شافش حاجة" أو هم "شهود ما شافوش حاجة". ففي عام 1999 أعلن ماتيو كريكو رئيس بنيين الاعتذار عن شنعة الرق التي كان يمارسها بعض أهل بلاده باعتباره أمرًا لا يشرف شعبًا، وفي عام 2006 أعلن رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في مجلس العموم البريطاني اعتذار بلاده عما فعل أسلافه. وفي عام 2007 اعتذر عن الرق الداخلي الذي كانت تمارسه بعض القبائل في وطنه الرئيس الغاني جيري رولنقز. وفي العام نفسه أصدر عمدة ليفربول إدانة لما كان يقوم به أسلافه بشحن الرقيق الأفريقي عبر الأطلسي، كما أعلن عمدة لندن كين ليفنجستون إدانة التجارة في الرق الذي كانت مدينة لندن أكبر المدن للتداول فيه بيعًا وشراءً. وعقب زيارة كلينتون الاعتذارية لأفريقيا أصدر مجلس النواب الأمريكي قرارًا لا يدين فيه الرق فحسب، بل أضاف إلى ذلك إلغاء كل القوانين التي أصدرها الكونجرس للانتقاص من حقوق الأرقاء. انفعال ذوي الضمائر الحية لم يقف عند تلك الاعتذارات الرئاسية والبرلمانية، بل وقع تطور عظيم للمرة الأولى في التاريخ: إجماع كل القيادات الدينية في العالم على إصدار بيان في عام 2014 ضد الاسترقاق ووسمه بالتعارض مع روح الأديان. تصدر الموقعين على ذلك البيان البابا فرانسيس، وكان بينهم كبير أساقفة كانتربري، وشيخ الأزهر، وكبير الربيين اليهود، وأحبار البوذيين والكونفوشيين والهندوك.

ما يعنينا من هذا السرد هو أن قضية الرق ليست من القضايا الهامشية التي تعالج بأسلوب "معليش يا إخوانا". لهذا لابد أن نعي أن وراء إثارة أقري جادين لموضوع الرق مواريث ثقافية وسياسية معاصرة لا ننكرها إلا جبنًا أو استهانة. فمن المواريث الثقافية الأمثال التي مازالت تحفل بها أحاديثنا حتى في هذا الزمان مثل "سجم الحلة الدليله عبد" و"العبد أن كبرت سنه قلت قيمته". ولو وقف

الأمر عند الأمثال لهان، ولكن صحب ذلك تميز عرقي لا يجرؤ على ذكر اسمه البعض. ذلك التمييز هو، في حقيقته، طباقية عرقية (racial stratification) فيها الأعلى والأدنى في الرتبة، فللسادة مكان كما للعبيد مكان آخر. لهذه النظرة الدونية تاريخ يعود إلى عشرينيات القرن الماضي عندما امتعض "الأسياد" على تطاول أحد "العبيد" علي عبد اللطيف على قيادة الأمة. في ذلك كتب حسين شريف في حضارة السودان يقول: "أي أمة وضيعة هذه التي يطمح أمثال علي عبد اللطيف (النوبي- الدينكاوي) في قيادتها". لهذا استنجد شريف بالحاكم الاستعماري للقضاء على مَن سماهم "أولاد الشوارع". ذلك موضوع لم يَمِض قلوب الباحثين من أهل الشمال إلا قلة بقدر ما أثار اهتمام المؤرخين السياسيين غير السودانيين مثل بيتر وودورد (السودان 1898 - 1989، دولة غير مستقرة)، تيم نيبلوك (الطبقة والسلطة في السودان)، جبرائيل ووربيرج (الإسلام والوطنية والشيوعية في مجتمع تقليدي- السودان نموذجًا)، وأخيرًا الباحثة اليابانية كورينا يوشيكو في بحثها حول علي عبد اللطيف.

استدعاء موضوع الرق في مؤتمر المائدة المستديرة

خلال اجتماعات مؤتمر المائدة المستديرة (1965) برز موضوع الرق إلى السطح، وهذا أمر نوليه هنا اهتمامًا لتعلقه بزعيمين مرموقين: الزعيم الأزهري والسياسي اليساري عبد الخالق محجوب. ذلك الموضوع أثاره في المؤتمر السياسي الجنوبي أقري جادين مما حمل الزعيم الأزهري للقول: إن **"إثارة الموضوع خطة جهنمية لتكريس العداء والتفرقة بين أهل السودان"**. كم تمنيت لو أن الزعيم لم يستنجد، إزاء وقاحة أقري، بنظرية المؤامرة تاركًا ما هو أدنى من الأسباب. فسياسة الاستعمار حيثما حل كانت هي تكريس الفرقة بين الأقوام في الأمم التي استعمرها، هذا هو جوهر النظرية الرومانية (فرق تسد) التي اتبعتها كل الدول الإمبراطورية. فقد فرق الاستعمار البريطاني بين أهل الطوائف والديانات في الهند، وفرق بين المالاي والصينيين في الملايو، وفرق بين البيض والسود في

الجنوب الأفريقي. فالاستعماريون لم يفدوا إلى السودان في رحلة صيد، وإنما جاؤوا لتحقيق مصالحهم. من جانب آخر لم يَقضِ مَن تسلموا الحكم بعد رحيل الاستعمار في الهند أو ماليزيا أو جنوب أفريقيا ليلهم ونهارهم يسخطون على الاستعمار والأبارثايد كلما جابهتهم مصيبة، وإنما انصرفوا إلى معالجة كل الأدواء التي خلفها الاستعمار، ولا يكون ذلك إلا بملء الشروخ التي أحدثها في الكيان الوطني وإزالة كل القنابل الزمنية التي زرعها في أرجاء البلاد. فقادة الهند بدلًا من البكاء على اللبن المسكوب ولعن الاستعمار في الضحى والعشي انصرفوا إلى إزالة المتفجرات التي دفنها الاستعمار في ربى الهند عبر سياسات عملية وجادة، إذ لا سبيل للقضاء على تلك المواد الناسفة بترقب زوالها ولعنة زارعيها، وإنما باتباع سياسات تقضي على جذورها. هذا أيضًا هو عين ما فعلته ماليزيا التي كانت أغلبية أهلها من المالاي في الدرك الأسفل في العهد الاستعماري الذي أولى اهتمامًا أكبر لصينيي الملايو. وعندما كتب مهاتير محمد كتابه "ورطة المالاي" (Malay Dilemma) لم تتجاوز الإشارات لدور الاستعمار في خلق تلك الورطة بضع صفحات في حين اتجه في بقية الكتاب لتبيان ما فعله الوطنيون الذين ورثوا الحكم من الاستعماريين لإنقاذ ماليزيا من تلك الورطة. حقًّا، لم أرَ فيما قرأت، أو أسمع فيما سمعت، قادة لبلد كان مستعمرًا لا يملكون ردًّا على أي سؤال يوجه إليهم حول الفوارق الواسعة بين أهلها غير **"هذا من صنع الاستعمار"**. هذه ليست فقط حجة عاجز، بل هي أيضًا فقدان فطنة واحتقار لعقول الآخرين.

موضوع الرق في السودان الذي استفز الزعيم الأزهري ولم يجد وراء إثارته إلا مؤامرة "استعمارية"، أثار أيضًا حفيظة عبد الخالق محجوب. وقد لا يكون السبب الذي أقلق عبد الخالق ، وربما أغضبه، تكرار أقري جادين الحديث عن الزبير باشا بوصفه شيخ النخاسين في السودان، وإنما نعته لرفاقه الشماليين في المؤتمر بأحفاد الزبير. وللعلم كان أقري جادين هذا عند الاستقلال نائبًا لمفتش مركز الفاشر، وبتلك الصفة قام برفع علم السودان على الساري في (1/ 1/ 1956). رغم فظاظة حديث أقري جادين عن الزبير، إذ كانت للزبير

مناقب أخرى كان في مقدور عبد الخالق أن يقول: "ربما كان الزبير نخاسًا، وهذا أمر لا يسعدنا". ثم يذهب خطوة أخرى أن أراد أن يلحق كيدًا بكيد، ويقول لأقرى جادين إن ما كان يقوم به الزبير ليس أقل من مسؤولية أسلافكم من سلاطين الزاندي الذين كانوا يمدون الزبير بالبازنجر الذين كان يطلقهم في الغابات لاصطياد إخوتهم من الاستوائيين. بدلًا من ذلك قال عبد الخالق: "**نحن فخورون بأن نكون أحفادًا للزبير**"، ويا لذلك من فخر. فلو كان التفاخر بما قام به الزبير لنشر الإسلام والعربية لجاز لكثير من أهل السودان الفخر به وبما أنجز، ولكن عندما يكون الحديث عن الزبير النخاس، فأي تفاخر بالرق يدخل في باب المعايب والمثالب. ذهب عبد الخالق أيضًا، مثل غيره، للتنديد بما فعله الغرب بالمسترقين وكان في ذلك محقًّا، إلا إن في قوله مصادرة على المطلوب. فقد روى التاريخ كيف أن المسترقين الغربيين قد أصدروا القوانين ووقعوا الاتفاقيات بإلغاء الرق، وقامت جماعات من نخبه السياسية بالتبشير ضد الاسترقاق، واتخذوا من الإجراءات ما يكفل رد الاعتبار لعبيد الماضي. مع ذلك ما كان ينبغي، من ناحية مبدئية، أن يكون السؤال هو: "هل استرقاقنا لبعض أقوامنا أم استرقاق الأوروبيين لهم أفضل؟". فالواجب هو إدانة الرق أينما كان دون تمييز بين مجترحيه. وحتى إن أقررنا أن الرق الإسلامي أو السوداني كان أفضل من الرق الأوروبي من لدن عهدي أثينا وروما إلى عهده في الأمريكتين، فما الذي فعلناه لإلغاء الأثر الذي تركه ذلك الرق في نفوس أبناء وأحفاد ضحاياه في السودان؟

هذا هو السؤال الذي ينبغي أن يُسأل، وهذا هو السؤال الذي ينتظر الإجابة.

الفصل
الثالث
3
الفرص الضائعة

السودان ليس هو نسيج وحده، فقد كان أمام ساسته تجارب عـدة في الحكـم والإدارة، كان من الممكن لواضعي سياسته الاستهداء بها إن لم يكن تبنيهـا. فـإلى جانب مصر، وبدرجـة أقـل بريطانيـا، اللـذين تركتـا ميسمًا واضحًا في التطـور السياسي في البلاد سعت طائفة مهمة من مثقفي الـسودان إلى تقفـي أثـر الهنـد في حين برزت قبيل استقلال السودان دول أخرى كـان في مقـدور ساسـة الـسودان الاستفادة من تجاربها في الحكم والإدارة والتنمية. من هذه الدول الهند، وماليزيـا، وأندونيسيا، وكوريا الجنوبية.

لماذا الهند؟

في محاضرة له حـول الاقتصاد الوطني ألقـاها بنادي الخريجين بـود مـدني في (18 فبراير 1966) قَدَّمَ حماد توفيق كشف حساب لإنجازات وإخفاقات المـؤتمر في المجال السياسي، ولاسيما أن المناسبة التي ألقى فيها حماد محاضرته كانـت هـي: تخليد ذكرى المؤتمر. قال حماد: **"لو كانت هذه البلاد محظوظـة لاسـتمرت القيـادة الجماعية التي يمثلها المؤتمر، ولاستمرت البلاد موحدة الكلمة تلتف حول رجالـه وتؤازرهـم في السير بهذه الأمة كما كنا نتمنى في أوائل الأربعينيات، وكما سـارت- ومازالت تسير إلى الآن- جمهورية الهند تحت رعاية المؤتمر الهندي"**.

يصعب على هذا الكاتب أن يجد تفسيرًا مقنعًا لغياب الرؤية الصائبة عند الآباء الأول من السياسيين، ولاسيما بعد أن قرروا إنشاء مؤتمرهم العتيد على نمط المؤتمر الهندي، واتخاذ تجارب ذلك المؤتمر كنماذج يحتذونها. فبالإضافة إلى ما أورده أحمد خير في تحليله النافذ، وحماد توفيق في محاضرته التذكارية، كانت لأحمد محمد يس إيماءات عديدة في مذكراته تنبي عن إعجاب ذلك الجيل بقادة الهند. فمنهم كما روى أحمد محمد يس في مذكراته، مَن كانوا يُحلون حوائط صالوناتهم بصور غاندي ونهرو، لا محمد علي جناح الهندي المسلم، كما منهم مَن أطلق على ابنه أو بنته اسمًا من أسماء قادة الهند من غير المسلمين مثل مَن سمّى ابنه غاندي (عثمان شندي)، أو سمّى ابنته كمالا (إبراهيم عثمان إسحاق)، وكمالا هي قرينة نهرو. تجربة المؤتمر الهندي التي حملت المثقفين السودانيين على تبنيها، ولو اسميًّا وصوريًّا، هي تجربة قُطر قارة به أضعاف أضعاف ما يعانيه السودان من تمزق عرقي، وتنوع لغوي، وتعدد ثقافي، وتهميش هيكلي لبعض طوائفه. لهذا أدركت قياداته التي كانت تُحلي صورهم منازل الكثير من سياسيي ذلك الجيل في السودان أن التوحد الشكلي لا يغني عن المعالجة الجذرية للأزمات العميقة التي يولدها التنوع. فما الذي ألهى النخبة السياسية السودانية عما كانوا -أو يفترض أن يكونوا- راغبين فيه: الاقتداء بالتجربة الهندية؟ ثم ما تلك التجربة؟

الحديث عن التجربة السياسية الهندية يكون ناقصًا إن خلا من الإشارة إلى أسرتي غاندي ونهرو، فموهندس كاراشاند غاندي كان هو الأب الذي ألهم أهل الهند، بل العالم، أن في الضعف قوة. وبقوة الضعف تلك استثار غاندي حماس مئات الآلاف في جنوب أفريقيا، حيث كان يعيش في الفترة 1893- 1914. ومن بعد استنهض ملايين الملايين في وطنه الهند للوقوف صفًّا واحدًا من أجل هدف واحد هو الاستقلال، وأمام خصم واحد مشترك هو الاستعمار البريطاني، وبسلاح سلمي واحد هو العصيان المدني. فعقب إصدار السلطة الاستعمارية في عام 1919 ما سُمِّي قانون رولات (Rowlatt) الذي أباح لتلك السلطة سجن المناوئين لها دون محاكمة، قام الجنرال ريجنالد داير (Dyer) بالتصدي لمظاهرة سلمية بإطلاق النار على المتظاهرين؛ مما أدى إلى مقتل ألف شخص من بينهم نساء وأطفال. ذلك الحكم الجائر أيده الحاكم البريطاني للبنجاب السير مايكل أودوير (O'Doyer). زاد الطين بلة تأييد البرلمان البريطاني، بمقاطعة من نواب حزب العمال، للفعل الإجرامي الذي قام به الجنرال والقرار الطائش الذي أصدره البرلمان. تلك هي المرحلة التي أعلن فيها غاندي اتخاذ العصيان المدني أسلوبًا للنضال داعيًا وجهاء الهنود وكبار موظفي الدولة إلى خلع جميع النياشين، والتخلي عن جميع الألقاب، التي منحها لهم الاستعمار. وعلى المستوى الشخصي دعا غاندي لسياسة ضبط النفس، بل حرمانها من الملذات (brahmacharya). لذلك أخذ غاندي يتقرب إلى المجموعات التي كانت تحسب في قاع المجتمع كالمنبوذين، ويعتمد على الذات في الملبس بارتداء المنسوجات المحلية، وعلَّ هذا هو السبب في ظهور غاندي في أغلب الصور التي أخذت له، وهو يحمل "مُترارًا" ينسج به لباسه. وحسب قاموس اللهجة العامية في السودان لعون الشريف المُدرار في الفصحى هو المغزل، وقد أبدل أهلنا الدال تاءً. ما ابتغاه غاندي من كل ذلك هو الإيحاء لغيره أن الذي ينصح بعمل شيء عليه أن يجربه في نفسه. وعسانا نضيف هنا قرارًا أصدره مؤتمر الخريجين بمقاطعة الأقمشة المستوردة واستخدام المحلي منها لحياكة ملابسهم. ذلك أمر دعا له مؤتمر الخريجين، التزمت به قلة من

أعضاء المؤتمر، ثم نكصت عن استعماله إلا واحدًا. ذلك الواحد هو عبد الله عبد الرحمن نقد الله الذي ظل حتى رحيله لا يرتدي إلا جلبابًا أو بدلة صنعتا من دمور الجلباب.

مع كل ذلك فإن العمل الأعظم الذي قام به غاندي لإنجاح العصيان المدني في عموم الهند كان هو توحيد أهلها بتجاوز الفوارق الدينية والطائفية بينهم. فعند بزوغ الحركة الوطنية في الهند برز زعيمان دينيان يدعوان للخلافة الإسلامية: الأول هو مولانا محمد علي، والثاني مولانا شوكت علي. العليان كانا ينشدان إقامة دولة إسلامية، فسعى إليهما غاندي ليقول: "قبل أن تنشئا دولة إسلامية لابد من استرداد الأرض التي ستقيمان عليها هذه الدولة. فلنتحد أولًا كهنود لنطهر الهند من المحتل، وليكن سبيلنا لذلك العصيان المدني وعدم اللجوء للعنف (satyagroha)، ولعل الترجمة الصحيحة لتلك الكلمة هي مغالبة النفس. تلك هي السياسة التي طبقها غاندي في جنوب أفريقيا ضد سياسات التمييز العرقي الذي كان يعاني منه الهنود في الترانسفال، وأودع بسببها السجن في عديد المرات، وتلك هي السياسات التي جعلت أهل الهند بكل طوائفهم الدينية والعرقية يقفون خلف غاندي ويلتزمون بما دعا إليه؛ مما حمل الحكومة البريطانية على إعلان الهند في عام 1929 كقُطر ذي حكم ذاتي ولكنه خاضع للتاج البريطاني. رغم نجاح غاندي المؤزر في توحيد أهل الهند بدياناتهم المتعددة، ورغم إفلاحه بأسلوب سلمي في إقلاق الاستعمار، قرر غاندي التخلي طواعية عن رئاسة حزب المؤتمر واختار لها جواهر لال نهرو، فما الذي أضاف نهرو؟

إن كان غاندي هو موحد عموم أهل الهند قبل انفصال الباكستان عنها كما كان القائد الملهم لها، فإن نهرو بلا أدني شك كان هو مؤسس دولة الهند الديمقراطية لا بالخطب الزاعقة في الميادين العامة، بل بالتربية الوطنية وتعليم المواطن ما هي الديمقراطية، وما هو محتواها الاجتماعي والاقتصادي، وما هي الأولويات التي ينبغي على السياسي وضعها في عين الاعتبار إن ولي الحكم أو ابتغى حكمًا صالحًا. بأسلوب تربوي بديع طرح نهرو أفكاره هذه في رسائل لابنته

أنديرا، وكانت وقتها في سن العاشرة. وكأن نهرو كان يترجى أن تصبح الرسائل التي ظل يدفع بها لابنته الصغيرة من سجون الهند المتعددة مادة للنقاش بين جميع أهل بلاده، وهم يعدون العدة لاستقلالها. هذه الرسائل كانت هي الموضوع الذي يتداوله قراءة ونقاشًا المثقفون السودانيون، خاصة مَن كان ينتمي منهم لجماعة الأبروفيين.

تناولت تلك الرسائل بلغة مبسطة قضايا متعددة شملت: مسيرة التاريخ، الظلم المجتمعي، والثروة، والثقافة، والفنون، والسلطة، والدين، ومكان الهند في العالم، والعلاقات بين الدول، وإدانة التمييز بين الناس على أساس ألوانهم وأديانهم. ففي رسالته حول السلطة كتب لابنته: "**السلطة ليست حقًّا، بل هي امتياز ينبغي أن يمارسه مَن آلت إليه بحكمة، ودومًا لحماية مَن تمارس عليهم تلك السلطة، لا إرضاء أنانية مَن أوكلت له**". وحول الأديان قال لابنته:"عندما تكبرين ستقرئين عن الأشياء الجميلة التي تُروى عن الأديان كما عن القبائح التي تحدث باسم الدين. فحتى اليوم يتصارع البشر لحد تهشيم بعضهم لرؤوس بعض آخر باسم الدين. سترين أيضًا أقوامًا يختصرون الدين في إرضاء مخلوقات غيبية كتقديم النذور في المعابد والتقرب لله بذبح الحيوان". وحول اكتناز الثروة قال لطفلته: "إن فكرت في أمر الثروة قليلًا لوجدت أن النقود هي فائض لا يستطيع أصحابه إنفاقه فيودعونه في البنوك. أغنياء اليوم هم الذين يملكون الجزء الأكبر من ذلك الفائض، أما الفقراء فلا يملكون ما يسد الرمق. هذا التمايز لا يحدث لأن الغني يعمل أكثر من الفقير، فالذين يملكون المال لا يجهدون أنفسهم أو يكدون كما يكد الفقير في العمل". تطرق نهرو في رسالة أخرى إلى المجتمع الأبوي البطريقي (Patrirchal) قائلًا: "في الأزمان القديمة كان كل شيء ملكًا للقبيلة، فحتى رئيس القبيلة لم يكن له من الثروة إلا بقدر ما لأفراد القبيلة الآخرين. وكان دور شيخ القبيلة هو ترتيب أمورها المجتمعية، وحماية أهلها، ورعاية أملاكها. ذلك النظام الأبوي تفكك عندما ظن شيخ القبيلة أن الثروة المكلف بحمايتها هي ثروته لا ثروة القبيلة بأكملها". وعند تطرقه للتجربة الهندية قال في رسالة أخرى:

"في الهند كثير من الراجات والمهراجات والنواب يرتدون أفخر الملابس، ويمتطون أكثر السيارات فروهة، ويسكنون في القصور الشاهقة، وينفقون من المال الكثير على ملذاتهم. ما لا يعرف هؤلاء أن فائض المال الذي ينفقونه بسفه ينبغي أن يوجه، عبر ضرائب الدخل، إلى بناء الطرق وإنشاء المشافي والمدارس". وفي رسالة أخرى ذهب نهرو إلى إثارة موضوع أصبح بعد عقود من الزمان الشغل الشاغل لسياسيي العالم الثالث: اختلال موازين التجارة الدولية. كتب لابنته منبهًا: "انظري إلى قطعة القماش التي تشترين في الأسواق: أنتج قطنها في الهند، وأرسل ذلك القطن إلى مصنع في انجلترا ليصنع من ذلك القطن خيطًا مغزولًا ينسج في مصانعها قبل أن يعود إلى الهند ليباع في أسواقها. كم هي عدد الأميال التي قطعها هذا القطن من البلد الذي زرع فيه ثم عاد إليه ليعرض قماشًا في أسواق ذلك البلد. انظري إلى الغباء الكامن في تلك العملية وإلى التبديد في الوقت والطاقة". تساءل نهرو أيضًا في واحدة من تلك الرسائل عن معنى الحضارة وعن كيف يكون التمييز بين الإنسان المتحضر والهمجي. قال: "كثير من الأوروبيين يظنون أنهم في غاية الحضارة في حين يعتبرون أن الآسيويين همج. ما الذي يحملهم على ذلك، هل لأنهم يرتدون ملابس ثقيلة في حين يرتدي الآسيويون والأفارقة في المناطق الحارة ملابس رهيفة؟ هذا أمر يفرضه الطقس في الحالتين. أو لأن الأوروبي مزود بسلاح فتاك يقضي به عليك إن اختلفت معه أنت العاري من السلاح. أي عدم رشد في ذلك الفهم الذي يبيح للإنسان أن يقضي على إنسان آخر لاختلافه معه. ففي جميع المجتمعات إن اشتجر شخص مع الآخر تدخل البوليس ليفض النزاع بين الاثنين، فما بال الدول المتحضرة تلجأ للعنف كلما اختلفت فيما بينها؟!

وبشأن الثقافة كتب نهرو في واحدة من رسائله لأنديرا: "إن المباني والرسوم التشكيلية وكل شيء جميل هي أهم مظاهر الحضارة، ولكن يعبر عن الحضارة بقدر أكبر رجل غير أناني، نبيل العواطف، يعمل مع الآخرين عملًا موحدًا؛ لأن العمل المشترك أفضل من العمل الفردي، وأفضل من كل ذلك أن يكون العمل لمصلحة الكافة".

نهرو لم يُربّ ابنته على أنها خيار، من خيار بل دعاها إلى التخلص من الأفكار المنافية للعقل، ومن بينها التمييز بين الناس على أساس أصولهم. لم يقل لها إن الهنود امة أصلها أرفع الأصول، وان دينها الهندوكية هو خير دين، بل قال: "إن الناس جاؤوا إلى بلادهم من جميع أصقاع الأرض، واستقروا في أرض أصبحت بحكم استقرارهم فيها وطنًا لهم". ثم مضى للقول: "في بعض البلاد هناك مَن يظنون أنهم الأفضل والأكثر ذكاءً من الآخرين. هذا غرور، فليس في العالم بلد كله شرور أو بلد آخر كله مطبوع على الخير. ولهذا ينبغي أن ندرك أننا نعيش في العالم لا خارجه، وعلينا أن نأخذ بالأحسن في كل بلد وننحي السيئ". أما حول مستقبل الهند، فأوصى نهرو ابنته بما يلي: **"كلما وجدنا شيئًا جيدًا في أي بلد من بلاد العالم فلنأخذ به. نحن كهنود وُلدنا ونشأنا ونعمل في الهند، ولكن بما أننا نعيش مع الآخرين في عالم واحد لابد أن نأخذ عنه كل ما هو رائع حتى تكون كل شعوب العالم في رضا وسعادة"**.

إلى جانب رسائل نهرو لابنته درج القائد الهندي العظيم منذ أن ولي الحكم على ابتعاث رسائل مرة كل شهر إلى حكام الولايات (State Chief Ministers) بوصفه رئيسًا لوزراء عموم الهند. تلك الرسائل جمعها المؤرخ الهندي ما دهار خوسلا تحت عنوان (Letters from J.L.Nehru to Chief Ministers 1947 – 1963). في تلك الرسائل كان نهرو يعرض على الحكام السياسات القومية التي ينتوي اتباعها حول أمور يفترض أن تكون ذات أهمية لكل مواطن هندي، ناهيك عن أولي الأمر منهم، طالبًا منهم تقييمها وإفادته بما عَنَّ لهم بشأنها من آراء. تلك السياسات احتوت على أمور عديدة من أهمها بناء المؤسسات الديمقراطية في الهند، ترسيخ الهوية الوطنية، والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والدين والسياسة، والحرب والسلام. وفي خطابه عند توليه الحكم قال نهرو للشعب: **"احذروا أن تجعلوا مني ديكتاتورًا، فالهند ليست بحاجة إلى قيصر"**. ما الذي فعلنا نحن غير أن جعلنا من حكامنا قياصرة وفراعين، وصدق في ذلك الشاعر اللبناني خليل مطران عندما قال:

كــل قـــوم صـــانعو فرعـــونهم   قيـصرًا أسـميته أم كـان كـسرى

وجه نهرو أيضًا الـشعب وبقيــة مؤسـسات الــدولة لاحـترام مؤسـســة الــرئاسة في الـدولـة (رئيس الجمهورية) وهي مؤسسة لا تتجاوز مهمتها في الهند الأمور المراسمية إلا في حالات الطوارئ. قال نهرو "هؤلاء الرجال العظـام هـم رؤساؤنا؛ فلنمنحهم التأييد والطاعة". ولعلنا بعد هنيهة سنفصح عن تعابث أهل السياسة في بلادنا بمؤسسة الرئاسة منـذ إعـلان الاسـتقلال بـصورة لا تأخـذ في الاعتبار الأسس التي ينبغـي أن تكـون ناظمـة لتكـوين تلـك المؤسـسة. وبـشأن المعارضة قال نهرو: **"لنعطي المعارضة المساحة اللازمـة لتـؤدي دورهـا في المجـال الديمقراطي، فالديمقراطية لن تنجح إن لم توفر الأكثرية للأقليـة المكـان المناسـب والظروف الملائمة لتصبح هي أيضًا أغلبيـة"**. وفي هـذا الكتـاب فـصول مؤسـية حول تعامل الحزب الحاكم مع معارضيه بِمَن فيهم مـن انتخـبهم الـشعب نفـسه الذي انتخب الحاكمين. وفي واحدة من لحظات عدم الانتباه انتقـد نهـرو علانيـة قاضٍ أصدر حكمًا لم يَرُق له، ولكنه سرعان مـا كتـب خطابًـا لرئيـس القـضــاء يعتـذر فيه عن نقـده للقاضـي و"تجاوزه الحد" بذلك النقد. كل هـذه التجـارب كانت مبسوطة أمام قادة السودان السياسيين، وسنرى، فيما بعد، ما الـذي صـنعه أولئك القادة بقيادات الدولة العليـا "مجلس الـسيادة"، وبالمعارضـة، وبالقـضاء. لكل هذه الأسباب حق لساسة الهند أن يضعوا لوحة حجرية عنـد مـدخل المبنـى الرسمي للحكومة في نيودلهي تقول: **"الحرية لا تسقط على الشعوب مـن الـسماء، بل الشعوب هي التي ترتقي للحرية لأن الحرية نعمة لابد للناس أن يجتهدوا لنيلها قبل التمتع بها"**.

هذه هي الإنجازات السياسية التي حققها نهـرو، والمواريـث الفكريـة التـي تركها غاندي... فما الذي خلفت لوطنها قيادات السودان الـسياسية، بِمَـن فـيهم مَن أدمـن قـراءة خطابـات نهـرو ورسـائله؟ كـم مـنهم سـعى لتوحيـد قياداتـه الدينوسياسية كما سعى غاندي وأفلح في توحيد عليبه: مولانا محمد علي ومولانـا

شوكت علي؟ يؤسفني القول بأن النخبة السياسية السودانية فعلت النقيض: باعدت بين علييها حتى يستأثر كل فريق بواحد منهما لا لرؤاه الصائبة، وإنما ليصبح سندًا لهم يتكئون عليه وببهلوانية مذهلة. أكبر تجليات هذه البهلوانية السياسية برزت فيما سُمِّي "مصرع القداسة على أعتاب السياسة" في واحد من انتخابات البرلمان بعد سقوط نظام عبود. في تلك الانتخابات كان هتاف مَن نادوا بإقصاء القداسة من السياسة **"الكهنوت مصيره الموت"**. وإن ظننت أن النبوءة بنهاية الكهنوت كانت إيذانًا بإسفار عهد التنوير كما حدث في أوروبا القروسطية، فأنت ممعن في الخطأ، إذ عاد مُطلق الشعار (يحيى الفضلي) بعد فترة قصيرة، إلى رحاب القداسة ليلقي خطابًا اعتذاريًا أمام صاحب القداسة السيد علي الميرغني يقول فيه: **"كنت يا مولاي مثل الشجرة الظليلة نرميك بالحجارة فتسقط علينا الثمر"**.

ما الذي كان في مقدورنا أن نتعلم من الهند؟

علاقات السودان بالهند تعود إلى زمانٍ سبق قيام مؤتمر الخريجين، وشملت مجالات عدة امتدت من الروحي إلى الزمني، ومن السياسي إلى الثقافي. فمن المؤرخين مَن ينسب أول المتصوفة الذي عرف بإدخال الطريقة القادرية للسودان (إبراهيم البهاري) بأنه في الأصل من مسلمي بيهار، رغم نسبته إلى الرسول. أما في مجال الأعمال فتعود العلاقة إلى العهود التي توافدت فيها جماعات من التجار الهنود إلى بورتسودان، ثم تنقلت من بعد إلى مناطق القُطر المختلفة، حيث مكثت حتى الستينيات من القرن الماضي. وفي عهد الاستعمار استعانت الإدارة البريطانية بالهنود في مجالات متعددة على رأسها حماية الغابات وتشييد السكك الحديدية. من جانب آخر، أدَّى الجيش الهندي على حدود السودان الشرقية دورًا أساسيًّا في الحرب العالمية الثانية (تحرير كرن وتطهير الألغام في المتمة الإثيوبية). وفي مطالع الاستقلال استعان السودان بالخبرة الهندية في تنظيم الانتخابات (اختيار رئيس لجنة الانتخابات الهندية سوكومارسن ليشرف على الانتخابات السودانية) إلى

جانب انتداب القضاة الهنود لإحلالهم في وظائف قضاة المحاكم العليا بدلًا من البريطانيين. وقد عَبَّر السودان في نهاية العهد الاستعماري عن تقديره للدور الهندي في الجبهة الشرقية بالتبرع للجيش الهندي بمائة ألف جنيه استرليني (وكان مبلغًا كبيرًا بحسابات ذلك الزمان). وحسنًا فعلت حكومة نهرو عندما قررت عند إنشاء الأكاديمية العسكرية الهندية في عام (1946) تخصيص ذلك المبلغ لتشييد الجناح الإداري للأكاديمية على أن يطلق عليه مربع السودان (Sudan Block). ذلك المربع، بتوجيه من نهرو، افتتحه سفير السودان بنيودلهي رحمة الله عبد الله في (30 مايو 1956).

ما الذي كان في مقدورنا أن نتعلم من الهند؟ كنا لنتعلم منها الكثير في معالجة المشاكل الدينية واللغوية والعرقية التي كانت تجابهنا، بل افتعلنا بعضها افتعالًا ولما نزل نزعم أنها كانت بفعل فاعل. كاذب مَن يزعم أن الهند لم تكن تعاني عند استقلالها من فوارق دينية يصعب حصرها، وفوارق عرقية بلغت حد اعتبار فئة من مواطنيها منبوذين، وفوارق ثقافية ولغوية أضعاف ما يعاني منه السودان. عالجت الهند المشكلة الأولى بالتأكيد على ثلاثة مبادئ تضمنها دستورها، هي (1) عدم التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو العرق أو مكان الميلاد، (2) حرية العبادة والتبشير لكل الأديان من جانب معتنقيها، (3) كفالة الحرية لأهل الأديان المختلفة في إدارة مؤسساتهم الدينية. تلك الحريات لم تُوفَّر فقط للهندوس الذين يمثلون ثلاثة أرباع أهل الهند، بل أيضًا للمسلمين والمسيحيين والبوذيين. رغم ذلك لم يصف الهنود دستورهم عند وضعه بالعلماني بالرغم من أن الثلاثة الذين كانوا وراء صياغة ذلك الدستور، أو التهيئة له: مهاتما غاندي، وجواهر لال نهرو، ومولانا أبو الكلام آزاد، يؤمنون أن ليس للدين دور يؤديه في السياسة، خاصة إن عنى ذلك هيمنة دين على أديان أخرى، أو توغل الدين في أمور الحكم. ولئن كان في التجربة الهندية كلها شيء واحد نفيد منه، أو نستهدي به، لكان هو موقفها من الأديان الذي أفصح عنه نهرو في واحد من مقولاته عندما سأله سائل عن عدم

إعلائه للهندوسية دينًا للدولة لأنها الدين الذي يلتزم به 75٪ من السكان. في رده على السائل قال: **عندما أدعو لفصل الدين عن السياسة أفعل هذا لأنني أريد لكل مواطن هندي، أيًا كان دينه، أن يمشي في طرقات الهند وهو مرفوع الرأس"**. ذلك الموقف من الأديان هو الذي أتاح للمحكمة العليا الهندية أن تنتصر للمسلمين في قضية المسجد البابري الذي ادعى الهندوس ملكيته.

المواد الدستورية الثلاث حول الدين في الهند، والتزام قياداتها الوطنية بها نصًا وروحًا، هي التي أتاحت لأربعة من مسلمي حزب المؤتمر تسنم موقع رئاسة الدولة في الهند منذ الاستقلال في بلد لا يتجاوز فيه عدد جميع المسلمين 13.4٪ من السكان. هؤلاء هم ذاكر حسين رئيس الجامعة الإسلامية في اليقرا (نائبًا للرئيس بين مايو (1962) ومايو (1967) ثم رئيسًا بين مايو (1967 إلى 1969)؛ محمد هدايت الله قاضي قضاة الهند، ثم رئيسًا بين يوليو (1969) إلى أغسطس (1969)؛ فخر الدين علي أحمد رئيسًا منذ أغسطس (1974) إلى حين وفاته في فبراير (1977)؛ العالم النووي عبد الكلام من يوليو (2002) إلى يوليو (2007)؛ محمد حامد الأنصاري من يوليو (2007 إلى 2012) كنائب للرئيس تحت أول امرأة، تسنمت الرئاسة (براتيبها باتل)، ثم من بعد تحت الرئيس براناب موكيرجي. أو تذكرون كيف ظلت نخبة الشمال المسلمة تدعو لحظر الرئاسة على غير المسلم في ستينيات القرن الماضي باعتبار أن المسلمين هم الجماعة الغالبة عدديًا في السودان؟ ثم ما الذي كان سيفعل الدعاة، لتديين الدولة في السودان بناءً على الغلبة العددية للمسلمين فيه تجاه الهند لو حصرت رئاسة الدولة فيها على الهندوس الذين يمثلون (75٪) وحرمت منها المسلمين الذين، كما قلنا، لا يتجاوز عددهم (13.4٪) من السكان؟ وعلّني أشير في هذا المقام إلى الضجة التي أثارها تصريح عابر أدليت به لإحدى إصدارات الأستاذ حسين خوجلي قبل إقرار اتفاقية السلام الشامل بين الطرفين 9 يناير 2005 جاء فيه أن وحدة السودان وسلامه الدائم لن يتحققا إلا إن رضينا في الشمال بتسنم غير المسلم من

المواطنين الولاية الكبرى (الرئاسة). وقد حسبت، خاصة بعد إقرار اتفاق السلام الشامل الذي كفل للمواطن السوداني أيًا كان دينه الحق في الطموح إلى رئاسة الدولة، ألّا يذهل قولي ذلك أحدًا ولكنه مازال.

ما الذي جاءت به الاتفاقية؟ ورد في الجزء ج (الدين والدولة) (306) ما يلي: **"الأهلية للمناصب العامة، بما في ذلك رئاسة الجمهورية والخدمة العامة التمتع بجميع الحقوق والواجبات على أساس المواطنة، وليس على أساس الدين أو المعتقدات أو العادات"**. بذلك النص **قطعت جهيزة قول كل خطيب**، أو هكذا ظننا. ولكن في تجارب السودان ما يثبت أن الاتفاقيات لا تصاغ كيما تنفذ، وإنما ليتم القفز عليها بالتشاطر.

لو كانت للهند تجربتان أخريان جديرتان بالاحتفاء والاحتذاء فهما: الحفاظ على نظام ديمقراطي تعددي تم في إطاره تبادل الحكم سلميًا منذ استقلال البلاد وحتى اليوم. هذا إنجاز يلزمنا التملي فيه؛ لأنه وقع في بلد يقارب سكانه البليون ونصف البليون نسمة، لا ثلاثين مليونًا من البشر. التجربة الثانية هي احترام ساسة الهند للتعدد الثقافي/ اللغوي؛ إذ لم يرد في خاطر آباء الاستقلال، وغالبهم الأعم من الهندوس، أن يجعلوا لغتهم الهندوكية لغة قومية، أو حتى لغة رسمية وحيدة للهند. فعند الاستقلال أقر آباؤه مبادئ ثلاثة نص عليها الدستور:

(أ) الهندية، اللغة التي تتحدث بها الأغلبية من السكان لغة رسمية (official) (وليس لغة قومية).

(ب) اللغة الانجليزية لغة عمل رسمية.

(ج) منح كل الولايات الحق في تبني اللغة الأكثر ذيوعًا في الولاية كلغة لها. وعلى سبيل المثال اتخذت ولاية ماهاراشترا الماراثي لغة رسمية، كما تبنت ولاية تاميل نادو لغة التاميل لغة رسمية للولاية.

نص الدستور الهندي أيضًا على أن تكون لغتا العمل الرسمية (لا القومية) للاتحاد هما الهندية والانجليزية، كما نص على استمرار العمل باللغة الانجليزية

كلغة رسمية حتى 26 يناير 1965 إلا إن أصدر البرلمان قرارًا يخالف ذلك. وعند حلول ذلك التاريخ اعترضت الولايات التي لا يلـم أهلهـا باللغـة الهنديـة عـلى إيقاف استخدام اللغة الانجليزية على مستوى الاتحاد. ذلك الاعـتراض ناهـضته بعنف بعض قيادات المؤتمر، ومنهم رئيس الوزراء شاستري الذي خلف نهرو بعد رحيله. ولكن إزاء ضغوط الولايات تم الاتفـاق عـلى تعـديل الدسـتور بحيـث أخضع إلغاء اللغة الانجليزية كلغة عمل في المركز لموافقة مجلسي البرلمان في المركز وكل برلمانات الولايات التي لا يلم أهلها باللغة الهنديـة. انظـر إلى هـذه الحكمـة والسماحة التي حملت شاسترى وزملاءه في حزب المؤتمر على التنازل عن مـوقفهم من أجل الحفاظ على وحدة بلادهم، والإبقاء على نسيجها الاجتماعي والثقافي.

هذه هي المبادئ التي توافق على النص عليها في الدستور سياسيو الهند وكـل أهل دياناتها ولغاتها. وكلما ارتفع صوت من دعاة التمايز الـديني أو الثقـافي هبـت لقرعهم قيادات الهند. بذلك الدستور ارتضت الجماعات المختلفة تغليب الوطنية على المذهبية لإدراكها أن الوطنية لا تكون إلا بتوافق على ماهية الوطن. فمثلًا ظل الحـزب الـشيوعي الهنـدي (ماركـسي) وجبهـة اليـسار الـديمقراطي(Left Democratic Front) يتبادلان الحكم في ولاية كيرالا فيما بينهما أو بالتحالف مـع حزب المؤتمر الهندي منذ السبعينيات في جوٍّ من التـسامح الـديني بـين المـسلمين والهنـدوس. ويمثـل المـسلمون في كـيرالا (56٪) مـن الـسكان في حـين يمثـل الهندوس (25٪) منهم. ولاشك لدينا في أن الذي حمل أهل كيرالا من المـسلمين على تأييد ذلك الحزب الماركسي هو انشغاله بما ينفع الناس: التخـديم، والتعلـيم، والصحة، والحكم الصالح بدلًا من اللغو الأيديولوجي بما قـال مـاركس وصـنع لينين. ففي مجال التعليم تم محو الأمية بنسبة (100٪) مـن الـسكان، كـما تقلـص الفقر الحضري من (69٪) في عام (1970) إلى (19٪) في عـام (1993)، وبلـغ طول الطرق المرصوفة (145.70) ألف كيلومتر، أي بمعدل (406) كيلـومترات لكل ألف من السكان. على أن أهم ما تميز به الحكم في كيرالا هو تـدني الفـساد في

الولاية؛ إذ وضعتها منظمة الشفافية الدولية على رأس الولايات الهندية الأقل فسادًا. فنجاح الحزب الشيوعي الماركسي في ولاية كيرالا بالهند لم يكن بسبب استمساكه العقدي بالنظرية الماركسية اللينينية، بل بسبب سياساته الاجتماعية: إنهاء العطالة، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية مجانًا، وبناء الطرق... إلخ. ذلك الحزب لم يقدم مرة واحدة على تأميم المرافق العامة أو إلغاء الملكية الخاصة حتى وإن قال بذلك دستور الحزب، لأن تلك القرارات كانت ستتعارض مع مبادئ الدستور الهندي حول حرية الملكية.

ولماذا إندونيسيا و ماليزيا وكوريا الجنوبية؟

إن كانت بين السودان والهند روابط قديمة حملتنا على المقارنة بين البلدين، فهناك أيضًا اعتبارات ثقافية وسياسية تحملنا على المقاربة بين السودان ودول آسيوية أخرى. هذه الدول تشمل إندونيسيا، وماليزيا، وكوريا الجنوبية، فَمِن كل واحدة من هذه الدول هناك الكثير الذي يمكن أن نتعلم.

(أ) إندونيسيا

إندونيسيا هي أكبر دول المسلمين في العالم من ناحية السكان، إذ يبلغ عدد المسلمين من أهلها 177 مليون نسمة أي 88٪ من مجموع السكان، يتمركزون في جزيرتي جاوا وسومطرة. وقد انتشر الإسلام في تلك الديار عبر التجار العرب المسلمين الوافدين من عمان واليمن، وجميعهم أهل سنة على مذهب الشوافع، كما ارتحل إليها المسلمون الهنود وكانوا من الأحناف. هذه الأرقام كان من الممكن أن تجعل من إندونيسيا أكبر دولة إسلامية في العالم ولكن في عام 1945 خرج الزعيم أحمد سوكارنو عند وضع الدستور بما سمّاه المبادئ الحاكمة للدولة الإندونيسية (Pancasila). هذه المبادئ هي الإيمان بإله واحد مهيمن (التوحيد)، والإنسانية، والوطنية متمثلة في وحدة إندونيسيا، والديمقراطية التشاورية، والعدالة الاجتماعية.

بإعلان هذه المبادئ أراد سوكارنو إدارة التنوع في بلاده، وقفل الطريق أمام المتطرفين الإسلاميين (جماعة دار الإسلام) التي كانت تسعى لأن تتحول إندونيسيا، بحكم غلبة المسلمين فيها، إلى دولة إسلامية تحكم بالشريعة، ذلك هو ما رفضه غاندي ونهرو في الهند لمعتنقي الهندوكية، وحافظ بذلك على وحدة الهند. وعلى ذلك النهج صارت إندونيسيا المستقلة منذ عهد سوكارنو إلى هذا اليوم تعترف رسميًّا في دستورها بستة أديان هي الإسلام الذي يدين به أغلب أهل البلاد، فالبروتستانتية الكالفينية التي جلبها للبلاد المستعمر الهولندي وتبناها بعض أهلها، والكاثوليكية التي خلفها المستعمرون البرتغاليون الذين احتلوا البلاد قبل الهولنديين، واعتنقتها جماعة من أهل البلاد، ثم الهندوسية والبوذية والكونفوشيوسية، وهي ديانات نزح معتنقوها إلى إندونيسيا سعيًا وراء الرزق، أو وُلدوا فيها. رغم ذلك لم يذهب أي حاكم في أكبر بلاد الإسلام في الدنيا إلى فرض دين الأغلبية على أهل الديانات الأخرى، أو إخضاع قوانين البلاد للأحكام الإسلامية إلا فيما يتعلق بالأحوال الشخصية للمسلمين.

(ب) ماليزيا

أما ماليزيا فقد استقلت في 31 أغسطس 1957 أي بعد ما يقارب العامين بعد استقلال السودان في أول يناير (1956) ولم يكتمل توحيدها إلا بعد قيام الدولة الفيدرالية في 16 سبتمبر 1963. وبعد أقل من ثلاثة عقود من الزمان صارت ماليزيا واحدًا من النمور الاقتصادية في آسيا، كما تحولت عند آخر حاكمي السودان إلى البلد النموذج الذي يحجون إليه على متن كل ضامر لا للاقتباس من تجارب الحكم فيه التي ارتقت به إلى أعلى الذرى، وإنما لإيداع المال حلاله وحرامه في مصارفه. هذه الدولة كانت ستبسط للسودان في طباق من ذهب دروسًا تفيده لو كانت نخبته السياسية الحاكمة والمعارضة راغبة حقًّا في تطوير إمكانات القطر وثرواته الطبيعية والبشرية، أو تحل الأهداف محلًّا رفيعًا في برامجها. وفي إحدى

زياراته للسودان ألقى مهاتير محمد محاضرة في الخرطوم عن جهود حكومة ذلك البلد المسلم للارتقاء بأهله، المسلم منهم وغير المسلم، ولم يجد واحد من المشاركين في الندوة من الإسلاميين سؤالًا يوجهه لمهاتير غير **"متى ستطبقون الشريعة؟"**. تفادى مهاتير الرد على ذلك السؤال المفخخ حتى جاء إلى الحديث عن جهود حكومته في محاربه الفقر التي كان من نتائجها الخروج بتسعين في المائة من أهل ماليزيا عن دائرة الفقر. هنا فقط التفت مهاتير للسائل ليقول: **"هكذا نطبق الشريعة"**. ولاشك في أن مهاتير، بقوله ذلك، كان يتمثل إمام العادلين علي بن أبي طالب الذي قال: "لو كان الفقر رجلًا لقتلته" بدلًا من أن يستجيب لوساوس المتأخرة التي لا ترى الإسلام إلا في إطلاق اللحى، وقمع النساء، وقتل المسلم المرتد، وتضييق الخناق على المواطن غير المسلم.

استقلت جزر المالاي بعد أقل من عامين من استقلال السودان (أغسطس 1957) ولكنها لم تصبح دولة فيدرالية إلا بعد انضمام بورنيو وسيراواك إليها في عام 1963. وكيلا ننسي، أدَّى السودان مع آخرين دورًا في تعطيل قيام الاتحاد الماليزي. فعند إعلان بريطانيا منح الاستقلال لجزر المالاي، قاد الرئيس الإندونيسي سوكارنو حملة دولية، خاصة بين دول عدم الانحياز، ضد الاعتراف بالدولة الجديدة. رأس الرمح في تلك الحملة في أفريقيا كان هو الرئيس أحمدو سيكو توري الذي أفلح في جذب الدول الأفريقية، ومنها السودان، إلى جانبه. وكان لسوكارنو مطامع توسعية في جنوب شرق البلاد، تشمل جزيرة بورنيو التي تسميها إندونيسيا كاليمانتان. ولهذا انحازت دول عدم الانحياز تلقائيًّا إلى إندونيسيا. حتى سقوط سوكارنو وتولي سوهارتو الحكم الذي كان من أول قراراته الخارجية الاتفاق مع ماليزيا في أغسطس 1966 بشأن بورنيو.

خلال عقود ثلاثة ارتفع متوسط دخل الفرد في تلك الدولة حديثة العهد بالاستقلال، والتي يبلغ عدد سكانها 28 مليونًا من البشر (17.675 دولار أمريكي) حسب أرقام 2013، في حين بلغ حجم الدخل القومي في السنة نفسها

(521.963 بليون دولار). وفي المجال الاجتماعي مُحيت أمية (92.5٪) من السكان في ماليزيا، كما انخفضت العطالة بين أهلها إلى (3.5٪) وأصبح عدد مستخدمي الإنترنت 16 مليونًا، أي ما يزيد على نصف العدد الكلي لسكان ماليزيا حسب أرقام عام 2013. إن سألني سائل كيف تمكنت تلك الدولة الصغيرة من الصعود السريع في سلم الترقي الاجتماعي والاقتصادي؟ لقلتُ: مكّنها من ذلك أمران: الرؤية الصائبة والقيادة الحكيمة. فحين ظلت قيادات السودان تستنهك نفسها في حروب الأمس بين الختمية والأنصار، والاستقلاليين ضد الاتحاديين، والتقدميين ضد التأخريين، ثم من بعد تناطح الأمميين مع القوميين، وصراعات المتأسلمين مع النصارى والمتنصرين، وحرب ساسة الشمال بلفيفهم ضد ساسة الجنوب قاطبة باعتبارهم عملاء للاستعمار أو الكنيسة أو الصهيونية، كان مهاتير محمد يتحدث عن خطته لعام (2020)، أي إنه كان يستشرف قرنًا جديدًا. ماليزيا، مثل عدد كبير من الدول الآسيوية، كانت في ورطة بسبب تمكين الاستعمار لأهلها الصينيين في حين اغفل المسلمين. هذه الورطة أفرد لها مهاتير كتابًا سماه "ورطة المالاي" الذي روى فيه كيف تعامل، وتعامل حكام ماليزيا من قبله، مع "ورطة" التنوع في بلادهم دون تلبث عند دور الاستعمار في التفرقة بين أقوام جزر الملايو. ومما لا شك فيه أن على الزعيم الذي يقود دولة متعددة الأقوام، وتسعى للتوحد وتحلم بالترقي، أن يتطلع دومًا إلى المستقبل ولا يحدق في الماضي ليلًا ونهارًا يبحث عمن خلق "الورطة". هذا الزعيم أيضًا لم يشغل نفسه بالبحث عن علو أصله ورفعة فصله فالذي ينبغي أن يتوجه إليه بكليته هو العمل على إزالة الفروق بين الأقوام المتعددين في بلاده، وإمعان النظر للأمام كزعيم لأمة تتطلع إلى إحلال نفسها في المكانة المؤهلة لها تحت الشمس. عِدة الشغل الوحيدة التي استخدمها مهاتير لتحقيق هدفه كانت: التعليم؛ فالتعليم ثم التعليم للجميع حتى يتسنى لماليزيا اللحاق بالعالم في سباق حضاري لاهث. وقد حدثني صديق كان في زيارة لماليزيا للاستشفاء أنه كان في أحد أيام

الجمع على موعد مع طبيب إلا إنه ظن أن الطبيب سيكون في عطلة بسبب صلاة الجمعة فاتصل به ليؤكد له الموعد. رد الطبيب: "لماذا العطلة، سأغيب ساعة من زمان أؤدي فيها صلاة الجمعة ثم أعود إلى عملي". ثم قال الطبيب: "نحن لسنا في صراع مع الدين بل في صراع مع أمم أخرى إن تأخرنا يومًا عن السباق معها، فسنحتاج إلى سنوات للحاق بها". ذلك الطبيب لم يكن معنيًّا بمهنته فحسب وإنما كان معنيًّا أيضًا بوطنه كله: المصارف والشركات الكبرى ومراكز البحوث التي تتعامل مع رصيفاتها في الخارج.

في سبيل تحقيق غايته لم يستنكف مهاتير التوسل إليها بأحدث ما أنتجه العالم المتقدم من أدوات دون أن يرتهنَ نفسه في ذلك العالم لثقافة خاصة أو لدين بعينه. وعلى نهج مهاتير سار خليفته نجيب رزاق الذي قرر عند توليه الحكم أن بلاده ستصبح في عام 2018 دولة صناعية تعتمد اعتمادًا كليًّا على الذات، ولاسيما أنها أصبحت من أكبر الدول المصدرة لأشباه الموصلات (semi-conductors). في عهد مهاتير أيضًا تصاعدت دولة ماليزيا بانجازاتها في مجالات الطرق، النقل البحري، والسكك الحديدية. وفي حالة الأخيرة لم تكتفِ ماليزيا بتطوير السكك الحديدية داخل أراضيها، بل مدت خطوطها إلى الخارج حتى بانكوك في تايلاند. أين نحن من ذلك بعد أن حطمنا ما ورثناه من طرق حديدية بلغ بها "الدكتاتور" عبود رُبى كردفان (بابنوسة)، وجنوب دارفور (نيالا)، وقلب الجنوب (واو في بحر الغزال)؟ وكم من مرة تساءلت إن كان المشرفون على ذلك التحطيم حكامًا راشدين، أو عصابة مخربين (destruction gang). "تلك العصابة" لم تكتفِ بتخريب أصول السكك الحديدية، بل مضت لبيع ما تبقى لها من أصول في مجال النقل: أسطول البحرية السودانية الذي شيده "الدكتاتور" عبود بعون من يوغسلافيا، وأسطول النقل النهري الذي لم تكن رحلاته تقتصر فقط على النقل بين الشمال من أسكلا الخرطوم إلى أقاصي الجنوب، بل شمل أيضًا النقل في جنوب النيل الأزرق وأقاصي الشمال النيلي. حتى الأصول الأخرى مثل

المسطحات الأرضية داخل المدن الكبرى التي أراد منها مخططوها أن تكون رئة تتنفس بها المدينة، تحولت إلى سلعة تباع لذوي اليسار ليُرفد بثمنها اقتصاد الحروب، وليت تلك الحروب كانت ضد عدو خارجي، بل هي حروب بين إخوة أعداء تحولت إلى حرب الجميع ضد الجميع.

في فترة الاثنين وعشرين عامًا التي تولى فيها مهاتير الحكم كتب عشرين مؤلفًا حول رؤاه، كل واحد منها تناول مشكلًا راهنًا في بلاده حدد فيه وسائل علاجه. من تلك المؤلفات "أزمة المالاي" (1970)، "دول الآسيان وتحدي التغيير في القرن الحادي والعشرين"، "دول حافة الباسفيك في القرن الحادي والعشرين"، "الطريق إلى الأمام" 1998، "الإسلام والأمة الإسلامية" 2005، "العولمة والحقائق الجديدة"، "أزمة النقد الماليزية وكيف حدثت"، "الإسلام والمعرفة"، "مبادئ الإدارة العامة". ونأمل ألّا يخطئ أحد فيقول إن زعماء السودان لم يدوِّنوا الكتب، فمنهم مَن صاغ الدواوين وأفلق في شعره، كما، بين ظهرانينا زعيم إن لم يكن يؤلف كتابًا كل عام، فإن له على الأقل أربع محاضرات كل شهر. على أن قيمة ما يكتبه أي فاعل سياسي ليست في الكتابة كفن، وإنما في موضوعها. مؤلفات مهاتير جميعًا لم تتناول نظريات عامة وإنما كانت تحليلًا للسياسات التي اتبعها، وتقويمًا لفشلها أو نجاحها، واستعراضًا لمقترحاته المستقبلية لمعالجة مشاكل ماليزيا الاقتصادية والاجتماعية مثل تقليص هامش الفقر وصولًا لإنهائه، محو الأمية، زيادة الناتج القومي العام ودخل الفرد. هذه هي الأمور التي يترجى المواطن من السياسي العامل في المجال السياسي أن يعالجها من منطق تجاربه العلمية لا من الناحية النظرية، فذلك موضوع أقدر على الكتابة عنه الأكاديميون في الجامعات.

(ج) كوريا الجنوبية

أما كوريا الجنوبية، فقد أصبحت أعجوبة من أعاجيب الزمان، فكوريا

الجنوبية التي كانت في مطلع ستينيات القرن الماضي حالة ميئوسًا منها (basket case) في رأي البنك الدولي أصبحت عقب عقدين من الزمان عملاقًا اقتصاديًا. مساحة كوريا الجنوبية تبلغ (1000) كيلومترًا مربعًا أي (5٪) من مساحة أرض السودان بعد الانفصال. وهي بلد لم ينعم الله عليه بأيّ ثروات طبيعية أو مصادر للطاقة. وفي عام 1956 (أي عام استقلال السودان) كان متوسط دخل الفرد في كوريا الجنوبية أدنى مما كان عليه في غانا، بل يقارب متوسط دخل الفرد في السودان (79 دولارًا أمريكيًا) في ذلك العام. الكوريون لم ينجوا مما تعرض له السودان من بلايا ظل سياسيوه يتذرعون بها لتبرير خيباتهم المتتالية. فقد تعرضت كوريا لاحتلال أجنبي (الاحتلال الياباني) حمل نساءها إلى بلاده كسبايا، كما دمرت الحرب مع اليابان غاباتها تدميرًا كاملًا. رغم ذلك لم تفعل القيادات السياسية الكورية ما فعلته أغلب قيادات السودان السياسية التي ما انفكت تنسب كل رزء حل على البلاد للاستعمار البريطاني. وإن كان السودان قد عانى من ويلات حرب داخلية، فقد تعرضت كوريا الجنوبية إلى صراع أشد هولًا في فترة الحرب الباردة (الحرب الكورية) تبعها تقسيم البلاد إلى جزء شمالي وجزء جنوبي عقب غزو السوفيت لكوريا الشمالية عبر سيبريا؛ مما أصبح معه خط العرض (38) هو الخط الفاصل بين دولتين هما في الواقع دولة واحدة.

الكوريتان استمرتا في حالة انفصال تحت نظامين قمعيين حتى ستينيات القرن الماضي عندما انتفض شعب الجنوب مطالبًا بتحسين مستوى الدخول للأفراد. ومنذ ذلك التاريخ شهدت كوريا الجنوبية تحت إدارتها الجديدة طفرات اقتصادية غير مسبوقة، إذ بلغ متوسط دخل الفرد فيها في العام 2013 (16.291) دولار أمريكي، وصار إجمالي الناتج المحلي (787.5) بليون دولار، كما بلغ حجم الصادرات منها (284.5) بليون دولار أمريكي، وارتفع احتياطيها من العملات الأجنبية إلى (210.3) بليون من الدولارات. في الوقت نفسه احتلت كوريا الجنوبية المرتبة السادسة في صنع السيارات، والمرتبة الأولى في

صـناعة الـسفـن، والمرتبـة الثالثـة في إنتـاج أشبـاه الموصـلات (-semi conductors)، والمرتبة الخامسة في إنتاج البتروكيماويات. حققت كوريا الجنوبية كل تلك الإنجازات دون أن تتوافر لها أي مواد خام إلا إن حسبنا أن المعارف التي تنطوي عليها الرؤوس، والطاقات الكامنة في عضلات المواطنين موادَّ خامًا. تلك الطاقات نمّاها التعليم على كل المستويات حتى فاق عدد خريجي كليات الهندسة في كوريا عدد نظرائهم في بريطانيا، وألمانيا، والسويد في عقد الثمانينيات. كل ذلك حققته تلك الدولة الصغيرة، ونحن قـانعون بتفاخرنـا بـالقول: "**ونحـن الـشأن ونحن النان، تقول لي شنو، تقول لي منو**".

الفصل

الرابع

4

عبثية الأحزاب في السودان

مطالع التنوير

النخبة السياسية المثقفة في السودان التي كان البريطانيون يسمونهم (intelligentsia) في بعض الأحيان، و(الشباب الذهبي) في أحيان أخرى وكانوا يروونها باللغة الفرنسية (La jeunesse d`ore)، كانت هي طليعة التنوير السوداني وتضم فريقين: فريق كان يسعى، من بين ما يسعى إليه، إلى التثقيف السياسي، وفريق آخر اقتصر جهده على الفصاحة في المنابر، وهؤلاء كانوا هم الجزء الغالب منهم. الفريق الأول ضم الأبروفيين الاتحاديين الذين أجهدوا عقولهم للتعرف على تجارب الهند، فقرؤوا عنها رسائل نهرو لابنته، كما تداولوا الحوار حول منشورات الفابيين في بريطانيا. الفابيون جماعة بريطانية فكرية سياسية اشتراكية التوجه يعود إنشاؤها إلى عام 1884 وكان من بين أعضائها جواهر لال نهرو، وجورج برنارد شو، وهـ.ج ويلز، ورامزي ماكدونالد. أمام تلك الجماعة كانت، بلا شك، خارطة طريق تهدي إلى الحكم الرشيد، ولكنهم لم يحرصوا على استلهامها لوضع خارطة للسياسة السودانية وما حملهم على ذلك إلا استسلام قيادتهم في نهاية الأمر للجماعة التي وصفها أحمد خير بما أوردناه.

أما "الأدباتيون" فقد انغمسوا لولعهم بـالأدب في قـراءة وحفـظ الـشعر العـربي القديم والمعاصر عن ظهر قلب ، ولا ضير في ذلك فأنا ممن يستهويهم الشعر. رغم ذلك أدرك تمامًا أن الشعر، بل ضروب الأدب جميعًا، لا تعين السياسي على صـنع السياسات لأن المادة التي تـصنع منهـا الـسياسات هـي قـضايا النـاس الحياتيـة وتجارب الأمم في معالجتها. وبما أن للسياسة أدبها الخاص بها، وتجاربها التي يجـب أن يستلهمها السياسي، لم تُضِف النخبة السياسية التقليديـة "الأدباتيـة" شـيئًا إلى تراكم المعرفة السياسية.

ما حال القوى السياسية التقليدية الكبرى في تنمية الفكر السياسي والتطبيـق العملي للسياسة: حزب الأشقاء وحزب الأمة. الأشقاء، كما وصفهم أحمد خـير، نهجوا طريقًا ديماغوجيًّا في العمل الـسياسي، ولا فكـر مـع الديماغوجيـة. أمـا في الجانب العملياتي، فلعلهم سلكوا سكة حزب الوفد المصري الـذي كـان أنـصاره يقولون عنه الانتخابات البرلمانية في غوغائية مذهلة **"لـو رشـح النحـاس حجـرًا لانتخبناه"**. ولعل الزعيم الأزهري كان صادقًا مع نفسه وصحبه عندما قال: "أنا أحكم بالفطرة الـسليمة". الفطـرة الـسليمة هـي الاسـتعداد للتمييـز بـين الحـق والباطل، ولكن هذا التمييز لم يـنعكس في قـرارات الـزعيم، كـان ذلـك في إدارة

حزبه أو إدارة الدولة التي كان يقودها مما جعل من أغلب أحكام الزعيم إبراما لا مكان معه لنقض. وعندما اختار وحدويو السودان ذلك الطريق، كان أمامهم خيار آخر هو طريق الديمقراطية الحقيقية الذي رسمه أحمد لطفي السيد، وهو ممن شاركوا سعدًا في المطالبة بالاستقلال. لطفي السيد نبذ طريق الشعبوية والتهريج، وأنشأ حزبًا سماه "حزب الأمة". كما اتخذ شعارًا له "مصر للمصريين"، ومن المفارق أن هذين الوصفين (اختيار "حزب الأمة" اسمًا لأول حزب استقلالي في السودان واختيار "السودان للسودانيين" شعارًا لذلك الحزب) مصادفة غريبة. بيد أن الذي يعنينا من حزب الأمة المصري هو المبادئ والأهداف، وليس الأسماء والشعارات. وَصَفَ لطفي السيد، "أستاذ الجيل" - كما كان يلقب - القومية المصرية بقوله "أول معنى للقومية المصرية هو الاحتفاظ بها والغيرة عليها غيرة التركي على وطنه، والانجليزي على قوميته حتى لا نجعل بلادنا وطنًا على المشاع وسط ما يُسَمَّى بالجامعة الإسلامية". أنشأ أستاذ الجيل أيضًا أول جامعة أهلية في مصر في عام 1908. وفي عام 1932 تحوَّلَت الجامعة إلى جامعة حكومية، فأصبح لطفي السيد أول مدير لها، ثم استقال من ذلك المنصب عند إقصاء إدارة الجامعة لأميز معلميها (الدكتور طه حسين) عقابًا له على نشر كتابه في الشعر الجاهلي؛ مما يكشف معدن أستاذ الجيل. وعند تولي الضباط الأحرار الحكم طلبوا من أستاذ الجيل رئاسة الدولة الثورية الجديدة فتأبى قائلًا **"إن الولاية العامة تعاقد حر بين الحاكم والمحكوم" (أي الشعب)**. وكأني به يقول للضباط الأحرار – وأي "ضباط أحرار" غيرهم على وجه البسيطة - أنتم لستم الشعب حتى يصبح التعاقد معكم تعاقدًا حرًّا. أفكار أستاذ الجيل هذه، إلى جانب أسلوب تعاطيه للسياسة، لم يكونا محل اهتمام من جانب سياسيي السودان، خاصة مَن كانوا لصيقين سياسيًّا بمصر. رغم ذلك حازت أفكار أستاذ الجيل في الجانب الأكاديمي اهتمامًا بالغًا من الأستاذ جمال محمد أحمد، عندما اختار لطفي السيد وجيله موضوعًا لرسالته للماجستير في الفلسفة (M.Phil) بجامعة أكسفورد. ونحسب أن من بين ما شجع جمالًا على الموضوع صحبته في أكسفورد لشخصين مهتمين بموضوع البحث، هما: ألبرت حوراني وعفاف لطفي السيد ابنة أستاذ الجيل التي استقر بها المقام كأستاذة للتاريخ السياسي في جامعة كاليفورنيا (لوس

أنجليس). وأخيرًا ما حال حزب الأمة السوداني؟ الذي لم يكن لرجالاته كبير اهتمام بالفكر السياسي مثل حزب الاتحاديين، ولا بالتعبئة السياسية مثل حزب الأشقاء.

قلة من رجالات ذلك الحزب أرفدت ذلك الحزب بمَن تصح تسميتهم رجال دولة، ولا أعرف دولة واحدة أفلحت في الحكم إن لم يكن في الصف الأمامي منها رجال دولة قادرون على وضع استراتيجيات للعمل، وقدارة على تنفيذ تلك الاستراتيجيات. فرجل الدولة هو السياسي الذي يرعى قواعد الحكم الرشيد، ويغلبها على أهواء الحزبية وقد أوردنا، وسنورد، نماذج لرجال الدولة هؤلاء في هذا الكتاب. ويجدر بالذكر أن أغلب رجال الدولة في حزب الأمة كانوا من غير المنتمين لطائفة الأنصار أو ممن كانوا، رغم انتمائهم لتلك الطائفة، يغلبون المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية أو الطائفية. تلك الجماعة ضمت: محمد صالح الشنقيطي، وإبراهيم أحمد، وعبد الرحمن علي طه، وعبد الرحمن عابدون، وعبد الله خليل، ويعقوب عثمان. ولعلنا نستثني من رجالات حزب الأمة الأخير لنشأته السياسية في بيئة لم يُتح لسياسي سوداني آخر أن يعيش فيها. نشأ يعقوب عثمان في لندن في رحاب مدرسة مانشستر السياسية التي ضمت من قيادات أفريقيا السياسية كوامي نكروما وجومو كينياتا. وعند عودته للسودان أوكلت له رئاسة تحرير جريدة الأمة، الصحيفة الناطقة باسم الحزب. من موقعه الحزبي ذلك سعى يعقوب لفتح الآفاق أمام قيادات الحزب للفكر الاشتراكي الأفريقاني؛ فلم يجد له في ذلك الحزب غير نصير واحد هو زين العابدين حسين شريف. وفي خلال مساعيه لتبصير قيادات الحزب بالأفكار التي ظل ينادي بها دُعِي إلى السودان الزعيم العمالي فينر بروكواي (اللورد بروكواي فيما بعد) الذي أحسن الإمام عبد الرحمن وحزب الأمة وفادته، ولكن، كما هو متوقع، لم يجد أذنًا مصغية للأفكار التي كان يدعو لها. من جهة أخرى، فإن التحشيد والتعبئة الجماهيرية لحزب الأمة لم يكونا من مهام الحزب، بل كانا، في الغالب الأعم، من هموم الأنصار. فوكلاء الإمام في الأقاليم، هم الذين كانوا يتولون حشد الأنصار

لمساندة الحزب في الانتخابات، كما كان شباب الأنصار هم الذين يقومون بحشد شباب الطائفة في المدن؛ ولهذا كانوا ينادونهم "شباب الإمام" كما كان نشيدهم: (**إلى الأمام، إلى الأمام، يا شباب الإمام**) لا "أنصار حزب الأمة".

ذلك الوضع تبدَّل كثيرًا عندما تولى السيد الصادق المهدي قيادة الحزب والطائفة. ولعل القارئ يظن أن قرار الصادق كان متوافقًا مع ما كان عليه الحال في الحزب والطائفة في عهدي الإمام عبد الرحمن والإمام الصديق إلا إن ذلك التوافق، إن كان ثمة توافق، كان شكلانيًّا. فعلى صعيد الفكر كان الإمام عبد الرحمن لا يُقدم على خطوة في وضع السياسات دون استشارة تلك المجموعة من رجال الدولة الذين يحيطون به، ويعمل دومًا برأيهم. أما الصادق فقد جعل من نفسه المفكر الأول والأخير للطائفة والحزب؛ مما أدخله في التباسات كثيرة، خاصة عندما أصبحت كل المبادرات الفكرية الصادقية ردود فعل على مبادرات منافسيه الافتراضيين: الشيوعيين والإخوان المسلمين. مثلًا، جابه الصادق الشيوعيين وأفكارهم اللينينية بفكرة السندكالية، والسندكالية حركة ثورية عمالية نشأت في اتحادات العمال في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا في نهاية القرن التاسع عشر. تلك الحركة كانت ترفض البرلمانية، وتدعو للتكاتف بين النقابات العمالية عبر العالم، وتنأى بنفسها عن الأحزاب، وتأخذ من الفكر الكثير من الماركسية. لهذا كان من الغريب أن يدعو لهذه الفكرة "البزرميط" (الهجين) قائد حزب سياسي قائم، من جانب، على الحزبية البرلمانية وقيم الديمقراطية الليبرالية، ومن جانب آخر على مواريث دينية يغالي في التعلق بها.

أما مجابهة الصادق للإسلاميين، فكانت عن طريق دعوته للصحوة الإسلامية، والصحوة الإسلامية هي محاولة لإحياء الدين. تلك فكرة ذات جذور في العالم الإسلامي تعود إلى المجدد جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده، والشاعر محمد إقبال، وأبي الأعلى المودودي والكاتب الجزائري مالك بن نبي. على خلاف منهج أولئك المجددين، كان المرء يتوقع من الإمام خريج أكسفورد أن يكون أقدر من غيره على إحياء الإسلام بصورة توافق العصر، وتستجيب إلى

متطلباته، وتحقق من الناحية الفقهية مقاصد الشرع ألا وهي إجلاء الأحكام على ضوء النوازل. هذا أمر كان يسهل على الإمام الأكسفوردي (نسبة إلى أكسفورد) تحقيقه إلا إن طموحه حال دون ذلك، ومن الطموح ما قتل. الطموح القاتل تمثل في رغبة الصادق، بدلًا من أن يكون وريثًا شرعيًا للإمام الصديق أو الإمام عبد الرحمن اللذين أقاما المهدوية الثانية، وبذلا قصارى جهدهما لمحو ما غرسه في النفوس غلو المهدية الأولى، أراد أن يصبح وريثًا شرعيًا للإمام المهدي، ليعلم الناس ما يحسبهم لا يعلمون عنها في كتابه: "يسألونك عن المهدية". ما لم يستذكره الصادق هو قول الإمام عبد الرحمن الذي ما فتئ يردد طوال حياته: "أنا داير ألم الناس البكضب عليّ أصدقه والبِغُشني اتغشى ليه".

نشأة الأحزاب في العالم

الأحزاب السياسية بشكلها الراهن هي ظاهرة أوروبية، بل انجليزية، استحدثت خلال التطور الدستوري في انجلترا. وفي البدء هيّأ لنشأة الأحزاب انقسام البرلمان الإنجليزي إلى فريقين أحدهما يؤيد، والثاني يعارض، تنازل الملك البروتستانتي رتشارد الثاني عن الحكم لأخيه الكاثوليكي، دوق يورك. نتيجة لذلك الانقسام، وإصرار الملك على موقفه حَل الملك البرلمان، وتبع ذلك انقسام أعضائه إلى فريقين: الأول هم الملتمسون (Petitioners) المناصرون لقرار الملك بالحل، والثانية هي الماقتون (Abhorrers)، أي الذين يمقتون ويرفضون ذلك القرار. المجموعة الثانية دعت أيضًا إلى مشاركة أوسع للشعب في البرلمان إذ كانت عضوية البرلمان حتى تلك اللحظة مقصورة على طائفة النبلاء. وبمضي الزمن أصبح اسم المجموعة الأولى هويق (Whig)، وهي كلمة اسكتلندية، تشير إلى الأرستقراطية البروتستانتية الاسكتلندية التي تدعو لمشاركة أوسع من جانب الطبقة الوسطى في الحكم. والأخرى (Tories) وهي كلمة أيرلندية يُنعَت بها الأيرلنديون الكاثوليك المناوئون للبروتستانت. فجذور الأحزاب في بريطانيا كانت في البدء دينية تحولت من بعد، خاصة بعد ظهور الحركة العاملة وصعود

النقابات العمالية وتنامي دورها في السياسة، إلى أحزاب سياسية لا يلعب الدين أي دور في تكوينها أو في سياساتها.

في الوقت نفسه لم تلقَ الحزبية السياسية أدنى اهتمام في الدول الأوروبية الأخرى، في حين كانت منبوذة في الجانب الآخر من الأطلسي لرفض قادة الثورة الأمريكية لها في البدء. فالتوجه الأول للآباء المؤسسين للاتحاد: جورج واشنطن، جيمز ماديسون، وألكسندر هاملتون، وتوماس جيفرسون، كان هو الحفاظ على وحدتهم التي مكنتهم من الصمود في وجه الاستعمار الانجليزي. وكان جيفرسون أقذعهم وصفًا للتحزب، إذ قال عن نفسه: **"إن لم يكن لي من سبيل للوصول إلى الفردوس إلا عن طريق الانتماء لحزب، فلن أطمح في الوصول إلى ذلك المكان"**. مع ذلك قادت التحالفات الضرورية التي اقتضتها الحروب الداخلية المتعددة في الولايات المتحدة مثل الحروب من أجل توحيد الولايات أو ضد الاسترقاق، إلى قيام أحزاب في الولايات المتحدة، خاصة لم يرد في الدستور الأمريكي نص يمنع قيام الأحزاب. وفي النهاية انتهت الولايات المتحدة إلى حزبين كبيرين هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي. ومما يطرف ذكره أن أول رئيس للولايات المتحدة (جورج واشنطن) لم يكن عضوًا في أيّ حزب.

رغم القول السائر بأن في الولايات المتحدة حزبين (الديمقراطي والجمهوري) كما أن في بريطانيا حزبين (المحافظون والعمال)، فإن هذا القول لا يوافق الحقيقة، إذ إن في القطرين أحزابًا أخرى عديدة أنجبت كلٌّ واحدٍ منها ظروف سياسية أو اجتماعية معينة. فالحزبان الكبيران في البلدين ما كانا ليحتلا الساحة السياسية لولا عراقتهما واستمراريتهما إلى جانب ظروف تاريخية أخرى. فمثلًا أنشئ الحزب الديمقراطي الأمريكي في عام 1856 بدعم من الأرستقراطية "البيضاء" في جنوب الولايات المتحدة؛ مما جعل منه بذلك أقدم الأحزاب السياسية في العالم. ذلك الحزب تحول إلى حزب تقدمي في عقد الثلاثينيات من القرن الماضي بصعود فرانكين روزفلت إلى قمته وخروجه بمشروع "الصفقة

الجديدة" (New Deal). أما الحزب الجمهوري، فقد سبق صنوه الديمقراطي في النشأة 1854، وكان قوامه معارضو الرق، ولهذا ترأسه في البدء أبراهام لنكولن، و ما زال ذلك الحزب ينعت حتى اليوم بـ"الحزب القديم العظيم "(Grand old Party). مع ذلك لم تَحُل هيمنة هذين الحزبين على المجال السياسي في الولايات المتحدة دون بروز أحزاب أخرى مثل حزب الأحرار، حزب الخضر، حزب الدستور، حزب المستقلين، إلى جانب أحزاب أخرى اقتصر بعضها جهوده على الدفاع عن قضية واحدة، وبعض آخر لم يتجاوز نشاطه الولاية التي نشأ فيها. هذا التكاثر الحزبي شهدته أيضًا الدول الأوروبية: بريطانيا، فرنسا، ألمانيا. فألمانيا، مثلًا، التي لا يعرف أغلب الناس من أحزابها غير ثلاثة ظلت تتعاور الحكم: الاتحاد الديمقراطي المسيحي، الديمقراطي الاشتراكي، الأحرار الديمقراطي، توالدت فيها بعد الحرب العالمية الثانية أحزاب صغيرة كثر مثل حزب الخضر، والاتحادي المسيحي البافاري، وحزب اليسار، وحزب البديل لألمانيا، وحزب القراصنة، وحزب الأسرة، وحزب الحرية. كما نشأ في بريطانيا حزب الأحرار، والحزب الديمقراطي الاشتراكي (SDP)، والحزب الويلزي القومي، وشن فين الأيرلندي، وحزب المملكة المتحدة. وعلى أيّ حال لم يكن تكاثر الأحزاب في هذه البلاد تكاثرًا حرضت عليه قيادات طامعة في السلطة بقدر ما كان للتعبير عن رؤى مختلفة للأزمات الوطنية الطارئة وكيف تعالج، أو لتحقيق مطالب جهوية.

الأحزاب في السودان

تحدثنا من قبل عن نشأة الأحزاب السياسية التقليدية في أحضان الطائفية والقبلية، وكانت تلك نشأة ضرورية ولكنها كارثية. فبما أن الطائفية والعشائرية كانتا المؤسستين الاجتماعيتين الوحيدتين ذاتي العمق الشعبي الجماهيري، لم يكن أمام السياسيين مهرب من أن يغزلا منهما كيانات حزبية جماهيرية. وبالطبع لا يستطيع أي حايك، مهما بلغ من المهارة، أن يصنع من الخيش حريرًا. رغم ذلك لو كان للقيادات السياسية صبر على، وجدية في، تخليق الأطر الحزبية الديمقراطية لتأنت في أمرها كما فعل حزب المؤتمر في الهند، أو المؤتمر الوطني الأفريقي في

جنوب أفريقيا حتى ترتب نفسها وفق مقتضيات الديمقراطية. على أن الحرص على بلوغ السلطة بأي ثمن جعل الحزبين الكبيرين يفضلان الارتكاز على القواعد الطائفية والقبلية للوصول لتلك السلطة، وليس لأي غرض آخر. وإن استثنينا الخلاف بين الحزبين الكبيرين حول خياري الاستقلال والوحدة مع مصر لم يكن بين ذينك الحزبين خلاف حول أي أمر آخر، كان ذلك في الإدارة أو الاقتصاد أو الشؤون الثقافية والاجتماعية أو صنع السلام. وكيلا نغمط الطائفية والقبلية في ذلك الزمان حقهما نكرر ما قلنا من قبل عن الدور المشهود الذي أدّتاه في الانتقال بالناس من مرحلة العشائرية المحدودة إلى مرحلة أعلى في سلم الترقي الاجتماعي ألا وهي الرابطة الوطنية. كما أن القيادات القبلية لم تكن جماعات أوتوقراطية مهيمنة كما تصفها بعض الجماعات اليسارية، بل كانت مؤسسات تكفل الحقوق للأسر والأفراد، وتدير النزاعات بين المجموعات، وترسخ الأمن المجتمعي في جو من الحوار والتعافي المشترك. وللمعلم نيريري رأي بديع في هذا. إذ قال: " الديمقراطية الأفريقية أسست على منهج الحوار من أجل التراضي والإجماع بجلوس الناس تحت ظل شجرة ليتحاوروا ويتحاوروا حتى يتفقوا " (People sit under a tree and talk and talk till they agree).

وبدلًا من اعتبار التحالف بين تلك الأحزاب والطائفية كحلف مرحلي، لم تطق الأحزاب الكبرى البقاء خارج الحكم رغم قوتها النسبية التي تمكنها من البقاء في المعارضة كقوة فاعلة عادت، أو عاد كبار أقطابها إلى رحاب الطائفية، طائعين مختارين حتى بعد هتافات بعضهم عند الانتخابات المنادية "بمصرع القداسة على أعتاب السياسة" (الحزب الوطني الاتحادي)، أو مَن ارتد عن مقولاته في منتصف ستينيات القرن الماضي حول الفصل بين القداسة (إمامة الأنصار) والسياسة (رئاسة حزب الأمة) ثم سعى القائد بكل ما أوتي من قوة للجمع بين الاثنين في شخصه فيما بعد (الصادق المهدي). في الحالتين لم تفلح كل مظاهر الحداثة في أن تنزع عن القيادات السياسودينية صفات القداسة والتبجيل،

رغم أن نجاح الديمقراطية يستلزم أن تكون قواعد الأحزاب قادرة على محاسبة قادتها، ولكن مَن ذا الذي يستطيع محاسبة رجل مقدس. المحاسبة أيضًا تقتضي أنسنة القائد، وشتان ما بين القائد المقدس والقائد الإنسان. ففي كل الدول الديمقراطية يتعرَّض القائد السياسي للهتاف ضده، كما يتعرض في بعض الأحايين للرمي بالطماطم والبيض الفاسد. هذه الممارسات ضد القادة، بالرغم من وقاحتها، يسميها المعلقون في بلادها تعريض القائد للتجارب الازدرائية (humbling experiences) التي تجعله يحس بأنه بشر مثل الآخرين. لهذا لا يتعرض الذين يقومون بمثل هذا العمل في البلاد الديمقراطية إلى محاسبة على العمل نفسه، وإنما على الإزعاج العام (public nuisance)، أي حرمان المتجمعين للقاء زعيم والاستماع إلى ما سيقول، وذلك حق يكفله لهم القانون. ليت الأمر توقف عند تقديس الزعامات، بل صحبت تقديس القيادات ديمومة الرئاسات بالقدر الذي تبعته فجوة جيلية فاغرة، في الرئاسات.

المحجوب والديمقراطية

إن كان في السودان سياسي حزبي واحد وضع الديمقراطية في السودان من الناحية النظرية في أعلى المواقع لكان هو الأستاذ محمد أحمد محجوب الذي اختار عنوانًا لآخر مذكراته "الديمقراطية في الميزان". وهو أيضًا صاحب القول الذائع "أخطاء الديمقراطية تعالج بالمزيد من الديمقراطية". في مذكراته أورد المحجوب بابًا سماه "رسالة أمل إلى الجيل الطالع" (الديمقراطية في الميزان: ص 304-314). وكأنه أراد في تلك الرسالة التنبؤ بما يحمله المستقبل للجيل الجديد من آمال. بدأ ذلك الفصل بفقرة أظن أن الكاتب ما قصد منها إلا التطامن النفسي، إن لم يكن إعفاء النفس من المسؤولية أو تعزيتها بأن المصائب التي نزلت على السودان لحقت بقوم آخرين، وهذا مما يعبر عنه المثل السوداني الشائع: "الموت وسط الجماعة عرس". قال محجوب "لم تمر الديمقراطية (الحزبية) بمحنة في السودان فقط، بل في جميع أنحاء القارة الأفريقية، فمنذ أواخر الخمسينيات لم تنجح تجربة الديمقراطية في أي منطقة". ذهب المحجوب من بعد

للقول إن معظم بلـدان العـالم الثالـث في آسـيا وأفريقيـا أنـشأت هيكـل الحكـم الدستوري فيها على الديمقراطية البرلمانية، ولكن هذه التجربـة **لم تنجـح في أي مكـان**" (الديمقراطية في الميزان ص 306). وبما أن الكاتب كان يـسعى لتـشريح الديمقراطية في السودان ابتناءً على تجربته الواسعة، كـان مـن المفـترض أن يركـز حديثه على لب الموضوع وهو الديمقراطية في السودان، ثم يـستدعي، فـيما بعـد، تجارب دول العالم الثالث؛ ليبين أن تكرار ذلك الفشل في بلاد العالم الأخرى يؤكد أن العيب ليس في التطبيق السوداني لها وإنما في الديمقراطية نفسها. ولكن عنـدما نعرف، وكان المحجوب أكثر معرفة منا، أن الديمقراطية نجحت نجاحًا بـاهرًا في الهند التي يعيش فيها ما يربو على البليون ونصف البليـون مـواطن يـصبح قولـه: "**الديمقراطية لم تنجح في أي مكان**" قولًا مـردودًا. الديمقراطيـة أيـضًا لم تـصب بمقتل في كل أنحاء القارة الأفريقية كما قال المحجوب، فدولة كالـسنغال، مـثلًا، التي يبلغ عدد المسلمين بين مواطنيها ما يقارب الخمسة وتسعين بالمائة من أهلهـا ظلت تحكم منذ استقلالها حكمًا ديمقراطيا في ظل نظام تعددي وبرئاسة مـسيحي في بداية عهدها (ليوبولد سنغور). هذا الرئيس المسيحي تنازل عن الحكم طواعية لرئيس مسلم (عبدو ديوف) الـذي حكـم الـسنغال لـثلاث دورات، ثـم خـسر الدورة الأخيرة أمام سياسي مسلم آخر (عبد الله واد)، وظل واد ينافس خـصومه السياسيين في انتخابات حرة خلال ثلاث دورات انتخابية، وعنـدما اسـتمرأ واد الحكم وأراد الترشيح لولاية رابعة تصدى له أحد زملائه في الحزب: ماكي سـال وترشح ضده ليفوز بـدعم شـعبي كبـير بعـد انتخابـات حـرة ونزيهـة. ولم تكـن السنغال وحدها هي الدولة الأفريقية الوحيدة التي تنـازل فيهـا رئـيس مـسيحي لرئيس مسلم؛ فقد تنازل أيضًا جوليوس نايريري للمسلم علي حسن معيني، كـما تنازل معيني لرئيس مسيحي هو بنجامين ماكابا.

كان المحجوب محقًا عندما تحـدث عـن غيـاب أي محتـوى فكـري للـصراع السياسي الذي كان يدور بين الأحزاب مشيرًا إلى النزاعات ذات الطابع الشخصي بين الزعامات الحزبية والطائفية وإلى "**انعدام الانضباط الاجتماعي الضروري لبناء**

الديمقراطية" و"تجاوز الصحافة لحدودها مستغلة الحرية التي كانت تتمتع بها". كل ذلك، كما قال، دفع البلاد في النهاية إلى "فوضى تامة". أضاف المحجوب إلى كل هذه النواقص دور السيدين (علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي) في تعويق مسار الديمقراطية في السودان، واصفًا لقاء السيدين بأكبر محنة قابلت الحكم منذ الاستقلال. على أن لقاء السيدين لم يكن هو أكبر محن الديمقراطية في السودان؛ إذ تلته محنة أكبر هي تجاوز حكومة المحجوب "الديمقراطية" نفسها للدستور الذي تحكم به وتحتكم إليه باستخدام أغلبيتها الميكانيكية في البرلمان لإلغاء حزب شرعي (الحزب الشيوعي)، وطرد نوابه المنتخبين من البرلمان، ورفض الالتزام بحكم القضاء الذي أعلن فيه عدم دستورية الطرد. هذا الحدث غاب غيابًا كاملًا عن مذكرات المحجوب حتى في الهوامش مما جعل من تحليله للديمقراطية السودانية تحليلًا مبتورًا، خاصة وهو القائل: إن **"أخطاء الديمقراطية تعالج بالمزيد من الديمقراطية".**

ألهاكم التكاثر فهلا زرتم المقابر

يصعب على أي شخص يلم بسيرورة الأحزاب في العالم أن يصدق أن في السودان بعد انفصال الجنوب ما يقارب المئة حزب في حين أن الأحزاب السياسية القومية في الهند لا تتجاوز 6 أحزاب قومية إلى جانب 47 حزبًا ولائيًّا. ولا يُعَدُّ الحزب في الهند قوميًّا إلا إذا حاز على (2٪) من أصوات الناخبين لمجلس النواب (11 عضوًا) أو (6٪) من الأصوات للمجلس التشريعي في أربع ولايات. الأحزاب الستة القومية في الهند هي حزب المؤتمر أسس في عام (1885)، والحزب الشيوعي، أسس في (1925)، والحزب الشيوعي الماركسي أسس في عام (1964)، وبهاراتيا جاناتا (الحزب الهندوكي)، أسس في (1980)، وحزب ساماج، أسس في (1984)، وحزب القوميين، أسس في (1996). هذه هي الأحزاب القومية في بلد يقطنه (1.5) بليون نسمة، ويبلغ عدد الناخبين المسجلين فيه (814.5) مليون ناخب. وفي جنوب أفريقيا اثنا عشر حزبًا، على رأسها حزب

المؤتمر الأفريقي (African National Congress) الذي ظل يحوز منذ انتهاء حكم الأبارثايد على (246) مقعدًا في البرلمان من مجموع عضويته الكلية البالغة (400) عضوًا.

لماذا، إذن، هذا التكاثر الحزبي في السودان؟ الكثرة في بعض الأحيان زيادة في الفضل إلا عندما تصبح تجميعًا للفضول، وفضول الشيء هو ما زاد عن الحاجة وليس له ما يبرره. وإن أخذنا في الاعتبار الأسباب الموضوعية لتحديد عدد أعضاء الهيئة التشريعية في أي قطر من أقطار العالم لوجدنا أن ذلك التحديد ينبني دومًا على مساحة القطر أو عدد سكانه. فنيجيريا، مثلًا، بسكانها الذين يبلغ عددهم 190 مليون نسمة، لا يزيد عدد أعضاء مجلس النواب فيها عن 360 عضوًا، ومجلس الشيوخ 106 أعضاء. وفي إندونيسيا التي يفوق سكانها 144 مليون نسمة، يبلغ عدد أعضاء المجلس الوطني 560 عضوًا. ما عدد أعضاء مجلس الشعب السوداني؟ عددهم حتى هذه اللحظة يبلغ قرابة الأربعمائة عضوًا، وهو عدد مرشح للزيادة حتى يُستردف آخرون من ممثلي المائة حزب والتي نعلم علم اليقين أن عدد أعضاء الحزب الواحد من هذه الأحزاب، باستثناء الأحزاب التاريخية في اليمين واليسار، لا تتسع لملء مقاعد حافلة نقل شعبية.

في السودان قادت، في تقديرنا، أربعة عوامل إلى تكاثر الأحزاب: الخيلاء الفكرية عند أغلب القيادات العقائدية، وتشقق الأحزاب العقائدية وغير العقائدية لا لخلافات مبدئية بل لصراعات شخصية، والتوليد الأنبوبي من جانب الحزب الحاكم (حزب المؤتمر الوطني)، وأخيرًا الانتهازية. فالانتهازية ثم الانتهازية، خاصة عندما تصبح السياسة واحدة من سبل كسب العيش في السودان. وإن كانت الظاهرة الأخيرة قديمة فإن شراها قد اشتد تحت ظل حكم الإنقاذ. ولا شك في أن سعادة ذلك النظام الزبائني (Clientelist system) كانت بالغة عندما أخذ كل طامع في السلطة بلا مؤهلات، أو راغب في الجاه بلا استحقاق، يقدم نفسه طواعية للإنقاذ كزبون جديد.

من بين ما تطالب به الأحزاب التمويل الرسمي لها وامتيازات السفر. تمويل الأحزاب ليس أمرًا مستبدعًا، ولكنه في جميع أنحاء العالم يتم وفق قواعد معينة، أهمها ارتباط الدعم المالي للأحزاب بأدائها في الانتخابات البرلمانية. ففي جنوب أفريقيا، مثلًا، ينص "قانون التمويل العام للأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان" الصادر في عام 1997 على دعم الأحزاب ذات التمثيل في المجالس التشريعية عبر انتخابات على المستويين القومي والولائي لتمكينها من الإنفاق على التربية السياسية لناشطيها، وتشجيع المواطنين على المشاركة في النشاط السياسي العام. وكيما تدعم الدولة أي حزب لابد من أن يكون لذلك الحزب تمثيل في البرلمان القومي أو البرلمانات الولائية (Provincial)، وخطة عمل لتنفيذ أهدافها على أن يخضع ذلك التمويل للرقابة العامة وينشر في "الغازيتة الرسمية" بدلًا من تسليمه للزعماء في صُرر وأكياس عقب لقائهم مع قادة الحزب الحاكم في عتمة الليل. من بين نصوص ذلك القانون أيضًا ألّا يتقاضى أي مسؤول حزبي جزءًا من هذا الدعم إن كان يتلقى راتبًا من الدولة، كما يخضع إنفاق الدعم بصورة دورية لتدقيق المراجع العام. أما في بريطانيا فتعتمد الأحزاب على التمويل الذاتي لأنشطتها في صورة رسوم عضوية يدفعها الأفراد، أو هبات من الهيئات لا تتجاوز في حالة أي واهب مبلغ (50,000) استرليني حسب قانون الأحزاب السياسية والانتخابات والاستفتاءات الصادر في عام (2000). بموجب ذلك القانون أنشئت لجنة لتسجيل الأحزاب وضبط الإنفاق على الانتخابات وضمان الامتثال (compliance) لتلك القواعد. لهذا فإن الظن بأن الدولة ملزمة بتمويل أي حزب دون تثبت من قوته الجماهيرية أبطولة لا تصدر إلا ممن ظنوا أن من بين أهداف الأحزاب تربح القيادات من الدولة.

فيم كانت تتصارع النخب السياسية التقليدية والحديثة؟

النخبة السياسية السودانية ضمت جماعتين: الأحزاب التقليدية، أيْ تلك التي انحدرت من المؤسسة الطائفية أو تحالفت معها، والأحزاب الجماهيرية الحديثة: الحزب الشيوعي والقوميون العرب بِمَن فيهم مَن تَعَرَّقَ من أهل البعث

أو تشأم، إلى جانب من تناصر (الناصريون) حتى لا نقول تنصر. وعندما نصف هؤلاء بالحداثة لا نعني بذلك التجديد الفكري، وإنما التعاقب التاريخي. الأحزاب التقليدية شُغلت، من ناحية، بالصراع بين دعاة الوحدة ودعاة الاستقلال، وهو صراع لم يكن لها عنه مهرب أو فسحة لتعلقه بما افترضته تلك الأحزاب أهدافًا عليا. ولكن ما إن اجتمعت كل الأحزاب في نوفمبر/ ديسمبر 1955 على تبني الاستقلال والتخلي عن الوحدة مع مصر كان من الواجب أن ينتهي الصراع فيما بينها، ولكن ذلك الصراع لم يتوقف بين الحزبين الكبيرين (الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة) بل امتد إلى صراع داخل الحزب الواحد، وكان في الحالتين صراعًا على السلطة. ذلك الصراع كان غريبًا بعد اتفاق الحزبين على قيام حكومة قومية يرأسها الزعيم إسماعيل الأزهري. ففي اجتماع انعقد في قاعة مجلس الشيوخ، ودام لمدة أربعة أيام (8-12 ديسمبر 1957) تم الاتفاق على مَن يحكم السودان، وكيف يتم اقتسام المناصب (ولا نقول توزيع الأسلاب بين الأحزاب الشمالية) دون أيّ إشارة لأهداف أو برامج لتلك الحكومة. الشيء الوحيد الذي تم الاتفاق عليه بين الأحزاب الشمالية هو رفض مطلب الجنوب الذي تقدم به العضوان الجنوبيان في الاجتماع (بنجامين لوكي وستانسلاوس بياساما) ألا وهو إقرار مبدأ الفيدريشن أساسًا لحكم الجنوب وإعلان ذلك مع إعلان الاستقلال. بدلًا من إنفاذ هذا الوعد تعهد القادة الشماليون بالنظر في الأمر مستقبلًا. وفيما هو بَيّن، كان اقتسام السلطة بين الأحزاب الشمالية أكثر أهمية من الموضوع الذي ينبغي أن يكون راسخًا في صدور النخبة السياسية ومحل عنايتها قبل كل شيء آخر: الوفاق على حل لما كان يسمى "مشكلة الجنوب".

الشعار المنتحل: كيف يحكم السودان؟

ذلك التعبير الذي ظل يردده الكثيرون دون إسناد لصاحبه، جاء به **جون قرنق** للمرة الأولى في مؤتمر كوكا دام عندما دعا لقيام مؤتمر قومي للتشاور **حول كيف يحكم السودان لا حول مَن يحكم السودان**. تلك الفكرة رددها قرنق بلسان

آخر في لقاء مع الصادق المهدي دام تسع ساعات في أديس أبابا، وقام بتسجيله الدكتور تيسير محمد أحمد. محور الحديث في ذلك اللقاء كان هو إلغاء قوانين سبتمبر التي قال عنها الإمام عند إصدارها إنها "لا تساوي قيمة الحبر الذي كتبت به". وعندما أعيت قرنق الحيل لإقناع الإمام الصادق بإلغاء قوانين (لم تكن قيمتها تساوي في نظره قيمة الحبر الذي كتبت به) ختم الحديث بقوله للصادق: **"أمامك يا سيد صادق خياران، إما أن تعود للخرطوم وتلغي هذه القوانين كما يطالب بذلك كثيرون، وسنظل وراءك كرئيس لوزراء السودان، أو أن تعود رافضًا لإلغائها لتصبح في نظرنا رئيسًا لوزراء الخرطوم"**. يثير الدهشة أن يقول الصادق بعد خمود مثار النقع في اتفاقية نيفاشا "الناس معنية بمن يحكم السودان **ونحن نقول كيف يحكم السودان"، "نحن نقول"** كلمتان تذهلان السامع عندما تصدران من زعيم ظل يقرر بمفرده ما ينبغي أن يكون عليه السودان: السودان السندكالي، وسودان الصحوة الإسلامية، وسودان الديمقراطية البرلمانية التي تلغي حزبًا جاء إلى البرلمان عبر صناديق الانتخابات، سودان الجهاد المدني. أقول هذا بأسى بالغ لأن الإمام الحبيب هو الزعيم السياسي الوحيد الذي يحرص على القراءة وعلى الكتابة مع إلمامه بكل ضروب المعرفة، كما أنه هو السياسي الذي حباه الله فصاحة في اللسان واستجادة للتعبير عما يدور في عقله. كل هذه صفات ينبغي ألّا تجعل صاحبها بحاجة إلى انتحال أفكار غيره دون نسبتها إليه.

الغدر السياسي

من وجوه الغدر في السياسة نقض العهود، وما من عمل طُلِبَ أو تَحقق غدرًا إلا كان قمينًا بألّا يدوم. الغدر السياسي لم يقف عند العلاقة بين الشماليين والجنوبيين، بل تعداها إلى علاقة الأحزاب الشمالية فيما بينها، وبين كل حزب والآخر. فعند الاتفاق على الاستقلال والتخلي عن خيار الوحدة مع مصر، قررت مجموعة من الحزب الوطني الاتحادي الاعتراض على القرار وإثبات رأيها في محضر الجلسة. تلك المجموعة ضمت عقيل أحمد عقيل، ومحمد نور الدين، وأحمد السيد حمد، وعبد الوهاب زين العابدين، ومحمد أمين حسين، ومحيي الدين صابر،

وإبراهيم المحلاوي. هذا موقف لا غبار عليه من جانب رجال وهبوا حياتهم للدعوة للاتحاد بين مصر والسودان باستثناء واحد لا يذكره ذاكر. فعند توقيع ممثلي الأحزاب الاتحادية في القاهرة أمام اللواء محمد نجيب (30 أكتوبر 1952) على توحيد أحزابهم في حزب واحد يعمل على وحدة السودان ومصر بعد تقرير المصير، كان في ذيل قائمة الموقعين اسم علي الشيخ البشير. الذي توجه بعد صدور قرار البرلمان بالتخلي عن الوحدة إلى النيل، وألقى بنفسه في مياهه، ويا لذلك من وفاء للمبادئ.

غير أن أقبح المناورات - بل المؤامرات - هي تلك التي كانت تدور داخل أحزاب الشمال. فعقب اتخاذ الحزب الوطني الاتحادي لقراره حول الاستقلال ابتعث ثلاثة من أعضائه: محمود الفضلي، وحسن عوض الله، وعلي حامد إلى كبير المصريين بالسودان "حسين ذو الفقار صبري"، وعضو لجنة الحاكم العام لإبلاغه بقرار حزبهم. وفيما روى علي حامد في مذكراته: "صفحات من تاريخ الحركة الوطنية السودانية" قال لهم ذو الفقار بصلف شديد: **"إن قررتم الاستقلال، فإن العالم أجمع سيقول إن مصر فقدت مؤيديها في السودان؛ ولذلك فإن مصر سيكون همها عند ذلك مناهضة الوطني الاتحادي حتى يفقد أغلبيته في البرلمان"**. هذا أيضًا لا يضير ذلك الحزب في شيء، فقد اتخذ قراره بناءً على معطيات موضوعية هو أدرى بها. من جانب آخر، لم يكن السيد علي الميرغني راضيًا عن مجاهرة رفاق أزهري بمعاداة مصر مع تأييده للموقف من الاستقلال، ولعل السيد كان بين نارين: الوقوف بجانب الانحياز الشعبي للاستقلال، وردة الفعل الغاضبة على ذلك القرار من جانب مصر. وكما حدثني واحد من ألصق الناس بالميرغني استدعى السيد علي الزعيم الأزهري للتشاور معه حول توجه الحزب نحو الاستقلال. ودون اعتراض على ذلك التوجه قال الميرغني للزعيم وهو يشير إلى باب الغرفة التي كانا يجلسان في داخلها: **"علاقتنا بمصر زي الباب ده لو قفلناه كسروه واقتحموا الدار، ولو تركناه مفتوحًا دخلوا علينا زرافات ووحدانًا"**. رَدُّ الأزهري على تصوير الميرغني للعلاقة المصرية -

السودانية، كان ردًا لا يخلو من السخرية إذ قال ضاحكًا للسيد علي: **"أنت عاوز يا مولانا نتبع مع مصر سياسة الباب المتاكا". رغم ذلك القول الساخر قرأ الأزهري، فيما يبدو، ما وراء سياسة "الباب المتاكا" غدرًا، والغدر، لا يقابل إلا بغدر.**

بهذا ابتعث الزعيم الازهري مبارك زروق إلى الميرغني ليقول له إن "الحزب يتمنى أن يكون تأييده له تأييدًا كاملًا، ولكن إن تعذر الأمر فللحزب خيارات أخرى". وكان واضحًا أن زروق كان يومئ إلى تحالف الحزب الوطني الاتحادي مع حزب الأمة. على ذلك التهديد غير المبطن رد مولانا بالقول: **"سأسبقكم إلى ذلك الخيار"** – (علي حامد ص 75) . ذلك الخيار الذي كان كثيرون يحسبونه ثالث المستحيلات: اتفاق السيدين وقع بأسرع ما توقع الاتحاديون في لقاء مباشر بين السيدين لا عبر مبعوثين. وكيما يزيد الموضوع ضغثًا على إبالة قرر الميرغني تكوين حزب من أعضاء الوطني الاتحادي الأكثر قربى له برئاسة الشيخ علي عبد الرحمن أُطلق عليه اسم حزب الشعب الديمقراطي، رغم أن الشيخ علي، كان واحدًا من ثلاثة شيوخ يُنعتون بالآباء الروحيين لحزب الأشقاء. دور الحزب الجديد كان هو إسقاط حكومة الأزهري التي كانوا أعضاء فيها، وتكوين حكومة ائتلافية تضم حزب الأمة والحزب الجديد: حزب الشعب الديمقراطي.

طال الغدر أيضًا أعلى المواقع في الدولة: رئاسة الدولة. فعند إعلان الاستقلال تم الاتفاق بين الأحزاب على تكوين قيادة جماعية لرئاسة الدولة تختارها الأحزاب، ويقرها البرلمان، ويتداول أعضاؤها الرئاسة شهريًا. وعندما قدم الأزهري الأسماء للبرلمان أسقط منها اسم رجل مهيب: إبراهيم أحمد، لا لسبب إلا لانتمائه لحزب الأمة. حدث ذلك بالرغم مما نص عليه اتفاق ديسمبر (1955) على أن لا يُكَوَّن مجلس الوزراء بالطريقة التي تمنح الغلبة لأي حزب. ولعل المفترض أن ينطبق هذا المبدأ على الأجهزة الدستورية الأعلى. موضوع تعيين أعضاء مجلس السيادة كان محل نقاش في لجنة الحاكم العام حيث انتقد العضو البريطاني في اللجنة ذلك الاختيار لما فيه من إخلال بالتوازن المطلوب في مؤسسات الحكم العليا بإقصاء العضو الوحيد الذي يعبر عن حزب المعارضة

(إبراهيم أحمد من حزب الأمة)، ولكن اعتراض العضو البريطاني لم يلقَ اهتمامًا من أعضاء اللجنة الآخرين، ولا حماسًا من الحاكم العام. وكان علي حامد أمينًا في مذكراته عندما أدان ذلك القرار، أولًا لأنه خلع عن مجلس السيادة صفة الشمول ولا شمول بعزل حزب الأمة، وثانيًا لأن إبراهيم أحمد، كما وصفه علي حامد "رجل معقول" وإبراهيم لم يكن رجلًا معقولًا فحسب، بل كان أمة. ولعل الأزهري وحزبه لم يكتفيا بالأذى السياسي بحرمان حزب المعارضة الأول (حزب الأمة) من المشاركة في أعلى المناصب الدستورية في الدولة بل أتبع الأذى السياسي بالإساءة في الفقرة الثانية من قرار البرلمان والتي نصت علي ما يلي: يقرر مجلس النواب عدم اختيار السيد إبراهيم احمد عضواً في مجلس الحاكم العام (ملحق 4).

زُعم يومذاك أن المقعد الذي كان ينبغي أن يذهب لإبراهيم أحمد قد خُصص لعضو جنوبي (سيرسيو يرو) حتى يكون للجنوبيين نصيب في رئاسة المجلس يتداولونها فيما بينهم؛ مما يجعل من العضو الجنوبي رئيسًا للدولة على الأقل مرتين في العام. ولا شك في أن تلك كانت ذريعة وجيهة لولا أن مجلس السيادة ضم أيضًا عضوًا من حزب الأزهري لم يكن بحاجة للمنصب إذ كان رئيسًا لمجلس الشيوخ: أحمد محمد يس. وأعلم جيدًا أن أحمد يس (وكان عديلًا للخال مصطفى الصاوي) لم يكن راضيًا بأن يكون بديلًا لمن كان يسميه أستاذي في مدرسة الهندسة. وعلى كل، لم يوفق الذين اختاروا سيرسيو إيرو في اختياره أبدًا، أولًا لإساءتهم للجنوب بذلك الاختيار إذ لم يكن من اللائق أن تختار أحزاب الشمال لأعلى مجلس في الدولة رجلًا سقط في انتخابات مجلس الشيوخ بالاستوائية. لهذا حق للمندوب البريطاني في لجنة الحاكم العام أن يقول إن أكبر إنجاز لسيرسيو خلال ولايته كان هو التصديق على الأحكام بالإعدام التي صدرت ضد "المتمردين الجنوبيين". الأمر الثاني الذي أثبتته الأحداث فيما بعد، افتضاح الكذبة البلقاء التي أشاعها حزب الأزهري بأن اختيار سرسيو إيرو لمجلس السيادة أمر أملاه الحرص على تمثيل الجنوب في ذلك المجلس، وتمكين العضو الجنوبي من أن يكون رئيسًا لمجلس الدولة على الأقل مرة في العام. ولكن ما إن جاءت فترة الديمقراطية الثانية بعد سقوط حكومة عبود حتى أصر الحزب الاتحادي على إعادة هيكلة مجلس السيادة، بحيث يبقى خماسيًّا على أن تكون

رئاسته دائمة، والرئيس الدائم بالطبع هو الأزهري. ذلك الموقف جعل من فكرة تمثيل الجنوبيين في مجلس يتداول أعضاؤه الرئاسة زعمًا دون مزعم، بل فرية مختلقة. وكتعبير عن رفض الجنوبيين للصيغة الجديدة لإعادة تشكيل مجلس السيادة على هذا النحو أعلن العضو الجنوبي بالمجلس لويجي أدوك استقالته من ذلك المجلس ليحل محله جيرفس ياك كما استقال من المجلس أيضًا الدكتور عبد الحليم محمد ليحل مكانه داود الخليفة. السبب الحقيقي لذلك التعديل الجذري هو أن الأزهري صاحب الرئاسات - كما كان يسميه الأستاذ الهادي أبوبكر - لم يكن يرضى أن يكون مرؤوسًا لأحد فكان له ما أراد طالما أقر بحق حزب الأمة في تولي رئاسة الوزارة. سعى الزعيم صاحب الرئاسات لأن يكون رئيسًا دائمًا لكل المواقع التي يحتلها أصبح أمرًا متواترًا. مثلًا لم يكتفِ الأزهري برئاسة المجلس الأعلى في الدولة، بل أصر أيضًا على أن يكون الممثل للسودان في كل مؤتمرات القمة؛ مما قاد إلى صراع بينه وبين رئيس الحكومة محمد أحمد محجوب. ذلك الإصرار كان يتنافى مع ما تقضي به قواعد الأنظمة البرلمانية، ففي الهند، مثلًا، كانت رئيسة الوزراء لا رئيس الدولة الهندي هو الذي يقود الوفد الهندي في مثل تلك المؤتمرات كما كان هو الحال في بريطانيا وألمانيا والسويد والنرويج مثلًا. وعندما استفتى الرئيس المستشار القانوني لرئاسة الجمهورية حسن عمر، أفتى المستشار بصحة رأي المحجوب، وكان جزاؤه هو الفصل من منصبه في الرئاسة.

الوفاء للأصدقاء

بالرغم من اشتداد حرص الزعيم الأزهري، بل جشاعته، على الرئاسات كشف تكوين مجلس السيادة عن ظاهرة غريبة في سلوك الرئيس هي تغليب وفائه نحو أصدقائه من المعلمين على أي اعتبار آخر. ففي عام (1947) نشرت المانشستر جارديان البريطانية تصريحًا للأزهري قال فيه "إن أصبح السودان مملكة فسأكون الملك، وإن أصبح جمهورية فسأصبح رئيس الجمهورية، وإن أصبح في اتحاد مع مصر فسأصبح رئيسًا للوزراء" (الجارديان 25 فبراير 1947). وما إن قرأ ذلك الخبر الأستاذ عبد الفتاح المغربي صديق الأزهري في كلية غردون وزميله في الجامعة الأمريكية ببيروت حتى كتب له يقول: **"لو أصبحتَ ملكًا على**

السودان أنا حـألبس رَحَـط"، الـرَحَط سروال مـن الجلـد تلبسه الجـواري قبـل بلوغهنَّ وتسميه العرب رَهطًا، وفي اللـسان "كـانوا في الجاهليـة يطوفـون عـراة والنساء في أرهاط". وعندما تحققت نبوءة الأزهري عند استقلال السودان، بعث بسكرتيره لسوق الجلود بأم درمان ليبتاع "رحطًا" دون أن يـدرك الـسكرتير مـا الذي سيصنع الزعيم بالرَحَط. غلف الأزهري الرَحَط بغلاف مزوق وبعث به إلى عبد الفتاح مع رسالة ساخرة تقول: "من رئيس الـوزراء إسـماعيل الأزهـري إلى صديقه عبد الفتاح المغربي". ولكن ما إن شرع الأزهري في تكوين مجلس السيادة حتى كـان على رأس مرشحيــه لذلك المجلس اثنان مـن أصـــــدقائه المعلمـين: عبد الفتاح المغربي معلم الرياضيات بكلية غردون، وأحمد محمـد صـالح جـاره في الحي وزميله في التدريس، رغم أنه لم يعرف عن كليهما كبـير اهـتمام بالـسياسة أو نشاط في دوائر مؤتمر الخريجين. المعلمـون، بـلا شـك، كـانوا يمثلـون المجموعـة الغالبة من الخريجين، فنظرة واحدة إلى قائمـة أعـضاء لجـان المـؤتمر تكـشف عـن غلبتهم في تلك اللجان: إبراهيم أحمد، وعوض ساتي، ونصر الحاج عـلي، ومحمـد عثمان ميرغني، وأمين زيدان، ومكي شبيكة. وفيما يروى أيضًا أن الأزهـري كـان عازمًا على اختيار صديق له آخـر مـن المعلمـين (النـصري حمـزة) ليكـون رئيـسًا لمجلس الشيوخ إلا أن شيخ النصري اعتذر قائلًا للزعيم: **"يا صاحبي أنا بتاع تختة وطبشيرة وبشاورة مش سياسة"**. ولعل أبلـغ تعبـير عـن وفـاء الأزهـري لـشيخ النصري قصة رواها لي ابنه عبد الرحمن. ففـي ذات مـرة وفـد إلى مكتبـة نيوبولـد (الاسم الذي كان يطلق على المكتبة الرئيسية لجامعة الخرطوم) ضابط من القـصر يحمل خطابًا من الرئيس لأمين المكتبة عبـد الـرحمن النـصري طالبًـا منـه إمـداده ببعض الكتب حول البروتوكول وفنونـه. وبهمتـه المعهـودة انتقـي أمـين المكتبـة الكتب المتوافرة في مكتبته، وأصحبها بخطاب رقيق من عبد الرحمن النصري أمين المكتبة إلى سيادة الرئيس إسماعيل الأزهـري. وبعـد سـاعة مـن أداء مهمتـه عـاد مبعوث القصر بخطاب النصري بعد أن أعمل فيه الرئيس قلمه، فبدلًا من "سيادة الأزهري" دَوَّن الرئيس "إلى الأب العزيز إسماعيل الأزهري"، وبـدلًا مـن أمـين المكتبة دَوَّن **"ابنكم المطيع عبد الرحمن النصري"**.

الأزهري بين الوفاء للصحاب والقسوة على غيرهم

إطالتي في هـذا الموضـوع تعـود، إذن، لـسببين: الأول هـو وفـاء الأزهـري لصحبه القدامى خاصة، وقد ظل يقول عندما ولي الحكم:

إِنَّ الكِـرَامَ إِذَا مَـا أَيْـسَرُوْا ذَكَـرُوْا مَنْ كَانَ يَذْكُرُهُمْ في الموْضِعِ العسرِ

والثاني قسوته مع مَن يختلفون معه في داخل حزبه أو ينافسونه في القيادة مـن خارج حزبه. الوفاء للصحاب أمر حسن، ولكن مهما كان من حسناته فإنه ينبغـي ألّا يكون على حساب القدرات التي يستلزمها الموقع وأهم مـن ذلـك ألّا يكـون على حساب التوازنات السياسية التي لا مهرب منها في بلد تكتنفه شقوق رأسـية وعمودية، خاصة إن كان ذلك في مرحلة مفصلية في تاريخ البلد. لهذا فإن إقـصاء آباء المؤتمر المؤسسين عن مواقع الدولة الرئيسية بعد الاستقلال، إما بـسبب عـدم استلطاف الحزب أو قيادته، لبعضهم (مثل أحمد خير) هو أمر غير محمـود المغبـة. ولعل ذلك المنهج في اختيار القيادات هو الذي حمل معلـمًا آخـر (الأسـتاذ حـسن الطاهر زروق العضو الوحيد بالبرلمان للجبهة المعادية للاستعمار) على الاعتراض على ترشيحات مجلس السيادة والتساؤل خلال اعتراضـه ذلـك بالبرلمـان: **"أيـن أحمد خير في الوقت الذي ضم فيه المجلس أناسًا لم يكن لهم دور في العمل الوطني السياسي؟"**.

الأمر الثاني هو أنه مهما كان من أمر الخصائص الخُلقيـة الحميـدة، فـإن تلـك الخصائص لا تغنـي عـن حـذق المهـن وإتقانهـا. فمنـذ أن تكونـت المجتمعـات الإنسانية المنظمة أصبح من المسلم به أن يكـون الطـامح للحكـم رجـلًا ذا رؤيـة مبصرة للقضايا، وقدرة فائقة على التوفيق بين الرؤى المتصادمة، وإيمان عميـق بـما يطرح من رؤى، وقرون استشعار تمكنه من إدراك ما يترجـاه مـن مـشاكل أو قـد تتهدده من مخاطر حتى وإن لم يلمسها بحواسه الظاهرة. فـوق كـل هـذا لابـد أن تكون له بوصلة أخلاقية تحثه على ما ينبغي أن يفعل وتردعه عما يجـب ألّا يفعـل. هذه المتطلبات هي التي تجعل الـسياسي أو رجـل الدولـة أكثـر إدراكًـا لمتطلبـات

مهنته، وأكثر قدرة على التمييز بين الذاتي والموضوعي. هذه المدركات مجتمعة تسبق أي معيار آخر للتأهيل مثل التعليم والتمهر في المهن والبلاغة في التعبير. ففي تاريخ السياسة البريطانية كان من أبرز قيادات حزب العمال إرنست بيفن الذي ارتقى لموقع قُدامي في الدولة (وزارة الخارجية) في حكومة كليمنت أتلي مباشرة من موقعه كأمين عام لاتحاد عمال النقل. كما ارتقى أناورين بيفان عامل المناجم ليصبح وزيرًا للصحة في الحكومة نفسها، وأصبح الأب الروحي لبرنامج الرعاية الصحية في بريطانيا. ولا أعرف، باستثناء الحزب الشيوعي حزبًا شماليًّا واحدًا أفسح المجال للعمال للصعود حتى إلى المواقع الوسيطة في قيادة الحزب. وبهذه المناسبة أسترجع قصة رواها لي ميرغني حمزة عند إنشاء حزبه (حزب الاستقلال الجمهوري) الذي كان من بين أعضائه المؤسسين الشيخ محمد الحسن دياب. قرر ميرغني اختيار أحد العمال (فضل بشير) كعضو في الهيئة القيادية للحزب الجديد؛ فسأله الشيخ دياب عَمَّنْ هو فضل هذا. أجاب ميرغني بأنه من الطبقة العاملة وصاحب صحيفة تتحدث باسم العمال، مضيفًا أنه من الضروري إفساح المجال لهذه الطبقة في قيادة العمل الوطني. ماذا كان رد الشيخ؟ قال: "**يا ميرغني أنت جنيت، عاوز تدخل الصنايعية في السياسة؟**". تلك القصة كان يتداولها البعض باعتبارها مزحة، وما دروا بأنها أكبر إدانة لنخبة سياسية بأكملها تجهل السياسة، وتجهل نفسها، وتجهل العالم من حولها، خاصة وقد كانت تلك النخبة تنتظر في تلك الفترة ما يقرره بشأن مصير بلادها عامل نقل بريطاني اسمه إرنست بيفن.

الفصل

الخامس

5

صعود العسكر

ورياء الساسة

أول انقلاب عسكري بعد الاستقلال هو انقلاب عبود في 17 نوفمبر (1958) الذي لم يكن انقلابًا تقليديًّا بل تم نتيجة لتسليم رئيس الوزراء عبد الله خليل الحكم طواعية للجيش. وحسب ما يملك الكاتب من معلومات كان رئيس الوزراء يومئذٍ قلقًا على الحكم من أكثر من ناحية: الأولى هي ما نُقل إليه عبر سفير السودان في القاهرة يوسف مصطفى التني عن مناورات يقوم بها ويدعمها نائب رئيس الوزراء الشيخ علي عبد الرحمن ووزير الداخلية في حكومة عبد الله خليل؛ والثانية هي الموقف الملتبس للرئيس جمال عبد الناصر نحو حكومة عبد الله خليل إذ كان عبد الناصر، من ناحية، يعمل على الإطاحة بتلك الحكومة، ومن ناحية أخرى ينقل لعبد الله خليل رغبته في التعاون مع حكومته. أما الثالثة فتتعلق بالقضية المصرية بالنسبة لمصر وللسودان (مياه النيل) التي كان عبد الناصر يسعى لحلها عبر حكومة مطواعة في الخرطوم، في حين كانت الأخيرة هي المناورات التي كانت تدور داخل حزبه إن لم يكن للإطاحة "بعبد الله بيه" فعلى الأقل لإعادة تشكيل الحكومة بتحالف جديد مع رئيس الحزب الوطني الاتحادي إسماعيل الأزهري.

رسالة التني ليست بالأمر الذي ينتطح فيه عنزان؛ إذ كان القاصي والداني في الطبقة السياسية في الخرطوم على علم بها، ومع ذلك أصبحت تلك الرسالة مكان تشكيك من جانب السيد الصادق المهدي، الرئيس الحالي للحزب. ففي واحدة من حلقات برنامج "شاهد على العصر" الذي أداره الإعلامي المعروف أحمد منصور وصف السيد الصادق رسالة التني بأنها تعبر عن بارانويا، ولو وقف السيد الصادق عند ذلك الوصف لحسبناه تقويمًا منه لفحوى الرسالة لولا أنه أضاف في حلقة لاحقة من البرنامج نفسه أن مجلس إدارة حزب الأمة اجتمع لبضع ساعات للتداول حول رسالة التني. وإن صح زعم رئيس حزب الأمة الحالي بأن رسالة السفير التني كانت تعكس "بارانويا" ولا تعبر عن مخاطر حقيقية فيا لها من قيادة حزب تلك التي تقضي الساعات لمناقشة كلام "مجانين". مَن هم أعضاء ذلك المجلس الذين استهان بهم السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة الراهن؟

على رأس هؤلاء كان والده الصديق المهدي ومن بعد عبد الله خليل، وعبد الرحمن علي طه، وعلي بدري، وأمين التوم، وعبد الكريم محمد، ومحمد حاج الأمين، وأحمد الصاوي فضل الله، والنفراوي عثمان رحمة، وإبراهيم أحمد، ومحمد عبد الرحمن نقد الله، وعبد الرحمن عابدون، ومحمد علي شوقي، ومحمد صالح

الشنقيطي، ومحمد أحمد محجوب. وعندما حكى الشاب العشريني في شهادته على العصر عن مجابهة وقعت بين الابن (الصديق) والوالد (عبد الرحمن) زعم الصادق أن والده الصديق قال لأبيه: **"ده شنو العملتو يا سيدي"** يتبادر إلى ذهن القارئ أن ذلك الشاب كان يروي حدثًا شاهده وحديثًا سمعه. حقيقة الأمر أن الشاهد على ذلك العصر لم يكن يروي حدثًا عايشه، وإنما كان سيناريستًا لفيلم خيالي رديء. خذ مثلًا ما قاله الإمام الصديق للمستر موس القائم بالأعمال الأمريكي في رسالة موجهة لوزير الخارجية الأمريكي. في تلك الرسالة أبلغ السيد الصديق الدبلوماسي الأمريكي **بأنه ووالده أيدا انقلاب نوفمبر** بشرطين: الأول هو محافظة النظام العسكري على استقلال السودان والثاني هو إعادة الديمقراطية بعد فترة وجيزة". أضاف الصديق في حديثه لموس ما يلي: "لقد حافظ العسكريون على عهدهم الأول وحنثوا بالثاني، ويبدو أنهم لن يفوا بذلك الشرط في المستقبل القريب". لقد رحل الصديق، عليه رضوان الله، ولكن بقي التاريخ المدون مثبتًا في الوثائق (الملحق 1).

نعود إلى حديث السيد الصادق عن البارانويا التي صاحبت رسالة السفير التني، والتي سميناها "كلام مجانين"، فما كلام المجانين هذا الذي تضمنته تلك الرسالة وأكدته الصحف ولكن استهزأ به الصادق؟ تلك القضايا كلها كانت ذات طابع مصيري أي كانت من القضايا المصيرية بين البلدين، أو ذات عُلقي بأخلاقيات التعامل في الحقل السياسي.

أ. تناولت رسالة السفير قضايا جوهرية بالنسبة لمياه النيل، شريان الحياة في البلدين. في هذا الشأن أثار حدثان غضب مصر، وحاول الشيخ علي عبد الرحمن استغلال ذلك الغضب لتأزيم العلاقة المصرية – السودانية، أي العلاقة بين حكومة مصر وحكومة السودان التي كان الشيخ الرجل الثاني فيها. ففي صيف 1958 وقع الحدث الأول المتمثل في إخطار وزير الري السوداني ميرغني حمزة رصيفه المصري برغبة حكومة السودان في فتح خزان سنار قبل الوقت المحدد له للتأكد من قدرة الترعة الجديدة على نقل المياه إلى

مشروع المناقل، وهو المشروع الذي وُلد على يد الوزير المهندس. وبالرغم من أن الطلب كان معقولًا ولا يضير مصر في شيء رفض وزير الري المصري الطلب. أما الحدث الثاني فهو تصريح صحفي أدلى به عبد الله خليل خلال زيارته لأديس أبابا يرد فيه على سؤال من أحد الصحفيين حول اقتسام مياه النيل. في تفسيره لتصريحه قال عبد الله خليل: "إن على الذين يتحدثون عن مشكلة مياه النيل أن يفهموا المسألة على حقيقتها. فإن فعلوا لن يجدوا ما يعترضون عليه. هناك دول أخرى لها نصيب من مياه النيل مثل إثيوبيا وأوغندا، ولابد من التفاهم معها. وإن دعوت لمشاركة هذه الدول فلأنني أعرف هذه الحقيقة" (جريدة الأمة 8 نوفمبر 1958). ومما لا شك فيه أن ليس هناك من حزب في السودان كان يتمنى، ناهيك عن أن يسعى، لحرمان مصر من حقوقها التاريخية في مياه النيل، ولكن أيضًا ليس من الوطنية في شيء أن تتنازل أي حكومة وطنية عن حقوق السودان في مياه النيل وهي حقوق لم تولها اتفاقية 1929 أي اعتبار، كما ليس من الحكمة السياسية أن تنكر أي دولة من دولتي العبور أو المصب (مصر والسودان) حرمان أي من الدول المشاطئة للنيل، ناهيك عن أن تكون دول منبع (إثيوبيا وأوغندا).

ب. **تآمر الحليف ضد الحليف**: عند وصوله القاهرة أعلن الشيخ علي عبد الرحمن أنه وفد إلى القاهرة حاملًا رسالة من السيد علي الميرغني (حليف حزب الأمة) يبدى فيها السيد استعداده كيما يتدخل شخصيًا لحل جميع المشاكل العالقة بين البلدين" (الأيام 12 نوفمبر 1958). ما لم يوضحه مولانا السيد هو كيف سيحل شخصيًا المشاكل العالقة حول مياه النيل رغم أنها مشاكل فنية من جانب، واستراتيجية سياسية من جانب آخر، خاصة وقد كان جميع المدافعين عن موقف السودان في ملف مياه النيل من كبار رجالات السيد: وزيرا الري ميرغني حمزة وخضر حمد.

ج. **التآمر الثلاثي**: هبوط الأزهري في مصر في طريق عودته من بغداد للخرطوم ينبغي ألّا يكون مفاجئًا لأحد، كما لا غرابة في اجتماع الأزهري مع عبد

الناصر أو إجرائه حوارًا معه بشأن أي قضايا مشتركة بين البلـدين. المفـاجئ هو استغراق لقاء الأزهري مع رئيـس مثـل عبد الناصر مستهِمّ بأمور كثـيرة لمدة خمس ساعات متواصلة لدراسة "القضايا المشتركة". تـضاف إلى تلـك الفجاءة دهشة عندما يدلي الأزهري في نهاية اجتماعه بتصريحين كلاهما يـدفع للقلق: الأول اعتراف الأزهري باتفاقية مياه النيل (1929) الموقعة بين مصر وبريطانيا لتكفل كل الحقوق التي طالبت بها مـصر في حيـت أغفلـت تلـك الاتفاقية حقوق كل الدول الأخرى المشاطئة بما فيها السودان. أما الثاني فهو تعبير الزعيم الأزهري عن أمله في أن تنجح المفاوضات التي يقوم بها الشيخ علي وزميله الدكتور محمد أمين السيد مـع عبـد النـاصر وأن يـصل الجانبـان لحلول عادلة تكفل مصالح البـلدين" (الأيـام 12 نـوفمبر 1958) هـذان الوزيران لم يكونا عضويـن في حزب الأزهري، بل كانا وزيـرين في حكومـة عبد الله خليل يمثلان حزبهما حزب الشعب المتحـالف مـع حـزب الأمـة في حكومة يرأسها عبد الله خليل. هذه الأحداث المتـواترة لهـا اسـم في معـاجم اللغة وقواميس السياسة هو "المؤامرة"، وذلك هو النعت الذي أطلقه التنـي على ما كان يدور في القاهرة.

المخاتلة: المخاتلة هي خداع الآخر عن غفلة. ففي اليوم الذي كـان الحـديث يدور فيه بين الرئيس جمال والرئيس الأزهـري في القـاهرة طلـب الـسفير سـيف اليزل سفير الجمهورية العربية المتحـدة مقابلـة عاجلـة مـع رئـيس الـوزراء. وفي الساعة الثالثة إلا ربعًا في يوم الخمـيس 12/ 11/ 1958 حـل الـسفير بمكتـب رئيس الوزراء لينقل إليه دعوة من الرئيس عبد النـاصر لزيـارة مـصر. اسـتجاب رئيس الوزراء شفاهة لتلك الدعوة. وفي صباح اليوم التالي كوَّن وفدَ مقدمة يسبقه إلى مصر يتكون من الوزراء: محمد أحمد محجـوب، وإبـراهيم أحمـد، ومحمـد نـور الدين، كما طلب من مكتبه الاتصال على التو بوزير الري ميرغني حمزة الذي كـان في رحلة عمل بألمانيا أن يتوجه إلى القاهرة. وقد أثبتت الأحداث فيما بعد أن دعوة عبد الناصر لعبد الله خليل كانت ذرًّا للرماد في العيون.

هذه هي الحالة التي وصفها بالمؤامرة سفير ذو حس وطني عالٍ وقدرة صائبة في تحليل الأمور، ووصفها الصادق بالبارانويا. وإن كان الصادق صادقًا فيما قال فلا شك في أنه كان واحدًا من اثنين: إما جاهلًا بمعنى البارانويا، أو كان يفتقد الصفتين اللتين يتمتع بهما ذلك السفير: الحس الوطني العالي والقدرة على التحليل الصائب للأمور. ومما لا ريب فيه عند هذا الكاتب أن مشكلة السياسة السودانية في تلك العهود كانت هي غياب الحس الوطني الصادق الذي يُعلي المصالح الجوهرية للوطن على أي اعتبارات أخرى في كل الظروف. ولكن عندما يُحط السياسي من قدر هذه المصالح لاعتبارات عقدية، أو لانتماءات سياسية خارجية، ناهيك عن اعتبارات حزبية، يصبح الوطن في مأزق.

جميع الذين تناولوا تسليم عبد الله خليل الحكم للعسكر نظروا إلى الموضوع، فيما يبدو، بمنظار محدودب باستثناء الأستاذ الشهيد محمود محمد طه الذي نظر للمشهد الكلي بمنظار لا يزيغ معه البصر عن الطريق السوي. كتب د. النور حمد (سودانيل 9/ 11/ 2009) عن موقف الأستاذ الشهيد مما كان يدور قبيل استيلاء عبود على الحكم يقول وهو ينقل عن مخطوطة للأستاذ: "على إثر تصاعد تلك الأزمة شرعت مصر في أداء دور الوسيط من أجل ضم شمل الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي على صعيد واحد. وسافر إلى مصر بغرض التنسيق تحت الرعاية المصرية كل من السيدين إسماعيل الأزهري والشيخ علي عبد الرحمن الأمين. وذكر الأستاذ محمود أن تصريحًا نسب لزعيم الحزب الوطني الاتحادي في أثناء وجوده في مصر، قال فيه إنه يعترف باتفاقية 1929 التي لم تكن حكومة السودان الشرعية قد أقرتها باعتبارها اتفاقية أبرمت بين دولتي الحكم الثنائي (بريطانيا ومصر) حين كان السودان غائبًا بحكم وجوده تحت الاستعمار. ويرى الأستاذ محمود محمد طه أن اعتراف زعيم الوطني الاتحادي بتلك الاتفاقية التي لم تقرها حكومة السودان كان بمثابة مساومة مع مصر لتعينه على العودة إلى الحكم. من جانب آخر صرح في تلك الزيارة رئيس حزب الشعب قائلًا إن حزبه يقف في المعارضة مع أن حزبه كان لا يزال جزءًا من

الائتلاف الحكومي وله فيه وزراء. يمضي الأستاذ محمود في مخطوطته فيقول: "في هذا الجو السياسي الذي يُهدد استقلال البلاد وسيادتها بالتدخل الأجنبي سلم السيد عبد الله خليل رئيس الوزراء الحكم للجيش، فكان انقلاب 17 نوفمبر 1958 بمثابة إنقاذ للبلاد". ثم مضى الأستاذ يقول: **"رغم رفضه المبدئي للانقلابات العسكرية، كان في تسلم عبود للسلطة إنقاذًا للبلاد من التدخل المصري، فانقلاب عبود لحظتها كان أخف الضررين"**.

هذه هي الظروف التي حملت عبد الله خليل لأن ينقل إلى الإمام عبد الرحمن أن الحكم لم يعد يطاق إزاء المؤامرة التي كانت تدبر، وكان أطرافها هم الرئيس عبد الناصر والسيد إسماعيل الأزهري والشيخ علي عبد الرحمن. وعندما نقل عبد الله خليل لعبود ما استقر عليه رأيه لم يُبدِ عبود اعتراضًا أو موافقة على الاقتراح، وإنما طلب من عبد الله خليل فرصة للتشاور مع زملائه. وحالما وصل إلى قيادة الجيش استدعى عبود الضباط الأعلى رتبة في الخرطوم (أحمد عبد الوهاب، وحسن بشير، ومحمد أحمد عروة) لغياب رصفائهم الآخرين (طلعت فريد في جوبا، وأحمد رضا فريد في الفاشر، ومحيي الدين أحمد عبد الله في القضارف). إلى جانب هؤلاء وجه عبود الدعوة للمشاركة في الاجتماع إلى نفر من الضباط ممن هم أقل رتبةً بحكم أنهم كانوا يتولون قيادات وحدات في العاصمة: عوض عبد الرحمن صغير (سلاح المهندسين)، ومحمد أحمد التجاني (سلاح النقل)، أو يحتلون مواقع عليا في الجيش مثل محمد نصر عثمان نائب رئيس الأركان. وحسب إفادات اللواء أحمد عبد الوهاب للجنة التحقيق في الانقلاب التي ترأسها القاضي صلاح شبيكة نقل عبود لرفاقه الضباط اقتراحًا من عبد الله خليل بإنشاء حكومة عسكرية يكون فيها عبود وزيرًا للدفاع، وعلى رأسها مجلس سيادة خماسي يضم السيدين، وأحد الجنوبيين إلى جانب أزهري وعبد الله خليل باعتبارهما رئيسي الوزراء السابقين. هدف عبود من دعوة أولئك الضباط كان تنويرهم بطلب رئيس الوزراء واستمزاج رأيهم في الأمر. أجمع الضباط الثلاثة الكبار على أن الجيش لا يمكن أن يتحمل مسؤولية الحكم في البلاد في الوقت

الذي لا يملك فيه أيّ قوة موازية للسيطرة على تلك الحكومة؛ ولهذا أبلغوا قائدهم العام بأنه إذا كان للجيش أن يتولى الحكم فلابد من أن يترك له الخيار في أسلوب إدارة البلاد. نقل عبود ذلك الرأي للقادة الآخرين الذين لم يشاركوا في الاجتماع فأقروا ما اتفق عليه زملاؤهم، وعند نقل ذلك الرأي لرئيس الوزراء كان رده عليه: **"إن كان الأمر كذلك فعلى بركة الله، ده أحسن مما تروح البلد في داهية"**.

كيف تسنم عبود الرئاسة

ابتعث عبود فيما بعد ثلاثة من رجاله: أحمد عبد الوهاب، ومحمد أحمد عروة، وعوض عبد الرحمن صغير إلى السيدين الميرغني والمهدي. ولعلني أشير بوجه خاص إلى لقاء الإمام عبد الرحمن مع ذلك الثالوث. في ذلك اللقاء أبان الضباط الثلاثة للإمام الظروف التي حملتهم على قبول اقتراح عبد الله بيه، فما كان منه إلا أن قال لهم: **"أنتم جميعًا أبنائي، وأنا لا مطلب لي في الحكم. الشيء الوحيد الذي أريد منكم تأكيده لي هو الحفاظ على استقلال السودان"**. على ذلك السؤال رد الثلاثة بأنهم لا يقلون عنه التزامًا بالحفاظ على استقلال البلاد. أضاف الإمام من بعد: "أريد منكم أيضًا أن تضموا إليكم رجلًا واحدًا". لم يشر الإمام لابنه، أو أحد رجالات أسرته، أو لأي من زعماء القبائل المناصرين له، بل إلى رجل صحبه في كل رحلاته للدعوة لاستقلال السودان، وقام بتسجيل تاريخ تلك الرحلات، ذلك الرجل هو معلم الأجيال عبد الرحمن علي طه. وعد الثالوث الإمام بالنظر في الأمر، ولا أحسب أن عبد الرحمن علي طه كان سيقبل أيّ وظيفة لو عرضت عليه، ولكن اختيار الإمام له، من دون كل رفاقه وأبنائه، يكشف عن تقدير الإمام للرجال ووفائه لهم. أما مولانا الميرغني الذي زاره الثالوث نفسه، فقد بارك الانقلاب وتمنى لصانعيه التوفيق. ولهذا فغداة إعلان الانقلاب أذيع على الناس من راديو أم درمان بيانان يباركان الانقلاب: الأول بيان مولانا الميرغني الذي ألقاه نيابة عنه ابنه السيد محمد عثمان، والثاني بيان الإمام عبد الرحمن الذي ألقاه

نيابة عنه الأستاذ عبد الرحمن علي طه. قد يقول قائل إن السيدين لا يمثلان حزبيهما كما طفق يقول وارث واحد منهما هو السيد الصادق ابن الإمام الصديق ابن الإمام عبد الرحمن في حين ينكر أتباع الثاني أن يكون له أي دور في ذلك الانقلاب. في موقف الأول، أن صح ما نقله الرواة عنه، تلبيس للقول، كما في إنكار الثاني وَلَس ودَلس. دعونا، إذن، نقرا معًا ما قالته الصحافة الناطقة بلسان السيدين في العشرين من نوفمبر (1958)، أي بعد يومين من الانقلاب.

خرجت "صوت السودان" الصحيفة الناطقة باسم الختمية، تقول في عددها (5288) تحت عنوان "صوت السودان تشهد مولد الثورة"، **نعم الثورة، لا الانقلاب العسكري على الحكم الديمقراطي**. جاء في المقال "بقي كل مَن في السودان إلى جانب الراديو بأذنه وعقله وقلبه وحتى اليوم. ولأسباب لم يحن ذكرها صحوت أنا مع الفجر، وبعد الثالثة صباحًا بعشرين دقيقة **رأيت الثورة في مطلعها، وامتلأ صدري من أنفاسها الأولى مع أنفاس الفجر**. ولم أنم إلى أن رأيت الثورة في كل مكان من العاصمة قبل أن تُعلَن من الراديو. **كان ذلك عهد أشرق مع الفجر، وسطع مع الضحى في نفوس المواطنين. كان هذا البيان هو كلمة الشرف التي لم يفه بها حاكم قبله، والوعد الحق الذي لم يقطعه رئيس قبله على نفسه**. مبعث الرجاء وموضع الثقة في عهد تزدهر فيه حياتنا في الداخل، وتتصل فيه علاقاتنا بالخارج على أساس من مصلحة الشعب ونزاهة الحكم واستقلال الوطن. فلنبدأ بسم الله وباسم الشعب، **ويدنا في يد الثورة** مظفرة موفقة بإذن الله تعالى". ما الذي تفهم من هذا الحديث من صحيفة كان رئيس تحريرها أحمد السيد حمد وسكرتير تحريرها محمد زيادة المحامي، والمشرف على تحريرها محمد الخليفة طه الريفي، الذين كانت أسماؤهم جميعًا تحلي صدر الصحيفة التي ورد فيها ذلك الإطراء وحسن الثناء.

أما الجريدة الناطقة باسم الأنصار (النيل) فقد أطلت على قرائها بعد ثلاثة أيام من الانقلاب (21 نوفمبر 1958) تقول على لسان رئيس تحريرها زين العابدين حسين شريف في مقال تحت عنوان **"ثورة الجيش"**: "مع قصرها فإن

الحياة النيابية في بلادنا بدأت بداية سيئة، وقد وضح ذلك في مسلك الأحزاب السياسية، ومسلك بعض النواب الذين حملوا أمانة الشعب، ومسلك بعض القادة أيضًا. لا نود هنا أن نسرد الأخطاء في الحكومات المتعاقبة ولكن نود فقط أن نشير إلى الأسباب والمسببات التي دفعت رجال الجيش لإنقاذ البلاد من الهوة التي وقعت فيها. اختلف القادة على أنفسهم، واختلف حتى بعض نواب الأحزاب مع أحزابهم، وبدلًا من أن يجلس القادة مع أحزابهم ونوابهم ويتدارسوا موقف البلاد داخل السودان، طاروا يتسابقون إلى خارج السودان. ولا شك أن الجيش أمل البلاد وحامي حماها قد أدرك سوء الحالة السياسية وما تردت إليه الحياة النيابية، فأعد عدته ووثب وثبته. فما طلع فجر يوم 17 نوفمبر حتى سيطر الجيش على مقاليد الحكم. وإنها لوثبة أتت في الوقت المناسب لإنقاذ الموقف المتأرجح. وقد استقبل الشعب ثورة الجيش بروح طيب، ولم يمضِ يومان حتى شكل الجيش حكومة العهد الجديد من رجال لاشك في إخلاصهم وأمانتهم". ما الذي تفهمه من هذا الحديث الذي يصف الانقلاب العسكري بالإنقاذ من "الهوة التي أوقعتها فيها الأحزاب ببرلمانييها وسياسييها الذين يهرعون إلى الخارج كلما حلت ببلادهم مصيبة"، أو يصف الجيش بأنه "أمل البلاد وحامي حماها" وهو المنقذ. وكنا قد أشرنا في الفصل السابع إلى شهادة السيد الصادق على العصر، التي زعم فيها أن حزب الأمة قد اختُطف من جانب سكرتير عام حزب الأمة، فَمَنْ يا ترى اختطف الجريدة الناطقة باسم الأنصار لتقول عن النظام الحزبي الديمقراطي ما قال مالك في الخمر، كما تقول على لسان رئيس تحريرها الذي لا يشك اثنان في استقامته أن "جيش البلاد وحامي حماها قد وثب في اللحظة المناسبة لإنقاذ البلاد من موقف متأرجح".

هذه الحقائق نجليها على الأجيال البازغة حتى لا تقع تحت وطأة المعلقين والباحثين الذين لا يحسنون صنعة البحث، والسياسيين الذين أدمنوا الكذب حتى أصبح طبيعة ثابتة لهم. لمدمني الكذب هؤلاء ليس لنا ما نقول غير "استحوا على عرضكم شوية" فالحياء احتشام. ولو كان للذين يسعون لتزييف

التاريخ بإنكار موقف السيدين وابنيهما والإيحاء بأن الانقلاب قد فُرض عليهما فرضًا أو على طائفتيهما وحزبيهما لأصبح من الواجب عليهم أن يبينوا للناس لماذا صمتوا عما كتبه زين العابدين حسين شريف في الجريدة الناطقة باسم الأنصار (النيل) أو ما كتبته صحيفة يدير دفتها أحمد السيد حمد، محمد زيادة حمور، ومحمد الخليفة طه الريفي، وتنطق باسم الختمية (صوت السودان). هذا أيها القارئ تنبيه نوجهه إلى المعلقين من الحزبين الذين اندفعوا لتبرئة قياداتهم من أيّ مسؤولية عن انقلاب عبود، كما نوجهه إلى الكشاف الأعظم الصادق المهدي حول مزاعمه الكثر التي أشاعها عبر قناة الجزيرة في برنامج "شاهد على العصر".

في واقع الأمر كان أول مَن توجه إليه عبود للاستنارة برأيه هو رئيس القضاء محمد أحمد أبو رنات. رد أبو رنات على عبود بالقول: "أنا كرئيس للقضاء أمثل الملجأ الأخير في أي مشكلة تتعلق بالدستور، ومن ثَمَّ لا يجوز لي أن أفتي أو أنصح حول أي أمر يتعلق بالدستور. نصيحتي لك أن تستعين بقانوني غير حزبي لكي يعينكم على وضع الإطار الدستوري الذي ستحكمون بموجبه". وعند سؤال عبود لأبي رنات عَمَّنْ يرشح من القانونيين غير الحزبيين قال: "هناك محامون كثر حزبيون أما من غير الحزبيين، فهناك أحمد خير، وهو رجل ذو تاريخ وطني حافل وشارك مشاركة فعالة في صياغة الدستور الذي لم يرَ النور". وعند عرض عبود الأمر على خير قبل المحامي الكبير العرض، وتولى صياغة الأمر الدستوري الذي ألغي بموجبه دستور (1956) ونُقلت السلطة عبره للنظام الجديد. نصح خير العسكريين أيضًا بألّا تضم حكومتهم أيًّا من قدامى السياسيين الحزبيين، بل أن يكوِّنوا حكومتهم من تكنوقراط مدنيين وعسكريين. ومن نصائحه أيضًا لعبود بأن يتولى رئاسة الدولة مجلس عسكري أعلى بدلًا مما كان عبد الله خليل قد اقترحه على عبود ألا وهو قيام مجلس رئاسي. الاستثناء الوحيد في اختيار سياسي للوزارة كان هو ترشيح خير لزيادة أرباب (حزب الأمة) للحكومة، ويقيني أن خيرًا لم يقدم على ذلك الاستثناء لدوافع سياسية وإنما لصداقته لزيادة. ومما كان معروفًا أن زيادة أرباب وزير العدل في حكومة عبد الله خليل هو الذي رشح أحمد خير للجنة الدستور، وحمله على الارتحال من مدني إلى الخرطوم.

السودانيون بارعون (أو قل أغلبهم بارع) في البحث عن مؤامرة خلف أي حدث، لذلك لم ينجُ اختيار عبود لأحمد خير من تخيلات وأوهام. من التخيلات التي صحبت تعيين أحمد خير تلك التي تقول إن عبودًا شايقي، وأبا رنات شايقي، وأحمد خير شايقي ولهذا فلابد أن يكون الانقلاب شايقيًا. ما أتعسه هذا البلد الذي لم يتجاوز مثقفوه حتى اليوم في تقويمهم لصناع الأحداث في بلادهم بالأصل العرقي أو القبلي، بدلًا من قراءة تلك الأحداث وفق الظروف الموضوعية التي أحاطت بها. هؤلاء أيضًا لا يدركون أنهم بهذه النظرة المتخلفة للأحداث يبدون عيوبهم الدفينة، خاصة عرقيتهم فأحمد خير الذي لجأ إليه عبود بتوصية من أبي رنات هو السياسي المناضل، وهو مؤلف (كفاح جيل) أول شمعة مضيئة في زمن العتمة، وأول صيحة بالحق في زمن الصمات، كما هو القانوني المرموق صاحب الصولات والجولات في لجنة الدستور. كل هذه الاعتبارات لم ترد في بال الذين يندفعون في الأحكام بلا روية. أحمد خير لم يقف عند تلك النصيحة لعبود، بل أوعز إليه أيضًا باختيار رجال من أميز رجالات الخدمة المدنية لحكومته: عبد الماجد أحمد، ومكي المنا، ومحمد أحمد علي ومن بعد، مأمون بحيري، ومحمود جادين.

هل يجوز مرور الكرام على أفاعيل «كِرام المواطنين»؟

الذين لا يجوز أن يَغُضَّ الطرف عن أمرهم أي مؤرخ مأمون، أو يمر عليهم مرور الكرام ناقد أمين، هم تلك الكوكبة من كبار السياسيين التي أطلقت على نفسها اسم "كرام المواطنين" وهرعت إلى مباركة "**الثورة**". قائمة الكرام ضمت من قيادات الحركة السياسية الشيخ علي عبد الرحمن الذي انشق على حزبه الوطني الاتحادي، وأنشأ حزبًا جديدًا هو حزب الشعب الديمقراطي بتأييد من راعي الحزب الميرغني ثم صوت لإسقاط حزبه القديم في البرلمان لتكوين حكومة جديدة برئاسة عبد الله خليل. وما مضى عام وبعض العام على تكوين ذلك الحزب حتى سعى الشيخ الكريم نفسه، لإسقاط الحكومة التي أسهم في تكوينها بدعوى اعتراضه هذه المرة على مشروع المعونة الأمريكية "الاستعماري" لا لعيب

فيه، وإنما تجاوبًا مع الموقف المصري بشأنه. حدث هذا رغم أن حكومة عبود، قبل أن يستتب لها الأمر، اتخذت قرارين مهمين: الأول هو الاعتراف بحكومة الصين الشعبية. ويفيد أن نذكر في هذا المقام أن القرار بالاعتراف بحكومة الصين الشعبية لم تصدره حكومة عبود، بل أصدرته حكومة عبد الله خليل إثر مذكرة قدمها وزير الخارجية محمد أحمد محجوب في 16 سبتمبر 1958. تلك المذكرة تضمنت ليس فقط الاعتراف بحكومة الصين الشعبية، بل أيضًا الوقوف مع الدول الآسيوية والأفريقية عند تقديم اقتراحها باعتبار الصين الشعبية ممثلًا وحيدًا للصين في الأمم المتحدة، وإن كان لحكومة عبود فضل في الاعتراف بحكومة الصين الشعبية فإنما كان هو إقراره وتطبيقه حسب الصيغة التي أعدتها وزارة الخارجية بقيادة المحجوب. أما الثاني فهو إقرار مشروع المعونة الأمريكية حسبما ورد في نصه الأول، أي بعد إلغاء كل التعديلات التي أدخلها البرلمان عليه بهدف التراضي على صيغة للمشروع تقبلها كل الأطراف. ولعل الذين جعلوا من أنفسهم مؤرخين لهذه الفترة ما انفكوا يكررون أكاذيب لم يقرؤوا عنها حرفًا بل يقرؤونها بحذفارها مما كتبه المؤرخون الهواة. لو فعلوا ذلك لأدركوا أن تلك الاتفاقية المنبوذة لم تعد فقط هي الاتفاقية الحاكمة للتعاون الاقتصادي بين أمريكا والسودان في عهد عبود بل هي أيضًا الناظمة للتعاون بين الولايات المتحدة والأنظمة الحاكمة في السودان حتى يومنا هذا رغم تعدد أنظمة الحكم في السودان مدنيًّا كان أم عسكريًّا، ويمينيًّا كان أم يساريًّا.

ونعود مرة أخرى إلى كرام المواطنين لنقول لهم يا سادة "يا كرام" مَن كنتم تخاصمون عندما وجهتم رسالتكم إلى **"صاحب المعالي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة" الرئيس إبراهيم عبود (17/ 11/ 1960) الذي "شرح فيه أهداف الثورة، وتلقاه المواطنون بترحاب وقبول ورأوا جميعًا إعطاء رجال الثورة الفرصة لتحقيق الأغراض العظيمة التي أعلنوها، وسارت الثورة في عزم وصدق للعمل على تحقيقها"**. فإن كان ما أعلنته "الثورة" في خطابها في 17 نوفمبر هو **"أغراض عظيمة"** سارت من بعد في **"عزم وصدق لتحقيقها"** فلماذا كانت

"الزيطة والزمبليطة" حول مشروع المعونة الذي رهن السودان، كما زعم أولئك الكرام، لإرادة أمريكا؟ مضت المذكرة للقول إن الثورة "**خطت خطوات واسعة لإنقاذ حالة البلاد المالية، وانتعشت الحالة الاقتصادية، وزاملت ذلك ثورة صناعية في ميادين مختلفة ثم انتهجت سياستها الخارجية نهجًا واعيًا رشيدًا باعتصامها بجبهة الحياد وعدم الانحياز وابتعادها عن المعسكرات الاستعمارية، وما لبثت أن عقدت اتفاقية مع الجمهورية العربية المتحدة**". إلى هنا لا نجد ما ننكر على أصحاب المذكرة قوله، فكثير من الناس - ونحن منهم - قد أثنوا على نجاح عبود وحكومته في هذه المجالات. ما ننكره أولًا هو صدور تلك المذكرة من ثلة من "الكرام" كان لها رأي في الديمقراطية طوال عهد الحكم المدني. وكان لها رأي في اتفاقيات المعونة الأمريكية التي رفضتها الأحزاب التي ينتمون إليها حتى بعد تعديلها لما ستحدثه بالسودان المستقل من "خدوش" بعد أن وصف السودان "بصحن الصيني ألما فيه شق ولا طق". تلك لغة قد تفهمها الدلاليات، إذ هي ليست لغة سياسية، وكان الأحرى بالساسة أن يفطنوا إلى أنه لو كانت هناك خدوش، فإنما هي تلك التي ألحقوها بسمعتهم السياسية لا بالصحون.

غالت تلك الجماعة في الأمر عندما ذهبت إلى وصف معارضي عبود بأيادي الاستعمار. تلك الجماعة التي ضمت (صديق المهدي، وإسماعيل الأزهري، والحزب الشيوعي) كانت كما قال عنها الكرام "**تصدر عن وحي وتعاون مع الدول الاستعمارية (تشبثًا) بالديمقراطية التي كانوا هم السبب في تشويهها وجعلها مركبًا ذلولًا للوصول إلى أغراضهم الخاصة وأغراض المستعمرين من ورائهم**". ما الأنشطة التي تمظهرت فيها هذه "الخيانات"؟ قالت المذكرة: "أخذت الدوائر الاستعمارية تنشط نشاطًا واسعًا لإثارة الخواطر وبث الإشاعات، وبصفة خاصة منذ أن قبل الرئيس عبد الناصر الدعوة الكريمة التي وجهها إليه الرئيس عبود لزيارة السودان فاستغلت استغلالًا واسع النطاق موضوع توطين أهالي حلفا وحركة طلبة الجامعة". الإشارة إلى موضوع توطين أهالي حلفا، وكأنه حدث عابر فيه تهوين لواحد من أكبر أخطاء نظام عبود "وتحسبونه هينًا وهو عند الله عظيم".

بصرف النظر عن الهزال المنطقي في تلك المذكرة قد يدهشك أن تعلم ممن صدرت. وقع على المذكرة علي عبد الرحمن الأمين، وعمر الخليفة التعايشي، وخضر عمر، وحسن أبو جبل، ومحمد نور الدين، ومحمود بكري قاسم، وصديق عبد الحليم المحامي، والطيب محمد خير، واللواء حامد صالح الملك، والدكتور عز الدين المهدي، وجابر أبو العز، وحبيب الله الحسن، وبدوي مصطفى، والدكتور عبد القادر مشعال، وعبد اللطيف محمد أبوبكر، وعوض عبد الرازق، وحامد السيد، وعثمان مصطفى أورتشي، وميرغني علي مصطفى، والفاتح عبود المحامي، ومحمد سعيد أحمد القباني، ومحمد عبد الجواد، وأبو القاسم حاج حمد، وميرغني النصري المحامي، وإبراهيم عمر، ومحمد أحمد عبد القادر، ومحمد الطاهر طيب الأسماء، وهاشم عثمان منصور، ومحمد زياده المحامي، وعمر أبو آمنه، وعمر حمزة. تلك المذكرة نشرت في "صوت السودان"، الجريدة الناطقة باسم الختمية (العدد 5544) والصادرة في 9 ديسمبر (1960)، كما أوردتها "الصراحة" الصحيفة التي كانت تتخذ منحى يساريًا واتخذت شعارًا لها "التزام جانب الشعب" تحت مانشت لافت للنظر. هل قرأتم هذه الأسماء؟ اقرؤوها جيدًا؛ فقد تضمنت أسماء رجال قُدِّموا بعد انتفاضة (أبريل 1986) كرعاة أو حماة للديمقراطية، أوليس هذا هو مسرح اللامعقول. ولكن لماذا يتعجب المرء من اللامعقول إن كان بين الذين طالبوا بمحاكمة عبود ورفاقه بعد سقوط نظامهم الرجل الأول في قائمة كرام الوطنيين: الشيخ علي عبد الرحمن، أو قدموا لرئاسة الحكومة حكومة الانتفاضة الثانية الراحل ميرغني النصري.

لحاق الإسلاميين بالركب

من جانب آخر، لم يترك الإسلاميون للاتحاديين العروبيين، بل جماعات العروبيين قاطبة، شرف الانفراد بتأييد "ثورة نوفمبر" بل اندفعوا هم الآخرون، بل سبقوهم، في التأييد والمناصرة لحكومة عبود. ففي أول ديسمبر (1958) أطلت على السودانيين جريدة "الإخوان المسلمون" بكلمة أعلنت فيها تأييد الجماعة للنظام الجديد ودوافعه. قالت الجريدة: "كتبت هذه الجريدة في افتتاحيتها

الماضية كلمة بعنوان "على حافة الهاوية". وفي عددها الأسبق كلمة بعنوان "أوضاع لن تعيش" أبرزت في كلتيهما سوء الحالة السياسية والاقتصادية ومدى الفساد الاجتماعي الذي أخذ ينخر في عظامها، وضاق الناس ذرعًا وأعيتهم الحيل وهم غارقون في هذه الأوضاع، مقتربون من الهاوية. وكان لا بد من النجاة والخروج من هذه الأحوال فكانت **ثورة الجيش**، وكان ترحيب المواطنين الذين سئموا تلك الأوضاع، وتطلعوا بأعناقهم إلى بعيد، إلى مَن يغيرها ويصححها. وما طال بهم المكث حتى **أعلنت الثورة منذ البداية أهدافها، وخططت معالم الطريق للقضاء على الفوضى والفساد والانحدار الذي مشت إليه البلاد بخطى سريعة.** ونحن الذين وقفنا من أول يوم من منبر هذه الصحيفة نعلنها حربًا على كل وضع فاسد متعفن في هذه البلاد؛ **لنجد في هذه الأهداف ما يحقق للشعب ما يرمي إليه، وسنقف من ورائها مؤيدين حتى تصبح حقيقة واقعة.** وإن البداية التي سارت عليها الحكومة في تصحيح هذه الأوضاع الفاسدة تدعو إلى الاطمئنان، وقد بدت تلك السياسة واضحة في الخطوات الحاسمة لحل المشاكل التي تمس حياة الأفراد كترخيص إيجارات المساكن وتشديد الرقابة على التجار الجشعين مما أدى إلي ظهور كثير من السلع المخبأة. حتى إذا أعلنت الحكومة عن سياستها الخارجية أوضحت فيها الاتجاه العملي الذي يكفل للسودان الاستقرار في الداخل والاحترام للسيادة في الخارج. أما مقال على حافة الهاوية الذي أشار إليه المقال أعلاه، ونشر في (17 نوفمبر 1958) فقد كان بقلم المراقب العام للإخوان الرشيد الطاهر. في ذلك المقال حلل المراقب الأوضاع السياسية تحليلًا جاء فيه: "عندما تختفي محاسن النظام الديمقراطي، ولا تظهر سوى معايبه، فسيندفع المحكومون في كل طريق بحثًا عن نظام آخر. حدث هذا في مصر، وحدث في العراق وحدث في باكستان، وسيحدث في كل بلاد تسيء فهم النظام الديمقراطي، وتسيء ممارسته، فهل يعي المسؤولون هذه الحقيقة الكبيرة؟ وهل يدركون قبل فوات الأوان أننا نقف على حافة الهاوية؟ ليتهم يعلمون". أيها السادة، كرامًا كنتم أو غير كرام، **مَن كان منكم بلا خطيئة فليرمِ العسكر بحجر، كان ذلك في الماضي البعيد أم الحاضر المشهود.**

الخمج السياسي

الخمج في اللغة فساد ونتانة، وعند وصفك شخصًا أنه مُخَمَّج الأخلاق تعني فاسدها، وخَمَج الرجل ساء ذكره، وخَمِج اللحم أنتن. أما الخمج السياسي فهو جماع لانعدام الرؤى، واختلال الأولويات وسوء الذكر. وإن كان الحال كذلك فَمَن ذا الذي في حاجة للبحث عن أسباب عجز آباء الاستقلال عن العلاج الجذري للمشكل الوطني. بدلًا من البحث الجاد عن جذر المشكل بهدف الوصول إلى رؤية صائبة لعلاجه، لجأ أولئك الآباء الميمونون إلى الفصاحة في السياسة، أو بالحرى التفاصح. فالفصاحة بيان في المعنى وسلامة في اللفظ، أما التفاصح فهو الحديث الفاقد للجوهر والذي لا يراد منه إلا الإيهام. مثل ذلك الحديث كحديث الليل عند أهل مصر الذي يقولون عنه: "كلام الليل ممسوح بزبدة يطلع عليه النهار يسيح". ذلك الداء ظل داءً موروثًا عند العرب، وظل طاغيًا على السياسة العربية. ففي قول الجاحظ: "اليونانية لغة فلسفة، والهندية لغة حكمة، **والعربية لغة فصاحة**". وليس أبلغ في التعبير عن طغيان الفصاحة على السياسة العربية من قول طه حسين. كتب العميد يقول: "فلنبتهل إلى الله أن يبرئنا من علل الكلام الكثير، فعلنا إن برئنا من هذه العلة أن نجد العزاء من آلامنا وكوارثنا في العمل الذي يزيل الآلام، ويمحو الكوارث، ويُجلي الغمرات".

عمد ساسة السودان في ذلك الزمان، وما فتئ يفعل بعض مَن تلاهم، إلى تلخيص السياسة في الخطابيات الشعبوية (populist) بكل ما يصحبها من تأليه لفظي للوطن والشعوب، وهو تأليه لا يُبتغى منه غير تأليه الزعماء. هل أذكركم بقول نهرو في خطابه الافتتاحي عند الاستقلال: "**لا تجعلوا مني دكتاتورًا، فالهند ليست في حاجة إلى قيصر**". تأليه الوطن والشعوب أو تقديسها، هو سواء بسواء مع أبلستها أو تدنيسها؛ لأن الوطن يجمع البر والفاجر. الشعوب أيضًا هي جماع الناس بخيارهم وشرارهم، وصُلاحهم وفُسادهم. ولعل الشاعر العراقي معروف الرصافي لم يجانف الحقيقة عندما قال:

لا يخدعنك هتاف القوم بالوطن فالقوم في السر غير القوم في العلن
أحبولة الدين رثت من تقادمها فاعتاض عنها الورى أحبولة الوطن

الشعبوية عبر التاريخ ظلت هي الأداة التي يستخدمها الطغاة (فردًا كان أم جماعة) لتثبيت حكمهم، أو يلجأ إليها المهرجون لإلهاء الشعوب عن حقيقة مشاكلها. وقلما يُعنى الطغاة أو مهرجو السياسة بالنتائج المترتبة على سياساتهم؛ لأن الشعبوية لا تنشد إلا تضليل الشعوب وإغوائها بخطاب سياسي يعمد فيه المتحدث إلى دغدغة عواطف الشعوب حتى يسيطر على إرادتها. وبالرغم من أن دغدغة العواطف هي أداة من الأدوات الناجعة في كسب قلوب الجماهير وإثارتها، فإن تلك الإثارة بدون هدف مرغوب وخارطة طريق للوصول لذلك الهدف، تصبح غوغائية. وإن كان للغوغائية أيّ قوة، فقوتها دومًا في صفاقتها. الغوغائية أيضًا تصحبها في كثير من الأحيان مغالطة للنفس من جانب السياسي. ففيما رُوي عن الإسكندر الأكبر قوله: "مثلي الأعلى دولة أحكمها حكمًا مطلقًا". قيل له ولماذا ذلك؟ قال: "حتى يعم العدل". علماء السياسة عَدُّوا الغوغائية ضربًا من الحِجاج الجماهيري (argumentum ad populum) منذ العصر الأثيني، الذي هو ضرب من السفسطة اللامنطقية. ذلك الحِجاج يلجأ إليه المتحدث لكسب جمهوره بصرف النظر عن لو كان حديثه مبنيًّا على مقدمات منطقية يجسر عبرها المستمع إلى نتائج تتفق مع تلك المقدمات، أو حديث ملهوج لا ينطلي إلا على مَن عقله في أُذنيه، وما أكثر الذين عقولهم في آذانهم في هذا الوطن الحبيب.

متحف مدام توسو الدائم

تُرى هل كان يمكن أن تفعل النخبة السياسية القائدة في أي بلد من بلاد العالم حتى في البلاد الأسطورية التي وصفها القاص الأيرلندي جوناثان سويفت في كتابيه "جلفر في بلاد الأقزام" و"جلفر في بلاد العمالقة" أن تفعل ما فعلته

النخبة السياسية في السودان، ثم ترتد بعد أربعين عامًا بعد أن قضت سياساتها على الأخضر واليابس لتتبنى النقيض لتلك السياسات دون اعتذار لأحد؟

للرد على هذا السؤال جوابان: الأول هو أنه ليس في بلاد الأرض حتى الخرافي منها بلد يحتمل أن يقوده زعيم واحد حتى وإن تناجحت أموره وأظفر الله طلباته لمدة أربعين عامًا؟ أما الجواب الثاني فهو ما من زعيم يحترم شعبه، وما من شعب يحترم نفسه، يقبل أن تتسيده زعامات ظلت وما فتئت تنيخ بكلكالها عليه لما ينيف على الأربعين عامًا. ففي بلاد الله غير الخرافية تملك الشعوب من التوقير لقادتها الذين يتخلون طواعية عن مواقعهم ما يحملها على تكريمهم بنصب التماثيل لهم، أو إطلاق أسمائهم على الطرق والميادين العامة، أو على المؤسسات البحثية، أو المراكز الفنية. ولعلنا في هذا الموقف نضرب الأمثال ببلاد أدرك شعبها وساسته أن لكل زمان رجالًا. وفي هذا أختار أربع دول في العالم ولد حاكموها بعد استقلال السودان، وترأسوا الحكم في بلادهم ثم تخلوا عنه طواعية إما احتراما لإرادة حزبهم، أو لسوء تقدير في سياساتهم، أو لأن الدستور لا يتيح لهم البقاء في المواقع التي احتلوا إلا لأمد محدود. فرئيس وزراء بريطانيا كاميرون الذي ولد في أكتوبر 1966 أي بعد عقد من الزمان بعد استقلال السودان أصبح رئيسًا للوزراء في عام 2010 وتركه طواعية بعد ست سنوات لأنه أساء التقدير في اقتراحه على الشعب البريطاني إجراء استفتاء على بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي؛ وكان واثقًا بأن ذلك الاستفتاء سيقود إلى تأييد الشعب البريطاني للبقاء في الاتحاد الأوروبي. وماتيورينزي الذي ولد في نوفمبر 1975 تولى رئاسة وزراء إيطاليا في فبراير 2014، وهو في مطلع الأربعينيات ترك الحكم بعد ما يقارب الثلاثة أعوام لخلاف مع حزبه (الشيوعي)، وأوباما الذي ولد في عام 1961 أي بعد ستة أعوام من استقلال السودان تولى رئاسة الولايات المتحدة في الفترة 2009-2017 وتركها بعد ثمانية أعوام في الحكم لأن الدستور الأمريكي لا يتيح له الحكم أكثر من دورتين. ثم حل على فرنسا عبر انتخابات حرة سياسي عام 2017 رئيس ولد في عام 1977 هو إيمانويل ماكرون ولما يبلغ بعد الأربعين من العمر.

الشعوب تكرم قياداتها لما أدوه من واجب نحو بلادهم.. ففي بريطانيا، مثلًا، تصاغ للقادة تماثيل من الشمع لتعرض في متحف معروف هو متحف مدام توسو (Tussauds)، ومتى ما ترك القائد موقعه أذيب تمثاله الشمعي ليصاغ منه تمثال لمن لحق به. فمثلًا، أذيب تمثال تشرشل ليحل محله تمثال إتلي، وأذيب تمثال هارولد ويلسون ليحل محله تمثال جيمز كالاهان. أما في وطن القيادات الأبدية، فقد ظلت تلك القيادات قابعة في متحف الشمع السوداني من أبد إلى لـُبد. يخيل لي أن تلك الزعامات الأبدية لا تدرك النتائج المنطقية لبعض ما تقول. تلك القيادات الأبدية هي أكثر مَن يتحدث بصوتٍ داوٍ عن التداول السلمي للسلطة ولكنها تكاد تظن أن هذا أمر حكمي يصدق على غيرها لا عليها. أشك كثيرًا لو أن لتلك القيادات علمًا بالثورة الدستورية الراهنة في أفريقيا، فحين أقرت دساتير بعض الدول مبدأ تحديد الفترة الزمنية لرئاسة الحزب والدولة، فرضت دول أخرى (تنزانيا) حدًّا أعلى لسن المرشحين للبرلمان (75 عامًا) وثلاث دورات متتالية في المجلس النيابي. الذين لا يلمون بالتاريخ الماضي، ولا يأبهون للواقع المعاصر، لابد سيدركون، طال الزمن أو قصر، أن القائد الذي لا يُلقي اعتبارًا لإرادة شعبه ويفترض فيهم الطاعة العمياء سينمحي تاريخه من الكتب؛ وتلك هي نهاية أي قائد لا يحسب لشعبه حسابًا. وعلنا هنا نستذكر مرة أخرى قولًا لطه حسين وجَّهه لساسة مصر: **"مصر ينبغي أن يُحسَب لها حساب حين ترضى، وأن يُحسَب لها حساب حين تغضب، ويُحسَب لها حساب حين تريد"**.

عسانا بهذه المناسبة نضيف إشارة لتجربة لنا مع الرئيس الزامبي كينيث كاوندا الذي ظل يحكم بلاده منذ استقلالها، وكان عازمًا على الاستمرار في الحكم في ولاية خامسة. اتصل بي ذات يوم الرئيس النيجيري أوبا سانجو، وهو خارج الحكم طالبًا مني أن أصحبه في زيارة إلى جنوب أفريقيا للتداول مع الرئيس مانديلا في مشروع كان الجنرال يرعاه ألا وهو مشروع التحول الديمقراطي في القارة. وعند فراغ الجنرال مما أتى به إلى كيب تاون طلب منه مانديلا القيام بمهمة أخرى هي إثناء كاوندا عن عزمه على الترشح للرئاسة للمرة السادسة. مانديلا

كان دون شك أمينًا مع نفسه بشأن التحول الديمقراطي السلمي في القارة، إذ بادر بتطبيقه على نفسه ولهذا حرص على إقناع آباء الاستقلال في القارة بالكف عن الاستمساك بالسلطة. وعندما تم اللقاء بين الجنرال والرئيس الزامبي تبدى لي أن كاوندا أموي النزعة، فالأمويون وحدهم هم الذين جعلوا شعارًا لهم "من القصر إلى القبر". صدق ظني هذا عندما عجز أوباسانجو عن إقناع كاوندا، فانفجر الجنرال قائلًا: **" اسمع عني كين (Ken) هناك حياة وراء دار الحكم" (Listen to me Ken, there is life beyond the State House)**. عندها قال كاوندا: "دعني أفكر". فكر كاوندا وقدر واتخذ القرار الصحيح، ألا وهو التنازل عن ترشيح نفسه عن الرئاسة والانكباب على الاهتمام بضحايا الإيدز في بلاده، وما فعل ذلك إلا لأن ابنه كان ضحية لذلك الداء الوبيل. أوليس هناك من يقول للزعامات الأبدية في السودان – على اليمين واليسار – إن هناك حياة وراء دار الحكم، هذا إن كان لتلك القيادات قدرة على فعل أي شيء غير التسيد على الناس؟

الفصل السادس

6

الديمقراطية بين اليمين واليسار في السودان

الديمقراطية التي نعني هي الديمقراطية الليبرالية التي ازدهرت في النصف الثاني من القرن الماضي، وسادت العالم في بداية القرن الذي نحن عليه. تلك الديمقراطية تتميز ب (أ) حكم مدني يتم اختياره عبر انتخابات حرة ونزيهة، (ب) التبادل السلمي للسلطة، (ج) سيادة القانون، (د) فصل السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، (هـ) المعارضة الملتزمة بالدستور والتي تُسَمَّى أيضًا المعارضة الوفية أي الوفية للدستور، (و) والالتزام بإعلان وكل العهود الدولية لحقوق الإنسان التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة. الديمقراطية بهذا المعنى لم تكن بمنجاة من خروقات اليمين واليسار رغم ادعاء كليهما التمسك بها. ففي خلال نصف القرن تداعت الديمقراطية في السودان أكثر من مرة على يد اليمين واليسار إما ليقينها بأنها تملك تفويضًا ربانيًا تقود به الناس إلى جنان الخلد أو لتيقنها بأن مشروعها الدنيوي سيحقق للسودان فردوسًا أرضيًا، وليت كليهما أدرك أن من معاني اليقين الموت ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴾ [سورة الحجر: 99].

تلك الديمقراطية الليبرالية نشأت وتطورت، ليس فقط كنظام حكم، بل أيضًا كأداة لتهذيب الحياة السياسية حتى تكون أكثر تعبيرًا عن

الإرادة العامة، وأنجع وسيلة لفض النزاعات وتجاوز العنف. ولكن الديمقراطية الليبرالية بطبعها هي نظام للحكم ثقيل الحركة (clumsy) لأنه يتيح للمواطنين على اختلاف مستوياتهم الفكرية للتعبير عن آرائهم مما حمل السير ونستون تشرشل على القول: "**الديمقراطية هي أسوأ نظام للحكم إن استثنينا كل الأنظمة الأخرى**"، ولعل هذا هو السبب لضيق سياسيي السودان بتلك الديمقراطية. بيد أن الذين ضاقوا ذرعًا بتلك الديمقراطية عجزوا عن تقديم نموذج أفضل لتهذيب الحكم في السودان، بل حتى الذين سعوا منهم، أو زعموا نسبتهم للديمقراطية، ما كانوا ليبلغوا تلك الغاية؛ لأنهم لم يكونوا يحاربون حروب أهل السودان بل حروب الآخرين.

أولويات السياسة عند اليمين السوداني

أولويات السياسة التي ينبغي أن تنكب عليها الطبقة السياسية في أي بلد في العالم هي، بالضرورة، تلك المتعلقة بإنسان الوطن: سلامته وأمنه وصحته وتعليمه ومعاشه. ولكن منذ اجتماع لجنة الدستور التي ترأسها محمد صالح الشنقيطي في بداية عهد الديمقراطية الأولى، ثم من بعد في الجمعية التأسيسية التي ترأسها دكتور مبارك شداد في عهد الديمقراطية الثانية، أصبح موضوع الدين وارتباطه بالدستور هو الهاجس الأول. ولا مُشاحة في أن يكون للعقيدة مكان في

الحوار السياسي في بلد يحتل فيه الدين موقعًا هامًا في حياة الناس فيه بكياناتهم المختلفة، ولكن المشكل يبدأ عندما لا يكون بين الناس وفاق حول معاني الدين وموجباته، أو يطغى الموضوع على كل ما عداه من قضايا رئيسية مثل أمن البلد وطمأنينة أهله، تعدد وتنوع في تركيبته السكانية، والحكم الذاتي الداخلي لكياناته المختلفة، خاصة بعد بروز هذه الموضوعات كأهم القضايا التي ركز عليها الجنوبيون في مؤتمر المائدة المستديرة ولجنة الاثني عشر. عن هذه القضايا عبر أيضًا، ولو بصوت خافت في البدء، أهل الأطراف: مؤتمر البجة، واتحاد جبال النوبة، وتنظيم نهضة دارفور. ذلك الصوت الخافت أصبح عاليًا مدويًّا عندما توحد ممثلو هذه المناطق في البرلمان الوطني في جبهة واحدة ولهدف واحد. وإن سألت ضد مَن كان هذا التحالف، يتلقاك الجواب الصاعق: كان ضد ممثلي الشمال في ذلك البرلمان. هذا التوحد يكفي وحده لإبانة حقيقة غابت عن فطنة أهل السياسة أو تعمدوا إغفالها هي فقدان الشعور المشترك حول مشاكل السودان الحقيقية. وعند علماء النفس مظاهر الشعور ثلاثة هي الإدراك والوجدان والنزوع، فقبل نزوع الإنسان لمعالجة مشكل معين عليه أن يحس به ويدركه؛ فبدون إحساس وإدراك لن يكون هناك نزوع أو أمل في أن يدرك المرء طريدته.

مواقف الأحزاب التقليدية نحو الجنوب تراوحت بين استعلاء غير مبرر على غير المسلمين من أهل السودان، أو في أحسن الأحوال عن أبوة وصائية لا يرغبها "الأبناء القاصرون". عن ذلك عبر موقف الإسلاميين الذي رهن مستقبل البلاد بكل أهلها بإقرار دستور إسلامي للسودان في الوقت نفسه الذي كانوا ينادون فيه بوحدة السودان. كان من بين أعضاء لجنة الدستور نصحاء أبانوا لرفاقهم الشماليين أن وحدة السودان لن تتحقق في ظل أسلمة الدولة، ومن هؤلاء كان الدكتور سعد الدين فوزي الذي قال: "إن ارتباط الولاء للدولة بدين معين يجعل غير المؤمنين بذلك الدين بعيدين عن الإحساس بأن هذه الدولة هي دولتهم"، كما منهم عضو حزب الأمة حسن محجوب الذي لم يتلوَّ بالكلام حين قال "المشكلة ليست مشكلة الجنوب وحده، بل هي أيضًا مشكلة الشمال. قضيتنا سياسية لا

دينية، نحن نريد توحيد الجنوب، وهذا أمر لن يتم إن أقررنا دستورًا لا يميز الشمالي على الجنوبي فحسب، بل لا يتيح للجنوبي فرصة الوصول إلى أعلى مراقي الدولة". ختم حسن محجوب حديثه بالقول: **"لو كنت مسيحيًّا لرفضت هذا الدستور"**.

إلى جانب ما أفضى به هذان النصيحان، وصف رئيس اللجنة محمد صالح الشنقيطي الدعوة لدستور إسلامي بمحاولة **"لاستثارة الدهماء"** مما حمل أحد الإسلاميين (بابكر كرار) على مطالبة الشنقيطي بشطب كلمة **"دهماء"** من المحضر **"لأن الشعب السوداني ليس دهماء"**. وفي رفضه لرأي كرار قال الشنقيطي: **"في كل شعب من شعوب الأرض دهماء إلا إن أردت منا أن نلغي الكلمة من القاموس"**. وعندما لم يفلح الإسلاميون ومناصروهم في الشمال في كسب تأييد أغلبية اللجنة لاذوا بحمى السيدين (علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي) فبعث السيدان برسالة يحثان فيها اللجنة على الامتثال لرأي كبيري العائلة. ذلك أمر تصدى له عضو اللجنة أحمد خير قائلًا: "إن لجنة الدستور لا يمكن أن تؤدي واجبها **في ظل الإرهاب الفكري**، وخير لها نفض يدها من الموضوع إن كان عليها أن **تعمل بوحي خارجي**". مواقف الإسلاميين لا تتسق مع المنطق، فلو استقر في وعيهم وضمائرهم أن الحكم في دولة السودان بغير ما أنزل الله كفر ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة، 44]، كما عبر عن ذلك في اللجنة ميرغني النصري وعمر بخيت العوض. كان أمامهم خياران: الأول هو أن لا يُقسِروا على البقاء في تلك الدولة مَن لا يبتغون أن يحكموا كما يراد لهم أن يُحكموا (أسلمة الجنوب) بل أن يقبلوا تقسيم السودان إلى دولتين طالما ظنوا أن الإسلام كما يفهمونه لا يحقق التعايش بين أهل الأديان بما فيها الأديان غير الكتابية. وإن لم يفعلوا ذلك يصبح السودان بمقتضى فهمهم الإقصائي دولتين، واحدة منها "دار إسلام" والأخرى "دار حرب"، ولا محالة من أن يهرع أهل دار الإسلام إلى توجيه رماحهم نحو الجنوب (دار الكفر) لإدخال أهله في دين الله أفواجًا. هذا ما حدث بالفعل عند تحويل الإسلاميين الحرب المدنية في الجنوب إلى

جهـاد، وأصبحت غزوات الجيش الشمالي (وأنا أسـمي الأشـياء بأسـمائها) عـلى الجنــوب غير المسلم تُسَمَّى بدر الكبرى وبدر الصغرى.

من نماذج الخلط الذي شاب أفكار الإسلاميين أيضًا في بـدايات الاسـتقلال الزج في الدستور بما فرضه الكتاب على المسلمين ليكون واجبًا على المسلم وغـير المسلم سواء. ففي واحد من اجتماعات لجنـة الدسـتور في نهايـة سـتينيات القـرن الماضي اقترح الإسلامي موسى حسن ضرار أن يضاف للنص المقترح في الدستور الذي يحث الدولة "على تحقيق العدالة الإسلامية" دون تبيان للمسلم وغير المسلم لماهية العدالة الإسلامية وما الذي يميزها عن العدالة التي تواطأ عليها العالم. ورد أيضًا في مشروع الدستور نص يقـول: "أن تعمـل الدولـة عـلى فـرض الزكـاة"، وبصرف النظر عن أن للزكاة نظمًا ومصارف معروفة، فإن فرض الزكاة في دستور ينطبق على المسلم وغير المسلم فيه غلو وظلم كبيرين. ولحسن الحظ تصدى لذلك الاقتراح قاضي قضاة السودان الشيخ حسن مدثر، وكان عالمًا ابن عالم، قائلًا: "لا توجد في الدنيا حكومة إسلامية فرضـت الزكـاة عـلى غـير المـسلمين، ولكـن إذا أرادت أحزابكم من جانبها جمع مال الزكاة من غير المسلمين فهذا أمر آخر". ثـم ذهب الشيخ حسن مدثر إلى حديث لا يخلو من السخرية قال فيـه: **"الزكـاة هـي أحد أركان الدين، وقد ارتبط أداؤها بالصلاة في اثنين وثلاثين موضعًا من التنزيل، وهذا دليل على كمال الاتصال بينهما كعبادة"**. وكأن الشيخ أراد القـول بـأن يـأمر الدستور أيضًا كل مواطن، أيًا كان دينه، بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة.

لا شك في أن الإسلاميين كانوا يهدفون بمواقفهم تلك إلى إطـلاق بالونـات اختبار لامتحان قدرة مسلمي السودان على قبول مشروع للحكم قُتِـل بحثًـا بـين المسلمين منذ خلاف علي مع الخوارج حول الحاكمية، كما كان أيضًا محل جدل بين الفقهاء منذ عهد الإمام الغزالي. ففي قـول حجـة الإسـلام: **"اعلـم أن النظـر في الإمامة ليس من المهمات، وليس أيضًا من المعقولات، بل هو من الفقهيـات التـي هي مثار للتعصبات. والمعرض عنها أسلم من الخائض فيها إن أصاب. فكيف إذا**

أخطأ ". (الآمدى، غاية المرام في علم الكلام). لهذا ثابر الغزالي في كل أحكامه على اصطحاب النقل بالعقل، وتوكيدًا لفهمه هذا قال: "العلوم ثلاثة عقلي محض لا يحض الشرع عليه ولا ينهى عنه مثل الحساب والهندسة، ونقلي محض كالأحاديث والتفاسير يستوي في الاستقلال به الكبير والصغير؛ لأن قوة الحفظ كافية في النقل، وأشرف العلوم هي ما ازدوج فيه العقل والنقل واصطحب فيه الرأي والشرع" (المستصفى من علوم الأصول). الاجتهاد عند الغزالي، إذن، هو ضرورة لكل شريعة وأداته لذلك كانت هي الاستنباط أي إجلاء ما فيه إلزام وما فيه إباحة اعتمادًا على قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء: 83].

في العهود الحديثة (1925) وقف الشيخ علي عبد الرازق رئيس المحكمة الشرعية بالمنصورة ليعلن رفضه فكرة الخلافة عندما انتوى الملك فؤاد تنصيب نفسه خليفة للمسلمين. قال الشيخ في كتابه "الإسلام وأصول الحكم": "إن الدين الإسلامي بريء من تلك الخلافة التي تعارفها المسلمون، ومن ثَمَّ محاولات إحيائها، ومن كل شكل من أشكال الدولة الدينية. الخلافة ليست في شيء من خطط الدين، ولا شأن للدين بها، فهو لم يعرفها ولم ينكرها ولا أمر بها ولا نهى عنها وإنما تركها لنا نرجع فيها لإحكام العقل وتجارب الأمم". أضاف أن: "الواقع المحسوس الذي يؤيده العقل، ويشهد به التاريخ أن إقامة الشعائر الدينية لا تتوقف عند ذلك النوع من الحكومة الذي يسميه الفقهاء خلافة، وعلى أولئك الذين يلقبهم الناس خلفاء. الواقع أيضًا أن صلاح المسلمين في دنياهم لا يتوقف على شيء من ذلك، **فليس لنا حاجة إلى تلك الخلافة في أمور ديننا ودنيانا، بل إنما كانت الخلافة نكبة على الإسلام والمسلمين**".

الإسلام هو الحل

حديث الشيخ علي عبد الرازق كان في الربع الأول من القرن الماضي، ولكن

بعد بضع سنوات من ذلك التاريخ خرج الإخوان المسلمون بشعارهم الفضفاض "الإسلام هو الحل" وكأن إسلامهم غير إسلام بقية المسلمين، أو كأن الإسلام هو العبادات والحدود. موضوع "الإسلام هو الحل" تناوله راشد الغنوشي في رسالة أطلقها في 23/ 7/ 2009 تحت عنوان "متى يكون الإسلام هو الحل". في تلك الرسالة قال الغنوشي: "العدل هو العنوان الأعظم، والمقصد الأسمى للإسلام ولكن بدلًا من الحديث عن تبعية الديمقراطية التي عرفها الناس وطبقوها في غير بلاد الإسلام شغل أغلب أولئك الفقهاء أنفسهم في الجدل حول إن كان تارك الصلاة مسلمًا أم كافرًا. على أن المشاكل التي تحدق بالمسلمين قضايا حيوية ينبغي حلها على يد كل من يدعي أنه يملك الحل وليس من بينها ترك الصلاة. تلك القضايا تتناول موضوعات مثل الاقتصاد، والصحة، والبيئة، ونظام الحكم خاصة في عالم تحكم أقطاره اتفاقيات دولية تمس الحريات وحقوق الإنسان والصحة العامة. أضاف الغنوشي: "**الإسلام هو الحل شعار فارغ تمامًا مثل قولك الطب هو الحل لمشكلة المرض**". ولكيلا نظلم شيخنا الترابي نقول إن الراحل كان مدركًا لأن شعار الإسلام هو الحل شعار لا معنى له: "إن لم تصحبه برامج مفصلة تعالج المشاكل الحيوية للإنسان" (الشرق الأوسط ديسمبر 2002) ولكن الترابي لم يذهب إلى ما ذهب الغنوشي في رسالته المشار إليها أعلاه بإيلاء الحرية والديمقراطية الموقع الأعلى في قائمة أولويات القضايا التي يجب أن يحرص الإسلام على معالجتها. قال الغنوشي: "إذا فشل الساعون لبناء كيانات سياسية على أساس المواطنة، تستوعب قوى المجتمع السياسية من إسلاميين وعلمانيين، ذكورًا وإناثًا، سنة وشيعة، مسلمين ومسيحيين يكون ذلك باعثًا على تكذيب شعارهم "الإسلام هو الحل" بل في فهمهم للإسلام وتطبيقه. وما قال الغنوشي ما قال في حسباننا لولا تعامله مع الإسلام – أو أي دين كتابي – كمرجع فكري وقيمي وأخلاقي لا كأحكام يجب الاعتراف بها وتطبيقها في كل الأحوال.

الدولة الدينية

لم يكتفِ الإسلاميون بصياغة ما حسبوه دستورًا إسلاميًا، بل تمنوا أن تكون الدولة السودانية دولة إسلامية. الحديثِ عن الدولة الدينية في السودان بُعيد الاستقلال لم يفترعه الحزبان التقليديان ذوا القاعدة الإسلامية (الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة) بل كانا فيه من التابعين، فالحديث عنه والإصرار عليه جاء من جانب الإخوان المسلمين، وكان النموذج المثال الذي اتخذته تلك الجماعة هو دولة باكستان لسببين: الأول هو أن باكستان هي أول دولة إسلامية مدنية (على الأقل إلى حين استيلاء أيوب خان على الحكم في عام 1958)، والثاني هو القاعدة الفكرية التي كانت متوافرة لنظام الحكم الجديد؛ فتبناها الإخوان المسلمون، ألا وهي أفكار أبي الأعلى المودودي. ابتهاج تلك الجماعة بقيام ما حسبوه دولة إسلامية يمكن أن تصبح النموذج المثال في العالم الإسلامي أغفل أمرين. الأول هو أن قيام تلك الدولة كان محل اتهام عند بعض علماء المسلمين مثل الجزائري مالك بن نبي الذي وصف تلك الدولة، من ناحية، بأنها صنيعة أعدتها بريطانيا من أجل إحداث انشقاقات في جبهة كفاح الشعوب ضد الاضطهاد الاستعماري"، ومن الناحية الأخرى "خلق عداوة متبادلة بين باكستان والهند، يكون أثرها عزل الإسلام عن الشعوب الهندية، والحيلولة دون قيام اتحاد هندي" (مالك بن نبي، في مهب المعركة). أيًا كانت المنابع التي استمدد منها الإخوان المسلمون أفكارهم حول الدولة "الإسلامية"، ذهبت القوى السياسية المناهضة للإخوان المسلمين إلى معارضة تلك الفكرة، وكانت المعارضة في البدء بأسلوب خجول قبل أن تتحول إلى تكفير الخصوم، ومن بعد نسبتهم للعلمانية التي كانت، وما زالت، في حساب الإخوان رديفًا للكفر.

الإخوان المسلمون والعلمانية

درج الإخوان على وصف العلمانية كرديف للكفر، رغم أن الفكرة لم تنشأ

عند المفكرين السياسيين في القرن الثامن عشر بعد أن أرسى جان جاك روسو مبادئ الدولة المدنية في عام 1721 في كتيبه "العقد الاجتماعي"، (الفصل الثامن من الجزء الأول) كفكرة مناهضة للدين. وإن كان روسو في زمانه قد عبر عن المعايير التي يقتضيها انتقال الإنسان من الحالة الطبيعية التي كان يتعامل فيها مع الأشياء بغريزته وعضلاته فإنه طالبه في الحالة المدنية بالالتزام بقيم اجتماعية ومعايير أخلاقية تتوافق عليها الإرادة العامة (general will)، ألا وهي مجموعة القيم والمبادئ والقوانين التي يُخضَع (بضم الياء وفتح الضاد) لها الإنسان. فمن آراء روسو إن الإنسان لابد من أن **يُجبرَ على أن يكون حرًّا** لأن تنازل أي فرد طوعًا عن أي حق من حقوقه ليس بالأمر الطبيعي. تلك الأفكار طورت فيما بعد، خاصة بعد مصادرة أملاك الكنيسة الكاثوليكية (يوليو 1790) ومنع الإكليروس من التوغل في أمور الدنيا بالدعوة لقيام الدولة المدنية التي حُظر فيها حظرًا كاملًا على الكهنوت التدخل في تلك الأمور. توج ذلك بالقرار الصادر من الجمعية الوطنية حول الفصل بين الدين والدولة فيما عرف عند الفرنسيين بـ"اللايسية" (Laicite`) وذلك تعبير يعني التأطير القانوني للحقوق القليلة التي بقيت للكنيسة في المجال الروحي لا الزمني.

فتعبير العلمانية، إذن، لا يعني كما يتظنى البعض الفصل بين الدين والحياة، وإنما الفصل بين الدين والدولة. وكان أول مَن جهر بهذا المصطلح الاشتراكي البريطاني جورج هدليويك الذي عاش في الفترة (1817 – 1906) ودعا لفكرته في إصدارتين: الأولى "الصاغي لحكم العقل" (The Reasoner) والثانية "الموجز العلماني" (Secular Review). وفي واقع الأمر لم يدعُ هدليويك أبدًا لإقصاء الدين عن الحياة لأن الخيار في الدين أمر شخصي ولهذا نادى بالفصل بين المجالين العام والخاص. هذا الرأي يتوافق مع ما جاء به الإسلام، ففي قوله تعالى: ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ [الكافرون: 6] كما فيه ما ينص على أن كل مسلم يحاسب على ما فعل في الدنيا كفرد لا جماعة: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾ [مريم: 95]. بهذا الفهم تقضي العلمانية بخضوع كل المؤسسات

التي تخدم، أو يتشاركها، جميع الناس على اختلاف دياناتهم وأعراقهم للسلطة العامة المدنية، ومثال ذلك وضع القوانين، والتعليم، والإدارة، والملكية الخاصة، والعلاقات التعاقدية بين الأفراد، ورابطة المواطنة، حكم القانون. هذه الفكرة أضحت أكثر جلاءً في التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة الذي يمنع إصدار أي قانون يحدد دينًا معينًا للاتحاد، أو يمنع حرية التدين، أو ينتقص من حرية ممارسة الأديان". ذلك النص وصفه توماس جيفرسون بـ"الجدار العازل بين الدين والدولة".

إن قال قائل بأن كل هذه الأفكار هي من بدع الأوروبيين، فندعوه إلى أن يبسط أمامه خريطة العالم لينظر إلى ما تجليه دساتيرها حول العلاقة بين الدين والدولة، فإن أخذنا القارة الأوروبية لوجدنا أن جميع دولها، بما فيها تركيا مقر آخر خلافة إسلامية، تُسَمِّي نفسها دولًا علمانية. وإن أخذنا القارة الآسيوية بما فيها إندونيسيا الدولة التي تحتضن أكبر مجموعة من مسلمي العالم لوجدنا كل دولها دولًا علمانية باستثناء باكستان وبنغلاديش والدول العربية الآسيوية. وإن أخذنا القارة الأفريقية لوجدنا إنها، باستثناء الدول الأفريقية المسلمة في شمال القارة، دول علمانية. وإن عبرنا الأطلسي إلى أمريكا اللاتينية والوسطى لما وجدنا غير دولتين جعلتا للدين، بدرجات متفاوتة، مكانًا في إدارة الشأن العام: الأولى هي السلفادور التي جعلت للدين وضعًا متميزًا في الدستور، والأرجنتين التي تعترف في دستورها بالكنيسة الكاثوليكية الرسولية (apostolic church) ولكنها لا تجعل منها دينًا للدولة. كل ذلك يشير إلى أن أزمة الصراع بين مفهومي الدولة الدينية والدولة المدنية هو صراع يدور في العالم العربوإسلامي أججته جماعات أرادت باختيارها أن تعيش خارج إطار التاريخ المعاصر، وتسعى لأن تجر العالم من ورائها في ذلك الصراع. وثمة فرق بين أن يسعى الفكر الإسلامي أو المتأسلم لإثراء الفكر الإنساني بقبس من نور الإسلام، وبين الادعاء بأنه عازم وقادر على أن يعيد صياغة خريطة العالم السياسية على هدى دين واحد. هذا الغرور الفكري

هو الذي قاد إلى بروز المجموعات الإسلامية المتطرفة بدءًا بدولة الحشاشين، دولة الحسن بن صباح شيخ الجبل (1037 م – 1124 م) التي قاد التعصب لأفكارها المتطرفة إلى احتراف قتل مناهضيهم في السياسة أو مخالفيهم في الاعتقاد حتى وإن كانوا من المسلمين. ما الذي أضاف هؤلاء إلى التراث السياسي الإسلامي؟ إضافة الحشاشين الوحيدة للدولة الإسلامية كانت هي التعجيل بتهاوي الدولة الإسلامية في فارس على يد المغولي هولاكو (1256م) وفي الشام على يد الظاهر بيبرس عام (1273م).

اليسار الشيوعي

إن كنا قد اخترنا الإخوان المسلمين كَرَمز أو مُعبِّر عن اليمين السياسي في السودان ضل سعيه عندما جعل من الدين القضية الأولى للسياسة دون إبانة لكيف سيعالج الدين المشاكل التي ينبغي أن يعني بها الحاكم وعلى رأسها الغذاء والدواء والتعليم والأمن المجتمعي، ننتقي من الجانب الآخر، الحزب الشيوعي كمُعَبر عن اليسار ضل سعيه أيضًا عندما جعل من فكره المادي دينًا باتخاذه ماركس نبيًّا ورأس المال كتابًا مقدسًا. ومن الغريب أنه في الوقت الذي تعاملت فيه الأحزاب الأوروبية الأكثر قربى جغرافيًّا وثقافيًّا ووجدانيًّا بالفكر الماركسي أخذت تتعامل مع أفكار ماركس ولينين كرؤى وأفكار تخضع للجرح والتعديل، على موقفه الجامد منها الحزب الشيوعي السوداني، وحسب حتى مَن يختلف معه من أنصاره كافرًا بذلك الدين. وفي هذا نتناول ثلاثة أشياء، الأول تعامل الحزب مع المؤسسات الديمقراطية التي لا ديمقراطية بدونها، والثاني هو الرؤى والأفكار الرئيسة، والثالث هو الحلول التي ابتدعتها قيادته لحل بعض القضايا المصيرية في السودان.

أ) التربص بالمؤسسات الديمقراطية

كثيرًا ما سعى الحزب الشيوعي لتقويض منظومة المؤسسات التي عرفتها الديمقراطية الليبرالية كجزء لا يتجزأ من أنساقها التنظيمية، ومثال ذلك محاولات

الحزب استئناس منظمات المجتمع المدني التي يفترض أن تكون هي قائدة معركة الدفاع عن الحقوق الأساسية. فالنقابات والجمعيات المهنية لا تقبل التطويع - مباشرًا كان أم غير مباشر - لأن أهم مقومين لهاته المنظمات هما الطوعية (Voluntarism) والاستقلالية (Autonomy). لهذا ليس صحيحًا أن الأخطار التي تهدد استقلال المنظمات الطوعية تجيء فقط من الحكومات الشمولية، بل قد تجيء أيضًا من الأحزاب التي تسعى للهيمنة على تلك المنظمات حتى تصبح واحدة من أدواتها النضالية. لهذا لو كانت هذه الأحزاب جادة في قيام نظام ديمقراطي معافى فعليها أولًا أن تتخلى عن محاولات الانحراف بمنظمات المجتمع المدني عن هدفها الأساس ألا وهو (أ) حراسة حقوق المجتمع. (ب) منع التغول عليها من كائن مَن كان. (ج) صيانة أخلاقيات المهن. (د) الانتصاف للشعب من التجاوزات المهنية التي تصدر من أعضائها. هذا الحكم لا ينفي أن النقابات العمالية في بعض الدول الديمقراطية (بريطانيا، والنرويج) أصبحت قاعدة صلبة لبعض الأحزاب (حزب العمال في البلدين) بيد أن النقابات في هذه الدول تفعل ذلك طوعًا كما تملك هامشًا واسعًا تتحرك فيه ليس فقط لفرض رؤاها على الحزب، بل أيضًا في اختيار قياداته. وفي جميع الدول الشمولية (الأممية كالأحزاب الشيوعية، والقومية كالأحزاب البعثية) أو الأوتوقراطية العسكرية كالأرجنتين في عهد الدكتاتوريات العسكرية. وأخيرًا تحول المجتمع المدني إلى فرع من الفروع المختلفة للنظام الشمولي المهيمن، فالنقابات والاتحادات والجمعيات أصبحت كلها تنظيمات ملحقة بالحزب الحاكم، تأتمر بأمره وتنفذ سياساته. هذا ما كان عليه الحال في كل الوطن العربي (مصر الناصرية، العراق، وسوريا وعراق البعثيين، الجزائر)، كما في أفريقيا (غانا، وغينيا، وتنزانيا) ونظام مايو في السودان الذي اقتدى بتجربة الاتحاد الاشتراكي بمصر، أو نظام الجبهة القومية الإسلامية التي أخذت عن كل هذه الأنظمة أسوأ ما فيها. ذلك أيضًا ظل هو ديدن الحزب الشيوعي في السودان حتى خلال فترات الحكم الديمقراطية التعددية الحزبية حيث جعل ذلك الحزب اختراق منظمات المجتمع المدني (النقابات، والاتحادات، والجمعيات) واجبًا رئيسيًّا لها بهدف تدجين وتوجيه تلك المنظمات لخدمة أغراض الحزب.

في هذا المجال نتناول أولًا موقفين يعبران عن التوجه الفكري للحزب الشيوعي السوداني حول مسألة الجنوب، وكان ذلك في معرض الرد عن سؤالين وجههما يوسف محمد علي للأمين العام للحزب: الأول عن عجز الحركة السياسية الشمالية في الجنوب، والثاني حول فشل الحزب الشيوعي نفسه في توطيد أركانه في الجنوب... أما الموقف الثاني فهو المقال التحليلي الذي نشره عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة حول دور الفكر الماركسي بعد انقلاب مايو 1969.

رد الأمين العام للحزب الشيوعي على تساؤل يوسف كشف عن ثقة الأمين العام المفرطة في أن الحزب الطليعي قادر على القفز على الواقع الماثل في جنوب السودان الذي كان على رأس متطلباته إنهاء التهميش السياسي والثقافي والإداري والاقتصادي. ولا شك في أن عبد الخالق كان مؤمنًا لحظتئذٍ بأن خلاص السودان كله، وليس الجنوب وحده، لن يتحقق إلا بانتصار الطبقة العاملة وهزيمة الرأسمالية، في وقت كان فيه الهم الشاغل للجنوبيين في مؤتمر المائدة المستديرة هو رد الاعتبار المعنوي قبل اغتنام المكاسب المادية والحقوق الدستورية. السؤال الذي وجهه يوسف محمد علي لعبد الخالق كان عن عجز الأحزاب الشمالية عن اختراق الجنوب وهو سؤال كان يجدر بالسائل أن يوجهه إلى أحزاب الشمال جمعاء، فقد استطاع الحزب الشيوعي، مثلًا، عبر قواعده النقابية، أن يكسب إلى جانبه عددًا من مثقفي الجنوب، ومن بينهم مَن بلغ أعلى المراقي التنظيمية للحزب. في الوقت نفسه تهاونت الأحزاب الأخرى طول عمرها السياسي حتى عقب الاستقلال في موضوع اختراق الجنوب وتشجيع النخبة السياسية فيه للانضمام إليها، إن لم يكن إيلاف أهله أجمعين. ينطبق هذا على مؤتمر الخريجين الذي كان له فضل المبادرة بالدعوة إلى توحيد البلاد والحض عليها؛ مما مكنه من تجييش المناصرين له في الشمال والغرب والوسط وبين أقباط الشمال. فشل المؤتمر في أداء هذه المهمة كان فشلًا ذا دلالات. فأول جماعة من الجنوب التحقت بالمؤتمر

ضمت خمسة شماليين في تركاكا (الاجتماع الثاني والستون، 16 أكتوبر 1943). أما المجموعة الثانية التي التحقت بالمؤتمر في (الاجتماع التاسع والستين في 16 نوفمبر 1943) وضمت خمسة عشر شماليًا (تجار وموظفين) من مدينة جوبا. هذا قصور فادح من تنظيم قائد جعل على رأس أهدافه حض المواطنين على انتمائهم للوطن لا القبيلة؛ مما يستلزم أن يكون في طليعة مَن يسعون لإيلاف الجنوبيين. ولا شك في أن وراء إنشاء الدكتور محمد آدم أدهم لحزب "عرقي" هو الكتلة السوداء الإحساس بانسداد الأفق السياسي أمام الجماعات العرقية السوداء، خاصة بعد أن أصبح شعار المؤتمر هو "أمة أصلها للعرب". ولكن قدم الأمين العام زلت في رده على السؤال الثاني ليوسف عن موقف الحزب الشيوعي ووصف أقري جادين للشماليين بأحفاد الزبير قال مثلًا: "**إن أحفاد الزبير قد أصبح لهم حزب شيوعي**"، وكان الأمين العام ليكون أكثر إقناعًا لو قال إن أحفاد الزبير قد ولوا واحدًا من منكودي الحظوظ أولئك رئاسة الوزراء، أو وزارة المالية، أو قيادة الجيش حتى تطمئن قلوبهم ولكنه لم يفعل هذا لأن الحقائق لم تكن تسعفه.

ولا شك في أنه كان للأمين العام في تلك اللحظة تصور لتوحيد الأقوام أثبتت التجارب عدم صحته، وهو تصور مستمد من نظرة ستالين للقوميات. ففي الرد على يوسف قال الأمين العام ما يلي: "في بعض البلدان الاشتراكية يعطون حتى حق تقرير المصير للقوميات بما في ذلك حق الانفصال، ولكنهم عندما يأتون لحق تقرير المصير يقررون الوحدة؛ **لأن القوى الملهمة والقائدة هناك هي الحزب الموحد الذي يضم القومية الكبيرة والقوميات الصغيرة** (**الوحدة الغائبة**، 131). ومن الواضح أن الأمين العام كان تحت وطأة النظرية اللينينية التي تنكر مفهوم الأصول الإثنية، وتعدُّ التفكير فيها خطأ استراتيجيًا يعزى لعدم **الوعي الطبقي**؛ لهذا فإن الانضمام لحزب طليعي يناهض الرأسمالية، وينتصر عليها سيقود إلى خلق مجتمع لا طبقي تختفي فيه الفروق. تلك النظرية أصبحت في خبر

كان بعد سقوط الدولة الشيوعية وتفرقها إلى أقطار مستقلة على أسس عرقية أو ثقافية. وكان من المثير أن تكون أولى الدول التي انشطرت من الاتحاد السوفيتي في أوروبا هي جورجيا موطن ستالين. لهذا فلا الأطروحات النظرية، ولا الاستعلاء العرقي، ولا العنف هم الطريق الأمثل لتوحيد الشعوب؛ الطريق هو الاعتراف بالخصوصيات الثقافية لكل أقوام السودان ثم السعي لإدراجها برضاها في كيان قومي يرى فيه كل مواطن وجهه أيًّا كان دينه أو أصله العرقي. ذلك أمر لن يتحقق إلا إن اعترف كل واحد منا بأخطائه في الماضي ضد الآخر، ولكن لسوء الحظ نقد الذات فضيلة لما تزل بعيدة عنا. رد الاعتبار هذا سماه جون قرنق في مرحلة لاحقة إنهاء التهميش (Marginalization) وَيُسَمَّى التهميش أيضًا الاستثناء (Exclusion).

تقضي الحكمة، إذن، بألّا يُخضع السياسي العقائدي قضية حيوية وراءها تاريخ طويل مثل توحيد أقوام السودان لاجتهادات نظرية، بل عليه، في الأساس، أن يضع في الاعتبار المعطيات الخاصة بتلك القضية التي تراكمت منذ الاستقلال. من تلك المعطيات الحرب التي لا سبيل لاستقرار السودان إلا بإنهائها. ولكن يبعث على الحيرة موقف الحزب الشيوعي في لجنة الاثني عشر بتقديم قضية الأمن في الجنوب على القضايا الأخرى، ومنها الحرب باعتبارها الباعث الأساسي لعدم الأمن. لسبب غير واضح للكاتب جعل الحزب الشيوعي من قضية استتباب الأمن في الجنوب قضية محورية دفعته إلى الانسحاب من تلك اللجنة وتقديم مذكرة غريبة المحتوى لمجلس الوزراء تم نشرها في الصحف. وبصرف النظر عن غرابة محتوى المذكرة أبدى رئيس لجنة الاثني عشر عدم ارتياحه من إعلان حزب عضو في تلك اللجنة عن توقف نشاطه فيها عبر الصحف، قبل عرض الأمر عليه (أي على رئيس اللجنة) حسبما تقتضي القواعد المرعية مثل احترام العضو لزملائه الآخرين. ما المحتوى الغريب للمذكرة؟ طالبت المذكرة:

(أ) دعوة الجمعية التأسيسية للاجتماع، وهذا أمر لم يثر دهشة أحد؛ لأن الجمعية هي الجهة التي سيؤول إليها أي اتفاق كيما تحوله إلى قانون.

(ب) **قطع العلاقات الدبلوماسية مع جميع الدوائر الاستعمارية وتوجيه ضربة حازمة لمصالحها الاقتصادية من مصادرة للممتلكات وطرد للرعايا.**

(ج) تقديم شكوى لمجلس الأمن. ولئن ظننا أن الشاكي لمجلس الأمن هو مجموعة الأحزاب الشمالية من يسارها إلى يمينها، فَمَن هو المشكو منه؟ أهو الجنوبيون؟ إن كان ذلك هو الحال، فمجلس الأمن لا يتناول شكاوى الحكومات ضد رعاياها. ثم كيف يستقيم لدولة أو حزب يسعيان للشكوى لمجلس الأمن طالما كانوا يَعُدُّون ذلك المجلس مؤسسة تهيمن عليها " الدوائر الاستعمارية".

(د) **الاتصال فورًا بدول المعسكر الاشتراكي والدول الصديقة طلبًا للسلاح الحديث والتدريب.** لو أعدت قراءة هذه الفقرة من أولها إلى آخرها، ثم أعدت قراءتها من الآخر إلى الأول لما خلصت إلا لأنها إعلان حرب على عدو مستتر وجوبًا، إذ لا أحسبن أن هناك اتفاقًا بين الحزب الشيوعي وحزبي السيدين على ماهية هذه الدوائر الاستعمارية التي يراد "**توجيه ضربة حازمة**" لمصالحها، ولا بينه وبين مجموعة الإسلاميين، ناهيك عن الجنوبيين الذين توحي المذكرة باحتضان هذه الدوائر الاستعمارية لهم.

(هـ) دعم قواتنا المسلحة بالدعوة لتجنيد المواطنين طوعًا. ما هذه القوات المسلحة التي يسعى الحزب لإعادة تشكيلها، وتأهيله من جديد على نمط غير ذلك الذي ألفه الجنوبيون، أي كجيش "غازٍ".

القضايا الواردة في ب، ج، د قد تصلح لأن تكون برنامجًا للحزب الشيوعي ولكنها لا تصلح لكي تكون برنامجًا وطنيًا تلتف حوله كل القوى الوطنية السياسية. فمن أين جاءت هذه الثقة المفرطة من جانب الأمين العام للحزب الشيوعي بأن حزبه لقدير علي أن يجعل من برنامج حزبه ليس فقط برامج ملزمة لحزبه بل لكل أحزاب السودان؟ وعلنا نستشف من حدث رواه الباحث المدقق "أحمد إبراهيم أبوشوك" (السوداني 26 أكتوبر 2017). روي أبوشوك عن

عبد الخالق أنه قال : "أثبتت أكتوبر أنه من الممكن أن تنشأ في السودان حركة سياسية مستقلة من الفئات التي تداولت الحكم مدنياً وعسكرياً وظلت توجه السياسة منذ الحرب العالمية الثانية. هذه الحركة من الناحية الشعبية قامت بها منظمات نقابية ومهنية وجماعات سياسية لم يكن لها شأن كبير فيما قبل". ولعل هذا التوجه الاستئصالي للقوي الاجتماعية بالسودان هو الذي حمل الحزب الشيوعي لتضمين برنامجه الوطني أهدافًا مثل حل الإدارة الأهلية، وتخصيص 50٪ من عضوية البرلمان للعمال والمزارعين.

مقال «الوسيلة»

أما المقال التحليلي الذي يكشف، هو الآخر، عن ثقة كبرى بالنفس فقد صاغه المناضل الراحل عبد الرحمن الوسيلة، وأفردت له "الأيام" مكانًا بارزًا في بابها "يوميات الصحافة" وكان عنوانه "عن الثقافة والمثقفين: موت دنيا" (الأيام 12/ 8/ 1970). في ذلك المقال تناول الكاتب موضوعين أولهما "دور الثقافة والمثقفين" والثاني دور الماركسية كنظرية ينبغي أن يلتزم بها السودان كمصباح منير يضيء له الطريق. حول الموضوع الأول لا أجد ما يؤخذ على رأي الوسيلة، بل أقول إنني مشارك له في ذلك الرأي. قال الوسيلة إن مثقفي السودان يكادون أن يكونوا أجمعين ممن انحدروا من أصول فقيرة (حرفيين وصغار تجار وصغار موظفين) وحاولوا في البدء إصلاح المجتمع ولكن "ما إن احتلوا المقاعد الوثيرة التي خلفها الاستعمار حتى نسوا دورهم الثقافي، وبدأت حيطان المكاتب تمتص ما بقي عندهم من ثقافة وتحولهم إلى أشباح متحركة". المثقف ليس هو، بالضرورة، المتعلم، فعباس العقاد وهو من أكبر المثقفين العرب وأطولهم باعًا في الكتابة والنشر، لم يتلق تعليمًا نظاميًا يتجاوز المرحلة الوسطى من التعليم. تعبير المثقف تعبير طارئ على الأدب السياسي الغربي، ولم يكن يعرف في الغرب قبل رسالة الكاتب الفرنسي إميل زولا التي انتصر فيها للعسكري درايفوس بعد أن أُلحقت به تهم باطلة، وكان عنوان الرسالة "أنا أتهم" (J`accuse). تلك الرسالة

تبعها بيان شارك في التوقيع عليه عدد من كبار المفكرين بتوقيع "المثقفين". ومن ذلك التاريخ أصبح تعبير مثقف نعتًا يطلق على صاحب النظرة الشاملة للمجتمع القادر على النقد الاجتماعي والتحاور الموضوعي بشأنه مع نظرائه. لهذا لم تجانف الكاتبة الفرنسية سيمون دي بوفوار الصواب في كتابها "المثقفون" (Les Mandrins) عندما كتبت "أجل أنا مثقفة ويغيظني أن نجعل من هذه الكلمة سُبة".

ما نختلف عليه مع ذلك المناضل العفيف هو دعاواه حول ما سمّاه "الفكر الاشتراكي الحديث". قال: "بالمقارنة مع جيلنا فإن الجيل الماضي من المثقفين كانت له فلسفة حديثة يعتمد عليها هي **الفلسفة الانجليزية في الاشتراكية ضيقة الأفق عديمة الجدوى، وقد ذبلت عندما واجهت ضجيج الحياة وصراع الشعب مع الأجنبي**". ثم مضى للقول: "لقد تفتح جيلنا على الماركسية التي يمكن أن تُسَمَّى بالفكر العمالي الحديث لاعتمادها أساسًا على الطبقة العاملة والكادحين، وليست هي فلسفة لديها معايير جاهزة تفصل على كل شعب وتطبق عليه ميكانيكيًا، إنما لديها منهج علمي في دراسة المجتمع ومرونة في تطبيق الأساليب الملائمة في النضال وشرح الماضي والحاضر والمستقبل باللغة التي يفهمها الشعب". المجموعة التي عناها الوسيلة بالمثقفين الذين اعتمدوا "الفلسفة الاشتراكية الضيقة" هم، بلا شك، الاتحاديون الأبروفيون، إذ لا نعرف بين الأحزاب الأخرى حزبًا واحدًا كان يسعى للاستهداء في السياسة بمصباح نظري منير. ففريق من الأحزاب الأخرى كان مهمومًا بوحدة السودان مع مصر تحت تاج الفاروق المفدى، ولا شيء بعد ذلك. أما الفريق الثاني فقد كان مسكونًا بمخاربة دعاوى مصر حول السيادة على السودان ولكن ما إن تحقق الاستقلال وسقطت دعاوى السيادة لم يَهدِ الله ذلك الطرف إلى مشروع نهضوي. لهذا بقي الحزب الشيوعي والمجموعات العروبية والإسلاميون وحدهم أصحاب المشروعات. وقبل تناول المشروعين العروبي والإسلامي نبدأ بالمشروع الشيوعي السوداني الذي نبذه أهله بنبذهم لثوابته بإدانة الروس لمجازر ستالين في روسيا،

وانتفاضات المجر والتشيك في شرق أوروبا، وتخلي الأحزاب الشيوعية في غـرب أوروبا بما فيها يوغـسلافيا، وإيطاليـا، وإسـبانيا عـن الثوابـت النظريـة للحـزب السوفيتي حتى انهيار حائط برلين. ولقد أراد الله خيرًا بالوسيلة ألّا يعـيش لـيرى انهيار النظام الستاليني حتى يرثى لحاله من بعد أن رثى ستالين عند رحيلـه بـدمع سخين وهو يقول: "طبت حيًّا وميتًا يا رفيق".

لا شك أنه من حق الشيوعيين، ومن واجب غيرهم، الاعتراف بالدور الذي قام به الحزب الشيوعي السوداني ليس فقط في إذكاء النضال الوطني رغم رأينا في الأسلوب المستفز للآخرين الذي كان يمارس به ذلك النضال، وإنما أيضًا في إرفاد السياسة بالفكر حتى وإن كان لنا رأي نقيض لجوانب مـن ذلـك الفكـر. بيـد أن التلبث عند الفكر الذي كانت تطرحه على العالم المنظومـة الـشيوعية حتـى عقـد السبعينيات من القرن الماضي كحل لمشاكل الإنسانية إصرار يعاند الواقـع، خاصة بعد رفض الأحزاب الشيوعية الأوروبية الكبرى مثل الحزبين الإيطالي والإسباني اللذين تبنيا أهم قيم الحضـارة الأوروبيـة البرجوازيـة: **رعايـة حقـوق الإنـسان والمواطن**. وكان لأمين عام الحزب الشيوعي الإسـباني سـانتياقو كـاريلو رد لاذع على مَن اتهموه بالانحراف أو التحريف قال فيه **"لينـين لـيس هـو مـسيحنا و17 نوفمبر ليس هو عيد ميلاد يسوعنا"**. في الجانب الآخـر انكفـأ على نفسه الحـزب الشيوعي الفرنسي (ثالث حزب شيوعي في أوروبا من ناحية العضوية). ما الـذي كسب ذلك الحزب بالسير على طريق لينـين؟ تقلـص وجـود الحـزب الـشيوعي الثالث في أوروبا إلى عشر مقاعد في الجمعية الوطنيـة ، وذلـك هـو الـثمن الـذي يدفعه كل مَن يعاند الواقع.

التلبث عند طريق لينين

استلباث هذا النفر في السودان عند "طريق لينين" شتاء وصيفًا وخريفًـا (إذ ليس في السـودان ربيع) عبر عنه كاتـب شـيوعي في واحـد مـن مقالاتـه لجريـدة "الأيام" بمنطق غريب، قال الكاتب أن العداء مـع أمريكـا، لـيس مـع الـسودان

فحسب، بل مع كل دول العالم النامية، سيستمر إلى الأبد. لماذا إلى الأبد؟ قال إنه امتداد لزمان مشروع أيزنهاور. وفي تلك اللحظة التي أعاد فيها المحلل اللينيني الصراع بين أمريكا من جهة، وشعوب العالم البروليتارية، من جهة أخرى، إلى مشروع أيزنهاور قلت لنفسي: "آن لأبي حنيفة أن يمد رجليه". فمشروع أيزنهاور هو المشروع الذي أرادت به الولايات المتحدة احتواء الاتحاد السوفيتي بأحلاف متعددة مثل الناتو (حلف دول الأطلسي)، والسينتو (حلف دول الشرق الأوسط). ولا شك في أن الكاتب المحلل تجاهل، ولا نقول جهل، التغيير الجذري الذي وقع في العالم منذ ذلك التاريخ. فالولايات المتحدة لم تعد اليوم بحاجة إلى احتواء الاتحاد السوفيتي بعد أن تحول إلى دولة واحدة هي "الاتحاد الروسي" وانفرط العقد في دول الكوميكون (دول أوروبا الشرقية) وأفلح أكثرها في الانضمام للاتحاد الأوروبي، كما انضم بعض منها إلى حلف الأطلسي، وهو حلف غربي دفاعي. أهم من كل ذلك تحول الصين العظيمة، التي مازالت تطلق على حزبها الأوحد: "الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني الماوي" إلى أكبر داعم للاقتصاد الأمريكي باعتبارها الدائن الأول له. ولو لم يذهب الكاتب إلى ما يحسبه تفسيرًا ماديًّا جدليًّا للواقع المعاصر لأحسن فعلًا. مثلًا لو قال إن القرن الأمريكي في زوال، لا عبر ثورة الكادحين بل بسبب النمو الاقتصادي في دول العالم بما فيها تلك التي كانت توصف بـ"المتخلفة " (مثل الهند) باقتحامها لمجالات المعرفة المتطورة وحسن تخطيطها للاقتصاد، لجاز له ذلك. فكما كان القرن التاسع عشر والقرن العشرون هما القرنان الأوروبيان، وكان القرن العشرون هو القرن الأمريكي، فإن القرن القادم لا محالة سيكون "القرن الآسيوي". كل هذه التحولات إن وقعت فسيكون وقوعها لعوامل سياسية واقتصادية وعسكرية وأهم من كل ذلك علمية، وليس لأسباب أيديولوجية، أو عبر ثورة طبقية المنشأ كما يحلم النظريون. من جانب آخر، أصبح الاقتصاد اليوم: نقدًا كان أم صناعة أم تجارة، خاضعًا لتحكم مجموعة صغيرة من

دول العالم. ففي عام 1985 برزت مجموعة السبع دول الصناعية الكبرى للتنسيق فيما بينها في الأمور التجارية والصناعية والمالية. وعندما نقول التنسيق فيما بينها، فنعني بالضرورة تحكمها في الآخرين. تلك الدول شملت كندا، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، وإيطاليا، واليابان، والولايات المتحدة. وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي انضم ذلك القطر بقيادة جورباتشوف للمجموعة، ولكن نتيجة لانهيار المؤسسات المالية في الاتحاد السوفيتي السابق وتحكم المافيا الروسية في أسواق المال والنفط لم تعد الدولة الثامنة تدعى للمشاركة في اجتماع السبعة إلا لمامًا.

ولإحساس دول العالم الثالث باشتداد قبضة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد والمال في العالم وتململها من ذلك الوضع؛ دعا الرئيس جورج بوش إلى تكوين مجموعة أخرى من عشرين دولة يمثلها وزراء ماليتها ومحافظو بنوكها المركزية بهدف الحد من ذلك التململ، أول اجتماع لهذه المجموعة تم في واشنطن (14 نوفمبر 2006). ولم يكن ظهورها محل ترحيب من جانب فرنسا، تساندها إيطاليا، وبقلة اكتراث من جانب بريطانيا. ولربما كان الباعث للموقف الفرنسي هو خشية فرنسا من تعارض عمل هذه المجموعة مع ما يقوم به مدير صندوق النقد ميشيل كامديسو، خاصة وقد ظلت إدارة الصندوق منذ إنشائه موقوفة على الفرنسيين في حين كانت رئاسة البنك الدولي وقفًا على مواطني الولايات المتحدة. مجموعة العشرين ضمت الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، والصين، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، والاتحاد الروسي، وكوريا، وتركيا، وإندونيسيا ودول الاتحاد الأوروبي. جميع هذه الدول لم تكن تمثلها نقابات العمال حتى نقول لهم "يا عمال العالم اتحدوا" وإنما تمثلها الدول. لهذا فإن أردنا أي تحولات جذرية في الاقتصاد الدولي، فلن يكون هذا إلا عبر تحالف بين الدول، خاصة دول الجنوب، لإنهاء الهيمنة الأمريكية عليها. هذا ما فطنت له، بحكمتها، بعض تلك الدول؛ فأنشأت دول مجموعة البريكس (BRICS) كاتحاد يرعى مصالحها، ويحد من هيمنة جماعة السبعة عليها في المجال الاقتصادي. ذلك الاسم

يتكون من الحرف الأول من اسم كل واحدة من تلك الدول باللاتينية : برازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا.

العولمة

من جانب آخر اجتهدت جماعة من المنظرين الماركسيين في السودان، ما وسعها الجهد، في الخلط بين ظاهرة العولمة وبين الرأسمالية المتوحشة التي لا سبيل للقضاء عليها، في نظرهم، إلا عبر صراع طبقي يودي بالرأسمالية. في ذلك الطرح خلط مفهومي بين أمرين. ظاهرة العولمة من ناحية، وتوحش الرأسمالية، من ناحية أخرى. العولمة ليست ظاهرة جديدة، إذ عرفها العالم منذ قديم الزمان ومن نماذج ذلك طريق الحرير الذي كان يربط الصين بالدول الأوروبية والإسلامية (تركيا). ومما هو جدير بالإشارة أن قادة الصين "الشيوعيين" مازالوا مسكونين حتى اللحظة بهواجس طريق الحرير. ففي سبتمبر 2013 أعلن الرئيس الصيني شي جين بينق في كازاخستان إنشاء طريق سمّاه "طريق الحرير الجديد" بين الصين ودول وسط آسيا اقتفاء لما قام به ملوك أسرة شان الصينية في الفترة 224 - 206 قبل الميلاد. وفي العام الذي يليه (2014) أعلن نائب رئيس وزراء الصين زانق قاولي إنشاء جسر أرضي يربط بين الصين ووسط وغرب آسيا سماه "طريق الحرير الثاني". أيضًا من نماذج الاندماج الاقتصادي بين الدول ذلك الذي تحقق عبر استعمار الشعوب الذي أدى إلى دمج اقتصاد الدول المستعمَرة (بفتح الميم) باقتصاد الدول المستعمِرة (بكسر الميم) في علاقة غير متكافئة، وظهور الشركات العابرة للأوطان بل القارات. ولكن بيقظة الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى مخاطر تلك العلاقة سعت تلك الدول في مبادرات مختلفة إلى اتخاذ قرارات عبر الأمم المتحدة للحد من اختلال الموازين الاقتصادية، وكان من أكبر إنجازاتها إنشاء منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد).

"العولمة" التي نتحدث عنها اليوم، إذن، هي ظاهرة تولدت من ظروف

اقتصادية واجتماعية وسياسية متنوعة، فاقم منها الانفجار المعرفي الذي حوَّل العالم إلى قرية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتشبيك (net working) العلاقات الاقتصادية في كل المجالات. وقد ظهر تعبير العولمة للمرة الأولى في عام 1983 في مقال للاقتصادي الأمريكي ثيودور ليفيت (Theodare Levit) في مقال له نشرته مجلة هارفارد للأعمال (Harvard Business Review) في عددها الصادر في مايو/ يونيو 1983. وكان على رأس العوامل التي دفعت ليفيت لتناول موضوع العولمة، وعنى بذلك عولمة التجارة، عاملان: الأول هو التفاعل (Interaction) والثاني التكامل (Integration) بين الدول في المجال التجاري. وكان من نتائج هذه العولمة تقليص نفوذ الدول وتوسيع الوعي بالعالم.

أما حول وحشية الرأسمالية، فنقول إن الوحشية طبيعة راسخة في الرأسمالية، عولمة أو لا عولمة. فرغم استخدامي هذا النعت (المتوحشة) في وصف الرأسمالية فقد تولد لديّ يقين بأن الرأسمالية متوحشة بطبعها لأن الإنسان متوحش. ويعود مصدر توحش الإنسان إلى رغبته في، وحرصه على، بلوغ الحد الأقصى من الكسب (maximization of gain)، كان ذلك في مجال العلم أو الثروة. لذلك لا سبيل للقضاء على هذا التوحش الرأسمالي من منظور أيديولوجي، بل عبر قراءة للواقع الجديد قراءة موضوعية. دعنا نأخذ كنموذج الموجة الأخيرة من التيارات السياسية التي طرأت على أوروبا بعد "التوحش" المفرط للرأسمالية الذي كانت أوضح مظاهره البون الشاسع في الدخول بين الطبقة العليا في المجتمع والطبقة الأدنى فيه. فعند النجاح الكاسح لبيرليسكوني في إيطاليا في بداية القرن الراهن وقضائه شبه الكامل على اليسار والجماعات الليبرالية القديمة ظن كثر أن الستار قد أسدل على المسرح السياسي إلى الأبد على التيارات الاشتراكية. ولكن في مطلع الألفية الثالثة وقع ما لم يكن في الحسبان، ففي خلال اجتماع الثمانية الكبار (الدول الصناعية الكبرى السبع بالإضافة إلى روسيا) في مدينة جنوا شهدت إيطاليا أكبر تجمع جماهيري

عرفته تلك المدينة. ذلك التجمع لم يتمحور حول أيديولوجيا معينة أو يقوده أي من أحزاب اليسار التاريخي، بل حصر همه حول مطالب محددة نادت بها القاعدة المجتمعية (grassroots) التي أطلق عليها اسم حركة الجيروتوندى (movementi dei gerotondi). تلك الجماعة ضمت العمال ورجال الكنيسة وموظفي الدولة والقطاع الخاص والمهاجرين والتنظيمات النسوية والشبابية. الهدف الأوحد الذي أعلنته تلك الجماعات لم يكن هو هزيمة الدولة الرأسمالية على يد الطبقة العاملة، بل تحقيق دولة الرفاهية الاجتماعية للجميع.

اليسار الجديد

إن كان ذلك هو التحول الذي طرأ على الحركات "اليسارية" الأوروبية من الناحية العملياتية والتنظيمية، فمن ناحية الأفكار احتل الساحة جيل جديد ممن كانوا ينعتون بمفكري اليسار بصرف النظر عن منبتهم الأيديولوجي. على رأس هؤلاء كان الاقتصادي اليوناني يانيس فاروفاكي الذي ورث ماركسيته عن والده رجل الأعمال اليوناني الثري. وبعد دراساته الأولى في بلاده التحق يانيس بجامعتي أسكس وإيست أنجليا في بريطانيا حيث حصل على الدكتوراه في علم لا يوفق فيه غير النوابغ "الإحصاء الرياضي" (Mathematical Statistics). ومن بعد عمل فاروفاكي كزميل في جامعة كامبردج، ثم كأستاذ في العلم الذي تمهر فيه في جامعة تكساس (أوستن). وخلال سياحته العلمية خرج فاروفاكي على الملأ بكتابه الأشهر (المونوتور الكوني). المونوتور في الميثولوجيا الإغريقية مخلوق خرافي نصفه الأعلى إله ونصفه الأسفل ثور كانت تقدم له القرابين البشرية حتى لا يثور ويدمر قصر الملك مينوس. خلاصة الكتاب أن الهيمنة الأمريكية على العالم، خاصة في الاقتصاد، ستدمر العالم إن لم يطرأ عليها تغيير بنيوي. رغم ذلك لم يذهب اليأس بـ"يانوس" مذهبًا يجعله يرفع كلتا يديه في الهواء، ويقول هذه هي نهاية التاريخ، وإنما قال: "ليس في مقدورنا أن نغير العالم ولكن في إمكاننا أن نغير أوروبا". يالهفتا على من يريدون تغيير العالم كله من بيت المال بأم درمان إلى وول ستريت، وهم عاجزون حتى عن التحكم في أسعار الطماطم في سوق الشجرة

بأم درمان. ومن طرائف يانيس الذي رضع الماركسية من ثدي أمه قوله في حديث له مع محاور في الإذاعة البريطانية (BBC 3/2/2015): **"أصبحت كلما ذكرت الحرف ميم (ماركس) أمام مجموعة مهذبة (Polite group) أحس بالحرج"**. هذا هو العالم الذي نعيش فيه، ترى في أي عالم يعيش الذين ما زالوا في انتظار يوم القيامة الذي تنبأ به ماركس ولينين، حيث تذوب الدولة ويعيش البشر في رفهنية أبدية.

ذلك السقوط لم يمثل فقط انهيار نظام للحكم وطيد الأركان، بل كان أيضًا سقوطًا لمنظومة فكرية تبناها النظام اللينيني الستاليني لإدارة الدولة والمجتمع منذ عشرينيات القرن الماضي. ففي ذلك المؤتمر أعلن الأمين العام للحزب ميخائيل جورفاتشوف أنه لا سبيل لتحول ديمقراطي بدون شفافية (glasnost) وكانت ضربة البدء في ذلك التحول إبدال محرري الصحف التي كانت تعبر عن رأي الحزب بأشخاص عرفوا باستقلال الرأي، والسماح بصدور الكتب الناقدة لحرب أفغانستان التي منع تداولها من قبل، وإفساح المجال لغير الشيوعيين لممارسة الكتابة في الصحف. إعلان جورباتشوف لم يقد فقط إلى انهيار الاتحاد السوفييتي، بل صحبته أيضًا انتفاضة الأدباء التشيكيين بقيادة فاتيسلاف هافل الكاتب التشيكي المعروف ورئيس تشيكوسلوفاكيا فيما بعد عندما أصدر ميثاق السبع وسبعين إحياءً لذكرى ضحايا النازية والستالينية. لخص هافيل هجاءه لدولتي الطغيان في مقال بليغ بعنوان "قوة الضعفاء" (The Power of the Powerless). في ذلك المقال وصف هافيل الفترة التي عاشتها شرق أوروبا في ظل الاستالينية بفترة "العيش تحت ظل أكذوبة" (Living in a lie). لهذا لم يبالغ القاص التشيكي كونديرا عندما قال: "إن أعظم أعمال هافيل هي قصة حياته". ومما له علاقة بالأحداث الراهنة في أوكرانيا وبالعنف الستاليني فقرات مرعبة للقاص الروسي سولشنتزن في كتابه عن القولاق. قال القاص في الفصل الثاني من القولاق الخامس إن أوكرانيا هي قلب روسيا ولكن السنوات التي قضيتها في القولاق والعلاقات التي نمت بيني وبين الأسرى الأوكرانيين تجعلني أقول: **"دعوهم يقررون بأنفسهم ما يريدون"**. ذلك اعتراف صعب من كاتب

روسي تربى على قول لينين: "أوكرانيا هي رأس روسيا، فإن انتزعت منها فقدت روسيا رأسها". وقد آن الأوان للقوى السياسية السودانية، على اليمين واليسار، أن تدرك أنها خلال ستة عقود من الزمان كانت تعيش أيضًا في ظل أكذوبة اسمها الديمقراطية لا لأن الديمقراطية ليست حقيقة فدوننا تجربة الهند، وإنما لأننا كنا نحيا في ظل ديمقراطية زائفة.

الأنظمة الرعائية

سقوط التجربة السوفيتية ونهاية الحرب الباردة لم يعطيا فقط دفعًا قويًّا للديمقراطية الليبرالية، بل خلقا أيضًا أزمة فكرية في دول العالم الثالث التي ارتهنت نفسها لواحدة من الدولتين العظميين اللتين كانتا تقودان معسكري الحرب الباردة. وما فعلت تلك الدول ذلك إلا لتحيز أيديولوجي أو للاستقواء بالدول العظمى. وفي الحالتين، ربما باستثناء واحدة أو اثنتين، تحولت تلك الدول إلى دول أسرية (patrimonial states). فرغم كل مظاهر الدولة الحديثة ودعاوى الحداثة، ظل يسيطر على تلك الدول مَن كان يطلق عليه الرئيس السادات "كبير العيلة"، فرغم وجود دستور وبرلمان ونظام قضائي، فإن "كبير العيلة" كان هو المهيمن على البلاد والعباد. لهذا اشتهرت هذه الدول، مَن كانت منهنَّ على اليسار أو اليمين، بديمومة حكم "كبير العيلة". فقد حكم، مثلًا، سيكوتوري غينيا لمدة 26 عامًا، وحكم بول بيا الكاميرون لمدة 32 عامًا وما زال حاكمًا، وحكم دوس سانتوس أنقولا لمدة 35 عامًا وما زال حاكمًا، وحكم موبوتو الكونغو لمدة 32 عامًا حتى أقصي من موقعه. ولما تزل أغلب تلك الدول عاجزة عن التكيف الفكري والسياسي مع الحدثين اللذين هزا العالم: انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي. ولعل من طرائف الأمور ما أورده منقستو هايلي ميريام في واحد من كتابيه اللذين صيغا باللغة الأمهرية حول أثر تلك الهزة على هذه الدول. فكما أبلغني صديق قرأ الكتابين باللغة التي كتبا بها (الأمهرية) أن الرئيس الأثيوبي السابق، عندما أحس بأن الأرض تميد تحت قدميه، بل تحت أقدام النظام السوفيتي، قرر أن ينتقل إلى موسكو وبرلين الشرقية للقاء رجلين: الأول

هو الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي (ميخائيل جورباتشوف) والثاني زعيم الحزب الشيوعي في ألمانيا الشرقية (هونيكر). في لقائه مع الأول، وجه منقستو سؤالًا لجورباتشوف هو: "إن كان في سياسة الاتحاد السوفيتي أي تحول فكري، فلتخطرونا به حتى نرتب أمورنا". في الرد على ذلك السؤال أبلغ جورباتشوف منقستو بأنه لا جديد في توجهات حزبه أو حكومته وأن الأمور ستسير على الوجه الذي كانت سائرة عليه. وما إن وصل منقستو برلين حتى وجه السؤال نفسه إلى هونكر الذي لم يجب على منقستو مباشرة، بل سأله "ما الذي قال لك جورباتشوف؟" وعندما روى منقستو له ما أبلغه جورباتشوف قال هونيكر: "**جورباتشوف يكذب عليك. لقد انتهت اللعبة**". فالدولة التي أسسها لينين وثبت أركانها ستالين انتهت، يا للهول، إلى لعبة خاسرة.

رجل لم يجرب المجرب

يقول المثل: "مَن جرب المجرب حاقت به الندامة"، كما يقول أهل الشام "البِجرب المُجرَّب عقله مُخَرَب". إمعان الساسة السودانيين في تجريب المجرب استمر حتى بعد سقوط نظام عبود وقيام الديمقراطية الثانية، رغم أن مرحلة الديمقراطية الثانية قد وفرت فرصة ذهبية للسودانيين لمعالجة المشكل السوداني. فبعد سقوط نظام عبود تولى الحكم رجل من غير أهل السياسة هو الأستاذ سر الختم الخليفة ومما يحمد لحكومته (1964-1965) أنها كانت أول حكومة تضع على رأس أجندتها موضوعي وحدة القطر وإزالة الظلامات الموروثة التي عانى منها أهل الجنوب. تلك المشكلة التي كانت تسمى "مشكلة الجنوب" هي في حقيقتها مشكلة السودان. ومن جميع ساسة الشمال لم يفتطن إلى هذه الحقيقة البدهية غير مفكر سوداني واحد. حين أنكرها مكابرون كثر. ففي ديسمبر 1964 أخذ السياسيون يتجادلون، بل بالأحرى يتلاحون، حول مشكلة الجنوب. فالجدل قياس على مشهودات مدركة، أما التلاحي فهو خصام وتنابذ. ذلك هو الوقت الذي كتب فيه الأستاذ الشهيد محمود محمد طه يقول: "**للجنوب مشكلة، ما في ذلك ريب، وهي بذلك تحتاج حلًا سريعًا وشاملًا**". ثم قال: "أول الحل هو

تصور المشكلة في إبعادها الحقيقية ومواجهتها بشجاعة". مضى الأستاذ الشهيد يقول: "**أحسنت الحكومة (حكومة أكتوبر) حين اعترفت باختلاف العنصر واختلاف اللغة واختلاف العقيدة بين الشمال والجنوب. وفي الحق أن الجنوب ليس بدعًا في هذا الاختلاف، وإنما هناك سمات من هذا الاختلاف في شرق السودان وغربه، وفي شماله ووسطه. وكل ما يقال عن الجنوب أن الاختلاف أشد توكيدًا، وأبلغ ظهورًا مما هو عليه في بقية الأجزاء. وكون السودان قطرًا شاسعًا، وفيه من اختلاف اللغات والعنصريات والعادات ما فيه إنما هو من دواعي التفاؤل؛ لأن خصائص كل عنصرية من هذه العنصريات إذا ما نُميت وهذبت وتفتقت طاقاتها الأصلية، فستزيد من حيوية الأمة السودانية في مجموعها وتخصب شخصيتها وتزيد من وزنها ومن قيمتها قيمة**".

الأستاذ الشهيد لم يقف عند تحليله الواعي لما سُمِّي بمشكلة الجنوب، بل ألحق برسالته الأولى رسالة ثانية عنوانها: "**.......... وللشمال أيضًا مشكلة**". في تلك الرسالة قال: "للشمال مشكلة، ما في ذلك ريب أيضًا. ولم تستأثر مشكلة الجنوب باهتمام الناس إلا لأن الدم قد أريق على جوانبها. **مشكلة الشمال هي انعدام المذهبية، وانعدام المبدأ، وانعدام فلسفة الحكم. ومشكلة الجنوب على سوئها ما هي إلا نتيجة لمشكلة الشمال هذه، إلى جانب اعتبارات أخرى بالطبع. إذا أردتم حل مشكلة الجنوب، فاتجهوا منذ اليوم إلى حل مشكلة الحكم عندنا بإيجاد فلسفة للحكم الرشيد**". لهذا إن جاء قرنق في عام 1983 بأطروحته بأن المشكل الذي كانت تعاني منه بلادنا ليس هو مشكل الجنوب بل مشكل السودان، فقد سبقه إلى ذلك التشريح للأزمة مفكر سوداني شمالي قبل ستة عشر عامًا.

مؤتمر المائدة المستديرة

تُري ما الذي حال دون إيجاد حل لكبرى مشكلات السودان بعد أن توافرت للسودان في عام 1964 أول حكومة وطنية اعترفت بأن مشكلة الجنوب هي جزء من مشكلة أكبر: مشكلة السودان، ثم وضعت حل ذلك المشكل في

قائمة أولويات الحكم. نعم كان من الممكن الوصول إلى حلٍّ مُرْضٍ لتلك المشكلة بعد أن أفلحت حكومة سر الختم الخليفة في عقد أول اجتماع بين الجنوب والشمال منذ الاستقلال هو مؤتمر المائدة المستديرة، ولعل أغلب المؤرخين قد جهلوا أو تجاهلوا مصدر فكرة مؤتمر المائدة المستديرة أو حسبوها من بنات أفكار ساسة الشمال. حقيقة الأمر أن الفكرة تعود للسياسي الجنوبي وليام دينق الذي طرحها على رئيس الوزراء سر الختم الخليفة، وتحمس لها رئيس الوزراء الجديد بعد أن مهد للأمر الإداري داؤود عبد اللطيف وصديقه الإداري الجنوبي كلمنت أمبورو. ذلك أيضًا كان هو المؤتمر الأول الذي دعيت له الدول الأفريقية في حين رفض المحجوب عندما كان وزيرًا للخارجية طلبًا نظيرًا تقدم به نكروما للتوسط بين الجنوب والشمال خلال اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية. وكان من رأي محجوب أن ذلك التوسط يمثل تدخلًا في شؤون الدول الأعضاء مما يتعارض مع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

إن كان هناك من أمر أجلاه مؤتمر المائدة المستديرة جلاءً كاشفًا، فهو غياب الرؤية الصحيحة لطبيعة المشكل وتداعياتها، وهذا أول ما كان يتوجب على الساعين لحل أي مشكل الإلمام به. ولكن ساسة الشمال تمكثوا في الظن بأن مشكل الجنوب يمكن أن يحل وفق ما يريدون، لا وفق ما يطالب به أهل ذلك الإقليم أو يتوافق عليه الطرفان ويقتضيه العدل. كشف الاجتماع أيضًا عن فقدان كامل للحساسية نحو عقابيل الرق التي ترسبت في نفوس الجنوبيين، واستمرتها حلوقهم. ومن الجلي أن النخبة السياسية الشمالية ما فتئت بعد قرابة عقدين من الزمان من خطاب إبراهيم بدري في لجنة الدستور ثابتة على نكران دعاوى الجنوبيين حول جذور الأزمة، وفي أحسن الأحوال الالتواء عليها. أو تعرف ما هي تلك المطالب التي استعصى على ساسة الشمال الالتزام بها؟ المطلب الأول هو ما أفضنا في الحديث عنه عبر هذا الكتاب وغيره ألا وهو الحكم الذاتي لا الانفصال أو حق تقرير الجنوب لمصيره، أما الثاني فهو مطالب الجنوبيين في السودنة، والتي لم تتجاوز ونكرر، تعيين: 3 مديري مديريات، و3 نواب لمديري

المديريـات، و6 مفتشي مراكز، و8 مساعدين لمفتشي المراكز، و12 مـأمور مركـز، و3 حـكمدار بوليس، قمندان بوليس، 6 وكـلاء وزارات. وبـدلًا مـن أن يقـول أولياء الأمر الجدد القدامى في الخـرطوم "غالي والثمن رخـيص"، أنكـروا تلـك المطالب من جانب قوم ما زالوا في حاجة إلى النمـو والارتقـاء. ومـن المحـزن أن رفض هذه المطالب لم يجئ فقط من السياسيين، بل أيضًا من اتحاد الإداريين الـذي هدد باستقالات جماعية إن قبل السياسيون هذه المطالب لأن الجنـوب، في رأيهـم، غير مؤهل حتى لتقديم إداريين ورجال أمن لإدارة الجنوب. وهكذا تـآزر ساسـة الشمال مع إدارييه على الحيلولة دون تحقيق مطلب جنوبي لو استجابوا إليه لأصبح الحال في السودان غير الحـال. هـل يختلـف موقـف النخبـة الـسياسية والإداريـة الحاكمة في الخرطوم يومذاك عن موقف حاكم عام السودان هيـوبرت هدلـستون عندما اعترض على منـح الحكـم الـــذاتي للـسودان قـــائلًا: **"الطريـق للحكـم الذاتي طويل وشاق"، وأن السودان بحاجة إلى عشرين عامًـا إضـافية كـيما يكـون مؤهلًا للحكم الذاتي، لا الاستقلال"**.

في أوان الجد لا يعبر مثل ذلك الاسترخاء إلا عن استهزاء فكـري واسـتهانة بالغة بكبرى قضايا السودان. ذلك الاسترخاء أو الاستهزاء كشفت عنـه بـصورة واضحة الأولويات التي حددتها تلك النخبة لبرنامجها السياسي، وكانت أولويات ممعنة في الاختلال كما أبنًا. الأمر الثاني هو تلجلج سادة الشمال في هذا الأمر رغـم أن "الحق أبلج والباطل لجلج". ذلكم هو موضوع الحكم الفيدرالي الـذي يتعلـق بمطلب الفيدريشن لجنوب السودان طرحت لأول مرة قبيل الاستقلال، فرفضها الشمال مجتمعًا باستثناء ما كـان يـسميه الحـزب الـشيوعي (مـنح الجنـوب حكـمًا داخليًّا). تلك هي القضية التي اشتدت فيها الخصومة دون الاهتـداء بـأي تجربـة ناجحة. فعند الحديث عن نظام الحكم ذلك طُرح على لجنة الاثنـي عـشر مُقَـترح يتضمن"اعتراف الدولة بالحكم الإقليمي وتطويره وتطبيق اللامركزية الإدارية في الخدمات العامة على أوسع مدى". ذلك الطرح لم يُرضِ الجنوبيين، وكان من أبرز

هؤلاء شابان عاشا ودرسا وعملا في الشمال، وكان لهما من بين أبنائه أصدقاء كثر، نشير على وجه التحديد إلى أبيل ألير وناتالي ألـواك. هـذان القانونيـان المرموقـان ناصرا دعوة وليام دينق إلى استفتاء في الجنوب حتى يحسم أهلـه الآراء المتـضاربة بين حكم ذاتي منقوص هو في جـوهره حكـم محلي، ودعـوة للاتحـاد الفيـدرالي، وأخرى للانفصال. قال أبيل: "لقد استنفدنا عـشر سـنوات في الأمـن والنظـام، ووصلنا الحد الذي صارت فيه حياة الإنسان في الجنوب كحياة حشرة". أما ناتالي فقال: "لا حاجة للجنوب لمساعدة الآخرين، إننا نطالـب بحقوقنـا، ولا نريـد أن يستعمرنا أحد".

هذه الكلمات البينات لم تـستفز أهلنـا في الـشمال بـسادته وعلمائـه وقانونييـه ووجهائه... أكان ذلك لفقدان الإحساس بالآخر أو الجهل بمعاني المـصطلحات أو الاستهانة التامة بـالطرف الآخـر. انظـر إلى مـا قالـه الـصادق المهـدي حـول الفيدرالية. قال: "النظم الفيدرالية ليست ثابتة المعالم أينما كانت، وإن فُـتح البـاب أمامها؛ سيؤدي إلى تفتيت الأقطار الأفريقية التي لا يخلو أي منها من مشكلة تماثل مشكلتنا". الحكم القطعي بأن الفيدرالية ليست ثابتة المعالم أينما طرحـت مـا كـان ينبغي أن يصدر من رئيس وزراء دولـة قـرأ عـن التطـور الـسياسي لـدول العـالم يومذاك، وكان من الواجب أن يكون ملمًّا بالعالم الذي يعيش ونعـيش فيـه. ففـي ذلك العالم دول عدة تمثل مساحة أرضها الجزء الأكبر من مـساحة العـالم، ويبلـغ عدد سكانها أكثر من نصف سكان العالم، كانت تحكم حكمًا فيدراليًّا. هذه الـدول هي الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي (سـابقًا)، والهنـد، وكنـدا، والبرازيـل، وألمانيا، وسويسرا. وما كان ينبغي على الصادق أن يردد مثل هذا القول لاثنين من خيرة قانونيينا: أبيل ألير وناتالي ألواك. هـل كـان رئـيس الـوزراء يجهـل أن هـذه الدول تدار كدول فيدرالية؛ ولهذا يصبح تعبير "أينما كانت" تعبيرًا خاطئًـا، أم أن الموضوع في جوهره كلام يهتبل به قائلـه النـاس، أي يكـذب علـيهم ويخـدعهم. القائل بهذا الحكم القاطع هو الرجل نفسه الذي جلس أمام كاميرات التلفزيـون

ليقول في لقاء "شاهد على العصر" إنه كان فريد عصره في إدراك "مشكلة الجنوب ووسائل حلها". ترى أي حساب تاريخي يستحقه الذين وقفوا ضد الفيدرالية في (1956 و1965) ثم ارتضوا استفتاء يقود إلى ما هو أكثر مما كان يتمناه بنجامين لوكي في 1956، وما كان ينشده وليام دينق وأبيل ألير وناتالي ألواك في لجنة الاثني عشر عام 1965؟

الصادق المهدي وآخرون قبلوا في أسمرا في عام 1995، وفي فرانكفورت في عام 1992، وفي نيفاشا في عام 2005 ما هو أبعد بكثير مما طلبه الجنوبيون في 1955 وما طالبوا به في 1965. ولكن حتى هذه اللحظة لم يبِن هؤلاء للشعب الذي يحكمون، أو بالأحرى السوائم التي يقودون، لماذا كان رفضهم الأول ولماذا كان قبولهم الأخير، ناهيك عن الاعتذار عن المواقف السابقة التي جعلت الحرب تشتعل أوارًا خلال عقود. هذا السؤال يجب ألّا يقتصر توجيهه على السياسيين، بل أيضًا على المؤرخين والباحثين الذين أخذوا يقرؤون ما بين سطور اتفاقية السلام الشامل، وهم يبحثون عمّا يؤكد عزم الجنوبيين على الانفصال في الوقت نفسه الذي لا يلقون فيه بالًا للأخطاء المتوالية من 1956 إلى 2003، وجميعها أخطاء مرتكبها واحد هو النخبة السياسية الشمالية.

الجيش حامي الوحدة... أيّ وحدة؟

في محاورات لجنة الدستور التي اختارتها الجمعية التأسيسية بعد انتخابات أبريل 1968 وردت إشارة لافتة للنظر في حوار بين عبد الخالق محجوب الذي كان ممثلًا لـ"الاشتراكيون"، وذلك هو الاسم الذي أطلقه الشيوعيون على حزبهم بعد حل الحزب الشيوعي، وموسى المبارك عضو الحزب الاتحادي الديمقراطي. الإشارة كانت متعلقة بدور الجيش في الحفاظ على وحدة القطر، وفي ذلك كان من رأي عبد الخالق أن: **"الوسيلة الوحيدة لحفظ وحدة السودان هي القوات المسلحة وإن حدث لها شيء، فلن تكون هناك وحدة، طالما لم تكن هناك الطبقة ولا**

الحزب الذي ينظر إليه أهالي الجنوب والشمال بأنه يعبر عن أمانيهم القومية". استطرد عبد الخالق يقول: "إن المزيد من الإنفاق على الجيش قد يمثل عبئًا ماليًا على شمال السودان قبل جنوبه، إذ أنفق السودان على الجيش أكثر من 150 مليونًا من الجنيهات منذ الاستقلال". واتفق مع عبد الخالق في ذلك الرأي عضو اللجنة موسى المبارك، وإن اختلف معه في تحديد العناصر اللازمة للوصول إلى الوحدة. عجبي أن يكون الحديث عن دعم الجيش في معرض البحث عن حل سلمي لمشكل الجنوب.

نهدف من هذه الإيماءة لما أورده السياسيان المرموقان حول دور الجيش في حماية وحدة البلاد إلى تبيان أمرين، الأول هو طبيعة الوحدة التي كان الجيش يحميها، والثاني هو رأي الجنوبيين في دور الجيش الشمالي في الجنوب. حول الأمر الأول نقول إن الوحدة التي كان يراد من الجيش ضمانها ليست هي الوحدة الطوعية، بل هي وحدة قسرية كوحدة الفارس والفرس، أو بعبارة أخرى وحدة الفرس مع راكبه. أما الثاني - أي رأي الجنوبيين في دور الجيش في الجنوب - فقد عبر عنه ناتالي الواك في لجنة الاثني عشر عندما قال: **"الضابط الذي تحسبونه بطلًا في الجنوب هو عندنا جزار"**. ذلك التعبير النابي في وصف جيش البلاد ربما يُفهم في ظل الأحداث التي صاحبته، وليس أدل على احتمال صحة هذا الوصف من اغتيال وليام دينق بواسطة الجيش في طريق عودته إلى التونج من رمبيك بعد الاطمئنان على جهود حزبه في الانتخابات العامة في أبريل 1968، وكان وليام يومها حليفًا للسيد الصادق المهدي.

دور الجيش في مقتل وليام دينق لم يعد محل شك أو تخمين بعد أن أثبته التحري الذي قامت به لجنة تحقيق ترأسها القاضي دفع الله الرضي، وضمت اثنين من ضباط الشرطة هما عبد الرحمن محجوب وحسن أحمد قيلي. إلى جانب ذلك الحدث وقع حدثان آخران خلال التداول حول إنهاء الحرب في الجنوب والاتفاق على ما يُرسي قواعد السلام فيه ويحقق الاستقرار في كل السودان. هذان الحدثان

هيّجا الرأي العام في الجنوب، وقد نُسب كلاهما للجيش السوداني. الحادث الأول كان في جوبا (8-9 يوليو 1965)، والثاني بعد يومين فقط في واو (11 يوليو 1965). وقد كشفت جريدة الفيجيلانت (Vigilant) التي كان مالكها سياسيًّا جنوبيًّا معروفًا هو داريوس بشير في حين كان محررها أيضًا سياسيًّا جنوبيًّا معروفًا هو بونا ملوال عن مسؤولية الجيش عن الحدثين اللذين راح ضحيتهما جمع غفير من المواطنين الجنوبيين. كان من بين الذين ماتوا مغدورين في واو عدد كبير من مثقفي الجنوب تلاقوا في حفل زفاف. إزاء ذلك قُدّم ناشر الصحيفة ومحررها للمحاكمة بتهمة إثارة الفتنة بموجب المادتين (105 و 106) من قانون السودان الجنائي. وبعد نظر محكمة كبرى برئاسة القاضي دفع الله الرضي قضت المحكمة بإدانة المحرر (بونا ملوال) في حين أطلقت سراح المتهم مالك الصحيفة. ذلك الحكم كان محل استئناف تقدم به أبيل ألير إلى المحكمة العليا، خاصة بعد عجز الاتهام عن إثبات انتماء أي واحد من ضحايا مجزرة جوبا لـ"التمرد". نظر في استئناف الحكم القاضي عبد المجيد إمام وأصدر في القضية قرارًا سارت بذكره الركبان. ولو كان ذلك الحكم هو الحكم الوحيد الذي أصدره القاضي إمام طوال حياته القضائية الحافلة لاستحق عليه ممادح لا يسعها كتاب. قال إمام بعد أن ثبت له يقينًا أنه ليس بين الذين ذهبوا غيلة في جوبا وواو "متمرد" واحد، مما يعني أن الجيش مارس بطشًا يخالف أحكام القانون، ويجافي قواعد الإنسانية: "**إن الصحفي الذي يكشف عن مثل هذه التصرفات يؤدي واجبًا تقتضيه الأمانة الصحفية، كما أن الحكومة التي تسعى للتغطية على تلك التصرفات حكومة غير جديرة بالاحترام. وإن أي مواطن يواجهها لهذا السبب تتوجب حمايته وافتراض حسن قصده طالما كان قصده إيقاف مثل هذه الأفعال غير الإنسانية**". ثم ختم القاضي إمام حكمه بما يلي: "**القول بغير ذلك هو هدم لنص القانون وروح القوانين جميعًا**". مسكين السودان الذي اختفى فيه أمثال إمام من منصات القضاء.

عن مسخ التاريخ حدِّث ولا حرج، ونبدأ بالإشارة لأمرين يتعلقان بإقبال الساسة والمعلقين السودانيين على تأرخة الأحداث، وإبانة الظروف التي أحاطت بالقرارات. الأحداث التاريخية التي نعنيها هي تلك التي انعكست في المذكرات التي سجلها بعض من رجال الصف الأول في الحلبة السياسية، كما يتمثل الجانب المعاصر منها في الجهد الذي بذله بعض المؤرخين لإعادة كتابة التاريخ إما من أجل التعفية على بعض الحقائق، أو مسخها مسخًا كاملًا حتى يبدو مَن يعشقونهم من الزعماء وكأنهم أنصاف آلهة لا يخطئون أبدًا ولا تجوز تخطئتهم. طائفة كبيرة من أولئك المؤرخين يجدر بنا وصفهم بالهواة؛ لأن المؤرخ الجاد لا يمسخ الحقائق أو يزور في الوقائع. من بين مذكرات رجال الصف الأول ننتقي مذكرات محمد أحمد محجوب التي اختار عنوانًا لها "الديمقراطية في الميزان". وبدءًا بالموضوع الذي بين أيدينا ألا وهو "قضية الجنوب" تناول المحجوب الموضوع في (16 صفحة) في الفصل السادس من كتابه. هذه الصفحات الستة عشر شملت التركيب القبلي لذلك الإقليم، تمنُّع القبائل النيلوية (الدينكا، والنوير، والشلك) عن المشاركة في التمرد مما يعني انحصار التمرد على الاستوائيين، تأييد القيادات التقليدية (زعماء القبائل) للحكومة وكرهها للتمرد. ولا شك في أن هذه النظرة التبسيطية للقضية تُلقي ضوءًا على أسباب عجز الحكومات عن معالجة المشكل – المعضل. مذكرات المحجوب جاءت في سبعة أقسام: الأول هو الاستقلال، والثاني تأثير عبد الناصر على السياسة السودانية، والثالث حرب الأيام الستة، والرابع حرب اليمن، والخامس سنوات الاستقلال المضطربة، والسادس السودان والتطلع نحو أفريقيا، والسابع أخطاء الماضي وأماني المستقبل (27 صفحة). ومن الجلي أن الكاتب منح الحيز الأكبر في الكتاب لنشاطه الخارجي وهو اختيار لا غبار عليه، إذ كان المحجوب وزيرًا للخارجية، وكان ذا إسهامات لا تنكر في المجال الدبلوماسي لولا أن عنوان الكتاب كان هو "الديمقراطية في الميزان"؛ لهذا فإن الذي يثير التساؤل ليس هو فقط تبسيط المحجوب لأكبر

مشكلة جابهتها حكومته بل واجهها السودان. ذلك التبسيط صحبه توهم، والتوهم هو تخيل الأمور كانت في الحقيقة أو لم تكن. ففي ختام تحليله للمشكل – المعضل قال المحجوب: "وما انحل ربيع (1966) حتى بدأ نوع من الاستقرار يعود للجنوب، وتزداد عزلة الثوار شيئًا فشيئًا ويتضاءل نشاطهم". تلك هي الفترة التي أخذت الأحزاب الشمالية تتغيب فيها عن اجتماعات لجنة الاثني عشر بهدف إجهاض نشاطها. هذا الغياب لم تَرَ فيه أغلب الأحزاب الشمالية، أو الصحف المتحدثة باسمها، أو أغلب المؤرخين الذين يروون أخبار تلك الحقبة إجهاضًا لعمل اللجنة، وأن فشلها في الوصول إلى قرار كان يعود، في الأساس، إلى استهانة أحزاب وساسة الشمال بأهم قضايا البلاد لا إلى تدخل الاستعمار الجديد والصهيونية في قضايانا الوطنية.

مجموع جلسات لجنة الاثني عشر كان ثمانية وأربعين اجتماعًا لم يتخلف الجنوبيون عن المشاركة في واحد منها في حين غابت الأحزاب الشمالية عن تلك الاجتماعات على الوجه التالي: حزب الأمة عن 10 جلسات، الميثاق الإسلامي 14 جلسة، الوطني الاتحادي 3 جلسات، جبهة الهيئات 8 جلسات، أما الحزب الشيوعي وحزب الشعب الديمقراطي، فلم يكتفيا بالغياب عن أغلب الاجتماعات، بل أعلنا انسحابهما من اللجنة، إضافة إلى مطالبة الحزب الشيوعي بتجميد إعلان قرارات مؤتمر المائدة المستديرة. وحال إعلان الحزب الشيوعي ذلك القرار بادر الإداري عبد الرحمن عبد الله وخلفه في قيادة اللجنة القانوني يوسف محمد علي بلقاء قيادة الحزب الشيوعي أولًا للتعرف على دواعي قرار الحزب بالانسحاب، وثانيًا لإقناعه بالرجوع عن ذلك القرار لأهمية الإسهام التي يمكن أن يقوم بها ذلك الحزب في مداولات اللجنة. ذلك اللقاء تم في مكاتب جريدة الميدان مع الأمين العام للحزب، عبد الخالق محجوب، وكان برفقته محمد إبراهيم نقد. ومن الجلي أن أكثر ما أثار قياديي اللجنة آنذاك كان هو عدم إبلاغ الحزب لتلك اللجنة قراره بالانسحاب منها مكتفيًا بتسريب الخبر عبر الصحف

وكأن الحزب الشيوعي لم يُرِدْ فقط بذلك القرار إعلان موقف، وإنما أراد أيضًا ازدراء اللجنة. وتعبيرًا عن عدم رضاء قيادة اللجنة عن قرار الحزب الشيوعي وعن الطريقة التي أُعلن بها بعث يوسف محمد علي رسالة للحزب جاء فيها: "**ولما كنتم تدركون سيادتكم أن القواعد المرعية في مثل هذه الأحوال تحتم على عضو اللجنة أن يخطر زملاءه أولًا بآرائه وقراراته ويناقشهم حولها قبل إعلانها أرجو من سيادتكم حضور الجلسة القادمة يوم الاثنين 21/ 6/ 1965**". رغم تلك المناشدة المهذبة للحزب الشيوعي بالقواعد المرعية في اللجان الوطنية التي تتداول في مصير القطر أبلغ نقد رئيس اللجنة أن الحزب مُصر على قراره. ذلك الموقف من جانب الحزب الشيوعي لم يُدِنْه فقط أعضاء اللجنة من الجنوبيين، بل أدانه أيضًا ممثل الحزب الوطني الاتحادي (عبد اللطيف الخليفة) الذي أبدى أسفه لتغيب أي حزب عن اجتماع يتدارس في أمر مستقبل السودان، كما أبدى الترابي أيضًا التعبير عن أسفه لغياب الحزب عن جلسات اللجنة مضيفًا إلى ذلك دهشته لمطالبة الحزب بتجميد قرارات المائدة المستديرة لأنها تحتوي على أمور لا تتعلق بالأمن. في هذه الملهاة السياسية كان أكبر المزدرين للجنة الاثنى عشر هو رئيس الوزراء محمد أحمد محجوب، ومن مظاهر ازدرائه للجنة أنه لم يلتقِ بها إلا في الجلسة التاسعة (22 يونيو 1965). ومن الغريب أن تكون تلك الجلسة هي نفسها التي عاد فيها الحزب الشيوعي (كان ممثله محمد أحمد سليمان) لا ليشارك في مداولات اللجنة بل ليؤكد أن الحزب الشيوعي ما زال عند رأيه في مقاطعة اللجنة حتى "**يتحقق الأمن في الجنوب، ويقضي على المنظمات الإرهابية، ويوقف التدخل الاستعماري**".

لم يكتفِ المحجوب باتهام لجنة الاثني عشر بالفشل، بل أحاط الشعب علمًا بعزمه على زيارة الجنوب، قال للصحف: "إنه ذاهب إلى الجنوب يحمل الحل في جيبه"، أي الحل لما تعارف عليها أهل الشمال بـ"مشكلة الجنوب"، ولا يعني هذا غير أن رئيس الوزراء كان يحمل حلًّا يختلف عن قرارات لجنة الاثني عشر، وفي

ذلك استحقار لكل أحزاب السودان التي ظلت تتداول في موضوع السلام في السودان لأشهر عددًا. وقبيل سفر رئيس الوزراء للجنوب اقترح عليه أبيل ألير، عضو لجنة الاثني عشر أن يصطحب معه بعض أعضاء تلك اللجنة، كما تساءل عضو جنوبي آخر (نكانورا أقوير) إن كان رئيس الوزراء يود أن يحل مشكلة الجنوب بالطريقة التي تراها حكومته، فما برنامجه لذلك؟ (الوحدة الغائبة ص 247). كان من الغريب ألّا يولي رئيس الوزراء أدنى اهتمام لمطلب قائد جنوبي اتسم بالمعقولية مثل أبيل ألير أو سؤال سياسي جنوبي نافذ أراد التعرف منه على السياسة الجديدة للحكومة حول الجنوب. ونحسب أن أبيل ألير لم يكن موفقًا في سؤاله لرئيس الوزراء لأن لجنة الاثني عشر نفسها أصبحت نسيًا منسيًّا في حساب رئيس الوزراء. ففي مطلع مارس (1966) أبلغ محجوب الجمعية التأسيسية أن لجنة الاثني عشر المنبثقة عن مؤتمر المائدة المستديرة الأول قد فشلت في الإجابة عن الأسئلة المطروحة عليها **"وأثبتت أنها تدور في حلقة مفرغة لا نهاية لها"** (الرأي العام 2 مارس 1966). رد رئيس اللجنة يوسف محمد علي على ذلك الاتهام الجائر بالقول: إن **"عرقلة أعمال اللجنة جاءت من الأحزاب"** (الأيام 3 مارس 1966).

في 19 أبريل 1966 قام رئيس الوزراء بأول وآخر زيارة له لجوبا، وكان السودان كله يترقب سماع رأيه حول - أو بالأحرى - حله لمشكلة الجنوب الذي بشر به. وعند وصوله إلى جوبا ألقى المحجوب خطابًا بليغًا باللغة العربية فيه من البيان أكثر مما فيه من المعاني. إزاء ذلك طلب منه مدير المديرية حامد علي شاش أن يسمح لوكيل الحكومات المحلية علي حسن عبد الله بترجمة ذلك الخطاب للجماهير الغفيرة التي احتشدت للقاء رئيس الوزراء، خاصة أن أغلبهم لم يفطن إلى ما ورد فيه. ماذا كان رد رئيس الوزراء الذي جاء إلى جوبا حاملًا مقترحات حل مشكلة الجنوب في جيبه؟ رد المحجوب على المدير بقوله: **"والله أبوه ما يقدر يترجم الخطاب"**، وكأن الجماهير التي تدافعت لسماع خطاب رئيس الوزراء

فعلت ذلك لتستمتع ببلاغة المحجوب حتى وإن كانت بلغة لا يفهمونها. الذين حضروا ذلك المشهد انتابهم قلق مما آل إليه حال البلاد، وإن كان أغلبهم قد غادر الفانية، فما زال من بينهم أحياء عند ربهم يرزقون نذكر منهم الدكتور عبد السلام صالح عيسى أمد الله في عمره.

الإقبال غير الجاد لعلاج أهم قضايا البلاد يومذاك لم ينعكس فقط في تمحور بعض القادة في ذواتهم أو ظنهم بأن تلك القضايا يمكن أن تعالج بالتشاطر والمنبريات التي غالبًا ما تعكس فقدانًا كاملًا للصدقية، كما يصحبها لعب بعقول الناس. مثلًا، عندما سألت وكالة أنباء أفريقيا السيد إسماعيل الأزهري رئيس مجلس السيادة - أيْ رأس الدولة - عن مخطط رئيس الوزراء الذي كان يحمله في جيبه لحل مشكلة الجنوب، نفى الأزهري أن يكون رئيس الوزراء المحجوب قد عرض مشروعًا كهذا على الحزب الوطني الاتحادي، كما نفى الصادق المهدي رئيس حزب الأمة أن يكون لحزبه مشروع كهذا (الأيام 25/ 4/ 1966). وكما ترى فإن هذا النفي من جانب السيدين الأزهري والصادق كان بعد ستة أيام من الخطاب البليغ الذي ألقاه رئيس الوزراء في جوبا. هل كان رئيس الوزراء يعيش في عالم آخر غير ذلك الذي ظن فيه أن الاستقرار قد عاد للجنوب بعد أن أطلقت فيه يد الجيش؟ أو كان يجهل أن الجيش الذي سيعيد الاستقرار للجنوب قد أصبح مرجلًا يغلي من تحته، إذ تلك كانت هي الفترة التي بدأ فيها الجيش السوداني يعد فيها نفسه للتمرد على الحكومة، وكانت طلقة البداية لذلك التمرد احتجاز وزير الدفاع عبد الحميد صالح إبان زيارة رسمية لجوبا. ومن بين الذين احتجزوا وزير الدفاع في جوبا ضابطان ذاع اسماهما في الآفاق بعد فترة وجيزة: فاروق عثمان حمد الله وأبو القاسم محمد إبراهيم. أو لا يحق لنا إزاء ذلك القول بأن المحجوب كان يعبر عن أوهام؟

الفصل

السابع

7

دور الجيش في السياسة

مقاربة مع التجربة الهندية

عَبَرَ السودان خلال دهر داهر بأنظمة للحكم متنوعة: حكم برلماني ديمقراطي تعددي، تلاه انقلاب عسكري تقليدي، فحكم برلماني تعددي، ثم انقلاب عسكري ذو طابع أيديولوجي متنوع، أعقبه حكم ديمقراطي تعددي، فانقلاب عسكري ذو أيديولوجية إسلامية. هذه الظاهرة المتكررة لم تصحبها أبدًا من جانب صناع القرار السياسي والأكاديميين المحللين قراءة متأنية أو تحليل رصين للوقائع، بل اندفعوا ينقُضُ آخرهم ما فعله أولهم كما أقبل بعضهم على بعض يتلاومون. في تحليلهم لتلك التجارب ذهب أيضًا المؤرخون السياسيون الذين يعبدون الماضي لتبرير أخطاء جسيمة لا تغيب عن ذوي الفطانة. كان من المفترض، مثلًا، أن يوجه هؤلاء السياسيون والمحللون إلى أنفسهم سؤالًا بدهيًا هو: لماذا لم يفكر الجيش الهندي ولو مرة واحدة منذ استقلال الهند في القيام بانقلاب عسكري في بلد يقطنه بليون ونصف البليون نسمة، وتبلغ مشاكله أضعاف أضعاف مشاكل السودان الناجمة عن التنوع الديني والعرقي والثقافي واللغوي؟ أو لماذا لم يفكروا في الأسباب التي منعت أي حزب هندي من استغلال الجيش لتحقيق بُغية حزبية؟

الرد على هذا السؤال أوفيناه حقه في صفحات سبقت من هذا الكتاب، ولكن لا بأس من تلخيصه في جملة واحدة هي نجاح القيادات السياسية في حزب المؤتمر الهندي من لدن غاندي (المهاتما) إلى غاندي (أنديرا ابنة نهرو) في إرساء نظام دستوري وقانوني يضمن احترام التعددية الحزبية والتنوع العرقي والثقافي والديني والنوعي، إلى جانب إحلال المواطن الهندي في الموقع الذي يستحق بحكم انتمائه للوطن لا لعرقه أو دينه. هذا تعاقد التزمت به قيادات حزب المؤتمر الهندي، بل قدمت أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند روحها قربانًا في سبيل تحقيقه. ففي يونيو 1984 أقدمت أنديرا على فعل ما لم يفعله حاكم هندي قبلها عندما زجت بالجيش لإنهاء تمرد أربعة آلاف جندي من السيخ واقتحام أهم معابدهم: "معبد هارمندير صاحب" في أرميستار بالبنجاب ذلك التمرد كان جزءًا من حملة السيخ لإقامة دولة مستقلة لهم تحت اسم خالستان، وليس لأجل المطالبة بسلطات إضافية في الولاية. ولو لم يكن تمرد السيخ من أجل الانفصال القهري عن الهند لما أقحمت أنديرا الجيش. وعقب قمع التمرد واسترداد المعبد، اغتيل رئيس أركان الحرب في الجيش الهندي آرون شيريدوفايدا بواسطة أحد عناصر

السيخ؛ مما أدى إلى نصح أجهزة الأمن الهندية لرئيسة الوزراء بسحب السيخ من حرسها. رفضت أنديرا تلك النصيحة قائلة: " **كيف أدعي أنني رئيسة لحكومة عموم الهند في الوقت الذي لا أطيق فيه بقاء أي فرد في حراستي ممن ينتمون لواحدة من طوائف بلادي؟**". وفي خطاب جماهيري بأوريسا قالت سيدة الهند العظيمة وكأنها كانت تتنبأ بمصرعها: "لئن قُضي عليَّ في ميتة عنيفة، كما يخشى البعض ويدبر بعض آخر، فإنني واثقة بأن ذلك العنف سيظل يهجس في عقول القتلة لا في الميت، فالاستشهاد لا يُنهي حياة فرد وإنما سيكون البداية لشيء جديد، لأن أي قطرة من دمي ستنعش الأمة".

صدق حدس الأمن إذ اغتيلت أنديرا في 31 أكتوبر 1984 بواسطة اثنين من حرسها السيخ. ترى مَن من سادة السودان "الرجال إخوان فاطمة" اتخذ موقفًا أدبيًّا شجاعًا من أجل تربية الشعب على احترام التنوع في بلاده، ناهيك عن التضحية بالنفس من أجل تحقيق ذلك الهدف. لم تكن أنديرا هي الضحية الوحيدة لغلواء بعض الطوائف فقد لحق بها ابنها راجيف غاندي على يد مُهَوَّس من طائفة أخرى هي التاميل، ورغم أن الجرح الذي خلفه في نفوس أهل غاندي ونصراء حزبها ما زال داميًا، قرر حزب المؤتمر ورئيسته سونيا غاندي ترشيح اقتصادي هندي ليكون الخلف لراجيف. هذا الرجل هو ماهمهون سينغ الذي ينتمي إلى السيخ الطائفة "المتمردة"، ويمثل أهلها أقل من (2٪) من سكان الهند. اختيار ذلك الرجل لم يكن لصفته الإثنية أو الدينية إذ إنه ينتمي للسيخ وهم إلى طائفة ميكروسكوبية الحجم في الهند، وإنما لأنه كان من أشهر اقتصاديي بلاده. وقد كان سينغ قبل العودة لبلاده أمينًا عامًّا لمركز دراسات الجنوب في جنيف وهو المركز الذي أنشأته نخبة من رؤساء دول الجنوب الكوني، وترأسه في البدء الرئيس التنزاني جوليوس نابريري، وخلفه في الرئاسة رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد.

ثورات التغيير... أيّ تغيير؟

قبل بضعة أعوام طلب مني الأستاذ محمد لطيف حين كان يصدر جريدة الأخبار إعداد مقالات حول ثورات التغيير في السودان، وكان في ذهنه انتفاضتا أكتوبر (1964) وأبريل (1985) اللتان لم أكن -وما زلت- أحسبهما ثورات، بل انتفاضات عابرة تنفس للناس إلى حين عن احتقانات متراكمة. ونقول "إلى حين" لأن زوال الاحتقان المتراكم لا يكون بانفجار طارئ يدوم أيامًا، بل عبر ثورة متواصلة تَعبُر بالسودان إلى زمن جديد يتخلله تحول في المفاهيم، ومراجعة للبنى السياسية التحتية، وهز – إن لم يكن اقتلاع- للمسلمات النظرية التي خلقت أو عمقت من الاحتقان. من جانب آخر فإن الثورات، أيًّا كانت طبيعتها، هي أحلام تصور لصانعيها أنهم قد بلغوا عنان السماء، في حين أنهم لا يزالون لاصقين بأديم الأرض ما لم يتم تحويل الحلم إلى حقيقة وذلك لن يتحقق إلا عندما تفلح المجموعة القائدة للثورة في معالجة جذرية للمشاكل التي قادت للثورة، وكلمة جذرية كلمة مفتاحية؛ لأن الثورة نفسها هي عمل جذري، كما أن الثورات لا تحسب ثورات عند وقوعها، وإنما لما يحدث من تطور نتيجة لوقوعها.

كلمة ثورة (revolution) مستمدة من أصل لاتيني (revolutio) ويعني دوران الشيء، أي تواتر حركاته الواحدة تلو الأخرى. وتختلف الثورات في نوعها، وأبعادها الزمنية، ووسائل تحقيقها، والفكر الذي يهديها، إذ ليس هناك ثورة انطلقت من فراغ أو تصاعدت بدفع ذاتي. ولعباس العقاد قول بديع في هذا: "الثورة كالمطية تسوق مَن يركبها ولا يقودها إلى غير مجراها". كما أن كل الثورات نتاج مباشر لعدم الاستقرار، إن لم يكن عدم الاتزان المستمر (constant disequilibrium) في الجسم السياسي. حالة عدم الاتزان هذه ظل السودان يعيشها منذ استقلاله، ولما يزل بعد مرور ما يربو على نصف قرن من الزمان (1956- 2017) وقد تزيد. ومن المدهش أن يراود في السودان صناع هذه الحالة المأساوية – على اليمين واليسار – الظن بقدرتهم على إصلاح الحال

التي صنعوها ابتداءً، بل من المدهش أيضًا ألّا يحس صانعو تلك المآسي أن من واجبهم على وطنهم وشعبهم الاعتراف بمسؤوليتهم عن تلك المآسي، بل الاعتذار عنها.

الانتفاضات ما لم تترابط حلقاتها الفكرية والتنظيمية، ويصحبها وعي سليم بأُسِّ المشكل بدلًا من طلاء الواقع بتكاذيب فكرية أو منهجية أو عقائدية أو حزبية لن تحقق الكتلة الحرجة (critical mass) التي تقود للانطلاق. ففي السياسة كما في علم الفيزياء تتولد الكتلة الحرجة من التفاعل بين عنصرين مختلفين هما البلوتونيوم واليورانيوم. تفاعل هذين العنصرين هو الذي يؤدي إلى حركة متسلسلة دون توقف، أما في السياسة، فالحركة المتسلسلة لا تكتمل إلا بتعميق الإحساس بالظلم؛ لأن وجود الظلم نفسه لا يخلق ثورة، بل الذي يخلق الثورات هو الإحساس بالظلم. لهذا فإن ما نسميه ثورات هو، في واقع الأمر، انتفاضات تعكس تنفيسًا (catharsis) أي إزالة موقوتة لكُربة. وفي اللغة يقولون نفس الله عن المرء كربته أي فرجها، وتنفَّس الصعداء أي أطلق نفسًا طويلًا يزيل به كربة. أما تعبير (catharsis) فيطلق في الدراما الإغريقية على تطهير نفسي محدود بزمان مثل الانفجارات العاطفية في خاتمة الرواية. ففي الدراما تبلغ الرواية ذروتها (climax) بانفجار عاطفي يؤدي بالمشاهد إما إلى شعور بالفرح أو الحزن أو الشفقة. ولكن بما أن الثورات ليست روايات أو أقاصيص تنتهي بانفجار عاطفي وإنما هي تحول تاريخي، فلابد لها من قائد يلهمها، إن لم يكن يفجرها.

القائد ليس راوية للأحداث أو مؤرخًا لها يتناولها كنتاج لما يدور في مكان وزمان بعينهما، وإنما كأحداث ذات بعد تاريخي عميق يتمثل في مجموعة الظلامات التي يعاني منها المواطن، والأشواق التي يتطلع لتحقيقها، ثم تحديد ما ينبغي على السياسي عمله لتحقيق الأشواق وإزالة الظلامات. ولا شك في أن تناحر القيادات على اليمين واليسار حول مَن الذي فجر الانتفاضة، أو إن شئت الثورة، في أكتوبر (1964) وأبريل (1985) يكشف عن غياب تلك القيادة.

فجميع الذين ظنوا أنهم كانوا يقفون في وسط الثورة قد اكتشفوا من بعد أنهم كانوا يقفون في وسط لا مُحيط له (centre without circumference)، خاصة أن إجماع الشعوب على القضايا هو دومًا حالة استثنائية. فالشعوب، كما تقول التجارب، لا تتوحد إلا عندما يحدق بها خطر عظيم أو يرهقها طغيان دائم. لهذا آن الأوان في السودان لكي يكف محللو السياسة ومدونو التاريخ عن القراءة الخطلاء للتاريخ، إن لم يكن التزوير العمدي له. وشتان ما بين الابتهاج بالنصر اللحظي وبين الآثار المترتبة على ذلك النصر. فمن حق فضل الله محمد أن يتغنى في ساعة النصر "أكتوبر واحد وعشرين"، يا صحو الشعب الجبار/ يا لهب الثورة العملاق. كما من واجب الصديق الحبيب ود المكي أن يبكي على أمانيه الخضراء "فتسلحنا بأكتوبر لن نرجع شبرًا، سندق الصخر حتى يخرج الصخر لنا زرعًا وخضرة". بيد أن الثورات لا تقع أبدًا لحظة انفجارها، بل في الفترات اللاحقة للانفجار. ولو وقفت الثورة الفرنسية، مثلًا، عند سقوط سجن الباستيل لما بقي لها ذكر. احتلال الباستيل الذي وقع في 14 يوليو 1789 كان اقتحامًا لسجن لم يكن به عند سقوطه أكثر من سبعة سجناء. رغم ذلك أصبح سقوط الباستيل نقطة انطلاق لثورة دامت حتى سقوط لويس السادس عشر وإعدامه في 21 يناير بعد عدة أشهر من اقتحام الباستيل، ومع ذلك بقي يوم 14 يوليو هو يوم عيد الثورة.

النوستالجيا التي تسم أغلب ما يكتب مؤرخونا عن الماضي هي توق غير سوي لذلك الماضي، وهو غير سوي لأن الموضوع الذي يلينا هو السياسة وليس الأدب. ففي الأدب دومًا حنين جارف للماضي بكل ما اكتنفته من معاناة روحية، فقلما يغرس محب مديته في قلب محبوبه. الإنسان أيضًا قد يحن إلى عهد الطفولة لما فيه من ذكريات جميلة، أو يولع بالكبار الذين أحاطوا به لامتلاكهم لما يظنه معرفة غريزية بالأشياء. أما في السياسة، فالأمر مختلف لأن السياسة هي صناعة للحاضر وإعداد محسوب للآتي. هذا التقويم العقلاني للواقع السياسي وانعكاساته في

المستقبل كان غائبًا عند صناع القرار؛ لهذا ما فتئوا يكررون الخطأ نفسه رغم الجُرسة التي دوت في البلاد حول خطاياهم، والجُرسة هي التنديد بالأفعال التي تنافي المروءة. جرس الإنذار للقيادات السياسية لثوار الشمال، أطلقه الشعب بعد انتفاضة أكتوبر عندما استقبل "الطاغية" عبود في زنك الخضار بالخرطوم، لا ليلعنه بل ليهتف له: **"ضيعناك يا عبود، وضعنا معاك يا عبود"** الجُرسة أيضًا اندفع إليها الكثيرون عندما أخذ الناس يولولون من نظام خالف لعهد "السفاح" نميري أصبحت فيه إراقة الدماء سمة مميزة.

مَن هم آباء ثورة أكتوبر ؟

أستدعى لذاكرتي قولًا جاهر به جمال محمد أحمد عند اندلاع "ثورة أكتوبر"، جاء فيه: "أكتوبر ليست ثورة كثورات التاريخ وإنما هي هَبة، وإلا فأين هو روبسبيرها الذي قادها منذ البداية، وأين ناصرها الذي نظَّر لها مسبقًا كما فعل جمال في يوليو 1952". (رواية أحمد الأمين عبد الرحمن في ذكرى أكتوبر، الرأي العام 21/ 10/ 1998). وعند وفودي للسودان من الجزائر - وكانت تلك أول زيارة لي للبلاد بعد "هبة أكتوبر" - التقيت بأستاذي جمال محمد أحمد وبشير محمد سعيد في دار الأيام؛ لأسمع منهما رأيهما فيما يدور في الخرطوم. كان جمال محبطًا إحباطًا نقله عنه الأستاذ أحمد الأمين؛ ولم يكن بشير أقل تشاؤمًا. في خلال الحديث قلت لجمال: "لماذا لا نقوم بزيارة الصادق المهدي الذي كان الشباب يهتف باسمه يومذاك كأمل للأمة. وبسخريته القارصة قال لنا بشير: "اذهبا إليه إن شئتما، فَسَيُقَدَّمُ لكما إفطار جيد يبدأ بعصير الجوافة ثم شرائح السمك المقلي، ومن بعد الشاي في أوان من فضة ولن تخرجا منه بما يشفي الغليل". ضحكنا مما قال بشير وحسبناه سخرية من رجل كان من أبرع مَن عرفت في الهزء بالآخرين. وبعد يومين تم اللقاء مع الصادق في منزله بالملازمين وبخلاف ما كنا نتوقع من تحليل لبواعث الانتفاضة ومآلاتها -وذلك هو الأهم- كان جل حديثه حول

دوره المرتقب. خرجنا من دار الصادق صامتين حتى بلغنا كوبري أبو عنجة، وفجأة قال لي جمال: **"أنت أستاذك بشير كان شغال مرمطون عند سيد صديق؟"**. ولعل طعام الإفطار كان هو الشيء الوحيد الذي بقي في ذاكرة جمال من تلك الزيارة.

تعبير "الثورة" يتداوله البعض باستهانة غريبة تقود، بالضرورة، إلى نتائج أشد غرابة. فمن الأخطاء الكبيرة التي وقعنا فيها مؤخرًا إطلاق تعبير ثورة على ما سمّيناه الربيع العربي. ذلك التعبير جاء، في الأصل، من تعبير **"ربيع الثورات"** وهو الوصف الذي أطلق للمرة الأولى على الثورات التي هزت أوروبا في عام 1848، وقضت على أنظمة الحكم الاستبدادية؛ ولهذا وصفت بربيع الأمم. وكان أول امتحان لثورات الربيع العربي، في الواقع، امتحانًا للقوى التقدمية والتقليدية التي سعت لتبني الثورة دون أن يكون لأغلب هذه القوى التي تداعت إليها معرفة بالقوى الحقيقية التي فجرت الثورة أو وعي بأهدافها. لهذا قفز في قطار الثورة مَن قفز متأبطًا أجندته القديمة، وأمثال أولئك لن ينكبوا على النضال من أجل تحقيق أهداف ثورة لا يدركون كنهها، بل على الاستمرار في حروب الأمس. وبما أن المواطن العادي لا يريد من وراء الثورات غير تحقيق العدل والاستقرار فتر حماس الناس لهذه القوى جميعًا عندما فشلت في تحقيق أي من مطالبها، بل تحول التأييد في حالة بعضها إلى غضب. وإلى جانب التكييف النظري الخاطئ لذلك الربيع والكشف عن مهدداته المزعومة، شاعت أخطاء صحبتها مزاعم كاذبة. هذه المزاعم كانت، في جوهرها، استسلام لنظرية المؤامرة بالرغم من أن كل الظواهر كانت تشير بوضوح إلى العوامل الداخلية التي قادت إلى الثورة والأخطار الداخلية التي تهددها. من ذلك تعبيري "الدولة العميقة" و"الفوضى الخلاقة". فالأول استخدمه منظرو "الثورة" بمعنى الدولة الراسخة الجذور التي اقتلعتها ثورات الربيع العربية، وعليها الاستمرار في اقتلاعها، وكأن هؤلاء قد أرادوا استخدام تلك الثورة كأداة لتصفية خصوماتهم القديمة. أما الثاني فهو زعم الذين تستهويهم نظرية المؤامرة بأن ما كان يدور في الشارع العربي من تخبط هو

مؤامرة أمريكية الصنع تطبيقًا لما سمّوه نظرية الفوضى الخلاقة التي قيل إن كوندوليزا رايس وزيرة خارجية الولايات المتحدة في عهد بوش قد ابتدعتها.

الدولة العميقة في تركيا لم تكن، كما قرأها الناقلون، هي الدولة عميقة الجذور، بل هي نبت شيطاني لا يهدف إلا لتقويض الدولة القائمة. ذلك التعبير ذو أصل تركي، وَيُسَمَّى بلغة الأتراك (derin delvet). تلك الدولة العميقة ليست هي في الأساس دولة تتكون من مؤسسات خاضعة للقانون والدستور، بل هي مجموعات نافذة في أجهزه الأمن والجيش والشرطة والقضاء والمافيا تعمل خارج إطار القانون. وجماعة مثل هذه لا يمكن أن تكون دولة عميقة أو سطحية وإنما هي كيان غير شرعي داخل الدولة. هي ليست أيضًا جماعة مُسَيَّسة حتى يقال إنها تسعى لقلب نظام الحكم لتقيم مكانه بديلًا صالحًا أو غير صالح، وإنما لتحقيق مصالح الجماعات المتنفعة من مؤامراتها ومنها المافيا. أما نظرية الفوضى الخلاقة، فلم تبتدعها السيدة رايس ولا شأن لها بصك التعبير. فتعبير الفوضى الخلاقة، هو تعبير تسرب من الفكر الاقتصادي إلى أدبيات السياسة للتعبير عن أن التحولات العميقة في المجتمع قد تقود إلى خلق وضع أفضل للعمال. تلك النظرية تعود إلى كتاب لعالم الاقتصاد النمساوي جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) هو الأشهر من بين كل ما كتب "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" (Capitalism, Socialism and Democracy) لهذا أُطلِق عليه عند صدوره "عاصفة شومبيتر" (Schumpeter Gale). في ذلك الكتاب سعى شومبيتر إلى تطوير فكرة ماركس في البيان الشيوعي بأن الرأسمالية تحطم وتعيد صياغة نفسها. فالرأسمالية، حسب قول شومبيتر، لم تكن ولن تكون شيئًا ثابتًا (Stationery) بل تتطور بظهور سلع جديدة ووسائل إنتاج جديدة تقود إلى تحطيم النظام الرأسمالي السائد آنذاك بالدرجة التي تغير طبيعة ذلك النظام وتجعله أكثر قدرة على البقاء. فرغم المعاناة التي سيتعرض لها العمال من التشريد لعدم خبرتهم بأساليب العمل الجديدة، فإن التطور في الصناعة عبر الكشوف العلمية في

البحوث واستغلال هذه الكشوف لتطوير أساليب الصناعة سيوفر إمكانيات أفضل لأبنائهم والأجيال التي تجيء من بعدهم. فما علاقة هذه الفوضى الخلاقة بتبديل نظام بنظام أو حاكم بحاكم طالما ظلت المنظومة السياسية في الحكم والمعارضة تعيشان داخل صدفة تاريخية. كان الأجدر بهواة نظرية المؤامرة هؤلاء البحث والتحري عما قاد إليه العبث غير الخلاق؛ لكيلا نقول المدمر، الذي كان يمارسه سياسيونا في الوطن العربي خلال ستة عقود من الزمان. كان عليهم أيضًا أن يسألوا أنفسهم لماذا لم تُقدِم دول الاستكبار في الغرب إلى افتعال نظرية لتمزيق دول مثل الهند أو ماليزيا أو البرازيل، وكلها من البلاد التي تعاني من تشققات رأسية وعمودية في أجسامها الوطنية. السبب الواضح هو أنه كان لكل واحدة من هذه الدول مشروع للنمو والتطوير، في حين لم يكن لدول الوطن العربي أي مشروع غير مشروع عبدالناصر مهما كان رأيك فيه. والذي سبقه مشروع نقيض هو مشروع أحمد لطفي السيد الذي وردت الإشارة إليه من قبل، وهو مشروع قضت عليه غوغائية السياسة.

العسكريتاريا والديمقراطية

في الزعم بأن الجيش السوداني يتدخل تلقائيًّا في السياسة متى فشل السياسيون في إدارة القطر مجانفة للحقيقة وعدول عن الصواب. فمنذ خمسينيات القرن الماضي أولج السياسيون الشماليون الجيش الوطني في مهمة ليست من مهامه ألا وهي معالجة أكبر مشكل سياسي في البلاد: حرب الجنوب. ذلك المشكل لم يكن فقط مشكلًا سياسيًّا بامتياز، بل أثبتت التجارب اللاحقة أن حله كان ممكنًا بالسياسة: اتفاق أديس أبابا (1972)، واتفاقية السلام الشامل (2005). وفي غيبة أي تصور عندها لأي حل سلمي لذلك المشكل زجت القيادات السياسية بالجيش في حروب متواصلة، وصفت تارة بالحروب الوطنية (أي الحروب للحفاظ على وحدة الوطن) وتارة أخرى بالجهاد الإسلامي

المقدس في سبيل الله. قمة هذا الحلف المقدس كان في عهد الإنقاذ رغم أن المرة الأولى التي أقحم فيها النظام الحاكم الدين في السياسة كان في عهد عبود عندما قام بطرد المبشرين المسيحيين، وشجع إنشاء الخلاوي كبديل للمدارس الكنسية، بل سعى وبدل أسماء الجنوبيين المسيحية لأسماء عربية-إسلامية. وعلى أيٍّ ففي نهاية الحكم الشمالي (عسكريًا كان أم مدنيًا) انصرف السياسيون والمعلقون في شمال البلاد إلى اختزال الوقائع. كل واحد منهم كان يريد أن ينسب لنفسه أو لطائفته تفجير الثورة حيث لا ثورة، وكل يريد أن يستحوذ على مكاسبها، حيث لا كسب أو كاسب. ما الذي يحمل هذا الكاتب على هدم رؤى وأفكار كادت أن تصبح مسلمات؟

الرد على هذا السؤال يكمن في طرح عشرة أسئلة ثم محاولة الإجابة عليها:

أ) هل كان انقلاب عبود حدثًا يتحمل منفردًا المسؤولية عن صنعه رئيس الوزراء عبد الله خليل أو عبود؟

ب) هل كان للجيش نفسه دور في الإطاحة بنظام عبود؟

ج) هل كانت القوى الحديثة هي وحدها المفجر للانتفاضات؟ وإن كان الأمر كذلك، فلماذا تفلتت من بين أياديها خيوط اللعبة؟

د) هل كانت عودة الديمقراطية هي الهدف المبتغى؟ وإن كان الحال كذلك، فلماذا انقض الجيش على الحكم بدعم من القوى الحديثة التي أعادت الديمقراطية بعد نظام عبود، وظلت تفاخر بذلك النجاح؟

هـ) ما الذي تعنيه القوى السياسية- يسارًا ويمينًا - بالديمقراطية؟

و) وبما أن الديمقراطية لا تعدو أن تكون آلية للوصول للحكم، فما الحلول التي أعدتها القوى السياسية الحديثة والتقليدية لحل المشاكل التي قادت أساسًا للاهتزاز والاحتقان رغم التزامها المزعوم بآلية الديمقراطية؟

ز) ولو افترضنا جدلًا أن استعادة الديمقراطية كان هو الهدف المرجو من

"الهبّات" أو "الثورات" فكيف يمكن تبرير انقضاض القـوى الحديثـة (على اليمين واليسار) على الديمقراطية في 25 مايو 1969 كما في نهايـة يونيو 1989 بصورة أكثر ضراوة مما فعل عبود؟

ح) ثم ما الحق الأدبي أو الأخلاقي الذي يبيح للذين جاؤوا إلى الحكـم عـلى متن دبابة في مايو(1969) ويونيو(1989) النقمة عـلى اسـتيلاء عبـود على الحكم في نوفمبر(1958) والتباهي بدورهم في إسقاطه؟

ط) كيف يفسر المحللون الـسياسيون تحـول قباطنـة انتفاضـة أبريـل 1984 "الديمقراطية" من مدنيين وعسكريين ضد "السفاح" نميري إلى محللين لأول انقلاب عسكري جديد في يونيو 1989 على الحكم الـديمقراطي الذي أشادوه وباهوا به الأمم؟

ي) هل كان للجيش، رغم هتافات "إلى القصر حتى النصر" دور في إسـقاط النظام الذي كان يحكم باسمه؟ أولم تكـن هنـاك معركـة تـدور خـارج القصر في مقر الجيش، والكل يعـرف أن الجيـوش لا تحكـم، أو تـسعى لاستدامة حكمها، من قصر الرئاسة، بل من حيث تربض مدرعاتها؟

في الرد على هذه الأسئلة لا بـد أن نتنـاول قـضايا تنظيميـة وأخـرى فكريـة ولكليهما بعد أخلاقي.

الجلبة التي ظلت تدور في كل حوليات سقوط نظـام عبـود، أي تنازلـه عـن الحكم كما يرى البعض، أو قسره على التنازل كما يرى بعض آخر، هي في حقيقتها محاولة للتعفية على الحقائق. فمن الحقـائق التي لا تني الأحزاب عـن تردادهـا أن عبودًا جاء إلى الحكم عبر تسليم وتسلم باركه راعيا الديمقــراطيـة (مولانا السيد علي الميرغني والإمام عبد الرحمن المهدي)، وفي هذه الرواية للتاريخ فجـوة كبـيرة هي انضمام جمع غفير من المنتمين للقوى الحديثة أو ممن ظلت تلك القوى تحسبهم من عديدها في المجال السياسي. شمل هؤلاء الناصريين والاشـتراكيين الـوطنيين

وقدامى الشيوعيين. تلك المجموعة التي سمّت نفسها "كرام المواطنين" لم تكتفِ فقط بتأييد النظام، بل كلفته ما لا طاقة له به، وما لم يدَّعِه لنفسه. ما الذي قال كرام المواطنين في مذكرتهم؟ قالوا: **"أن المواطنين جميعًا يعلمون بأن الثورة قد أعلنت إنها بصدد إيجاد ديمقراطية سليمة مستمدة من واقع البلاد وتقاليدها وطبيعتها متجنبة الفجوات التي أبرزتها التجربة الماضية. ولا شك في أن هناك مجالًا واسعًا للتعاون الصادق والتفاهم المثمر لتحقيق هذه الديمقراطية التي تهدف إليها الثورة وإبرازها في ثوب يكفل للبلاد التمتع بوضع دستوري يمكنها من الاستقرار والنهضة والتقدم والازدهار"**. (بيان كرام المواطنين). فهل يرى أحد أي منطق في انبراء أيٍّ من هؤلاء بعد سقوط نظام عبود لإدانة ذلك النظام؟ ثم هل كان الذين فاخروا باستعادة الديمقراطية بعد سقوط نظام نميري يدركون ما الذي تعنيه الديمقراطية عندما قدموا لقيادة "الثورة الديمقراطية" واحدًا من أكابر الموقعين على ميثاق جماعة "كرام المواطنين" الذين وصفوا انقلاب عبود بالثورة المباركة، ألا وهو الأستاذ الراحل ميرغني النصري؟

خير وصف لما كان يدور يومذاك رواه لجريدة الأيام عسكري لصيق بالأحداث تحت عنوان "مذكرات اللواء المتقاعد عوض عبد الرحمن صغير" (الأيام 12 و 17 نوفمبر 1965). في تلك المذكرات لم يروِ اللواء المتقاعد ما كان يدور في الجيش قبيل تنازل عبود عن الحكم، بل أيضًا عن دور ضباطه في التمهيد للانتقال للحكم المدني. تلك هي الحالة التي وصفها اللواء عوض بالاستفتاء الذي تم بين الرتب الدنيا والوسيطة في الجيش، فكان رأيها هو عودة الجيش إلى ثكناته. أما في الحالة الثانية، فلم يصف عوض فقط ما دار من خلاف بين قيادات الجبهة الوطنية، بل أيضًا عن عدم وضوح الرؤية لديها، ناهيك عن الوفاق بين قياداتها حول مَن الذي يدير المركب. روى اللواء في مذكراته كيف أن قيادات الجبهة ظلت تتلاحى حول مَن يصبح رئيسًا للوزراء: عابدين إسماعيل، وبابكر عوض الله، ومبارك الفاضل شداد... وكل هؤلاء كانوا ممن خبروا السياسة.

وعندما لم يتحقق الوفاق على واحد من هؤلاء برز اسم رجل هو أبعد ما يكون عن السياسة: المربي سر الختم الخليفة. اعترض على ذلك الاقتراح الصادق المهدي قائلًا إن سر الختم رغم "ثقافته العالية ومركزه المرموق في المجال التربوي ليس صالحًا لرئاسة الحكومة؛ لأن المنصب يحتاج إلى خبرة سياسية طويلة، وهي غير متوافرة عند السر". وكان الصادق محقًّا في ذلك، ولكن بما أن ترشيح السر قد راق للأغلبية من القيادات سحب الصادق اعتراضه. الأمر المذهل لم يكن هو اعتراض الصادق، وإنما الأسباب التي أبداها مناصرو السر إذ قال هؤلاء: "إن المهمة لن تكون شاقة وأن المسؤولية في مجلس الوزراء تضامنية، كما أن وظيفة الحكومة لن تتجاوز الانتخابات في 31 مارس". وهكذا تقلصت مهمة المعلم رئيس وزراء الثورة إلى مهمة "ألفة" الفصل، وسقطت من شاشة قيادات العمل الوطني المهام الوطنية العليا التي ينبغي أن تكون شغلهم الشاغل لأن الانتخابات لا يمكن أن تكون هدفًا إلا لمن هو لهيف قلب إلى السلطان. لكل ذلك فإن أي انتقاص من دور الجيش في التمهيد للانتقال إلى مرحلة الحكم المدني، ومن دور عبود نفسه فيه إجحاف. إضافة إلى ذلك يغفل المؤرخون الدور المهم الذي أدَّاه رئيس القضاء محمد أحمد أبو رنات لتحقيق الهبوط السلس لعبود من الحكم. ففي خلال الموكب الرهيب الذي تصدره القانونيون في الزحف على القصر، كان من الممكن أن تقود تلك المسيرة إلى مجزرة، خاصة بعد منع قاضي المحكمة العليا عبد المجيد إمام البوليس من التصدي للموكب.

حدثان مهمان وقعا بعد الموقف الجريء للقاضي عبد المجيد إمام وانصياع قائد المجموعة الشرطية (قرشي فارس) لأوامر القاضي. الأول هو الموقف الذي اتخذته مجموعة من الضباط في الرتب الرفيعة من أجل حل سلمي للصراع. تلك المجموعة ضمت الطاهر المقبول، عوض عبد الرحمن صغير، ومحمد إدريس عبد الله، ويوسف الجاك طه، ومزمل غندور، ومحمد الباقر أحمد. تلك المجموعة أو مَن يمثلها اتصلت في البدء بقوى المعارضة، وكان اللقاء في قبة المهدي الذي

يصدق عليه القول "وإذا تكون بلية أدعى لها". مطلب ممثلي المعارضة الذي أُبلغ للعسكريين هو حل المجلس العسكري. ومن ثَّم تحركت المجموعة نفسها للقاء السيد علي الميرغني الذي أبدى عدم علمه بما كان يدور رغم إبلاغ العسكريين له بأن الدكتور أحمد السيد حمد كان من بين الذين التقوا معهم في الاجتماع الذي تم في القبة (إفادات عوض عبد الرحمن صغير لمؤتمر الحوار القومي حول النظام السياسي الذي ترأسه العميد عثمان أحمد حسن (الأربعاء 29/ 8/ 1990). هل يمكن أن يظن ظان مهما جمح خياله أن الدكتور أحمد السيد قد شارك في ذلك الاجتماع أصالة عن نفسه ونيابة عنها أيضًا؟ وإن كانت مشاركته نيابة عن قائده، فما الذي يدفع بذلك القائد لإنكار علمه بما كان يدور في كواليس القبة رغم أن التصميم المعماري للقباب لا يتيح للبنائين مهما كانت قدراتهم من تشييد كواليس في داخلها. الحدث الثاني هو هروع أبي رنات إلى عبود ليبلغه بعد إفلاح القاضي إمام في إيقاف مجزرة كانت ستقع لو حدث صدام بين الشعب والجيش ليبلغه بشيئين: الأول هو الاستجابة لطلب الجماهير بحل المجلس والثاني هو استقبال عبود لممثلين عن تلك الجماهير لإبلاغهم بقرار الحل. وقد قبل عبود نصيحة رئيس القضاء رغم اعتراض بعض أعضاء مجلسه العسكري، ولا شك في أن في إغفال كل هذا التاريخ جحودًا.

رغم ذلك فإن أكثر ما روته الصحف كان ذلك في تعليقاتها على ذلك الحدث المهم أو فيما روته عن قيادات "الانتفاضة" كان حافلًا بالأكاذيب على النفس. والكذب على النفس هو تمنيتها بالأماني البعيدة، أو إخبار الإنسان عن نفسه بما ليس فيها. لهذا عندما تزعم القوى الحديثة بأن إزاحة عبود عن الحكم كانت نتيجة حدث (event) وليس عبر عمليات متعاقبة (successive processes) فإنما تكشف إما عن جهل بطبيعة التحولات السياسية الكبرى، أو تجاهلها وفي الحالتين هما أمران لا يشرفان مَن يدعيهما. لقد استولى عبود على، أو ولي، الحكم في 17 نوفمبر (1958) دون أن تحرك الأحزاب ساكنًا في العام الأول للانقلاب ضد

نظامــه، باستثناء الحزب الشيوعي الذي لم يُبْدِ أي اعتراف بالنظام إلا عند قبولـه المشاركة في المجلس المركزي، وهو الهيئة التشريعية الصورية التي أراد نظام عبـود إقامتها ربما امتصاصًا للغضب المتصاعد على نظامه. استمر هذا الحال حتى أواخر عام (1959) عندما خاطب الإمام صديق المهـدي الفريـق عبـود مطالبًا بعـودة الديمقراطية ومبينًا كيف أنه سار في طريق أبيه بتأييد تَسَلُّم الجيش الحكـم لفـترة مؤقتة ريثما يتمكن من التمهيد لحياة ديمقراطية خالية من أخطاء المـاضي، وتعبـير "سار على طريق أبيـه" يـدحض الأسـاطير التـي رواهـا الـصادق المهـدي عـن "ملاواة" الصديق لوالده في لقاء "شاهد على العصر" في قنـاة الجزيـرة. أضـاف الإمام الصديق أنه رسخ في اعتقاده بعد مرور عشرة أشهر أن مسؤوليته نحو قومه ووطنه تحتم عليه أن ينقل للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المطالب التالية:

1. إنهاء دور الجيش في مباشرة الحكم مشكورًا على ما أدى فيما يختص بالـدفاع عن البلاد.
2. تكوين مجلس أعلى من خمسة أعضاء برئاسة دائمة تتولى رئاسة الدولة.
3. تأليف حكومة مدنية لحمل أعباء الحكم لفترة وجيزة لا تتعدى فـترة إعـداد دستور جديد.
4. وضع دستور جديد للبلاد.
5. انتخاب هيئة لإقرار الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية.

وباتفاق مع السيد الصديق بعث الزعيم الأزهري مذكرة لعبود تحتـوي عـلى المطالب نفسها. وفي مطلع العام الذي تبـع عـام تقـديم تلـك المـذكرة قـرر قـادة الوطني الاتحادي أداء صلاة عيد الفطر مع جماهير الأنصار بدلًا من التحلق حول "السيد" الآخر في حلة خوجلي أو سراي الخرطوم كما درجـوا عـلى ذلـك. تلـك كانت إشارة لوقوف ذلك الحزب مع الأنصار وارتضائه لقيادة إمـامهم للتحـرك ضد نظام عبود، وذلك أمـر لم يكـن ليـدور في خـواطر هـؤلاء في سـابق الزمـان والأوان. وفي نهاية العام نفسه وفد إلى الســودان الـرئيس جمال عبـد الناصـر في

17 نوفمبر (1960) وكانت تلك أول زيارة له للبلاد، فقرر الإمام إقامة احتفال بمقدمه، الأمر الذي تلكأت حكومة عبود في الموافقة عليه ثم تراجعت عن قرارها عندما سمحت للسيد علي الميرغني بالاحتفاء بالرئيس المصري. احتفاء الإمام الصديق بعبد الناصر كان امتحانًا لتأييد الشعب له في تلك المرحلة ولا شك في أنه كان بين حضور ذلك الامتحان كثر من الذين أخذوا ينادون بعد سقوط نظام عبود "لا زعامة للقدامى".

عقب زيارة الزعيم عبد الناصر تقدمت الجبهة المعارضة (الأمة، والوطني، والاتحادي، والشيوعي) بمذكرة في (29 نوفمبر1960) أكدت فيها المطالب التي قدمها الإمام الصديق. إزاء ذلك التصاعد قرر الحكم العسكري اعتقال زعماء المعارضة وهم إسماعيل الأزهري، وعبد الله خليل، وعبد الله عبد الرحمن نقد الله، أمين التوم، ومبارك زروق، وعبد الله ميرغني، ومحمد أحمد محجوب، ومحمد أحمد المرضي، وإبراهيم جبريل، وعبد الخالق محجوب، وأحمد سليمان، وعبد الرحمن شاخور ونفيهم إلى الجنوب (نواكشوط) حيث بقوا في منفاهم في الفترة (من 12/ 7/ 1961 إلى 28/ 1/ 1962) حين أعلنوا الإضراب عن الطعام إلى أجل غير مُسَمَّي. ولئن سأل سائل عن الذي حمل العم شاخور على الانضمام إلى زمرة السياسيين قلنا له أن السبب هو لعنة صحبته لعبد الله خليل والذكاء المفرط للبوليس. كان شاخور من زوار البيه الراتبين، ولا شك في أن عسس ذلك الزمان قد حسبوه في زمرة المتآمرين ضد النظام. ولهذا يروي عن شاخور بعد الإفراج عنه قوله **"أنعل أبو خاش السياسة اللي حرمتني من دار الرياضة ستة شهور"**. وإن تركنا العم شاخور لحاله فثمة سؤال مهم لا بد أن يطرأ على ذهن أي قارئ: ما الذي كانت هذه المجموعة التي ضمت كل ألوان الطيف السياسي من اليمين إلى اليسار تفعل خلال هذه الأشهر الستة؟ أولم تكن فترة نصف العام كافية للتقصي في أمر المشاكل التي قادت للاضطراب السياسي في البلاد منذ غرة يناير 1956 والاتفاق على حل لها؟

هذا سؤال لم يوجهه أي باحث- ناهيك عن زعيم سياسي- لنفسه، فلو فعل لما احتاج إلى سؤال عن مبررات الفشل المستديم في الفترات اللاحقة، فاجتماع قيادات السودان السياسية بلفها لمدة أشهر ستة، وبمن فيها مَن هو على اليمين أو على اليسار كان سانحة كيما تتدارس المشكل السوداني لإيجاد الحلول له، وهذا ما لم يفعله الغُر الميامين من قادتنا.

ما الذي حدث فيما بعد؟

أخذت قيادات القوى الحديثة تلحف في طلب الإمام الصديق الزج بجماهير الأنصار **(لا جماهير القوى الحديثة)** في معركة ضد الجيش، خاصة بعد أحداث القبة في عيد مولد النبي ﷺ. ولكن الإمام الصديق تأبى أن يفعل هذا لا جبنًا، وإنما انطلاقًا من موقف نبيل أفصح به لرجلين. وقد روينا في كتاب آخر نقلًا عن العميد الراحل يوسف بدري مطالبة واحد من أنصار الإمام المقربين (وداعة عثمان رحمة) وآخر من رفاق دربه في النضال ضد الحكم العسكري (نصر الدين السيد) بنزول الأنصار إلى الميدان. رد الإمام الصديق كان رد رجل حكيم إذ قال لكليهما: **"الأنصار أنا بعرفهم أكتر منكم، فلو نزلوا في الميدان بمفردهم لقضوا على النظام، ولكن أكثر الناس سيقولون بعد ذلك كان أخير لينا عبود"**. أضاف الصديق أيضًا: **"أنني لا أريد أن ألقى الله ويدي ملطخة بدماء المسلمين"**. ولا شك أن الإمام الصديق الذي هو جدير بالوصف "راجلًا قَدَل في عِزه" كان أكثر إحساسًا بحرمة دم المواطنين من آخرين لا يقلقهم كثيرًا وهم في منازلهم الزج بأولئك المواطنين في معارك هدفها الأول والأخير هو السلطة.

جذوة النضال ضد الحكم العسكري خبت قليلًا بعد الرحيل المفاجئ للإمام الصديق في أكتوبر (1961) إلا إن إمام الأنصار الجديد الهادي المهدي - ولا أحد غيره - ظل يواصل قيادة العمل المعارض، وما انفك اسمه - لا أسماء قيادات القوى التقليدية الأخرى والحديثة - يتصدر المذكرات الاحتجاجية التي كانت ترفع للرئيس عبود. ومما يطرف ذكره احتجاج أحمد سليمان عندما أُلقي عليه

القبض في ود مدني، حيث كان في مهمة مهنية إثر ورود توقيعه على مذكرة احتجاجية ضد النظام. اسم أحمد سليمان كان في أسفل المذكرة؛ مما دفعه لأن يسأل ضابط البوليس الذي أقدم على اعتقاله: **"انتو بتعتقلو آخر واحد في المذكرة مالكم ما بديتو باعتقال الفقير إليه تعالى"**. وكان أول الموقعين على المذكرة الإمام الهادي الذي درج على التوقيع في رسائله بعبارة **"الفقير إليه تعالى الهادي عبد الرحمن المهدي"**. ترى ما الذي دار في خلد قيادات الانتفاضة، أو الهبة، أو الثورة، حتى تذهب إلى إلغاء كل ذلك التاريخ لمناهضة نظام عبود، وتدعي أن الذي حدث في (21 اكتوبر1964) هو الذي أطاح بنظام عبود وليس - في أحسن حالاته - القشة التي قصمت ظهر البعير. ثم ما الذي دهاها حتى تقول أو يقول اثنان من قادتها: الراحل جعفر كرار والأستاذ فاروق أبو عيسى، أنه بظهور "جبهة الهيئات"- وذلك هو الاسم الذي اتخذته القوي الحديثة لتنظيمها - **لا مكان للأحزاب بعد اليوم؟** أوليست هذه القراءة الخطلاء لسيرورة التاريخ هي السبب الرئيسي لتفلت خيوط اللعبة من أيدي اللاعبين الذين تمنوا وراثة الأرض وما عليها؟ حقًا لو أتيح لك الاطلاع على الميثاق الوطني لجبهة الهيئات لأدركت أن ذلك الميثاق قد صيغ بأيدي مناضلين يحاربون حروب الآخرين لا حروب أهل السودان فالهدف الأسمى لبعضهم كان - وما زال - هو توحيد العرب لا توحيد أهل السودان، والهدف الأرفع عند فريق آخر هو محاربة الاستعمار الجديد لا محاربة الجهل والمرض، وثالث غايته الكبرى هي تطهير السودان من الكفر، وكأنه يتحدث عن بلد يعيش فيه المجوس، ولا أحد غير المجوس.

دعني أُنبئك بالخبر اليقين حتى لا تحسبني ظنين عقل أي متهمًا في خبره. فقد اختصر الميثاق الوطني أهدافه في إطلاق الحريات العامة، إلغاء القوانين المقيدة للحريات، إعداد البلاد لوضع ديمقراطي، إنجاز سياسة خارجية معادية للاستعمار... دون أية إشارة لقضية الجنوب، وهي القضية التي ملأت الدنيا وشغلت أهل السودان. أكثر من ذلك إثارة للدهشة أن جبهة الهيئات لم تضم

جنوبيًّا واحدًا رغم أن في الأحزاب التي تكونت منها الجبهة جنوبيين، كما أن في النقابات جنوبيين.

التاريخ الفوري دومًا تاريخ ملتاث إذ تتخلله العواطف المشحونة ونزوات الطامحين، ولكن الاستمرار في تلويث التاريخ بعد زمان توافر فيه الوقت للباحث كما توافرت المصادر المسجلة التي تمكنه من القراءة المتأنية التي تتيح للرائي تبين الشجيرات من الأكمة (Telling the wood from the trees) عمل سيئ. ما هو أشد من ذلك سوءًا تسويد البعض لصفحات الصحف بتحليلات للتاريخ لا ينتهجون فيها سكك الباحثين المدققين، بل يعتمدون على المعرفة السماعية، وليس ذلك بغريب في بلد تسوده ثقافة طق الحنك. لهذا ظل الجدل يتتابع وترًا وترًا على صفحات الصحف كلما أطل على الناس الحادي والعشرين مَن أكتوبر كل عام وأخذ فيه الناس يتغالطون في جدلهم حول مَن صنع الثورة ومَن سرقها. هذا الجدل أكد يقيني بأن كلا الطرفين يخطئان وجه الصواب؛ إذ لا يتغالط الناس إلا فيما هو مبهم. وفي هذا لم أقرأ وصفًا أدق لما كان يدور مثلما كتبه الباحث خالد موسى دفع الله عن قواصم ذكرى أكتوبر. كتب الباحث في جريدة السوداني (18أكتوبر 2015) يقول: " هكذا حال الصفوة السودانية يشتط بها الوصف والتقريع. وبين الضحولة السياسية والتخرصات تمكنت بعض أدواء العلة السياسية، أي نزعة التبخيس والتمجيد". وفي رده على السؤال عَمَّنْ سرق الثورة قال الباحث: "ستطل علينا ذكرى أكتوبر هذا الأسبوع، وسيعلق قميص عثمان على سارية الميدان، وسيغني المغنون مَن سرق الديمقراطية؟ وهم يعلمون أنه سرقها فشلهم السياسي وعجزهم الفكري ودوغمائية النخب. وسترتفع الحناجر التي اختطفت صوت التاريخ لتحتفي بمنجزها الاستثنائي، وتعيد تسويقه بأنه النموذج الملهم والمثال المطلق الذي يجب أن يحتذى في صنع التاريخ في السودان".

هل في كل ما رويت وسمّاه الكاتب المؤرخ "دوغمائية النخب" ما يكفي أم هناك من مزيد؟

أزيدك، أيها القارئ، أمرين يفصحان عن التناقض في القول إن لم يكن التكذب على الناس؛ الأول يتعلق بالشعارات الثورية التي كان يصدح بها المتظاهرون بعد أن لُقنوها تلقينًا، والثانية هي تظاهر الكبار بالبطولات الزائفة. فمن الشعارات الداوية لليسار، مثلًا، كان شعار "لا زعامة للقدامى". وإن علمت أن أولئك القدامى ضموا في جمعهم القانوني الضليع مبارك زروق الذي لم يبلغ الخمسين عامًا من العمر في ذلك الزمان يحق لك التساؤل "لماذا لا يستذكر الغر الميامين من المناضلين الأكتوبريين هتافهم الداوي ذلك وهم ما انفكوا حتى اللحظة "يكنكشون" في مواقع القيادة السياسية حتى بعد أن وهن العظم منهم. ثم لماذا بعد ثقتهم المفرطة في أنفسهم لقيادة الوطن لم يجدوا مَن ينصبان لقيادة المعارضة للحكم العسكري الذي غال الديمقراطية غير أولئك القدامى "سيدي محمد عثمان وسيدي الصادق" في التجمع الوطني؟

أما تناقض المواقف فلا نجد مثالًا له خيرًا مما كشف عنه الأمين العام للحزب الوطني الاتحادي خضر حمد في مذكراته. حكى السياسي الراحل عن سؤال وجهه إلى الزعيم الأزهري عقب انقلاب عبود وكانت فحوى السؤال: "لماذا لم ينصح الزعيم الأزهري عبود، قائد الانقلاب كما فعل السيدين؟"، رد الزعيم على ذلك السؤال بالقول بأن عبود لم يتصل به كما اتصل بالسيدين. في رد الزعيم "حرفنة" تناسب الموقف، فلربما لم يكن الأزهري مطمئنًا لما يريد منه أمين عام الحزب أن يفعل. أعلن على الملأ الأمين العام من بعد رسالتين متناقضتين في اللهجة والمحتوى، وجههما لا لرئيس حزبه، وإنما لرئيس الانقلاب. ففي 7 فبراير 1962 كتب الأمين العام للحزب الوطني الاتحادي يقول إنه كان خارج البلاد عندما وقع الانقلاب، مضيفًا تهنئة لحركة الجيش التي **"تمت دون إراقة دماء"**، ومضيفًا **"إن الجيش خطا هذه الخطوة قبل استفحال الأمور، وتستطيع البلاد أن**

تستأنف حياة أسعد وأطهر تقودها نخبة ممتازة خلت صفوفها بعد تطهير الجيش لها من النفعيين ومستغلي السلطة والنفوذ " (مذكرات خضر حمد 335). أفاد أمين عام الحزب إلى ذلك أنه اتصل بوزير الداخلية لينبئه بأن "**حركة الجيش ستجد منا كل تأييد ومساندة ما دام رائدها خير الوطن، وأن خدمة البلاد ليست وقفًا على أحد ولا على فئة**".

في هذه الرسالة، بلا شك، اعتراف من جانب الأمين العام للحزب الوطني الاتحادي بأن ثمة عملية تطهير سيقوم بها النظام العسكري، فخدمة البلاد حسب قوله: "**ليست وقفًا على أحد أو فئة**" مما يعني أن للجيش دورًا في السياسة من حقه أن يلعبه. وما أن مضى عامان حتى فاجأ السياسي الديمقراطي الملأ برسالة أخرى لعبود بعد اهتزاز عرشه جاء فيها: "إن الأحداث الدامية التي ألحقت الأضرار المادية بسلامة المواطنين والنزلاء وأملاكهم كما عرضت أرواح المواطنين الأبرياء للهلاك هي نتيجة **حتمية للحكم العسكري الذي جثم على صدر البلاد فأفقدها الحريات العامة وأطاح بالمكاسب الديمقراطية التي حصل عليها الشعب بكفاحه الدامي ضد الاستعمار**، ونتيجة أيضًا لمحاربتكم للأحرار المخلصين الذين حققوا استقلال البلاد بكفاحهم الباسل ولا علاج لهذا الموقف إلا أن يرجع الجيش إلى ثكناته، **فالجيش لم يخلق ليحكم وإنما ليحمي**". هل يمكن لأي شخص عاقل أو نصف عاقل أن يصدق أن هاتين الرسالتين صدرتا من الشخص نفسه؟!

القراءة الصائبة لانتفاضة أكتوبر 1964

من بين كل ما اطلعت عليه من تعليقات حول انتفاضة أكتوبر مقالان توقفت عندهما: المقال الأول لكاتب مصري مرموق والثاني لمحلل سوداني رصين الرأي. ففي يوم الجمعة 6 نوفمبر 1964 كتب الأستاذ محمد حسنين هيكل في بابه الأسبوعي بجريدة الأهرام (بصراحة) مقالًا تناول فيه بالتحليل أحداث أكتوبر. قال: "لقد حدث صدام بين الجماهير السودانية وبين المجلس الأعلى

للقوات المسلحة الذي كان يحكم السودان، وكانت النتيجة في صالح الجماهير حتى الآن". ذهب هيكل من بعد للقول: "إن الجماهير السودانية حققت مطالبها الأولية، ولكنها حتى الآن لم تفرض سلطتها فوق كل سلطة غيرها"، ثم أضاف: "أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة والجزء الذي يقف معه من الجيش السوداني تردد عند لحظة الصدام الحاسمة، وآثر أن يبتعد بغير أن يدخل الامتحان النهائي ربما ليحتفظ بقواه إلى فترة مواتية... أقول ربما". ثم ختم هيكل مقاله بهذه الكلمات: " شارع حقق وحدة تلقائية في لحظة نفسية ملائمة إزاء انقسام الجيش، ومن ثَم استطاع أن يتقدم في شلل السلاح إلى الوزارة يضع فيها القيادات التي ظهرت بعد المواجهة الحاسمة، وليس قبلها في خليط من القوى التقليدية والقوى الجديدة. ولكن السؤال الحاسم يبقى يباشر إلحاحه: ثم ماذا بعد في السودان؟".

"ماذا بعد في السودان؟ سؤال أجاب عنه في السنوات الخمس التي تلت (أكتوبر 1964) جهل كامل بأولويات الحكم من جانب حاكميه، وفشل ذريع في إدراك أن المشكلة المحورية التي لا سبيل لاستقرار الحكم دون حلها هي المشكلة المسمّاة "مشكلة الجنوب"، وجهل مريع بفحوى الديمقراطية التي لا ينبغي أن تعزل أحدًا، ولولا ذلك الجهل لما نادى تيار اليسار (قادة جبهة الهيئات) بإلغاء الأحزاب، وهم يؤسسون دولة ديمقراطية، أو أقدم تيار اليمين على حرمان نواب آخرين منتخبين بواسطة الشعب عن ممارسة حقوقهم الدستورية. السؤال الذي وجهه هيكل "ثم ماذا بعد في السودان" استذكرته عندما قال هنري كيسنجر في سبعينيات القرن الماضي لبعض مستشاريه عندما جاؤوه برأي حول قضية طلب رأيهم فيها؛ قال لهم: " ثم ماذا بعد؟" (What is next?). ما أراد كيسنجر قوله هو التنبيه إلى سؤال يجب أن يوجهه أي قائد لأي من مرؤوسيه يصدر قرارًا مصيريًا ذا تبعات، السؤال هو: "ما النتائج التي قد تترتب على هذا القرار". فالسياسة علم يستلزم من صانعه استشراف النتائج المترتبة على قراراته

بدلًا من أن يقبل عليها دون تدبر للعواقب لأن مَن لا يتدبر العواقب تحيق به المصائب.

أما الرأي الرصين الذي أشرنا له، فهو ما أورده الأستاذ مصطفى الشيخ عمر في مقال أفسح الأستاذ بشير محمد سعيد مجالًا لنشره في بابه اليومي الراتب "متنوعات: أخبار وأفكار". كتب مصطفى يقول في حلقة من مقالاته حول انتفاضة أكتوبر، نشرت بين (11 -16 نوفمبر 1965): "من المسلم به أن الثورة إذا ما بلغت حد الإطاحة بنظام الحكم، فهي إنما تستهدف إيجاد نظام جديد، وتقرير اتجاه لما سبقه من الاتجاهات. ولا شك في أن استئناف الحياة السياسية السابقة للانقلاب العسكري لا يمكن أن يكون هو ما استهدفته ثورة عارمة دامية، إذ لم يكن الانقلاب إلا النتيجة المباشرة للتدهور والفشل الذي منيت به الحياة السياسية. وكان واضحًا في وجدان عامة الناس منذ اللحظات الأولى لثورة أكتوبر أن ما يتطلعون إليه من جديد لا يمكن أن تمثله أو تعبر عنه قيادة حزبية أو طائفية. وبالرغم مما بلغته كراهية الناس للعهد العسكري فإن صورة العهد السابق لم تكن معالمها قد غابت عن أذهانهم ولم يكن أثرها قد انطمس في نفوسهم". تطرق الكاتب من بعد إلى عوامل ثقة الناس في جبهة الهيئات، وقال: "إن مرجع الثقة هو ما افترضه الرأي العام في هذه الجبهة من الصبغة القومية، والأصالة الوطنية، والتجرد من الأهواء والأغراض. غير أن الجبهة سرعان ما عجزت عن تجسيد هذه الروح التي تمثلتها فيها، ولكن أعوزتها القدرة عن إبراز ذاتية مستقلة تنهض بأعباء الثورة ومسؤولياتها". لِمَ كان العجز؟

يقول المحلل النصيح: "لو نسبنا انهيار الجبهة لتآمر الأحزاب عليها؛ نكون قد أغفلنا أن بعض الأحزاب ظل يقف بجانب الجبهة حتى لفظت أنفاسها، ولو نسبنا انهيار الجبهة إلى سيطرة الشيوعيين عليها من الداخل بحكم امتلاكهم لسلاح العقيدة والتنظيم، فهذا أيضًا يشير إلى ضعف أساسي في ظروف الجبهة وكيانها".

أشك كثيرًا في تملي الحزبيين والمعلقين من غير الحزبيين في هذه الظلال والتداعيات لتلك الانتفاضة لانشغالهم بما يعنيهم كتنظيمات، لا ما يعني السودان كله من قضايا. فالحزب الشيوعي، مثلًا، كان ثملًا بما أسماه الاعتراف بـ"شرعية الحزب". أما الأحزاب الأخرى، فقد كانت أشد ثمالة بالتمهيد للانتخابات التي ستقودها إلى استرداد الحكم دون أن تصحب ذلك بسؤال عما الذي ستفعل بذلك الحكم عندما تسترده. ليت صحبنا هؤلاء أدركوا أن الفترات الانتقالية في حياة الأمم هي أكثر الفترات ميوعة وتعقيدًا وضعفًا؛ ولهذا فإن أكثر ما يودي بالفترات الانتقالية هو المغامرات السياسية.

... وانتفاضة أخرى

وقعت من بعد انتفاضة أكتوبر 1964 انتفاضة أخرى في أبريل 1986 عزا كل فريق في الساحة السياسية لنفسه قصب السبق فيها، وقصب السبق هو انتزاع الحكم من براثن العسكر. ذلك قول صحبه أيضًا تأليف للكذب، بل تزيين له ولكن الكذب هذه المرة كان أشد هولًا لإغفاله لسببين أديا لسقوط النظام: السبب الأول هو أن نظام مايو قد أصبح منهكًا قبل انتفاضة أبريل بسبب الضغوط التي توالت عليه من الشمال والجنوب، والسبب الثاني هو تخلي القوى الضاربة في النظام (الجيش والبوليس) عن قائدها نميري "السفاح" الذي لم يكن يسفح دماء خصومه بيديه "الكريمتين"، بل عبر هذه القوة الضاربة نفسها. ذلك الإنهاك الذي هد من قوة النظام جاء من جهتين: الأولى هي المعارضة الشمالية المسلحة التي اتخذت من ليبيا مستقرًا لها والتي لم يخبُ أوار ثورتها إلا بعد رحيل الشريف حسين، والثانية هي الحرب التي أشعلتها الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق ليس فقط في الجنوب، بل أيضًا في الوسط (جبال النوبة) والجنوب الشرقي (النيل الأزرق). بسبب تلك الحرب تعطلت في الجنوب أهم مشروعات التنمية التي كان نميري يفاخر بها العالمين بحق مثل استخراج

البترول وحفر قناة جونقلي. إنكار "القوى الحديثة" لدور الأحزاب في تقويض نظام مايو دفع عمر نور الدايم للتهديد بالانسحاب من الاجتماع الذي دعت له تلك القوى لتوزيع الغنائم، وهو يقول: **"حربنا ضد نظام مايو بدأت بالجزيرة أبا"**، ولولا تدخل رجل نصيح (ممثل الحزب الشيوعي محجوب عثمان) لفعلها عمر وأصبحت القوى الحديثة في حيص وبيص.

أما الحديث عن انحياز الجيش إلى جانب الشعب، فحديث فيه قولان، فلو جاء ذلك الانحياز للشعب بقيادة نفر متمرد من الضباط آمن بأهداف الانتفاضة على النظام واقتلع من الجذور القواعد العسكرية لذلك النظام، فلربما صح القول بأن الجيش قد انحاز لجانب الشعب في ثورته. ولكن ما كان يدور خلف الكواليس قبيل انتصار الانتفاضة يبين أن هذه مغالطة منطقية باطلة (fallacy). نقول مرحى بمدير الشرطة الراحل عباس مدني الذي لم يتزيد في البطولات، ففي حوار له مع صحيفة السوداني (6 أبريل 2014) وجه له صحفي محقق السؤال التالي: "ماذا لو عاد نميري؟". لم يذهب عباس إلى افتعال بطولات زائفة، بل قال: "لو عاد واتخذ قرارات جذرية مثل حل الاتحاد الاشتراكي لانتهت الانتفاضة". ثم أي انحياز لجانب الشعب من الجيش كان ذلك عندما نعرف أن قائد الجيش، ورئيس النظام الديمقراطي الجديد - مع كل تقديري الشخصي له ولعلائقي الأسرية معه - قد أصبح فيما بعد عرابًا لانتخاب أول عسكري انقض على الديمقراطية؟ احترموا عقول هذا الشعب أيها المؤرخون حتى يحترمكم شعبكم، فمن المخجل أن يكذب أي مؤرخ في رواية أحداث شهودها أحياء. لهذا فإن القول بأن سقوط أي نظام قمعي بسبب حدث فرد لا سلسلة أحداث مترابطة الحلقات قول لا يجافي الحقيقة والمنطق فحسب، بل يكشف عن عدم احترام للقارئ. إنكار هذه الحقائق أو إغفالها يكفي وحده ليبين لماذا عادت القوى الحديثة إلى عبثها القديم مما أدى إلى سقوطها تحت سنابك العسكر من جديد بعد ثلاثة أعوام من الحكم المدني المتوتر، ثم عادت بعد سقوط ذلك الحكم المتوتر إلى

إيكال قيادتها في التجمع الوطني في تسعينيات القرن الماضي إلى القدامى أنفسهم الذين أنكرت قيادتهم عند سقوط نظام عبود في عام 1964. تسيد القيادات التقليدية رغم هتافات لا زعامة للقدامى هو أمر طبيعي طالما ظلت تلك القوى التقليدية، إلى حين إشعار آخر، ذات قواعد اجتماعية غالبة في الريف وبعض المدن. ولعل هذا هو السبب في وَلَه الأحزاب الحديثة بالانقلابات العسكرية كوسيلة للوصول إلى الحكم. إذ لا سبيل لها إليه دون عون من العسكر. تلك التجربة كادت أن تتكرر في حكومة الصادق المهدي بعد الفترة الانتقالية التي تلت سقوط نظام مايو، فمذكرة الجيش لرئيس الوزراء الصادق كانت، حقًّا، تتضمن مطالب مشروعة للجيش. ولكنها احتوت أيضًا على قضايا سياسية ينبغي ألّا يكون للجيش شأن بها، وكان وراء تلك المطالب نفر من قيادات التجمع النقابي. ولربما كان احتمال قيام الجيش بانقلاب على حكومة السيد الصادق من أهم العناصر التي دفعت بالجماعة الإسلامية إلى التبكير بالانقلاب. ولا يظنن أحد أن الهدف مما نقول هو استيئاس القوى الحديثة من إدراك غايتها الكبرى، ألا وهي تقديم بديل لنظام الحكم المهترئ، وإنما هو الكشف عن الخطأ العمد في إدراك طبيعة المشكل السوداني لارتهانهم أنفسهم لعقائد سياسية بور حتى بعد أن هجرها أهلها.

الفصل

الثامن

8

الطريق إلى نظام مايو

إقحام العسكرتاريا في السياسة

ثمة سؤال من الضروري طرحه في البدء هو: هل السودان مثل أغلب دول الأرض دولة ذات جيش أم هو جيش يصنع دولته؟ في الرد على هذا السؤال نقول أن الانقلابات العسكرية أو محاولات الانقلاب في السودان متنوعة، منها ما أفلح، كما منها ما أجهض. وكانت أولى المحاولات الانقلابية العسكرية في البلاد هي تلك التي كشف عنها وزير الدفاع خلف الله خالد قُبيل الاستقلال مُتهمًا بتدبيرها الصاغ صلاح سالم والضابط السوداني يعقوب كبيدة. تلك المحاولة وقعت في الفترة التي اجتاز فيها الاتحاديون الرُّبيكون (Rubicon) نحو الاستقلال بدلًا من الوحدة مع مصر. الرُّبيكون نهر كان يفصل بين روما والولايات التي تحيط بها اقتحمه يوليوس قيصر في عام 49 قبل الميلاد وبعبوره سادت روما كل تلك الولايات؛ ولهذا صار عبور الرُّبيكون (Crossing the Rubicon) كناية عن تجاوز أكبر حاجز يحول دون الوصول إلى غاية مرجوة. الانقلاب الثاني كان انقلابًا موعزًا به من قيادة حزب ديمقراطي حاكم (حزب الأمة) وحظى بتأييد راعيي الديمقراطية في البلاد (الميرغني والمهدي) ثم بدعم

نفر من كبار الختمية والاتحاديين سموا أنفسهم كرام المواطنين. رغم ذلك لم تستقر السياسة الحكمية في السودان بتولى الجيش الحكم، كما تمنى البعض، بل شهدت فترة حكم عبود أكثر من محاولة انقلاب عسكري داخلي بسبب الطمع في الحكم لا اختلاف الرؤى بين العسكر.

من بعد دخل السودان مرحلة الديمقراطية الثانية، وأثبتت حكوماته عجزًا بينًا في إدارة البلاد أو إبدال الحرب بالسلام في رباه. ثم جاءت مايو من بعد بانقلاب عسكري هو في حقيقته انقلاب مدني عسكري؛ ولهذا لم ينتابني دهش أو يعتريني شداه عند وقوع انقلاب مايو الذي قاده البكباشي جعفر محمد نميري بعد أعوام ثلاثة من زيارة رئيس الوزراء المحجوب لجوبا، أعقبها احتجاز وزير الدفاع بالإنابة، عبد الحميد صالح من جانب الجيش في تلك المدينة، وكان من بين محتجزيه ضابطان قامًا بدورٍ مهمٍّ في انقلاب مايو: (الرائدان فاروق عثمان حمد الله وأبو القاسم محمد إبراهيم). ذلك الانقلاب وقع في الخامس والعشرين من شهر مايو عام تسع وستين وتسعمائة وألف بعد ميلاد المسيح، الموافق للثاني والعشرين من شهر طوبة عام 1686 قبطية، الموافق للثاني والعشرين من شهر ربيع الأول عام 1369 هجرية، والموافق للخامس والعشرين من شهر آيار بالحساب

السرياني. وفي مقدمة كتابنا (النخبة السودانية وإدمان الفشل) قلنا: "لا يحملنا على تحديد تاريخ وقوع انقلاب مايو بالسنة الشمسية المدارية، والسنة الهجرية القمرية، والسنة القبطية، والسنة السريانية إلا الأسلوب الانتقائي الذي لجأ إليه البعض في تحليله لذلك الانقلاب، كل حسب هواه، ثم إدانته لانقلاب مايو وفق ذلك الهوى. فعند البعض لم يستحق نظام مايو الإدانة إلا بعد فشل انقلاب 23 يوليو 1972 الذي قاده الشيوعيون، وكأن الفترة بين الخامس والعشرين من شهر مايو 1969 وحتى الانقلاب المضاد في يوليو 1972 كانت فترة ينعم فيها الناس بالديمقراطية على الرغم من أنها كانت هي الفترة التي حُلت فيها الأحزاب، وأممت الصحف، ودجنت النقابات، وأحيل بعض من أميز أساتذة الجامعة ورجال القضاء إلى الاستيداع، وصودرت ممتلكات كل مَن اختلف معهم النظام سياسيًّا. لهذا ظللنا نقول إن السودان لم يعرف مايو واحدًا بل مايوات ثلاثة: الأولى هي التي وصفنا، والثانية التي أعقبتها بعد تجربة دامية في يوليو 1972 واستمرت حتى عام (1983). والثالثة هي التي سميناها مايو الهوس الديني وهو هوس أودى في نهايته بالنظام. كل هذه المايوات ذات أصل واحد هو الشمولية، ولكن قبل تحليلنا لمايو الأولى والثانية ودورنا فيهما، ثم مايو الثالثة ورأينا فيها يفيد أن نلقي إلماحة غير عجلى إلى ظاهرة في الانقلابات العسكرية في السودان أغفلها المحللون.

الصراعات التي توقدت ثم احتدمت بين الأحزاب والسياسيين المدنيين من ناحية، والعسكريين المُسيس منهم وغير المُسيس من ناحية أخرى، كانت دومًا تُبرر إما بالرغبة في تحقيق استقرار البلاد أو استعادة الديمقراطية التي غالها العسكر. لهذا شاع القول عن وقوع السودان في حلقة شريرة تتمثل في حكم ديمقراطي، فانقلاب عسكري على ذلك الحكم، ثم العودة لديمقراطية مُرهقة. ذلك تحليل زائف، ومكمن الزيف فيه هو إغفاله لمتغير آخر في المعادلة. ذلك المتغير هو أنه ليس هناك ما كان يميز الساسة المدنيين والعسكريين الذين حلوا مكانهم بعضهم عن بعض غير الزي الرسمي الذي يرتدون. فكلاهما جاء من

قلب المجتمع الشمالي النيلي، وكلاهما ورث المناصب العليا التي تركها الاستعمار، وكلاهما أنكر، كما فعل الاستعمار قبلهما، على مبخوسي الحظ في الجنوب والغرب حقوقهم في السلطة والثروة (أو لا تذكرون الكتاب الأسود حول التمييز الوظيفي الذي نُسب إلى خليل إبراهيم حول إغفال أهل دارفور من مكاسب الاستقلال في الإدارة والاقتصاد). أضف إلى ذلك أن كليهما ظل يسمي أي تململ عسكري في الجيش من جانب العسكريين الذين كانوا ينتمون لأولئك المبخوسين حظًّا "حركة عنصرية"، فمحاولة الانقلاب تُعَدُّ عنصرية أن قام بها أولاد النوبة، أما إن قام به أبناء الدناقلة أو الشايقية أو الجعليين اعتبرت عملًا وطنيًّا قام به "أولاد بلد"، وكأن أبناء النوبة والفور ليسوا من ذلك البلد، وما خلقوا إلا ليكونوا وقودًا لحرب جُبار لا دية فيها. هل نقول إن دأبنا على ذلك كان هو دأب مَن يقول: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ "[الزخرف: 22] والأمة هي الطريقة. إن كان ذلك هو مكمن الداء في تلك الحلقة الشريرة في الحكم، فلا عجب إن تحول ذلك الداء إلى عادة طبيعية تتكرر في السياسة الشمالية تكرر الحيض عند النساء.

احتدام الصراع السياسي في السودان لم يكن دومًا بسبب الخلافات الفكرية، وإنما كان أيضًا بسبب التحاسد والتباغض الذي نبه إليه مكي شبيكة منذ مؤتمر الخريجين قبل أن يزداد شراه حتى بلغ مبلغ التخادش بين السنانير أو إن شئت صراع الديكة تخادشًا كان أو صراعًا، أودى بأهم ركن من أركان الديمقراطية ألا وهو التسامح. وإن كان مارتن لوثر هو أول مَن دعا للتسامح كمفهوم ديني ضد التعصب لأن العقيدة أمر اختياري، ومن حق الإنسان عبادة ربه على الوجه الذي يريد (to cherish the Lord in his own way)، إلا إن ذلك المفهوم اللوثري للدين تجذر في السياسة على يد جون لوك في رسالته "التسامح". وبتطور الليبرالية أصبح التسامح حجر الزاوية في البناء الديمقراطي في الأدب السياسي الأوروبي. ولكن منذ عهد مؤتمر الخريجين كانت السياسة السودانية أبعد ما تكون

عن السماحة؛ إذ نستذكر، مثلًا، تخوين الاتحاديين للاستقلاليين، والتخوين المضاد من جانب الاستقلاليين للاتحاديين. ومن بعد سارت الأحزاب العقائدية في النهج نفسه، ولم تكن بمنجاة من هذا التنابذ. فالشيوعيون، مثلًا، تميزوا ببراعة فائقة في اغتيال شخصيات مَن كانوا يخالفونهم الرأي كما لم يجد الإسلاميون ما هو أدنى من الكفر ليرموا به مَن خالفهم الرأي. هذا المنهج المكيافيلي أعمى بصيرة كل القوى السياسية عن استبصار ماهية الديمقراطية، ومن ثَمَّ جعل من سوح السياسة غابات يكشر فيها عن نابه كل سبع أو متسوبع، وفيل أو متفيل. كثيرًا ما تساءلت عما جعل آباء الاستقلال في الهند والأجيال التي تبعتهم من السياسيين أكثر سماحة من نظرائهم في السودان، وكثيرًا ما قلت لنفسي إن الرد يكمن في قول نهرو: **"النفوس الكبيرة وحدها هي التي تعرف كيف تسامح"**. أصبت أم أخطأت في هذا التقدير، حال عدم التسامح هذا دون احترام ساسة السودان للقواعد التي تحكم لعبة الديمقراطية. ففي الديمقراطية يحكم العلاقات بين اللاعبين السياسيين تعاقد بين الحاكم والمحكوم، وبين الحاكمين والمتطلعين للحكم، وبين المواطنين وكليهما، تفاصيل هذا التعاقد يتضمنها ما يُعرف بـ"القانون الأسمى"، أي الدستور والتقاليد الدستورية الناجمة عنه.

لا غرو، إذن، إن أخذت أغلب الأحزاب العقائدية تصنع جيوبًا لها في داخل الجيش. كان للناصريين، مثلًا، جيب في الجيش منذ أول حكومة وطنية، كشف عنه وزير الدفاع خلف الله خالد حين أماط اللثام عن محاولات انقلابية يدبرها الضابط يعقوب كبيدة بإيحاء من الصاغ صلاح سالم. كان أيضًا للشيوعيين جيب نما حتى أسهم في انقلاب مايو 1969 وأردفه بآخر في يونيو 1972، كما كان للبعثيين جيب ظل حتى حكومة الإنقاذ يسعى للانقضاض على السلطة ليس من أجل إقامة نظام ديمقراطي ليبرالي، بل إقامة نظام على نمط **"التكارتة"** في العراق: وطبان وحمدان وصدام، أو الأسود في سوريا: حافظ وباسل وبشار، أو في أحسن الأحوال على نمط الضباط الأحرار في مصر الذين كانت ديمقراطيتهم هي ديمقراطية الحزب الواحد. أما الإسلاميون فقد أصبح لهم جيب اشتد ساعده

حتى رمى به الديمقراطية وأصابها في مقتل في عام (1989). لهذا يصح الزعم بأن كل الانقلابيين العسكريين ما كانوا لينجحوا في الاستيلاء على السلطة، أو يفلحوا في البقاء في الحكم، لولا ما لقيوه من عون خفي أو معلن من الأحزاب المسماة بالديمقراطية. يصدق هذا على كل الأحزاب حتى وإن كان الدور الذي لعبته في النظام الانقلابي هو دور العازف الثانوي (second fiddle) في الأوركسترا. مثال ذلك الاعتراف اللاحق بالأنظمة التي جاءت للحكم على صهوة جواد بزعم أن ذلك الاعتراف لا يعدو أن يكون تأكيدًا للأمر الواقع دون وعي بأن ذلك الاعتراف يُضفي شرعية سياسية على وضع غير ديمقراطي. كان ذلك، مثلًا، حال الصادق المهدي وأحمد الميرغني حين تصالحا مع نظام نميري، كما يصدق أيضًا على ورثة الشريف حسين الهندي الرجل الذي صمد حتى رحيله في الوقوف ضد نظام مايو لخرقه للدستور الديمقراطي دون أن ينكص على عقبيه، وإنما نكص من بعد ورثته على أعقابهم لموالاة نظام لم يسطُ على الديمقراطية فقط، بل أصبح نظام نميري في نظر الكثيرين بالمقارنة معه نظامًا ملائكيًّا. كان الشريف حسين، مثلًا، يقول عن نظام مايو: **"لن نشارك ولا ينبغي لنا، ولن نصالح وهذا محرم علينا"**. لهذا حق لأنصار حسين الهتاف: "مبادئ حسين وين يا زين؟" بعد أن قرر الورثة الانضمام لنظام الإنقاذ لتحقيق ما سمّوه **"حماية الأرض والعِرض"**.

ولعلني أعود بالقارئ إلى ما كتبت من قبل حول ما يصنعه القادة الديمقراطيون في بلاد الله الأخرى عندما تتعرض الديمقراطية لخطر من الجيش، أو من بعض عناصره. فعند المحاولة الانقلابية التي قام بها بعض الضباط الفرنسيين للإطاحة بالجنرال ديجول احتجاجًا على توجهه لمنح الجزائر استقلالها لم يتوانَ الجنرال عن الذهاب إلى الراديو والتليفزيون ليُلقي على الشعب الفرنسي كلماته الشهيرات: **"أيتها الفرنسيات، أيها الفرنسيون.. أعينوني Francaises, Francais, aidez moi"** لم يخيب الشعب ظن حاكمه الذي جاء به إلى سدة الحكم عبر الانتخابات، إذ خرج المزارعون بجراراتهم، والسائقون بشاحناتهم إلى كل مطارات باريس لمنع نزول أيّ طائرات على مهابطها، كما ذهب

آخرون منهم إلى المعابر الرئيسية التي تقود إلى باريس لإيقاف تقدم ناقلات الجنود إلى المدينة. أهل السودان يعرفون جيدًا ما الذي فعل زعيم الحكم الديمقراطي، أو قل زعيماه، عندما استولت عصبة الإسلاميين على الحكم في (30 يونيو 1989)، واحد منهما استعصم بداره يناجي ربه حتى تنقشع الغُمَّة، والثاني أخذ يهيم متخفيًا في المدينة إلى أن جيء به إلى البشير في حالة لا تسر صديقًا أو عدوًا.

هل العود أحمد؟

عندما تسلمت رسالة شفوية من نميري يدعوني فيها للانضمام إلى حكومته، وأخرى من محجوب عثمان وزير الإعلام يطلب مني العمل معه كوكيل لتلك الوزارة لم أرفض ذلك العرض لاعتبارات مبدئية، إذ كيف لي أن أفعل وأنا الذي اختار لنفسه بعد تجاربه في الجزائر منهجًا يساريًّا في الفكر السياسي، انعكس في أول كتاب منشور لي هو (حوار مع الصفوة)، مع ذلك قررت التشاور مع بعض الأصدقاء والآباء. من الأصدقاء السفير عبد العزيز النصري، وكان يعد نفسه لترك العمل الدبلوماسي ليلحق بمؤسسة اقتصادية كانت مملوكة للشيخ ناصر صباح الأحمد (ابن وزير خارجية الكويت آنذاك والأمير راهنًا) ورجل الأعمال السوداني المعروف الدكتور خليل عثمان، وكان خليل صديقًا وفيًّا للنصري ولي، أما من الآباء الروحيين فقد توجهت إلى العم ميرغني حمزة نائب رئيس وزراء السودان في عهد الديمقراطية الأولى، وواحد من القلائل من سياسيي ذلك الزمان الحقيقيين بنعتهم بـ"رجل دولة" (statesman). النصري تكرم بالانتقال من الكويت للقائي في باريس، وكنت آمل في اصطحابه معي، إن قبلت العرض، إلى أينما رست مراكبي في الخرطوم. أما ميرغني حمزة فقد قررت لقاءه في جنيف عندما علمت بأنه هناك في زيارة لابنه كمال الذي كان وقتها مسؤولًا عن مكتب الأقطان السودانية. مَقتُ ميرغني حمزة للأنظمة العسكرية كان مبالغًا فيه لدرجة تتجاوز حد المعقول؛ لهذا لم أصب بدهشة أو حيرة عندما أخذني العم ميرغني بقسوة عندما جئته أنشد النصح. اللقاء مع ميرغني حمزة تم بحضور ابنه كمال

والقانوني عثمان خالد مضوي الذي فوجئت بوجوده في آخر موقع كنت أتوقع لقاءه فيه، فلعثمان خالد وبعض صحبه من القانونيين قصة كريهة مع العم ميرغني أدت إلى حرمان عثمان وبعض رفاقه من ممارسة القانون إبان حكم الرئيس عبود. ودون سعي مني، أو رغبة في السعي، للتعرف عما أتى بعثمان إلى جنيف أو بالأحرى إلى مجلس ميرغني حمزة أبلغت العم ميرغني بالأمر الذي أبتغي مشورته فيه. سألني عما يحملني على الانضمام لهؤلاء **"الأولاد"**؟ قلت له: أنا لم أتخذ قرارًا بعد ولكني سأتخذه بعد لقائي بمن وجه إليّ الدعوة. قال: **"أتمنى أن تُحَكِّم عقلك"**.

لم تكن تلك هي نهاية الحديث، إذ حرصت على لقاء ميرغني غداة وصولي الخرطوم. في ذلك اللقاء ذكَّرت ميرغني حمزة بما ورد عنه من قول بأن أس المشكلة السودانية هو الطائفية. في ذلك الحديث قال ميرغني أيضًا إنه سبيل لاستقرار الحكم في السودان طالما ظل للطائفية نفوذ على السياسة. وفي الواقع لم يكن ذلك هو الموقف الأول لميرغني حمزة ضد الطائفية. مثلًا، عند إنشاء مؤتمر الخريجين تجادل آباء الفكرة حول اقتراح من أحد المؤسسين بشأن دعوة السيدين (علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي) إن لم يكن للمشاركة في المؤتمر، فعلى الأقل لمباركتهما للفكرة. وحسب رواية خضر حمد في مذكراته، اعترض ميرغني حمزة على فكرة إشراك السيدين في المؤتمر على الوجه التالي: "إن المؤتمر قام ليتولى زعامة البلد السياسية، فكيف يلوذ بالسادة في حركته ويطلب تأييدهم وهو يرمي إلى انتزاع تمثيل البلاد منهم" (مذكرات خضر حمد 129). وعلى أيٍّ مضيت انطلاقًا من رأي ميرغني حمزة حول الطائفية لأقول له مَن هو البديل إذن وأنت ترى السودان ينتقل من سيد إلى سيد؟ ويبدو أن حديثي عن البديل أغضبه، إذ قال لي في حدة ظاهرة: **"تسأل عن البديل لهؤلاء الأولاد، البديل بوبي"**. لم أفهم ما يعني فسألت **"مَن هو بوبي هذا؟"** قال: **"بوبي كلب ناس الرشيد"**، وكان بذلك يشير إلى كلب حراسة في منزل ابنه الرشيد. صمت لحظة وربما رأى في قوله هذا ما أغضبني فقال: **"إذا أنت تفتكر الأولاد دول هم البديل لحكم السودان،**

فأي شخص أو أي شي آخر يصلح لأن يكون بديلًا". أولا ترى ما عنيت بمقت الرجل للعسكر الذين ينقضون على الحكم المدني حتى وإن كان من بينهم واحد من أبنائه "بابكر النور" رغم فقدانه الثقة في الحكم المدني الطائفي، وإنكاره لأهلية الطامعين فيه من القيادات السياسية الطائفية. رغم ذلك القول الحاد من رجل أعرف أن حديثه كثيرًا ما كان صريحًا صراحة لا تخلو من عنافة، مضيت فيما كنت عازمًا عليه: اللقاء مع نميري ومحجوب عثمان ثم مع بابكر عوض الله.

اللقاء الأول مع قيادات مايو

نواصل الحديث، إذن، عن لقاءاتي الأولى مع رجال مايو وكان اللقاء الأول بالطبع مع محجوب عثمان لا للتعرف على ما كان يبتغي من عملي معه، إذ كنت على علم برغبته في أن أعمل معه كوكيل للوزارة في وقت كان حزبه قد رشح للمنصب منصورًا آخر هو منصور أحمد الشيخ، وهو خبير بالإعلام، عمل في ركن السودان بالإذاعة المصرية، وأسس مكتبها واستوديوهاتها في الخرطوم. وأقدر أن الذي دفع "محجوب" لترشيحي للمنصب ما كان بيني وبينه من ود قديم واحترام متبادل، رغم ما بيننا من خلاف فكري. وكان أكثر ما يشدني إلى محجوب إنسانيته، ومن الأناسي كثر لا ترتاح لهم نفس، ولا تصاب عند غيابهم بوحشة. شكرت محجوبًا على ثقته، ولكن أضفت بأنني سأقدم له ما شاء من عون لأني لا أريد له أن يدخل بسببي في صراع مع حزبه، أو مع بعض رجال حزبه الذين يرون فيَّ غير ما يرى. توجهت من بعد إلى نميري، فشكرني على الاستجابة لدعوته، ثم قال ما رأيك في العمل معنا كمستشار سياسي لمجلس قيادة الثورة؟ وكان مجلس قيادة الثورة ساعتئذٍ في معرض تعيين مستشارين له في المجالات المختلفة، أذكر من بين هؤلاء الدبلوماسي صالح محمد عثمان الذي رشحه هاشم العطا كمستشار اقتصادي للمجلس. وحسب علمي لم تكن بين هاشم وصالح علاقة مذهبية، وإنما تعود العلاقة بينهما إلى عملهما معًا في سفارة السودان ببون، حيث كان هاشم ملحقًا عسكريًا، وكان صالح دبلوماسيًا ناشئًا يتابع القضايا

الاقتصادية في وقت كانت فيه ألمانيا الغربية من أكبر الداعمين لمشروعات السودان التنموية. قلت لنميري دعني أفكر؟ فقال: هل تريد أن تفكر أم تستشير؟ قلت له: "ربما الاثنين". مع ذلك قلت لنميري أنتم لستم بحاجة إلى مستشار سياسي مادام مستشاركم السياسي الأول هو نائبك، بابكر عوض الله.

وعند اللقاء مع نائب رئيس مجلس الثورة ورئيس الوزراء بابكر عوض الله افتتحت الحديث بسؤال وجهته إليه في أعقاب ثورة أكتوبر، وكنت وقتها في زيارة للسودان من مقر عملي بالجزائر، وكان مرافقي في ذلك اللقاء الصديق المحامي عمر شمينا الذي كان يصحبني أو، على الأصح، يحملني في سيارته خلال زياراتي للسودان من الجزائر أو باريس. سألت مولانا عوض الله يومها لماذا ترك الأمور تنسل من بين يديه عقب انتفاضة أكتوبر، التي كان له ولزميله عبد المجيد إمام القدح المُعلى في إشعالها. رد عوض الله بالآية الكريمة: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ﴾ [الأعراف: 188]. قررت من بعد أن آتي للقصة من آخرها كما يقول المصاروة: "هات من الآخر". رويت لمولانا ما دار بيني وبين محجوب عثمان، ثم ما دار بيني وبين نميري، وتوقفت قليلًا عند الرأي الذي أبديته له حول فكرة المستشار السياسي، وكنت جادًّا وصادقًا في رواية ما قلت لنميري من أن عوض الله القانوني الضليع، والرجل الثاني في النظام، ووزير الخارجية هو المؤهل بموجب كل تلك الصفات لأن يكون المستشار السياسي والقانوني والدبلوماسي الأول لمجلس قيادة الثورة، وأن أي وضع غير هذا سيخلق بؤرة صراع لا حاجة لي كما لمجلس قيادة الثورة بها.

ذلك الحديث دفع مولانا لإحاطتي علمًا بما لم أكن عليمًا به. قال لي إن تكوين الحكومة لم يتم بالسهولة التي ظنها الكثيرون؛ ولهذا لم يكتمل حتى لحظة لقائنا. ثم مضى يحدثني عن الوزارات التي مازالت شاغرة وعن رؤيته لما يجب أن يكون عليه مَن يشغلها. قال لي، مثلًا، إنه كان ينتوي اختيار الدكتور "إبراهيم أحمد حسين" ليكون وزيرًا للحكومات المحلية، و"سعد أبو العلا" ليكون وزيرًا للإصلاح الزراعي. وعندما سألته عن دواعي اختيار الاثنين أفادني، بأن إبراهيم

أحمد حسين كان نشطًا في دوائر الخريجين في مدني وأم درمان، وله بحوث عديدة حول الحكم المحلي ورؤى حول توفير الخدمات للمواطنين. وباعتذار الرجل عن المنصب اتجه عوض الله لترشيح صديقه خلف الله بابكر للمنصب. أما بشأن "سعد أبو العلا" ذكر عوض الله أن الإصلاح الزراعي في حاجة لرجل خبر المشروعات الزراعية وذي قدرات في الإدارة؛ خاصة أن جميع المشروعات الزراعية المؤممة انهارت لسوء الإدارة. ومما يجدر ذكره أن التأميم العشوائي لمشاريع النيل الأبيض وقع قبل وصول نظام مايو للحكم في عهد الصادق المهدي تزيدًا منه على الشريف حسين الهندي الذي كان يلوح للصادق بالأمر إحراجًا له. وقد اعتذر أيضًا سعد أبو العلا عن المنصب.

ذهب مولانا من بعد يقول: أمامي الآن بضع وزارات إن كنت ترغب فيها: وزارة التنمية الريفية، ووزارة الإصلاح الزراعي، ووزارة الإسكان، ووزارة الشباب. ثم أضاف هناك أسماء مرشحة لهذه الوظائف من جانب بعض أعضاء مجلس الثورة. وعندما سألته عَمَّن هم أجاب: رشح نميري مبارك سناده، مدير الإسكان كوزير للإسكان وهو ابن خالة نميري إلا إنه مؤهل للمنصب بحكم موقعه السامي في مصلحة الإسكان وخبرته في الإدارة، كما رشح نميري أيضًا على التوم لوزارة الإصلاح الزراعي. ورشح أبو القاسم هاشم د. عثمان أبو القاسم لوزارة التنمية الريفية. أما وزارة الشباب فهناك طامح فيها هو الدبلوماسي علي أبو سن، وكان يومها لصيقًا ببابكر عوض الله رغم قدحه في الرجل في مذكراته دون أن يشير فيها إلى طماعيته في ذلك المنصب. قلت له لا رغبة لي في الإسكان أو الإصلاح الزراعي، أو التنمية الريفية أولًا لعدم إلمامي بخفايا هذه الوزارات، وثانيًا لقلة رغبتي في الإلمام التفصيلي بها، وأنا بطبعي لا أقدم على مهمة إلا إن كنت راغبًا في، وعازمًا على، التعرف على خصائصها. "ما رأيك، إذن، في وزارة الشباب والرياضة؟" سألني عوض الله: "فرددت عليه بسؤال: "ما الذي تهدفون إليه من إنشاء هذه الوزارة؟". قال رئيس الوزراء: إن "أعضاء مجلس قيادة الثورة وكلهم من الشباب يعولون كثيرًا على هذه الوزارة في إعداد الشباب لتبني أهداف

الثورة". لم أسأل عوض الله المزيد عن أهمية وزارة الشباب، ليس فقط ليقيني من ناحية عامة بأهمية دور الشباب في أي مجتمع ناهض، وإنما لمحاباتي في تلك الفترة أكبر ثورة شبابية في باريس ومتابعتي لما كانت المنظمة الدولية التي أعمل فيها (اليونسكو) تَعُدُّ من مشروعات لعلاج القضايا التي فجرتها تلك الثورة.

جاء قبولي المبدئي لما عرضه مولانا عوض الله، رغم علمي بأن النظام يومذاك كانت تتقاسمه هموم تشتت معها الخواطر، فقسم من أنصاره قد احتسبوا أن السودان قد أصبح هو السوفييت الخامس عشر في الاتحاد السوفييتي، ولو لم يكن أولئك قد صدقوا وآمنوا بمثل ذلك الظن لما أضحى هتافهم في الطرقات: "سايرين سايرين في طريق لينين". هؤلاء أيضًا صدقوا أن نميري سيمضي معهم في ذلك الطريق منذ اللحظة التي أعلن فيها أنه سيجعل من الخرطوم "هافانا أفريقيا". قسم آخر ظن أن السودان قد أضحى ضربة لازب جزءًا لا يتجزأ من الثورة العربية الكبرى التي ما طفقوا يهتفون لها: "بالروح بالدم نفديك يا ثورتنا". هؤلاء كانوا مِللًا ونِحلًا: البعث العراقي، والبعث السوري، والناصريون دون أن يدركوا أنه كان لنميري وصحبه العسكريين دين، ولهم دين. ومما يطرف ذكره عَمَّن "ولهم دين" من صحب نميري العسكريين قصة كان بطلها وزير الإعلام عمر الحاج موسى. فعند احتفاء وزير الإعلام بالعقيد القذافي في أولى زياراته للسودان في المسرح القومي بأم درمان حرص الوزير على أن يقتصر العرض الموسيقي الراقص للفرقة القومية على راقصين وراقصات من جنوب السودان وجبال النوبة وغرب السودان ونوبة الشمال. سأل بابكر عوض الله وزير الإعلام:"إيه ده يا عمر؟"، فأجابه الوزير: "مولانا نحن نريد أن نُري العقيد الوجه العربي للسودان، مُش هو القال الدينكا عرب".

وعلى أي، أشركت في همومي حول وزارة الشباب والرياضة قبل الإقدام على أي قرار بشأن قبولي للمنصب بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة، وبوجه خاص: نميري، وفاروق حمد الله، وأبو القاسم محمد إبراهيم، وزين العابدين محمد أحمد؛ لأنهم فيما بدا لي كانوا أقل زملائهم اهتمامًا بالأيديولوجيات. وفي واقع الأمر لم

أكن أعرف من أعضاء مجلس الثورة يومذاك إلا نميري وبابكر النور باستثناء لقاء عابر مع "مأمون عوض أبو زيد" عندما حل عليَّ في داري بباريس في طريقه للمغرب. ولعل حرصي على أن يكون عوض الله وتلك النخبة من العسكريين هم أول مَن يكونوا على علم بما أنتوي فعله عدة أسباب: أولًا بحسبان عوض الله رئيسًا للوزراء، وثانيًا لرغبتي في التعرف على آراء الآخرين حول أهداف وزارة الشباب التي انتابتني خشية من أن يكون دورها هو التبشير لأيديولوجيا سياسية من الأيديولوجيات السائدة. لا أقول ذلك كرهًا في الأيديولوجيات، وإنما للصورة التي انتهت إليها، خاصة في الجزء الذي نعيش فيه من العالم، حيث لم تعد الأيديولوجيا فكرًا، بل تحولت إلى عقائد لا يمكن نقدها، سياسية كانت أم سياسودينية (religio-political). والفرق بين الفكر والعقيدة، كما قال العقاد: "يبدو من التمحيص والامتحان، إذ تكون وسائل التمحيص والامتحان ميسورة في الآراء، فنتوقف عليها، وغير ميسورة في العقائد التي تقوى على مكافحة النقد وتستعصي على التجربة والبرهان" (ساعات بين الكتب).

في خضم الصراع «الأيديولوجي»

الأيديولوجيا لا تعدو أن تكون أنظومة من أناظيم السياسة ابتدعها المفكرون لتطوير فهمهم للظواهر الاجتماعية والاقتصادية في معرض البحث عن وسائل للارتقاء السياسي. وعند ميلادها في المجتمع الأثيني، لم تكن الكلمة تعني شيئًا أكثر من علم الخطاب (Logos) وهو علم سرمدي ومفهوم عقلي يرتقي بالبشر ويمكنهم من الارتفاع إلى رؤية الله. تلك الكلمة تحوَّلت من بعد إلى مفهوم حلولي (immanent) (حلول الله في الكون) يوفق بين البشري والمقدس بحيث أصبح للكلمة طابع عقلاني يُعَبِّرُ عن عقلانية الفكر البشري، وطابع مقدس هو ما يقذفه الإله من عرفان في العقل البشري. هذا المعنى تسرب إلى الأديان كما عَبَّرَ عن ذلك يوحنا المعمدان (الإصحاح الأول الآية 1) **"في البدء كانت الكلمة والكلمة كانت من عند الله، كل شيء به وبغيره لم يكن شيء"**. عن هذا المعنى عَبَّرَ أيضًا المتصوف

الإسلامي محيي الدين بن عربي في "فصوص الحكم" و"الفتوحات المكية". وفي الأزمنة الحديثة تحول مفهوم الأيديولوجيا إلى أداة فكرية لتشكيل الأفكار بالصورة التي تجعل منها أولًا رؤية متماسكة للقضايا السياسية والاجتماعية، وثانيًا وسيلة للوصول لحلول عملية لتلك القضايا، وثالثًا أداة لتفسير الظواهر الاجتماعية بطريقة لا بديل لها ولا عوض عنها. وفي اللحظة التي تصبح فيها الأيديولوجيا عقيدة صمدية هي وحدها المعبر عن الحقيقة، تتحول إلى أداة تكبل العقل. بسبب ما سبق أن عزمت عليه عند قبولي تلك الوزارة على أن يكون إقبالي على مهمتي من وجوه ثلاثة: رؤيوي، وسياسي، ووظيفي عملياتي. في الجانب الرؤيوي لم أزعم بأنني سآتي بما لم يستطعه الأوائل، أو أنني متكلف بأمر فُرض عليَّ، بل كان هدفي الأساس هو التوفيق بين كل الرؤى التي كان أصحابها يلعلعون بها كالرعد. وبما أنه كان قد قُدِّرَ لي إبان عملي في الجزائر المشاركة في أول مؤتمر فكري حول الثورات العربية نظمه المفكر السياسي المصري لطفي الخولي استأنست برأي لطفي. وبما أني من المؤمنين بأن الأيديولوجيا لا غناء فيها إن لم يصحبها جهد لا يُفضي فقط إلى وفاق عبر الحوار، بل يربط بين الفكر والعمل؛ استصوبت رأي لطفي في دعوة كل أولئك المتصارعين لمحفل فكري يبينون فيه للناس مشروعاتهم لإنفاذ ثورة التغيير التي يبتغون بعيدًا عن الشعارات.

ملتقى الفكر العربي

لمعرفتي بندوة الربيع في الجزائر (1967) التي تداولت في أمر المفاهيم السياسية والفكرية لحركة الثورة العربية، التي أشرف على إعدادها لطفي الخولي، طلبت منه إعداد ملتقى مماثل بالخرطوم. وبدون حث مني رحب لطفي بالفكرة وشاركني في وضع تصور للمنتدى، وجدول لأعماله، وإعداد قائمة لمن ينبغي دعوتهم للمشاركة فيه، وكان كل ذلك بإسهام من دار الأهرام ومجلة الطليعة التي كان يصدرها لطفي الخولي من تلك الدار. لذلك المنتدى دعونا ولبى الدعوة من مصر: أحمد بهاء الدين، ومفيد شهاب، وإسماعيل صبري عبدالله، وأبو سيف

يوسف أبوسيف، وميشيل كامل، وعبد المنعم الغزالي. ومن لبنان كمال جنبلاط، وكريم مروة، وغسان كنفاني. ومن سوريا: سليمان الخشن وزير الثقافة، وفوزي الكيالي؛ وأنطون مقدسي. ومن العراق مالك الأمين، وعبد الخالق السمرائي، وطارق عزيز؛ ومن الجزائر محمد شريف مساعديه؛ والأخضر الإبراهيمي؛ ومحمد الميلي. ومن الكويت فايز صايغ؛ ومن اليمن محمد سعيد العطار؛ ومن فلسطين فاروق قدومي؛ نايف حواتمة. وشفيق الحوت، ومن الأردن عبد الله الريماوي. أما من السودان فقد وجهت الدعوة لمحمد إبراهيم نقد، ومحيي الدين صابر، وعثمان سيد أحمد البيلي، وإبراهيم يوسف سليمان، وعون الشريف قاسم، وفاطمة أحمد إبراهيم، وناصر الدين السيد، ومهدي مصطفى، وعيشة حسن، والطاهر عبد الباسط، وأمين الشبلي، والفاتح التجاني، وعبدالله علي إبراهيم، وعبد الله الحسن، وبدر الدين سليمان، وطه بعشر، وعبد الكريم ميرغني، وخلف الله بابكر، وبابكر كرار، وجعفر محمد علي بخيت، ومحيي الدين عووضة، وأحمد عبد الحليم (كأمين عام للملتقى). هؤلاء في مجموعهم كانوا يمثلون جميع ألوان الطيف السياسي في السودان.

انعقد الملتقى في الفترة بين (10-22 مارس (آذار) 1970) وافتتحه الرئيس نميري في اليوم الأول. وعقب الافتتاح الرسمي ابتدرتُ النقاش بخطاب تفصيلي حاولت فيه أن أبين، من وجهة نظري وبعيدًا عن أي انحياز حزبي أو أيديولوجي، الظروف التي قادت إلى ثورة مايو على الأوضاع التي كانت قائمة في السودان، ودواعي الانقلابات العسكرية على الأنظمة المدنية، وما الذي تترجاه الشعوب من تلك الانقلابات. ذلك الطرح لم يَرُقْ لبعض المشاركين، خاصة أولئك الذين يحولون الأفكار إلى طلاسم لا يقدر على فك مغاليقها إلا ساحر. وصف محمد إبراهيم نقد بعض ما أوردت بأنها أقوال "منظر وافد". تلك الإشارة تأبيت الرد عليها أثناء الاجتماع الذي كنت أترأسه إلى أن خرجنا من القاعة، وكان نميري في الانتظار. قال الرئيس لنقد: **"يا ود مليم اللماضة بتاعتك دي ما حتخليها"**. في تلك اللحظة تدخلت لأقول لنقد: "أنت تعرف جيدًا أفكار هذا "الوافد" منذ

عهد دراستنا في الجامعة، ومنذ ذلك الزمان لم تزدني الغربة إلا حرصًا على إخضاع كل أطروحة سياسية للنقد والتحليل". على أن التعليق الذي أصابني بغم كان هو تعليق شفيق الحوت عندما قال لي: "يا دكتور أنت لا تعرف المنتديات الفكرية العربية، فلو جاء ما قلت في محاضرة بجامعة أمريكية لصفق لك المستمعون". أقول أصابني غمٌّ لأن شفيق الحوت أراد أن يكون شفيقًا بي، كما أراد مني أن أكون شفيقًا بنفسي، وذلك بألّا أفصح في (برنامج ما يطلبه المستمعون) إلا بما يترجاه أو يتوقعه أولئك المستمعون.

رغم ذلك أبقى "المنظر الوافد" على ذخيرة مدفعه حية حتى الجلسة الختامية ليطلقها بالقول: "اجتمعنا أيها الإخوة، ورائدنا هو البحث عن فكر عربي أصيل يترجم بلسان العصر محنة الأمة العربية، ويحدد بأسلوب العصر أبعادها، ويقرب الفجوة بين السياسة أداءً والسياسة تصورًا. فالأداء الذي لا يستهدي بدليل نظري هو في النهاية اختباط فوضوي، كما أن الفكرة التي لا تنطلق من أرضية الواقع هي في النهاية ضبابيات نظرية. اجتمعنا أيها الإخوة، ورائدنا هو البحث في تجرد عن فكر عربي موضوعي لا ينزلق به الهوى إلى وهاد التبشير العقائدي، ولا ينحط به الغرض إلى درك الإسفاف. من أجل ذلك أراد سودان الثورة أن يوفر لهذا الملتقى حرية لا تعرف القيود ولا السدود. لم نقصد به دعاية لنظام أو عقيدة إدراكًا منا أولًا لأن الأنظمة لن تلقى فلاحًا إلا عبر العمل النافع من أجل الإنسان ارتقاءً بحياته، وتطويرًا لملكاته، وتوحيدًا لقواه. وثانيًا لأن العقائد لن يتيح لها النجاح غير أصالتها التي تربطها بتراب الوطن، وفعاليتها التي تقويها على مجابهة تحديات العصر". هذا ما لم يتحقق في الندوة، إذ كان أغلب المشاركين فيها من داخل السودان وخارجه أسرى لأفكار لا يملكون عنها فِكاكًا.

وكان أبلغ تعبير عن قصور الملتقى الفكري عن تحقيق غاياته المقال الذي نشره أحمد بهاء الدين عند عودته إلى القاهرة تحت عنوان "علماء الكلامولوجيا في

الخرطوم". كان ذلك هو الحال في عام (1970) ولعل ما دهى الوطن العربي بعد أربعين عامًا في مرحلة ما يُسَمَّى "الربيع العربي" يبين أن الفكر العربي ما فتئ يختبط في الحياة اختباط البعير في الشوك.

حوار مع الأمين العام للحزب الشيوعي

كان الأمين العام للحزب الشيوعي، عبد الخالق محجوب، أكثر المفكرين بروزًا بغيابه عن الملتقى وكانت وراء هذا الغياب مناورات لإقصائه قام بها بعض من أقرب أصدقائه: أحمد سليمان (أبو سلمون) الذي كان رفيقًا ملازمًا للأمين العام، وآخر من ذوي ثقته في العمل الحركي هو معاوية إبراهيم سورج. رغم ذلك آثر الأمين العام أن يدلي بدلوه حول الملتقى، وما تم تداوله فيه من موضوعات في مقال وزع على الناس تحت عنوان (عبد الخالق يعلق على خطاب الدكتور منصور خالد في الملتقى الفكري العربي 15-22 مارس 1970). ولعل من أسباب اختيار عبد الخالق لخطابي من بين كل الأوراق التي قدمت في الملتقى ظنه أن منصور خالد كان يسعى لأن يجعل من نفسه سوسيلوف الثورة وسوسيلوف هو قوميسار الأيديولوجيا في الاتحاد السوفييتي. ذلك افتراض، إن صح، قد أخطأ فيه الأمين العام لأن منصورًا المشار إليه أعلاه يؤمن إيمانًا قاطعًا بالحوار، فبالحوار وحده تتلاقح الأفكار وتنضج الرؤى. أيًا كان الحال أخذ عبد الخالق على خطابي أمرين: الأول هو ما سمّاه طرح منصور موضوع الثورة العربية من منظور سوسيولوجي تأثر فيه بمدارس السوسيولوجيا المعاصرة في باريس ومعهد ماساتشوستس في الولايات المتحدة، والثاني تقديم القضايا المطروحة بطريقة معزولة عن أهم المشاكل التي تواجه الفكر العربي، والعمل العربي معًا، ألا وهو ما سمّاه الأمين العام: **"التهديد الحقيقي الذي يواجه الجماهير العربية بعد حرب حزيران أي الاستعمار الحديث بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية"**.

في الرد على أطروحتي عبد الخالق قلت، أولًا، إن مدارس السوسيولوجيا في الغرب لم تكن أبدًا مؤسسات تبشيرية للأفكار، بل كانت مراكز نقد وتحليل للفكر

الأوروبي الذي تعتبر الماركسية جزءًا منه. أما أخطاء الولايات المتحدة كدولة عظمى لا تحصى، وهي أخطاء تبلغ حد الجرم في بعض الأحوال بيد أن الزعم بأن هناك استعمارًا جديدًا تمثله الولايات المتحدة، ويمثل تهديدًا حقيقيًا للجماهير العربية زعم باطل. مصدر بطلان هذا الزعم هو الأسطورة التي أشاعها الشيوعيون، والقائلة بانقسام العالم إلى معسكرين: معسكر الشعوب الذي يقوده الاتحاد السوفييتي ومعسكر الاستعمار الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية فكرة تتعارض مع حقائق التاريخ ولو قرأ المحللون الشيوعيون التاريخ السياسي للعالم قراءة دقيقة منصفة لتوصلوا إلى هذه النتيجة. فاقتسام العالم بعد الحرب العالمية الثانية تم بين روسيا بقيادة ستالين، وأمريكا وبريطانيا بقيادة فرانكلين روزفلت ونستون تشرشل في اجتماعين مهمين انعقدا في يالتا في الساحل الجنوبي من أوكرانيا في الرابع من فبراير 1945 ثم في بوتسدام بألمانيا بين السابع عشر من يوليو والثاني من أغسطس 1945. خلال تلك الاجتماعات ظل مَن يسمونهم الثلاثة الكبار (ستالين، وتشرشل، وروزفلت) يتداولون فيما بينهم حول فكرة اقتسام العالم طوال هذه المفاوضات دون أن يكون لدول العالم الأخرى، ناهيك عن شعوب العالم، دور في هذه المفاوضات. وفي واقع الأمر حرمت دولة عظمي هي فرنسا من المشاركة في اقتسام شعوبًا العالم إذ كان الجنرال ديجول بعد تحرير فرنسا يُصِرُّ على المشاركة في اجتماعات السلام وهو إصرار جوبه بالرفض من ستالين وروزفلت مما حمل الجنرال على السفر إلى موسكو للقاء ستالين، ولكنه لم يوفق إلا في لقاء مولوتوف؛ لازورار ستالين عن لقائه. هذه المناورات تؤكد أن الدولتين الكبريين (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة) قد قررتا اقتسام العالم بينهما. وبعد رحيل روزفلت وهزيمة تشرشل في الانتخابات مَثَّل الكتلة الغربية في تلك الاجتماعات هاري ترومان عن الولايات المتحدة وكلمنت أتلي عن بريطانيا. واتفق كلاهما على اقتسام ألمانيا وهيمنة الاتحاد السوفييتي على دول شرق أوروبا وبعض الموانى والمناطق المحادة للصين دون استشارة الصين. كل ذلك لم يكن أكثر من توزيع الدولتين العظميين للأسلاب، بعد الحرب العالمية الثانية دون استشارة أهلها، أو إن شئت "شعوبها".

أيًا كان الأمر سرت مياه كثيرة تحت الجسر منذ نشر مقال عبد الخالق (مارس 1970)، إذ "تحررت" شعوب البلطيق التي استولى عليها ستالين عنـوة: لاتفيـا، وإسـتونيا، وليتوانيـا؛ وشـعوب أواسـط آسـيا: طاجيكـستان، وتركمنـستان، أوزبكستان؛ ثم شعوب شرق أوروبـا: أوكرانيـا، وجورجيـا (مـوطن سـتالين)، مولدوفا، وبـيلاروس. كـل أولئـك تحـرروا ممـا كـان يـسميه الـبعض "معـسكر الشعوب". هذا التشذر للدولة القائدة لـ"معسكر الشعوب" صحبه تـشظٍّ آخـر في الدول المنشقة نفسها مثل ناقورو كارباخ داخل أذربيجـان، وجنـوب أوسـيتيا وأبخازيا داخل جورجيا وطن ستالين، وما زال الشيشان يتململون داخل روسيا نفسها. أما حول "القضية" أي قضية فلسطين، فقد أصبح أعداء الأمـس حلفـاء اليوم عندما صار عرابو السلام بين إسرائيل والفلسطينيين هم الرئيس الأمريكـي جيمي كارتر في كامب ديفيد (لقاء بيجين والسادات) والرئيس الأمريكي جورج بوش الأب وجميع الأطراف (اتفاق مدريد)، ثم لقاء الرئيس كلنتون مع عرفـات وباراك في واشنطن، وأخيرًا جولات وزير الخارجية الأمريكي جـون كـيري بـين واشنطن والقدس إلى أن حل في مقر القيادة في الولايـات المتحـدة رئـيس يـدعى ترامب لم يقرأ التاريخ ولا يعرف شيئًا عن جغرافيا العالم.

العلاقة الاجتماعية مع الأمين العام

علاقتي بالأمين العام لم تكن مقصورة على المستوى السياسي فحسب، وإنـما أيضًا على المستوى الاجتماعي. بدأت هذه العلاقة منـذ عهـد الدراسـة الجامعيـة، خاصة خلال لقاءاتنا في منزل عبد الله بيه خليل التي سلفت الإشارة لها في الجـزء الأول كما في أماكن أخرى لا تخطر عـلى بـال. مثـال ذلـك عملنـا معًـا في وكالـة الـسودان للنـشر (Sudan Publicity Agency)، وهـي أول دار نـشر قامـت بإصدار نشرة أسبوعية باللغة الانجليزية توزع على البيوتـات التجاريـة الكـبرى، وكان مالكاها تشارلس كافوري ومحمد أحمد عمر. وبما أن المصدر الرئيسي لما كان ينشر في تلك الإصدار هو ما تنشره الصحف العربية؛ طلب مني محمد أحمد عمـر مع اثنين من رفاقي في الجامعة قدمتهما له (عبد العزيز الـزين صـغيرون والرشـيد

عثمان خـــالد) تولي ترجمة الأخبار والتعليقات التي يحددها النـاشر تحت إشراف عبد الخالق محجوب مما يكشف عن استجادة الرجل للغة الانجليزية.

زاد من تلك العلاقة متانة لقاءاتنا عند أستاذي محمد توفيق أو في منزل أحمـد سليمان بأبي روف بين الحين والآخر. هذا إلى جانب زيارات عبد الخـالق المتكـررة لدار الأسرة بأم درمان إما بمفرده أو برفقة صـديقه عبـد الكـريم ميرغنـي للقـاء الخال أمير الصاوي في المناسبات وغير المناسبات. ورغم أن كـل تلـك اللقـاءات كانت اجتماعية الطابع، فإن أمور السياسة كانت تجد طريقها إلى الحديث، ولاسيما أن أغلب أهل السودان لا يجدون غضاضة في الحديث عن الـسياسة حتـى حـول موائد الطعام وربما في أسرة المضاجعة، رغم ما في ذلك مـن تجاهـل لآداب الأولى وفنون الثانية. وعـلَّ الـبعض يعجـب مـن علاقـات عبـد الخـالق بِمَـن يـدعون بالبرجوازية الصغيرة رغم تواتر الحديث عنـد إخوتنـا في اليـسار في تقبـيح تلـك البرجوازية. في حقيقة الأمر لم يكن عبـد الخـالق يـستأنس فقـط بـصحبة هـؤلاء البرجوازيين، بل كان أيضًا ينشد رأيهم في بعض القضايا، وفي حالات أخرى يلوذ بهم من وعثاء المجالسة مع رفاقه ذوي الألسنة الخشبية (langues des bois) كـما يقول الفرنسيون. من ذلك طلبه من الراحل عبد الكريم ميرغني ترتيب لقـاء لـه مع أخيه نائب وكيل وزارة المالية عبد الرحيم ميرغني، رغم أن عبد الرحيم كـان أقدم علاقة بعبد الخالق إذ كان زميلًا له في الثانوي. دُهش عبـد الكـريم للطلـب لعلمه بازورار أخيه عن السياسة وأهلها؛ فسأل عبد الخالق: **"داير بيه شـنو؟"** رد عبد الخالق - وكان ذلك عند إنشاء بنك السودان المركزي - " أريد أن أعرف منه شيئًا عن نشأة البنوك المركزية " وكان عبد الخالق قد طلـب مـن أحـد اقتـصاديي حزبه "الطاهر عبد الباسط" أن يعد له بحثًا حول الموضـوع؛ فجـاءه الاقتـصادي الماركسي ببحث وردت فيه بين كـل سـطر وآخـر عبـارة "قـال لينـين" أو "قـال ماركس". تعليق عبد الخالق على تلك المـذكرة كـان في منتهـى الـسخرية إذ قـال **"الجنس دا كلنا عارفينه ولكني عايز أعرف شيء عـن البنـوك المركزيـة الـلي هـي إحــدى قمم المؤسسات الرأسماليــة: كيف نشأت وتطــورت"**. في ذلـك كـان عبد الخالق بصيرًا إذ إن البنوك المركزية أو بنوك الاحتياطي نـشأت عنـدما تحـول

النقد من سلعة الذهب والفضة إلى عملات ورقية قانونية (legal tender) وكان ظهور أول مؤسستين من هذا النوع في عام (1606) في أمستردام، وعام (1609) في لندن. وحول هذه المؤسسة أصدر المعلق الاقتصادي الانجليزي والتر باقيهوت أول كتاب عن تلك البنوك أرسى فيه المبادئ التي تعمل بها واختار له عنوانًا "شارع لومبارد".

أما حول الجانب الاجتماعي خارج إطار حزبه، فكان لعبد الخالق صحب أقربون أغلبهم من أبعد المعنيين بالسياسة العملية رغم انحيازهم الفكري لهذا أو ذاك. أذكر من هؤلاء عبد الغفار عبد الرحيم، فاروق الطيب ميرغني، أحمد عمر خلف الله، والدكتور أحمد حسن آدم الذي كثيرًا ما اختار عبد الخالق لقاءه في كوستي حيث كان يعمل هربًا من الخرطوم وأهلها. وممن كان يحرص عبد الخالق، على الحوار أو السمر معهم زعيمان من زعماء الأمة: عبد الله عبد الرحمن نقد الله وزين العابدين حسين شريف. وقد روى لي محمد نور السيد، وكان صفيًّا أثيرًا لعبد الخالق، كيف كان البعض من زملاء الأمين العام في الحزب يمتعضون من إيلائه اهتمامًا أكبر لصحبه من خارج الحزب، ومنهم مَن كان يقف من ذلك الحزب في الوجه الآخر من الخندق. وعندما نقل نور هذه الشكاة للأمين العام، قال له: "زملائي في الحزب هم زملاء سياسيون، ولكن ليسوا بالضرورة أصدقاء". ذلك الموقف ذهب بذاكرتي إلى تفادي بعض الساسة الأوروبيين اللقاءات الاجتماعية مع زملائهم في الحزب في أوقات فراغهم لاختلاف الأمزجة والطباع. من أولئك الزعيم الفرنسي فرانسوا ميتراند زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي عُرف عنه، في حياته الخاصة، النأي بنفسه عن زملائه في الحزب، خاصة مَن كان له رأي قادح فيهم، وأسماهم "برجوازيي المدن". ففي حديث رواه أحد كتاب سيرته قال ميتراند "لا سلوى لي في برجوازيي المدن هؤلاء الذين يقضون طول لياليهم أمام التليفزيون بدلًا من قراءة ستاندال". ستاندال هو الاسم المستعار للقاص الفرنسي ماري هنري بييل (Marie-Henry Beyele) صاحب كتاب الأحمر والأسود (le Rouge et Le Noir).

زيارة للأمين العام في محبسه

بسبب كل هذه العلائق، حرصت على زيارة عبد الخالق عندما وضع في الحبس الاحتياطي في بدايات عهد مايو بعد إخطار وزير الداخلية فاروق حمد الله بما كنت أنتوي فعله. في تلك الزيارة اصطحبت معي العم أمين حسون، وكان حسون صديقًا صدوقًا لعبد الخالق وقد فرح فرحًا بالغًا عندما قلت له "هل تريد أن تزور صديقك؟". ولكن رغم سعادته تلك كان قبول أمين مشوبًا بالقلق، ولطمأنته قلت له إنه سيذهب معي في سيارتي الحكومية بقيادة سائقها الرسمي لأن المكان بعيد (كان عبد الخالق محتجزًا في مزرعة عثمان صالح المصادرة بالباقير). قال لي أمين **"أنت حتودينا في داهية"**، ولعل إشارتي لسيارتي الرسمية وسائقها لم تبعث على اطمئنانه بل زادت من قلقه. قلت له: "اطمئن فأنا وزير"، ولكن حتى كلماتي هذه لم تهدئ من روعه إذ قال: **"وزير بتاع إيه، العساكر ديل ما عندهم أمان"**.

رغم مخاوف العم أمين وصلنا إلى الموقع، وصحبنا السائق إلى حيث يقيم عبد الخالق ثم انصرف. كان عبد الخالق طري الوجه وبشوشًا كعادته، كما كان سعيدًا برؤيتنا، أو هكذا بدا لي. وما إن بدأنا في الحديث عن الأوضاع حتى قال لي: "خلينا نروح طرف البحر". قلت له: "المكان هنا مريح". قال: **"ده مكان ملغم، أنت قايل نحن في زمان بابكر الديب، ده زمان فتحي الديب"**. بذلك كان عبد الخالق يشير إلى هيمنة الأجهزة المصرية التي يقودها فتحي الديب على الأمن السوداني، وللأجهزة المصرية في شؤون الأمن فنون. ولعل إشارة عبد الخالق إلى "ديب" السودان و"ديب" مصر تعيد إلى ذاكرتي قصة مذهلة ذات دلالات. قال الراوي إنه عندما عجز بابكر الديب عن القبض على الشيوعيين الذين جعلوا واحدًا من أساليب نضالهم ضد الاستعمار توزيع المنشورات المناهضة له في المدن الثلاثة (ذلك وصف كان يطلق في ذلك الزمان على الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان). قرر الديب مداهمة أحد المنازل التي كان يجتمع فيها الحزب الشيوعي لإلقاء القبض على المجتمعين، والدس في وسطهم بكمية من المنشورات ضد

الدولة، جاؤوا بها من مكاتب البوليس. وما إن وصل الديب وجلاوزته إلى مكتب رئيسهم البريطاني المستر بِكتون حتى أبلغوه بقبضهم على ما أسموه الخلية الشيوعية مع المنشورات التي كانت الخلية تنتوي توزيعها في طرقات العاصمة. بالطبع شعر الضابط البريطاني بفرح غامر لهذا الانتصار ولكن سرعان ما أفسد علي الديب فرحته عندما سأله: "كيف توصلتم إلى هذه النتائج الجيدة؟". بالطبع روى الديب لرئيسه البريطاني الأسلوب غير المهني الذي سلكه مع ضباطه للقبض على تلك الخلية وحيازة "الممسكات" التي زرعها البوليس في مقر الاجتماع. في تلك اللحظة أخرج المستر بكتون غليونه من فمه ليقول للديب: **"بابكر أفندي... أرجو أن لا تُدخِل أساليب ووسائل البوليس المصري في أجهزة الأمن السودانية"**.

وعلى كلٍّ ما إن بلغنا شاطئ النيل أخذ عبد الخالق يتحدث بلا تردد: حدثنا عن تكوين الحكومة، وعن عدم استشارة حزبه في اختيار الوزراء، وعن رغبته في ترشيح عناصر من الأحزاب سَمَّى منهما اثنين، ولدهشتي كان كلاهما من حزب الأمة: عبد الله نقد الله وعبد الرحمن النور. وفي هذا لا أدري إن كان الأمين العام صادقًا فيما قال لأنه عندما أتيحت له الفرصة لاقتراح أسماء الحكومة الجديدة عقب انقلاب يوليو 1972 لم تتضمن القائمة التي أعدها بيده اسمًا واحدًا من رجالات الأحزاب التقليدية. انتقل عبد الخالق من بعد إلى الحديث عن التأميمات والمصادرات حديثًا نصفه نقد ونصفه الآخر سخرية. قال مثلًا **"انتو عمركم سمعتوا ثورة تصادر المطاعم والسينمات"**. ثم أردف، بمزيد من الهزء والسخرية **"يظهر أن لجنة المصادرات عندما اجتمعت، كان دليلها الوحيد لاختيار مَن يدير المؤسسات المؤممة هو دليل التليفون فقد كان بين الأسماء التي اختيرت أسماء أناس بعضهم أموات"**. وعندما سألته عمن الأحياء الأموات؟ قال: **"والله لما سمعت اسم الراجل ده** (وأشار إلى إداري كبير اختير لإدارة إحدى المؤسسات المؤممة) **قلت: يا ربي ده مش الزول الشلت فيه الفاتحة في بري"**.

محاولات "الرفاق" لإقصاء الأمين العام من مواقع المسؤولية في الحزب لم تقف عند محاولة عزله عن المجال الفكري، بل ذهبت أيضًا إلى السعي لخلخلة الأجهزة التنظيمية للحزب حتى كاد أن يكون هناك حزبان: "الحزب الأب" والمارقين عليه الذين وُصموا بالانتهازية وأطلق عليهم أيضًا وصف "الانقساميين"، ذلك الحزب الثاني تحلق حول وزير الداخلية فاروق حمد الله الذي لم يكن شيوعيًا، وإن نسبه البعض إلى البعثيين وكان على رأس الشيوعيين المارقين، أو المناهضين لحزبهم: عبد الباسط سبدرات، ومحمد أحمد سليمان، وأحمد سليمان وزير التجارة، ومعاوية إبراهيم وزير الدولة بالخارجية، وأحمد محمد سعيد الأسد المستشار الاقتصادي للرئاسة، ومحمد على المحسي رئيس مجلس إدارة بنك السودان. قمة مناورات فاروق حمد الله كانت هي دعوته اللجنة المركزية- أو على الأصح من استجابوا لدعوته من أعضائها- لاجتماع في وزارة الداخلية للتشاور معهم في دور الحزب في الثورة. وبالطبع لم يكن هدف فاروق توحيد الحزب، بل استمالة بعض قياداته للنظام مما يعني تمزيق الحزب. تلك المجموعة الثانية هي التي أشرفت على إعداد مشروعات التأميم والمصادرة للتزيد بها على عبد الخالق ومناصريه. ومن الواضح أن الأمين العام لم يعد يدري ما يفعل في ظل ذلك الشتات والتشظي ولاسيما بعد أن ضمت تلك الجماعة صديقه أحمد سليمان الذي كان يقسم بعبد الخالق بقدر ما كان يقسم بـ"شرفه الماركسي". لهذا فإن اتهام الحزب الشيوعي، أو ما بقي منه، بالوقوف خلف كل المناورات والمؤامرات التي كانت تدور باسمه في مايو الأولى إجحاف بذلك الحزب ولكن، بالقدر نفسه، لن يعفي الحزب من المسؤولية عن كل ما كان يدور في مايو الأولى أمران: الأول هو مشاركته الفاعلة في الانقلاب، وفي التمهيد لقيام حزب شمولي، والثاني هو دوره في تأميم الصحف وقرارات التأميم والمصادرة العشوائية لممتلكات المواطنين، وأهم من ذلك مباركة الحزب القوانين التنينية التي حكم بها السودان منذ 25 مايو 1969 وحتى صدور دستور 1973. وبما أننا سنتناول هذه القضايا في الفصل التالي نتوقف برهة عند الموضوع الأول، ألا وهو دوافع الحزب الشيوعي للانقضاض على الديمقراطية التي نقدر أنها كانت دوافع انتقامية ضد الأحزاب

التي أسهمت في حل الحزب من بعد أن اعترفت ثورة أكتوبر بشرعيته، واعتبر الحزب ذلك، واحدًا من أكبر إنجازات "ثورة" أكتوبر.

الفعل ورد الفعل

في تقدير البعض أن إقدام الحزب الشيوعي على اللجوء للانقلاب العسكري في مايو 1969 كان رد فعل على، إن لم يكن انتقامًا من القوى الحزبية الأخرى التي قامت بإشانة سمعته. ففي الجلسة العشرين للجمعية التأسيسية التي انتُخبت عقب سقوط حكم عبود تقدم ستة من أعضاء الجمعية يمثلون الأحزاب التقليدية والإسلاميين باقتراح يمثل ردة إلى ما هو أسوأ من دكتاتورية عبود، بل كان الاقتراح، في جوهره، عودة إلى محاكم التفتيش في القرون الوسطى. يقول ذلك الاقتراح: "إنه من رأي هذه الجمعية التأسيسية بالنسبة للأحداث التي جرت أخيرًا في العاصمة والأقاليم، وبالنسبة لتجربة الحكم الديمقراطي في هذه البلاد وفقدانه للحماية اللازمة لنموه وتطوره أن تكلف الحكومة بالتقدم بمشروع قانون يُحل بموجبه الحزب الشيوعي السوداني، **ويحرم بموجبه قيام أي أحزاب شيوعية أو أحزاب أو منظمات تقوم مبادئها على الإلحاد أو الاستهتار بمعتقدات الناس أو ممارسة الأساليب الدكتاتورية**". هذا، وأيم الحق، ذهاب فؤاد وقلة عقل، فأي ديمقراطية هذه التي تُحمى وتنمو وتتطور بقوانين هي في حقيقتها "أهواء قوم ضلوا". ومن الضلال ظنهم أن مثل هذا القرار الجامح هو السبيل الأمثل لحماية الديمقراطية وتطويرها في السودان.

هذا الحدث لم يثر من أهل القانون ورجال السياسة إلا قلة. من أولئك أذكر المهندس الاتحادي حسن بابكر نائب دائرة مروي الوسطي الذي سجل موقفًا مشرفًا ومنذرًا عند التصويت على مشروع القرار. قال المهندس الشجاع موجهًا الحديث للبرلمان وبخاصة لأعضاء حزبه: **"لو نزعتم الديمقراطية عن الآخرين، فستنتزع عنكم برمتها كما انتزعت من قبل"**. أضاف أنه لا يريد أن يكون حربًا على الديمقراطية **"فخير لأبنائي أن أدفن شهيدًا من شهداء الديمقراطية بدلًا من**

أن أحيا في عهد وئدت فيه الديمقراطية". ذلك النائب الشجاع الذي قلما يذكره ذاكر هو الرجل نفسه الذي أبرق رئيس حزبه الزعيم إسماعيل الأزهري عندما أصدرت محكمة غير مؤهلة وخارج أطر القانون حكمًا بردة الأستاذ محمود محمد طه. في تلك الرسالة قال المهندس حسن بابكر: **"اللهم إن كان محمود مرتدًا فأنا ثاني المرتدين"** إلى جانب المهندس الشجاع، وقف أيضًا عضوان من أعضاء الحزب الحاكم هما صالح محمود إسماعيل ومحمد توفيق أحمد ضد الاقتراح كما عارضه جميع أعضاء مؤتمر البجة وجبال النوبة. ومن خارج البرلمان تصدى للاقتراح الذي وصفه الشيخ الترابي بـ"ثورة رجب الإسلامية" رجلان من ذوي الهمة: محمود محمد طه الذي وصف القرار بأنه تحريض على الفتنة وقتل للأبرياء، وإبراهيم يوسف سليمان الذي قال: "هذا إتجار بالدين والإتجار بالدين هو أخطر الجرائم الخلقية". أما بين أهل القانون الذين تعج بهم الساحة، فكان على رأس المنددين بالقرار مولانا محمد أحمد أبو رنات. سأل أبو رنات واحدًا من أبنائه القانونيين (عمر شمينا) عَمَّنْ صاغ القرار الذي يبيح لنواب منتخبين أن يطردوا نوابًا آخرين منتخبين بواسطة الشعب نفسه الذي انتخبهم. وعندما أبلغه شمينا أن اللذين صاغا القرار هما الصادق المهدي وحسن الترابي رد أبو رنات بكلمات أصبحت نبوءة إذ قال **" الاثنين أبين دقون ديل حيودوا البلد في داهية"**.

ذلك الهراء القانوني والاستهزاء بالمبادئ الراسخة في الدساتير كانا من بين الأسباب التي دفعت بالحزب الشيوعي للوصول إلى الحكم عبر الانقلابات العسكرية ومنها انقلاب مايو (1969). ولكن هل يصح أن يتحول الانتقام من الديمقراطيين المزعومين (الأحزاب التقليدية والإسلاميين) إلى اغتيال الديمقراطية نفسها إن كان هناك ثمة إيمان بالديمقراطية؟ وهل يجيز الانتقام من الديمقراطية إصدار "الأمر الجمهوري رقم 2 للدفاع عن السودان" الذي أصدرته السلطة المايوية الجديدة، وكان للشيوعيين يد طولى فيه؟ وكيف تبرر القواعد الجماهيرية والنقابية (القاعدة الرئيسية للقوى الحديثة) خروجها في مظاهرة حاشدة في مطلع يونيو 1969 لتبارك انقضاض الجيش على الديمقراطية التي تحبها تلك القوى الحديثة حبًا جمًا. كل هذه الأسئلة تتطلب التملي ثم الرد

عليها. حقًّا لقد خرج الشيوعيون من معاركهم مع نظام مايو، مثخنين بجراح غائرة لم تبرئها المزاعم حول موقف الأمين العام للحزب من قيام "الثورة" نفسها، أو تلك حول "الانقساميين المحزِفين".

موقف الحزب الشيوعي ومَن والاه من القوى الحديثة تجاه الديمقراطية التعددية لا يختلف كثيرًا عن موقف أحمد خير عندما قبل التعاون مع نظام عبود، بالرغم من أن خيرًا لم يكن منتميًا لأي حزب. الأستاذ خير كان أمينًا مع نفسه عندما انحاز إلى عبود، وأروي عنه رده على سؤال وجهته إليه عقيب انقلاب عبود. كان سؤالي: "ما الذي حمل صاحب كفاح جيل للتعاون مع عبود؟". بدأ أحمد خير حديثه بالقول: **"أزهري يستاهل"**، وبما أن أزهري لم يكن رئيسًا للحكومة التي أطاح بها عبود، مضيت في التساؤل: "وما شأن الأزهري بذلك؟". قال أحمد خير: **"هو كان عندنا ديمقراطية، ديمقراطية إلى مَن يهمه الأمر سلام دي كانت ديمقراطية"**. تلك إشارة إلى الرسائل التي كان يبعث بها الزعيم الأزهري لكل مَن اختلف معه في الرأي السياسي من قادة حزبه، وعجز الأجاويد عن رأب الصدع بينه وبينهم. ولعل الغيظ من الأزهري الذي أصاب أحمد خير ولم يفارقه كان بسبب إعلان الزعيم الأزهري لأول قرار له من تلك القرارات، ألا وهو القرار الذي أقصى به الزعيم الأزهري صديق أحمد خير الوفي: خضر عمر من الحزب. من ذلك التاريخ كان هناك أكثر من خضر تعامل معهم الزعيم كمجاهيل، فقرارات الرئيس بفصل أي قيادي من الحزب لم تكن تتم بعد تحقيق تقوم به لجنة حزبية، ويتاح المجال فيه للعضو للرد على ما رمى به من تهم. وإمعانًا في الزراية بالعضو لم يكن قرار الفصل للعضو يوجه لشخص بعينه، وإنما "إلى مَن يهمه الأمر سلام". ذلك تعبير اصطنعه الفرنجة، يضعونه في فواتح رسائلهم (To whom it may concern greetings). هؤلاء "المجاهيل" ضموا فيما بعد رجالًا في طهر صالح محمود إسماعيل وعبد الوهاب موسى.

الفصل

التاسع

9

وزارة الشباب

إنشاء الوزارة

عند تولِّي وزارة الشباب كانت تلك هي المرة الأولى التي تنشئ فيها الدولة السودانية وزارة للشباب والرياضة. ورغم أن تلك الوزارة قد توسَّعت لتشمل مناشط أخرى غير ذات صلة بالشباب والرياضة، فإن الاهتمام بالشباب بقي هاجسي الأول. ولحسن الحظ أفادتني كثيرًا ثورة الربيع الشبابية في فرنسا (مايو 1968) في إدراك طبيعة المشكل الشبابي السوداني المعاصر التي كشفت للصفوة الحاكمة والمعارضة في فرنسا على حدٍّ سواء عن ظاهرة الاغتراب (alienation) التي لحقت بالشباب الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية. تجاهل تلك الصفوة- على اليمين واليسار - للواقع الشبابي الجديد، أفرز قيادات جديدة من الرافضة الشبابية على ضفتي الأطلسي. ففي الولايات المتحدة كان من نتائج الاغتراب، خاصة بعد حرب فيتنام، بروز جماعات شبابية متطرفة لم تكن تدعو لإنهاء الحرب فقط، بل ذهبت إلى رفض الانتماء لدولتهم التي أشعلت الحرب، وقد تمظهر ذلك الرفض في حرق العلم الوطني وشهادات الجنسية وتلك جريمة في القانون الأمريكي. أما في أوروبا فقد ظهرت حركات ناقمة على توحش الرأسمالية في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا. وبما أن أغلب قادة تلك التنظيمات كانوا ينتمون

للتيارات التروتيسكية، فقد نأى اليسار التقليدي (الأحزاب الشيوعية والاشتراكية) بنفسه عن مساندتها. ففي فرنسا، حيث كادت الثورة الشبابية تقود إلى إسقاط الحكم، كان تأييد اتحاد العمال الذي يسيطر عليه الحزب الشيوعي مقصورًا على إضراب ليوم واحد. وفي الواقع ازوَّر الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي واتحادات العمال التابعة لهما عن تلك الجماعات الشبابية خاصة عندما تحول نضالها إلى عبث طفولي مثل احتلالهم للسوربون وإطلاق اسم جديد عليها هو (جامعة الشعب)، أو عندما أصبح شعارهم (كونوا واقعيين وطالبوا بالمستحيل) (Soyez réaliste, demandez l'impossibl). ذلك شعار مُستطرف يصدر من خيال خصب، ولكنه لا يعبر عن هدف سياسي يمكن تحقيقه.

هذا الواقع الشبابي الجديد فرض على منظمة اليونسكو، لأول مرة منذ قيامها، إنشاء قسم خاص بالشباب كُلِّفَ باقتراح مشروعات محددة للعناية بأمر الشباب بما يُرضي طموحاته، ويحقق رغباته، ويوفر الوسائل لذلك. تلك المشروعات أخذت تمولها اليونسكو من ميزانيتها أو ميزانيات الوكالات

المتخصصة للأمم المتحدة. وبطبيعة عملي كنت على علاقة بذلك القسم، خاصة فيما يتعلق بإعداد المشروعات لتنمية الشباب في البلاد العربية بحكم عملي في مكتب العلاقات مع الدول الأعضاء. بهذه الخبرة وتلك العلاقات طلبت من اليونسكو عند تولي وزارة الشباب شيئين، الأول هو إيفاد خبير إيطالي (إنجيلوني) لعوني على وضع المشروعات التي عزمت على إنشائها، ولاسيما أنَّ إنجيلوني قد أشرف كمسؤول عن برامج الشباب في اليونسكو على تنفيذ العديد من المشروعات في الدول الأعضاء بالمنظمة بعد ثورة باريس الشبابية، والثاني هو إعداد مشروعات للشباب تهدف إلى معالجة مشكلة العطالة الشبابية، وتوفير وسائل الترفيه والترقية الاجتماعية لهم. تلك المشروعات لاقت نجاحًا كبيرًا حيث أقيمت. وقد سمينا تلك المشروعات بـ"مراكز تنشيط الشباب" (Youth animation centres). الهدف من إنشاء تلك المراكز كان أولًا، هو محو الأمية الأبجدية بين الشباب من الجنسين في الريف، وثانيًا محو الأمية الوظيفية بإقامة مشروعات تأهيل فني للحرفيين يشرف عليها ويديرها الشباب، إلى جانب إنشاء مكتبات صغيرة في كل مركز من هذه المراكز لضمان التعليم المستمر (continual education) بين أوساط الشباب. وكانت المنطقة الأولى التي اخترنا كنواة للتجربة هي واحة البشيري في كردفان وكانت في زمانها واحة خلابة نتمنى ألّا تكون عاديات البشر، قبل نوائب الدهر ومصائب الطبيعة، قد لحقت بها.

التوثيق والبحوث

دأبت دومًا في كل موقع أسند إليَّ العمل فيه على توفير أدوات البحث والتقصي في مجالات العمل الذي أقوم به. البحث في النهاية هو اجتهاد واستقصاء، ولكن المرء لا يبلغ غايته من الاجتهاد ما لم تتوافر له الوسائل، وعلى رأس تلك الوسائل مصادر المعرفة من كتب ووثائق ومخطوطات وإصدارات دورية، وكان ذلك قبل تطور وسائل المعرفة الرقمية. هذا هو ما حملني منذ البداية

في وزارة الشباب، ثم في وزارة الخارجية من بعد، على إنشاء إدارة للبحوث والتوثيق وإيلائها اهتمامًا كبيرًا. لتحقيق هذا الهدف بادرت في وزارة الشباب بإنشاء مركز للتوثيق ومكتبة تتضمن كل المراجع المهمة المتعلقة بأنشطة الشباب، إلى جانب كل المصادر المعرفية التي تتيح للعاملين في الوزارة الإلمام بالاتجاهات السياسية التي كانت تتناطح على الساحة: الاشتراكية بكل بطونها وأفخاذها، والديمقراطية، والفكر الإسلامي. إدارة ذلك المركز أوكلتها لسيدة ذات علم وخلق فتحية محمد فضل شقيقة صديقي الأثير الدكتور فاروق فضل. في الوقت نفسه سعيت لاختيار رجال ونساء يمثلون كل ألوان الطيف السياسي دون أن أستثني واحدًا منها. اخترت من الناصريين الطاهر عوض الله، ومن الشيوعيين طه محمد طه، ولقيادة العمل الإداري أحمد عبد الحليم كوكيل للوزارة، ومحمد بشير محمد كنائب له، وعثمان محمد الحسن كمدير لمصلحة الشؤون الاجتماعية (التي ألحقت بالوزارة)، ومحمد كرار كمدير للرياضة، وهاشم عثمان الذي تعرفت عليه في باريس إبان عمله كممثل للسودان باليونسكو كمدير للشباب، وأحمد محمد شبرين كمستشار فني. طلبت أيضًا من سكرتير اتحاد الشباب، خليل إلياس أن يعمل معي كمدير لمكتبي برتبة نائب وكيل، ليس فقط لما بيننا من علاقة، وإنما أيضًا من أجل الحفاظ على التوازن السياسي في داخل الوزارة، إلا أن الرجل اعتذر برقة عن قبول المنصب، ولعل رفضه للمنصب كان يعبر عن موقف حزبي.

غضبة هاشم

رغم الجهد الذي بذلت لإرضاء كل التيارات التي كانت تصطخب في المحيط السياسي، فوجئت عند تقديمي مذكرة لمجلس الوزراء حول تنظيم الوزارة وخططها المستقبلية بثورة عارمة من جانب هاشم العطا في أمر لا يحتمل الشدة أو يقتضي الشراسة. قال هاشم إن منصور أخذ يتصرف في الوزارة، وكأن

لا حسيب عليه، وإنه وضع على رأسها **"بعض المشكوك في رجولتهم"**. في تناولي للجانب الأول من تعليق هاشم قلت: "الوزير يتصرف في وزارته بحكم السلطة المخولة له". أما حول الجزء الثاني فوصفت حديث الزميل بأنه **"حديث غير مسؤول وينبغي أَلَّا يصدر من مسؤول"**. انفجر هاشم غضبًا ليقول: **"من هو منصور خالد ليعلمني المسؤولية؟ أنا لن أبقى في الاجتماع"** وخرج ساخطًا. ران على المجلس صمت بعد خروجه؛ مما حمل وزير المالية منصور محجوب للخروج وراءه في حين استمر المجلس في صمته. وبعد قليل عاد منصور محجوب مصطحبًا "هاشم"، وما إن جلسا إلا وقال منصور محجوب لهاشم (ربما رغبة منه في ترطيب الجو): **"أنت ما لقيت ناس تتهمهم بعدم الرجولة غير أهلك وأهلي الشوايقة، جماعة منصور ديل أغلبهم شوايقة"**. وبعد بدء النقاش من جديد أيقنت أن رأي هاشم لم يكن يعبر عن موقف حزبي، إذ واصل الحوار من بعد بابكر النور ليتحدث عن معرفته الوثيقة برجلين ممن عينت: أحمد عبد الحليم ومحمد بشير محمد وعن ثقته في أهليتهما للمنصبين اللذين عينا فيهما؛ ثم تبعه من بعد بلهجة غاضبة رئيس المجلس جعفر نميري قائلًا: "أولًا لقد عرض عليّ الوزير كل ترشيحاته ووافقت عليها بوصفي رئيسًا لمجلس قيادة الثورة، ثانيًا أنا أعرف بهؤلاء الأشخاص من هاشم، إذ زاملتهم في حنتوب ولم أعرف عنهم غير الوطنية والكفاءة". ثم أضاف نميري: "ننتقل الآن للبند التالي في أجندة الاجتماع".

الاستعانة بذوي الدربة والقدارة

منذ تولي المنصب في وزارة الشباب سعيت لإقناع بعض ذوي القدارة من صحبي القدامى أو ممن لهم قدرة واستطاعة بالعمل معي كمستشارين في مجالات حبيبة إلى أنفسهم مثل الدكتورين نصر الدين أحمد محمود ومحمود زروق في مجال الرياضة، وقد صحبني نصر الدين في بعض رحلاتي الخارجية (ألمانيا الشرقية). أما الدكتور محمود زروق فرغم اعتذاره عن قبول منصب مدير الرياضة فإنه ظل

خلًّا وفيًّا حتى بعد هجرته من السودان والتحاقه بركب الشريف حسين. ولعل فيما سنورد في فصل لاحق ما يكشف عن وفاء زروق لصحبه، وأنا منهم، كما عن أمانته الفكرية. استنجدت أيضًا بالدكتور الوليد محمد طه لعوني على إنشاء مركز للشباب في أم درمان لتدريب الناشئة على المهن الوسيطة والموسيقى، وقد تكرم الوليد بصحبتي إلى كوريا الشمالية وبرفقتنا السيدة الفاضلة نفيسة أحمد الأمين والزعيم العمالي محجوب الزبير لمتابعة ما اتفق عليه الرئيس نميري خلال زيارته لكوريا الشمالية مع مسؤولي تلك الدولة من مشروعات تتعلق بالشباب. وَعدَت حكومة كوريا الشمالية ثم أوفت بما وعدت به، خاصة بشأن إنشاء صرح شبابي في أم درمان إلا إن اكتمال ذلك الصرح لم يتم خلال وجودي بالوزارة، بل تم الفراغ من تشييده بعد سنوات من انتقالي إلى موقع آخر (وزارة الخارجية) وقام بافتتاحه الرئيس نميري ووزير الشباب زين العابدين محمد أحمد عبد القادر في (29 مايو 1977). وعلى أيٍّ، أوفت كوريا بتعهدين آخرين: الأول هو ابتعاث فريق لتدريب الشباب على الموسيقى، والثاني هو إعداد فرقة سودانية للعروض الأكروباتية. تلك الفرقة قامت بتدريب الصغار من البنات والبنين على تقديم عروض لم ير السودان مثيلًا لها من قبل. وكان من المفترض أن تكون تلك الفرقة نواة لتدريب الشباب على مثل هذه العروض، ليس فقط في العاصمة، بل في كل أقاليم السودان.

الإشراف على الشؤون الدينية

ما مضى أقل من عام على عملي في وزارة الشباب حتى طلب مني الرئيس نميري الإشراف أيضًا على مصلحة الشؤون الإسلامية، خاصة ولم تكن في الهيكل الوزاري للحكومة يومذاك وزارة للأوقاف أو الشؤون الإسلامية (ميلاد وزارة الشؤون الدينية تم في عهد مايو وعقب تولي نميري لرئاسة الجمهورية وتعيين الدكتور عون الشريف قاسم كأول وزير لتلك الوزارة). قبلت

برضا تام المسؤولية عن إدارة المصلحة طالبًا من نميري تغيير اسمها إلى مصلحة الشؤون الدينية وليس فقط الإسلامية قائلًا له: "أن الدين عند الله الإسلام لأمثالك وأمثالي ولكن في السودان أقباط أرثوذكس، ونوبة تمسحوا منذ زمان، وأهل ديانات أخرى في إرجاء واسعة من السودان حتى وان وصفهم بعضنا بالإحيائيين تارة، وباللادينيين تارة أخرى **"فكيف سترعى يا ريس المصالح الدينية لكل رعاياك هؤلاء"**. استجاب نميري للاقتراح إذ لم يكن قد أصبح بعد أميرًا للمؤمنين؛ ولهذا أصبحت في المصلحة ثلاث إدارات: إدارة الشؤون الإسلامية بما فيها معهد الدراسات الإسلامية، وإدارة شؤون غير المسلمين، والأوقاف... وأوكلت الإشراف الإداري على تلك الوزارة لإداري أمين وحذق هو محمد بشير محمد نائب وكيل الوزارة إلى حين تعيين مدير للمصلحة الجديدة.

وفيما يتعلق بالمعهد أصررت على تعيين السفير الدكتور محمد أحمد ياجي طالبًا من وزارة الخارجية انتدابه لإدارة المعهد؛ أولاً لخبرته الدبلوماسية، وثانيًا لإلمامه بالفرنسية، وثالثًا لأنه سليل بيت علم ودين. وقد استمر المركز تحت إشراف وزارة الشباب حتى الثاني عشر من أكتوبر 1971 عندما أنشئت للمرة الأولى وزارة للشؤون الدينية والأوقاف وأسند إدارتها للوزير العالم عون الشريف القاسم. وعند افتتاح ذلك المعهد في السادس والعشرين من نوفمبر 1972 بعد تشييده بعون كريم من مصر ودول الكويت والإمارات وقطر لم يَنْسَ عون الإشادة بالدور الذي قامت به وزارة الشباب في تأسيس ذلك الصرح، وقليل من عباده الشكور. شاءت الأقدار فيما بعد أن يتحول ذلك المعهد إلى جامعة أفريقيا العالمية. وهذا أمر محمود طالما استمرت المؤسسة في دورها التربوي، ولم تتحول إلى مؤسسة تخدم أهدافًا سياسية، بل حزبية.

تمبكتو حاضرة الثقافة الإسلامية

وبما أن الشيء بالشيء يذكر، نشير إلى موضوع أثاره السودان في ثاني مؤتمر

قمة إسلامي (المؤتمر الأول كان في الرباط) عقد في لاهـور حـاضرة البنجـاب في باكستان ألا وهو مشروع إنشاء جامعة إسلامية في أفريقيا. ذلك الاقتراح صـادف هوى عند رئيس وزراء باكستان آنـذاك: ذو الفقـار عـلي بوتـو، بـل عنـد أغلـب الرؤساء المشاركين. وعندما سألني نميري (وكنت مصاحبًا له كوزير للخارجيـة) أين تكون هذه الجامعة؟ قلت له بلا تـردد تمبكتـو (مـالي) لأنهـا كانـت الحـاضرة الثقافية للممالك الإسلامية القديمة في أفريقيا. قلت ذلك لنميري رغم يقيني أنـه كان يتوقع مني أن أقترح عليه تطوير المعهد الأفريقي حتى يـصبح تلـك الجامعـة الإسلامية. من جانبي كنت أفكر فيما هو أبعد من المكسب الوطني: إنشاء مؤسسة تعين على الحفاظ على ما في تمبكتو من مواريـث: معـمار، ومخطوطـات، وخـزائن بشرية للمعرفة. وبالفعل اقترح نمـيري أن يكـون مقـر الجامعـة في تمبكتـو إلا إن رئيسًا جلفًا هو عيدي أمين انبري ليطالب بإقامة الجامعة في كمبالا. جميع الرؤساء العرب وقفوا صفًّا واحدًا وراء أمـين، وهكـذا انتـصرت الـسياسة عـلى الثقافـة، والشعبوية على التبصر الحصيف في الأمور. وبالطبع ماتت الفكرة الكبرى بإيكال أمرها إلى أمين، فولدت الجامعة في (1988)، أي بعد عقدين ونصف العقـد مـن الزمان من صدور قرار المؤتمر الإسلامي بشأنها، وأصبحت أمبالي في شرق أوغندا مقرًّا لها، ولم يعد يذكرها ذاكر.

لم ينتبني شك في أن القرار بإنشاء جامعة إسلامية في تمبكتو كان ليصبح أكثـر من قرار سياسي؛ فتمبكتو منذ عقد السبعينيات في القرن الماضي ظلت محل رعايـة من اليونسكو من بعد أن كان المؤرخون الغربيون الـذين لا يلمـون بهـا ينعتونهـا بالمدينة الغامضة، في حين كان مَن يعرفها منهم يسميها جوهرة الصحراء. على أن أجـدر الناس بمعـرفتها ورعايتها هم العلـماء والمؤرخـون المـسلمون بحـسبانها مركـز الإشـعاع الفكـري في مملكـة سنغــاي (1468- 1591م) إذْ بلـغ عـدد المخطوطات الإسلامية المحفوظـة في مسـاجدها وزواياها وبيوتها قـرابة المليـون مخطوطـه كـما روى ليـون الأفريقـي في مؤلفــه المعــروف "وصـف أفــريقيا"

(Cosmography of Africa)، ومازال ذلك المؤلف حتى اليوم محفوظًا في مكتبة روما. وعند زيارة ليون للمدينة الغامضة لم يكتشف فقط ما فيها من مخطوطات، بل اكتشف أيضًا أن معاهدها كانت تدرس، إلى جانب القرآن، علوم الجبر والهندسة. أغاث الله الحضارة الإسلامية في أفريقيا من الدول المكلفة برعايتها إذ لم تبدِ أي حرص ملحوظ على حماية آثارها الباقية حتى كاد أن يقضي عليها الهولاكويون الجدد الذين حسبوا أن تجذير الإسلام في القارة لا يكون إلا بحرق آثاره التي تدل عليه. وحمدًا لله أن انبرت للحفاظ على تلك الآثار الإسلامية النادرة حكومتان: حكومة فرنسا برعاية الرئيس هولاند، وحكومة هولندا عبر صندوق الأمير كلاوس. مع ذلك لن ننسى إسهام بعض السودانيين في التنبيه إلى تلك الآثار الإسلامية النادرة ومن أولئك العالم الفهامة جمال محمد أحمد الذي أفرد في رواياته عن تاريخ الإسلام في أفريقيا مكانًا رفيعًا لغاتم وتمبكتو وابنه المبدع الدبلوماسي عمر عبد الماجد الذي سعى لأن يكشف لنا في ديوانه الشعري عن أسرار تمبكتو الدفينة في "البوح وفي التلميح". الجامعة التي كان السودان يتمنى أن يكون من منشئيها في سبعينات القرن الماضي ولدت في مطلع هذا القرن على ضفاف نهر النيجر بدعم من منظمة اليونسكو ورعاية من الدول الإسلامية و"غير الإسلامية"، ومما لا شك فيه أن دوافع الأخيرة لم تكن دينية بل ثقافية، وعلى رأسها الحفاظ على ما تبقى من تراث إنساني كادت أن تغمره رمال الصحراء ويدمره هولاكو هذا الزمان. شكرًا للدول الأوروبية التي طاردت المتطرفين الذين دمروا جزءًا عزيزًا من آثار تمبكتو حتى قدمتهم للمحكمة الجنائية الدولية، وصدرت ضدهم أحكام من تلك المحكمة.

الشباب السوداني وإيحاءات جمال عبد الناصر

من أوائل الدول التي توجهت إليها لطلب العون الفني لوزارة الشباب كانت مصر وكان لوزير الشباب فيها يومذاك (صفي الدين أبو العز) دور كبير في

تمهيد الطريق لتدريب بعض الكوادر الشبابية في مصر. وفي إحدى زيـاراتي لمـصر بدعوة من صفي الدين فاجأني حسن صبري الخـولي مستـشار الـرئيس باتـصال يقول فيه: "انتظرني سأمر عليك في الفندق". قلت له: "أنا على موعد مـع دكتـور صفي". قال: "**سيبك منه هناك موعد أهم**". جاءني الخولي، وكـان معـي لحظتهـا وكيل وزارة الشباب جمال نظيم، فقال لي "هيا بنـا ومعـك الوكيـل". سـألته "إلى أين؟"، قال "حتعرف بعدين". توجهنا من بعد في طريق صحراوي حتـى انتهـى بنا المطاف عند فيلا على البحر لم يكن في مظهرهـا مـا يـنم عـمّا يـسميه المـصريون "الفشخرة". وعند المدخل قال الخولي للوكيل: "أنـت سـيبك هنـا مـع الـضابط الحارس". في تلك اللحظة فقـط قـال لي الخـولي: "الـريس في انتظارنـا". كـدت أصعق لأن مقابلة عبد الناصر تتطلب استعدادًا نفسيًّا خاصًّا، رغم أن لقائي ذلك مع ناصر لم يكن هو الأول مع الزعيم بل كان اللقـاء الثالـث. فاللقـاء الأول مـع ناصر كان عند مقابلته مع عبد الله خليل بصحبة إبراهيم أحمد خلال الزيارة التـي قام بها عبد الله خليل لمصر، والثاني في الحفل الذي أقيم على شرفه في الـسودان في العيد الأول لمايو، ولكنه الأول للقاء منفرد. استقبال الرئيس وترحابه ثم مظهـره العادي مرتديًا قميصًا صيفيًّا رَطَّب الأجواء وأزال الرهبة. وعنـدما لاحظـت أن هناك مقعدين في برندة الفيلا حسبت أن الرئيس سينتقل بنا إلى بهو أكثر رحابة أو على الأقل إلى مكتبه، ولكن تأكد لي أن الأمر غير ذلك حين قـال نـاصر للخـولي: "**سيبنا لوحدنا**". عندما سمعت ذلـك أيقنـت أن "الفرعونيـة" متأصـلة في كـل صاحب سلطة في مصر من "المستشار" الذي يقول لوكيل الوزير "سيبك هنا مـع الحرس" إلى الرئيس الذي يقول لمستشاره "سيبنا لوحدنا". ولعل أقرب وصـف لهذا السلوك الفرعوني في السودان حيث على كل سيد سيد آخر المثل القائل "سيد أمي بي سيده".

وبما أني لم أكن على استعداد لبدء الحوار دون أي تجهيز أنقـذني عبـد النـاصر من الحرج حينما وجه إليّ السؤال: "**عاملين إيه مع الـشباب؟** "قلـت لـه الـشباب

بخير ولكن أكثر ما يتبرم منه النظام هو نشاط الإخوان المسلمين في جامعة الخرطوم، خاصة عندما يخرج ذلك النشاط عن نطاق الأدب والعرف". كان في ذهني بعض الأحداث المؤسفة التي وقعت في الجامعة وما صحبها من اجتراء مثل الإشارات النابية في صحف الإسلاميين الحائطية لزوجة الرئيس نميري، وصفع طالب لعميد الطلاب جعفر بخيت عندما حاول اقتلاع صحيفة تضمنت مثل تلك الإشارات النابية. وعساي اليوم أفصح عما أخفيته عن عبد الناصر، بل عن أي شخص آخر، من نماذج سوء سلوك الطلاب الإسلاميين بالجامعة ومقاربة ذلك السلوك بسلوك غيرهم ممن لم يـدَّعوا في يوم من الأيام أنهم أصحاب رسالة حضارية، خاصة من مظاهر الحضارة السمو الأخلاقي. الطالب الذي صفع معلمه أصبح رجلًا ذا شأن في عهد الإنقاذ، ولو وقع عليه ما أوقع بمعلمه في الماضي لمزقه جلاوزة النظام إربًا إربًا. أو تدري ما الذي فعل عميد الطلاب جعفر محمد علي بخيت بالطالب الذي صفعه عندما طلب منه وزير الداخلية فاروق حمد الله مده باسم ذلك الطالب حتى تعاقبه الدولة؟ رفض جعفر رفضًا باتًّا أن يُفضي لوزير الداخلية باسم الطالب وهو يقول: "هذا أحد طلبتي وسأعاقبه بمقتضى لوائح الجامعة". لحسن الحظ لم يحملني عبد الناصر على التمادي في الحديث عن تفصيلات سلوك الطلبة الإخوان في جامعتنا، بل قاطعني برواية قصتين، وكأنه أراد أن يوحي لي كيف ينبغي أن تعالج الأمور مع طلاب الجامعة.

قال في القصة الأولى إن الثورة المصرية عانت في بدايات عهدها ليس فقط من نشاط إخواني بل أيضًا شيوعي في جامعة القاهرة. ولوضع حد لذلك النشاط استدعى عبد الناصر، كما روى، وزير الداخلية زكريا محيي الدين ليطلب منه تنظيم لقاء مع أبناء الصعيد في الجامعة من الذين لا ينتمون إلى هذه الجماعة أو تلك. وعندما حشد زكريا جماهير من طلاب الصعيد برز عليهم عبد الناصر ليقول لهم - حسب روايته - **"بقى يا صعايدة الثورة اللي قامت لتنتصر لأهلكم عاوزين أولاد مصر اللي أكلوا هم وآباؤهم كل خيراتها يخربوها عليكم. نحن**

بنعرف كيف نوقف العبث ده، ولكن ده واجبكم إنتم قبلنا". عاد طلاب الصعيد لجامعتهم ليلهبوا ظهور "أولاد مصر" - التعبير الشفري للإخوان والشيوعيين- بكل الوسائل المتوافرة لديهم (وربما أيضًا تلك التي وُفرت لهم) مما أدى إلى تدخل البوليس لفض النزاع، واضطر بسببه رئيس الجامعة، عبد الوهاب مورو للاستقالة.

أما القصة الثانية فكانت حول الإخوان، قال عبد الناصر رغم كل إنجازاتنا الكبرى: إنهاء الملكية، والقضاء على الإقطاع وتوزيع الأراضي على الفلاحين، وتأميم القناة، استمر الإخوان في محاربة النظام. وكما هو من علم الكافة كان عبد الناصر وزميله من الضباط الأحرار، عبد المنعم عبد الرؤوف من المتعاطفين مع الإخوان في بداية عهدهما بالعمل السياسي. ولعل هذا هو السبب في إصرار عبد الناصر عندما ولي الأمر على استثناء جماعة الإخوان المسلمين من قرار حل الأحزاب باعتبار الإخوان جمعية دعوية. ذلك الموقف حفز الإخوان لدفع عبد الناصر لإصدار قرارات أخرى تشمل حجاب المرأة وإغلاق المسارح وهدم الآثار الفرعونية. وبسبب تغالي الإخوان في نقد النظام، قال عبد الناصر: **"ندهت على شيخهم حسن الهضيبي لأسأله**: **انتو عاوزين إيه يا شيخ حسن؟"** كان الرئيس المصري، حسب روايته،كله آذان ليستمع إلى ما يقوله الشيخ بعد أن عدد له جميع إنجازات الثورة. قال الشيخ، فيما روى الرئيس: "نحن نقدر ما فعلته الثورة ولكن ما زالت في مصر مظاهر فسوق لا تليق ببلد مسلم". سأله الرئيس: **"زي إيه؟"**رد الهضيبي بالقول: "زي اللبس غير المحتشم". وحسب روايته قال عبد الناصر إنه انفجر ليقول للشيخ: **"بنات مصر رموا الطرح من أيام هدى هانم شعراوي، أنت عاوزني النهار ده ألبسهم طُرح**. **وبعدين هل ده شغل رئيس الدولة يا شيخ حسن؟"**. لم يكتفِ عبد الناصر بذلك، فيما قال، بل أضاف: **"عاوزني يا شيخ حسن أنده زكريا عشان يوريك إيه اللي بتعمله المحجبات بتوعكم في كلية**

الهندسة". ذلك كان هو فصل الخطاب، ولاشك أنه كانت في جعبة زكريا أمور لا يشيب لهولها الولدان وحدهم، بل يزداد معها الشيوخ شيبًا. لم أدهش لما قاله الرئيس لزعيم الإخوان إذ أكده لي من بعد ما قرأت في الصحف المصرية عن موقف نظير بين الرئيس عبد الناصر وشيخ إسلامي هو محمد الغزالي. ففي خلال الحوارات التي كانت تدور في عام 1962 عند تأسيس الاتحاد الاشتراكي سأل الشيخ محمد الغزالي عبد الناصر عن اللبس غير اللائق مثل الأردية القصيرة التي كانت ترتديها النساء. في رده على ذلك السؤال قال عبد الناصر: **"ارتداء الملابس يدخل في نطاق الحريات الشخصية، وليس من الأخلاق في شيء أن نطلق وراء كل فتاة راجل يفتش عن طول وعرض ما تلبس".**

لاشك لديّ في أنه كان وراء غضب عبد الناصر من الإخوان ما حسبه جحودًا منهم فتعاطف الزعيم مع الإخوان كان بسبب تقديره لدورهم المبادر في حرب فلسطين وليس لإعجابه بأطروحاتهم السياسية. ولكن فيما بدا لي من بعد أن ظنًّا خامر الإخوان بأن قرار عبد الناصر بعدم حل جماعتهم والتعامل معها كجماعة دعوية قد اعتبر عندهم تصريحًا بممارسة نشاطهم السياسي، خاصة في الجامعات؛ مما أدخلهم في صراع مع الجناح الطلابي لحزب الثورة الأول: جبهة التحرير. ومن قراءتي للأحداث أن مما زاد من غضب الزعيم على الجماعة سعيهم للامتداد بنشاطهم السياسي إلى خارج مصر عندما دعوا إلى أحد اجتماعاتهم نواب صفوي زعيم "فدائيان إسلام" الإيراني. رغم ذلك لم يضق عبد الناصر ذرعًا بالجماعة، بل اصطبر عليهم إلى أن وقع حادثان قبل محاولة الإخوان اغتياله في الإسكندرية. الحادث الأول هو نقل القائدين الإخوانيين صلاح شادي ومنير الدلة، رأى الجماعة للرئيس الذي طالبوا فيه بإطلاعهم على مشروعات القوانين التي سيصدرها مجلس قيادة الثورة قبل إقرارها. وبالطبع كان رد مجلس الثورة على ذلك الطلب الغريب هو أن الثورة لن تقبل رقيبًا عليها. أما الحادث الثاني فهو اقتراح عبد الناصر بضم أحد الإخوان في حكومته، وَسَمَّى للمنصب الشيخ أحمد

حسن الباقوري الذي قبل المنصب. ولكن ما إن تم تعيين الشيخ في المنصب برضاه وقبوله، أعلنت الجماعة فصلها للشيخ.

أيا كان الأمر، انتقل عبد الناصر فيما بعد ليسألني عن العلاقات بين فصائل الثورة مضيفًا أن الصراعات بين قيادات الثورة أمر مدمر للثورات، ولعله كان يتحسب مثل ذلك الخلاف بين عسكر السودان. وفي معرض حديثه أشار إلى أن الثورة في مصر عانت كثيرًا من الصراعات بين رجالها، ثم قال "**حاحكيلك قصة**". في القصة التي رواها عبد الناصر ما يعرفه الجميع حول محاولة اغتياله في (26 أكتوبر 1954) التي ثبت تدبير الإخوان لها، كما منها ما لم يفصح به عبد الناصر في خطاب عام. روى لي أن من بين مَن لحق بهم الاتهام من المتواطئين في المؤامرة واحدًا من أهم أعضاء تنظيم الضباط الأحرار، بل من أعز أصدقائه هو عبد المنعم عبد الرؤوف. وبالطبع قدم عبد الرؤوف للمحاكمة وأصدرت المحكمة التي كان يرأسها جمال سالم حكمًا عليه بالإعدام. أضاف عبد الناصر: "**الحكم ده استمر محطوط في مكتبي لأنه ما هانش عليّ أصدق عليه، ده صاحبي طول العمر**". ونتيجة لإلحاح جمال سالم على عبد الناصر للتصديق على الحكم قال: "**ندهت على زكريا لأنه أكثر واحد من زملائي بيفهمني كويس. قلت له: يا زكريا ده جمال سالم ما سابنيش أنام بسبب الحكم اللي أصدره على عبد المنعم. أهو الحكم قدامك وسأوقع عليه بكره الصبح. بس قبل ما يجي الصبح أنا عاوز عبد المنعم يكون بره مصر وتُرتب له أموره**". ذلك بالفعل ما قام به زكريا. تُرى رغم كل الدم الذي أريق في معارك عبد الناصر مع خصومه السياسيين الذين تآمروا عليه وأمعنوا في إيذائه، أو سعوا لإجهاض نظامه، ورغم كل الزراية التي لحقته من بعض منهم، هل من الإنصاف القول بأن عبد الناصر كان سفاحًا؟

الزيارة الأولى إلى موسكو

خلال عملي بوزارة الشباب طلب مني الرئيس نميري أن أصحب فاروق

حمد الله إلى موسكو للمشاركة باسم السودان في مئوية لينين، ومن جانبي اصطحبت معي في تلك الرحلة طه محمد طه. حادثان وقعا في تلك الزيارة أكدا لي صحة بعض الرؤى التي ترسبت في عقلي حول الشيوعيين: الحادث الأول جعلني أرى رأي العين كيف أن بين الشيوعيين مَن يؤمن بالنظرية الماركسية ككتاب منزل. أما الثاني فقد أجلى لي حالة التناقض بين ما يعلن الشيوعيون من رأي، وما يطبقون عند الممارسة من عمل. الحادث الأول وقع عندما طلب مني طه أن أسمح له بالتجوال في المدينة (موسكو) فأذنت له باستخدام السيارة المخصصة لي. وبعد ساعتين عاد طه مغمومًا، فسألته عما دهاه؟ قال: "كنت أتجول في ميدان جوركي، ورأيت صبيين يتعاركان حتى أدمى أحدهما الآخر". قلت: "وبعدين؟" قال: "ذلك الحادث أغمني كما أغمني عدم اهتمام المارة بالأمر". قلت: "لماذا؟" قال: "كيف يمكن أن يحدث هذا في الاتحاد السوفييتي". ومن الواضح أن طه قد صدق وآمن بأن الدولة التي حلم بها ماركس وأرسى قواعدها لينين هي المدينة الفاضلة التي يرقد فيها الحمل آمنًا في صدر الأسد. يا لهذا من إيمان طرآني، أي لا تدري من أين أتي. رغم ذلك ففي ذلك الإيمان تمثل قرآني أو إنجيلي لدنيا الخلود، ففي دنيا الخلود وحدها يرقد الحمل في صدر الأسد. رحم الله طه، فقد كان عاشقًا ولهانًا بعالم جديد هو إلى الخيال العلمي أقرب.

الحدث الثاني كان عندما أخذ مرافقنا الروسي الشاب يشرح لنا ما بداخل قصر الشتاء في لينينجراد، وهي المدينة التي أضحت الآن تسمى باسمها القديم (سان بطرسبيرج) بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. ولسوء حظ المرافق كنت، لعشقي للفنون الجميلة، قد قرأت الكثير عن قصر الشتاء وأسماء الأباطرة الذين أسهموا في إنشائه، والفنانين الذين تحلي لوحاتهم جدرانه. وأثناء تجوالنا في القصر كنت أشرح لفاروق بعضًا مما عرفت عن القصر ومحتوياته منذ إنشائه في (1735) على يد الإمبراطورة إيزابيتا باتروفا، فكاثرين العظمى في (1762) ثم القيصر الإسكندر الثاني الذي اتخذه دارًا للحكم إلى حين اغتياله، وكيف تحول القصر بعد

ثورة (1917) إلى مقر للحكم في رئاسة الإسكندر كرينسكي. هذا الموضوع لم يَرُق للمرافق؛ فتدخل في غضب قائلًا: "كل هذا الذي تراه هو من إنجاز الطبقة العاملة وليس من إنجاز أولئك الذين تتحدث عنهم". صمت إلى أن عدنا إلى موسكو وجاء الدور لزيارة الكرملين وضريح لينين فطفق الشاب المرافق نفسه يتحدث عن صنائع لينين - وهي بلا شك كثر- ثم أخذنا إلى ضريحه حيث حُنط جدثه كما كان قدماء المصريين يفعلون بأجداث فراعينهم: تخليص الجسم من مواده الرخوة، ثم تطهير الجوف من كل ما سيفسد من أعضاء. الإبقاء على ذلك الجسد "المكفن بالجلال" أصبح بعد سقوط دولة لينين موضوع حوار شعبي ثم استفتاء أثبت أن الذين يؤيدون بقاء الضريح لا يزيدون على (28٪) من أهل روسيا، ويقال إن من بينهم بوتين، إلا إن الباقين وعلى رأسهم وزير الثقافة الروسي فلاديمير ميونسكي فقد وصفوا الإبقاء على التابوت بأنه "كلام فارغ" (sheer nonsense). ولدي كبير شك في أن يكون لينين قد أوصى بأن يحنط جثمانه بحسبانه قديسًا للعلمانية، إذ تقول إحدى الروايات أن لينين أوصى أن يدفن إلى جوار قبر أمه في لينينجراد. أوَترى ماذا يفعل الهوس الأيديولوجي روحيًا كان أم زمنيًا بعقول البشر؟ أم أن ما نسميه بالهوس كان إعجابًا برجل صنع معجزات في زمانه أذهلت الكثير. من أولئك أذكر شاعرًا يهزني شعره هو أودين (Wystan Hugh Auden) أحد عمالقة الشعر الانجليزي في القرن العشرين. فمما كتب أودين بمناسبة الذكرى العاشرة لرحيل لينين، ولم يكن شيوعيًا ، ثلاث أغنيات تقول الأولى فيهن:

No father for his
Children did
What Lenin did for us
From darkness thick
He made a light
From desert gardens green

الشريف حسين بين نميري والصامت الأكبر

أثناء تولي أمر وزارة الشباب وقع حدث جسيم هـو المعركـة الـضارية التـي اشتعلت بين النظام والأنصار ومَن والى قيادتهم من القـوى الـسياسية الأخـرى، وعلى رأسـهم: الإخـوان المـسلمون. تلـك المعركـة انتهـت بمجـزرتين الأولى في ودنوباوي بأم درمان، والثانية في الجزيرة أبا. وقد ضم الذين ناصروا الإمـام منـذ المرحلة الأولى التي تمترس فيها بالجزيرة أبا نفر من الإخوان: (محمد صالح عمـر، ومحمد صالح الكاروري، وأحمد سعد عمر، ومهـدي إبـراهيم) في حـين لم يكـن للاتحاديين وجود بين المعارضين للنظام في الجزيرة أبا. ولعل هؤلاء الإخـوان قـد أسهموا في التكييف النظري للموقف السياسي للإمام. ففي رسـالته للنظـام عـبر الوسطاء الذين تصدوا لدرء الفتنه وعلى رأسهم السيد إسماعيل عبد الله الفاضل، الرائد (طيار) الفاتح عابدون، كانت مطالب الإمام الهـادي ثلاثـة: الإفـراج عـن المعتقلين، وإبعاد الشيوعيين من الحكم، وتطبيق الشريعة.

فمنذ انفجار الثورة في مايو 1959م تفرق الاتحاديون فرقًا شتى؛ ففريق منهم بادر بكليته إلى الانضمام لنظام مايو منذ اليوم الأول، منهم مَن استُوزر كـما مـنهم من سُفّر (جُعل سفيرًا). ولما تمضِ شهور حتى أعلن الشيخ علي عبد الرحمن تأييده للنظام في كتـاب أصـدره بالقـاهرة تحـت عنـوان (الديمقراطيـة والاشـتراكية في السودان). ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي ينحاز فيها الـشيخ إلى نظـام حكـم عسكري طالما كان محل رضى من عبد الناصر كما حدث مع عبـود عقـب التوقيـع عـلى اتفاقيـة ميـاه النيـل. ولـئـن كـــان الفرنـسيـون ينعتـون الجـيش الفرنـسـي بـ"الـصـامت الأكـبـر" (la grande muette) في عهـد الجمهوريـة الثالثـة، فـإن الصامت الأكبر في عهد ثورة مايو كان هو الزعيم الروحـي والـسياسي للحـزب الاتحادي والسيد محمد عثمان الميرغني. أما الفريق في عصبة الاتحاديين الـذي أدّى دورًا مهمًا في مناهضة نظام مايو بقيـادة الـشريف حـسين الهنـدي فـأمره مختلـف.

فعقب استيلاء الجيش على الحكم أخذت إذاعة أم درمان تولول داعية المواطنين لإلقاء القبض على رجلين: الشريف حسين الهندي والأستاذ الرشيد الطاهر بكر. كلا الرجلين لاذا في تلك الأيام بمكان مجهول دون أن يدري أحد أنهما كانا في البدء يحتميان بمنزل صديقنا المحامي التجاني عمر الكارب. أو بالأحرى منزل الدكتور زكي مصطفى الذي أودعه لصديقه التجاني خلال إجازته السبتية (Sabatical leave) في بريطانيا. وقد روى لي التجاني بنفسه، وهو رجل يروي الأحاديث دون هوى، طلب الشريف من مضيفه أن يرتب له لقاء مع بابكر كرار لا لسابق معرفة للشريف ببابكر، وإنما لعلمه بأن بابكر في تلك اللحظة كان قريبًا من نميري. فعل التجاني ما طلبه الشريف، أي ترتيب اللقاء بين الشريف وبابكر كرار، وعندما تم اللقاء كلف الشريف بابكر كرار بإبلاغ رسالة لنميري تتضمن ثلاث نقاط، مضيفًا أن الذي دفعه لتلك الرسالة ثلاثة اعتبارات: مسؤوليته أمام الله، ومسؤوليته أمام شعب السودان، ومسؤوليته أمام جماهير حزبه. ما فحوى الرسالة؟

أ- إن الأوضاع المزرية التي كان عليها السودان في ظل النظام الحزبي لم تكن لتحل إلا عبر دبابة.

ب- إنه (أي الشريف) على استعداد لأن يعلن للشعب السوداني هجرانه للسياسة بصورة قاطعة وانصرافه إلى شؤونه الخاصة.

ج- إنه كيما يفعل هذا يتمنى أن يفعل نميري شيئين: الأول هو فك أي ارتباط مع الحزب الشيوعي، والثاني إقصاء بابكر عوض الله من رئاسة الوزارة.

نقل بابكر تلك الرسالة إلى نميري، فاستمع لها، ولربما راقت له الفكرة إلا إنه أبلغ كرار: "**الموضوع دا غير ممكن في الظرف الراهن**" مما يعني أنه ممكن في ظروف

أخرى، وهذا أمر لم يطل الزمن بنميري على القيام به. ففي سبتمبر 1969 أعلن بابكر عوض الله خلال زيارة له لبرلين أن السودان لن يحكم دون الشيوعيين. ذلك التصريح تعامل معه مجلس الثورة تعاملًا غليظًا، إذ أصدر قرارًا بإعفاء الرجل من منصبيه كعضو في مجلس الثورة ورئاسة الوزراء (اللواء خالد حسن عباس: بين السياسة والعسكرية والرياضة. الرأي العام 5 سبتمبر 2015).

طلب الشريف أيضًا من التجاني ترتيب لقاء مع حامد مهدي ليكلفه بمهمة أخرى، تلك المهمة كانت هي ترتيب لقاء للشريف مع السيد محمد عثمان الميرغني. وبالفعل أبلغ حامد مهدي السيد برسالة الشريف إلا أنه، فيما يبدو، لم يوفق في تحقيق الهدف الذي كان يترجاه من لقاء السيد. تلك هي اللحظة التي قال فيها الشريف: **"زولكم دا مامنو فايدة"** ثم اختفى. وباختفاء الشريف قرر الرشيد تسليم نفسه للسلطة زاعمًا أنه كان مختفيًا في إحدى السفارات. وقد ذاعت شائعة فيما بعد بأن تلك كانت هي السفارة الصومالية. نروي هذه القصة لنبين أمرين، الأول هو أن الشريف لم يلحق بالإمام الهادي في أبا، أو شارك في المعركة التي انتهت برحيل الإمام وصحبه إلى حدود السودان الشرقية، حيث مات غيلة لا عبر تسممه بثمرة مانجو جاءت من كسلا كما روى كبير المعلقين السياسيين في مصر: محمد حسنين هيكل. فكسلا لم تعرف بإنتاج المانجو وان عرفت بإنتاج الموز والجريب فروت. ولعل المؤرخ الكبير كان ليصبح أقرب للواقع لو زعم أن الإمام مات مسمومًا بثمرة مانجو من الكرمك أو الرصيرص. أما الأمر الثاني فهو الجدل الذي طفح على صفحات الصحف من جانب كاتبين أقرأ باهتمام ما يكتبان: مصطفى البطل وبابكر فيصل. كنت أتمنى من أحدهما ألّا يخلط بين الخبر والتعليق على الخبر، فالخبر صحيح ولكن الترجمة على الشريط التي قام بها فيصل لم تكن موفقة، إن كان هدفه منها هو تبرئة الحزب الاتحادي من الزج بنفسه في الانقلابات العسكرية. وسأزيدك تبيانًا بالقول إن ذلك الحزب منذ اندلاع ثورة مايو (وأصر

على تسميتها ثورة) لأن قواعد الثوار السودانيين اندفعت جميعها للإشادة بها كثورة في يوم يونيو 1969). ففي بداية العهد المايوي هرع للانضمام لنظام مايو (أو إن شئت إلى ثورة مايو) زرافة من الاتحاديين. ضمت موسى المبارك ومحيي الدين صابر وعز الدين السيد، ثم انضم إليهم الشيخ علي عبد الرحمن الذي حرر كتابًا عن "اشتراكية" نظام مايو، وأخيرًا لحق بالركب السيد أحمد الميرغني كعضو في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي بعد وفاق المصالحة الوطنية. ارتكازًا على تلك المصالحة انضم للركب الميمون السيد الصادق المهدي وصحبه، إما كأعضاء في المكتب السياسي أو وزراء وولاة. وعندما نورد هذا التأريخ لا نفعل ذلك استهجانًا لانضمام أولئك المدنيين لنظام عسكري انقلابي، إذ كنا من السابقين، وإنما لرغبتنا في تبيان الحقيقة أولًا، وثانيًا لحرصنا على ألّا يغبش المؤرخون التاريخ في أعين الأجيال التي جاءت من بعد.

نميري والمتحدث الأكبر

إن كان الميرغني هو الصامت الأكبر في بدايات ثورة مايو، فقد كان رصيفه في الطائفة الثانية هو المتحدث الأكبر في ذلك العهد (وربما في كل العهود). ففي أحد أعياد ميلاده، روى الصادق أن أكبر خطأ ارتكبه في حياته هو انضمامه لنظام مايو عقب المصالحة الوطنية. نسى الصادق في اعتذاريته تلك أن علاقته بنظام مايو لم تبدأ بعد المصالحة الوطنية بل تعود إلى الأسبوع الأول من "مايو اتولد"، أي منذ انفجار الثورة. ذلك الشاهد على العصر أغفل في شهادته لقناة الجزيرة حدثًا مهمًا وقع في التاسعة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الثالث من يونيو 1969، الحدث هو لقاء الصادق، بناءً على تمهيد قام به الفريق الفاتح عابدون. حل الإمام يرافقه الأمير عبد الله نقد الله على قيادة الجيش للقاء مع نميري في ذلك اليوم وتلك الساعة وعند وصولهما إلى القيادة استقبلهما نميري وبصحبته فاروق عثمان حمد الله

وأبو القاسم محمد إبراهيم. وحالما فرغ الجميع من تبادل التحايا أومأ نميري لصحبه بأنه يرغب في لقاء على انفراد مع الصادق؛ فيسر لهما الآخرون ذلك.

في الاجتماع الذي دار بين الرجلين وجهًا لوجه أو ما يصفه الإفرنج (tete - a - tete) ابتدر نميري الحديث بقوله: "أنا لست غريبًا على الأنصار، بل أنا أنصاري، وقد قرأت بعض آرائك وأيدتها". رد الصادق بما يلي: "أنا سعيد لما سمعت، وهذه فرصة لأطرح لك ما يدور في خلدي حتى تكون أنت ومجلس الثورة على بينة ونجد أساسًا صالحًا للتفاهم لخدمة هذا البلد المنكوب". فإن كان البلد منكوبًا حقًا لكان في ذلك تبرير معقول لتدخل الجيش في السياسة، خاصة إذا جاء ذلك الرأي من قائد حزب كان هو الحزب الغالب في البلاد. استمر الصادق في الحديث ليقول إنه في مناسبات عديدة أبان كيف أن الأوضاع خرجت عما كان يقول به ميثاق أكتوبر؛ (وكأن الإمام الذي شارك في حل الحزب الشيوعي كان وفياً لذلك الميثاق) ومضي في القول "دعونا قبل إعلان نتائج الانتخابات العامة لاجتماع كبير في المقرن، وقلنا إن الأوضاع فاقت حد المعقول من السوء. فإن فزنا في الانتخابات فسندعو الناس جميعًا في مؤتمر للقوى الاجتماعية السودانية للتفاهم في سبيل إنقاذ البلاد مما انحطت إليه. أما إن فازت التشكيلة الائتلافية (يعني الإمام الهادي/ محجوب/ الأزهري) ستذهب بالسودان حتمًا إلى الهاوية". أوَترى أي غرور بلغ بفتى لم يبلغ الثلاثين عامًا من العمر، ومع ذلك لا يرى إنقاذ البلاد إلا على يديه. أضاف الصادق، أو لعله وليام بت (William Pitt) السوداني إذ تولى ذلك الشاب رئاسة الوزراء في بريطانيا ولما يبلغ الأربع والعشرين عامًا – قائلًا: "عندما تشكلت حكومة الأزهري – المحجوب، كان همنا جمع الناس ضدها، وكان حظنا أن نحصل من القضاء على حكم في القضية الدستورية (ولعله كان يشير للقضية التي أقامها أو كان بصدد إقامتها ضد الأزهري لحثه أغلبية نواب البرلمان للاستقالة بما يمكنه من حل البرلمان). ما هو

ذلك الاجتماع؟ قال الصادق إن الغرض منه هو "...أن يجتمع الجيش والقضاء وممثلو الشعب لإيجاد مخرج للبلاد" انظر إلى هذا "البزرميط": زعيم سياسي يتحدث عن ممثلي الشعب والشعب، هو مصدر السلطات، ثم يضيف إليهم الجيش والقضاء، وهما أكثر مؤسستين في الدولة يجب أن تكونا بمعزل عن السياسة.

من بعد جاءت الصاعقة - إن لم يكن في كل ما قاله الصادق عن الفساد الحزبي ما يُصعق - قال لنميري: "ربما كنا (أي جماعته) الفريق الوحيد من الحركة السياسية الذي كان على علم بحركتكم قبل وقوعها بحوالي الساعة، ولكنا لم نشأ أن نقوم بعمل مضاد؛ **لأننا كنا في اقتناع بأن الوضع البائد لا يستحق الإنقاذ**". الصادق رجل ذكي؛ ولكن ظلت ترافق ذكاءه دومًا خلة غير حميدة هي ولعه دومًا بأن يكون البرنجي في كل شيء، ولهذا قال لنميري: **"كنا الفريق الوحيد من الحركة الوطنية الذي علم بانقلابكم بساعة قبل وقوعه"**. ولاشك لديّ بأن الصادق لم يكسب أي درجة من الاحترام عند قائد الانقلاب لسببين الأول هو عدم الصدق في القول والثاني هو خيانة الصادق لصحبه. عدم الصدق تجلى في أن نميري كان يعرف أن مجموعات عديدة في "الحركة الوطنية" لم تكن فقط على علم بالانقلاب بل كانت تدبر له وشاركت فيه. كما أن في قول ذلك الزعيم "الديمقراطي" إنه ظل صامتًا لأن الحكومة الديمقراطية لا تستحق الإنقاذ خيانة لصحبه الديمقراطيين، بل للديمقراطية نفسها، فكثير من الانقلابات أجهضت في الساعة الحادية عشرة قبل وقوعها. أما **الوضع البائد** الذي تحدث عنه الصادق فهو النظام الديمقراطي؛ لهذا مهما كانت درجة كره الصادق "الزعيم الديمقراطي" لنظام محجوب "الديمقراطي" أيضًا فإن آخر ما يتوقعه المرء منه هو التستر على محاولة انقلابية عليه. ختم الصادق شهادة البراءة التي قدمها لنميري بالإشارة إلى بضعة مآخذ على النظام مثل غلبة الشيوعيين في الحكومة،

عزل حزب الأمة عنها، ضعف تمثيل الجنوبيين (وكأن أمرهم كان يعنيه مما كشفت عنه مواقفه من مطالبهم في لجنة الاثني عشر، وعدم اكتراثه لمقتل حليفه وليام دينق على يد الجيش).

نميري "الأنصاري" لم يكن بالأبله الذي افترض الصادق قدرته على استغوائه مهما أمعن في القدح في الحزب الذي كان يقوده عمه، وفي حكومة المحجوب التي كانت تضم نفرًا من خيرة رجال حزب الأمة. ودع نميري الذي حسبه الصادق أبلهًا ووعده بإرسال مبعوث له لإكمال الحوار معه. بالفعل أرسل نميري في اليوم التالي نائب مدير البوليس عبد الرحمن محجوب ليبلغ الصادق أنه نسبة لظروف أمنية يُرجى منه البقاء في الدار. وفي اليوم الذي تبع وَفَد رسول آخر من البوليس مع ضابطين من الجيش إلى منزل الصادق لدعوته لحضور اجتماع مشترك مع مجلسي الثورة والوزراء في القيادة العامة للجيش. وبالفعل وصل السيد إلى القيادة في الوقت المحدد ولاشك لديّ في أنه جاء محملًا بأطنان من الأوراق ظل يعدها طول الليل حول الدولة الجديدة التي يتمناها. مع كومة أوراقه تلك وصل الصادق مع مرافقه العسكري (أو بالأحرى العسكري الذي ألقى القبض عليه) ولكنه بقي في مكانه في انتظار الاجتماع المشترك مع مجلسي الثورة والوزراء لمدة خمس ساعات. وبعد تلك الساعات الخمس جاءت طائرة لتحمل راعي الديمقراطية وخائنها في الوقت نفسه إلى جبيت معتقلًا. رحم الله الإمام الهادي الذي وضع ضمن شروطه للحوار مع نظام مايو شرطًا يطالب فيه بالإفراج عن ابن أخيه ظنًّا منه بأنه كان ينافح عن الديمقراطية في حين كان في أول لقاءاته بالانقلابيين يصف نظامها بالنظام البائد.

مقتل الإمام وأسطرة التاريخ

إن كان "هيكل" قد ذهب إلى أسطرة التاريخ، ومن معاني الأسطورة الخرافة التي لا أصل لها، فقد ذهب البعض في السودان أيضًا إلى إحاطة مجزرة أبا بأساطير

هي إلى الدلس أقرب. أحداث أبا تلت وساطة قام بها اللواء أحمد عبد الوهاب والأستاذ زيادة أرباب بعد اعتقال السيد الصادق المهدي عند عودته من أبا إلى الخرطوم؛ مما ضاعف من التوتر والاحتقان. نتيجة لذلك الاحتقان أوفد نميري أحد ضباطه المقربين: أحمد محمد أبو الدهب للحوار مع الإمام ورجاله، وعندما طال الزمان بأبي الدهب في أبا خشي نميري من أن يكون الأنصار قد أرادوا الاحتفاظ به كرهينة. وفي جو الخشية والترقب بعث نميري مجموعة من الضباط: الرائدان فاروق حمد الله وأبو القاسم محمد إبراهيم من أعضاء مجلس قيادة الثورة، والمقدم يوسف أحمد يوسف من الجيش للقاء الإمام في أبا لإبلاغه عن إزماع الرئيس زيارة المنطقة. احتمال تلك الزيارة زاد من مخاوف الأنصار، إذ حسبوها إما مقدمة لغزو الجزيرة، أو اعتقال الإمام، خاصة بعد إعلان الإمام على الملأ عدم رضائه عن تلك الزيارة بعد اعتقال الصادق في الخرطوم عقب عودته من أبا. وفي جو التوتر السائد بدأت زيارة النميري إلى النيل الأبيض على متن باخرة نيلية، وما إن بلغت الباخرة منطقة الكوة حتى استقبلتها جماهير الأنصار استقبالًا ينبئ بالشر؛ مما حمل نميري على العودة للخرطوم ومجابهة الأنصار.

في البدء كان هناك رأيان في مجلس قيادة الثورة: رأي يدعو للحوار مع الإمام، ورأي آخر يناصره الشيوعيون والقوميون، وبعض الاتحاديين يدعو لاقتحام الجزيرة والقبض على الإمام. ومما شجع أنصار الموقف الثاني الخطاب الحماسي الذي أذاعه نميري عبر راديو أم درمان عند عودته إلى العاصمة في أول أبريل (1970). في ذلك الخطاب اتهم نميري الإمام الهادي بالتخلي عن الرجال الذين زج بهم للحرب عاقدًا مقارنة غير متكافئة بين الإمام الهادي والإمام المهدي الذي قال عنه إنه "لم يتخلّ عن رجل في معركة". وبانتصار الرأي القائل بمجابهة الأنصار استحال الأمر إلى ضرب مدفعي مكثف بالنيران على الجزيرة أبا وطلعات جوية لا تقل عنه كثافة، شاركت فيها طائرات الميج التي زود بها الاتحاد

السوفييتي النظام في أولى صفقات السلاح التي تمت بين البلدين، وكان يقود تلك الطائرات طيارون روس. ولعل استخدام تلك الطائرات كان للإرهاب بصوتها المفزع أكثر من ضرب أي مواقع.

هنا جاءت الأسطورة الثانية ألا وهي ابتعاث مصر للعميد محمد حسني مبارك لقيادة الهجوم الجوي على الجزيرة أبا. أسطرة ذلك الحدث يستشفها المرء من عدم اكتراث المؤرخين لتلك الفترة حتى للبديهيات التي تفرض نفسها على أي محلل عاقل. فحسني مبارك لم يكن آنذاك نائبًا لرئيس مصر حتى ينعته المؤرخون الهواة بتلك الصفة في روايات لاحقة، بل كان عميدًا بسلاح الطيران. والواضح أن ناشري تلك الأكذوبة ما فعلوا ذلك إلا للإيحاء بأن قصف الجزيرة أبا تم بإيعاز من أعلى الجهات في مصر، وأعلى الجهات آنذاك كانت هي الرئيس. ثانيًا يدحض الزعم بأن مصر شاركت مشاركة فعلية في القصف الجوي على الجزيرة أبا النصح الذي تطوع به حسني مبارك للقيادة العسكرية السودانية بعدم اللجوء إلى القصف الجوي؛ لأنه، كما قال: **"سيسبب أذى بليغًا يتجاوز الهدف"**. أمر ثالث أغفله المؤرخون العفويون هو ما كان يدور داخل الجيش السوداني مما حمل قيادته على الاستنجاد بمصر. فعندما قررت القيادة العسكرية استخدام سلاح الطيران السوداني، كان ذلك للاستكشاف أو إسقاط إنذارات من السماء تحث الأنصار على التخلي عن العنف أو القصف الجوي رفض الضابط المسؤول عن صيانة الطائرات في سلاح الطيران: العميد محمد المهدي ميرغني الالتزام بالأمر مُبلغًا نميري أنه: **"أنصاري ابن أنصار، ولن يشارك في أي عمل يؤذي الأنصار "**. وحين أخذ بعض أعضاء مجلس الثورة يطالبون بتقديم مهدي لمحاكمة عسكرية ميدانية تدخَّل نميري قائلًا لهم: **" أنا أعرف منكم بالأنصار"**، واكتفى بإحالته للاستيداع، ثم أعاده لاحقًا للخدمة العامة كرئيس للإدارة المركزية للكهرباء. **أما** في ودنوباوي فقد كاد الأمر أن يفلت من اليد عندما حاول الشامتون على **الأنصار**

من الطائفة الأخرى، أو اليساريون والعروبيون الـذين يحسبون الأنـصار قاعـدة صلبة للرجعيــة، استغلال الفرصة للقضاء على تلك الجماعة قـضاءً مبرمًـا. كـان من بين آراء هؤلاء، مـثلًا، هـدم مـسجد الإمـام في ودنوبـاوي، وكـأن هـؤلاء لم يستذكروا الحنق الذي زرعه كتشنر في نفوس الأنصار بعـد هدمـه لقبـة المهـدي. رغم ذلك ورغم هجومه الغاضب على الإمام الهادي، قرر نميري فيما بعـد إعـادة ترميم مسجد الإمام عبد الرحمن بودنوباوي ومسجد الإمام المهدي في قدير.

لذلك الحدث وتوابعه؛ قرر نميري بحكم انتماء أسرته للأنصار البحث عـن طريقة لإصلاح ذات البين بين الأنصار والنظام، على اعتبار أن حرب النظام ضد قيادتهم السياسية يجب ألا تتحول إلى حرب ضد كل الطائفة. وفي اجتماع بمكتبـي بوزارة الشباب حضره نميري وعمر حاج موسى استقر الرأي على تكوين الرئيس للجنة تتولى الأمر على أن تضم واحدًا أو اثنين ممن هم أهـل ثقـة عنـد الأنـصار. وبالفعل كون الرئيس نميري لجنة لهذا الغرض ضمت عمر الحاج موسى رئيسًا لها وجعفر بخيت مقررًا (كان جعفر وقتها أستاذًا بالجامعة) والأمـين العـام لمجلـس الوزراء كرار أحمد كرار، والدكتور عثمان سـيد أحمـد البـيلي، وشخـصي، في حـين ضمت من الأنصار الأمير محمد عبد الرحمن نقد الله والـسيد حـسن محمـد داؤود رحمهما الله. دور اللجنة كان هو إيقاف حملة الكراهية التي استعرت ضد الأنصار، ورأب الصدع بينهم وبين النظام. وبقدرته المعروفة على نحت التعابير أطلق جعفر على تلك اللجنة اسم "لجنة إيلاف الأنصار". والإيلاف من آلف الشيء أي جعله يألفه كما أن الإيلاف هو العهد والأمان. توالت اجتماعات اللجنة في مركز التوثيق بوزارة الشباب إلى أن خرجت بتقريرها معتمدة عـلى تقـارير عـدة، أهمهـا تقريـر جعفر حول إيلاف الأنـصار، وتقريـر عـثمان سـيد أحمـد البـيلي حـول الأنـصار والختمية. ومما جاء في تقرير جعفر أنه لابد للنظام من الـسعي لإيـلاف الأنـصار وكسب مودتهم، مضيفًا إلى ذلك: "بما أن حركة مايو هي في الوقـت نفسه ثـورة

سياسية ذات مضمون اجتماعي تهدف إلى إحداث تبديل في التركيب الاجتماعي للبيئة السودانية ينتج عنه تغيير لقيم الحياة، فإن الإيلاف ينبغي أن يكون إيلافًا إيجابيًا لا سلبيًا". الإيلاف الإيجابي في تقرير جعفر يعني: "صهر الأنصار في القوى الثورية في حين لا يعني السلبي إلا الحفاظ على التوازنات القديمة". قبل نميري توصيات اللجنة لأنها أنقذته من حرج لا يريد أن يقع فيه، ومصدر الحرج هو انتماء أسرته للأنصار. عن تلك الحالة النفسية لنميري عبرت حادثة وقعت بعد انتهاء صراع مايو الجهير والخفي مع الأنصار، وعودة الصادق المهدي إلى الخرطوم متصالحًا مع النظام . فبعد عودة الصادق إلى الخرطوم، اتصل بي الرئيس نميري ليخطرني بذهابه إلى أم درمان لزيارة أسرته، طالبًا مني انتظاره في داري عند الغروب. ولكن عند عودتي إلى داري وبعد تناول الغداء فوجئت بحضور الرئيس؛ فسألته لماذا عاد بهذه السرعة من زيارة أهله؟ أجاب: "لقيت البيت فاضي، وكل أهل البيت كانوا عند الصادق". سألته: "وماذا تفعل أسرتك عند الصادق؟" رد بالقول: **"ما كلهم أنصار قالوا ماشيين للصادق يعزوه في عمه"**.

الفصل

العاشر

10

الشمولية

الأصول والتفاريع (مايو نموذجاً)

ما الشمولية.. وإلى أين أودت بالسودان؟

الشمولية هي واحدة من تمظهرات الحكم المطلق وكان نظام مايو من بدئه إلى نهايته نظامًا شموليًّا. النظام الشمولي أو الكلياتي هو نظام يسيطر سيطرة مطلقة على كل وجوه الحياة: الإداري والسياسي والاقتصادي والثقافي ومن أبلغ الأوصاف للشمولية الوصف الذي جاء به واحد من كبار صانعيها: الدوتشي بينيتو موسوليني الذي اتخذ شعارًا لدولته الفاشية **"كل شيء داخل الدولة، لا شيء خارج الدولة، ولا شيء ضد الدولة"**. نظام مايو كان شموليًّا بهذا المعنى؛ ولهذا عندما نحدد بدايات النظام المايوي بالتاريخ الميلادي والهجري والقبطي والسرياني لا نفعل ذلك تزيدًا منا، وإنما رغبة في قفل الطريق على المتزيدين حتى لا يفر أحد بجريرته؛ فما أكثر الذين كان لهم القدح المعلى في توطيد أركان تلك الشمولية في واحدة من هذه المايوات أو تمرغ في سلطانها، ولكن ما إن تركها أو حُمل على تركها، حتى ألحق بها كل شنعة، وكأنه لم يكن له دور في نشأتها أو علم بمسيرتها.

الشمولية، بطبعها، نظام استبدادي، ولكن قد يرى البعض أن في الاستبداد ما هو عادل وما هو ظالم. من القائلين بالاستبداد العادل في زمانه الإمام المجدد محمد عبده. فمن أقوال الإمام: **"لا يصلح الشرق إلا مستبد عادل لا يخطو خطوة إلا ونظرته إلى شعبه الذي يحكمه، فهو لهم أكثر مما هو لنفسه"**. وقد أيد الإمام محمد عبده في ذلك الرأي الطبيب السوري المفكر عبد الرحمن الشهبندر، في حين أنكر نظريته المفكر الحر أحمد لطفي السيد حين قال **"لا عدل مع الاستبداد"** فالاستبداد عند لطفي السيد يلغي الإنسان، ويسحق الفكر، ويوقف تطور المجتمع الإنساني. في الوقت نفسه كان لجمال الدين الأفغاني، رفيق الإمام عبده، رأي مناظر لرأي الإمام جاء فيه: "الدولة التي ليس في شؤونها حل ولا عقد، ولا تشار في مصالحها، ولا أثر لإرادتها في منافعها العمومية، وإنما هي خاضعة لحكم واحد إرادته قانون، ومشيئته نظام، يحكم ما يشاء، ويفعل ما يريد، فتلك أمة لا تثبت على حال واحد، ولا ينضبط لها سير" (العروة الوثقى). تلك النظرة للعدالة تكاد تستلهم شيئًا من عدالة الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ومنهجه في الحكم، فإن كان في سيرة عمر شيء واحد ينبغي أن يذكره الذاكرون، فهو نبذه للاستبداد بالرأي. من ذلك دعوته لذوي الحنكة والتجربة من الأنصار ليشاورهم الرأي في

أمر الحكم ولخشيته من أن ينافقوه أو يجاملوه، قال لهم: **"دعوتكم لتشاركوني أمانة ما حملت من أموركم، فإنني واحد منكم، وأنتم اليوم تقرون بالحق، خالفني مَن خالفني، ووافقني مَن وافقني، ولست أريد أن تتبعوا هواي، فمعكم من الله كتاب ينطق بالحق، فو الله إن كنت نطقت بأمر أريده فما أريد إلا الحق"**.

في الأزمنة الحديثة ظهرت على الساحتين العربية والأفريقية أنظمة شمولية استبدادية لا ترتكز على الدين، بل اتخذت من الجيوش معبرًا للوصول إلى الحكم، أو جعلت منها دعامة تتماسك بها أمورها. ذلك كان هو الحال في زمان عبد الناصر في مصر، وحافظ الأسد في سوريا، وبو مدين في الجزائر، كما في حال آخرين لم يتخذوا الجيش معبرًا للسلطة، وإنما اقتصروا الحكم على حزب طليعي واحد هو الحزب الذي أنشؤوه وبقوا على رأسه حتى رحيلهم أو ترحيلهم، ومثال ذلك نيريري في تنزانيا، ونكروما في غانا، وسيكوتوري في غينيا، ومادبو كيتا في مالي، والحبيب بورقيبة في تونس. فكرة الحزب الطليعي الواحد والقائد في المنطقتين العربية والأفريقية سادت للدرجة التي كاد إنكار تلك الفكرة يُعَدُّ ضربًا من قلة الأدب. ولا شك في أن الفترة التي قضيتها في باريس وفي الجزائر والتلاقح الفكري بيني وبين أبناء القارة وبناتها في المنطقتين حببا إلى نفسي تلك الفكرة. ذلك الموقف عبرت عنه في مقال كتبته لمجلة الطليعة بناء على طلب من صاحبها الأستاذ لطفي الخولي عقب سقوط كوامي نكروما في غانا، وقد جعلت عنوانًا لذلك المقال: **"أفريقيا بلا نكروما، هاملت بدون أمير الدنمارك"**. ويجدر بالذكر أن أغلب القادة الذين تبنوا فكرة الحزب الواحد في الوطن العربي أو في القارة الأفريقية استلهموا تجاربهم من الحزب اللينيني في الاتحاد السوفيتي، لا لماركسيتهم، وإنما لأنها كانت التجربة الوحيدة في ذلك الزمان التي تمكن فيها نظام سياسي من توحيد أقوامه الشُّتوت، وتوفير الخدمات الاجتماعية (تعليم وصحة) لهم، ثم الارتقاء بالدولة لتصبح الدولة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة. لم يدُر بخلد أحد يومذاك أن الثمن الباهظ الذي تدفعه شعوب الاتحاد السوفيتي

من أجل الوحدة والطفرة الإنمائية سيقود إلى انهيار النظام كما حدث في ثمانينيات القرن الماضي.

جميع هذه الأنظمة، في الشرق كانت أم في الغرب، هي في جوهرها أنظمة فاشية. فما هي الفاشية؟ قبل رحيله في عام 1995 دوَّن الكاتب المفكر الإيطالي البيرتو ايكو مقالًا ساخرًا حول الفاشية بمناسبة الذكرى الخمسين لسقوطها في أوروبا. ذلك المقال قامت بنشره دار جراسيت (Graseet) الفرنسية بعنوان "**التعرف على الفاشية**" في حين كان العنوان الأصلي الذي صاغه الكاتب باللغة الإيطالية هو (**الفاشية الفطرية**) ألا وهي النظرية التي يمكن أن تتنكر في مظاهر مختلفة، ولكن يمكن تعريتها بالنظر إلى ممارساتها. ما هذه المظاهر؟ تلك حددها إيكو في إنكار الحداثة، العجز عن تقبل النقد، استغلال الخوف عند الجماهير، عبادة البطولة الشعبوية، واستخدام ما سمَّاه أورويل في كتابه 1948 "اللغة الجديدة" (new speak) أي اللغة التي تختزل الألفاظ بهدف اختزال المعاني.

وإن كان ما وصفه إيكو هو الحال بالنسبة للفاشية من الناحية النظرية، فقد برزت من الناحية العملية مدرستان - واحدة على اليمين والثانية على اليسار- تدعوان إلى، بل وتبرران، التحول الثوري عبر استيلاء الجيوش على الحكم في أفريقيا. المدرسة الأولى تصدرها صموئيل هنتنجتون أستاذ علم السياسة في هارفارد، وهو المفكر الذي خرج على الناس بكتاب "صراع الحضارات" في نهايات القرن الماضي. كان من مزاعم هنتنجتون أن الجيوش هي التنظيمات المؤهلة لتحقيق التغيير الثوري في الدول الأفريقية بحكم حداثتها، وتوحدها، وقدراتها التنظيمية والإدارية، وتبنيها للمناهج العصرية في الإدارة. وعلى الصعيد الآخر (أي اليسار) كان داعية الوثوب على الحكم عبر الجيوش هو الكاتبة الشيوعية روث فيرست التي أبرزت رأيها ذلك في كتابها "رجال على صهوة الجواد" (Men on Horseback). روث فيرست التي يفترض أن تكون مؤمنة بالصراع الطبقي، بررت في كتابها ذلك الاستيلاء على الحكم عن طريق الجيوش، ولكنها

صنفت الانقلابات العسكرية في قسمين هما انقلاب يميني، ونموذجه انقلاب إبراهيم عبود في السودان، وانقلاب يساري مثل انقلاب عبد الناصر في مصر. ولهذا لم يعد الموضوع عند فيرست هو تبني الديمقراطية أو رفضها لذاتها، وإنما جعلت القبول رهينًا بالانتماء العقدي للنظامين.

القوانين التنينية (Draconian Laws): بداية الشمولية المايوية

ما من نظام استولى على الحكم غيلة واقتدارًا إلا واستبد به، هذا ما يقول به التاريخ ووثقته التجارب. لهذا لم تكن مصادفة إن ذهب نظام مايو الأولى إلى التغالي في بسط سلطانه وسطوته عبر الأمر الجمهوري رقم 2. ونشير لذلك الأمر ليس فقط لإبانة مجافاته لكل مبادئ الديمقراطية التي تتغنى بها القوى الحديثة بالصورة التي جعلت من حكم عبود العسكري حكمًا رؤوفًا رحيمًا. ما الذي جاء به ذلك الأمر التنيني:

1- يُعَدُّ مخالفًا لهذا الأمر، ويعاقب بموجبه كل مَن يقوم بعمل عدائي ضد الثورة.

2- الأعمال العدائية ضد الثورة تشمل كل عمل يقصد به إثارة المعارضة لنظام الحكم في السودان أو التشهير به أو احتقاره، ويعتبر التشهير بمجلس الثورة أو بأحد أعضائه أو بمجلس الوزراء أو بأحد أعضائه أو الإساءة إلى أيٍّ منهم معارضة لنظام الحكم في السودان.

3- دون المساس بعمومية النص المبين في البند السابق تُعَدُّ الأعمال الآتية أعمالًا عدائية ضد الثورة إذا قصد بها إثارة المعارضة لنظام الحكم أو التشهير به أو احتقاره:

أ) القول أو الإشارة أو الكتابة.

ب) تنظيم المواكب أو الاجتماعات.

ج) طبع أو نشر أو توزيع الكتب أو اللافتات أو المنشورات أو الجرائد.

د) الإذاعة بالراديو أو التليفزيون.

4- يُعَدُّ مخالفًا لأحكام هذا الأمر، ويعاقب بموجبه بالإعدام أو السجن لمدة قد تمتد إلى عشر سنوات.

5- تختص المجالس العسكرية دون غيرها بالنظر في هذه القضايا.

6- لمجلس الثورة السلطة الكاملة وبغير الطريق التأديبي لفصل أي شخص يشغل منصبًا رسميًّا في أي جهاز في الدولة إذا رأى المجلس أن ذلك الشخص ليس بكفء لأداء مهمته أو تعلقت به شبهات يراها المجلس ماسة بالنزاهة أو الشرف أو حسن السمعة، أو يكون استمراره في نظر المجلس معوقًا للثورة.

إن زعم زاعم بأن ذلك القانون التنيني (draconian law) لم يصدر بتأييد القوى الحديثة، سنقول له ما أكذبك؛ لأن في الزعم تكذيبًا لما هو الحق. ففي الثاني من يونيو (1969) خرجت جموع المهنيين والعمال (وهم جماع القوى الحديثة) في مسيرة تأييد للنظام لم تشهد الخرطوم مثلها من قبل. تلك المسيرة كانت بعد - وليس قبل - تكشير النظام عن أنيابه. فأين هي الديمقراطية في هذا؟ ولو قال هؤلاء إنهم أيدوا نميري في الثاني من يونيو 1969 ليساريته، كانت تلك اليسارية على مذهب لينين أو رؤى ميشيل عفلق أو تحليلات عصمت سيف الدولة، لوجدوا مَن يصدقهم ويؤيدهم، أما إن كان غضبهم اللاحق على نظام نميري هو لإنكاره للديمقراطية لقلنا لهم تالله لقد كذبتم بآيات الديمقراطية كذابًا.

الهيمنة على السياسة ووسائل التعبير

إلى جانب الهيمنة على الحياة العامة عبر ذلك القانون التنيني، أعلن نميري في العيد الأول لثورة مايو عن مولد ميثاق وطني تشرف على صوغه لجنة شعبية تضم

ممثلين لاتحاد نقابات العمال (الذي يهيمن عليه الحزب الشيوعي)، واتحاد المزارعين (الذي يهيمن عليه الحزب الشيوعي)، والقوات المسلحة، والبوليس والسجون، والاتحاد النسائي (الذي يهيمن عليه الحزب الشيوعي)، واتحاد الشباب (الذي يهيمن عليه الشيوعيون باستثناء كتائب الشباب)، والجامعات (الخرطوم، والقاهرة الفرع، والمعهد الفني، وكلية الدراسات الإسلامية، ومعهد شمبات الزراعي، ونقابات الأطباء والمهندسين والمحامين والإداريين والبياطرة والاقتصاديين، واتحاد أساتذة جامعة الخرطوم، واتحاد الصحفيين، ورجال الأعمال، ورجال الدين، والقضاء، وشخصيات قومية. وعند الاطلاع على أسماء المشاركين في تلك اللجنة الشعبية من المنظمات الفئوية والشعبية بل أيضًا ممن وُصفوا بالشخصيات الوطنية يتكشف أن غالبيتهم العظمى كانت من الشيوعيين أو رفاق الطريق.

من جانب آخر تبع صدور القانون التنيني حدث هو الأول من نوعه في مجال كبت الحريات: تأميم الصحف. وإن كان ذلك القرار منطقيًّا في ضوء قانون "الدفاع عن السودان"، فإنه يُعد خاطئًا ومنبوذًا في ظل أي نظام ديمقراطي تعددي. تأميم الصحف موضوع لم يبدأ التفكير فيه نظام مايو الأولى، وإنما سبق إلى الدعوة إليه الدكتور عبد الله الطيب في أغسطس 1960. كتب الدكتور عبد الله مقالين حول هذا الموضوع نشرتها الصحيفة الناطقة باسم نظام عبود (الثورة) في شهر أغسطس 1960. قال الدكتور العالم في المقال الأول "إني لأرى أن الوضع السياسي القائم الآن يلزمه بالضرورة أن يشرف إشرافًا كاملًا على الصحافة بجميع أصنافها. ذلك أن الصحافة أداة خطيرة جدًّا، ولاسيما في هذه البلاد الضئيلة الحظ من الثقافة العصرية والوعي السياسي بين السواد الأعظم من سكانها. لهذا يقع على عاتق الصحافة، كما يقع على عاتق الدولة، أن تقف من الناس موقع المعلم المرشد، فتفسر لهم كثيرًا من معاني الحضارة الحديثة وتطلعهم على كثير من معارفها كي يكونوا على استعداد لتقبلها، فلا يأخذهم تيارها

الجارف بفجاءة وعن غرة وعلى غير استعداد". مقالا عبد الله الطيب تناولهما رعاة الديمقراطية بنقد عميق، وهو نقد ذهبت إليه حتى أكثر صحف زمـانها اتـزانًا (الرأي العام). فما الذي فعل بالصحافة الذين سلقوا عبد الله الطيب بألسنة حداد عندما دعا لتأميم الصحافة في عهد عبود لأسباب فنية لا نوافقه عليهـا، ولم يقبـل بها نظام عبود.

مايو الأولى هي أول نظام حكم في السودان أقدم على تأميم الـصحافة تـأميمًا كاملًا، وهو تأميم استمر حتى سقوط النظـام. ففـي يـوم 26/ 8/ 1970 أعلـن الرئيس نميري قرارًا بلغة جافة غليظة، يعلن فيه تأميم الـصحافة وقيـام مؤسـسة سُمِّيت (مؤسـسة الـصحافة الـسودانية) برئاسـة الـسيد محجـوب محمـد صـالح وعضـوية السادة حسن نجيـلة، وسعد أحمد الـشيخ، ومحمـد إبـراهيم نقـد، وعبد الكريم المهـدي، ومصطفى أحمد الشيخ، ومحمد سعيد معروف. ورغم غلبة اليساريين في عضوية اللجنة، فإن وجود رجل بقامة محمد إبراهيم نقـد في اللجنـة يكذب كل دعاوى الحزب الشيوعي بأنـه لم تكـن لـه يـد في ذلـك القـرار المـدمر للصحافة، خاصة عندما لم يكن لنقد أو للحزب الذي ينتمي إليه أدنـى اعـتراض على القرار. وفي تقرير اللجنة التي كونت للنظر في مستقبل الصحافـة والإعـلام (لجنة مستقبل الصحافة السودانية) وردت القرارات التـالية:

أ- إلغاء جميع الرخص التي تصدر بموجبها الصحف اليومية والأسـبوعية ووكالات الأنباء.

ب- تأميم كافة المطابع التابعة لهذه الصحف مع تعويض أصـحابها وفقًـا لمـا تراه العدالة الثوريـة، وانظـر إلى كلمتـي العدالـة الثوريـة، فللتعـويض معايير يتفق عليها القـانون الانجليـزي العـام والقـانون الفرنـسي مـع شريعة أبي حنيفة.

ج- إنشاء مؤسسة للصحافة ذات صفة اعتبارية، يوكل إليها إصدار الصحف، وأن يكون لها رئيس تعينه "السلطة الثورية".

في تبرير ذلك القانون قالت اللجنة ما يلي: "إن قضية تأميم الصحافة هي **قضية لا خلاف عليه، ولا حولها بين العاملين في حقلها، الملتزمين بالثورة مبدأ والاشتراكية هدفًا يعلو على كل الأهداف**، ذلك لأننا كنا على "اقتناع تام بأن **فجر** الخامس والعشرين من **مايو يعني بالفعل أن تحولًا جذريًا يجب أن يجري في** المجتمع السوداني كله، **وكل المؤسسات وكل القوانين والتشريعات، وكل البشر** الذين يديرون شؤون الحياة اليومية في هذا المجتمع يجب أن تمتد إليهم يد التغيير". لهذا ليس من الأمانة في شيء أن يوحي البعض ممن كانوا في قلب معركة تأميم الصحافة أن ذلك جُرم لا يد لهم فيه، بل يتحمل المسؤولية عنه نظام مايوي آخر غير النظام الذي لفظهم أو لفظوه، كما ليس من الفطنة أن يركب الشيوعيون اللُّجة، وهم يتبارون في اتهام بعضهم البعض حول دور حزبهم العتيد في ثورة صنعوها صنعًا. ولو صح أن هذه المنظمات الشعبية والفئوية التي قبلت أن تكون هي الصانع لكيان سياسي جديد يلغى المؤسسات الحزبية القائمة كانت تتصرف بدون علم قيادة الحزب يكون ذلك أدهى وأمر. فحقيقة الأمر ليس المطلوب من الحزب الشيوعي نبذ ماضيه، بل المطلوب منه نقد تجاربه نقدًا موضوعيًّا عميقًا يهدف إلى الكشف عن أخطاء الماضي كخطوة مهمة في طريق التعافي الوطني المتبادل.

التمكين الاقتصادي والإداري

من بين ما ابتدعته مايو الأولى أيضًا نظرية التمكين الاقتصادي، وهو تعبير يعني شيئًا عند البعض وأشياء عند بعض آخر. فبعض أراد بالتمكين **الاقتصادي** محاربة الرأسمالية، وحسب أن من وسائل القضاء عليها تأميم المؤسسات **التي** تحتل القمم التي تهيمن على الاقتصاد (**Eco**nomic commanding heights)

بهدف تمليكها للشعب، ومن ذلك تأميم البنوك جمعاء. بعض آخر أراد توطين التجارة الداخلية والخارجية بسودنة المؤسسات العاملة فيها، خاصة وقد كانت أغلب تلك المؤسسات في أيدي شركات أجنبية: جيلاتلي هانكي، وسودان ميركنتايل، ومتشل كوتس، أو في أيدي سودانيين ذوي أصول شامية أو إغريقية أو أرمنية رغم أن أغلبهم كانوا سودانيين بالميلاد؛ مما جعل تمييز غيرهم من السودانيين عليهم ضربًا من التعنصر. جماعة ثالثة لم يدفعها شيء غير الغيظ من أهل الثراء وكان غيظًا ذا زفير. هؤلاء أقبلوا على تصنيف الأثرياء إلى فريقين: رأسمالية مرتبطة بالاستعمار، وأخرى غير مرتبطة به، وأغلب "غير المرتبطين بالاستعمار" هؤلاء أصبحوا ضِرعًا نفوجًا تتغذى منه الأحزاب "الثورية".

ولكيلا نلقي على الشيوعيين أجمعين بتهم طوائش، فقد أوردنا فيما سلف رأي الأمين العام للحزب الشيوعي في أن جميع تلك القرارات الاقتصادية الهوجاء كانت من بنات أفكار ثالوث من الشيوعيين ممن يسميهم رفاقهم بالانقساميين: أحمد سليمان، ومحمد علي المحسي، وأحمد محمد سعيد الأسد. إلى هؤلاء انضاف حماة مصالح مصر في السودان والذين كان لهم القدح المعلى في مصادرة واحد من أكبر البيوتات التجارية في السودان: أبناء عثمان صالح، وهم رجال أفاضل طيبو الكسب. ولكن بالقدر نفسه من الرغبة في أن لا نلقى القول على عواهنه أو نعمم من الأحكام، لا بد من الإفصاح عن أحداث تبين أن الأبرياء ليسوا أبرياء بالكلية في موضوع التأميمات، وأن المتهمين ليسوا أيضًا متهمين بالكلية. وحتى لا تختلط "الكيمان" نقول إن تأميم الشركات التجارية البريطانية كان أمرًا له دواعيه الوطنية، أما مصادرة وتأميم الشركات الخاصة التي كان يملكها سودانيون مثل آل أبو العلا (شركة البيبسي كولا)، شركات صادق أبو عاقلة، شركات حافظ السيد البربري وباعبود، فكانت خبط عشواء أصاب قومًا بجهالة. ذلك الحكم انطبق أيضًا على مَن كانوا ينعتون بـ(الخواجات) حيث إن القرار بشأن هؤلاء كان خاطئًا من ناحيتين: الناحية الأولى هو أنه قرار عنصري، إذ إنه هدف إلى حرمان

مواطنين سودانيين بالميلاد أو التجنس أو الإقامة المشروعة من حقوقهم الدستورية، والثاني أنه حرم السودان من خبرة جماعات كانت تمثل قيمة مضافة لجهود إخوتهم في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة. فمثلًا، مَن ذا الذي ينكر ما قام به عزيز كافوري وأبناؤه في ميداني الصناعة والزراعة، ومَن ذا الذي ينكر دور الدكتور معلوف في إدخال البستنة في السودان، ومَن ذا الذي ينكر ما قام به أبناء أزمرليان في صناعة الزيوت، أو ما قام به جورج حجار في توطين زراعة البن والتبغ في جنوب السودان، وأسرة كونتو ميخالوس في التجارة. أما مجموعة عثمان صالح فقد كانت ضحية لمنافسة شركة النصر، وهي شركة مملوكة للأمن المصري وما كان للثورة من سبيل لإقصاء ذلك المنافس الوطني الكبير إلا بمصادرة شركاته بتهمة باطلة هي تصدير الحبوب لإسرائيل.

ورغم الأسلوب الساخر الذي وصف به الأمين العام للحزب الشيوعي للكاتب هزلية التأميمات والمصادرات، فإن هناك مفارقات بين سخرية الأمين العام من التأميمات والمصادرات، من جهة، وتصريحات قادة حزبه الموالين له، بل تصريحات الأمين العام نفسه حول الموضوع نفسه، من جهة أخرى. فقد نشرت صحيفة أخبار الأسبوع، وهي من الصحف الموالية للحزب الشيوعي في يوم 30/ 7/ 1970 عددًا خاصًا حول التأميم والمصادرة نقلت فيه عن محمد إبراهيم نقد ما يلي: "طرحت قضايا التأميم والمصادرة العديد من القضايا العاجلة **التي** يتوقف على حسمها مستقبل **نجاح هذه الخطوة الثورية التي استكملت بفضلها بلادنا سيادتها واستقلالها**. ومن بين هذه القضايا تمثل إدارة المؤسسات **المؤممة** والمصادرة مكانًا متقدمًا. هذه القضية شغلت بعد إعلان مجالس الإدارات **الجديدة** الرأي العام، ومازالت تثير اهتمامه حتى كادت تطغى على بقية المشاكل "ختم **نقد** مقاله بالقول "السلبيات والأخطاء التي صاحبت التجربة (يجب أن لا **تتحول)** إلى غشاوة تحجب عن المبصر ما هو أهم وأكبر. **أعني ضرورة حشد كل القوى والطاقات للسير بمعركة التأميم والمصادرة قدمًا دون تراجع**". بالإضافة **إلى قول**

نقد الذي لا لبس فيه ولا غموض نشرت الصحيفة نفسها (أخبار الأسبوع) في 13/ 8/ 1970 تقريرًا عن حفل أقامته "اللجنة الثورية " لعمال مصنع حلويات كريكاب في مبنى مصنع النسيج السوداني احتفاء بالأمين العام عبد الخالق محجوب بعد إطلاق سراحه. في ذلك الحفل خاطب الأمين العام العمال المحتفين به لشكرهم أولًا على ذلك الاحتفاء، وثانيًا لتنبيههم إلى دورهم المرحلي. وفي تنبيهاته قال الأمين العام: **"إن المهمة الأساسية التي تقع على عاتق العمال اليوم هي النضال الذي لا يعرف التراخي في سبيل دعم الثورة، وفي إنجاز مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية باعتبارها الطريق الوحيد للاشتراكية"**. كما أضاف: **"إن التأميمات والمصادرات قد فتحت ميادين جديدة أمام الطبقة العاملة لتدريب كادر من بين صفوفها ليتعرف على إدارة المؤسسات، وعلى حل قضايا الإنتاج. هذا التدريب ضروري للمرحلة القادمة من نضال الطبقة العاملة، مرحلة البناء الاشتراكي"**.

قرارات التأميم والمصادرة بالأسلوب العشوائي والشمولي الذي تمت به كادت أن تكون، إن لم تكن قد أصبحت فعلًا، قاصمة ظهر للاقتصاد السوداني. لذلك من الصعب على الملم بالتاريخ أن يصدق الزعم بأن كل ما وقع في يوم 25/ 5/ 1970 (إعلان التأميمات بما فيها تأميم بنك مصر في حضرة الرئيس عبد الناصر) كان من أم رأس عصابة الثلاثة (أحمد سليمان، وأحمد محمد سعيد الأسد، ومحمد علي المحسي)، خاصة بعد الاطلاع على التكييف الثوري لتلك القرارات الهوجاء من أمين عام الحزب ومحمد إبراهيم نقد العضو النافذ في ذلك الحزب. ولقد أحسن نقد فعلًا عندما قال أمام المؤتمر الاقتصادي الذي أقامته حكومة الانتفاضة في 11/ 2/ 1986 : **"إن مذبحة الاقتصاد السوداني بدأت بقرارات المصادرة"**. كم كان نقد ومَن خلفه في قيادة الحزب لَيحسنون صنيعًا لو تولوا الموضوع بتحليل أكثر عمقًا؛ لأن الأحداث الجسام لا تعالج في جُمل اعتراضية.

جميع هذه الأفاعيل تؤكد تحليل واحد من علماء السياسة المعاصرين هو البروفسور بريجينيسكي مستشار الشؤون الخارجية للرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر. قال بريجينيسكي إن أهم خواص النظام الشمولي هي:

- أيديولوجيا أحادية.
- حزب جماهيري واحد يقوده طاغية.
- إرهاب الخصوم وأهم وسائله هي البوليس السري.
- الهيمنة على وسائل الإعلام.
- التحكم المركزي في الاقتصاد عبر تخطيط الدولة.

بدايات تدمير الخدمة المدنية

نجيء من بعد إلى التطهير المهني الذي صار واجبًا وطنيًّا كما كانت توحي هتافات ذلك الزمان: "التطهير واجب وطني"، ذلك الواجب الوطني كان، في حقيقته، تصفية للحسابات بين "الأفندية"، وهي ظاهرة بدأت في أكتوبر "الأخضر" (1964) اقتداء بتجارب الأنظمة "الثورية" في مصر والعراق وسوريا، تارة تحت شعار تطهير الخدمة من المفسدين، وتارة أخرى لعزل العاجزين عن مواكبة الثورة. وبما أن عمليات الإقصاء والإحلال كانت تهدف دومًا إلى تمكين الموالين ذوي الحظوة عند النظام الجديد أضحى التطهير المزعوم أبعد ما يكون عن الطهر. ذلك "الهوس" الثوري لم يستجب له كل الوزراء الذين جاءت بهم انتفاضة أكتوبر. فقد رفض، مثلًا، وزير الحكومات المحلية عابدين إسماعيل الضغوط التي توالت عليه كيما يعفي وكيل وزارته علي حسن عبد الله من منصبه، كما سبق أن رفض خلال "ثورة" أكتوبر المهندس عبد الله محمد إبراهيم الامتثال لضغوط النقابيين عندما جاء به وزير الزراعة أحمد سليمان للتحقيق في دعاوي النقابيين في تلك الوزارة ضد كامل شوقي والمطالبة بإعفائه من وظيفته كمدير للغابات، وكامل شوقي موظف قل نظيره في الخدمة العامة.

ظاهرة تطهير الخدمة العامة أخـذت بعـدًا مختلفًـا في مـايو الأولى، إذ طالـت بعض القلاع المحصنة في الخدمة العامة مثل الجامعة والقضاء وهما مؤسستا الدولة الوحيدتان اللتان لم يجرؤ "الثوار" على الاقتراب منهما في أكتـوبر 1964. فحـول الجامعة كُلِّفت لجنة ضمت الوزيرين موريس سـدرة ومرتـضى أحمـد إبـراهيم إلى جانب عمر محمد عثمان مدير الجامعة بالإشراف على "تطهير" الجامعة. وكان مـن الواضـح أن اللجنـة اسـتهدت في قراراتهـا باعتبـارات أيديولوجيـة وحزبيـة، أو مصالح شخصية، أكثر منها مهنية. لحق التطهير في الجامعة بخمسة عشر أستاذًا في درجات مختلفة هم النذير دفع الله، وعبد الله الطيب، وزكـي مـصطفى، وصـالح محمد نور، وحسن عمر، ودفع الله الترابي، وأمين أبو سنينة، وعمر حـسن جحـا، ومأمون يوسف، ومحمد عبد العال المنقوشي، وعـوض صـالح الحكـيم، وحيـدر زين العابدين، وأحمد أبو مدين. كما ضمت لاحقًا قائمة الأساتذة الـذين شـملهم التطهير الدكتور منصور علي حسيب، فريـد عتبـاني (عقـب اعتراضـه عـلى مـنح نميري درجة الدكتوراه الفخرية). وكان لرئيس مجلس الجامعة، القـاضي صـلاح حسن رأي حكيم في ذلك عندما قال للجنة التي جاءته بالأسماء الأخيرة: "أروني ما تعنون بمواكبة الثورة، وكيف لعالم قضى جل عمره في البحث مثل منصور علي حسيب أن يواكب أو لا يواكب الثورة".

لا أبالغ إن قلت إن الأكاديميين الذين اقترحوا هذه الأسماء للجنة "تطهـير" الجامعة لا يمتون إلى الطهر بسبب، إذ لابد للمطهر أن يكون طاهرًا بنفسه قبل أن يكون مطهرًا لغيره. فالذي يسعى لإعفاء أستاذ أكثر قدارة منه حتـى يحـل مكانـه بينه وبين الطهر بون شاسع. حتى في مجال التعليم العام لم يـنجُ مـن الإعفـاء مـن الخدمة عدد من الأساتذة لا لسبب إلا حرصهم على سلامة العملية التعليمية. من أولئك، مثلًا، الأستاذ فتحي امبابي ناظر المدرسة الثانوية بمدني الذي منع الطلاب خلال الحملة الانتخابية من ممارسة أي عمـل دعـائي داخـل المدرسـة، وإغلاقـه المدرسة لهذا السبب؛ مما اعتبره اليساريون إضرارًا بحملتهم الانتخابية. ورغـم أن

الأستاذ امبابي قد نقل من مدني إلى أم درمان ناظرًا لمدرسة المؤتمر الثانوية لم يَنسَ الثوريون جنايته تلك، فلاحقوه في أم درمان وأحالوه للمعاش. طال التطهير أيضًا عددًا من الأطباء يتقدمهم وكيل الوزارة محمد عثمان عبد النبي وحسن كشكش، وكاد أن يُلحق بهم الدكتور أحمد عبد العزيز لما بينه وبين عضو لجنة تطهير الوزارة (موريس سدرة) من عدم استلطاف لا يمت للمهنية بصلة. ولحسن حظ ذلك الطبيب الآسي، وحسن حظ الخدمة الطبية في السودان تدخل عبد الخالق محجوب بإيحاء من محمد نور السيد الذي وصف دكتور أحمد بالعالم مما دفع عبد الخالق لنصح تابعيه بأنه من الخير ألّا يُطارد الشيوعيون العلماء.

ثمة مجالان آخران ظلا بمنأى عن التطهير في أكتوبر 1964: القضاء والدبلوماسية، ولكن في مايو 1969 طال المؤسستين "تطهير" شمل من القضاة محمد يوسف مضوي، وجلال علي لطفي، والريح الأمين، ومحمد الأمين قسومة، وهاشم أبو القاسم، وعبد المجيد إمام. أما في المجال الدبلوماسي، فقد أعفي من الخدمة نفر من خيرة الدبلوماسيين: بشير البكري، وجمال محمد أحمد، وسر الختم الخليفة. وصدق أو لا تصدق أن "تطهير" بشير البكري جاء لاتهام وزير ثوري له بأنه لم يكن يُعنى بزائريه (وعنى بذلك نفسه) خلال زيارتهم له في باريس، كما اتُّهم جمال باستقبال على أمين (عدو عبد الناصر) في دار السفارة. أما السر فقد جاء إعفاؤه لخيانته المزعومة لثورة أكتوبر. من الواضح، إذن، أنه في كل هذه الحالات لم يكن معيار " التطهير " هو القدارة أو العلم أو الأمانة، وإنما كان هو موقع المحالين في الخريطة الأيديولوجية، وفي بعض الأحيان الاعتبارات الشخصية، دون أدنى اعتبار للخبرة أو الكفاءة.

في مايو الثانية سعى النظام لرد الاعتبار لبعض المحالين على المعاش بتعيينهم في مواقع سامية في الدولة أو السفارات: النذير دفع الله لرئاسة مجلس الشعب ووزارة الصحة من بعد، زكي مصطفى وعبد المجيد إمام وحسن عمر (النائب العام)، وجمال محمد أحمد وزيرًا للخارجية، وسر الختم الخليفة وزيرًا للتربية،

وعبد الله الطيب (مديرًا لجامعتي الخرطوم وجوبا). وكان للأستاذ عبد الله الطيب رأي طريف عندما سعى عمر الحاج موسي لإقناعه بقبول التعيين كمدير لجامعة أم درمان الإسلامية بعد إقصائه من جامعة الخرطوم. قال ذلك العالم الحبر لعمر: **"أولا يكفي ما عانيته من مؤامرات الأفندية في جامعة الخرطوم ليُرمى بي لكيد المشايخ في جامعة أم درمان الإسلامية"**. لذلك آثر عبد الله الطيب النجاء بنفسه إلى المغرب وبلاد تكرور. وكما سبقت الإشارة كاد التطهير في ذلك الزمان أيضًا أن يلحق بواحد من نجوم الخدمة العامة، علي حسن عبد الله، إلا إن وزيره خلف الله بابكر قال للجلادين، كما سبقه لذلك عابدين إسماعيل في (أكتوبر 1964)، إن النظام الذي يُقصي إداريًا متميزًا من الخدمة العامة ليس هو بالنظام الذي يملك الادعاء بأنه جاء لإقامة العدل والنصفة.

عندما نورد هذه الحكايا لا نفعل ذلك نكئًا للجراح القديمة، وإنما لنقول إن الجملة في اللغة لا تكون مفيدة إن لم يصحب مبتدأها خبر. لهذا إن كانت شكاتنا اليوم من المجازر التي شهدتها الخدمة العامة في فترة الإنقاذ التمكينية، يجدر بنا أن نستذكر ابتداعنا في الماضي لشعار "التطهير واجب وطني"، وفي قول يسوع: "كما تدينون تدانون، وبما تكيلون تكالون" (متى، الإصحاح السابع، الآيات 1، 2). فمعاناة اليوم سبقتها معاناة أوقعناها بالأمس على آخرين، رغم الضراوة والاجتراء اللذين شابا التطهير التمكيني "الإسلامي"، وأي اجتراء أكثر من الزعم بأن الأفذاذ من رجال الخدمة العامة الذين أحيلوا للمعاش جاءت إحالتهم من أجل الصالح العام. فحسب ما أورد الصحفي المدقق السر سيد أحمد بلغ عدد الموظفين الذين أحيلوا للتقاعد (76.640) موظفًا في حكومة الإنقاذ الأولى (يوليو 1989 - سبتمبر 1993) في حين لم يتجاوز عدد الذين أحيلوا للتقاعد منذ تأسيس الخدمة المدنية في 1904 في عهد الاستعمار وإلى حين استيلاء الإنقاذ على السلطة (30يونيو1989) (32.419) موظفًا بِمَن فيهم مَن تمت إحالتهم للمعاش وفق قانون المعاشات (الشرق الأوسط 19مايو 2000). وتمامًا

كما كان من بواعث الطرد من الخدمة العامة في عهد مايو الأولى الغيرة المهنية المتبادلة بين أبناء المهنة الواحدة، أو الكيد إما لخلاف فكري أو سياسي، أصبحت هي أيضًا الأسباب نفسها في عهد الإنقاذ، رغم اختلاف المقدار.

الغيرة المهنية في عهد مايو قادت أيضًا إلى مكايدة بين الأنداد في المهنة، ولاسيما من جانب الطامحين طموحًا غير مشروع في مواقع القادرين، ومثال ذلك ما وقع للأستاذ أحمد محمد شبرين. صلتي بشبرين كانت حديثة عهد وما قادني إليه إلا إعجابي بفنه. لهذا السبب دعوته للمشاركة في تزيين إصدارات الوزارة ببعض رسوماته، ثم تطور الأمر إلى تكليفه برسم وتنفيذ أثاث مكتبي. قلت لشبرين ذات مرة لماذا نستورد الأثاث إن كان من الممكن صنعه محليًّا، فكان رده هو أنه من السهل عليه تصميم المكتب وتنفيذه في ورش سكك حديد السودان. لهذا أغناني إعجابي بقدرات الرجل الفنية عن التفتيش عن انتمائه الفكري. وعند زيارته لمكتبي أعجب وزير الداخلية فاروق حمد الله بالأثاث فسألني عن مصدره، قلت مصدره رأسي، وتصميم شبرين، وتنفيذ ورش سكك حديد السودان. طلب فاروق من شبرين أن يَعُدَّ له مكتبًا نظيرًا ففعل. وما إن مضت بضعة أسابيع حتى جاءني شبرين ليبلغني بأمر حملة من الشيوعيين لإقصائه من كلية الفنون بتهمة عدائه للثورة وانحيازه للإخوان المسلمين. عجزت أن أفهم كيف يمكن لفنان أداته ريشته أن يحارب ثورة أو نظامًا بفنه. ولكن ما الذي نملك أن نقول مع كل الضجيج الذي كان يدور حول الفن: أهو للفن أم للحياة، نسمي ذلك ضجيجًا لأن الفن لكليهما. اتصلت في الحال بفاروق أنبئه بما حدث وأعاتبه عليه، فهرع وزير الداخلية مشكورًا إلى مكتبي للقاء شبرين ليقول له: "**الموضوع ده ما من الداخلية واعتبره منتهي**". تساءلت كم من الموظفين أتيحت لهم الفرصة لمثل هذا التدخل. وقد حزنت كثيرًا عندما اختفت واحدة من أعمال شبرين انتقلت بها من وزارة الشباب إلى وزارة الخارجية وهي لفيفة من ورق البردي تحليها رسوم وحروف. وعند زيارته لمكتبي وقف أمام تلك اللفيفة روبرت ماكنمارا رئيس

البنك الدولي مرتين، الأولى عندما دخل المكتب قبل جلوسه، والثانية عند وقوفه وقبل مغادرته. إعجاب الرجل بتلك اللفيفة أسعدني، ولكني صمتّ عن الرد على سؤاله عن الفنان وأين هو... وبما أن ماكنمارا كان سيغادر السودان في الليلة نفسها التي غشيني فيها في مكتبي ليودعني قررت أن أقدم له عند مغادرته السودان ذلك الأثر الفني الذي كنت أعتبره واحدًا من أجمل ما أملك.

محنة داؤود

خلال ما سمّي محاكمات الفساد وقع حدث أرعشني قليلًا، وكان ذلك عندما جاءني الصديق أحمد محجوب في داري ليبلغني نبأ اعتقال داؤود عبد اللطيف دون أن يُعَرف له مكان حتى اللحظة التي أبلغني فيها أحمد بالأمر. وفي الحال اتصلت برجلين كل لسبب: فاروق حمد الله باعتباره وزيرًا للداخلية، وبابكر النور لما كانت تربطه وإخوته بداؤود إذ كان بابكر وإخوته يَعُدُّون داؤود ومكاوي أكرت والدَين لهم منذ رحيل والدهم الإداري النور عثمان الذي كان صديقًا وفيًّا للرجلين. وظل أبناء النور عثمان طوال حياة مكاوي وداؤود لا يقضيان حاجة في الأسرة إلا بمشورتهما. وفاء بابكر النور لتلك العلاقة كان مشهودًا في نصحه لزملائه في مجلس قيادة الثورة بألّا يندفعوا في قرارات إلغاء الإدارة الأهلية قبل الاستنارة برأي العارفين في هذا المجال وَسَمَّى منهم مكاوي وداؤود. وعلى أيٍّ، كان فاروق بحكم قربه من الحدث الأسرع في الاستجابة، إذ بحث عن مكان الاعتقال، واصطحبني إلى مركز البوليس في بري. وإن قلت إن نبأ الاعتقال قد هزني، فإن ما رأيت كان أكثر إيلامًا للنفس: وجدت داؤود طريح الأرض في ساعة متأخرة من الليل بدون مرتبة أو مخدة أو لحاف يتدثر به. خفف كثيرًا من ذعري وغضب فاروق ما رأينا من خفة روح وحضور بديهة عند داؤود، خاصة عندما والى الحديث معنا وكانا في جلسة سمر. وبما أن قرار اعتقال داؤود لم يكن قد صدر من وزارة الداخلية، بل من جهاز الأمن، أصدر فاروق تعليماته للبوليس

بتجهيز سرير لداؤود والسماح لأسرته بتوفير غذاء له إن رغب حتى الصباح، أي لحينما يتصل بالسلطة التي اتخذت القرار ويفرج عن الرجل. ما حدث لداؤود كان نموذجًا لكيد آخر، هو كيد صغار رجال الأعمال لرجل ولج ميدان عملهم، ونجح فيه حتى ارتقى به أبناؤه، وبلغوا في ذلك شأوًا عاليًا. ومن الواضح أن غيرة الأنداد لم تكن فقط وقفًا على الأفندية والسياسيين، بل شملت رجال الأعمال.

الفصل

الحادي عشر

11

من الخرطوم إلى نيويورك

ثم العودة إلى الخرطوم

قرار الرحيل

عندما قبلت الانخراط في نظام مايو ما كنت أظن أو يدور بخلدي مطلقًا أنني مقدم على نزهة، بل كنت مدركًا لأنني أتلّج ساحة للصراع السياسي أعلم ما فيها ومَن فيها منذ عهد الدراسة. توقعت أيضًا أن يكون الحكم في ظل ذلك النظام محفوفًا بصراع سياسي كم تمنيت أن يكون صراعًا في الأفكار رغم أن أغلب الذين كانوا يقودون ذلك الصراع -على اليمين واليسار- هم ممن خبرت في عهدي الدراسة والعمل العام؛ ولذلك لم أكن بحاجة لأن أسأل نفسي أي الوهم هم؟ كنت أيضًا عليمًا بأن في أي صراع غالبًا ومغلوبًا، ولكن ترجح ظني أن الغلبة ينبغي أن تكون للفكر المقنع أو الأداء النافع. ذلك هو المنهج الذي اعتزمت السير وفقه في وزارة الشباب، وكنت فيما بذلت من جهد آملًا من الرفاق تقدير ذلك النجاح وتشجيع صانعه، بدلًا من وضع العصي في دواليب الماكينة التي كان يُدار عبرها العمل. ساعتئذٍ بدا لي أنني قد أدخلت نفسي في مأزق بما حققت في وزارة صغيرة ذات ميزانية ضعيفة، إذ جاء الجزء الأكبر من الأموال التي أُرفدت بها تلك الوزارة من المنظمات الدولية (اليونسكو، ومنظمة العمل الدولية)، وفي مجال العون الفني من بعض الدول: (كوريا الشمالية، ومصر، وفرنسا، والجزائر). كان

في مقدوري أن أقول إن غاية المسؤول مما يفعل هـو رضـا نفـسه، ورضـا شـعبه، ورضا ربه طالما كان التنازع تنازعًا بين رأي وآخـر وبـين خطـة وأخـرى. ولكـن عندما يتحول الصراع السياسي بعيدًا عن الأفكار والبرامج، ويتحول إلى مكايـدة لا تستحي من الكشف عن نفسها يحق للمرء أن يقول: **"هذا هو أوان الرحيـل"**. ولعله لو كان بيني وبين أغلب المكايدين صلة قربـى توجـب العتــاب لاكتفيـت بعتابهم ولكن لا يعاتب المرء إلا مَن تـُرجى عنده العُتبى. ولو كنت في رفل سـابغ من العيش في ظل الحكم لأقمت بتلك الزوراء، ولكن ما الـذي يبقينـي في زوراء "لا ناقة لي فيها ولا جمل". لذلك آثرت المضي في سبيلي تاركًا لغيري النُمي وعيب الآخرين، فكل كلب ببابه نباح، وكل ديك فوق مزبلته يصيح.

تلك هي الأسباب التي حدت بي لأن أطلب من نميري إعفائي عن المهمـة، لا هروبًا من معركة، بل نأيًا بنفسي عن الخمج السياسي، وهو تعبير أستخدمه دائمًا في وصف الحالة السياسية في الـسودان قبيـل وبعيـد الاسـتقلال. ذلـك النعـت، الخمج، هو بالحرف الواحد ما وصفتُ به لنميري الحالـة التـي كنـا عليهـا. رغـم ذلك وجه إليّ نميري سؤالًا: "هل تريد الهروب من المعركة؟"، قلت له إن المؤمن

بقدرته على الانتصار في معركة لا يهرب منها، ولكن عندما يحشد الإنسان كل قواه لخوض معركة ثم يجد نفسه منغمسًا في حروب عبثية تلهيه عن مهمته الأساسية يصبح أي جهد يقوم به حرثًا في البحر. تذكرت في تلك اللحظة قصيدًا ينسبه البعض إلى الإمام الشافعي، كما ينسبه آخرون إلى الإمام علي بن أبي طالب:

تغرب عن الأوطان في طلب العلا ... وسافر ففي الأسفار خمس فوائد
تَفرجُ هم واكتساب مودة ... وعلم وآداب وصحبة ماجد
فإن قيل في الأسفار هم وكُربة ... وتشتيت شمل وارتكاب الشدائد
فموت الفتى خير له من حياته ... بدار هوان بين واشٍ وحاسد

والبيت الأخير هو بيت القصيد.

الصراع السياسي الذي كان يدور في وضح الطريق - لا خلف الكواليس - لم يكن فقط خلافًا بين الإخوة - الأعداء (شيوعيين، ناصريين، بعثيين، وطنيين، تقدميين) بل كان في داخل بعض الأحزاب مثل الحزب الشيوعي كما أومأنا من قبل. وما انفككنا نقول إن نجاح أيّ نظام حكم، بعيدًا عن أي أوهام أيديولوجية، لا يقاس إلا بقدرة ذلك النظام على معالجة مشاكل الناس كما هي على أرض الواقع قبل أن يرتفع بنظره لإصلاح الكون عبر المشروعات العابرة للقارات، أي قبل بناء المجتمع الإنساني السعيد بتوحيد عمال العالم، أو تحقيق سعادة العرب أجمعين بوحدة أوطانهم من الخليج إلى المحيط، أو بتبني هوية أسمى هي الانتماء لأمة الإسلام والتخلي عن الانتماء الوطني حتى ينعم أهل السودان بالدارين. لهذا السبب، ظللنا نضرب الأمثال بدول أفلحت في علاج مشاكلها الوطنية في السياسة والاقتصاد وإدارة التنوع بالرؤية الصائبة لمشاكل القطر، ومن تلك الدول كما أسلف الذكر دول بلغت مشاكلها أضعافًا مضاعفة لمشاكل السودان (الهند)، وأخرى كانت دون السودان عدة وعديدًا (ماليزيا)، في حين ظلت أحزاب السودان التقليدية منهمكة في الصراع حول نتائج الانتخابات في الدوائر الجغرافية

التي تمهد لها الوصول إلى السلطة، كما ظلت أحزابه العقائدية غارقة في محاولات إصلاح الكون كله قبل إصلاح شأن السودان.

أرادت الصدف أن تكون بيدي رسالة من مدير اليونسكو رينيه ماهيو يعرض عليَّ فيها القيام بمهمة كممثل شخصي له لحشد الدعم لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) وهي رسالة سبق لي عرضها على نميري كما أبلغته عن اهتمام ماهيو بالأمر، خاصة بسبب احتمال انهيار المناشط التعليمية لتلك المنظمة نتيجة لامتناع الولايات المتحدة عن توفير الدعم الذي كانت توفره لها. ويعود إيقاف الولايات المتحدة لدعمها للوكالة إلى رفض الدول العربية القادرة الإسهام في تمويل الوكالة؛ إذ قررت، بحكمتها أو عدم حكمتها، ألّا تسهم في دعم أنشطة الوكالة بدعوى أنها غير مسؤولة عن حمل الفلسطينيين على اللجوء وذلك في تقديري كان عذرًا هروبيًّا بائقًا. اتفقت مع نميري، حفاظًا على شعرة معاوية، أن أنتقل إلى الأمم المتحدة كمندوب دائم للسودان، في حين أقوم بالمهمة التي كلفني بها مدير عام اليونسكو من هناك، إما عبر التواصل مع سفراء الدول المعنية أو بزيارة تلك الدول على نفقة اليونسكو إن استدعى الأمر. وعقب لقائي مع نميري اتصل بي زين العابدين محمد أحمد عبد القادر يدعوني لعشاء منفرد معه في نادي الضباط في مقره القديم. كان زين حزينًا لما سمع من نميري وأضاف: "نحن صغار ما عندنا خبرة. وعندما جئنا بالعلماء كنا في بداية أيام الثورة نقف احترامًا وتجلة لهم عند دخولهم قاعة الاجتماعات المشتركة (بين مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء) ولكن بعد قليل أصبحوا هم الذين يقفون احترامًا لنا. "أضاف زين: "**تلك هي اللحظة التي عرفناهم فيها**". قلت لزين إن المثقف الذي يزيف الحقائق لتحقيق إربة هو رجل لم ينتِشْ من العلم إلا قليلًا، كما ليس عنده من احترام النفس إلا نزيرًا. فالمثقف لا يكون مثقفًا إلا إن توافرت فيه ثلاث خصال: الأولى هي افتتانه بالأفكار أيًا كانت، والثانية مهارته في استخدام تلك الأفكار، وأما الثالثة فهي الصدق في التعبير عن أفكاره بلا وجل أو هوى.

العودة إلى نيويورك

إثر استجابة نميري لطلبي بالتخلي عن موقعي الوزاري توجهت إلى نيويورك عقب غيبة طويلة عنها لأحتل موقعًا للعمل غير ذلك الذي ألفته في سكرتارية الأمم المتحدة. كنت سعيدًا بالعودة إلى مدينة تحتشد بما يغذي العقل ويبهج النفس. كانت نيويورك كما تركتها قبل بضعة أعوام هي المدينة نفسها بثقافاتها المتنوعة، ودور موسيقاها ومسارحها التي ينقضي العام دون أن يتمكن المرء من ارتيادها جميعًا، وعلى أنماط بشرها متعددي الشكول والألوان، وعلى علمائها الذين توفروا لبسط العلم على الراغبين فيه، وعلى حدائقها التي استروض نباتها، وعلى غيدها الحسان اللائي يستهلكن الرجل في حبهنَّ. لا أدري ما الذي كان سيقوله أبو الطيب في مغاني نيويورك بعد أن قال في شعب بَوان ما قال. حقًّا، شددت الرحال إلى الشط الغربي من بحر الظلمات (المحيط الأطلسي) وأنا به عليم لا مرتابًا كحال عقبة بن نافع. فعندما ولى يزيد بن معاوية عقبة على المغرب، فتمكن منه حتى بلغ الأطلسي استهان بالبحر قائلًا: "اللهم لو كنت أعلم أن وراءك أرضًا لاقتحمتك بسيفي هذا". إلى ذلك الشط ارتحلت دون سيف، وكنت عليمًا بما وراءه، ففي ما وراءه كانت موارد العلوم ومجالس أهل الرأي التي يكسب المرء من ارتيادها فقاهة ويزداد فطنة، أما ما ورائي، فكانت هي المهام العاجلة التي كلفتني بها اليونسكو، وأخرى لا أصفها بالآجلة ألا وهي العمل في بعثة السودان بالأمم المتحدة، ولكنها من النوع الذي لا نجاح فيه إلا مع التمهل والتأني. لذلك فإن الحديث عما قمنا به من جهد دبلوماسي باسم السودان في تلك الفترة سنتركه للجزء الرابع من هذه الشذرات الذي نخصصه لسياسة السودان الخارجية.

إغاثة اللاجئين الفلسطينيين

لتحقيق دعم منظمة غوث اللاجئين كان من الطبيعي أن يضع المرء لمسيرته خطة، وكانت خطتي في البدء هي اللجوء للدول العربية القادرة، خاصة تلك

التي كانت تدعو لتحميل الدول الغربية المسؤولية الكاملة عـن إغاثـة اللاجئـين. مثل ذلك الموقف يُسَمَّى في علم المنطق بالخُلف، أي الفعل الـذي ينكـر المعقـول، ويجافي المنطق. فإن سلمنا جدلًا بان الدول الغربية، إما بتواطؤها مـع إسرائيـل أو بالصمت عن جرائمها، قادت إلى محنة اللجوء، فيجب ألّا يعني هذا الموقف قيـام وضع يؤدي إلى إيقاف التعليم والخدمات الصحية للأطفال اللاجئـين؛ لأن مثـل هذا الموقف يعكس ما يُسَمِّيـه الفرنجـة جـدع الـرجل أنفه كيما يشـوه وجــهه (cutting his nose to spite his face). وفي البـدء، فكـرت في اللجـوء إلى المملكة العربية السعودية، والكويت، وليبيا الملكية خاصة إذ لم تكن دول الخلـيج النفطية الأخرى (الإمارات، وقطر، وسلطنة عمان) قد حظيت بالاستقلال حتـى تلك اللحظة. وعند حلولي بالأمم المتحدة كان من أوائل من قمت بالاتصال بهـم وأبلغته بمهمتي وزير خارجية الكويـت الـشيخ صـباح الأحمـد (رئـيس الدولـة الحالي) وسفير العراق في الأمم المتحدة: طالب شبيب. كـلا الـرجلين قـالا لي إن الذي سأقوم به هو عمل إنساني، ووعدا بإعانتي على تحقيقه. طالب شبيب لم يُعِنّي على هذه المهمة فقط، بل فتح لي آفاقًا للتواصل مع عدد كبير من رجـالات حزبـه كان لهم جميعًا دور فاعل في نجاح بعض مهامي كما سنروي لاحقًـا. أمـا خـارج النطاق العـربي، قـررت أن أزور الهنـد بحكـم علاقاتهـا المتينـة بـالوطن العـربي، والاتحاد الـسوفييتي لخلـق التـوازن الـدبلوماسي الـلازم مادمـت سـأطلب مـن الولايات المتحدة دعم المشروع حتى وإن كان التأييد الـسوفييتي تأييـدًا سياسـيًّا. وبحكم موقعي الدبلوماسي كممثل للسودان في الأمم المتحدة عملت، مع وزارة الخارجية، على إشراك سفارات السودان في البلاد التي انتويت زيارتهـا في تقـديم العون اللوجستي اللازم لإنجاز المهمة.

.وفق هذه الخطة قمت في البدء بزيارة الهند، وقد شعرت بحرج شديد عنـدما وجدت بانتظاري في المطار في الساعة الثالثة صباحًا السفير حـسن محمـد الأمـين وكان مبعث حرجي هو أن الأستاذ حسن كان واحدًا من معلمي الأحياء؛ لهذا كم

تمنيت لو أعفى السفير نفسه من ذلك الرهق وترك استقبالي لزميله المرافق، الملحق التجاري عبد الوهاب تميم. أقول هذا رغم أن تميمًا رحمه الله سرعان ما خلط الجد بالهزل عندما أبلغت السفير برغبتي في الحصول على دعم عيني للاجئين من الحبوب (الأرز) أو اللحوم. قال تميم: **"أنت عاوز الهنود يا منصور يتبرعوا للفلسطينيين بـ(الإله) بتاعهم"**. أدركت ما يعني تميم فرددت عليه بقولي: "لماذا تركت التبرع العيني من الحبوب واتجهت بتفكيرك إلى الأبقار؟ ثم أولا تدري أن ليس كل الهنود عبدة أبقار بدليل أن واحدًا من الأطباق المفضلة لدى بعضهم هو الكري البقري (Beef curry)". في نهاية الأمر، تعهدت الحكومة الهندية بالإسهام عينًا لمشروعات التعليم. وزرت من بعد ليبيا الملكية التي لم يكن السفير السوداني فيها يعقوب عثمان أقل كرمًا في الوفادة، أو حماسًا للمشروع من صنوه في الهند، إذ وفقنا الله للحصول على دعم ليبي لمشروعات التعليم. ومن ثَـمَّ توجهت إلى العراق والكويت، فكان دعمهما المادي أضعاف ما حصلنا عليه من الدولتين.

عندما عدت إلى نيويورك بعد تلك الرحلة ذهبت توي للسفير الأمريكي جورج بوش الذي كان، مع علمه بمهمتي، على خشية من موقف الكونغرس. فرغم أن الإدارة لم تكن ضد الاستمرار في دعم مشروعات الأونروا فإن بعض أعضاء الكونغرس ارتهنوا استمرار الدعم الأمريكي للأونروا بمشاركة الدول العربية القادرة على ذلك الدعم. وكان من رأي بوش أن ألتقي رئيس لجنة العلاقات الخارجية، ورئيس لجنة التصديقات على الميزانية وكلاهما من كبار الديمقراطيين في مجلس الشيوخ، بل من المنطقة التي تعرف بالحزام الإنجيلي (Bible belt). أهل ذلك الحزام عرفوا بالتمسك بالدين من الناحية الروحية، وبالمحافظة المقاربة للرجعية في مجال السياسة. الاجتماع الأول كان مع السيناتور فلبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية الذي كان - رغم تمسكه الديني - من أكثر السياسيين الأمريكيين تحررًا في سياساته الخارجية، وبقدر أقل في السياسات

الداخلية. ومنذ البداية قررت أن يكون مدخل حديثي معه هو ما كانت تنقله الصحف عن مواقفه ضد الحرب في فيتنام، ثم كتابه الأشهر "غطرسة القوة" (Arrogance of power) الذي تناول فيه بالنقد غلواء حكومة بلاده في فترة حرب فيتنام وتداعيات تلك الغلواء على سياسة أمريكا الخارجية. وبما أن البشر جميعًا - أيًا كانت مواقعهم - يحبون الثناء والإطراء، قررت أن أبلغ السيناتور عن إسهامه في تكويني المهني في مرحلة من مراحل حياتي، فعندما سألني فلبرايت أين تعلمت؟ قلت له: تعلمت في السودان وفرنسا، وبفضلكم في الولايات المتحدة إذ كنت أول مبعوث من السودان في برنامج بعثات فلبرايت وهي البعثات التي كانت تمنح لغير الأمريكيين في إطار برنامج ابتدعه السيناتور فلبرايت. وكان فلبرايت شديد الفخر، وعن حق، بذلك البرنامج "ففي إهدائه لكتابه الثاني "المارد الكسيح" (The Crippled Giant): قال: "إلى مواطني ومواطني العالم في الدول الأخرى **الذين أعانت مشاركتهم في برامج التبادل التعليمي في تغيير أحكام اللعبة**".

إشارتي لحصولي على بعثة فلبرايت للدراسة في الولايات المتحدة كانت كافية، ليس فقط لإذابة الجليد بيني وبين فلبرايت، بل أيضًا للتمهيد للحديث حول ماجئت من أجله. أخطرت فلبرايت بحصولي على دعم مالي مقدر من بعض الدول العربية (بلغ قرابة المليوني دولار) وأسعى لدعم هذا المبلغ من جانب الولايات المتحدة عملًا بالتقليد السائد في صناديق العون الدولي الذي كانت الولايات المتحدة بمقتضاه تتعهد بمضاهاة (matching) أي دعم يحصل عليه صندوق أممي ومثال ذلك برنامج الأمم المتحدة للتنمية واليونيسيف. لجميع هذه الاعتبارات كسبت تأييد السيناتور، وكانت الجائزة الكبرى التي قدمها لي هي تناوله التليفون للحديث مع زميله السيناتور رتشارد رسل (Richard Russel) (ديمقراطي من جورجيا) ليحثه على النظر في الأمر بإيجابية. السيناتور راسل كان مختلفًا عن فلبرايت في كل شيء، خاصة انتهاجه لسياسات محافظة في الداخل

وعدم اكتراثه لقضايا الخارج، ولكن مثل الكثيرين من شيوخ الجنوب كان يولي اعتبارًا مهمًّا لرأي فلبرايت الذي ترأس لجنة العلاقات الخارجية من 1959 إلى 1975. أول ما بادرني به السيناتور رسل هو "أهلًا برجل المليوني دولار" (welcome to the two million dollar man). قلت: "أنا واثق، سيدي السيناتور، بأنني لن أخرج من هنا قبل أن أصبح رجل الأربعة ملايين دولار"، وقد فعلت. ذلك الكسب، فيما حسبت، سيفرح اللاجئين وسيرضي رينيه ماهيو رضاءً عظيمًا، فآخر ما كان يتمناه مدير اليونسكو هو انهيار البرامج التعليمية التي أنشأها في إطار الأونروا. عادت بي الذكرى إلى أحداث ذلك الزمان عندما اطلعت، بين ما اطلع عليه بعض الأحايين، إلى ما آلت إليه الأمور في تلك المنظمة. فميزانية الأونروا في العامين (2010/ 2011) قد طفرت إلى 1.23 بليون دولار في حين بلغ مجموع ما حصلت عليه المنظمة من أموال 948 مليون دولار. وبقدر ما أحسست به من فرح لذلك التطور أمعضتني الهمجية التي دمرت بها إسرائيل، فيما دمرت، مؤسسات أونروا في قطاع غزة في حملاتها الغاشمة على تلك المنطقة، وعلى رأس تلك المؤسسات كانت المدارس.

غيوم في الجو

قبل السفر إلى باريس لتقديم تقريري النهائي لليونسكو كان لا بد لي من إكمال المهمة بزيارة موسكو للأسباب التي أوردنا من قبل. وصلت إلى موسكو، وفي الجو غيوم، إذ حدثني سفير السودان بموسكو، عبد القادر حسن إسحاق عند لقائي به أنه كان يترقب وصول وزير الدفاع السوداني، خالد حسن عباس في زيارة رسمية لموسكو. وكان مما أدهش السفير التلكؤ الغريب من جانب السلطات السوفيتية في منح خالد والوفد المرافق له سمة الدخول للاتحاد السوفيتي. عجبت للأمر، خاصة أن وزير الدفاع هو المشرف على أهم برنامج للتعاون بين السودان والاتحاد السوفييتي: (البرنامج العسكري). ورغم

مواصلتي المهمة التي جاءت بي إلى موسكو وفق الاتصالات التي قام بها جاكوب مالك، نائب وزير الخارجية، وممثل الدولة السوفيتية في الأمم المتحدة، ظللت، مع السفير، نتساءل على سبيل الحدس والتخمين عن الأسباب التي جعلت الدولة السوفيتية تتباطأ في السماح لوفد سوداني رفيع المستوى بدخول البلاد. لم يدر بخلد أيٍّ منا أن وراء الأكمة ما وراءها إلا بعد أن تركت موسكو بثلاثة أيام: انقلاب في الخرطوم قاده هاشم العطا ضد نظام نميري بدعم من الحزب الشيوعي. بوقوع ذلك الانقلاب لم يعد هناك مكان للوهم أو التخمين، بل كانت هناك قرينة تمكن أي قاضٍ مبتدئ من استنباط المعلوم من المجهول مما يسميه أهل القانون الحكم بمقتضى قرائن الأحوال.

أيًّا كان الأمر، شاءت الصدف أن أتصل تليفونيًّا من موسكو، قبل وقوع الانقلاب، بفاروق حمد الله بلندن وكان وقتها في عطلة ببريطانيا في ضيافة صديقه علي نور الجليل بعد إعفاء مجلس قيادة الثورة له ولصاحبيه هاشم العطا وبابكر النور من المجلس. تلك المحادثة تمت قبل الانقلاب، وكانت امتدادًا لحوار بيننا يعود إلى زيارتي برفقته إلى موسكو قبل ما يقارب العامين. ففي تلك الرحلة أبدى فاروق رغبة في زيارة باريس التي لم يكن قد زارها من قبل وكنت في طريقي إليها بعد زيارتي موسكو بصحبته لإكمال إجراءات إخلاء طرفي من اليونسكو قبل الانخراط في نظام مايو. ولكن قبل بضعة أيام من رحلتي (رحلتنا) المزمعة لباريس جاءني فاروق ليبدي أسفه لعدم قدرته على السفر معي. سألته عن السبب، فقال: "الرفاق السوفييت" نصحوني بعدم السفر إلى باريس حتى لا أتعرض لمخاطر من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. قلت له" لماذا يظن هؤلاء الحمقى أن تلك الوكالة قد فرغت من كل مشاكلها في العالم حتى تنصرف إليك؟ ثم ما الذي سيصنعون بك؟". قال فاروق بسخرية بالغة: "والله لو سجنوني في باريس سأكون أسعد الناس". لهذا عندما أتيحت لي فرصة أخرى لزيارة مدينة النور عزمت على دعوة فاروق خلال وجودي هناك للحاق بي، وقبل الدعوة.

وفي اليوم الذي وصلت فيه باريس وقع انقلاب يوليو، وكان اسم فاروق من بين الأسماء التي أعلنت لقيادة النظام الجديد. ولو لم يعاود فاروق الاتصال بي لحسبت أن ما قاله لي عبر الهاتف من لندن عن قضاء عطلته معي في باريس كان ضربًا من الإيهام، ولكن سرعان ما اتصل الرجل بسفير السودان في باريس، صلاح عثمان هاشم ليدله على عنواني في باريس. ولحسن الحظ كنت أقيم في دار السفير ولهذا لم يصعب الاتصال بيننا. قال لي فاروق وهو يعتذر عن لقائه معي في باريس: **"الجماعة ديل فاجأوني وسأعود للسودان حتى لا يقع النظام في أيد أخوانا الملكية"**. نعت العسكريين لبعض صحبهم الذين يتصرفون كالملكيين هو هجنة وذم بدلًا من أن يكون أمدوحة. أضاف فاروق: "أنا طلبت من السفارة الاهتمام ببثينة" (إشارة لزوجة نميري التي كانت تتلقى علاجًا في مدينة خارج لندن، لعلها ليفربول) ومعاملتها على النحو الذي كانوا يعاملونه به، ثم استودعني. وخلال إقامتي بباريس جاءتني رسالة من نميري عبر عمر الحاج موسى يطلب مني فيها التوجه للخرطوم مباشرة بدلًا من العودة إلى نيويورك؛ ولهذا توجهت للسودان حال فراغي من تقديم تقريري لليونسكو.

الخرطوم تغلي كالمرجل

الخرطوم يومذاك كانت كبحر اصطخب موجه، أو كأرض أصيبت بصاخة، جعلت البعض من أهلها يفر من أخيه، وبعض آخر من أمه وأبيه. في تلك الأيام طرأت نُوب وأحداث رويناها بحذفارها في كتابنا "السودان في النفق المظلم"، ومنها اعتقال النظام للأمين العام للحزب الشيوعي، عبد الخالق محجوب. البعض قرأ ما كتبنا كما يشتهي؛ لأن غايته لم تكن هي المعرفة، وإنما البحث عن واقعة يستدل بها على جُرم لنا أو جناية. ولعل هذا ما ظل يحملنا على إعادة ما كتبنا في أكثر من موقع مما حمل سائل ليستجوبني: لماذا تكرر ما كتبت؟ قلت لأن بعض الناس يصرون على قراءة ما نكتب قراءة طولية لا أفقية حتى يتجاوزوا ما لا يريدون قراءته، بدلًا عن التمعن فيما يقرؤون. رويت، مثلًا، في كتابي ذلك، ما

حدث ذات مرة وأنا في مكتب وزير الدفاع بحضور نميري، عمر الحاج موسى، وأبو القاسم هاشم وكيف، دون أية مقدمات، دفع الباب أحد رجال الأمن يقتاد عبد الخالق محجوب ويصيح: "لقد وجدناه، لقد وجدناه" وكأن ذلك الأحمق قد كشف عن نظرية جديدة. ففيما يروى عن الفيلسوف الرياضي اليوناني أرشيمدس أنه عندما أفلح في الوصول إلى مبرهنته في الهندسة الإقليدية صاح بأعلى صوته: "لقد وجدتها، لقد وجدتها". كان عبد الخالق يرتدي جلبابًا لا بد أنه كان ينام ويفيق وذلك الجلباب على جسمه مما لا يشبه الرجل الذي كان يتعهد نفسه دومًا بالرعاية ولا يرى – كما يرى بعض مشعوذي الشيوعية- أن حسن الهندام ترف برجوازي. بدأ أبو القاسم هاشم بحوار لم أكن أحسب أن الزمان والمكان اللذين كنا فيهما هما الموقع المناسب له، قال أبو القاسم لعبد الخالق: "**ورينا انتو عملتو شنو للبلد**". رد عبد الخالق: "أنتم من جيل غير جيلنا، اسأل منصور وعمر، فهما من أبناء جيلنا، لقد حققنا للسودان استقلاله". لم يقنع أبو القاسم بذلك الرد، فمضى يقول: "**إسهامكم في الاستقلال ده هل يتضمن موقفكم ضد اتفاقية الحكم الذاتي**". في هذه اللحظة طلب عبد الخالق كوبًا من الماء، فحمله له عمر الحاج موسى وظل ممسكًا بالكوب حتى أفرغه لعدم قدرة عبد الخالق على الإمساك بالكوب ويداه رهينتا قيد. طلب مني أيضًا عبد الخالق بعد أن شهدني أدخن أن أشعل له سيجارة ففعلت ووضعتها في فمه. في تلك اللحظة اقتحم المكتب أبو القاسم محمد إبراهيم ثم مأمون عوض أبو زيد. كلا الرجلين لم يكنا بالمكتب الذي كان يحتله نميري عندما جيء بعبد الخالق وبدأ أبو القاسم هاشم يحاوره. هذا تفصيل للأحداث ما كنا لنذهب إليه لولا أن مؤرخي الساعة الخامسة والعشرين الذين لم يكونوا حضورًا للمشهد أقحموا اسمي (أبو القاسم محمد إبراهيم ومأمون عوض أبو زيد) في ذلك اللقاء وهم زعماء بأنهم ينقلون عما كتبنا ونشرنا، وذلك إسراف في الكذب. فموقف مأمون عند وصوله لمكتب الرئيس كان هو القول: "**ورونى ليه، ورونى ليه**" قبل أن يصحب عبد الخالق إلى الخارج.

أما أبو القاسم فقد ذهب توًّا إلى انتزاع السيجارة من بين شفتي عبد الخالق ثم أخذ يصفعه على أم رأسه ويقول: "**صلعتك دي هي سبب كل المشاكل**". طوال هذه الفترة اعتقل نميري لسانه رغم أن الشرر كان يتطاير من عينيه.

لماذا أعيد رواية هذه القصة المأساوية التي أوردتها في كتاب "السودان في النفق المظلم"؟ أفعل ذلك لسببين: الأول هو الكشف عن قدرة الكثيرين على نسج الأكاذيب حول وقائع مثبتة لأنهم يبحثون دومًا عن طواحين هواء يطاعنونها، لعل في ذلك ما يعفيهم من تحمل المسؤولية عن أعمال مأساوية كانوا في البدء هم صانعوها أو على مقربة من صانعيها أو لعلهم لا يرغبون في نسبتها لصانعيها الحقيقيين. أما السبب الثاني، فهو أن الذي حدث بين (19و23 يوليو 1972) كان أمرًا شديدًا، القتلى فيه كثر، والخطب جلل. فإن لم يدرك هؤلاء الأمر على وجهه هذا، فلن يجري أي قول لهم على استواء. قال البعض، مثلًا، إنني لم أتخذ موقفًا عندما جيء بعبد الخالق مخفورًا إلى مكتب نميري في القيادة العامة وهذا قول لا يصدر إلا من شخص لا يُهتدى لجهة أمره. أوَليس في المواقف الإنسانية التي وقفتها وعمر خلال نصف الساعة التي قضاها الرجل مغلوبًا على أمره ما يكفي ليبين لأولئك الحمقى أن كلينا لم يكن في حالة فرح وابتهاج بالمكروه الذي أصاب الرجل؟ أم كان المرجو مني، أو منا، قيادة مظاهرة داخل وزارة الدفاع للتنديد بنميري ونظامه. إن جاز هذا الرجاء، فكيف له أن يجوز ممن ظل شعارهم في موقعتي ودنوباوي والجزيرة أبا هو اجتثاث الأنصار وفي حشود مايو 1956 "القصاص بالرصاص". عندما يجيء هذا الزيف من الجاهلين، فلن نعيره اهتمامًا. أما عندما يصدر ممن لم تكن في قلوبهم رحمة بالخصوم فليس أمامك إلا أن تسأل الله أن يعتلهم إلى سواء الجحيم. فمزيف الحقائق هو سواء بسواء مع الذي يعتك على يمين فاجرة. من جانب آخر كان لي من بين المتهمين في محاكمات يوليو صحاب هم مكان تقدير مني، كما منهم آخرون لم يعنني أمرهم في أيّ مرحلة من مراحل حياتي، ورغم ذلك لم يكن لي معهم ثأر آخذه، أو وتر أنقضه حتى أضطغن

عليه شيئًا. فما بيني وبين أغلب هؤلاء كان خلافًا في الرأي، واختلاف الرأي يفضي إلى التفاطن في الأفكار لا عترسة الأمور، أيْ الأخذ فيها بالجفاء والغلظة. تلك حالة ظللت دومًا أجد متنفسًا عنها في الشعر العربي، ومن ذلك غزلية المثقب العبدي:

أفاطمُ! قبلَ بينكِ متِّعيني ومنعكِ ما سألتكِ أنْ تبيني

التي قال فيها:

فإمَّا أنْ تكونَ أخي بحقٍّ فأَعرِفَ منكَ غَثِّي من سَميني
وإلَّا فاطَّرحني واتخذني عَدُوًّا أَتَّقيكَ وتَتَّقيني
وما أدري إذا يَمَّمتُ وَجهًا أُريدُ الخَيرَ أَيُّهُما يَليني
أَللخَيرُ الذي أنا أَبْتَغيهِ أَمِ الشَّرُّ الذي هو يَبْتَغيني

ذلك الإيضاح هو ردي على تزييف الحقائق، وليس تبريرًا لحكم الذي صدر ضد غير العسكريين، وبوجه خاص ثلاثة هم عبد الخالق والشفيع وقرنق، فشتان ما بين العقاب والانتقام.

نميري وجلادوه

ما هي الأحداث التي وقعت قبل اعتقال الرئيس نميري؟ ائتمرت الخلية الشيوعية بالجيش لكي تتخذ مخبأ آمنًا لأمين عام الحزب الشيوعي بعد عودته من القاهرة حيث وضعه نميري مع الصادق المهدي تحت عيني عبد الناصر. ذلك المخبأ هو أحد قشلاقات الجيش الذي كان يقوده نميري. وحُمِل عبد الخالق من بعد ليكون أكثر أمانًا في القصر الذي كان نميري يباشر الحكم من داخله، وتم كل ذلك بإشراف قائد حرس القصر الذي يحرس نميري. وعندما دقت ساعة الصفر ألقي القبض على نميري، ثم حمل على ظهر مركبة حافي القدمين لاعتقاله في القصر الذي كان نميري يتولى من داخله إدارة البلاد. ولعل الذين قادوا انقلاب يوليو لم

يستذكروا موقفهم في (مايو 1969) مع القائد العام للجيش اللواء الخواض. كان القائد العظيم مرتديًا ملابس نومه عندما داهمه الانقلابيون وأرادوا حمله على الخروج معهم، فقال لهم الخواض: "أنا القائد العام للجيش ولن أخرج من داري دون أن أرتدي ملابسي العسكرية"، وذلك ما فعل. هل هذه الأحداث لا تعدو أن تكون نزهة على ضفاف النيل؟ إن حسب أحد أن تلك الأحداث كانت نزهة، فهو مخطئ في الظن وغير مصيب في التقدير. تلك الأحداث لم تكن هي نهاية المطاف، فما أن تغير الحال وعاد نميري إلى سدة الحكم حتى علم باغتيال ثلة من ضباطه في بيت الضيافة ومن بينهم أصدقاء حميمون له. عند وصفي لتلك الأحداث في كتاب "السودان في النفق المظلم" اتبعت الوصف بتعليق قلت فيه إن مجزرة بيت الضيافة قد لا تكون من صنع الحزب الشيوعي إذ ليس في تاريخ ذلك الحزب ما يشي باللجوء للدموية. رغم ذلك وقعت تلك المجزرة كواحد من توابع الانقلاب وفي تقديرنا أنه عند فشل الانقلاب وجه واحد من قادة ذلك الانقلاب بعض حراسه للإجهاز على الضباط المحتجزين حتى لا يبقى حيًّا أي شاهد على تلك الأحداث.

هذا ما كان من أمر ما شهدت وعشت، أما ما سمعت فحسبك الله منه. خبر ذلك جاءني من صديق أثير وذي قربى بعبد الخالق محجوب هو عثمان حسن أحمد. روى عثمان عن ابن عمه طه حسين الكد أن عبد الخالق في لحظة تخفيه لم يلتقِ إلا بقلة من بينهم طه. وعند لقائهما أودع عبد الخالق ما لديه من وثائق لطه، وكان غاضبًا يضرب الأرض بحذائه ويقول لطه: **"في رجال كانوا يلعقون حذائي هذا** (وكان يشير في غضب للحذاء الذي يرتديه) **رغم ذلك صدوا في وجهي أبوابهم"**. تلك الوثائق، فيما علمت من عثمان، ملَّكها طه للراحل محمد إبراهيم نقد، وهو، بلا شك، الأجدر بالحفاظ عليها. أوَليس من الأحرى بمحاربي طواحين الهواء التملي جيدًا في تاريخ تلك الحقبة تطهيرًا لبيئتهم السياسية من كل حُولي قُلبي بدلًا من الحروب المفتعلة مع خصوم موهومين. وإن كان ما أوردنا في الفقرات السابقة هو تلخيص لما كان يدور في الداخل فما سنورد كان أشد قسوة. فطوال الفترة التي

سبقت المحاكمات ظل الرئيس السادات يوالي الاتصال بنميري إما مباشرة أو عبر عمر الحاج موسى، ناقلًا إليه رسالة من الرئيس السوفيتي بأن يُبقي على الشفيع أحمد الشيخ. ومن الواضح أن ضغوط الأمين العام للحزب السوفيتي على نميري كانت بسبب ما كان يتعرض له هو الآخر من ضغوط من جانب اتحاد العمال الدولي الذي ترأسه الشفيع، بل مُنح بسبب الدور الذي أدّاه في إطار عمله فيه أعلى وسام في الاتحاد: وسام لينين. أثار استغرابي في تلك المأساة أن الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي لم يولِ، ولو مرة واحدة، اهتمامًا بمصير الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني رغم توسطه في أمر الشفيع، وكان توسطًا مشروعًا. أما من جانب آخر لم يكن توسط الرئيس السادات حتى في حالة الشفيع توسطًا صادقًا، إذ صحبه في واحدة من رسائل السادات لنميري قوله: **"الجماعة دول أزعجوني، ما تخَلِّص بأه يا جعفر"**. إغفال القائد السوفيتي لعبد الخالق في كل وساطاته ربما كان بسبب مواقف الأمين العام الاستقلالية، خاصة فيما يتعلق بالسودان، وهي مواقف لم تكن محل رضا من السوفيت، ولا شك في أن الصراعات الداخلية في داخل البيت الشيوعي بين الأمين العام والمناوئين له أو المارقين على قيادته وفرت فرصة كبرى لهؤلاء للغدر بالأمين العام مع الراعي الدولي الأول للحزب، خاصة في عهد مايو.

نميري بين القوة والضعف

جدير بالتملي أيضًا موقفان لنميري يفصحان عن طبيعة الرجل. الموقف الأول هو صمته وهو يغلي من داخله عند رؤية عبد الخالق، والثاني حسرته على مَن فقد من رفاق سلاحه. وحري بأي باحث مدقق إن أراد إدراك كنه الصمت في الحالة الأولى أن يقرأ أحداث (يوليو 1971) قراءة موضوعية غير متأثرة بالعواطف مثل التحزن الصادر من حنة في القلب أو رقة في النفس. فمثل هذه العواطف لا تتيح للمؤرخ أن يكون موضوعيًا في أحكامه. علينا، مثلًا، أن نذكر أن جعفر نميري الذي وقع الانقلاب ضده في (17 يوليو 1971) كان رئيسًا

للنظام الذي يحكم السودان، وقائدًا للجيش الذي يحمي ذماره، هاتان حقيقتان لا يبدلهما ظن المنقلبين عليه أنه قد حاد عن الطريق. دعني أذكر أنه عندما وفدت إلى السودان بعد انتفاضة أبريل عقد معي أحد مذيعي تليفزيون السودان (ولعله حمزة الشفيع) لقائين. ظللت خلالهما أطلق على نميري – رغم خروجي عنه– "الرئيس نميري"، كما أطلق على نظام مايو "ثورة مايو". قال لي المحاور: "أوما زلت تسميه الرئيس وتسميها الثورة". رددت عليه توًّا بسؤال: "وماذا كنتم تسمونه في تليفزيون السودان قبل الانتفاضة: **المواطن جعفر محمد، أو تسمون ثورة مايو نظام السفاح**". مثل هذه العنتريات ليست فقط غلواء في الثورية، وإنما هي في حقيقتها تسافه طفولي أنا في غني عن كليهما.

أما الموقف الثاني فقد كان أكثر إثارة، ففي العام الذي تلى دحر المحاولة الانقلابية، طلب مني نميري أن أحضر "على طول" إلى مكتبه بعد انتهاء مراسم الاحتفال بيوم الشهداء الذي كان يقام في حدائق وزارة المالية. توجهت إلى مكتب الرئيس ودخلت عليه دون انتظار لأجده مطرقًا دامع العينين. وكان من الطبيعي أن أسأله عما دهاه. رد نميري على سؤالي، وهو في إطراق: "عبرت أمام ناظري في ذلك الاحتفال وجوه الكثيرين من رفاق السلاح الذين قضوا نحبهم في المعارك، أو كانوا ضحايا للمحاكمات العسكرية. ثم تذكرت مَن قضى منهم نحبه في الانقلاب الأخير، وحدثتني نفسي إنني مسؤول عما لحق بالراحلين منهم على الجانبين؛ لهذا أدمعت عيناي". ذلك الموقف كشف لي عن جانب في رجل لا يرى فيه البعض إلا الغلظة أو الخشونة. هذه القصة أوردتها من قبل في كتاب السودان في النفق المظلم، وعند عرض مسودة الكتاب على الصديق عثمان حسن أحمد، طلب مني إزالة الفقرة التي وردت فيها تلك القصة رغم إعجابه، كما قال، بكل الكتاب. سألته: لماذا؟ قال: "لأنها تظهر نميري كرجل ذي إحساس". قلت له: "ولماذا تريد مني أن أغمط الرجل حقًّا"؛ لهذا أبقيت النص في الكتاب كما ورد في المسودة. في ذلك الجزء من الكتاب، أشرت أيضًا إلى حديث لابنة ستالين اليلويفا

سفيتلانا، أدلت بـه لـصحيفة الأوبزيرفـر (26 مـارس 1984) بعـد هروبهـا إلى الولايات المتحدة واستقرارها هناك. ففي ردها على سؤال من صحفي الأوبزيرفر "هل يستطيع الشخص الشرير أن يكون شفوقًا؟". قالت ابنة ستالين: **"الإنـسان مخلوق معقد غاية التعقيد"**. نميري لم يكن شريرًا بل كان شخصية مأساوية، ومثل كل الشخصيات المأساوية، كان يجمع بين القـوة والـضعف، والقـسوة والحنـان، والطيبة والعنفوان. هذا الحنان وتلك الطيبة غابتا، مثلًا، عندما صدق نميري على الحكم على فاروق حمد الله. سألني نميري بعد أن هدأ الإعصار: **"المجـرم ده كـان عايز منك شنو؟"** قلت له: "أي المجرمين هو؟ فهم كثر". كـان مـن البـدهي أن أسأله عن الداعي للسؤال فرد بالقول "طلب مني استدعاءك مع أبي القاسم محمد إبراهيم للشهادة في محاكمته"، مضيفًا: **"دول عاوزين شهادة بعد الحصل في القصر وبيت الضيافة كما في بيتي"**. هذه الجملة وحدها تبين ما وقر في نفس الرجـل مـن تلك الأحداث. مع ذلـك رويـت لنمـيري كـل مـا دار بينـي وبـين فـاروق مـن اتصالات تنبي عن، بل تؤكد، أن فاروق لم يكن طرفًا في مؤامرة، كما نبهتـه إلى مـا أبلغني فاروق عبر الهاتف من لندن وأنا ببـاريس حـول توجيـه سـفارة الـسودان بلندن برعاية زوجة نميري التي كانت تخضع للعلاج في ليفربـول. لم يلـذ نمـيري بالصمت، بل تذرع بالقول: "الحكاية انتهت".

الطمطمانيات وتزوير التاريخ

هذه هي الحقائق نرويها كما عرفناهـا أو عايـشناها لا كـما يـروي المتـشدقون بكلام يريدون به إثارتنا لقول ما يتمنون منا أن نقول. فما من عام يمـضي عـلى أيّ مناسبة: الاستقلال، انقلاب عبود، انقلاب مايو، انقلاب يوليو حتـى يـبرز عـلى الناس مجهول لا أعرفه ولا أعرف أباه لـيروي بطـولات فارغـة كـان هـو بطلهـا المركزي. ومع طول عهدي بالكتابة والقراءة وتعاملي مع النشر والناشرين لم أعبر بناشر واحد يتولى نشر كتاب قدمت مسودته له دون التثبت من إلمـام الكاتـب بـما يكتب عنه، وصدقية ما أورده في مسودة الكتاب من معلومات. فمثلًا، ما كتبـت

كتابًا باللغة الانجليزية وردت فيه إشارات لأشخاص أحياء فيها شبهة قذف يمس ذلك الشخص إلا وعرض الناشر مسودة الكتاب على محامي الشركة الناشرة للإفضاء برأيه القانوني حول ما يمكن نشره وما لا يمكن. وإن سألتني عما يدفعني للحديث عن ضوابط التأليف والنشر؟ أقول يدفعني لهذا القول أمران؛ الأول كتاب لأحد المشاركين في انقلاب يوليو 1971 "شهادتي للتاريخ، الرائد عبد الله إبراهيم الصافي"، والثاني مقال حول لقاء بين نميري وهاشم العطا كتبه عادل حسب الباقي رواية عن أحد حراس نميري (دون أن يبين مَن هو ذلك الحارس) (السوداني، 2 سبتمبر 2014). ومن المدهش أن الصحيفة الغراء التي نشرت ذلك المقال لم تحرص على التعرف على ماهية الرجل، ومدى معرفته بنميري، ومَن هو الحرس الذي كان يروي عنه الراوي تلك "الحدوتة". ما كنت أيضًا لأحرص على حيازة الكتاب، ثم قراءته لولا محاولة الكاتب الزج باسمي في تلك الأحداث المؤسفة في إحدى القنوات التليفزيونية، ففي حوار مع قناة الشروق تحدث الرائد المعاشي عن زيارة نميري لسجناء الحزب الشيوعي في كوبر، وعندما سأله المحاور عَمَّن كان يرافقه قال: "منصور خالد". في كتابه أشار أيضًا إلى زيارة نميري وبصحبته "بعض أعضاء مجلس الثورة وحاشية من الحرس". المنطق فقط، وليس الوقائع، ينبغي أن يؤكد أن الكاتب لم يكن صادقًا في الحالتين. فنميري لم يكن بحاجة لأن يصحب معه أعضاء مجلس قيادة الثورة في زيارة لم يكن يبتغي منها غير استفزاز السجناء، كما لم يكن بحاجة لأن يصحب معه، منصور خالد الذي لم يكن عضوًا في مجلس قيادة الثورة أو وزيرًا في وزارة أمنية. حسب علمي لم يكن مع نميري في تلك الزيارة غير شخص واحد هو حرسه حسين صالح عبد العظيم وهو حي يرزق. ومن الواضح أن زيارة نميري للسجناء كانت للاستفزاز، ولهذا أمر نميري بإخراج جميع السجناء للقائه وما إن خرجوا حتى أخذ يكيل لهم السباب. تلك هي رواية المرافق الوحيد لنميري، حسين صالح عبد العظيم، وهو رجل لا يثرثر في المجالس، ناهيك عن أن يتحدث في التليفزيونات. ولعله لو فعل لأصيب عدد كبير من المؤرخين الهواة بسكتة قلبية.

مهما يكن من أمر، فحسبما روى لي ذلك الشاهد أنه عندما بدأ نميري في استفزاز السجناء الشيوعيين لم يرد عليه أحد منهم. ثم وجه لهم سؤالًا: "**الشيوعي منكم يطلع ويقيف من هنا**"، مشيرًا إلى يساره، وفي رواية المؤلف: "الذي لم يشهد الواقعة" أن المفاجأة التي أدهشت نميري أن جميعهم خرج" (ص 203). أما في رواية حسين صالح لم يخرج متحديًا نميري إلا واحد هو صلاح ميزري. وفي تقديري أن الجميع استنكف الخروج لا جبنًا، وإنما استخفافًا لطلب النميري الذي كان على معرفه تامة بجميع السجناء، ومنهم أصدقاء حميمون له. كم كنت أتمنى أن يكون الكاتب أكثر دقة في رواية الإحداث؛ لأن خطأ واحدًا مثل هذا ينتقص من مصداقية كل ما أورد في الكتاب. على أن الشيء الذي رواه الكاتب وألحق به إساءة بالغة بالمفكر الماركسي عبد الخالق محجوب هو قوله في اللقاء التليفزيوني إن عبد الخالق كان يؤدي الصلوات ويحرص على لقاء أهل التصوف. فإن كان ذلك الكاتب الذي جاهر في كتابه بانتمائه للحزب الشيوعي يريد أن يقول إنه قد انضم إلى زمرة المسلمين وحسن إسلامه فهذا أمر يخصه، ولكن هذا لا يبيح له استرداف عبد الخالق أو غيره إلى المحجة البيضاء. فمؤلف هذا الكتاب، رغم علاقاته الوثيقة بالكثير من شيوعيي السودان، ومنهم عبد الخالق لم يُعنَ مرة واحدة بصلاتهم وصيامهم بل كان يعنى بأفكارهم السياسية وفلسفتهم الاقتصادية والاجتماعية. هذا ما كان يجب على الكاتب الشيوعي "سابقًا"، بحكم معرفته المفترضة بالماركسية أن يكون مُلِمًّا بأن القوى الموجهة للعمل هي قوى مادية لا روحية. الجهل بهذه الحقيقة يسيء إلى كل شيوعي سابق أو لاحق، وفي هذا المجال أشير إلى قامتين من قمم الإيمان بتلك العقيدة المادية: الأول هو ليون تروتسكي الذي كتب في رسالته الأخيرة (27 فبراير 1940): "لأربعين عامًا من حياتي الواعية ظللت ثوريًّا وسأموت ثوريًّا ماركسيًّا مؤمنًا بالمادية الجدلية وعنيدًا في رفضي للأديان". أما الثاني فهو الزعيم العمالي أنورين بيفان الذي لم يكن شيوعيًّا، ولكنه كان لادينيًّا يجاهر بلادينيته ولهذا

أوصى قبل وفاته بأن يوضع نعشه في دار اتحاد العمال البريطاني لا في كنيس ليصلي عليه قس أو كاهن بل لتعزف عليه "ترنيمة النهاية" في السيمفونية التاسعة لبيتهوفن (The choral).

في اللقاء الاستفزازي نفسه الذي قام به نميري للسجن - وليس في لقاء ثانٍ كما زعم الكاتب - استدعى نميري في مكتب مدير السجن بعض الشيوعيين، على رأسهم صلاح ميزري بالإضافة إلى اثنين آخرين هما: حامد وبرير الأنصاري. وكما روى الشاهد الوحيد الذي كان قريبًا من الحدث، حرسه العسكري حسين صالح عبد العظيم، وجه نميري الحديث لميزري قائلًا له: "**أنت أرجلهم**" في حين تراوح الحديث مع الأخوين حامد وبرير بين اللوم والسباب. برير كان صديقًا حميمًا لنميري، ويبدو أن تلك الحميمية لم تفتر حتى بعد الانقلاب، إذ كان في حديث نميري مع برير وحامد من اللوم والعتاب أكثر مما فيه من التقريع والسباب. ذلك هو ما أخذنا على صاحب الكتاب فيما كتب وفيما زعم في قناة الشروق.

أما الذي أفضى به كاشف السر عن لقاء نميري بهاشم العطا، فهو من الأساطير. قال ذلك الكاتب إن هاشم العطا التقى بنميري، وهو محبوس في القصر ليقول له: "أنت قائد الجيش ولك مكانتك، ولن نفعل لك شيئًا غير إحالتك للاستيداع مع إعطائك كامل حقوقك كضابط متقاعد". على ذلك الوعد الذي يبعث على الطمأنينة قال نميري، حسب رواية الكاتب: "**انتو غامرتو مغامرة كبيرة والشيوعيين غير مقبولين في السودان وانقلابكم ده حده قريب**". على ذلك الرأي رد هاشم: "**حتشوفوا شيوعيتنا**". في واقع الأمر، هاشم العطا كان أذكى من أن يحاول إغراء الرجل الذي اقتلعه من قصره بفوائد ما بعد الخدمة. ما أورده نميري بعد الإفراج عنه لحرسه الملازم هو ما يلي:"دخل **عليّ** هاشم، حيث كنت محبوسًا وحياني بقوله: "**ازيك يا أب الجعافر**". في تلك اللحظة كان هاشم واقفًا على قدم واحدة وواضعًا قدمه الأخرى في المنضدة، وهو يحمل غدارته في يده. رد عليه نميري بالقول: "أنا مرتاح"، فعقب هاشم على قول

نميري: "أنا مرتاح" "إن شاء الله سترتاح أكثر"، ثم خرج. من حق أي شخص يهوى الكتابة أن يكتب ما شاء مادام قد أدرك أن الكتابة صنوف وأجناس، لكل واحد منها ضوابط وأحكام، فالذي يَدَّعِي أنه يكتب تاريخًا لا قصة أو رواية عليه أن يتذكر دومًا أن البحث التاريخي يقتضي توافق السرد مع الواقع التاريخي، وهذا بخلاف الكتابة الرمزية حول التاريخ لأن تلك الكتابة، بطبيعتها، هي تحايل على الواقع التاريخي.

انقلاب يوليو والمخابرات البريطانية

موضوع آخر يتعلق بمحاولة يوليو الانقلابية، توغل فيه كثيرون دون دليل أو اكتراث بالبحث والتحري كشأن أكثر مَن أمسك بالقلم في السودان. ذلك الموضوع يتعلق بالإيحاء، بل الجزم في بعض الأحيان، بالدور الذي قامت به المخابرات البريطانية في إنزال الطائرة البريطانية التي كانت تقل بابكر النور وفاروق حمد الله في مطار بنغازي، واعتقالهما هناك لتسليمهما إلى نميري. ذلك حزر وتخريص. والحرز تقدير بالظن، أما التخريص فهو والكذب سواء؛ لهذا لا يلجأ لكليهما معلق أو مؤرخ يحسن صناعته. ولسوء الحظ أن ينضم بعض الشيوعيين الذين كانوا في لندن إلى تلك الأوركسترا، رغم أنهم كانوا على مقربة من مصادر المعلومات وعلى رأسها وزارة الخارجية البريطانية، كما كان من بينهم رجال قانون يلمون بمبادئ القانون الثابتة. فالطائرات البريطانية العابرة للأجواء هي، من الناحية القانونية، جزء من المملكة يلزم القانون حكومتها بحماية مَن فيها من الركاب. لهذا السبب بعث المستر ماليت من وزارة الخارجية البريطانية برسالة في يوم 24 يوليو 1971 إلى وزارة الخارجية السودانية، تتضمن التالي من ماليت: "لقد أمرني السير إليك دوقلاس هيوم الوزير الأول في حكومة صاحبة الجلالة البريطانية للشؤون الخارجية؛ لأهنئكم لنجاتكم متمنيًا أن تلتزموا جانب الرأفة تجاه المقدم بابكر النور والرائد فاروق عثمان حمد الله. السير إليك دوقلاس هيوم لا يريد التوغل في شؤون السودان الداخلية، ولكن بما أن هذين الشخصين قد

اختطفا من طائرة بريطانية فلا شك في أنكم ستقدرون أن على بريطانيا مسؤولية مباشرة عن مصيرهما". وفي تقرير من ماليت وزع على المصالح المهتمة بالأمر في هوايتهول ذكر ماليت أن الخطاب قد سلم في الساعة 9:45 من صباح اليوم نفسه (24 يوليو 1971) لنائب الوكيل محمد ميرغني. وفي رسالة ثانية أبلغ ماليت نائب وكيل الخارجية السودانية ما يلي: "إعدام الرجلين سيكون صدمة للرأي العام البريطاني؛ مما يعقد العلاقات الأنجلوسودانية". لهذا، بدلًا عن المكوث في تحميل البريطانيين المسؤولية عما حدث في بنغازي مع توافر الأدلة على عدم صدقيته يجدر بالمؤرخين الهواة والمعلقين السياسيين المتقحمين فيما لا يعرفون، أن يكونوا أكثر رأفة بالقراء. علم الله لولا الرأفة بالقراء ما كان لهذا الكاتب بعد بلوغه من العمر ما بلغ أن يتناول بالتعليق طمطمانيات له عنها غنيان، والطمطمانيات كلام منكر لا يفهم ولا يستساغ؛ ولهذا تصف العرب كلام حِمير بطمطمانيات حمير.

الفصل

الثاني عشر

12

مايو الثانية:

من الرشاد إلى الشعبذة والفساد المدمر

في المجال الدبلوماسي

أطول فترة قضاها الكاتب في العمل السياسي في نظام مـايو الثانيـة كانـت في المجال الدبلوماسي باستثناء نصف عام قضاه في وزارة التربية. تلك الفـترة، رغـم قصرها، كانت فترة خصبة بسبب الأثر المضاعف لناتج العملية التعليمية بالقياس إلى أي جهد حكومي آخر يوكل لمسؤول. فـترة العمـل الـدبلوماسي كانـت عـلى الوجه التالي: وزيرًا للخارجية بين 16 أبريل 1972م إلى 25/ 10/ 1977 تخللها العمـل مـن 28/ 8/ 1976م إلى 29/ 5/ 1977 كمـساعد للـرئيس للتنـسيق ومستشار له في الشؤون الخارجية، ومن بعد عودة لوزارة الخارجية في الفترة بـين 29/ 5/ 1977م إلى 1/ 2/ 1979م. ورغم أن دستور السودان الدائم (1973) قد تحسَّب في مادته 89 لإمكانية إنـشاء منـصب رئـيس الـوزراء متـى مـا ارتـأي الرئيس ذلك، فإن وظيفة مساعد الرئيس لم ترد في الدستور. وكان أول وآخر مَن احتل منصب رئيس الوزراء في عهد نميري هو السيد الرشـيد الطـاهر بكـر، أمـا منصب مساعد الرئيس فلم تكن له سابقة في تجربة النظام الجمهـوري الـسوداني، وإن كان له نظائر في دول أخرى مثل مصر. لهذا عند قرار إنشاء منـصب مـساعد الرئيس ناشـد الرئيس نميري بعـض مستشاريه الرأي حـول توافـق إنشـاء ذلك

المنصب مع الدستور والاسترشاد في ذلك بتجارب الأنظمة الرئاسية مثل الولايات المتحدة، أو الأنظمة الرئاسية التي تخضع لنظام مزدوج: رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة (رئيس الوزراء) مثل مصر، وفرنسا، والجزائر حتى يأتوه برأي حول ذلك المنصب، خاصة أن في أغلب هذه الدول كان هناك مساعدون أو مستشارون للرؤساء في المجالات التي تمس عصب الحكم. أما تعبير التنسيق فكان يشير إلى متابعة، والملاءمة بين، جهود رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة التي أضحى يتولى أمرها رئيس الوزراء. وقد شغل منصب مساعد الرئيس من بعدي الدكتور حسن الترابي في نهايات عهد مايو ورياك مشار بعد انضمامه إلى حكومة الإنقاذ لفترة قصيرة، ومن بعد صار المنصب طبقًا دائمًا في مائدة الترضيات السياسية.

عند توليَّ قيادة العمل الدبلوماسي كنت، ومازلت، مدركًا لأن تنفيذ السياسة الخارجية مهمة تقودها وزارة الخارجية ولكن لا تنفرد بها. فالسياسة الخارجية، تمامًا مثل السياسة العسكرية، لا ينبغي أن يقوم بها منفردًا مَن يباشر تنفيذها في المجال العملياتي. ومما يروى عن السياسي الفرنسي جورج كلمنصو قوله: "الحرب أخطر من أن تترك للجنرالات". ففي مجال الاستراتيجيات، مثلًا،

يقوم الرئيس (في الأنظمة الرئاسية) أو مجلس الوزراء (في الأنظمة البرلمانية) بصوغ السياسات الخارجية اعتمادًا على ورقة عمل يقدمها وزير الخارجية، وتخضع تلك الاستراتيجيات لموافقة البرلمان. أما على المستوى العملياتي، تتسع قاعدة المشاركة لتشمل الطاقم الدبلوماسي الذي يقوده السفير ويضم ممثلين للوزارات ذات العلاقة الفنية مع رصيفاتها في دول الاستقبال: الاقتصاد والتجارة، والثقافة والتعليم، والأمن، والعلاقات العسكرية. وكما أن الدول لن تفلح في الحروب إن تركت أمرها للجنرالات وحدهم، فإن السياسة الخارجية لن تفلح، هي الأخرى، إن ترك أمرها للدبلوماسيين بمفردهم. فنجاح الدبلوماسية على المستويين الداخلي والخارجي رهين بالتعاون المؤسسي الوثيق والممنهج بين وزارة الخارجية والوزارات الأخرى عبر اللجان المشتركة والتبادل الدائم للآراء وإشراك الدبلوماسيين في التقرير بشأن السياسات الداخلية التي تؤثر على العلاقات الخارجية. في هذا الفصل سنقصر الحديث حول الدبلوماسية السودانية في فترة مايو الثانية على ما أسهمت به في تحقيق الهدف الأول الذي حُدد لها، ألا وهو **توحيد الوطن**، ففي مسيرة مايو الثانية أنشطة عديدة ألقت بظلها على الدبلوماسية إن ذهبنا إلى تحليلها أو بحثها في هذا الموقع من الكتاب لأوقعنا القارئ في حيرة من أمره بسبب انقطاع السرد، أو الانتقال السريع من موضوع إلى آخر بصورة تربكه. لهذا سيجيء الحديث المتكامل عن الدبلوماسية ليس فقط في الفترة التي تولينا أمرها، بل في نصف القرن الماضي **في الجزء الرابع من الشذرات تحت عنوان "الدبلوماسية السودانية في نصف قرن"** مما يتيح للكاتب القراءة والمقارنة بين الممارسة الدبلوماسية خلال تلك الحقب.

التكنوقراط وما أدراك مَن هم

عند تكوين نميري لحكومته الأولى بعد تدشينه رئيسًا للجمهورية، التي نعتت بحكومة التكنوقراط، طلب نميري من عدد من الوزراء في الحكومة الجديدة (كوِّنت في الخامس من أغسطس 1971) إعداد مذكرة تفصل أهداف وخطط عمل الحكومة الجديدة في كل المجالات، وضم هؤلاء إبراهيم منعم

منصور وزير الاقتصاد، وأحمد الأمين حميدة العجباني وزير النقل، وعون الشريف قاسم وزير الشؤون الدينية، وجعفر بخيت وزير الحكم المحلي، وعبد الرحمن عبد الله وزير الخدمة المدنية والإصلاح الإداري، ويحيى عبد المجيد وزير الري، ووديع حبشي وزير الزراعة، وسر الختم الخليفة وزير التعليم، ومحمد النصري حمزة وزير الثروة الحيوانية، وشخصي. تلك كانت هي المرة الأولى التي أقدمت فيها قيادة سياسية في السودان على تنظيم عمل الوزارات، وتحديد واجباتها وإبانة قنوات التواصل فيما بينها. هذه المجموعة أيضًا لعبت، بتكليف من نميري، دورًا محوريًا في تحديد الكفاءات المطلوبة لمن يقع عليهم الاختيار للمواقع الوزارية. وكان عددها لا يتجاوز الخمسة عشر، نعم خمسة عشر وزيرًا لقطر كان يفاخر بأنه أكبر أقطار أفريقيا مساحة. وعساي أتوقف عند واحدة من الوزارات المستحدثة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) ليس فقط لأهميتها، وإنما أيضًا للظروف التي أحاطت باختيار مَن سيشغلها. فعند إقرار تكوين تلك الوزارة سأل نميري عمن سيُرشح لهذه الوزارة، وفي الحال بادر جعفر بخيت باقتراح اسم لم يرد في خاطر الجميع هو عبد الحميد إبراهيم سليمان. ذلك الاسم لم يُثِرْ التفات أحد أو كما يقول الفرنجة (did not ring a bell) إلا لدى القلة منا التي عاصرت الرجل في مدرسة وادي سيدنا الثانوية. وكان جعفر، كعهدي به دومًا، مستعدًّا لمثل تلك المفاجآت، إذ أخرج من ملف يحمله ورقة سجل فيها إنجاز الرجل في معمل ويلكوم (Welcome) وتسخير كل حياته للبحوث. إزاء ذلك كلفني نميري بدعوة المرشح للقائه في مكتبه بالقصر؛ فاتصلت في الحال بصديق للرئيس ولي (علي أمير طه) لقرباه من عبد الحميد ليطلب منه الحضور في موعد حدد مع الرئيس بالقصر دون إبلاغه بالغرض من الاجتماع.

وفي الموعد المضروب جاء ذلك العالم، وهو يرتدي جلبابًا لم يحرص حتى على أن يدخل أزراره في عُراها. وعند دخول ذلك العالم على نميري قال لي: **"وين الراجل؟"** إذ لم يتبادر إلى ذهنه أن ذلك الرجل الذي كان يصحبني هو المرشح الوزاري، قلت له: "ها هو أمامك" وقدمته إليه تاركًا للرئيس أن يقدم له

الموضوع الذي جيء به إليه. فتح الرئيس الموضوع مُبلِغًا عبد الحميد باختياره لمنصب وزاري، ولكن دون أن يكمل الرئيس حديثه سأله عبد الحميد **"ولماذا أنا؟"**. ذلك السؤال فاجأ نميري إذ لا أظن أن من بين أغلب مَن دعاهم الرئيس شخصيًّا لكيما يرشحهم للوزارة من وجه له مثل هذا السؤال. على ذلك السؤال رد الرئيس بالقول: "كثيرون من أصحابك قد أشاروا لاسمك". لاشك في أن عبد الحميد، رحمه الله، كان نسيج وحده، فمثلًا عندما عجزت الأحزاب في أكتوبر 1964 عن الاتفاق على إعادة تشكيل حكومة سر الختم الخليفة، أطلق أحد الأكاديميين بالونة اختبار بتكوين مجلس الوزراء برئاسة مدير جامعة الخرطوم وعضوية العمداء، كل في مجال تخصصه. ذلك الخبر أثار جدلًا كثيفًا في العاصمة مما حمل أحد رواد دار الثقافة على توجيه سؤال إلى الدكتور التجاني الماحي رئيس مجلس السيادة آنذاك وكان من رواد الدار المواظبين. وبلا تردد لم يؤكد التجاني الخبر أو ينفيه بل قال: "كل شيء جائز في السودان، فلو قلت لمحمد الأمين (النادل الذي كان يخدم أعضاء الدار) إن هناك تفكيرًا في تعيينه وزيرًا لأجاب: **"مالو أنا الحكم راجيني من جدي العباس"**. تشريح ذلك العالم النفساني لذلك الحدث يؤكد لنا أن السودان بحاجة ماسة إلى تحليل نفسي عميق، ليس فقط للسياسيين، بل لكل متطلع للحكم أو السياسة وهؤلاء، فيما يبدو، هم أغلب المتعلمين السودانيين، أو بالأحرى أغلب خريجي المدارس بالبلاد.

نعود إلى عبد الحميد ذلك العالم المتبتل في محراب العلم لنروي ما قاله لنميري: "أنا من هواة البحث العلمي، ومنذ انضمامي للمعمل ظللت عاشقًا لعملي ولا أريد عنه بديلًا. حتى إدارة المعمل لا تستهويني؛ لأن هناك مَن هم أقدر مني عليها". قال له نميري: "أشكرك على صدقك، لكن أنت ما عندك أي نشاط آخر؟" رد عبد الحميد بالقول: "نعم نشاطي الآخر أكرسه لنادي النيل". فأتبع نميري ذلك الرد بسؤال آخر: "تقصد نادي النيل بتاع الكورة"، فرد العالم بالإيجاب مما دفع نميري لأن يقهقه ضاحكًا ثم قال لزائره: **"والله أنا داير لي فرصة زي دي"**. ولحسن الحظ كان لجعفر بخيت الخطة "بـ" وهي ترشيح

شخص آخر (أيضًا من زملائه في وادي سيدنا) هو " غاندي" الاسم الذي كان يطلقه زملاء الدراسة في وادي سيدنا على العالم الجليل أحمد محمد الحسن. كم أحسن صنيعًا الدكتور أحمد الصافي عندما دون سيرة هذين العالمين الجليلين، خاصة بعد اطلاعي فيما كتب الصافي على أن عددًا ليس بالقليل من أبناء هذا الجيل بمن فيهم صغار الأطباء لا يلم بسيرة العالِمينَ. رحم الله عبد الحميد الذي رحل عن الفانية قبل فترة قصيرة وأطال عمر عالمنا الفذ أحمد محمد الحسن، فكلاهما قد تبتلا إلى العلم بعد الله تبتيلًا.

كثيرًا ما وردت الإشارة لأولئك التكنوقراط من جانب بعض العقائديين مصحوبة بوصمهم بالبرجوازية الصغيرة. البرجوازية الصغيرة وصف لانتماء طبقي لا حكم قيمي على صاحبه. ولو كانت البرجوازية الصغيرة وصمًا لكان أول الموصومين بها كارل ماركس، وفريدريك أنجلز، الأبوان الشرعيان للنظرية الماركسية. هذا أمر لم ينكره لينين، بل كان من أوائل الذين أجلوه للعالمين. ففي واحدة من رسائله قال لينين: "أن النظرية الاشتراكية ولدت وطورت من أفكار الطبقة المثقفة من ذوي اليسار (الأثرياء). وفي روسيا لن تتم الديمقراطية الاجتماعية تلقائيًا وبوجه مستقل عبر نضال الحركة العاملة (ما العمل؟ الجزء الخامس من أعمال لينين، طبعة موسكو 1977، صفحات 375-376). وعلني أذهب للقول إنه رغم الإقرار بمقدرة الطبقة العاملة على تحطيم النظام القديم، فإن بناء النظام الجديد مهمة لا يقدر عليها إلا المثقفون. المثقف ليس بالضرورة هو المتعلم الخريج من أكبر المعاهد، وإنما هو الشخص الملم بالأفكار والمعارف الإنسانية، والملتزم بالقيم والمعايير التي أرستها هذه المعارف، والقادر على استخدام تلك المعارف في تطوير مجتمعه أيًا كانت أيديولوجيته. لهذا، عندما يجيء الإزراء بالتكنوقراط من بعض صحبنا الماركسيين أو المتمركسين يطرأ في الحال سؤال: إن كان المقصود من الوصف الزراية بهذه المجموعة لا التمييز الطبقي لها فلماذا ظلت كل الأسماء التي يقدمها الحزب الشيوعي لقيادة البلاد (الحكومة)، كلما تأتى له الأمر، من المنسوبين لتلك الطبقة المشانة. كان ذلك هو الحال في نظام

مايو الأولى، كما كان (وهذا أهم) في الحكومة التي رشحها الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني بخط يده لتولي الوزارة عقب انقلاب يوليو 1970. فعلى رأس تلك الوزارة كان الدكتور الصديق مصطفى خوجلي، كما لم يشمل المرشحون لتلك الحكومة واحدًا من طبقة البروليتاريا رغم أن الحزب الشيوعي كان قد أحسن الاختيار بتعيين العامل الشفيع أحمد الشيخ كأحد وزرائه في حكومة لم يكن يهيمن عليها، وهي حكومة سر الختم الخليفة. نقول هذا لا رغبة في تبخيس خيارات الأمين العام، وإنما لفضح الازدواجية في الأحكام عند مَن كادوا يضربون صماخ آذاننا بجمع كفهم بالحديث عن البرجوازية الصغيرة من باب الزراية بها.

ما الذي يُحسب لصالح أولئك الوزراء التكنوقراط؟

في البدء أهم ما يميز تلك الطائفة هو قدراتهم المهنية، ثم حرصهم في أداء مهامهم الوزارية على الاستعانة بالفنيين الذين يعملون تحت إمرتهم بدلًا من الاعتماد على الكوادر الحزبية حتى فيما هو فني. لذلك فإن أصابت الحكومات السابقة، حكومتا الأزهري وعبد الله خليل في الديمقراطية الأولى، ثم حكومة عبود من بعد نجاحًا في أدائها، فإنما كان ذلك لأن أغلب الوزراء في تلك الحكومات كانوا من أولئك التكنوقراط من ذوي الدراية بالمهام الموكلة إليهم بحكم عملهم الوظيفي السابق. فوزراء الحكومات الأولى كانوا جميعًا من صفوة الخدمة العامة، نعتناهم بـ"البيروقراطية" أو بالبرجوازية الصغيرة. أولئك ضموا من رجال الخدمة العامة إبراهيم أحمد، عبد الرحمن علي طه، وحماد توفيق، وميرغني حمزة، أو من الناجين في المهن الحرة مثل محمد أحمد محجوب، ومبارك زروق. وفي حكومة عبود عهد الأمر لرجال مثل أحمد خير، وعبد الماجد أحمد، ومكي المنا، ومحمود جادين، ومأمون بحيري، والدكتور محمد أحمد علي.

إضافة إلى ما سبق، نقول إنه لو كان التبرجز (من البرجوازية) لا يعبر عن انتماء طبقي بل هو مَعَرة ومساءة، لكانت أسرة ماركس وصحبه الأقربين على رأس مَن تُلحق بهم تلك المساءة. كان كارل ماركس مفكرًا ومؤلفًا ومناضلًا رقيق

الحال لم يجد عند وفاة ابنه الأصغر ثمنًا للتابوت الذي يُودع فيه جثمانه؛ لهذا ظل ماركس ينبُش لعياله من عمله الفكري، ومن ذلك مراسلة الصحف، ولا تعجبنَّ إن علمت أن أهم الصحف التي كان يراسلها ماركس هي النيويورك هيرالد. كان أيضًا أقرب الناس إلى ماركس رجل ينتمي إلى أسرة ذات ثروة طائلة هو فريدريك أنجيلز، وكان أنجيلز ممن يعدون من الرأسماليين في زمانهم. وعندما انتوى ماركس الزواج لم يبحث له عن زوجة من بين "مسحوقات" الطبقة العاملة بل اختار امرأة من أسرة أرستقراطية نبيلة هي جيني فون ويستفالين والتي كان أخوها وزيرًا للداخلية في ويستفاليا في الوقت الذي كان فيه ماركس يناضل لإسقاط ما أسماها الحكومات الرجعية في أوروبا، ومنها حكومة ويستفاليا. وفي مقال لسيمون سيباق مونتيفيوري نشرته النيويورك تايمز مؤخرًا (23 سبتمبر، 2011) يستعرض فيه كتابًا لميري جبرائيل عنوانه "ماركس والحب" قالت مؤلفة الكتاب أن ماركس، رغم أنه كان يعامل خصومه الفكريين باحتقار، فإنه كان يشاركهم في الهوايات التي تعاب على البرجوازيين مثل حب الرقص والرفاهية والنساء الفاتنات والقيل والقال (gossip). وعندما قررت ابنته الثانية لاورا الزواج لم تختر كرفيق درب لها في الحياة مناضلًا عماليًّا مُدقعًا بل فتى برجوازيًّا فرنسيًّا هو لافارج (Lafarge)، وكان ماركس سعيدًا بذلك الاختيار لأنه سيضمن لابنته نعِمة واسعة في الحياة. هذه التفصيلات في حيوات ماركس المفكر وماركس الزوج، وماركس الفيلسوف وماركس الأب، لا تدور بخلد الذين حولوا الماركسية إلى عقيدة كما حولوا لينين إلى قديس للعلمانية، ثم أرهقوا مسامعنا بحديث مكرور عن مثالب البرجوازية الصغيرة. وعند وفاة ماركس، بلا ثورة أو ثروة، وهب أنجيلز البرجوازي الثري لابنتي ماركس "عدو الرأسمالية" مبلغ 4.8 مليون جنيه استرليني. أوَلا ترى ما الذي يقود إليه الجهل بالتاريخ وعدم الوعي بالعلاقات الإنسانية بين البشر، من خطل في الكلام وحيدة عن الصواب؟!

توحيد الوطن عبر الدبلوماسية

أول الواجبات التي فرضتها الدولة على نفسها في المجال السياسي هو توحيد

الوطن، وهذا أمر يستعصي تحقيقه إن لم تُجند الدولة نفسها، وتُسخر كل إمكانياتها لإنهاء الحرب في جنوب السودان. السياسة الخارجية القديمة كانت تُعطي أولوية لما أسمته "محاصرة التمرد"؛ ولهذا السبب كان للدبلوماسية السودانية آنذاك همان أساسيان في موضوع الحرب والسلام: الأول هو تأليب الدول العربية والإسلامية ضد من كانوا يسمون بـ"متمردي الجنوب" باعتبارهم مخالب قطط للصهيونية والكنيسة؛ والثاني تحييد الدول الأفريقية المجاورة للسودان حتى تكف عما أسمي "مساندة المتمردين". ولاشك في أن الحكومات التي اتخذت هذه السياسات ارتكبت بموقفها ذلك خطأ مزدوجًا، ففي تأليبها للدول العربية ضد مجموعة من بني وطنها تطالب بحقوق لها مهضومة رأى البعض أنها مزعومة، تأكيد لظنون الجنوبيين بأن في السودان شعبين أحدهما عربي والثاني أفريقي. وكرد فعل على ذلك لجأ الجنوبيون إلى الاستنجاد بالدول الأفريقية المجاورة غير المسلمة وغير العربية. ولو تأنت الحكومات الوطنية في الأمر لأدركت أن تدخل الدول الأفريقية في شأن سوداني داخلي، إن صح، لا يوقفه إلا اتفاق داخلي ينصلح به الحال كما أثبتت التجارب في عام 1972 (اتفاق أديس أبابا) وعام 2005 (اتفاقيه السلام الشامل).

إقدام نظام مايو على السير في طريق السلام لم يبدأ من الصفر أو كان مسعى لاختراع العجلة من جديد، فالوثيقة الهادية للسلام كانت هي تقرير لجنة الاثني عشر. ذلك التقرير أجهضته القوى السياسية الشمالية على اليمين واليسار، إما لنفورها عن الالتزام باستحقاقاته، أو لأنها في حومة صراعها الأبدي على السلطة والانتخابات والتحالفات للفوز بنتائجها كانت ترى أن بناء الوطن واستقراره أمر ثانوي؛ فالاستيلاء على السلطة يجيء أولًا، وبناء الوطن "هو في المكان الثاني". وكما قلنا، ونعيد القول، منذ إعلان الاستقلال لم تكتفِ الأحزاب بتخليها عن عهدها الذي قطعت على الجنوبيين بمنحهم الحق في إدارة إقليمهم تحت نظام فيدرالي داخل دولة موحدة، بل ألحقت تلك الأحزاب المهانة بالأذى عندما قررت أن جميع مشاكل السودان التي لم تحل بالاتفاق على مشروع يرتضيه الشمال

والجنوب (قرارات لجنة الاثني عشر) يمكن أن تحل بإجراء انتخابات عامة تنجم عنها حكومة ديمقراطية حتى وإن لم يشارك فيها الجنوبيون. فرغم مطالبة الجنوبيين بتأجيل الانتخابات إلى حين وصول لجنة الاثني عشر إلى وفاق بشأن مصير الجنوب مضت الأحزاب لا تلوي على شيء غير إقامة الانتخابات حتى وإن لم يشارك الجنوبيون في تلك الانتخابات. وبالفعل أجريت الانتخابات في 21 أبريل 1960، وفاز فيها 21 شماليًا في دوائر جنوب السودان بعد أن قاطع الجنوبيون تلك الانتخابات. هذه المهزلة تعاملت معها الأحزاب والصحافة وأغلب المعلقين السياسيين كأنها أمر عابر، لا كحدث سيكون له ما بعده. نضيف أنه ما كان للدبلوماسية السودانية أن تقوم بما قامت به لإنفاذ التوجه الجديد للسياسة الخارجية لولا حرص نميري على إنهاء الحرب واستعداده لدفع الثمن لذلك. لقد أملَّ على السودان الملوان (أي الليل والنهار) قرابة عقد ونصف العقد من الزمان دون أن يستبين لحكامه ما ينبغي عليهم أن يفعلوا لإيقاف تلك الحرب، وما يلزم ألا يفعلوا حتى لا يشتد أوارها. الرشد والحكمة يقولان إنه قبل الإقدام على ما يلزم فعله، ينبغي على الأحزاب الشمالية - الحاكمة والمعارضة - إدراك ما ينبغي أن تكف عن عمله، وهو إيقاف نزيف الحرب الداخلية التي دامت سبع عشرة سنة. ولهذا فإن أطلقنا على هذا الفصل من الكتاب عنوان: من الرشد إلى الشعبذة والفساد، فإنما عنينا المعنى الشرعي للرشد. الرشد في شرع الإسلام هو المرحلة التي يبلغ فيها المرء حد التكليف؛ فيضحى صالحًا لقومه ومصلحًا لماله، أما الهوس فهو طرف من الجنون. تلك هي الحالة التي انتقل إليها النظام في سبتمبر 1983، وهي حالة أفردنا لها كتابًا كاملًا بعنوان "الفجر الكاذب: نميري وتحريف الشريعة" قامت بنشره دار الهلال في مصر.

ما شأن الدبلوماسية بكل هذا؟

للرد على هذا السؤال نقول إن حرب الجنوب أصبحت بفعلنا -لا فعل غيرنا- قضية خارجية. فبدلًا من الاعتراف بالأسباب الجوهرية التي قادت إلى الحرب في الجنوب وكلها من صنع أيدينا، أخذنا أولًا نلقي باللائمة على الاستعمار

الذي خلق المشكلة ابتداء. ولئن صحت هذه الدعوى، فإن اللبث عندها بعد قرابة العقدين من الزمان من رحيل الاستعمار وإعلان الاستقلال لا ينبئ إلا عن تخبل، خاصة إن لم يصحبه كشف عما فعلت حكوماتنا الوطنية لمحو آثار الاستعمار في الفترة التي وليت فيها الحكم. وإن كان لا محيص لإنكار قيام الاستعمار بأداء دور رئيسي في تخلف الجنوب، وفي التفرقة بين أقوامه وإخوتهم في الشمال، فإن الإصرار على اعتباره الفاعل الوحيد لازمة الجنوب، خاصة بعد خروج الاستعمار من بلادنا، يكشف عن استنكاف عن الحق، والاستنكاف رفض مع استكبار. ظللنا ثانيًا ننحي باللائمة على المؤامرات الكنسية والصهيونية، ورب لائم مليم، فطالما انتهجنا سياسات لا تعترف بحق الجنوبيين في اختيار الدين الذي يريدون، فلا عجب إن آزرتهم الكنيسة، ولا اندهاش من استغلال الصهيونية لذلك الموقف. أما السبب الثالث المُدعَى، فقد كان كارثيًّا وهو اتهام أفريقيا بالوقوف مع أهل الجنوب لإيذاء الشمال العربي المسلم، في حين يقول المنطق إن القسوة التي تعاملت بها حكومات الشمال المسلم مع الجنوب غير المسلم في وقت لم تكن فيه مطالبه من تلك الحكومات لا تتجاوز الاعتراف بكينونته الجغرافية والثقافية وحقه في حكم نفسه في إطار سودان موحد من الطبيعي أن تثير ثائرة جيرة الجنوب غير المسلمين. هذه هي العوامل التي جعلت أفريقيا جنوب الصحراء تؤازر الجنوب، ومن دولها مَن جهر بتلك المؤازرة، وآخرون أبدوها خلف ستار. ولكن بصرف النظر عن كل شيء، فإن الدعاوى التي كان يطلقها ويتلوى بها ساسة الشمال حول التدخل الخارجي في الجنوب كانت، في حقيقتها، دفاعًا عن سياسات داخلية خرقاء فاقمت المشكل، وقادت إلى تحول الخلاف مع بعض الدول الأفريقية إلى لدد، واللدد خصومة يصحبها ميل عن الحق. كل هذه الاعتبارات جعلت، الدبلوماسية السودانية منذ بداية عهد مايو، تسعى لأن تجعل من هذه الدول جزءًا من الحل، بدلًا من أن تبقى جزءًا من المشكلة.

اتفاق أديس أبابا

الخطوة العملية الأولى في تطبيق قرارات لجنة الاثني عشر كانت هي الوفاق

مع ساسة الجنوب الذي أصبح لهم كيان سياسي عسكري جامع هو الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان (South Sudan People's Liberation Movement) تحت إمرة ضابط جنوبي (جوزيف لاقو) تخلى عن موقعه في جيش السودان لينشئ ويقود تلك الحركة. وقد كلف نميري مجموعة من وزرائه للإعداد لتلك المفاوضات بعد نجاح مجلس الكنائس العالمي (جنيف) ومجلس عموم كنائس أفريقيا (نيروبي) في التمهيد لتلك المفاوضات تحت رعاية الإمبراطور هيلاسلاسي واعتماد القس برجيس كار أمين عام مجلس عموم كنائس أفريقيا كوسيط مسهل (Mediator facilitator). ذلك التمهيد بدأ قبل اجتماعات أديس أبابا بعام في مفاوضات جانبية قام بها سفراء السودان: عابدين إسماعيل في لندن، وعثمان عبد الله في أديس أبابا، والأمين محمد الأمين في نيروبي، ومحمد عمر بشير مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية في الخرطوم. من جانب آخر ضم الفريق الذي كلف بالإعداد للمفاوضات أبيل ألير رئيسًا، ومنصور خالد وزير الخارجية، واللواء محمد الباقر أحمد وزير الداخلية، وجعفر محمد علي بخيت وزير الحكم المحلي، وعبد الرحمن عبد الله وزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري، وميرغني سليمان خليل وكمال أبشر من الاستخبارات العسكرية، والأمين محمد الأمين من وزارة الخارجية. وفي البدء لم تكن تلك المفاوضات محل رضا أو قبول من بعض قيادات النظام، إذ كان من بين رجالات النظام مَن ظل مهمومًا بالشكل لا بالجوهر. تعجب هؤلاء، مثلًا، من، كيف يمكن للدولة أن تجلس مع "متمردين" يطلقون على أنفسهم (حركة تحرير)؟ كما وقف ضد الاتفاقية العروبيون والإسلاميون إذ حسبوا أن في إيكال الأمر لوسيط أفريقي بل كنسي نكاية بالعروبة والإسلام. كانت هناك أيضًا جماعة أخرى تتوقع، بل تتمنى، انهيار المفاوضات لا لأنها تملك بديلًا عنها، بل لأن ذلك الفشل سيجعل مَن سعوا لإيقاف الحرب وتحقيق السلام طوع الشوامت. ولكن الله أراد أن يُلحق سعي هؤلاء أجمعين بخسران مبين، إذ تم الاتفاق ووقع عليه في 27 فبراير 1972 في القصر الإمبراطوري وبحضور الإمبراطور.

مفاوضات أديس أبابا كانت أشبه بالرواية، ولئن حسبناها كذلك، فلكل رواية بنيان هيكلي (structure) كما فيها أبطال (heroes) وأشرار (villains). ولئن أقررنا أن في كل رواية شخصية رئيسية (Protagonist) لها غريم (antagonist) فقد كان ذلك هو أيضًا حال مفاوضات أديس أبابا. الفريق المفاوض من جانب الحكومة ضم رجالًا ذوي مهارة مكنتهم من أداء أدوار حاسمة خلال التفاوض إلا إن بطل الرواية أو شخصها الرئيسي كان، بلا شك، هو جعفر بخيت بسبب خبراته الإدارية المتنوعة، ومعرفته الوثيقة بالجنوب، وقدراته الفائقة على اقتراح الحلول الوسطى التي تخرج الناس من المآزق مثل تفصيل سلطات المركز والإقليم ومعالجة التباين الديني بما فيها الأديان غير السماوية (انظر فيما بعد اقتراحه حول الدين). كان جعفر باحثًا وقافًا عند جوهر القضايا، ومحللًا موضوعيًا للتاريخ لا يتعجرف الأمور، ولا تنأى به اعتبارات أيديولوجية عن الجادة. كما كان متفردًا في اقتراح الحلول العملية للقضايا مثل استيعاب المسرَّحين من جنود الأنانيا، ليس فقط في الجيش، بل في الشرطة والسجون وحرس الحدود والغابات والمطافي وحراسة المحميات الطبيعية، لكل هذه الأسباب كسب جعفر ود المفاوض الجنوبي، وأخذ المفاوضون الجنوبيون يطلقون تعبير "قوات جعفر بخيت" على قوات الأنانيا التي استوعبت في الجيش والأجهزة النظامية الأخرى. أما أشرار الرواية لم ينحصروا فقط في القلة التي أشرنا لها من المعارضين للمفاوضات من أهل النظام، بل شملت الأحزاب المعارضة على اليمين واليسار التي أخفقت في إنفاذ مقررات لجنة الاثني عشر أو استهانت بها. تلك الجماعة وصفت اتفاقية أديس أبابا بالصفقة المشبوهة ومصدر الشبهة، كما زعمت، هو بنود سرية في الاتفاقية تنازل السودان بموجبها عن جزء من أرضه. ولو كانت الاتفاقية عهدًا بين طرفين خارجيين لجاز أن يكون بين بنودها ما هو خفي مستور، ولكن عندما تكون الاتفاقية وثيقة ضمنت في دستور البلاد، وترجمت إلى قوانين نشرت في الغازيتة الرسمية، تصبح التهمة سفه نفس،

إذ لا يرغب عن اتفاق يحقق الأمن والسلام للبلاد إلا مَن سفهت نفسه. أما المعارضون من داخل النظام، فلم يكن في حوزتهم بديل للاتفاقية يُنهي الحرب ويمهد لسلام شامل، وإنما دفعتهم الغيرة من صانعي الاتفاق ولهذا ظلوا يحسبون الأيام كيما تنتهي المفاوضات بالفشل كيما يتشمتوا على العائدين من الهضبة الأثيوبية دون غنيمة.

لإدراكنا لمثل هذا السفه المحتمل قامت وزارة الخارجية بإيداع صور من الاتفاقية في الأمم المتحدة بموجب المادة (102) من الميثاق، كما أودعناها في دار الوثائق السودانية. وحتى اليوم لم ينبرِ واحد من متهمي الاتفاقية باحتواء بنود سرية ليقدم البينة على دعواه بشأن تلك البنود السرية. الأشد إحراجًا لهؤلاء هو ألّا تجد هذه القوى مجتمعة بيسارها ويمينها ما تقدمه كحل أمثل لما تعارفت عليه باسم "قضية الجنوب" غير إعادة الحياة للاتفاقية "المشبوهة" بعد سقوط نميري. هذا الحادث لا يكشف فقط عن عدم المسؤولية، بل أجرأ على القول بأنه يعبر عن عدم الوطنية. فعندما يفلح حاكم - أيًّا كان لونه السياسي - في الوصول إلى حل لمشكلة وطنية وجودية في أي بلد من بلاد العالم المتقدم أو المتأخر لا يبخس المعارضون ما حققه ذلك الحاكم، بل يقولون له: "شكر الله سعيك ولكننا لا نحبك". عدم المسؤولية الوطنية هذا صحبه الكشف عن خواء فكري مريع عند أولئك المعارضين فلو كان لدى أولئك أي بديل لاتفاقية رموها بالشبهات لقدموه للناس بدلًا عن السطو على ما أنجزه غيرهم.

في الرواية أيضًا مفاجآت بعضها يسر وبعضها قد يزعج. فمن المزعج، مثلًا، احتمال انهيار الاتفاق لأسباب شكلية بعد عبورنا لبر السلام في القضايا الموضوعية. فعند وفود رئيس الحركة، جوزيف لاقو لتوقيع الإعلان على الاتفاق الذي كان ملمًّا بكل تفصيلاته عبر وفد حركته في أديس أبابا كان أول ما أعلن على الوفدين اعتراضه على توقيع جنوبي (أبيل ألير) على ذلك الإعلان نيابة عن الحكومة بالرغم من أن الاتفاق المعروض للتوقيع قد بني على ما توافق عليه ممثلو الطرفين. وكان بتوقيع رئيسي الوفدين. ورغم محاولات الوسطاء إقناعه بأن ألير

يحتل موقعًا ساميًا في الدولة (نائب الرئيس) استمر لاقو في اعتراضه. إزاء ذلك تم الاتصال بنميري لإبلاغه بالموقف، وموافقة أبيل على تكليفي بالتوقيع نيابة عن حكومة السودان باعتباري الرجل الثاني في الوفد على وثيقة الإعلان عن اكتمال ونجاح المفاوضات. وعقب الفراغ من التوقيع قررنا اصطحاب لاقو معنا إلى الخرطوم إلا إنه كان مترددًا في الانتقال المباشر للخرطوم حتى بعد توقيع إعلان الاتفاق. لهذا استدعاه في نهاية الأمر الإمبراطور بحضور أبيل وحضوري ليؤكد له أن سفره سيكون تحت ضمانته، أي ضمانة الإمبراطور.

اتفاق السلام ومفاجآت نميري

ما إن حلت الطائرة التي أقلتنا من أديس أبابا في مطار الخرطوم واتجهنا إلى صالون كبار الزوار، وشهد أبيل ألير جوزيف لاقو إلى جواره حتى تساقطت دموعه ثم تحولت الدموع إلى نشيج. ما الذي أبكى ذلك الرجل الصامد، وما الذي حول بكاءه إلى عَبَرات نُشُج؟ يخيل إليَّ أن أبيل، في تلك اللحظة، كان قد استذكر التاريخ المرير للجنة الاثني عشر، وكيف وئد الاتفاق الناجم عنها دون أن يسأل سائل نفسه "بأي ذنب قُتلت؟". لم يكن أبيل هو وحده الذي أبكاه الاتفاق، فبعد شهر من الاتفاق سافرت إلى جوبا لأهنئ واحدًا من أقرب صحبي من الجنوبيين (هيلاري باولو لوقالي) على اختياره حاكمًا على الاستوائية. تلك كانت هي أول تعيينات قام بها حاكم شمالي لجنوبيين كحكام للمديريات الجنوبية، وكيلا ينسى القارئ نشير إلى أنه كان على رأس المطالب الجنوبية لحكومة الأزهري عند السودنة اختيار ثلاثة مديرين للمديريات الجنوبية من أبناء الجنوب. ذلك مطلب رفضه الزعيم الأزهري كما رفضه الإداريون الشماليون. التعيينات التي أعلنها نميري شملت إلى جانب هيلاري لوقالي حاكمًا للاستوائية، ولويجي أدوك حاكمًا لأعالي النيل، وتوبي مادوت حاكمًا لبحر الغزال. وخلال زيارتي لجوبا قرر الحاكم الجديد اصطحابي لزيارة منطقة وسط الاستوائية، ولكن ما إن مضت نصف ساعة من الرحلة حتى أوقف هيلاري سائق السيارة لينفجر في بكاء بدون مقدمات. لم أصبر على بكاء صديقي، بل سألته عما دهاه، فرد بعد أن توقف نحيبه: **"هذه ديار**

أهلي، هل تصدق يا منصور أن واحدًا منا لم يكن يجسر على أن يتجاوز الثلاثة كيلو مترات خارج جوبا". أوترى ما الذي فعلنا بسياساتنا الخرقاء في الخرطوم برجال كانوا يعدّون السودان كله وطنًا لهم، وكان خيرة أصدقائهم من أبناء الشمال.

توجه الوفدان من بعد للقصر للاجتماع بالرئيس نميري. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يلتقي فيها الرئيس صفاحًا جوزيف لاقو. وبما أن ذلك اللقاء كان الأول بين نميري ولاقو، يصبح أي حديث عن اتفاق بين الرجلين بُني عليه اتفاق أديس أبابا بلاغًا كاذبًا وكان مصدر الكذب هو الرئيس القائد الذي أعلن عند إلغائه، فيما بعد، لذلك الاتفاق قائلًا: **"هذا الاتفاق لا هو بإنجيل أو قرآن، وإنما هو اتفاق أبرمته مع جوزيف لاقو والآن اتفقنا معًا على إلغائه"**. وعلى أي، كان نميري سعيدًا بلقاء "لاقو" و"أبيل" وبما تحقق في الاتفاق الذي مهره ممثلا الطرفين في أديس أبابا. وفي بداية ذلك اللقاء وجه لي نميري سؤالًا حول الموضوعات التي تحتاج إلى عناية خاصة منه في الاتفاق؛ فأبلغته بأن استيعاب جنود الأنانيا في الجيش السوداني مازال يسبب بعض القلق لإخوتنا في الجنوب. صمت نميري ولم يعلق بل انصرف لمؤانسة لاقو وأبيل، وأخذ يحدث الأول عن ذكرياته في الجنوب. في حديث الذكريات ذلك قال نميري للاقو: **" أولادكم مقاتلين شجعان عشان كده عاوزك تختار لي مائتين منهم (ضباط، وضباط صف، وجنود) من أول مجموعة ستستوعب في الجيش من الأنانيا لألحقها بالحرس الجمهوري"**. استجاب لاقو لطلب الرئيس نميري، وكان له مندهشًا وبه فرِحًا في آن. تلك المجموعة ضمت واحدًا من أكثر محاربي الجنوب شراسة (كاربينو كوانين بول). وفي حقيقة الأمر لم يدهش قرار نميري لاقو وحده، بل أدهشنا جميعًا، إذ كان واحدًا من مفاجآت نميري التي يقلب بها حسابات الآخرين.

وبما أن مفاجآته لا تنقضي انتقل نميري من الحديث مع لاقو إلى الحديث مع أبيل ألير ليسأله عمن سيرأس حكومة الجنوب. وحسب ما نصت عليه الاتفاقية فإن اختيار رئيس الحكومة في جنوب السودان حق موقوف على مجلس الشعب الإقليمي، ولكن قبل قيام ذلك المجلس نصت الاتفاقية على أن يقوم الرئيس

باختيار رئيس حكومة الجنوب إلى حين تكوين المجلس. بتواضعه المعروف رد أبيل على نميري قائلًا: "الخيار واضح، جوزيف لاقو". ذلك الرد لم يَلقَ قبولًا من نميري إذ قال لأبيل: "لي موقع آخر سأعرضه على لاقو؛ ولهذا لم يبق غيرك". وبحيائه المعروف اعتذر أبيل مرة أخرى ورشح للمنصب هيلاري لوقالي، وهو واحد من ذوي القدارة بين سياسيي الجنوب، ومن أكثرهم حظوة بتأييد أهله، كما أنه من أعمقهم علاقة بزملائه في الشمال. رغم ذلك أصر نميري على رأيه؛ فكان له ما أراد. ما الذي فعل نميري بالصاغ (Major) جوزيف لاقو؟ أعلن ترقيته إلى جنرال، وعينه مفتشًا للقوات المسلحة. ولئن عرفت أن زميليَّ لاقو من أعضاء مجلس قيادة الثورة في الكلية الحربية (أبو القاسم محمد إبراهيم وزين العابدين محمد أحمد عبد القادر) كانا لايزالان رائدين (majors) ستدرك دلالات ما فعله نميري بإضافة كلمة واحدة (general) للرتبة التي كان عليها لاقو ليصبح (Major general). هذه أمور قد لا تعني شيئًا بالنسبة (للملكية)، ولكن لها عند العسكريين معانٍ ذات رنين.

تكوين مجلس الشعب ووضع الدستور الدائم

قبل تكوين مجلس الشعب كان نميري حريصًا على أن يتولى قيادة الهيئة التشريعية التي ستدرس وتقره مشروع الدستور، واحد من القانونيين المرموقين. ولما طرحَ عليَّ نميري الأمر لم أتلفت يمنة ويسرة، بل اقترحت اسم القاضي محمد يوسف مضوي؛ لأنه كان، من ناحية، قاضيًا يستوفي حقوق الناس، ومن الناحية الأخرى، واحدًا من النحارير الحاذقين في العلم. ذلك الترشيح لاقى هوى في نفس اللواء محمد الباقر أحمد الذي أضحى نائبًا أول للرئيس، ولم يكن موقف الباقر موقفًا قضت به الرابطة البربرية (من بربر) التي تجمعه مع مضوي، وإنما لما عرف وسمع عن الرجل. دعوت القاضي للقاء في مكتب الباقر، وعندما أبلغه الباقر بما كنا عازمين عليه طلب التفكير في الأمر إلا إنني كنت واثقًا من خلجات وجهه بأنه سيرفض العرض إذ مازالت في نفسه مضاضة من إعفائه من القضاء في

مايو الأولى. وحسبما توقعت اعتذر مضوي عن العرض مبينًا لي أسباب رفضه في لقاء معه في منزل الأسرة حيث كان كثير التردد على صديقه من عهد الدراسة العم مالك محمد عبد الماجد. استمر من بعد البحث عمن يقود المجلس؛ فأومأ جعفر بخيت للرئيس، بأن خير من يقود المجلس، بعد رفض مضوي للقيادة، هو النذير دفع الله. سأل نميري "ولماذا النذير؟" فأجابه جعفر: "لأنه كان رئيسًا لمؤتمر المائدة المستديرة، أول مؤتمر شارك فيه الساسة الجنوبيون والشماليون للتشاور حول الحرب والسلام". وكما كان في ترشيح مضوي محاولة من النظام لرد الاعتبار لذلك القاضي السمح، كان في ترشيح النذير محاولة لرد الاعتبار لرجل عالم ألحق به الأذى مَن هم دونه علمًا، وأقل منه حنكة، كما كان أطهر منهم في الخلق. وبقبوله العرض أصبح النذير رئيسًا للمجلس.

كان من الضروري، وخلفنا التجارب التي أجهضت كل المحاولات للاتفاق على مشروع لحل (مشكلة الجنوب) ناهيك عن التوافق على دستور وطني، الانصراف إلى وضع دستور للجمهورية السودانية يكون له طابع الديمومة. ليته كانت لنا يومذاك بصارة أول وكيل للداخلية بعد الاستقلال، محمد محمود الشايقي. ففي ذلك الزمان كان وكيل الوزارة ينعت بالوكيل الدائم (Permanent Uunder Secretary)، ولكن الشايقي كان غير سعيد بذلك اللقب، إذ ظل يقول دائمًا عندما يُذَكر بوظيفته كوكيل دائم: "الدايم الله". على أيٍّ، ظلت وراء نكول الأنظمة السياسية عن وضع دستور للبلاد عقبتان: العقبة الأولى هي النكوص عن وعد الجنوبيين بحكم ذاتي، أسميته الحكم الولائي أو الذاتي أو الإقليمي. أما العقبة الثانية فهي عدم الاعتراف بالتباين الثقافي، خاصة الديني بين أهل الشمال والجنوب وما يتبع ذلك من ضرورة للاتفاق على علاقة الدين بالسياسة أو الدولة. وكانت الأنظمة المختلفة كلما عجزت عن تجاوز هاتين العقبتين، ذهب ريحها. لهذا السبب أصبح موضوع الدين والسياسة على رأس الموضوعات التي أوليناها اهتمامًا عند وضع الدستور.

كيلا نبدأ من الصفر اتخذنا من مشروع الدستور الذي أعد في عهد الأحزاب

نقطة انطلاق مع الاسترشاد بدساتير دول بعينها إما بحسبانها دولًا اختارت نظام الحزب الواحد (الجزائر ومصر وتنزانيا) أو للتشابه بين قوانينها وقوانين السودان (الهند). مراجعة هذه الدساتير كلف بها نميري ثلاثة من قياديي النظام: جعفر محمد علي بخيت، وبدر الدين سليمان، وشخصي، ومنذ البدء اتفق ثلاثتنا على خمسة موجهات أيدها نميري:

1- تضمين اتفاقية أديس أبابا في الدستور كقانون أساسي (organic law) ومثل هذه القوانين لا تعدل ولا تلغى إلا وفق ما حددته نصوصها.

2- الاعتراف بكل ديانات أهل السودان.

3- الموازنة بين ممارسات الرئيس لسلطاته في ظل نظام رئاسي يؤطره حزب واحد، والقيود الممكنة لممارسات الرئيس.

4- حقوق الإنسان ومدى تطابقها مع مقتضيات الأمن والسلامة العامة في ظل نظام الحزب الواحد.

5- لا مركزية الحكم وتخويل السلطات لمستويات الحكم الأدنى؛ مما كان يسميه جعفر بخيت تقليص الظل الإداري.

العجز عن الوفاق على مكان الدين والثقافة في الدساتير، ظل منذ الاستقلال أكبر عائق لترسيخ الهوية القومية، وفي أكثر من موقع في هذا الكتاب أبنّا كيف أن التلاحي بين الأحزاب الشمالية منذ الاستقلال حول هذين الموضوعين ظل العائق الرئيس لإقرار دستور وطني يعترف بالتنوع الديني والإثني والثقافي في السودان. وما كان ذلك إلا لاشتداد عزم الإخوان المسلمين وبعض قيادات القوى السياسية التقليدية (الصادق المهدي نموذجًا) على حمل أهل السودان، على اختلاف أديانهم، على قبول الإسلام دينًا للدولة بدعوى أن أغلبية أهل السودان من المسلمين، وثانيًا لأن الأديان التقليدية لأهل الجنوب هي وثنيات منبوذة. لا غرابة في أن يسعى الدعاة الإسلاميون لنشر الإسلام في أرجاء البلاد، ولكن لو تريثوا في الأمر لأدركوا أن الإسلام ما كان ليثبت في بلاد السودان لولا تصالحه مع عوائد

أهلها بما فيها من وثنيات، وما كان للإسلام أن يصبح دينًا للأغلبية من أهل شمال السودان، ويتجذر في أرضه لولا حكمة الدعاة الإسلاميين الأوائل. أولئك الدعاة قبلوا أهل السودان على علاتهم، أي حتى إن كان فيما جرت به عوائدهم علة. فقد قبل أولئك الدعاة الكثير من عوائد أهل السودان الاجتماعية رغم تعارضها مع ما يحسبه الفقهاء صحيح الدين، ولود ضيف الله في طبقاته نماذج عديدة من تلك العوائد. من جانب آخر ارتضى أولئك الدعاة استخدام أهل السودان كل الوسائل التي تقرب الإسلام إلى نفوس معتنقيه الجدد دون تبديل مثل توسلهم بالغناء والرقص لاسترضاء آلهتهم. فإن كان أهل البلاد يمارسون الرقص المسعور (frantic dancing) توسلًا به لأولئك الآلهة تحول ذلك الغناء إلى مديح لله وللرسول؛ وعندما يبلغ بهم ذلك الرقص المسعور مرحلة النشوة (ecstasy) أصبح لتلك النشوة اسم آخر هو الانجذاب . تبدلت الأهداف والغايات، ولكن بقي أسلوب تحقيقها واحدًا. لهذا لا عجب أن أصبحت أكبر الطرق الصوفية في السودان هي القادرية (نسبة للشيخ عبد القادر الجيلاني) لأنها نشأت ونمت في بيئة كان أهلها، ومازالوا، يمارسون طقوسهم بضرب الدفوف. بسبب ذلك الإقبال المتسامح على نشر الدين أفلح الفقهاء المتصوفة الأوائل في غرس العربية والإسلام في السودان في حين عجز عن ذلك أهل السياسة من لدن عبد الله بن أبي سرح إلى يزيد بن هاشم، وهو من نسل المهلب بن أبي صفرة، والمستظهر بالله الفاطمي، وكافور الإخشدي، والظاهر بيبرس. هؤلاء جميعًا لم ينجحوا في فرض الإسلام بالعنف، فالثقافات تنقل عبر الامتصاص الثقافي (cultural osmosis)، أكثر مما تنقل عبر القهر، بل أن محاولة القهر هي التي جعلت أهل السودان النوبيين من رماة الحُدق يردون الغزاة المسلمين برميهم بالنبال.

مكان الدين في الدستور الجديد

الاعتراف بالديانات التقليدية في السودان ودحض فكرة "دين الدولة" بادر به، عند وضع دستور 1973، الدكتور جعفر محمد بخيت. كان جعفر مسلمًا

مولويًا، ولكن عند طرحه لمسودة دستور 1973 قال إن النص على أن "الإسلام دين الدولة" نص بلا معنى. ومن الغريب أن ذلك النص وجد طريقه لأغلب دساتير الدول العربية الإسلامية رغم خلوه من المعنى. وعند تقديمه لمقترحاته حول دين الدولة قال جعفر: "نحن لسنا بملحدين، كما لسنا حربًا على الإسلام وعلى دعوته". أضاف أن النص على إن الإسلام دين الدولة هو نص مظهري إعلامي؛ لأن الدولة كائن معنوي يفقد صفة الانتماء الديني القائمة أصلًا على وجود ضمير فردي يتعبد، أي أن الدولة كجهاز مصطنع لا تستطيع أن تزاول التعبد الديني الذي يمارسه الفرد، فلا هي تصلي أو تصوم أو تحج. أما حول الموضوع الثاني: احترام أنظمة التدين الأفريقي، وهو موضوع لم يجسر على الاقتراب منه مفكر أو سياسي شمالي من قبل، فقد نحت جعفر تعبيرًا في وصف تلك الديانات هو "كريم المعتقدات" (Noble Spiritual Beliefs) وكان تعبيرًا موفقًا بالمعنى الفرنجي للكلمة (felicitous expression). وفي هذه الحالة يتوجب على أي دولة متعددة الأديان أن تخلق الأطر الدستورية التي تُمكن الأقليات الدينية من أداء شعائرها على الوجه الذي تعرفه دون تغول من الأغلبية الدينية. رأي جعفر ذلك أصبح أساسًا للمادة 16 من دستور 1973:

أ) في جمهورية السودان الديمقراطية الدين الإسلام، ويهتدي المجتمع بهدي الإسلام دين الغالبية المسيحي وتسعى الدولة للتعبير عن قيمه.

ب) والدين المسيحي في جمهورية السودان الديمقراطية لعدد كبير من المواطنين ويهتدون بهديه، وتسعى الدولة للتعبير عن قيمها.

ج) الأديان السماوية وكريم المعتقدات الروحية للمواطنين لا يجوز الإساءة إليها أو تحقيرها.

د) تعامل الدولة معتنقي الديانات وأصحاب كريم المعتقدات الروحية دونما تمييز بينهم فيما يخص حقوقهم وحرياتهم المكفولة لهم في هذا

الدستور كمواطنين، ولا يحق للدولة فرض أيّ موانع على المواطنين أو على مجموعات منهم على أساس العقيدة الدينية.

هـ) يُجَرَّم الاستخدام المسيء للأديان وكريم المعتقدات الروحية بقصد الاستغلال السياسي، وكل فعل يقصد به أو يحتمل أن يؤدي إلى تنمية مشاعر الكراهية أو العداوة أو الشقاق بين المجموعات الدينية يُعَدُّ مخالفًا لهذا الدستور، ويعاقب قانونًا.

أجيز ذلك الدستور بعد وضعه بأغلبية ساحقة في مجلس الشعب وكان أبرز ما فيه من جديد على دساتير السودان السابقة مادتان: **المادة الثامنة التي اعتمدت اتفاقية أديس أبابا كقانون أساسي، وجاء فيها: (يقوم الحكم الذاتي الإقليمي في الإقليم الجنوبي على أساس السودان الموحد وفقًا لقانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية لسنة (1972) والذي يُعَدُّ قانونًا أساسيًّا لا يجوز تعديله إلا وفقًا للنصوص الواردة فيه). والمادة السادس عشرة التي تضمنت الإشارة لأديان أهل السودان، وليس لدين واحد في السودان.** في الوقت نفسه أورد الدستور نصًّا على اعتبار الشريعة مصدرًا من مصادر التشريع، يقول: "الشريعة الإسلامية والعرف مصدران رئيسيان للتشريع، والأحوال الشخصية لغير المسلمين يحكمها القانون الخاص بهم (المادة 9). ذلك النص أثار اعتراضًا من جانب بعض أعضاء المجلس الجنوبيين، وكان الرد عليهم هو أن في السودان قوانين كثيرة مستمدة من الشريعة، كما أن الذي يضع التشريعات ليس هو الشريعة إنما مجلس التشريع. وعند التصويت على هذه البنود لم يشذ على التصويت إلى جانبها من أعضاء الحزب الحاكم غير ثلاثة: محمد الأمين الغبشاوي، وعلي أحمد سليمان، والطيب هارون.

هذه الفتوحات السياسية التي تمثلت في إنهاء الحرب بتطبيق مشروع (قرارات لجنة الاثني عشر) الذي مالت عن قصده كل الأحزاب السياسية على اليمين واليسار إما هربًا من نتائجه أو لتلبثها عند تحليلات عقدية أكاديمية للوضع في

السودان، كما تمثلت في حسم النزاع غير المجدي حول مكان الدين في الدستور، ورد الحقوق للذين لحق ضير كبير بها يملكون عبر التأميمات العشوائية، أو تأذت سمعتهم المهنية عبر التطهير. هذه هي السياسات التي مكنت لنميري بين أهل السودان من موظفي الخدمة العامة ورجال الأعمال وعامة الناس. ولئن ظن ظان أن هذا هو صنع رجل واحد هو الكاتب كما روى صحفي زل قلمه، فذلك شرف لا أدعيه لأن ذلك الإنجاز كان من صنع كوكبة من العلماء في الجامعات والمنظمات الدولية ونوابغ الخدمة العامة. وإن ابتهج مَن ابتهج بعهد نميري في صورته الجديدة، فما كان ذلك إلا لأنه كان بديلًا لسعى حزبين (الحزب الشيوعي) الذي أراد الهيمنة على كل شيء: السياسة والاقتصاد والإعلام، والجماعة الإسلامية التي تسللت إلى النظام بسياسة النفس الطويل بهدف اختراقه من الداخل حتى أودت به وبرئيسه الذي صار أميرًا للمؤمنين. وفي الحالتين ظل نظام مايو في صورته الأولى، وفي صورته الثانية نظامًا شموليًّا لأنه بتركيبته العضوية بقى نظام حزب واحد، والحزب الواحد ينتهي كما علمتنا التجارب إلى نظام حاكم فرد أسميته جوزيف ستالين أو جمال عبد الناصر أو أنور خوجة أو فيديل كاسترو.

كعب أخيل في دستور مايو الدائم

كعب أخيل في الدستور الدائم هو المادة الرابعة من ذلك الدستور، وهي المادة التي نصت على أن **"الاتحاد الاشتراكي السوداني هو التنظيم السياسي الوحيد في جمهورية السودان الديمقراطية، ويقوم على تحالف قوى الشعب العاملة المتمثلة في الزراع والعمال والمثقفين والرأسماليين الوطنيين والجنود، وتؤسس تنظيماته على مبادئ المشاركة الديمقراطية"**. هذا النظام نقلناه حرفيًّا عن الوثائق التأسيسية للاتحاد الاشتراكي في مصر، كما هو النص الذي أودى بكل أنظمة الحزب الواحد في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، ثم الاتحاد السوفيتي. ولهذا فإن آخر مَن يحق لهم نبذ ذلك النمط في الحكم مَن كانوا يسيّرون المواكب تأييدًا لهذا النمط الوحداني من الحكم.

على أن من أكبر المخاطر التي تجابه الأنظمة التي يستوحد فيها حزب بالسلطة هو انتهاء الحاكمية من حزب إلى فرد، سواء سميته الرئيس الملهم أو الرئيس الأوحد. تلك الحالة بلغها نميري بعد عامين ونصف العام من إقرار الدستور، ففي سبتمبر 1975 وقعت محاولة انقلاب تشير كل الدلائل على أنه كان انقلابًا إخوانيًا رغم أن منفذيه تضمنوا بعض أبناء النوبة، وكعادة معلقي الشمال وُصِفت تلك المحاولة بالانقلاب "العنصري". وعلى كلٍّ كان أغلب الذين حاولوا القيام بالانقلاب تحت مراقبة أجهزة الأمن، كما كان بعضهم محتجزًا من جانب تلك الأجهزة، وبما أن المادة 66 من الدستور كانت تنص على ألّا يتجاوز احتجاز أي شخص لأسباب أمنية فترة محددة يقدم بعدها المحتجز إلى القضاء عَنَّ لأجهزة الأمن تمديد فترة الاحتجاز إلا إن رأيهم لم يلقَ قبولًا من النائب العام زكي مصطفى. أبلغ زكي نميري رفضه لطلب التمديد خارج إطار ما نص عليه الدستور، كما أبلغ رجال الأمن أنه أن أقدموا على احتجاز أي مواطن خارج نطاق ما يقول به الدستور، أو تقدم أي متظلم بدعوى للقضاء ضد قرار احتجازهم لفترة تتجاوز المدة التي حددها الدستور، فإنه لن يتولى الدفاع عن الحكومة أمام المحاكم، أو يسمح بذلك لمن يعملون تحت إمرته.

نتيجة للموقف الصارم من جانب النائب العام اقترح نميري أن يضاف إلى سلطاته الواردة في المادة 81 نص يقول بأن تكون للقرارات التي يصدرها الرئيس قوة القانون. هذا الاقتراح اعترض عليه رقيب المجلس جعفر بخيت والمستشار القانوني للرئيس يوسف ميخائيل بخيت بدعوى أنها لا تضيف شيئًا إلى السلطات التي يمنحها الدستور للرئيس، بل تحقق انطباعًا سيئًا عن طبيعة النظام. نتيجة لذلك استدعى نميري زكي مصطفى لاستشفاف رأيه في الأمر، وكان زكي يومذاك قد ترك موقعه كنائب عام وانضم إلى مكتب زكي يماني للمحاماة. رأي زكي مصطفى كان متطابقًا مع رأي جعفر بخيت ويوسف ميخائيل، ولكن في جو الاضطراب الذي وقع بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، عاود نميري الكرة وكان خير سند له في تشديد الخناق على "أعداء النظام" رئيس مجلس الشعب، القانوني

الرشيد الطاهر بكر. وعند التصويت في مجلس الشعب على الاقتراح وقع حدث غريب، فبالرغم من أن تعديل الدستور قد تم بأغلبية ساحقة رفض رائد المجلس جعفر بخيت تأييد التعديل رغم أنه كان زعيمًا للأغلبية في المجلس. في تفسيره لموقفه ذلك قال جعفر: "لقد وضعنا دستورًا سميناه الدستور الدائم، وسنكون محل هزء عند الآخرين عندما نبدأ في تعديل الدستور، خاصة في مواده الرئيسية بهذه البساطة". أضاف جعفر إلى ذلك أن في الدستور "الدائم" ما يكفي لتمكين الرئيس من ممارسة سلطاته في كل المجالات، بما فيها المجال الأمني". وتكشف مواقف يوسف ميخائيل وزكي مصطفى وجعفر بخيت أن هؤلاء الرجال لم يكونوا إمعات تجول وسط المعمعة. كما لا ينكر إلا مغلاط رغم كل هذه الهزات الدستورية، ما في ذلك الدستور من جديد يفاخر به كل مَن أسهم في صنعه رغم وحدانية النظام. ففي التاريخ الدستوري السوداني كانت أكبر عقبتين كأدتا الأمور على أهل السياسة هما: الحكم اللامركزي في الجنوب والدين والسياسة في الدستور. وكانت المرة الأولى في تاريخ البلاد الدستوري التي استطاع فيها حاكم وطني تجاوز هاتين القضيتين هي تلك التي أفلح فيها نظام مايو في التوصل إلى معالجة موضوعي الحكم الذاتي الإقليمي في اتفاقية أديس أبابا 1972 والدين والسياسة في دستور 1973.

موقع نميري من تلك الإنجازات

ما هو موقع نميري مما أنجزته مايو مع كل ما فيه من نواقص ومعايب؟ نبدأ بالقول إنه لولا دعم نميري، خاصة إزاء الهرطقة السياسية التي كان يمارسها مَن أطلقوا على أنفسهم إذ أطلق عليهم (اليسار في الثورة) ما كنا لنقطع ميلًا واحدًا في مسيرتنا لتحقيق الأهداف التي انتوينا القيام بها وعقدنا العزم على تحقيقها. كان نميري، في بداية عهده، يجيد الاستماع ويناقش فيما يعلم نقاشًا ذكيًا كما لا يماري فيما لا يعرف. كان أيضًا جسورًا على اتخاذ القرار الصعب في ذات الوقت الذي لم يكن فيه أداة طيعة في يد أحد، بل كان يقبل ويرتضي كل فكرة

تعينه على إتقان حكمه من أين جاءت، وكلما أفاد من تلك النصائح زادت ثقته في الناصح. كان نميري أيضًا رجلًا حييًا، رغم ما يبدو عليه من صعلكة بالمعنى القاموسي للكلمة، فصعاليك العرب في اللغة هم فُتاكها. ففي كثير من الأحيان كان نميري عند رغبته في إجراء تعديل وزاري يحرص على ألّا يلتقي بمن يريد عزله إلى أن يصدر قراره خشية من أي حرج متبادل. لهذا فإن الهراء الذي يردده البعض بأن نميري كان يضرب وزراءه بالشلوت، أو يصفعهم، إنما هو كذب صراح. فقبل بضع سنوات اتصل بي عيسى النعيمي السفير الإماراتي بالخرطوم وسفيرها راهنًا في إسلام أباد منزعجًا وغاضبًا من تحقيق نشرته إحدى الصحف السودانية حول كيف كان نميري يركل الوزراء. ودون تدبر من جانب الصحيفة لما تنشر، أو حرص منها على معرفة هوية الشخص الذي تم التحقيق معه، أقدمت على نشر ما أفضى به للصحيفة. مصدر الخبر، كان واحدًا من أشخاص لا سبيل لهم إلى لقاء نميري، ناهيك عن الاقتراب من المواقع التي يصدر منها قراراته أو يمارس فيها ركله. لهذا حق للسفير الأريب أن يقول لي: "**هذا عيب الذي نشرته الصحيفة لأنه لا يسيء، إن صح، للوزراء والرئيس بل للسودان**".

الذي حسبه سفير الإمارات أمرًا معيبًا شُغِل به الناس في الخرطوم زمانًا طويلًا، وكأن ليس هناك ما يشغلهم من عمل نافع، أو تحيط بهم من مشاكل جسام ينبغي عليهم الانصراف إليها والانكباب على حلها. ولكن التبطل، بطبيعته، لا يحمل الإنسان إلا إلى طريق اللهو كما وهو طريق لا يسلكه إلا اللاغون. لذلك عادت الصحافة السودانية من جديد لذلك الموضوع في مقال لكاتب محقق ينبغي ألّا يكتب إلا غب تدقيق (خالد موسى دفع الله، السوداني 31 أغسطس 2014) وكم تمنينا ألّا يكون من زمرة اللاغين. كتب المحقق يؤكد فيه تلك الشائعة، وبموثوقية جعلت الصحيفة تبرزها في العنوان الرئيسي للمقال "شاهد حي على ضرب الرئيس نميري لأحد وزرائه". ذلك المقال تناوله مصطفى البطل تحت عنوان "كذب السفراء والمذيعون ولو صدقوا". ظننت أن الأمر كان سينتهي عند ذلك لولا أن الكاتب المدقق عاد إلى الموضوع مضيفًا إليه

أطيافًا من علوم الحديث والروايات، وهو العليم بـأن لـشيوخ المحـدثين قـول في أحاديث الآحاد. لا نريد من هذه الإشارة أن نجنح إلى الحذلقة، بل ندلف مباشرة إلى أمرين: الأول مَن هم وزراء نميري؟ والثاني إن كان المـراد بكـل ذلـك الحـبر المراق هو "كشف الغطاء عن جرائم نميري الشنعاء" التي مضت عليها أكثر مـن ثلاثة عقود من الزمان، أفليس هناك مـا يوجـب أيـضًا عـلى أي كاتـب مـدقق أو صحيفة تتحرى الحقيقة "إماطة اللثام عن جرائم اللئام". جرائم هؤلاء أشد هولًا من الركل كما هي أقرب زمانًا إلى المرحلة التعيسة التي عاشها الناس مـن بعـد أن قُبِر "السفاح"، ولاسيما عندما يكون صانعو الأحداث أحياء.

الغالبية العظمى من وزراء نميري، على اختلاف منابتهم الفكرية، لم يكونـوا من العُطل الفارغين، بل جاؤوا إلى ذلك النظام من أعـلى مراقـي الخدمـة المدنيـة والعسكرية وقمم الجامعات والمنظمات الإقليمية والدولية، والمهـن الحـرة. ودون تفكير تبادرت إلى ذهني أسماء: إبراهيم منعم منصور، وبدر الدين سليمان، ووديع حبشي، ومأمون بحيري، وعبد الرحمن عبد الله، ودفع الله الحاج يوسـف، وعـون الشريف قاسم، وعبد الماجد حامد خليل، وجمال محمد أحمد، ومحمد الباقر أحمـد، والنذير دفع الله، ويحيى عبد المجيد، وعبد الله أحمد عبد الله، ومحمد الشاذلي عثمان، وأحمد عبد الكريم بدري، ومهدي مصطفي، وأبوبكر عثمان محمد صالح، وبـشير عبادي، ومحمد بشير الوقيع، وسر الختم الخليفة، ومحمد هاشم عـوض، وعبـاس عبد الماجد، وعلي فضل، وعبد السلام صالح عيسي، وكمال عقباوي، وعلي شمو، الرشيد الطاهر، وعبد المجيد أمام، وزكي مصطفى، ومحجوب مكاوي. ولن ننسي أن نضيف لهؤلاء ثلة من الآخرين: حـسن الـترابي، وأحمـد عبـد الـرحمن، وعـلي الحاج. رغم خلافي الجهير مع نميري، فأنا زعيم بأن الرجل كان أذكى من أن يمد يده إلى أي واحد من هؤلاء رغم جناياته المعنوية ضد بعضهم. والآن وقد ذهـب نميري إلى عالم آخر نسأل الله له فيه الرحمة ألا يجدر بالباحثين عن مثالب الـرئيس الذي رحل أن يكشفوا للناس ما فعلته أنظمة لحقت بنظـام نمـيري برجـال ذوي علم وحسب وفضل. دعني أفصح عن واحد من هـذه الأفاعيـل: تَعـرُّض عـالم

سوداني رَبِّي الأجيال لتعذيب مقيت في بداية عهد الإنقاذ دون اعتبار لسنه أو علمه أو مكانة أسرته (فاروق محمد إبراهيم). أشير لذلك العالم ليس لأنني أصدق كل حرف مما قال فحسب، وإنما لجسارته في طرح قضيته على العدالة في ظل أول دستور سوداني يتضمن وثيقة للحقوق، وما لقي إلا أذنًا صماء. هل هناك من بين الكُشاف عن جنايات نميري المزعومة على وزرائه قبل أربعة عقود ماضيات مَن يهب للكشف عن جنايات ارتكبها آخرون على أكاديمي مهيب قبل عقد من الزمان أو يزيد قليلًا، خاصة مَن كان منهم على مقربة من الجناة؟

نميري طيش حنتوب

كثيرًا ما نعت بعض السخفاء نميري بـ"طيش حنتوب". كنت أستعجب، بل أستهجن ذلك الوصف لأكثر من سبب. السبب الأول هو يقيني أنه ليس من بين أولئك الذين كانوا ينعتون الرجل بتلك الصفة مَن قام بالتحقق من ذلك في النتائج الفصلية أو النهائية لتلك المدرسة. السبب الثاني هو عدم الوعي بأن جميع طلاب مدرستي وادي سيدنا وحنتوب لم يتجاوزوا الستمائة والأربعين آخذين في الاعتبار أن بكل مدرسة فصلين لكل مرحلة. هذا الحساب يجعل من نميري واحدًا من أميز طلاب السودان الستمائة وأربعين الذين اجتازوا حاجز الدخول لهاتين المدرستين والخروج منهما بنجاح. نميري أيضًا كان رئيسًا لإحدى داخليات مدرسته، وهو موقع لا تختار له إدارة المدرسة إلا مَن كان ناجحًا في تحصيله العلمي، كما كان يتمتع بالقدرة على القيادة. السبب الثالث هو أن تقييم الأداء العملي في الحياة للرجال والنساء ابتناءً على نتائج تحصيلهم في المدارس يعبر عن جهل بمقومات النجاح في الحياة العامة. حقيقة الأمر أن الذين نعتوا نميري بتلك الصفة كانوا إما مدفوعين برفض سياسي أو فكري لنظامه، أو يعبرون عن حقد فردي عليه من ضرر نابهم منه. وفي الحالتين اتسم الحقد والرفض بشيء من الجبن، فقد شهدت غير قليل ممن كانوا يطلقون على نميري ذلك النعت ينادونه عند لقائه بقولهم "يا ريس"، وليس "يا طيش". هل كانوا يفعلون ذلك من باب

الأدب واللياقة؟ لا أظن، فعندما يبلغ الغضب بالمرء حد الإقذاع في وصف آخر لا يترك هذا للغاضب أيّ مجال لسلوك منتسب للأدب. وبما أننا في معرض استخدام التعبيرات التركية مثل "برنجي" و"طيش" نقول إن نميري لو بلغه أن أحدًا أطلق عليه ذلك الوصف لرد عليه بكلمة تركية أيضًا هي "طُظ". والطُظ هو الملح، أدنى مواد الأكل ثمنًا.

نميري والمتزلفون

من جانب آخر، شأنه شأن غيره من رفاقه العسكريين، لم يُعَد نميري في دراسته للعمل السياسي أو كان مشغولًا بقضايا السياسة دون أن ينتقص ذلك من قدراته في القيادة والإدارة. ولكن مشكلة السياسي العسكري تبدأ، عندما يتحول العسكري/ السياسي في الأنظمة الأوتوقراطية من رئيس لإدارة وطن إلى رجل من رجال القدر (men of destiny) أو مبعوث لإنقاذ الأمة مثل ناصر في مصر، والأسد في سوريا، وصدام في العراق، أو مجموعة الرؤساء الأفارقة الذين استقر في أذهانهم أن العناية الإلهية قد انتخبتهم لإنقاذ أممهم مثل هوفوت بوانييه في ساحل العاج، وكينياتا في كينيا، وسيكوتوري في غينيا، ونكروما في غانا، وموبوتو في الكونغو، وأياديما في توجو. فكثيرًا ما يساور هذا النوع من القيادات الظن أنها بهيمنتها على السلطة وأدوات العنف الرسمي التي توافرت لها قد أوتيت أيضًا الحكمة وسداد الأمر. تلك أيضًا هي المرحلة التي يفتقد فيها الحاكم أهم شيء يتميز به الإنسان السوي ألا وهو الفطرة السليمة، أو إن شئت إرسال الرأي على البديهة مما يسميه الفرنجة (Common sense). تلك أيضًا هي المرحلة التي تنفر فيها تلك القيادات من أي ناصح برأي لا يروق لها مما يوفر البيئة المناسبة لتنامي "المتزلفين" (sycophants) حوله. ولكيلا نقسو على تلك الطائفة وننعتهم بالوصوليين (arrivists) أو الساعين للمنافع الشخصية (utilitarians) هم، في حقيقة الأمر، نساء ورجال يعملون لتحقيق ذواتهم (self-realization). تحقيق الذات يتم دومًا عن واحد من طريقين: الطريق الأول هو الكد وإجهاد النفس

لتحقيق النجاح، إن لم يكن النبوغ، في المهنة؛ والثاني طريق لا يسلكه إلا قليلو القدرات أو العازفون عن الكد والكدح لتحقيق غاياتهم؛ ولهذا يؤثرون البحث عن راع يتحلقون حوله كيما يُمكِّنهم من تحقيق ما لم تُمكِّنهم قدراتهم من الوصول إليه. هذا المسلك ينتقل بهؤلاء إلى مرحلة التزلف وهو المبالغة في مدح الراعي تقربًا منه أو طلبًا لحظوة عنده.

البواعث التي تدفع المرء للتزلف للقائد السياسي أو لمدير الأعمال لخصتها باحثة أمريكية في كتاب يجدر بكل باحث قراءته وعنوان الكتاب "إغواء القيادات السامة: لماذا نتبع رجال الأعمال المدمرين والسياسيين الفاسدين".

(The Allure of Toxic Leaders: Why We Follow Destructive Bosses and Corrupt Politicians) صاغت هذا الكتاب الباحثة جين ليبمان بلومين الأستاذة بجامعة كليرمونت بالولايات المتحدة، وفي إجابة عن ذلك السؤال الذي طرحه عنوان الكتاب قالت المؤلفة إن أكثر ما يحمل الناس، بِمَن فيهم بعض العقلاء، على قبول هذه القيادات واللهاث وراءها الراحة الزائفة التي يوفرونها لهم بتقديم حلول تبسيطية للمشاكل المعقدة التي يعيشون فيها للدرجة التي يصبحون فيها أسارى لذلك الوهم. هذه الحالة عند ليبمان هي في حقيقتها تعبير عن شيئين، الأول هو معالجة نواقض بسيكولوجية تعود إلى قصور فكري عن تحليل الظواهر السياسية، والثاني الرغبة في تحقيق الذات (self - actualization). غاية المتزلف في الحالة الأولى هي إرضاء رغبته في أن يكون وسط الأحداث، وعندما يصير في وسطها يصبح همه الأكبر هو الاطمئنان إلى أن الوضع القائم (status quo) سيبقى دائمًا. أما في الحالة الثانية فإن تحقيق الذات لا يتم بالمكسب الذي يتلقاه من الوظيفة مالًا أو جاهًا أو مكانة فحسب، وإنما أيضًا بإحكام الخناق على أي فرد أو مجموعة يهابونها أو يكرهونها أو هي مصدر غيرة لهم. وبهذا تصدق على السياسة نظرية قريشام حول النقود: "النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من السوق". هذا الوضع المأساوي قد عانته منذ الاستقلال، وإلى وقت قريب، أغلب الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية،

ولكن ظلت آسيا بمنجاة منه باستثناء دول قليلة مثل كوريا الشمالية، والفلبين، وباكستان. لذا لا عجب في أن تتضمن المكتبة الأفريقية العديد من الإصدارات حول القيادات السامة. من بين هذه الكتب كتاب القاص العاجي (من ساحل العاج) أحمدو كوروما "في انتظار الوحوش للتصويت" ويعني الكاتب بالتصويت: تصويت الناخبين في الانتخابات لا تصويت الوحوش في البرية. في تلك القصة كشف راوٍ اسمه بنقو عن أقاصيص مضحكة مبكية عن حاكم أفريقي اسمه كوياق كلما قرأت وصفًا له إلا وارتدَّ بي البصر وهو حسير إلى السودان، وفي أكثر من عهد.

في عالم المشعبذين والمفسدين

رغم ما سبق قوله عن محاسن نميري، فمن واجبنا أن نبين ما الذي دهى الرجل حتى استحال أمره، واستحالة الأمر هي اعوجاجه بعد استواء. ثمة عوامل ثلاثة تآزرت كيما تقود إلى تحول مأساوي في شخصية الرئيس. العامل الأول هو الخرافة والسحر. والثاني هو تسلط الغيارى من إخوتهم على مَن هم في مجلسه. والثالث هو الفساد من جانب قلة اصطفاها حتى وقع في حبائلها. وما كان المرء ليظن أن رجلًا عركته الحياة وتمرس فيها مصاحبًا خيرة الناس ودهماءهم، وغشي الأعراس وغنى ورقص فيها ثم أطفأ في بعض الأحايين مصابيحها، وخاض المعارك الحربية وكان فيها مغوارًا، كيف يمكن لرجل كهذا أن ينتهي به الأمر إلى أسطرة الحياة والإيمان بالخرافات. الأساطير قد تكون مستملحة، ولكنها دومًا كاذبة. أما الإيمان بالخرافات فهو خَرق، وفي الخرق شؤم. هذان موضوعان لا يستجيد الكتابة عنهما المؤرخ أو المعلق السياسي، وإنما القاص الراوئي، كما أن دواءهما الناجع لا يكون إلا على أيدي الخبراء النفسيين.

دخل نميري عالم السحر بعد محاولة غزو الخرطوم ونجاته منها، وفي ذلك العالم أحاط نفسه، بل أحاطت به، جماعة لا أجد وصفًا لهم غير المشعبذين. الشعبذة هي المهارة في الاحتيال، وإبراز الأشياء على غير حقيقتها بالإيهام. هذه

الظاهرة بدأت بصورة محدودة، ولكنها استشرت بعد أن ولج القصر مدرس **لعلم** الحيوان في أكبر جامعاتنا (جامعة الخرطوم) هو بهاء الدين محمد إدريس. **كان** بهاء، قبيل تعيينه السياسي، موقوفًا عن العمل بالجامعة إثر تحقيق أجرته لجنة ثلاثية في جريمة تتعلق بالشرف المهني: كَشف أوراق الامتحان لإحدى طالباته. تلك اللجنة ضمت الأستاذ أمين الكارب، والأستاذ محمد إبراهيم خليل، والأستاذ أحمد المرضي جبارة. وبعد تحرٍّ دقيق قضت اللجنة بإدانته، وطلبت منه الاستقالة حفاظًا على سمعة الجامعة، وقد فعل. وفي سعيه من أجل الحصول على عمل جديد هب لإنقاذه الراحل السماني عبد الله يعقوب أمين عام مجلس البحوث، فعينه مساعدًا إداريًّا له. وبما أن الرئيس كان راعيًا للمجلس آنذاك، انفتح الباب على مصراعيه للقاء مباشر بين بهاء والرئيس. وقد ظللت، كما ظل آخرون، نرى الرجل يقف بالساعات أمام مكتب الرئيس حاملًا معه بعض الأكياس في حين كان المرء يتوقع أن يُقْدِم المساعد الإداري لأمين المجلس القومي للبحث العلمي على الرئيس حاملًا معه ملفات عن مشروعات البحث العلمي، بدلًا من أكياس من الشمام والمانجو أنتجتها مزارع الدكتور معلوف التي صودرت وألحقت بمجلس البحوث. أوتدري ما الذي كان الدكتور يقول لرئيس البلاد؟ بالحرف كان يقول "**حكمة الله ده إنتاج مزارع مجلس البحوث، وده كله من فضلك يا ريس**". لم يكتفِ بهاء بهذه المهازل بل اتصل بأحمد سليمان وزير العدل يومها للحصول على تقرير لجنة التحقيق وتدميره: وما درى السائل والمسؤول أن تقارير لجان التحقيق في المؤسسات العامة مثل الجامعة لا تودع لدى وزارة العدل. وعندما علم بالأمر مدير الجامعة، الراحل مصطفى حسن إسحاق جاءني غاضبًا بحكم صداقتنا يروي لي القصة. ويقول: "إن كان هناك من يريد تدمير هذا التقرير فسأنسخ منه مائة نسخة" ثم هَدَّأ مصطفى من روعه قليلًا وأضاف: "ليتنا أبقينا هذا المعلم في الجامعة، فأقصى ما كان ما سيفعله هو تسريب الامتحانات لبعض طلابه والاستيلاء غير المشروع على الأموال البسيطة التي كنا نضعها تحت يديه لشراء الضفادع والعلاجيم للتشريح، بدلًا من تمكينه من العبث بأموال الشعب".

موضوع البهاء أثار اهتمام آخرين في النظام، على رأسهم عمر الحاج موسى. فذات مرة طلب مني عمر أن أصحبه لزيارة نميري في مكتبه لنكشف له عن الضرر الذي يمكن أن يلحقه بهاء بالنظام. قال نميري: "**أنتو ليه مشغولين بالزول ده؟ ليه؛ أنا عاوزه لمهام لا يمكن أن يقوم بها واحد منكم**". سأله عمر: "أي مهام تعني؟" فرد الرئيس: "مسائل شخصية" فأجابه عمر: "أنت إذن في حاجة إلى (Staff Officer) ويمكننا أن نختار لك ضابطًا مقتدرًا من الجيش لهذا الغرض". أطرق نميري ولم يرد مما جعل عمر يقول: "**يظهر يا ريس أنت شايف في بهاء شيء نحن ما قادرين نشوفه**". ثم استودع الرئيس وأمسكني من ذراعي وهو يقول: "**أنا قدامي كبري لأعبره**". كان عمر يشير إلى الجسر الذي سيعبره، إذ كان يسكن في الشط الآخر من النهر، ولكن عند خروجنا قلت له: "**أمام كلينا أكثر من جسر لنعبر**".

وذات مرة تحدثت بشأن مدرس علم الحيوان مع الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر، وكان زين عليمًا بأخبار المدينة. قال: "أولا تعرف ما هي المهمة التي أناطها نادي الهلال بال scientist بتاعكم". قلت صادقًا: "لا أعلم شيئًا عن انتمائه لفريق الهلال، ناهيك عن علمي بدوره فيه". قال زين: "دوره كان هو تجنيد الأناطين لتمكين الفريق من النجاح في مبارياته". ترى ما الذي يستطيع المرء أن يقول، وكنا في نهايات القرن العشرين، والسير فوق أرض القمر والصعود إلى المريخ (لا الهلال) واكتشاف الجينيوم البشري، إن كان هذا هو حال المنسوبين إلى العلم من رجاله. ولئن قال آخر إن ذلك هو السودان كما خلقه رب العباد، وأراد له أن يكون فلن نكتفي بالقول: "تلك هي إرادة رب العالمين التي لا راد لها" بل نستذكر أيضًا أن رب العالمين قد خلق جهنم وبئس المهاد؛ هل هناك مَن يفرح ببئس المهاد؟

تواطأ مع المشعبذين، بطريق غير مباشر، السياسيون الغيارى مما أنجز غيرهم وبذلك تحالفت السياسة مع الدجل. طائفة الغيارى هذه رأت أن التحالفات المصلحية في السياسة تبيح لهم ما لا يبيحه خلق أو مبدأ أو ذوق. سيخبل عقلك

إن رويت لك بعض نوادر المشعبذين الذين كان يقدمهم مدرس علم الحيوان لنميري: **"يا ريس "الجماعة" قالوا الراجل الأسود القليد أبعده منك والابيضاني إلفي خده شامه خد حذرك منه، والبلبس شبط مع بدلة عاوز يتعشي بيك فاتغدى بيه قبلما يتعشى بيك"**. ولا تسألنَّ عمن هم الجماعة، فمن هؤلاء مَن وفد إلى الخرطوم من تُلُس بدارفور، ومنهم نفر في الجيش استدعاه نميري من القيادة الشرقية، ومنهم شيخ من تونس الخضراء كان نميري يبعث له بطائرة خاصة لنقله إلى الخرطوم من تونس. أليس غريبًا أن يتكثر الرئيس بهؤلاء المشعبذين لا ليباهي بهم الأمم، بل ليحمي بهم نفسه من عاديات الزمان، وكأن أجهزة الأمن والقوات العسكرية السيارة والخيالة والمحمولة جوًّا وبحرًا لا تكفي كلها لحماية الرئيس "القائد"؟ من الطبيعي أن تودي رفقة هؤلاء بأي شخص إلى خُبلة، خذ عني، مثلًا، نادرة من نوادر هؤلاء. ففي إحدى المرات عندما عاد الرئيس من إحدى أسفاره كان أمام داره مدرس علم الحيوان منتظرًا، ومعه كبش عظيم ذو لون أبيض يعلوه سواد. دهش الرئيس من المنظر، ولكن هدأ عالم الطبيعة من روعه قائلًا: **"يا ريس الجماعة أوصوا بذبح كبش أبيض عليه نقط سوداء قبل دخولك الدار"**. هذه ليست أساطير، بل حوادث وقعت وإن كانت أقرب للأساطير التي تسلب لب الإنسان. ولا شك لديّ في أن الغيارى لم يكونوا منخدعين بهذه الأوهام بقدر ما كانوا خادعي أنفسهم بالظن بأن انهماك الرئيس مع المشعبذين سيخلي لهم الساحة السياسية دون وعي بأن الساحة لم تعد ساحة سياسة، بل ساحة نزلت بها كبائر. تلك هي المرحلة التي قال لي فيها عبد الرحمن عبد الله الإداري المتميز: "آن لنا أن نكف عن الانكباب في العمل من أجل الإنجاز التزامًا بنصيحة والدي رحمه الله". قلت له: "وبم نصحك الوالد؟"، فرد أن والده نصحه قبل رحيله بألّا يوضع على قبره شاهد. وعندما سأل الابن والده عن السبب قال: **"يا ولدي الشواهد تتبول عليها الكلاب"**.

ما كان الكاتب ليتوقع أن يدعوه نميري في 9/ 8/ 1976، أي بعد نصف عام قضاه في الوزارة "الهامشية " التي ظن أو توهم الغيارى أنه قد نُفي إليها

ليكون مساعدًا للرئيس للعلاقات الخارجية ومسؤولًا عن التنسيق في الرئاسة. فبعد ثماني سنوات من العمل على مقربة من نميري في نظام مايو أدركت الكثير من طرق الرئيس في تناول الأمور، ومن ذلك تفتكه فيها، والتفتك في الأمور هو التقرير فيها دون مشاورة أحد رغم تكوثر الراغبين في نصحه من حوله. ولا شك في أنه لو شاور وزير الشعبذة الرئيسي في أمر ذلك التعيين لسعى لتوه إلى مشعبذيه لإيقاف ما يحسبونه كارثة مُقدمة، ولو شاور إياقو وأضرابه من الوزراء لاصطنعوا من الأسباب ما كان يجعله يفكر في الأمر مرتين. سألت نفسي ما الذي دفع نميري لأن يرمي بي مرة أخرى في موقع أنكره عليَّ قبل نصف عام ملحقًا بي كل أمر مُذِم مَعيب، أهو رمى بي في الشدة حتى يختبرني بعد ثمانية أعوام من الاختبار؟ على ذلك السؤال رددت على النفس، بالقول إنها فتنة أخرى، ومن معاني الفتنة الامتحان: ﴿ أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ [التوبة: 126].

بانتقالي للقصر أصبحت على مقربة من منسق المشعبذين دون أن ينتابني خوف من المنسق وصحبه إذ لنا عوذات تعلمناها من الأجداد تُبطل عمل هؤلاء وتطرد عنا شياطينهم. الخوف الحقيقي كان مما شهدت في أروقة الحكم، رجال ونساء ارتقى بهم نميري إلى القمم دون أن يدرك أن المرء لا يرقى إلا على ظلعِه، أي بقدر طاقته. من هؤلاء وزير القصر الذي بدأ يتصرف، رغم مسكنته، وكأنه رئيس للوزراء. المسكنة ليست هي الفقر فقط، فوزير القصر لم يكن فقيرًا بهذا المعنى خاصة عندما أصبح خِدنًا للمليونير السعودي وممثلًا مقيمًا له داخل أجهزة السلطة، ولكن المسكنة في القاموس تعني أيضًا الضعف. ومن بين الذين رقوا على ظلعهم واحد (محمد محجوب) أصبح كاتبًا لديوان الأمير يصوغ له الخطب، كما كان القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي اللخمي يفعل مع السلطان صلاح الدين الأيوبي. القاضي الفاضل، كما وصفه العماد الأصفهاني كان بليغًا "فصيحًا وذا قريحة وقادة وبصيرة نقادة" حتى قال صلاح الدين فيه: "لا تظنوا أني ملكت البلاد بسيوفكم، بل بعلم القاضي الفاضل". قيل أيضًا عن علم القاضي الفاضل

"هذا عالم لا تسعه عسقلان"، وكان مولد القاضي الفاضل بعسقلان من أعمال الشام. لا شك لديّ في أن خبر القاضي قد أتى على نميري، فأدبه كان من بين الموضوعات التي تدرس بين مناهج الأدب العربي في المدارس الثانوية، ولكن إن ظن "ولي الأمر" أن علم كاتبه ذلك لم تكن تسعه أرض السودان، فقد كان ممعنًا في الخطأ رغم أنه كان من حق صلاح الدين "السوداني" أن يكون له كاتب لخطبه ورسائله طالما كان ذا قريحة وقادة وبصيرة نقادة وخَلاقًا يمنعه عن أذى الآخرين.

نعم، أخطأ نميري التقدير في الاختيار؛ لأن ما كان يسطره كاتب الدولة السودانية لم يكن ينبي فقط عن جهل الكاتب بأي جنس من الأدب، بل أيضًا كان يحمل الرئيس على نقد غير مبرر لوزرائه ومسؤوليه عبر التليفزيون، وكأنه يريد التشهير بهم. أخذ قاضي نميري "غير الفاضل" أيضًا يوعز لأحد الكتاب المصريين لتأليف الكتب حول الإسلام، مثل "الشريعة لماذا" وكان ذلك في المرحلة التي ولج فيها نميري مرحلة القيادة الرشيدة، ولا أدري ما الذي عناه نميري بالرشد، فالرشد هو الهداية والاستقامة على طريق الحق. مع ذلك اقتصر نميري الرشد عندما ثاب إليه على الامتناع عن شرب الخمر، وكان ذلك في رسالة مشحونة بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية وجهت إلى جميع الوزراء ووكلاء الوزارات ينهاهم فيها عن الشرب. مع ذلك كنت موقنًا بأن نميري لم يكن جادًا فيما يزعم، إذ لم يبتغِ من رسالته تلك إلا ابتزاز من أراد ابتزازه، وهاك الدليل. فبعد غيبة طويلة عن الخرطوم في اجتماع لي بجنيف بمكتب التعليم الدولي (International Bureau of Education) زرت الرئيس في مكتبه لأقدم له تقريرًا حول المؤتمر. وأثناء جلوسي معه دخل علينا بهاء، وكأنه أراد اختلاس فترة وجودي مع الرئيس ليتحدث عن موضوع لا عجلة فيه. انتهره نميري قائلًا "**خلي الموضوع لحد ما انتهي من الوزير**". رغم ذلك قال بهاء وهو خارج "بالمناسبة سعادته لم يستلم خطاب القيادة الرشيدة"؛ و"سعادته" هو شخصي. لا أدري أي سعادة تلك التي أراد الوزير إسباغها عليّ كما لا أدري ما "المناسبة" إلا إن كان

وجودي أو بالأحرى وجود "سعادتي" مع الرئيس هو المناسبة. أدهشني تعليق الرئيس لبهاء "**منصور ده ما بتاع شراب ولكنه يقدم الشراب لزواره الأجانب**". ثم التفت إليّ ليقول: "**نصيحتي ليك ما تقدم مشروب للوزراء لأن بعضهم سيفرغ كل ما في القناني ثم يأتيني في الصباح ليقول أنت عارف يا ريس وزيرك عمل شنو إمبارح**".

ما إن خرج بهاء حتى فتح الرئيس درج مكتبه ليخرج منه حزمة من الردود التي جاءت على خطابه من نوابه ومن وزرائه على رسالته التي يحظر فيها عليهم الشرب. بدأ الرئيس بالرسالة التي بعثها إليه أبو القاسم محمد إبراهيم، وكانت حافلة بالأحاديث النبوية، ثم قرأ رسالة من بونا ملوال الذي لا يتعاطى الخمر أبدًا وعند هذين الردين. كتب بونا للرئيس يقول: "أنا لا أستطيع أن أقطع لك عهدًا بعدم الشرب في المستقبل، إذ لا أدري ما الذي يدخره لي المستقبل". حول ذلك الخطاب قال لي نميري: "**شوف اللماضة بتاعة صاحبك، حسع كان في داعي للرد ده**". خرجت من عند الرئيس في حالة ذهول مما سمعت وكان أول مَن التقيت به زين العابدين محمد أحمد عبد القادر وهو في طريقه لمكتب الرئيس. لم أسأله عما كتب في رده على الرئيس لأن الرئيس لم يطلعني عليه بل سألته ما الذي دهي ابا القاسم حتى يكتب ما كتب. قال لي زين "**نميري مش كتب خطابه بوصفه مكلفًا من الرسول**". سألته: "ماذا يعني ذلك؟". فرد بالقول:"**أنت متوقع أبو بكر الصديق يقول شنو عندما يخاطبه نميري بلسان سيد الوجود**". رحم الله زين فقد كان سديد الرأي حاضر البديهة. وحال وصولي الوزارة سألت إبراهيم نور، وكيل الوزارة هل تسلم خطاب القيادة الرشيدة من الرئاسة؟ فرد بالإيجاب قائلًا "**آي وياهو مرزوع في درج مكتبي**". سألته: "ألم ترد عليه؟" قال: "**أنا جنيت أرد على كلام مجانين**"، ثم أضاف: "**والله يا منصور لو ما توقفوا الراجل ده عند حده، تأكد أن خطابه الجاي لينا سيأمرنا فيه أن لا نجامع زوجاتنا إلا يوم الخميس**". قلت لنفسي صدق إبراهيم فنحن حقًا في حالة فساد عقل.

من هنا أوجِّه

أخذ نميري، من بعد، يخاطب أهل السودان في حديث شهري عبر التلفاز كان يعده محمد محجوب يوم أن كان مستشارًا صحفيًا للرئيس قبل أن يتحول إلى كاتب ديوان. وكان وزير الإعلام عمر الحاج موسى يحرص دومًا على مراجعة كل ما يكتب المستشار الصحفي، ويزيل منه ما تنبغي إزالته وهو في الطريق مع الرئيس ومستشاره إلى دار الإذاعة بأم درمان. وكان الرئيس دومًا يستجيب لنصائح عمر. ولكن بعد استفراد جماعة القصر بالرئيس، وخروج عمر من الوزارة، بل من الحياة الدنيا رحمه الله، تحول المستشار الصحفي من كاتب خطب إلى صانع سياسات، أو هكذا تظنى. فخطابات الرئيس لم تعد استعراضًا لإنجازات حكومته، بل توجيهًا لوزرائه بما ينبغي عليهم أن يفعلوا. تلك التوجيهات التي كانت تبدأ بالقول **"ومن هنا أوجه"**، تضمنت قرارات مالية لم يستشرِ فيها وزراء المال، وقرارات تنظيمية لم يؤخذ فيها رأي أهل الإدارة، وقرارات تمس عصب الاقتصاد لم يستشر فيها من يدير الاقتصاد، وقرارات سياسية لا دراية للمكتب السياسي للحزب القائد بها. وفي كل ذلك ضير كبير على الدولة والحزب، خاصة إن كان في أغلب ما كتب القاضي غير الفاضل تَكَذب على الأحياء وتَخَرُّص على الأموات حتى لم يعد المرء يصدق صحة حرفي التعريف (الألف واللام) فيما كتب. ظللت أبلغ نميري، إفصاحًا مرة وإيماءً مرات، عن الخطر الذي تمثله تلك الجماعة لا على النظام فحسب، بل وعليه أيضًا. ولكن كلما أخذت في إثارة انتباهه لبعض الممارسات التي قد تسيء إليه ومن ثَمَّ إلى نظام حكمه كلما أحسست بجفوله عن الاستماع إلى ما أحدثه عنه. ولكن ما أثار دهشتي بصورة أكبر تعامل نميري مع تقارير الأمن. فقد درج على نميري، رئيس جهاز الأمن في تقديم تقارير مفصلة عن نشاط بهاء وعدنان. وفي إحدى المرات أبلغ نميري الوزير المسؤول بمجلس الوزراء آنذاك (عبد الله الحسن الخضر) الذي كان يرفع عبره تلك التقارير بأنه **"زهج من التقارير عن عدنان وبهاء"** أبلغ عبد الله على نميري بغضب الرئيس فما كان من نميري الأمن إلا أن قال لوزير

مجلس الوزراء **"ليس واجبنا أن نبسُط الرئيس بل نقدم له الحقائق بعد تحليلنا لها والتي نقدر أنه من الضروري أن يلم بها وليفعل بها الرئيس بعد ذلك ما شاء"**.

لذلك لم تعترني دهشة عندما قرر الرئيس إعفائي من منصبي: مساعد الرئيس ووزير الخارجية وإحالتي إلى الاتحاد الاشتراكي أمينًا للفكر والدعوة ورئيسًا لمجلس إدارة الصحافة؛ مما يكشف عن نظرته الدونية للفكر والدعوة في "الاتحاد الاشتراكي العظيم". القشة التي قصمت ظهر البعير، وأفزعني أمرها رغم أنني لم أكن أظن أبدًا أني من الفُزعَة، وقع بعد اجتماع لمجلس الوزراء. ففي اجتماع للمجلس برئاسة الرشيد الطاهر قدم وزير المالية (الشريف الخاتم) تقريرًا مقلقًا عن الوضع المالي في البلاد. في تعليقي على ذلك التقرير خلال الاجتماع، قلت للمجلس إن الوضع الذي عليه البلاد، حسبما وصفه وزير المالية، كان ليقود إلى تصفية أي شركة لو كانت حكومة السودان شركة. هرعت "وزيرة مناضلة" إلى مكتب الرئيس بعد الاجتماع لتبلغه أن وزير خارجيته دعا في مجلس الوزراء لتصفية الحكومة لأنها مفلسة، انظر إلى التلبيس في نقل الحديث بل تدليسه. وبدلًا من أن يدعو نميري رئيس الوزراء الرشيد الطاهر ليسأله عما جاء في تقرير وزير المالية والتشاور معه حول ما ينبغي عمله لتدارك المخاطر التي تكتنف البلاد، أو يدعوني إلى مكتبه لأبين له ما قلت في المجلس، استدعاني ليدور بيننا الحديث التالي: **"يا منصور أنا سبت ليك الخارجية تعمل فيها زي ما أنت داير، مالك ومال المالية؟"**. سألت نميري: "عم يتحدث"، فروى لي ما نقلته إليه الوزيرة النمامة. تجاوزت ما قال به طه حسين في "المعذبون في الأرض" عن هذا النوع من النساء: "من النساء ما لا تحفل الشمس بهنَّ حين تطلع، ولا يحفل الليل بهنَّ حين يقبل"، لأقول للرئيس: **"أولًا يا ريس جميع ما كنت أقوم به في الخارجية تم بعلمك وتمت مشاورتك فيه، و يصدق ذلك حتى على المبادرات التي قمت بها بعون من الفريق الذي يعمل معي"**. أردت بذلك القول الرد على زعمه **"تعمل فيها زي ما أنت عاوز"**. قلت ثانيًا إن لي مسؤوليتين في هذه الحكومة: مسؤوليتي كمشرف على القطاع الخارجي في الدولة، ومسؤوليتي التضامنية عن كل ما يصدر عن المجلس من قرارات. ولا شك في أن جهل الرئيس، أو بالأحرى تجاهله لأن للوزراء

مسؤولية تضامنية عن كل ما يصدر من مجلس الوزراء، يكشف عن إغفال مريع، ليس فقط لتقاليد الحكم، وإنما أيضًا لنصوص دستور البلاد.

في طوال فترة مايو الأولى، وجزء من مايو الثانية، كان الصراع بين الأطراف إما صراعًا فكريًّا مع جماعات اليسار، مَن اتجه منهم ذات اليسار عن إيمان أو تياسر للمشاركة في الزفة. أما في زمان الخرافة، فقد كاد بعض أهل الخرطوم الصبية أن يخرفوا دون أن تبلغ هي مرحلة الخرف. نقول كادت لأن نميري لم يكن حتى تلك الفترة مستعدًّا للتضحية بوزرائه ومساعديه الذين حققوا له ولبلادهم ما جعل منه رئيسًا نابه الذكر في أرجاء القارة والعالم. التحول الحقيقي في مسلك نميري نحو وزرائه بدأ عندما تحولت العلاقة بينه وبين مدرس الجامعة منسق الشعبذة في القصر الجمهوري إلى علاقة أشبه ما تكون بعلاقة فاوست وشيطانه مستوفيليس في رواية يوهان وولفجانج جوته. تلك هي الفترة التي لم يعد فيها الكثير من الوزراء يجرؤون على مقابلة الرئيس إلا بعد الاطمئنان من حرسه إن كان "سيادته" في حالة رضا أم غضب، فمكتب رئيس **"نظام مايو الاشتراكي"** في **"جمهورية السودان الديمقراطية"** أضحى في تلك المرحلة مثل ديوان النعمان بن المنذر بن ماء السماء، حيث كان أتباعه يترقبون أيام سعده كيما يسعون للقائه، وأيام نحسه حتى يهابونه ويزورّون عن لقائه.

نميري والشيخ الحكيم

كلما عادت بي الذاكرة لتلك الأيام، وردت على خاطري نصيحة وجهها البابو نمر لنميري. فبعد محاولة غزو الخرطوم من جانب المعارضة ونجاة نميري ومرافقيه (وكنت من بينهم) من محاولة إسقاط الطائرة التي كانت تقلنا من باريس بعد زيارة رسمية لفرنسا ألقى نميري خطابًا مهمًّا على مجلس الشعب، أدان فيه المحاولة ولعن من قاموا بها. وبعد الخروج من المجلس اختلى الرئيس في حديقة البرلمان بنفر من صحبه: عمر الحاج موسى، وجعفر بخيت، وعبد الرحمن عبد الله ووكيل وزارته أمير الصاوي، وشخصي. كان الرئيس يتميز من الغضب في ذلك

المجلس، وعندما شهد الناظر بابو يخرج من قاعة البرلمان وجه أحد حراسه لدعوة الناظر للجلوس معه، فهرع الناظر للمجلس. وبعد التحايا قال الرئيس للناظر: **"يا شيخ بابو انتو وين كنتو لمن الناس ديل تجمعوا وكلهم من قبائلكم ودخلوا الخرطوم لقلب النظام وقتلوا ضباطنا وجنودنا وكانو عاوزين يسقطو طيارتي من الجو؟"**. رد الناظر: **"تديني الأمان يا ريس؟"**، فقال له الرئيس: **"معاك الأمان"**. بعدها انطلق البابو يقول: **"لَّمن كانت عندنا سلطة في بلدنا ما كان بتدخل فيها أو تمرق إبرة دون ما نعرف. ولكن بعد ما جو ناس تصفية الإدارة الأهلية الحال اتغير، عصرونا كَي عصرونا كَي لمن بَقونا مُشُك،** (المُشك هو ما تبقي من المريسة) **أها نعمل شنو"**. في تلك اللحظة التفت عمر حاج موسى ليقول لجعفر بخيت: **"بِل راسك، أنت أترفت"** ومما هو في علم الكافة أن جعفرًا كان هو مهندس مشروع تصفية الإدارة الأهلية. لم يأبه نميري لذلك التعليق، بل استمر في الرد على سؤال الناظر: **"أها نعمل شنو؟"**. قال الناظر مرة أخرى: **"تديني الأمان يا ريس"** فرد نميري: **"معاك الأمان يا الناظر قول الدايره"**. هنا انطلق الناظر يقول: **"مُش الناظر ولا شيخ الخط حتى الراعي عندنا لما يمرق ببهيمته للخلا يأكِلها ويسقيها وهو يسبح في سبحته. ولمن يجي الليل يرجع بي بهايمه للحلة ويَدَخِلها في زريبته ويقفَل الزريبة بالشَوك وهو لسع يسبح لمن تنقطع سبحته. بعدين يلم السبحة ويربطها في توبه ويرجع لي داره. وفي الصباح يقوم عشان يصلي ويسبح يلقى حبات السبحة مخلوطه بالبعر، فيجدع البعر غادي وينضم سبحته ويقوم لي صلاته، دحين سألتني تعمل شنو؟ اديني الأمان"**. رد نميري على ذلك الشيخ الملحاح: **"قلت ليك يا شيخ بابو معاك الأمان على طول"**. هنا قال الشيخ: **"يا ريس اجدع البعر وانضم سبحتك كويس"**. ترى لو كان "الرئيس القائد" وصحبه قد أحسنوا الإنصات إلى أمثال ذلك الشيخ الحكيم بدلًا عن الاستماع إلى المشعبذين الضالين أو السياسيين المضلين ومَن تبعهم بغير إحسان إلى يوم الدين، أما كان لينتهي إلى وضع أفضل، فَمَنْ ذا الذي يخلط العقيق اليماني ببعر الشياه؟

الفصل

الثالث عشر

13

من فساد مزعوم إلى فساد مدمر

في فترة مايو الأولى، صدر أول قانون ضد الفساد الاقتصادي في عام 1969م، وَقُدِّم للمحاكمة بموجبه في سبتمبر من العام نفسه عدد من وزراء "العهد البائد" تحت تهم تراوحت بين المحسوبية في منح الرخص التجارية (وزير التجارة السابق أحمد السيد حمد)، واستخدام السلطة الرسمية لكسب شخصي (وزير الصحة السابق أحمد زين العابدين)، ومنح رخص خارج إطار القانون (كلمنت مبورو وزير الصناعة)، وتبديد أموال الدولة (وزير الإعلام عبد الماجد أبو حسبو). جميع هؤلاء الوزراء حوكموا عبر محاكم ثورية (لا قضاء طبيعي) بالسجن والغرامة والحرمان من الحقوق السياسية ومن عضوية مجالس إدارات المؤسسات العامة. وعندما يعيد المرء بصره إلى الوراء، يصعب عليه أن يصدق أن النظام الذي استفسد ما فعله هؤلاء الوزراء يمكن أن يجنح إلى فساد أكبر عبر تحالف شرير بين عصابات داخلية وخارجية، بل إلى فساد اضطربت معه أمور الدولة، وانتابها خالل كبير. ذلك الفساد الكبير تمحور أولًا حول صفقات البترول ثم استشرى ليشمل جميع قطاعات الاقتصاد. كبير المفسدين كان هو رجل الأعمال السعودي عدنان خاشوقجي، وإلى جانبه تابع مطيع يُدْعَى سليم عيسى لا دور له إلا المهام التي يعافها الرجال.

هوة الفساد العميقة

هدتني قرون استشعاري إلى الهوة العميقة من الفساد التي يمكن أن تنحدر إليها البلاد عندما جاءني إبراهيم منعم بنبأ لا يُلم به مسؤول، ثم يتوجه لداره لتناول الغذاء. كان خاشوقجي في جلسة عمل مع نميري وعدنان للتداول حول موضوعات تتعلق بالتنمية في السودان عبر دعم مالي لا يتوقعه المرء إلا من البنك الدولي أو الصناديق العربية: إيداع مبلغ مئتي مليون دولار في بنك السودان كوديعة من المملكة السعودية. والوديعة البنكية مال يتصرف فيه مَن استودع عنده لا وسيط خارجي. ولكن عدنانًا جاء بخطة تخلو من البراعة ولا ينساق وراءها إلا شريك في الذنب أو غافل عديم فطنة. ففي دعواه أن مسؤولي المملكة طلبوا استخدام هذه الوديعة لإنشاء بنك تنموي في السودان إلى جانب دعم النقل العسكري بشراء ناقلات محددة (ماجيروس) للجيش وكأن الحكومة السعودية لا تعرف أولويات السودان في التنمية ولا سيما إن علمنا أن المملكة في تلك الفترة كانت تفاوض حكومة السودان في أمرين تعطيهما أولوية: حل ضائقة الوقود بإنشاء مصفاة في بورتسودان تمدها المملكة بالنفط الخام، وحل أزمة الغذاء بإنتاج السكر (كنانة). ومع ترحيبه برغبة عدنان في الاستثمار في السودان، أبان وزير

المالية للمستثمر ما في عروضه من فجوات كثيرة. وبانتهاء الاجتماع رافق إبراهيم منعم الزائر السعودي إلى الخارج، وما إن اختليا حتى سأل عدنان إبراهيم منعم: "أين حسابك البنكي؟". لاستدراجه قال إبراهيم: "حسابي في بنك النيلين". سأل عدنان: "وأين هذا البنك؟". رد عليه الوزير بأن البنك في الخرطوم. هنا قال عدنان: **"خرطوم إيه، أنا أسأل عن حسابك الخارجي"**. فرد عليه إبراهيم بسؤال: "ما حاجتي لحساب خارجي؟". لا شك في أن عدنان قد قال لنفسه: "ما أغبى هذا الوزير". أما الوزير "الغبي" فقد عاد أدراجه إلى مكتب الرئيس لينقل له القصة. ماذا كان رد الرئيس: **"معقول يكون عمل كده، الراجل بالغ"**. وهذا هو كل ما أبداه نميري من إدانة لمستثمر أجنبي كان يسعى لرشوة وزير ماليته.

مؤامرات عدنان وتابعيه بإحسان (أي إحسان عدنان إليهم) لإغواء الوزراء شملت جميع الوزراء الذين استعصى عليه أمرهم؛ فإلى جانب وزير المالية تعرَّض للمؤامرات بشير عبادي في النقل، وموسى عوض بلال في الصناعة، وزكي مصطفى النائب العام وشخصي. تلك هي اللحظة التي قررت أن أحيط فيها المسؤولين السعوديين بالأمر، خاصة وقد درج عدنان على الحديث دومًا بحسبانه مفوضًا من حكام المملكة. أخطرت بالأمر في البدء الرجلين اللذين كنت على صلة وثيقة بهما، خاصة في قضايا التعاون بين البلدين: عمر السقاف وزير الخارجية، وزكي يماني وزير البترول. أبلغني يماني بأن الأمر قد يتطلب حضوره إلى الخرطوم لقضاء بضع ساعات، وبالفعل حضر زكي يماني على متن طائرته الخاصة، وانتقل مباشرة من المطار لمقابلة الرئيس. ويا لهول ما رأى! فبدلًا من أن يجد في معية الرئيس الوزير المكلف بشؤون الطاقة يومها موسى عوض بلال أو وزير المالية، وجد الوزير عدنان خاشوقجي وخادمه المطيع سليم عيسى. شرح الوزير ما تستطيع أن تعمله المملكة للسودان في مجال النفط بالتعاون المباشر بين الدولتين، ولكنه فوجئ بأن مَن أخذ يدير النقاش معه هو سليم عيسى، فعدنان

أذكى من أن يفعل ذلك، إذ لم يكن ليجرؤ على مجادلة وزير بارز في الحكومة السعودية أمام رئيس دولة السودان في موضوع يعني الدولتين. وكان من البدهي أن يخرج يماني من الاجتماع غاضبًا؛ لأنه جاء للتفاوض مع رئيس السودان، فتولى التفاوض نيابة عنه مرافق لسمسار مهما كانت جنسيته.

كل هذه المناورات كانت تدور في الفترة التي أعقبت اتفاقية السلام في فبراير 1972 وهي الفترة التي ازداد فيها اهتمام العالم بالتنمية في السودان، جنوبه وشماله، وكان من أكثر الدول والمنظمات اهتمامًا بتلك التنمية منظمات العون الدولي، والدول الأوروبية، وعلى رأسها ألمانيا بعد عودة علاقات السودان معها إلى جانب المملكة العربية السعودية والكويت. هاتان الدولتان العربيتان أولتا اهتمامًا كبيرًا بالاقتصاد السوداني بدعم الاحتياطي النقدي للبلاد، وهو دعم كان السودان في أمس الحاجة إليه. فقد وفرت المملكة، مثلًا، قروضًا بدون فائدة في عام 1972 قاربت السبعين مليون دولار بضمان مؤسسة النقد السعودية (SAMA)، كما وفرت الكويت 10 ملايين دينار كويتي بشروط مقاربة. وامتدادًا لهذا التعاون طلبتُ من وزير خارجية المملكة عمر السقاف توفير دعم أكبر لبنك السودان بالشروط نفسها، وكان الرد إيجابيًّا، إذ سرعان ما تم الاتفاق بين وزير المالية السوداني، إبراهيم منعم منصور مع رئيس ساما أنور علي على توفير مبلغ لبنك السودان المركزي في حدود مائتي مليون دولار كوديعة لدى البنك. تلك هي الوديعة التي ما إن سمع عدنان عنها حتى قرر اهتبال الفرصة لاستغلالها بدلًا من إيداعها لدي البنك المركزي. خطته الجهنمية كانت هي استخدام جزء منها لتوفير بعض احتياجات الجيش (النقل) من شركة بعينها (ماجيرمرس) زاعمًا أن الاختيار قد وقع عليها من جانب مسؤولي وزارة الدفاع السعودية، ومن ناحية أخرى إنشاء بنك تنموي يتكون رأسماله مما تبقى من الوديعة السعودية على أن يدعمها دين مجمع (syndicated loan) يقوم عدنان بتجميعه. وبالفعل اتصل عدنان، وراء ظهر بنك السودان ومؤسسة ساما، ببعض

البنوك لهذا الغرض؛ مما أثار غضب المؤسستين. أزعج الموضوع أيضًا حكومة المملكة والمنظمات المالية الدولية، ولاسيما بعد أن نمى لعلمهما أن فوائد الديون المجمعة والعمولات التابعة لها بلغت 14٪ من أصل القروض. إزاء ذلك اتصل وزير المالية بوزير القصر بهاء الدين يسأله عن جلية الأمر، ولكن بهاء أنكر علمه بالأمر كلية.

وفي لقاء وزير مالية السودان في الاجتماع السنوي للمؤسسات الدولية المالية بواشنطن عام 1974 استنكر رئيس ساما تدخل عدنان في الأمر، كما كشف في الوقت نفسه رئيس البنك الدولي روبرت ماكنمارا لوزير مالية السودان عند لقائه به في الاجتماع نفسه عن قلق البنك ومؤسساته من الشروط الباهظة التي سيكلف السودان نفسه بها نتيجة للعمليات التي يزمع التعامل بها مع الوديعة السعودية. أضاف ماكنمارا أن هذا الأسلوب في التعامل مع المال سيجعل البنك يتردد في تقديم أي دعم تنموي للسودان. التحفظات نفسها أبداها وزير خارجية المملكة للرئيس نميري عند لقائه به في قمة المؤتمر الإسلامي بلاهور. وفي الواقع أبلغني ماكنمارا عند زيارته للسودان، وكانت تلك هي الزيارة الأولى والأخيرة لأي رئيس للبنك للسودان، بقلقه من الأسلوب غير المهني (non – business – non like) الذي اتبعه السودان في تلك العملية، حيث بلغت الفوائد المترتبة على العملية أكثر من ثلاثة أضعاف ما اقترحه بنك تشيس مانهاتن (4٪ مقابل 14٪). وبدلًا من أن يكف عدنان عن مؤامراته أقدم على مؤامرة جديدة بعد أن علم بما عرضه بنك تشيس من وزير القصر. هرع الرجل إلى ذلك البنك يحمل مقترحين: الأول هو تكليف بنك تشيس بتولي إدارة البنك التنموي الذي يزمع إنشاءه، والثاني بأن تكون لبنك تشيس نصف أسهم ذلك البنك. لم يسأل عدنان نفسه عما الذي يحمل بنك تشيس مانهاتن أكبر البنوك الأمريكية يومها على التعاون معه في أمر ينبغي ألا يعنيه طالما كانت الأبواب مفتوحة لديه للتعاون مع بنك السودان ووزير ماليته، من جانب، ومع ساما، من جانب آخر. هذه المناورات جعلت البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية تشعر أن في السودان حكومتين: الحكومة

التي يعرفها كل العالم، وتخاطبها الدول، ويقدم لها مبعوثو تلك الدول أوراق اعتمادهم، وحكومة ظل، أو بالأحرى حكومة ظلام، تدار من القصر عن طريق سمسار غير سوداني.

إزاء كل ذلك العبث اتفقت مع وزيري المالية السوداني إبراهيم منعم منصور والسعودي محمد أبا الخيل على إيكال الموضوع كله لبنك تشيس مانهاتن ووجهت الدعوة لديفيد روكفلر لزيارة السودان، في وقت كانت فيه أسرة روكفلر تمتلك أغلب أسهم المصرف. وفي الموعد المحدد وصل روكفلر الخرطوم وعقد اجتماعات مع وزير المالية ومحافظ بنك السودان ومعي، تمهيدًا للقاء الرئيس في مساء اليوم نفسه. ما حدث بعد ذلك جعلني أتمنى لو انشقت الأرض لتبتلعني؛ قال نميري لروكفلر بعد أن شرح له إبراهيم منعم ما اتفق عليه مع روكفلر: "لا علم لي بكل هذا الذي يتحدث عنه الوزير". وبالطبع ودع روكفلر نميري، وتوجه إلى الطائرة الخاصة التي جاء بها. ولحسن الحظ كانت بالرجل سماحة منعته من الغضب على نميري، أو الامتعاض مني لما لحق به من استهانة. فقد ظل يكاتبني ليس فقط حول قضايا السودان، بل حول قضايا أخرى ذات طابع دولي مثل قضايا البيئة. كما كلف روكفلر الدبلوماسي الأمريكي وين فريدريكس مدير العلاقات الخارجية ببنك تشيس بالكتابة إلى صديقه وزير الدولة بالخارجية جمال محمد أحمد ليبلغه أن البنك سيظل مستعدًّا للتعاون مع السودان متى ما طلب منه السودان ذلك. ويفيد أن نذكر أن روكفلر هذا كان واحدًا من الرجال الذين استضافوا نميري في زيارته غير الرسمية للولايات المتحدة التي لم تكن الإدارة الأمريكية راضية عنها كل الرضى. (ملحق 3)

ليت الأمر وقف عند ذلك العبث، اتصل أيضًا سليم عيسى بسفارة السودان بلندن يطلب منها، بتوجيه من وزير القصر، إعداد غرفة كبار الزوار في مطار هيثرو لاستقبال ووداع عدنان عند وفوده إلى، أو ارتحاله من، لندن. وعندما بلغ النبأ وكيل الخارجية فضل عبيد من سفارتنا بلندن، هرع إلى مكتبي ليبلغني

بالأمر. فقلت له: "حسنًا أن أبلغتكم السفارة، ولكني أظن أنها ليست بحاجة إلى توجيه. ردكم على السفارة ينبغي أن يكون هو إن كان عدنان الذي يعبر بلندن على الأقل مرتين في الشهر في حاجة لخدمة كهذه، فما عليه إلا أن يوجه الطلب للسفارة السعودية"، وذلك أمر كنت موقنًا بأن عدنان لن يجرؤ على فعله. الأثرياء كثيرًا ما يتصرفون كالأطفال، فالواحد منهم لا يغنيه ماله وما كسب، بل يسعى للحصول على وجاهة فارغة يحسب أنها تزيده قدرًا ورتبة. وحتى لا نظلم عدنان ربما كان وراء كل ذلك العبث والاستباحة للقواعد الدبلوماسية التي يلم بها أي دبلوماسي ناشئ رجلان: الأول هو سليم عيسى الذي لم تكن له غاية إلا إرضاء سيده، والثاني هو وزير القصر الذي قدم مصالحه - أيًا كانت تلك المصالح - على احترام قواعد الحكم في بلاده.

مرحى لدبلوماسيي الخارجية الذين لم تُسْكِر إلا واحدًا منهم خمر أبي الروقاء، وتقول العرب للغني الذي لا فضل له أو إحسان على أحد: "خمر أبي الروقاء لا تسكر". ذلك الواحد الذي وقع في حبائل عدنان دبلوماسي كان يعمل بسفارة السودان بالقاهرة، وكان ذلك الدبلوماسي يعمل تحت قيادة سفير مَرِس، والرجل المَرِس هو الشديد في معالجة الأشياء. ومن الواضح أن علاقات نمت بين ذلك الدبلوماسي مع سليم عيسى جعلت سليمًا يصطحبه أكثر من مرة في عطلات رأس الأسبوع إلى بيروت من وراء ظهر السفير. وعندما أحيط السفير علمًا بما كان الدبلوماسي يفعل، سعى للحصول على جوازه وسجل منه عدد الزيارات التي قام بها لبيروت ومواقيتها، ثم بعث برسالة للرئاسة يقترح فيها إجراء محاسبة للدبلوماسي لتغيبه عن مقر عمله بدون إخطار السفير. وعند وصول تقرير السفير للوكيل عرض عليّ الأمر بهدف تعيين لجنة لفحص الموضوع، ثم القرار بشأنه، قلت للوكيل في تقرير السفير ما يكفي لعقاب الدبلوماسي، ولكن عقابي له سيكون هو تخطيه في الترقيات المرتقبة؛ لأن هذا الصنف من الدبلوماسيين غير مؤهل بأن توكل له سفارة حتى وإن كانت في واق الواق.

المزيد من توغل المفسدين في شؤون الدولة

تهاون نميري -أيًا كانت الأسباب- مع الرجلين جَرّأهما ليس فقط على الاستهانة بالمسؤولين الذين يقفون في طريقهما، بل لاستباحة كل المؤسسات وتعدي كل الحدود. فمثلًا أنشأ عدنان شركة قابضة سُجلت في لوكسمبورج تحت اسم شركة ترياد القابضة لإدارة الأموال. تلك الشركة أخذت تخاطب المؤسسات الأمريكية في أمور سودانية بحت عبر سفارات أمريكا خارج السودان. فمثلًا، بعثت شركة ترياد رسالة إلى الملحق الاقتصادي بالسفارة الأمريكية في لندن تطلب منه دعم طلب سوداني لقرض للسودان من بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي. وبما أن أمريكا دولة تحكم العمل بين مؤسساتها قواعد راسية من جهة، وبين تلك المؤسسات والدول الخارجية من جهة أخرى انتهى الخطاب إلى السفارة الأمريكية لدى السودان. تبعت ذلك رسالة من السفير الأمريكي بالخرطوم وليام برور (William Brewer) لوكيل الخارجية فضل عبيد في 21 يونيو 1974 جاء فيها: "علمت بمزيد من الدهشة أن طلبًا قدم لسفارة الولايات المتحدة بلندن بناء على تعليمات من الخرطوم". (التعليمات كانت من القصر ولست بحاجة لتبيان مَن هو مصدرها). مضى برور للقول: "قبل أن يجد هذا الأمر طريقه إلى المضابط العامة (matter of common record) رأيت إعلامك به بصفة خاصة لأن مثل هذا الإجراء سيكون مُستغربًا في واشنطن كما من الصعوبة بمكان أن يكون محل رضا من بنك التصدير والاستيراد. ونحن هنا في الخرطوم على استعداد للتوسط بين حكومة السودان مع البنك، كما أن سفيركم المقتدر حمزة (عبد العزيز النصري حمزة) يمكن أن يقوم بهذه المهمة في واشنطن".

تطاول عدنان على مؤسسات السودان بلغ حدًا لا يصبر عليه أحد عندما وجهت شركة ترياد رسالة إلى وزير المالية بموجب تفويض للشركة من وزير القصر. تقول الرسالة إن الشركة وصلت إلى اتفاق مع جامعة ستانفورد للقيام مقابل نصف مليون جنيه (قرابة مليون ونصف مليون دولار يومذاك) بدراسات

في مجالات التخطيط الاقتصادي، الزراعة، النقل، التخزين. ورغم أن جامعة ستانفورد (على العين والرأس) فإنه فات على عدنان والوزير الذي من ورائه بضعة أشياء:

أ) إن حكومة نميري كانت تضم يومذاك رتلًا من الوزراء ونواب الوزراء والوكلاء، تخرجوا في كبريات الجامعات الأمريكية. ويحضرني، في هذه المناسبة، تعليق لأندرو يونق، سفير الولايات المتحدة بالأمم المتحدة عندما دعوته في منزلي للاجتماع بنخبة من أولئك الوزراء. فعند تقديمي لهؤلاء الوزراء إلى يونق أشرت إلى تأهيلهم الأكاديمي والمهني في الولايات المتحدة، فما كان من السفير يونق إلا أن قال: "سأبلغ الرئيس كارتر أن في حكومة نميري وزراء تخرجوا في الجامعات الأمريكية ونالوا منها أعلى الدرجات أكثر مما في حكومتنا".

ب) إن مؤسسات التنمية العربية جمعاء ضمت العديد من خيرة الخبراء السودانيين، وإنها أولت التنمية الاقتصادية في السودان مكانًا لم توله لدولة.

لهذا فإن جهل هذه الحقائق عدنان فاستخف بالسودان وخبرائه، فما كان ليجوز على وزير سوداني أن يجهل ذلك الأمر إلا إن كان أهون على قُعيس من أمه، وذلك مثل تضربه العرب لمن هانت عليه نفسه.

رَدُّ إبراهيم منعم وزير الاقتصاد على رسالة ترياد ومَن هم وراءها كان مُسكتًا بالحجة. كتب الوزير باختصار بالغ وبليغ:

1 - السياسات العامة وأهداف التخطيط أمور تدخل في صميم أعمال السيادة، وتحددها الأجهزة الرسمية المناط بها الأمر.

2 - خطط التنمية الزراعية للسودان يقوم بإعدادها الآن صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربي في إطار مشروعات الأمن الغذائي العربي،

وإن أرادت جامعة ستانفورد أن تقدم أي معونة في الأمر، فعليها الاتصال بالصندوق.

3- تخزين الغلال هو واحد من الخدمات الاقتصادية الاستراتيجية التي كلفنا بها شركة هاو الكندية، وقامت بتمويلها دولة الكويت. وبشأن تنفيذها تدور الآن مفاوضات مع فرنسا للقيام بالتنفيذ وتمويله في إطار التعاون الاقتصادي الفرنسي-السوداني.

4- خطة النقل للسودان أشرف عليها بيت الخبرة الأمريكية (أدار) بتمويل من حكومة الكويت.

ثمة أمران، يخطران على البال، إما أن وزير القصر لم يكن على دراية بكيف تدار مؤسسات السودان العامة، وكان جاهلًا بمشروعاتها الاقتصادية؛ ولذلك كان من واجبه نصح عدنان بالاتصال بتلك المؤسسات، أو كان حريصًا على تقديم مصالح عدنان التجارية، ومصالحه الخاصة من ورائها، على المصلحة العامة مما يرمي به إلى وحل الخيانة للوطن.

خاشوقجي يتعدى الخطوط الحمراء

لم يتوقف عدنان عند كل ما سبق ذكره، بل بلغت جرأته مداها عندما أخذ يتطلع لأداء دور سياسي- دبلوماسي باسم السودان، واختار لذلك أمرين محفوفين بالمخاطر: الأمر الأول كان متعلقًا بزيارة في عام 1973 يقوم بها الرئيس نميري إلى الفاتيكان بصحبة رؤساء آخرين، وكانت وزارة الخارجية تشرف على الإعداد لتلك الزيارة. الهدف من زيارة الفاتيكان كان هو إبلاغ البابا بموقف أفريقي موحد حول القدس، والثاني يتعلق بعلاقة السودان بإسرائيل إبان تولي الوزارة الرشيد الطاهر بكر. حول الأمر الأول بادرت الخارجية السودانية باقتراح قدمته للقمة الأفريقية بإرسال وفد يضم أربعة رؤساء أفارقة يمثلون كل الديانات

في القــارة: المــسلمون، والمــسيحيون الأرثــوذكس، والمــسيحيون الكاثوليــك، والمسيحيون البروتستانت؛ لمناشدة البابا إيقاف محاولات إسرائيل تهويـد القـدس بتجاوزها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلـسطين، واعتبـار القـدس كيانًا مستقلًّا عن دولتي إسرائيـل وفلـسطين عـلى أن تكـون تحـت رقابـة دوليـة ومفتوحة لكل الأديان: الإسلام، والمسيحيـة، واليهودية.

ما إن علم خاشوقجي من دكتور بهاء بموضوع ذلك التحرك حتى قرر الزج بنفسه في تلك المهمة بدعوى تمثيله لجلالة الملـك فيـصل، في حـين كـان الرؤسـاء الأربعة الذين تم الاتفاق بشأنهم للقاء البابا هم الإمبراطـور هيلاسـلاسي(ممـثلًا للمسيحيين الأرثوذكس)، والرئيس الزامبي كينيث كاوندا (ممـثلًا للكاثوليـك)، والرئيس الليبيري وليام تولبرت (ممثلًا للبروتستانت)، والـرئيس نمـيري (ممـثلًا للمسلمين). ومن حيث لا ندري أشاع عدنان بأن وفدًا سعوديًّا سيشارك في ذلك الوفد ممثلًا للملك، وعله ظن بأن جلالـة الملـك فيـصل سـيكون سـعيدًا بـالأمر لاهتمامه الكبير بقضية القدس. وكيما يسبق وزارة الخارجية بحيلته بعـث نمـيري بإيعاز من عدنان برسالة إلى الإمبراطور هيلاسلاسي ليبلغه فيه برغبة مزعومة من جانب الملك فيصل في المشاركة في ذلك الوفد الأفريقي للفاتيكان. ما كـان يجهلـه بهاء، ويتجاهله خاشوقجي هو أن الرؤسـاء في الـدول التـي تحـترم نفـسها مثـل المملكة العربية السعودية لا يتجاوزون مؤسساتهم. لذلك اتـصلت بالـسيد عمـر السقاف وزير الخارجيـة الـسعودي لأستفـسر إن كـان جلالـة الملـك يرغـب في المشاركة في الوفد الرئاسي الأفريقي، فكان جوابه مُحرجًا؛ قال: "بصرف النظر عن الموضوع كيف يقحم الفيصل نفسه في وفد أفريقـي". الحـرج المتوقـع مـن إبـلاغ الإمبراطور أن الملك فيصل يريـد المـشاركة في الوفـد الأفريقـي للفاتيكـان كـان مزدوجًا. فأولًا كان من المفترض إن كان الفيـصل راغبًـا بالفعـل في المـشاركة في زيارة الفاتيكان أن تقوم الخارجية السعودية بإبلاغ الجهـة التـي أصـدرت القـرار بتكوين الوفد (منظمة الوحدة الأفريقية). ثانيًـا كـان عـلى تلـك الـوزارة إحاطـة

وزارة الخارجية السعودية رصيفتها السودانية علمًا بالأمر. بدلًا من ذلك سافر الدكتور بهاء حاملًا رسالة من نميري للإمبراطور تنبئه بأن الفيصل يرغب في المشاركة في ذلك الوفد. دون استشارة وزارة الخارجية السودانية ومن المؤسي أن يكون سفير السودان في أديس أبابا هو المسهل لتلك العملية التي جاءني خبرها من وزير الخارجية الإثيوبي ميناسي هايلي، وكان في حالة استغراب مثلنا حول المنهج الذي اتبع. وبالطبع لم تفلح مغامرة عدنان، إذ كنت واثقًا من زيفها بعد اتصالي بالسقاف وقوله لي: "ما الذي يقحم الفيصل في وفد رئاسي أفريقي ".

بالطبع لم يحضر جلالة الملك فيصل، أو أي واحد من وزرائه للمشاركة في اللقاء مع البابا عند شخوص الوفد الرئاسي للفاتيكان؛ مما عَرّى كذبة عدنان، وكشف عن خبل وزير القصر، إن لم أقل خبل الرئيس السوداني. تم الاجتماع مع الحبر الأعظم في مكتبه كما رُتب له بحضور الرؤساء الأفارقة الأربعة أو ممثليهم، وفي لحظة خروجهم من الاجتماع وصل عدنان لينحشر وسط الرؤساء بعد خروجهم من مقر البابوية مدعيًا أنه وفد لتمثيل الملك فيصل، أوترى مدى جرأة هذا السمسار واسترخاص وزير القصر لنفسه، وقبل ذلك لبلاده. غاية ما ناله عدنان من مساعيه تلك الصورة مع الرؤساء الأفارقة، وربما كان مبتغاه من الرحلة كلها هو فرصة لالتقاط صورة معهم (photo opportunity) ليتاجر بها. مع ذلك لم تتم فرحته، إذ لم تضم الصورة الحبر الأعظم الذي لا يصحب زواره أبدًا إلى خارج مقر البابوية. وعند عودتي إلى الخرطوم توجهت لوزارة الخارجية لمناقشة الخطوة التالية مع دبلوماسيي الوزارة، ولكن فوجئت بأن القصر قد أعد رسالة قيل إنها للملك فيصل يروي فيها نميري نجاح الرحلة للفاتيكان ويشيد فيها بدور عدنان.

أما المغامرة الثانية التي تعدى بها عدنان الخطوط الحمراء في المجال الدبلوماسي، فقد وقعت بعد تركي العمل ليس فقط في الخارجية، بل في السودان.

في تلك المغامرة رتب عدنان لقاءين بين نميري وإيرائيل شارون. اللقاء الأول كان عابرًا عند مراسم دفن الرئيس السادات في القاهرة، أما الثاني فقد تم في منتجع بسفح جبل كينيا. إلى ذلك اللقاء لم يصحب نميري وزير خارجيته الرشيد الطاهر الذي لم يكن راضيًا عن تلك الزيارة، أو أي من دبلوماسيي الخارجية بمن فيهم سفير السودان بكينيا. رفيق نميري الوحيد في تلك الرحلة كان هو طبيبه الخاص الدكتور عبد السلام صالح في حين صحب شارون مستشاره الأمني يعقوب نمرودي. ولم تكن تلك هي المرة الوحيدة التي أقدم فيها عدنان على الجمع بين سائلين لا يجتمعان، إذ كان هو أيضًا الرأس المدبر للقاء بين ممثلي دولة إيران الإسلامية، وماكفيلرن مستشار الرئيس ريجان للأمن بهدف تسهيل إيران لإطلاق سراح أسرى أمريكيين لدى حزب الله في لبنان مقابل بيعها صواريخ تو (Tow) وهي أسلحة متقدمة كانت إيران بحاجة لها في حربها ضد العراق. ويا لتلك من محقرة للنفس من جانب مواطن ينتمي إلى أهم بلد عربي إسلامي ومع ذلك يتآمر مع دولة أخرى غير عربية (إيران) لأجل نصرتها في حربها ضد دولة عربية إسلامية (العراق). في إطار تلك الصفقة وجهت الولايات المتحدة بعض الأسلحة إلى الكونترا في نيكارجوا، وهي جماعة كان الرئيس ريجان راغبًا في عونها في الحرب بطريقة سرية، تلك كانت هي الفضيحة التي عرفت بـ"إيران جيت".

أما بشأن اللقاء بين نميري وشارون، فقد تابعت الموضوع وأنا أعيش في لندن، وكان لي فيه رأي يختلف عن آراء الآخرين. لم أرمِ نميري بالخيانة للوطن كما فعل الآخرون، فالخيانة تهمة قد لا يطلقها على نميري الفلسطينيون أنفسهم، إذ إنهم ما فتئوا يذكرون كيف خاض الرجل النيران بصحبة الشيخ سعد العبد الله الصباح والباهي الأدعم؛ لينقذ ياسر عرفات من حصار في الأردن كاد أن يقضي عليه. لذلك ينبغي على مَن يريد تقييم لقاء نميري مع شارون اصطحاب أحداث ثلاثة كانت تؤرقه أرقًا كبيرًا. الحدث الأول هو ما حسبه نميري طعنًا في الظهر من

جانب الفلسطينيين، وبعلم عرفات، كما أثبتت الأسانيد المتعددة. ذلك الحدث هو اغتيال الدبلوماسيين الأمريكيين في زمان ومكان لهما أهميتهما عند نميري: الاحتفال بالعيد الأول لاتفاقية السلام بحضور الإمبراطور هيلاسلاسي، واختيار سفارة أهم الدول العربية التي تتعاون مع السودان في ذلك الزمان مكانًا لتلك المغامرة (سفارة المملكة العربية السعودية بالخرطوم). الحدث الثاني هو تربص القذافي بنميري ونظامه تربصًا انتهى بمحاولة ليبيا غزو السودان من منطقة الكفرة، ورغم فشل تلك الغزوة استمر القذافي في تربصه بنميري ونظامه. أما الحدث الثالث فهو إباحة المحرم عند العرب، فبعد زيارة السادات للقدس واعتراف مصر والأردن بدولة إسرائيل، وفتح دول عربية أخرى أبوابها للتعامل مع الدولة العبرية لم تبقَ هناك شنعة يمكن أن تلحق بلقاء نميري بشارون حتى وإن كان ذلك اللقاء سريًّا في جبل كينيا. ما يمكن أن يؤخذ على نميري، إذن، شيئان، الأول هو سماحه للسمسار عدنان بالتقحم في موضوع يمس لب سياسة السودان الخارجية من وراء ظهر الخارجية السودانية، والثاني هو عدم إشراك نميري قيادة حزبه السياسية، بِمَن فيهم وزير خارجيته الرشيد الطاهر، في إقرار ما ينتوي عليه، كما فعل في أمور أخرى مثل إعادة العلاقات مع أمريكا، والمفاوضات التي أفضت إلى اتفاق أديس أبابا في عام (1972). ونعيد للذاكرة أمرين حرصنا عليهما إبان تولينا إدارة وزارة الخارجية: الأول هو اتفاقنا مع الرئيس على مناشدة كل سفارات السودان في الخارج القيام بتقويم موضوعي لعودة العلاقات الدبلوماسية بين السودان والولايات المتحدة، والثاني هو استجابة الرئيس لاقتراحنا بعرض اتفاقية أديس أبابا للسلام على المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي قبل إقرار المكتب السياسي لذلك الاتفاق.

لله در الفيصل

نتيجة لتدخل عدنان في قضايا تمس عصب الاقتصاد السوداني قلت لنفسي بعد هذه الاستباحة لقواعد الحكم السليم: "لقد بلغ السيل الزُّبي"، ولا يضرب

ذلك المثل إلا لتجاوز الأمور أقصى حدودها. لذلك اتفقت مع السقاف على زيارة المملكة لمتابعة الموضوع الذي ناقشه الوزير يماني مع الرئيس نميري. أبلغت نميري بأن هناك دعوة وجهت لي لزيارة المملكة مع وزير الصناعة موسى عوض بلال لمناقشة القضايا المشتركة، فأذن لنا دون دراية بما يريد كلانا فعله، وكانت تلك هي المرة الأولى التي لم أحط فيها نميري علمًا بما أنتوي فعله. وبما أن السقاف كان على علم بما كان يصنعه عدنان أومأ إلينا بأن يكون لقائي مع جلالة الملك على انفراد، فسألته عما يعني؟ قال: "بعد مقابلة جلالة الملك وتحيته سأقوم أنا وموسى باستئذانه للخروج؛ لأن لديك موضوعًا خاصًّا تريد طرحه على جلالته". تعجبت لاقتراح السقاف؛ لأنه كان على دراية كاملة بما سأقوله لجلالة الملك وليس لديّ ما أخفيه عليه، أو لدى جلالة الملك، كما افترضت، ما يخفيه على وزير خارجيته. ولما رأى السقاف دهشتي من الاقتراح قال: "سيكون في مجلس الملك المستشار رشاد فرعون وهو صديق حميم لخاشوقجي وليس من المصلحة أن يكون حاضرًا في لقائك مع الفيصل. وبخروجي مع موسى عوض بلال من مجلس الملك كيما تتاح لك الفرصة لإبلاغ جلالته رسالتك الخاصة سيخرج رشاد".

على هذا النحو تمت المقابلة، فما إن خرج السقاف وموسى حتى تبعهم رشاد. وعلى التو أخذت أنقل لجلالة الملك كل الفعائل المستنكرة التي كان يقوم بها عدنان، وأشدها نكارة دعواه بأنه، فيما يفعل، كان يمثل المملكة وجلالة مليكها. قال جلالة الملك: "**هذا الخصي يمثلني أنا**". وعند خروجي من اللقاء رويت ما دار بيني وبين جلالة الملك للسقاف فقال لي:"أنا في صحبة جلالة الملك عقودًا من الزمان، ولم أسمعه ينعت قط شخصًا بهذا الوصف". ومن الواضح أن الفيصل كان في تقدير كل مَن عرفه أو عمل معه رجلًا ذا وقار وحلم وأناة؛ ولهذا لم يكن يتفوه بكلمة عوراء. ولكن لا شك أن في ادعاء رجل أعمال سمسار أنه يمثل جلالته قد أغضب الفيصل غضبًا جعله يخرج عن سلوكه المألوف. قرار جلالة الملك بشأن عدنان فاق كل تصور: أمر بتغريبه، أي منعه من الدخول للمملكة،

ولم يعد إليها إلا بعد فترة في ظرف غريب. ففي إحدى زيارات نميري للمملكة كان في استقباله جلالة الملك فيصل في مطار جدة، وبعد انتهاء مراسم اللقاء، قال نميري للفيصل: "لي رجاء منك يا صاحب الجلالة هو طلب العفو عن رجل صديق". ودون أن يسأل جلالة الملك عمن هو الرجل استجاب لطلب نميري قائلًا "عفونا عنه". وما إن أبلغ الفيصل نميري بعفوه عن ذلك الشخص المجهول حتى أشار الرئيس لأحد مرافقيه لإحضار عدنان الذي كان مختبئًا في الطائرة الرئاسية. ترى هل كانت العلاقة بين نميري وعدنان هي علاقة مصلحة اقتصادية أم علاقة حب، فالحب وحده، كما يقول المثل، يُعمي ويصم.

بعد كل محاولات عدنان وشركاه تجاوز الخطوط الحمراء التي تبين الممكن وغير الممكن في الأداء الحكومي اتجه هؤلاء إلى التخلص ممن يَعدُّونهم خصومًا لهم في الدولة السودانية بالإيعاز لنميري بإقصاء أولئك الخصوم من المواقع التي يحتلونها. في ذلك بلغت الجرأة بسليم عيسى تابع خاشوقجي أن يقول لأحد موظفي سفارة السودان في باريس (الدبلوماسي النابه عصام أبو جديري) "أن ساعة الخلاص من وزيركم قد قربت". والوزير المعنى هو الكاتب. تلك خطة لاقت هوى في نفس وزير القصر الذي كان مع كل قدراته على التآمر لا يجرؤ على تسمية واحد من زملائه الوزراء أو من كبار الضباط المقربين من نميري بأسمائهم، ناهيك عن مواجهتهم. كان الوزير الخطير، مثلًا، ينادي كل واحد من هؤلاء بـ"يا سعادتك". مؤامرات الوزير المتصاغر قوبلت برضى مكبوت من جانب بعض "الرفاق المناضلين"، وإن كانت قلة من هؤلاء "المناضلين" فعلت ذلك؛ لأن خاشوقجي خصهم بجُعالة من ماله أجرًا كانت أم رشاء، فإن أغلبهم كان من الذين أكلت الغيرة قلوبهم من إنجازات بعض زملائهم الوزراء التي استحسنها نميري؛ فافترضوا أنهم سيكونون بذلك أكثر قربى منه إن أقصى هؤلاء. الغريب في الأمر ألّا يؤرق جفون هؤلاء قلق أو يعتريهم هم مما كان يدور في قصر الرئاسة، فالذي كان يدور تجاوز الفساد إلى محاولة تقويض الدولة. ذلك

التقويض لم يَعِبه من تلك الفئة عائب، أو يطعن فيه طاعن، بل سربـوا أجمعـين في حاجاتهم السياسية في صمت، وكأن مغامرات وزير القصر كانت تدور في طشقند لا الخرطوم.

تنفيذ خطة هؤلاء سبقها افتعال معركة مع وزير الماليـة والاقتـصاد إبـراهيم منعم منصور، ووزير الدولة للتجارة حسن محمد علي بليل، ووكيل المالية حـسب الرسول عرابي انتهت بإعفاء ثلاثتهم من مواقعهم. ذلك الإعفاء وقع بالرغم مـن الموقف النبيل الذي اتخذه وزير المالية عندما أعلن في مجلس الشعب أنـه بحـسبانه الوزير الأول للاقتصاد يتحمل المسؤولية عـن أي قـرار في وزارتـه بـما في ذلـك القرارات التي أصدرها مَن هم دونه. ذلك الموقف ذكرني بموقف إبـراهيم آخـر هو القديس إبراهيم أحمد (والقديس نعت كان يطلقه جمال محمد أحمد على إبراهيم أحمد). كان إبراهيم أحمد متى ما وقف متنطعًا في برلمان السودان لينقد واحدًا مـن موظفي وزارته (المالية) إلا وقام مـن جلـوس ليقـول مخاطبًـا الـرئيس: "سـيدي الرئيس لا يحق لأي عضو في هذا المجلـس أن يـدين أو ينتقـد شخـصًا لا يملـك الدفاع عن نفسه أمام هذا المجلـس، فأنـا الوحيـد الـذي يتحمـل نتـائج أخطـاء موظفي المالية أمام هذا المجاس".

لقد رحل خاشوقجي عن الدنيا وأنا في طريقي للدفع بهذا الكتاب إلى ناشره. وقد حفلت الصحف البريطانية برثاء الرجل، رحمه الله، بحسبانه واحدًا من أغنى رجال العالم وصاحب أكبر يخت يملكـه ثـري في العـالم، أطلـق عليـه اسـم ابنتـه "نبيلة"، ولكن عندما ضاق الحال بذلك الثري اضطر لبيع أهم ما يملك (اليخت الذي يحمل اسم ابنته) لثري أمريكي ذاع اسـمه بعـد بـضع سـنوات في الآفـاق، ويـدعى دونالـد ترمـب. وعقـب رحيلـه شـغل عـدنان العديـد مـن الـصحف الانجليزيـة، وأجمعــت أغلبهــا عــلى أن مهنتــه هــي تجــارة الحــروب (war mongering). باستثناء واحدة مـن الـصحف الانجليزيـة وصـفته أيـضًا بتـاجر

الحروب والمومسات.(War and whore monger) فهـل كـان لهاتـه المومـسات أيضًا دور في مسرحية نميري-عدنان؟

الجيش في معترك السياسة

تفشي الفساد واستيلاء المشعبذين على مراقي الحكم ما كـان ليـستمر دون أن يثير ثائرة الجيش. وإدراكًا مـن نمـيري لعـدم رضـاء الجـيش عـما كـان يـدور في الرئاسة، خاصة فيما يتعلق بالفساد، قام بعمل استباقي هو دعوة قيادات الحـزب، ثم قيادات الجيش للقيام بتحليل ناقد لمسيرة الحـزب والدولـة. كـلا الاجتماعـين تصدرهما نائبه عبد الماجد حامد خليل. في الوقت نفسه أعلن نميري أنه سيستقيل من منصبه، وهذا إعلان لم يصدقه في السودان ذي المليـون ميـل مربـع إلا رجـل واحد هو المهندس يحيى عبد المجيد. كان يحيى آنذاك يشغل منصب الأمين العـام المساعد للاتحاد الاشتراكي، وهو المنصب الذي عُين فيـه بعـد عودتـه مـن مـؤتمر الأمم المتحدة للمياه الذي كان يشغل فيه منصب الأمين العام لما يربو على العـام. يحيى، لمن لا يعرفه، رجل صِدِّيق إن قال صـدق وإن قيـل لـه صَـدَّق؛ لهـذا أخـذ إعلان الرئيس بجد؛ ولهذا اتصل برئيس القضاء خلف الله الرشيد يستـشيره فـيما ينبغي أن يفعل باستقالة الرئيس حسب الدستور والقوانين السائدة.

في الوقت نفسه لم يكن عبد الماجد أقل من يحيى احترامًا للأعراف والتقاليد؛ فأخذ المهمة التي عهدت إليه مأخذ جد، إذ فتح الباب على مصراعيه للناقـدين في الاجتماع الأول دون أن يلجم أي ناقد عن الحديث. وعلى مقربة من الاجتماع كان نميري يتابع الحوار عبر قناة تلفزيونية مغلقة، وهو يغلي في دواخله من النقد الذي قام به بعض المشاركين. أهم سبب لذلك الغليان كان هو الفسحة الواسـعة التـي أتاحها نائبه للناقدين، كما زاد من الغضب والغليان الـذي انتـاب الـرئيس توجـه جماعة إليه من المشاركين في الاجتماع لا لينقلوا له ما دار في الاجتماع لأنه كان عليمًا به عبر القناة التلفزيونية المغلقة، وإنما ليوغروا صدره ضـد نائبـه. في تلـك المهمـة

أفلح النهاسون المدلسون، إذ تسعر الرئيس حنقًا على نائبه. وفي اليوم التـالي التقـى نميري بقيادات الجيش في مقر القيادة ولم يكن اللقاء مع العسكريين أقل عنافـة في الحديث عن الفساد من الاجتماع الـسابق. رغـم ذلـك لم يكـن عبـد الماجـد عـلى استعداد لأن يمضي لآخر الشوط بعزل الرئيس والاستيلاء على الحكـم كـما كـان يدعو لذلك رئيس هيئة الأركان عز الدين علي مالك بعـد أن أعـد للأمـر عدتـه. ومن الواضح أن عبد الماجد، احترامًا للقسم الذي أداه كعسكري، آثـر أن يكـون عسكريًا في موقف سياسي؛ فانتصر عليه نميري الذي كان يجيد بمهارة فائقة لعبـة استغلال السياسة لخدمة العسكرية، والعسكرية لخدمة السياسة.

الفصل

الرابع عشر

14

من الدبلوماسية إلى التعليم

ليلة الخناجر الطويلة

المرحلة الثانية من التآمر انعكست في تعديل وزاري هز الحكومة هزًّا، وهو ما سميته في كتاب "السودان في النفق المظلم: "ليلة الخناجر الطويلة"، وذلك تعبير أطلقته الصحافة البريطانية على التعديل الوزاري الذي قام به هارولد ماكميلان في عام (1962) وخرج بموجبه من الوزارة البريطانية أميز أعضائها: وزير المالية سلوين لويد، ووزير التربية ديفيد إيكلز، رئيس مجلس اللوردات اللورد كيلموير، وسكرتير الدولة لشؤون اسكتلندا جون ماكلي. شمل تعديل نميري إقصاء عمر الحاج موسى من وزارة الإعلام، وكان نميري يبتغي إرساله سفيرًا لألمانيا إلا إن عمر قال له أنا مقيم في السودان ما أقام عسيب؛ ولهذا استبدل نميري قراره ذلك بتعيين عمر نائبًا للأمين العام للاتحاد الاشتراكي. خرج أيضًا سر الختم الخليفة من وزارة التربية، ووديع حبشي من وزارة الزراعة؛ ليصبح وزيرًا للبحث العلمي، وجعفر بخيت من وزارة الحكم المحلي ليصبح نائبًا للأمين العام للاتحاد الاشتراكي لشؤون الفكر والدعوة، كما خرج حسن بليل من بنك السودان رغم إفلاحه بما له من علائق مع مصارف العالم في توفير ودائع لدى بنك السودان، كان لها أثر كبير في تحسين الوضع المالي في البلاد. وفي حالتي جاء قرار الرئيس بنقلي إلى

وزارة التربية في الوقت الذي كنت أعد فيه العدة كوزير للخارجية لافتتاح مؤتمر الغذاء العالمي الذي سترد تفصيلاته في الجزء الرابع من هذه الشذرات. ذهبت إلى نميري لأطلب منه شيئين: الأول أن يبين لي ما الذي يريد مني أن أفعل في وزارة التربية؛ لأن الرؤساء لا يتخذون قراراتهم إلا لحكمة، والثاني إيداع وثائق مؤتمر الغذاء الذي دعوت له حتى يفعل بها الرئيس ما يريد. وباستهانة بالغة رد نميري على السؤالين بالقول: **"يا أخي أنا بتاع اليونسكو ولا أنت"**، وكأنه أراد أن يقول لي "افعل ما شئت". وبما أنه لم تكن للرئيس خطة رشد فيما يتعلق بالتعليم، انتقلت من بعد للموضوع الثاني، ألا وهو مؤتمر الغذاء، وأنا أطرح عليه وثائق مؤتمر الغذاء التي كانت بحوزتي حتى يحيلها على مَن يريد منه الإشراف على المؤتمر، فقال لي: "احتفظ بالأوراق، واستمر في الإعداد للمؤتمر، فأنت أدرى بِمَن دعوت للمؤتمر أكثر من غيرك".

كل الإجراءات كانت تمام

رغم هذه السماحة والسخاء المفتعلين توجه نميري بعد يومين من لقائي به في مكتبه إلى وزارة الخارجية، وجلس في مكتب الوزير، ثم استدعى الوكيل محمد

ميرغني ليقول له: "**أنا جاي عشان أشوف قضايا الدبلوماسيين الفصلهم منصور تعسفًا**". حمدًا لله أن كان في الوزارة إداريون من ذوي الصدق والهمة، ومن أولئك الصادقين كان وكيل الوزارة محمد ميرغني ونائبه فضل عبيد. ومن الواضح أن نميري كان يتحرك بإيحاء من صنفين من الناس: الخصوم السياسيون الراغبون، متى ما أتيحت لهم فرصة، في تسوئة سمعة الوزير بإلحاق كل ما يشيْن ويقبح به، ثم الدبلوماسيون الذين فاتتهم الترقية أو تمت إحالتهم للمعاش في فترة قيادتي للوزارة. المجموعة الأولى ضمت نفرًا قليلًا ما واتتهم فرصة للتشفي من خصمهم المزعوم إلا واهتبلوها، أما الثانية فكانت زمرة من الدبلوماسيين الذين أُعفوا من مناصبهم، أو لم تتم ترقيتهم؛ لأن قدراتهم المهنية لم تكن تتجاوز المواقع التي بلغوها؛ ولهذا فلا دين لهم على الوزارة أو على الوزير. نسي نميري أنه هو الذي أوحى إلي بأن أصنع بهؤلاء الدبلوماسيين ما يصنع الجيش بالضابط الذي تتخطاه الترقية أكثر من مرة ألا وهو الإحالة للمعاش لأن بقاء الضابط الذي فاتته الترقية في الخدمة سيصعب عليه العمل تحت إمرة ضابط كان مرؤوسًا له. وبقدر كبير من الاطمئنان قال الوكيل للرئيس: "جميع القرارات بالإحالة للمعاش صدرت بتوقيعك يا سيدي". رد الرئيس: "نعم ولكني فعلت ذلك بناء علي توصيات الوزير". وهنا قال الوكيل: "ما من إجراء اتخذه الوزير إلا كان بمشورتنا. فتوصيات الوزير كانت تصدر عبر لجان كنت أرأسها أنا (محمد ميرغني) أو أصدق عليها بعد قرارات تم اتخاذها من جانب لجان كان يرأسها كبار السفراء: فخر الدين محمد، والأمين محمد الأمين، وفضل عبيد، وأحمد صلاح بخاري". أمثال نميري من الرؤساء لا يعترفون بهزيمة ولهذا لم يغادر الرئيس مكتب وزير الخارجية إلا بعد أن قال لوكيل الخارجية: "**أنا جيت لأطمئن على أن كل الإجراءات كانت تمام**". أولا يحق لي القول بأن الرئيس كان يحارب معارك غيره؟

النصائح المربكة

في عصر يوم الخناجر الطويلة عدت إلى منزلي، وفعلت ما لم أفعل من قبل: النوم بعد الغداء، وهي عادة سودانية أسترذلها. لم يقطع نومي إلا صديق دخل عليّ في غرفة نومي يتلهث غضبًا هو الدكتور خليل عثمان. قال لي خليل: **"النائم ليها شنو، جهز شنطتك، وسأحضر طائرة خاصة لنقلك إلى أي مكان تريد"**. قلت: "وماذا تريد مني أن أفعل؟" قال: "لتكتب حول هذه المهازل التي نعيشها وسأتولى الإنفاق على إقامتك في أي مكان تريد وللمدة التي تريد، في لندن، أو باريس، أو جنيف، أو نيويورك". إلى جانب ما خبرته من وفاء عند خليل نحو أصدقائه، خبرت أيضًا جانبًا في شخصيته لا يلم به مَن لا يعرفونه، فخليل قبل أن يكون رجل أعمال ناجحًا وموسرًا، كان مواطنًا غيورًا علي بلده، كما كان شجاعًا قوي القلب. ولا شك في أن أكثر ما كان يشغل باله من أفاعيل خاشوقجي هو سعي الرجل للسطو على كل مشروعات التنمية في السودان، بما فيها مشروع كنانة حتى الذي أدّى خليل مع رجل الأعمال البريطاني تايني رولاند دورًا مُهمًّا في الإعداد الفني له، وحشد المال اللازم لإنشائه، وتوفير الخبرات الخارجية لإنجاحه. وما أن علم خاشوقجي بذلك إلا وسعى لاقتناص ذلك المشروع الذي كان جوهرة في تاج التنمية السودانية. ضد هذه المحاولات صمد موسى عوض بلال، وقال لخاشوقجي: "هذا مشروع أعده غيرك، وإن رغبت فسنمنحك أرضًا علي النيل الأبيض بمساحة كنانة نفسها أو أكبر لتفعل بها ما فعلته لونرو وشركائها". وكان جزاء الوزير هو إقصاؤه من الحكومة وتعيينه سفيرًا.

وما إن تركني خليل حتى طرق الباب طارق آخر رفض الدخول إلى المنزل، وعندما خرجت للقاء الطارق هالني ما رأيت: أحمد محجوب يقود في سيارته داؤود عبد اللطيف، وكان داؤود حافي القدمين، وقد عرفت داؤود رجلًا لا يحتمل قيود الملبس، إذ كثيرًا ما كان يسير في داخل منزله حافي القدمين، أما خارج الدار، فهناك أعراف تفرض علي المرء أن يتزيا للناس بما قد لا ترتاح له نفسه. زين

إليَّ أن داؤود عند سماعه خبر إعفائي عبر المذياع قال لأحمد هيا بنا إلى منصور قبل أن "يتحامق"، وصدق حدسي إذ كان أول ما قال لي داؤود: "**اوعى تتحامق، اقبل المنصب الجديد؛ فنحن بحاجة إليك، والبلد في حاجة إليك أيًا كـان موقعـك**". لم أكن عازمًا على التحامق، أو حتى مفكرًا فيه، ولكنـي وجـدت نفسي بـين شـقي رحى.

وفي الصباح وفد إلى داري صحاب ثلاثة لهم مني التجلة والاحترام: السفير فخر الدين محمد، ثم من بعده جاء جعفر بخيت وعبد الرحمن عبد الله مترافقـين. فخر الدين جاء لأصطحبه إلى أم درمان لعزاء السفير عوض الكريم فـضل الله في وفاة عزيز لديه. وما إن استقلت عربتـه حتـى قـال لي: "اصـبر قلـيلًا، وسـتدور الدائرة على البغاة"، قلت له: "**هؤلاء ليسوا بُغاة وإنما هم بغاث طـير، إن البغـاث بأرضنا يستنسر**". أما جعفر وعبد الرحمن فقد كان موقفهما مختلفًـا، فعبـد الـرحمن الذي لم يكن ينسى أبدًا أنه إداري بادرني بالقول: هـل تعـرف مـا حجـم ميزانيـة وزارة التربية وعدد العاملين بها بالمقارنة مع وزارة الخارجية؟ لو جاء هـذا القـول من شخص غير عبد الـرحمن لحسبت أنـه كـان يـوحي لي بالتجمـل، والتجمـل تكلف. ولكن علاقتي بالرجل كانت لا تترك مجالًا للتكلف؛ ولهذا أيقنت أنه كان ينظر للأمر نظرة الإداري المتقن لحساباته. أما جعفر فقد أخذ من جانبه يسرد لي ما تحقق في وزارة الخارجية من إنجاز في عهدي رغم إنكار نمـيري أو تنكـره لـذلك الإنجاز مضيفًا سؤالًا هو: "هل بقي لك أكثر من هذا لتضيف إلى ما قمـت بـه في الخارجية؟". ذهب جعفر من بعد يقول: "وزارة التربية مرعى أخضر بالنسبة لك وفي مقدورك أن تفاجئ الرئيس بإنجازات لم تكن في حسبانه". قلـت لـه: "مثـل ماذا؟" أجاب: "مثل إكمال تنفيذ قرارات مؤتمر المائدة المستديرة التي أنفـذناها في اتفاق أديس أبابا، وأغفلنا واحدة منها هي إنشاء جامعـة في الجنـوب". تـذكرت لحظتئذٍ أن من بين قرارات مؤتمر المائدة المستديرة إنشاء جامعة في الجنوب، ولكن

حتى ذلك الأمر الممكن التنفيذ سقط من شاشة حكام الخرطوم. بل أكاد أقسم جازمًا بأنه لم يكن ساعتئذٍ واحد من ساسة السودان على اليمين واليسار، وقلة من باحثيه، يذكرون العهد الذي قطعه ساسة الشمال لأهل الجنوب في مؤتمر المائدة المستديرة بإنشاء جامعة في جنوب القطر.

ثورة في التعليم الجامعي

فوجئت في اليوم الأول لوفودي إلى وزارة التربية برسالة من أحد أساتذتي الفضلاء: الشيخ النصري حمزة عبر ابنه علي الذي اتصل بي ليبلغني ما يلي: "شيخك النصري يهنئك بالمنصب" ولكن قال لي أبلغك أنَّ مكانك الطبيعي هو وزارة الخارجية، والمكان الطبيعي لسر الختم الخليفة هو وزارة التربية". الشيخ النصري كان رجلًا لا يمضغ الكلمات؛ ولهذا أبان لي قوله ذلك جسامة المسؤولية التي أُلقيت على عاتقي: أن أخلف سر الختم في وزارة التعليم. رغم ذلك التهيب كنت راضيًا مطمئنًّا إلى ما كُلفت به، وكان مبعث الرضى هو أنني ظللت منذ عهد الدراسة في صحبة أساتيذ أصبح أغلبهم عندي نماذج تحتذى: عبد الرحيم الأمين، وجمال محمد أحمد، وبشير محمد سعيد، ومحمد توفيق. أما مبعث الاطمئنان فهو الخبرة التي اكتسبتها من عملي في اليونسكو، المؤسسة الدولية الأولى للعلوم والثقافة والتعليم. لكل هذا أبادر بالقول أنه ما كان لي أن أحقق أغلب ما حققت في الفترة القصيرة التي قضيت في وزارة التربية إلا بعون رجال من ذوي الدراية والشجاعة الأدبية: إبراهيم نور وإبراهيم شبيكة وكنت أنعتهما بـ"الإبراهيمان"، وعلي النصري حمزة، وحسن أحمد يوسف، ومحمد توم التجاني، ومنصور حسن أمين، وتوفيق أحمد سليمان، والأمين كعوره، وأحمد محمد علي نمر.

سبب آخر جعلني أركز جهدي في وزارة التربية على التعليم العالي إلا فيما يتعلق بالمناشط المركزية للتعليم في المستويات الأدنى مثل التدريب والامتحانات والمناهج هو أخذي بجد لقرارات الدولة حول لا مركزية التعليم. لذلك قصرت

اهتمامي بالتعليم في المراحل دون الجامعية على موضوعات ثلاثة: التقويم (الامتحانات)، والتدريب، والمناهج، وكلها من الموضوعات التي كانت تعالج مركزيًا. وفي حالة الأولى كان خير ساعد لي الأستاذ أحمد نمر، أما في الحالتين الأخريين فقد كان لا بد لي من إيلاء اهتمام أكبر ببخت الرضا حتى يعود لها رواؤها ورونقها، خاصة بعد أن جعل أحد زملائي السابقين في وزارة التربية (محيي الدين صابر) من تلك القلعة التربوية هدفًا يُرمى بكل الشرور. ولعل أكثر ما حزنت عليه بعد أن تركت وزارة التربية عائدًا إلى الخارجية هو عدم إكمال المشروعات التي كنت بصدد تطبيقها في بخت الرضا، ومنها إنشاء مكتبة كبرى باسم الدكتور أحمد الطيب أحمد، وهو رجل ينبغي أن لا يُنسى اسمه كلما ذكرت بخت الرضا.

وعلى أيٍّ، كان لي مع الوكيل إبراهيم نور طُرف من بين الكثير من الطرف التي كان يتحفني بها. فذات مرة طلبت من الأستاذ نور أن يكلف الأستاذ نمر بإعداد تقرير عن تدني نتائج الامتحانات للمدارس الثانوية، خاصة بعد أن أثار استغرابي أن مستوى النجاح في بعض المدارس الثانوية النائية (مروي وبورتسودان) كان أعلى من مستوياته في مدارس الخرطوم، خاصة أن الخرطوم هي المدينة التي تتوافر فيها المعينات العلمية مثل المكتبات العامة والظروف التي تسهل على التلاميذ القراءة مثل الكهرباء أكثر مما هو متوافر للتلاميذ في المدن النائية. أضفت لتكليفي للأستاذ نمر سؤالًا آخر أردت له جوابًا: " لماذا سبقت مدرسة كمبوني جميع المدارس الحكومية في الخرطوم؟ ". قال إبراهيم: "قبل أن أكلف نمر بالتقرير، هل تريد أن تعرف مني الجواب على تميز كمبوني على مدارس الحكومة في الخرطوم؟". قلت له: "طبعًا أريد أن أعرف". رد إبراهيم في جدية أو هي سخرية: "السبب هو أن كمبوني ما فيها فرع للاتحاد الاشتراكي". رحم الله إبراهيم، فلم يكن من الذين يزوقون الكلام لإرضاء الرؤساء.

إعادة هيكلة التعليم العالي

بغيتي، إذن، في المجال الذي أعطيته أولوية في فترة عملي بوزارة التربية التي حسبتها ستطول كانت هي إعادة هيكلة ذلك التعليم لأسباب حددتها في خطاب قدمته لمجلس الشعب (12 نوفمبر 1975) حول إعادة تنظيم التعليم العالي. في ذلك الخطاب قلت: "إن قضية إعادة تنظيم التعليم العالي ليست قضية محلية قاصرة على السودان، أو نابعة من أوضاع خاصة به، وإنما هي مشكلة عالمية، بل أقول ظاهرة عالمية"، مضيت من بعد للتركيز على بعض القضايا التي ينبغي أن نوليها الاهتمام في السودان في إطار تلك الظاهرة التعليمية:

- العلاقة بين شقي التعليم: الأكاديمي والمهني، ودور كل منهما في خدمة المجتمع.
- التناسق بين الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي.
- التوفيق بين التخصص في، والإحاطة بالعلوم.
- الإيفاء باحتياجات المجتمع الوظيفية وتنمية شخصية متلقي العلم.
- مضاعفة فرص المؤهلين للتعليم العالي وتمكينهم من الانتفاع به.
- ارتباط التعليم بالعمل؛ لأن التعليم المفيد هو الذي يحقق تنمية رأس المال البشري، ورأس المال البشري هو أهم المحركات للاقتصاد.
- ارتباط التعليم بالبيئة المحلية.
- دفع الأساتذة إلى تنمية روح الابتكار عند الطالب لا تلقينه المعارف.

تناول الخطاب أيضًا موضوع الإقطاع الأكاديمي، وهو تعبير استعرته من التربوي الفرنسي إدجار فور، وزير التربية في فرنسا بعد اشتعال ثورة الشباب في باريس ربيع 1968. ومما يذكر لـ"فور" قيامه بأكبر ثورة في التعليم في بلاده عندما تبين له قصور ذلك التعليم عن التكيف مع الزمن؛ لتكلس مناهجه الدراسية،

وتخلفه عن اللحاق بما حققته دول أخرى مثل الولايات المتحدة في تحديث طرائق التعليم. وقد حَمَّل فور المسؤولية عن كل هذه النواقص إلى ما سماه **الإقطاع الأكاديمي** الذي يهيمن على الجامعات في فرنسا. ولا شك في أن الذي دفعني للتفكير فيما فكرت فيه، إلى جانب ما تقتضيه ضرورات السياسة، هو تخلف التعليم عن استيعاب التغييرات التي طرأت على العالم القريب منا والبعيد. فمثلًا ظلت مناهج الاقتصاد في جامعة الخرطوم مقصورة على الموضوعات التقليدية المأخوذة من المناهج التي ورثتها كلية الخرطوم الجامعية عن مناهج جامعة لندن. تلك المناهج، على أهميتها، لم تكن تتضمن شيئًا عن قضايا التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي أخذ يحتل مكانًا بارزًا في أفريقيا منذ ثمانينيات القرن الماضي، تمامًا كما لم تتضمن مناهج العلوم الطبيعية والجغرافيا إلا القليل عن قضايا البيئة التي أصبحت همًّا دوليًّا منذ مؤتمر ستوكهلم في سبعينيات القرن الماضي. وكان من رأيي أن ذلك الوضع يقتضي بالضرورة إحاطة الطالب بأكثر من علم ولا يتم هذا إلا عبر التدريس عبر المناهجي (Cross – disciplinary) باعتباره أنجع الأساليب التي تمكن الطالب من التمهر في أكثر من تخصص. فالتعليم المُركَّز (Focused) الذي كان ذا جدوى في الماضي لم يعد يجدي في هذا الزمان.

هذه النظرة للتعليم المركَّز ليست بجديدة، إذ اعتبرها ميشيل فوكو (Michel Faucaut) وسيلة لحبس العقل عن التفكير كما اعتبرها أداة للتمييز بين المتعلمين بخلق تراتبية اجتماعية بين خريجي المدارس العليا. تلك التراتبية في تقدير مخططي التعليم، دعك عن عامة الناس، تعلي من قدر الذين يتبعون فرعًا معينًا من المعرفة في حين تخفض من قدر آخر. هذه الفكرة ضمنها فوكو في كتابه (Surveiller et Punir) أي "التحكم والعقاب" بمعنى التحكم في المتعلم ناقص المعرفة بهدف تدميره. ولكن بعيدًا عن سفسطة المفكرين، فإن ما طرأ على الكون من تطور وتداخل بين المعارف يقتضي، من الناحية الموضوعية، إعادة صياغة

مناهج التعليم بصورة تمكن الطالب المتعلم من الناحية التربوية الإحاطة بالعلوم المختلفة، ومن الناحية الأدائية باقتحام عالم المعرفة الرقمية بسبب حضورها الكثيف عبر العالم في كل مجالات الحياة: الإدارة، والاقتصاد، والبحوث العلمية... إلخ.

أما القرارات التي أملتها ضرورات السياسة، فكان على رأسها تنفيذ عهد قديم قطعه ساسة الشمال للجنوبيين في مؤتمر المائدة المستديرة بإنشاء جامعة في الجنوب، ثم نكصوا عن العهد، وما أكثر ما نكصوا عن العهود، وثانيًا تنفيذ قرار مجلس الوزراء في عام (1970) بإنشاء معهد زراعي بالجزيرة، وقد صار ذلك القرار نسيًا منسيًّا رددنا له الحياة لا كمعهد زراعي، بل كجامعة ريفية متكاملة. ثالثًا وضع حد للتنافر غير الموضوعي الذي كان قائمًا بين خريجي كلية الهندسة بجامعة الخرطوم وخريجي المعهد الفني، رابعًا إقامة مؤسسات للتعليم العالي في شرق السودان (البحر الأحمر) وغربه (دارفور) ابتناءً على الميزات التفضيلية للإقليمين. هذه التحولات الثورية لم تكن محل رضى عند أغلب أساتذة جامعة الخرطوم، لا لأي اعتراض موضوعي عليها، وإنما لرأيهم بأن أي موارد جديدة تتوافر للتعليم العالي يجب أن تذهب أولًا لجامعة الخرطوم (عوينة أم صالح) والتي كانت، بلا شك، في حاجة للدعم. ومما أثار دهشتي مناصرة الرجل الذي اتخذته عدة وعديدًا: وكيل الوزارة إبراهيم نور، لذلك الرأي. ولكن مع تقديري لرغبة أساتذة وإداريي الجامعة التي علمتني وصقلتني في الارتقاء بتلك الجامعة، وثقتي التي لا تحد بإبراهيم نور، بدا لي أن أصحاب النوايا الحسنة هؤلاء لم يأخذوا في الاعتبار العوامل السياسية والاجتماعية التي تلزم الدولة بإصلاح هيكل التعليم العالي وتوسعة مواعينه ورقعته في حدود المتاح من الموارد الداخلية وما سنسعى للحصول عليه من الخارج.

توحيد التعليم القانوني

بالرغم من التوجهات العامة بالنسبة لمحتوي التعليم العالي التي حددتها في خطابي لمجلس الشعب في 12 نوفمبر 1975 والرؤى التي طرحتها وتحاورت بشأنها، مع قياديي الوزارة قادني أيضًا اهتمامي المهني بالقانون إلي إيلاء موضوع التعليم القانوني اهتمامًا، خاصة وقد شهدت تلك المرحلة تضارباً بين مناهج تعليم القانون في جامعة الخرطوم وجامعة أم درمان الإسلامية وجامعة القاهرة الفرع. بهدف إزالة ذلك التضارب الذي قد يؤثر علي تصريف العدالة قررت بوصفي وزيراً للتربية ورئيساً للمجلس القومي للتعليم العالي في الرابع عشر من فبراير 1976 تكوين لجنة من القانونيين المشهود لهم بالقدرات من العاملين في مجال القانون ضمت:

- الأستاذ محمد يوسف مضوي (قاضي سابق رئيساً)
- الدكتور محمد الفاتح حامد (عميد كلية بجامعة الخرطوم)
- الأستاذ محمود حاج الشيخ (المحامي)
- الشيخ مجذوب كمال الدين (قاضي شرعي)
- الأستاذ رمضان علي (قاضي)
- الأستاذ عبد الرحمن عبده (قاضي)
- الدكتور فيصل عبد الرحمن علي طه (أستاذ قانون ومقرراً للجنة)

وفي خلال فترة قصيرة (فبراير 1976 ونوفمبر 1976) قدم مقرر اللجنة تقريراً ضافياً لم يلق حظه من الاهتمام عند اشتداد الهوس الديني في أخريات نظام مايو ومن بعد في عهد الإنقاذ والأسلمة الشاملة للقانون. الأسلمة الشاملة تضمنت قرار عميد القانون بجامعة الخرطوم بالتخلص من كل كتب القانون الانجليزية ولعله رحمه الله، لم يكن يدرك أن من بين مناهج القانون شيئاً يسمي القانون المقارن.

تحصين الإنفاق الجامعي

لتحصين الإنفاق على التعليم العالي من غوائل بيروقراطية وزارة المالية؛ أنشأنا للمرة الأولى في تاريخ التعليم العالي بالسودان هيئة مستقلة لتمويل التعليم العالي، تعتمد، إلى جانب الدعم الرسمي، على العون الخارجي. لهذا الغرض طلبت من الحكومة البريطانية إيفاد خبير في هذا الشأن؛ فابتعثت لنا عالمًا ذا خبرة وقدارة هو السير روبرت إيتكن (Robert Aitken) نائب رئيس لجنة المنح للجامعات البريطانية (University Grants Committee) وأستاذ الطب في جامعتي ابردين وبرمنجهام، التي أصبح فيها بعد رئيسًا لها. أسهم إيتكن أيضًا في إنشاء جامعة زمبابوي، وكان له فضل المبادرة بضم ممثل لاتحاد الطلاب في تلك الجامعة إلى مجلس إدارة الجامعة. لجنة المنح في بريطانيا حُلت في عام 1989 أي بعد سبعين عامًا من إنشائها في عام 1918، ونقلت سلطاتها واختصاصاتها إلى مجلس تمويل الجامعات (University Funding Council) المسؤول مباشرة أمام البرلمان. وكان الباعث الرئيسي لإنشاء تلك اللجنة في المبتدأ هو الإهمال المريع الذي لحق بالجامعات البريطانية في سني الحرب، وتقلص الدعم المالي لها؛ ولهذا أوكل لتلك اللجنة الإشراف على، ومراجعة، وسائل تمويل الجامعات. كان أيضًا من بين واجبات تلك اللجنة القيام بتخطيط، والإشراف على، وتنفيذ، برامج التعليم الجامعي بالتشاور مع الجامعات. وبكل هذه المؤهلات كان السير إيتكن خير مشير.

اهتداءً بتقرير السير إيتكن ذهبنا، بعد قراءة فاحصة لتجاربنا في السودان، إلى إنشاء لجنة نظيرة للجنة الانجليزية، أطلق عليها اسم "لجنة تمويل التعليم العالي". ولقيادة تلك اللجنة قمت باختيار أكاديميين ذوي مهارة: زكي مصطفى كرئيس للجنة، وعبد الرحمن الطيب علي طه كمدير لها. كما حدا بي إدراكي لأهمية الإدارة لتصريف الأمور في تلك اللجنة لأن أطلب من عبد الرحمن عبد الله وزير

الإصلاح الإداري أن ينتدب عضوًا من بين فتيانه المهرة للانضمام للجنة؛ فوقع اختياره على محمد الحسن عثمان محيسي. فالسياسات التي تمس الأمور الحيوية بالنسبة للمجتمعات -والتعليم على رأس تلك الأمور- يجب ألّا يكون ارتجالًا بلا روية. وحال تكوين اللجنة طلبت من مديرها إعداد تقرير لي حول تطوير التعليم العالي وفق الموجهات التي حددت في خطابي لمجلس الشعب حول إصلاح وتطوير التعليم العالي، والوجهة التي نريد الاتجاه إليها حتى تصبح عملية إصلاح التعليم العالي عملية متكاملة.

في الحادي والعشرين من أبريل (1976) كان أمامي تقرير قدمه مدير اللجنة عبد الرحمن الطيب علي طه حول تطبيق السياسة الجديدة لتطوير التعليم العالي بما فيها إنشاء جامعتين جديدتين: الجزيرة وجوبا، وتطوير معهدين إلى جامعتين: المعهد الفني بالخرطوم إلى كلية للدراسات الفنية، والمعهد الإسلامي بأم درمان إلى جامعة أم درمان الإسلامية. استهل عبد الرحمن التقرير بقوله: "يسرني أن أقدم لكم التقرير الذي كلفتنا بكتابته عن سير العمل في عملية إصلاح وتطوير التعليم العالي، وقد حاولنا أن يكون التقرير شاملًا حتى يبقى وثيقة أساسية تشرح الأهداف والتنظيم في هذه المرحلة الحاسمة من تطور التعليم العالي في السودان". جاء ذلك التقرير في سبعة فصول، منها مقدمة عن التعليم العالي والأزمة التي يعانيها، والأساليب التي اتخذت لتناول الأزمة، وأجهزة التخطيط التي ابتدعت، والمؤسسات التعليمية القائمة وما طرأ وسيطرأ عليها من تعديل بموجب القرارات الجديدة المقترحة، وحشد الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط، والتدريب، والمشروعات البديلة لإسكان وإعاشة الطلاب، وإعادة هيكلة الجامعات الجديدة بحيث لا تكون صورة طبق الأصل من الجامعات القائمة.

ما الجديد في مؤسسات التعليم العالي؟

نص التقرير على أن الهدف من كل الجامعات الجديدة هو أقلمة التعليم العالي، أي نشره في أقاليم السودان، وتبيئته أي ربط طلابه وباحثيه بالبيئة الجغرافية والطبيعية التي يعيشون فيها. فإلى جانب الدراسات التقليدية والأساسية في الجامعات، كان على رأس الأهداف من إنشاء جامعة جوبا ترقية البيئة الريفية في الإقليم الجنوبي والأقاليم المشابهة له في السودان، ومن ذلك الاهتمام بالدراسات المتعلقة بالموارد الطبيعية، الدراسات الاجتماعية للتكوينات المحلية، دراسات البيئة الطبيعية. كما من أهداف إنشاء جامعة الجزيرة التشبيك (networking) بين التخصصات المختلفة في الجامعة لتشمل متطلبات البيئة الطبيعية، والتنسيق بين حاجات الإنسان والأرض والحيوان، والعلوم الخاصة بالمهارات المتعلقة بالتصنيع الزراعي، والبحوث العلمية والتطبيقية لتوظيف التكنولوجيا لخدمة التنمية، والربط بين دراسات الطب والصحة العامة في الإقليم بحيث تسبق الوقاية من المرض الطب العلاجي. كما شملت مشروعات تطوير التعليم العالي في مناطق السودان الأخرى إنشاء كليتين، واحدة للمعادن والبترول في بورتسودان تضم مدرسة لهندسة البترول، ومدرسة لهندسة المعادن، ومدرسة للعلوم والرياضيات، وشعبة لتكنولوجيا تصنيع البترول، وشعبة لتكنولوجيا المعادن. والثانية في دارفور لدراسات المناطق القاحلة التي تشمل العلوم النباتية، والعلوم الحيوانية، والعلوم الأرضية (terrestrial sciences)، الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.

تناول التقرير أيضًا موضوع تمويل هذه الثورة التعليمية، إذ لا معنى للحديث عن إنشاء جامعات لا تتوافر لها مقومات البقاء، والتمويل هو شريان الحياة للجامعات. ذلك واجب قررتُ الإشراف بنفسي على القيام به عبر العالم بهدف توفير الموارد المطلوبة عينًا أو مالًا. شمل ذلك التحرك بريطانيا، وكندا،

والولايات المتحدة، وإيران، والكويت، وبلجيكا (السوق الأوروبية المشتركة). في تلك الحملة رافقني مدير لجنة التمويل وكان من نتائجها تخصيص السوق الأوروبية لـ11 مليون دولار للتعليم العالي، والكويت 5 ملايين دينار، وألمانيا دعم معهد الدراسات التكنولوجية بالمعدات، وبلجيكا التدريب المهني، وبريطانيا توفير الأساتذة الزائرين، والنرويج دعم جامعة جوبا، وإيران دعم كلية الطب بجامعة الجزيرة عقب زيارتين واحدة لطهران والثانية لشيراز رافقني فيها عميد الطب بالجزيرة نصر الدين أحمد محمود، وتبعتها زيارة من عميد كلية الطب بجامعة شيراز للسودان، إلى جانب دعم من مؤسستي فورد وروكفلر لإعداد المعلمين، وآخر من ولاية تينيسي عقب زيارة حاكمها راي بلانتون الذي كنت قد وجهت له الدعوة لزيارة السودان إبان عملي بالخارجية؛ فلبى الدعوة إلا إن الزيارة تمت بعد انتقالي لوزارة أخرى. رغم ذلك كانت أكبر هدية قدمها لي بلانتون هي توفير منح دراسية للأكاديميين الذين كنا بصدد إعدادهم للعمل في وزارة التعليم العالي، ومنهم الأكاديمي النابه محمد الحسن محيسي. وبشأن إسكان وإعاشة الطلاب أكد التقرير استمرار النظام الذي كان متبعًا، ولاسيما أن السودان بلد شاسع يُحمَل فيه الطلاب على الارتحال إلى الجامعات من أماكن بعيدة، كما أن أغلبهم ينتمون إلى أسر رقيقة الحال شريطة التمييز بين القادرين، وغير القادرين وإلزام أبناء وبنات الأسر القادرة الإسهام في تكلفة الخدمات التي تقدمها الجامعة للطلاب. ومن المقترحات التي قدمتها اللجنة أيضًا إلزام الحكومات الولائية، والمناطق التي يفد منها الطلاب، بالإسهام فيما تنفقه الجامعات على الخدمات الاجتماعية للطلاب الوافدين منها.

لم يقف بنا الأمر عند كل هذه الجهود، بل حرصنا على أمر آخر هو تنوير الحادبين على التعليم العالي، والقائمين بأمره حول السياسات الجديدة. وكان خير منبر أفضي من فوقه بما ننتوي تطبيقه من سياسات ندوة أكاديمية حول التعليم

العالي سماها منظموها "ندوة التعليم في مجتمع متغير". في ذلك المنتدى أدليت بمحاضرة في 8 مارس (1976) تناولت الرؤى الجديدة حول التعليم العالي، وشملت: التخطيط القومي للتعليم العالي، وإدارة وتمويل التعليم العالي، وتوافق المناهج الأكاديمية مع البيئة الاجتماعية، ووسائل اختيار الطلاب، والتحفيز المادي والأكاديمي للمعلمين. وقد تكرمت فصلية السودان للدراسات الاقتصادية والاجتماعية (Sudan Journal for Economic and Social Sciences vol 2, 1976) بنشر تلك المحاضرة.

لا يكتمل الحديث عما وُفِقنا للقيام به في مجال التعليم في فترة لم تزد على نصف العام دون الإشارة إلى موضوعات ثلاثة: قيادة الجامعات، والخلاف مع رئيس جامعة أم درمان الإسلامية حول إنشاء كلية خاصة بالبنات، ومعالجة مشكلة المعهد الفني. حول الموضوع الأول كان جماع الرأي هو اختيار رئيس الجمهورية باعتباره راعيًا للجامعات لرؤساء مجالس الجامعات من ذوي الخبرة والمكانة الاجتماعية بناءً على ترشيحات الوزير على وجه مُرضٍ للأكاديميين والمهتمين بالشأن الجامعي. وفي الماضي كانت رئاسة الجامعات محل تناوش بين أساتذة الجامعات وبعض السياسيين، وكثيرًا ما اختلط فيها المهني بالسياسي. لهذا نصت قوانين التعليم العالي الجديدة على أن يقوم الرئيس، بحسبانه راعي الجامعة، بتعيين رؤساء لمجالس الجامعات بناء على ترشيحات الوزير التي يجب أن تأخذ في الاعتبار المؤهلات المهنية والإدارية والقيادية التي يجب توافرها في شاغل المنصب. وقد شملت الترشيحات التي قدمتها للرئيس فأجازها: جعفر بخيت لجامعة الخرطوم، ومأمون بحيري لجامعة الجزيرة، وعمر الحاج موسى لجامعة أم درمان الإسلامية، وهيلاري باولو لوقالي لجامعة جوبا، وجوزيف طمبرة لمعهد الكليات التكنولوجية. اختيار الأخير كانت له دلالات، فجوزيف هو أولًا من خريجي ذلك المعهد، وثانيًا كانت تلك هي المرة الأولى التي يعين فيها جنوبي لقيادة مؤسسة جامعية قومية.

بين الهجري والميلادي

أما بشأن الخلاف حول إنشاء كلية للبنات في جامعة أم درمان الإسلامية، فلعل الناس لا يذكرون عنه إلا الحوار الذي دار بيني وبين عمر الحاج موسى على صفحات الصحف تحت عنوان "بين الهجري والميلادي" دون علم بما وراءها؛ ولهذا قرؤوا فيها ما بين السطور أكثر مما تقوله السطور. كان من رأي أشياخ تلك الجامعة - وآزرهم في ذلك رئيس مجلسها - إنشاء كلية خاصة للفتيات في جامعة أم درمان الإسلامية، حيث زعموا أنه لا ينبغي أن يكون هناك اختلاط بين الطلبة والطالبات في الجامعة الإسلامية. قلت لأصحاب هذا الرأي في مجلس الشعب، وكان على رأسهم الشيخ محمد منصور العجب، الشيخ محمد عبد الله الوالي، إنني لن أقبل على نفسي الكيل بمكيالين. فإن كان موضوع عدم الاختلاط بين الطلبة والطالبات موضوعًا مبدئيًّا، فلنطبقه على كل الجامعات بما فيها الجامعات الحكومية القائمة، إذ إن في غض الجامعات الحكومية القائمة الطرف عن الموضوع والإصرار عليه في جامعة مازالت في طور الإنشاء، عوار وعوج. وعندما ذكرني عمر بأن في أمريكا جامعات خاصة بالنساء، رددت بأنني عليم بذلك وعددت منها سبعًا يسميهم الأمريكان الأخوات السبع وعلى رأسها كليات فاسر، وبرينمور، وويلسلي، ولكنني أضفت أنه منذ منتصف الخمسينيات أخذت بعض الطالبات في تلك الجامعات يطالبن بإلغاء هذا التمييز لتعارضه مع الدستور الأمريكي الذي يمنع أي تمييز على أساس النوع بين المواطنين في المؤسسات العامة. وبما أن كل تلك الكليات كليات خاصة، قلت للمطالبين بعدم الاختلاط في جامعة أم درمان الإسلامية إن كان مَن بينهم من "يدق صدره" ليقيم جامعة للنساء، فليفعل ما فعله شيخنا الجليل بابكر بدري وأبناؤه. إلى ذلك أضفت همسًا لصديقي عمر بأن أي واحد من هؤلاء الأشياخ لو أحرزت ابنته درجة تؤهلها للالتحاق بجامعة الخرطوم أو جامعة الجزيرة، حيث التعليم يكون مختلطًا لما تردد في الدفع بها لهاتين الجامعتين.

التعليم الفني

خروج معهد الكليات التكنولوجية "Khartoum Polytechnic" إلى حيز الوجود كانت وراءه قصة، وما فتئنا نقص عليك القصص. ذلك المعهد كان يطلق عليه حتى فترة تولي وزارة التعليم اسم "معهد الخرطوم الفني" (Khartoum Technical Institute). ويعود تاريخ ذلك المعهد إلى نوفمبر (1949) عندما قدم عبد الرحمن علي طه وزير المعارف خطة وزارته للتعليم الصناعي للفترة من (1949 - 1956). في ذلك التقرير أورد الأستاذ عبد الرحمن أن أول محاولة جادة لإنشاء نظام ثابت للتعليم الصناعي كانت في عام (1946) وهي السنة التي كلفت المعارف فيها مستشارًا فنيًا لإعداد خطة لتطوير التعليم الصناعي في البلاد. تلك هي الخطة التي ابتنى عليها عبد الرحمن علي طه المشروعات التي قدمها للجمعية التشريعية في دورة انعقادها الثالثة في (26 نوفمبر 1951). في تلك الدورة أبلغ الأستاذ عبد الرحمن الجمعية بأنه قد خطر له بعد زيارته للمعهد الفني الذي يحتل مساحة من الأرض قدرها (80000) متر مربع جنوب أسكلة المقرن بالخرطوم، أن الأعضاء قد يريدون زيارة تلك المنطقة للاطلاع على ما أقيم فيها من منشآت: مبانٍ، وورش، وأقسام للهندسة والفنون، فليس مَن رأى كَمَن سمع، على حد قوله. وأوضح الوزير للجمعية أنه في ذلك التاريخ تم استيعاب 435 طالبًا وسيزداد عددهم بتطور البناء والتشييد. كان من بين هؤلاء 50 طالبًا من مصلحة الأشغال يتلقون تدريبًا لأربع سنوات في فنون البناء والهندسة الميكانيكية مع التدريب العملي في الورش، و16 طالبًا آخرين من الذين يتدربون على الرسم دون أن يكونوا طلابًا مداومين، و90 طالبًا يتدربون على المحاسبة والأعمال الكتابية. وعلى مستوى المدارس الوسطى، أبلغ الوزير الجمعية عن إنشاء مدارس صناعية في أم درمان، والأبيض، وواد مدني، كما أبلغها أن مدرسة وسطى أخرى ستنشأ في بورتسودان في السنة الدراسية (1953- 1954).

وبما أن أكبر المنتفعين من ذلك المعهد والمدارس الصناعية كانت هي وزارة الأشغال، فقد قيض الله لميرغني حمزة خلال عمله بمصلحة الأشغال كأكبر موظف سوداني فيها يومذاك متابعة ما بدأه أبو التعليم، وأولاه رعاية جعلت اسم ميرغني حمزة يرتبط دومًا بإنشاء المعهد الفني، كما قيض له أن يؤدي دورًا لا يذكره ذاكر، ألا وهو إنشاء أول وحدة في الأشغال لهندسة المعمار. لتلك الوحدة اختار ميرغني حمزة عددًا ممن أحرزوا نجاحًا في فن الرسم أو الهندسة، وابتعثهم إلى بريطانيا للتدريب في فن المعمار. تلك النخبة من المعماريين الأوائل ضمت عبد الله حامد، وعبد المنعم مصطفى، وهاشم عثمان، والخواض. وظل الشغل الشاغل لميرغني حمزة إبان عمله كموظف رفيع في مصلحة الأشغال هو تجسير الفجوة بين المهندسين والعناصر الوسيطة من الفنيين. ولكن سرعان ما نشب نزاع مفتعل بين خريجي المعهد الفني وخريجي جامعة الخرطوم حول الدرجة العلمية التي تمنحها المؤسستان: فحين كان خريجو المعهد يمنحون درجة (الدبلوم) كان رصفاؤهم في كلية الهندسة بجامعة الخرطوم يتخرجون بدرجة (البكالوريوس). تلك الدرجة لم تكن تمثل فقط درجة علمية، بل كادت أن تصبح شهادة ميلاد طبقية، فالفرق بين الشهادتين هو الفرق بين الدرجة G التي يعين عليها خريجو المعهد، والدرجة Q التي تمنح لخريجي الجامعة. ذلك النزاع كان نزاعًا بلا جدوى، فالسوق وحده هو الذي ينبغي أن يحدد تفضيل خريج على آخر، لا بموجب شهادته الأكاديمية بل باعتبار قدراته العملية لسد احتياجات سوق العمل. وعند التشاور مع مَن ذهبت لاستشارتهم في بريطانيا -حول هذا الأمر أُبلِغت أن قليلًا من التطوير للمعهد حتى يصبح (Polytechnic) أي معهدًا للكليات التكنولوجية سيجعل ذلك المعهد مؤهلًا لمنح درجة البكالوريوس، وهو أمر صار دارجًا في بريطانيا؛ فالتزمت ذلك النصح. ذلك هو المعهد الذي تحول من بعد إلى جامعة السودان.

الكوادر المهنية

عند البدء في تنفيذ السياسات التي استقر بي الرأي على تنفيذها، حرصت على انتقاء مَن يعتد بهم، لعلمهم لا لانتمائهم السياسي؛ لعوني على أداء هذه المهام. وقد ظللت دومًا مؤمنًا بأنه لا سبيل لنجاح أي شخص في عمل كبير إلا أن يحيط نفسه بذوي قدرة وبراعة في ذلك العمل يستمع إليهم ثم يحاورهم قبل أن يتخذ قراره. من هؤلاء كان في البدء الزراعي عبد الله أحمد عبد الله، والاقتصادي علي محمد الحسن، والطبيب نصر الدين أحمد محمود، وأستاذ العلوم محمد عبيد المبارك. وكانت أكبر جائزة قدمها لي علي محمد الحسن، إلى جانب أدائه الماهر في كلية الاقتصاد بجامعة الجزيرة، تعريفي بالاقتصادي المتقن لعلمه علي عبد القادر الذي ما فتئ يتحفني بما يكتب وينشر في خارج السودان. انكب هذا الفريق على تأسيس الجامعات الجديدة على أساس النظام الفصلي (semester) في الدراسة، لا نظام السنة الأكاديمية الذي تتبعه الجامعات البريطانية وأخذته عنها جامعة الخرطوم. وكان رأيي منذ البداية هو ألّا تبدأ الدراسة في هذه المؤسسات التعليمية الناشئة قبل إنشاء البُنى التحتية للجامعات: مباني الجامعة، وداخليات الطلاب، والمعامل والمكتبات، ومرافق الترفيه. وقبل كل ذلك إعداد المعلمين بانتقاء المتميزين من خريجي جامعة الخرطوم وابتعاثهم للخارج لإعدادهم للعمل في الجامعات الجديدة.

لا بد من إلماحة أيضًا إلى الرجال ذوي القدرة والخبرة الذين عهدت إليهم بإدارة المؤسسات الجديدة. وقع اختياري أولًا على عبد الله الطيب ليكون مديرًا لجامعة الخرطوم، وعبد الله أحمد عبد الله لجامعة الجزيرة، ومحمد عبيد المبارك لجامعة جوبا، ولكن سرعان ما وقع خلاف بين عبد الله الطيب ورئيس جامعة الخرطوم، وجعفر محمد بخيت، أدى إلى تغيير في المنظومة التي توافقت عليها مع الرئيس، وكان مبعث الخلاف هو قرار عبد الله الطيب إلغاء معهد الدراسات الإضافية بجامعة الخرطوم، وفيما يبدو، كان بين الأستاذ العالم والمسؤولين عن

المعهد ود مفقود منذ زمان. اعترض جعفر على قرار الدكتور عبد الله بدعوى أن الدراسات الإضافية هي أهم نوافذ الجامعة للإطلال على المجتمع العريض وأن إلغاءها يتعارض مع حرص الدولة على انفتاح الجامعات على المجتمع. وإزاء إصرار عبد الله الطيب على موقفه خُيِّر لتولي أمر إحدى الجامعتين الأخريين: الجزيرة أو جوبا، فاختار جوبا في حين تم تعيين عبد الله أحمد عبد الله مديرًا لجامعة الخرطوم ومحمد عبيد المبارك لجامعة الجزيرة. وما لبث عبد الله الطيب إلا قليلًا في جامعة جوبا، ثم آثر الارتحال وكبديل له اختير السماني عبد الله يعقوب مديرًا لجامعة جوبا وعبد الرحمن أبو زيد كنائب له. اختير أيضًا أحمد الأمين عبد الرحمن كمدير لمعهد الكليات التكنولوجية. كل هذا تاريخ لا يذكره كثيرون، ويتمنى له آخرون أن يُغفل. ولكن التاريخ لا يُمحى لأنه مسطور في الكتب والوثائق، ومرسوم في القلاع والمباني، ومثبت في ذاكرة ذوي العقول. ولكن لم يدر بخلدي أن زمانًا سيجيء على الناس يتظنى فيه الظانون أن الجامعات تؤسس كما تقيم الطيور عشائشها؛ لهذا أحمد للأستاذ عبد الله أحمد عبد الله مقالًا له وصف فيه ما أتممناه في وزارة التربية في فترة قصيرة بالثورة الأولى في التعليم العالي منذ نشأته.

حال التعليم العالي اليوم

في السودان اليوم ما يزيد على الثلاثين جامعة يفاخر بها صانعوها، ولا شك في أن الذي دفع الدولة لهذا التوسع في التعليم العالي كان هو الرغبة في تحقيق أشواق أهل السودان في جميع أطراف القطر لقيام مثل هذه الجامعات. بيد أن الجامعات لا تفرخ مثل الكتاكيت، بل تصنع بحساب وتقدير، فمثلًا تحويل مباني مدرسة ثانوية لتصبح جامعة مع النقص الكامل في المكتبات العامة والمتخصصة، و المعامل كاملة الإعداد الفني، والسكن الجامعي المناسب، والأساتذة المقيمين لن يجعل من تلك المدارس جامعات أو يفي بأغراض التعليم الجامعي. لهذا يحق لنا القول إن تفريخ الجامعات كان عملًا سياسيًا لا أكاديميًا مما يجعل منه توسعًا كميًا

عشوائيًّا في الجامعات. ورغم خضوع التجربة لتقويم موضوعي من جانب اثنين من خيرة الأكاديميين في نهايات عقد التسعينيات (عبد الوهاب عبد الرحيم ومدثر التنقاري) فإن الطبقة السياسية الحاكمة لم تولِ اعتبارًا للنصائح التي أبداها الأكاديميان؛ مما يؤكد انتصار السياسة على الأكاديمية. هذا أمر مؤسف، خاصة وقد تضمنت نصائح الأكاديميين أمورًا تتعلق بجوهر العملية الأكاديمية واستقامتها مثل منح الدرجات بلا حساب دقيق، وعدم استيفاء الحد الأدنى من التأهيل لشاغلي المراكز الأكاديمية العليا مثل عمادة الكليات ورئاسة الأقسام.

مع كل ذلك فإن أكثر ما يحز في النفس أن يطال ذلك الانهيار جامعة السودان العريقة: جامعة الخرطوم التي كانت هي الجامعة الأولى في شرق أفريقيا في زمان لم تكن فيه ماكيريري (أوغندا) إلا مدرسة عليا لطلاب دول اتحاد شرق أفريقيا (تنجانيقا، وكينيا، وأوغندا). جامعة الخرطوم كانت أيضًا هي الجامعة الوحيدة في الوطن العربي باستثناء جامعة فؤاد (القاهرة) وفاروق (الإسكندرية) وإبراهيم (عين شمس) إلى جانب جامعات دمشق في الشام، وبغداد في العراق، والجامعة الأمريكية في بيروت. وحتى عام 1995 كانت جامعة الخرطوم من الجامعات التي يُعَدُّ خريجوها مؤهلين تلقائيًّا للالتحاق بالجامعات البريطانية والأمريكية وجامعات دول الكومنولث. رغم ذلك لم يدهشني قط عدم ورود اسم جامعة الخرطوم بين الجامعات الألف الأول في العالم حسب تصنيف العام (2014) الذي أصدره المركز العالمي لترتيب الجامعات (Center for World University Rankig) بسبب التوسع العشوائي في التعليم الجامعي. في ذلك التقرير كانت الخمس عشرة الأولى من جامعات العالم، كما هو متوقع، أمريكية وأوروبية: هارفارد، وستانفورد، ومعهد ماسيشوسيتس للتكنولوجيا، وكامبردج، وأكسفورد، وكولولمبيا، وبيركلي، وشيكاغو، وبرنستون، وييل، وكورنيل، ومعهد كاليفورنيا للتكنولوجيا،

وبنسلفانيا، وكاليفورنيا لوس أنجليس، وجون هوبكنز. ذلك التقويم لم يثر الدهشة في نفسي، وإنما أثارها غياب اسم السودان عن قائمة الدول العربية والأفريقية التي وردت في ذلك الإحصاء. فحين ضمت الجامعات العربية المنتقاة في التقرير جامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، والجامعة الأمريكية ببيروت، ثم القاهرة والإسكندرية وعين شمس في مصر، ضمت القائمة من أفريقيا جامعات عتيقة في جنوب أفريقيا هي: كيب تاون، ستيلن بوخ، كوا زولوناتال، ويتواتر راند، وبريتوريا، ثم تبعتها (كرقم 891) جامعة ماكيريري بأوغندا.

هذا التقويم كان مدعاة حرج لجيلي، وينبغي أن يكون لما تلته من أجيال حظيت بالتعليم وفق النظام القديم. لهذا لجأت إلى تقرير آخر لترتيب الجامعات في العالم حسب تميزها؛ لكي أطمئن نفسي وأجد فيه عزاء، ذلك التقويم هو الإحصاء الإسباني للتعليم العالي (Spanish webmetrics). ذلك الإحصاء صنف المائتي جامعة الأولى في أفريقيا على النحو التالي: العشرة الأوائل كانت من جامعات أفريقيا هي جامعة كيب تاون، وجامعة جنوب أفريقيا، وجامعة بريتوريا، وجامعة ستيلن بوخ، وجامعة وايت واتر لاند، وجامعة نورث يريسي، وجامعة كوازولو ناتال، وجامعة رودس، وجامعة جوهانسبرج، وجامعة غرب الكيب. تلي هذه الجامعات في الترتيب الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وجامعة القاهرة، وجامعة أبادان (نيجيريا)، وجامعة نيروبي (كينيا)، وجامعة الإسكندرية (مصر)، وجامعة مكيريري (أوغندا)، وجامعة لأغوس (نيجيريا)، وجامعة المنصورة (مصر)، وجامعة دار السلام (تنزانيا)، وجامعة عين شمس (مصر)، وجامعة نكروما للعلوم والتكنولوجيا (غانا)، وجامعة كينياتا (كينيا). أما الجامعات السودانية، فقد كان موقعها بين الجامعات الأفريقية المتميزة المائتين على الوجه التالي: جامعة الخرطوم الرقم 39، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الرقم

148، وجامعة الجزيرة الرقم 195. ربما ظن كثيرون أن الدول العربية التي تفوقت على السودان ما كانت لتقدر على ذلك لولا الإمكانيات المالية التي توافرت لها، ولكن السودان لم يكن أبدًا عُطلًا عن الثروات، ولا أوغندا وكينيا بأكثر موارد منه. ولعل ما أنجزته كوريا الجنوبية في مجال التعليم العالي حسب الإحصاء الذي نحن بصدده يكشف أن الأمر لم يكن أمر إمكانيات مادية فقط، بل هو أيضًا متعلق بأولويات الإنفاق وتوجيه الموارد إلى حيث تكون أكثر نفعًا وجدوى. فكوريا الجنوبية التي كانت في نظر البنك الدولي، مثل السودان عند استقلاله من الدول الميئوس منها (basket cases) وتوازي مساحتها مساحة أصغر ولايات السودان، أفلحت في تطوير جامعات جاءت ثلاثون منها في قائمة الجامعات الألف الأكثر نجاحًا في العالم.

الذي يدهش ويغيظ حقًّا ليس هو فقط التردي الذي لحق بمستويات التعليم العالي، بل بتدهور التعليم الأساسي، الذي يسمى أساسيًّا لأنه القاعدة التي تبنى عليها المستويات الأعلى في التعليم. فحسب تقرير التنمية الإنسانية الذي يصدر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة، جاء ترتيب الدول من حيث تطور التعليم فيها على النحو التالي: الدول العشر الأوائل ضمت حسب الترتيب: النرويج، واستراليا، وسويسرا، وهولندا، والولايات المتحدة، وألمانيا، ونيوزلندا، وكندا، وسنغافورة، والدنمارك. تلت هذه الدول بريطانيا، وهونج كونج، وكوريا الجنوبية، واليابان، وإسرائيل، وفرنسا. وفي الطبقتين اللتين تليان المجموعة الثانية وردت المملكة العربية السعودية (رقم 34) وقطر (رقم36) والإمارات (رقم40) وكوبا (رقم 44). تبعت تلك الدول ترينداد، وسيشل، وتونس، وتركيا، مصر، ودولة فلسطين، والفلبين، وجنوب أفريقيا، والمغرب، وزامبيا، ولبنان. أما في أسفل القائمة فقد قبعت دول ثلاث: السودان، وجنوب السودان، والصومال. أولا يحق لنا أن نقول بعد هذه الأرقام يا ويلاه؛ لأن الأمر لا يتعلق

بثروة هذه الدولة وفقر تلك، وإنما، قبل أي عامل آخر، بأولويات الإنفاق في كل قطر.

على أن الانحدار في التعليم العالي في السودان، وا أسفاه، لم يجئ إلا على يد بعض خريجيه النجباء. ففي مطلع عام 1991 صدر المرسوم الرئاسي القاضي بجعل العربية لغة تدريس بالجامعات، وهذا أمر دعونا له منذ زمان (حوار مع الصفوة) شريطة أن يسبقه ترتيب للانتقال لتلك المرحلة خاصة في مجال الدراسات العلمية مثل الطب والهندسة. ولكن من الواضح أن ما يُسَمَّى ثورة التعليم العالي كان في واقع الأمر ثورة على التعليم العالي الذي أعد للحياة العامة خيرة الأطباء والقانونيين والمهندسين، ومن بين هؤلاء كان الدكتور حسن الترابي قائد تلك الثورة التأصيلية. فالجامعات لا تصبح جامعات مؤهلة إلا إذا وفرت لطلابها وأساتذتها البيئة المناسبة للطلاب والمعلمين ليس فقط من الناحية الأكاديمية (المعامل والمكتبات وتطوير المعارف) وإنما أيضًا من الناحية الحياتية (الداخليات، وسكن الأساتذة، والمطاعم، والأندية الاجتماعية) فما بالك أن كان أول ما اتجهت إليه يد الثورة التعليمية هو إلغاء داخليات الطلاب لمؤسسات لا ترعاها الجامعة، ولا يستفيد منها في أغلب الأحوال إلا الطلاب الحزبيين: هذه المؤسسات أوكل أمرها لتنظيم حزبي، يديره سياسي حزبي، وكلاهما ينتمي للحزب الحاكم. ليت الأمر وقف عند السطو الحزبي على منشآت السكن الجامعي للطلاب، ولكنه شمل أيضًا المؤسسات الخيرية التي تبرع بها الخيرون (منظمة حجار، مؤسستا داؤود عبد اللطيف، وإبراهيم مالك لسكن الطلاب) دون تمييز وبلا مقابل نقدي إن تيسر. بدلًا من تحقيق ذلك الهدف النبيل الذي ابتغاه أولئك الخيرون اتجهت الإدارة الحزبية إلى تأجيرها لمن يدفع أكثر.

نشر التعليم في السودان، بل في أي قطر في العالم هدف ذو كلفة عالية على الدولة كما أثبتت تجاربنا الماضية. ولكن عندما تعجز الدولة عن أداء هذه المهمة،

فلا بد لتلك الدولة من أن توفر البدائل المناسبة كانت في صورة التبرعات التي يقدمها القادرون، أو إنشاء صندوق لتمويل التعليم، ترعاه الدولة وتلزم الطلاب بسداد ما أنفق منه على تعليمهم بطريقة معقولة عندما يكمل الطالب دراسته ويصبح ذا مال. ويقول واقع الحال إن إنفاق الدولة على التعليم أصبح ذيل وجوه الإنفاق العام. فمثلًا عندما قررت الدولة السودانية إشعال الثورة التعليمية كانت ميزانية الدولة 31 مليار جنيه، وكان نصيب التعليم منها 2.8٪ فلا غرو إذن إن عجزت الدولة عن تحقيق برامجها الطموحة، بل ارتفعت نسبة الأميين في السودان من 37٪ إلى 57٪ حسب إحصائيات المجلس القومي لمحو الأمية. ما الذي كان يحدث في بلاد العالم المشابهة للسودان؟ لنأخذ فقط دولة واحدة ولدت بعد استقلال السودان هي ماليزيا، تلك الدولة رصدت 25٪ من ميزانيتها العامة للتعليم، وهو مبلغ يعادل ثلاثة أضعاف ما أنفقته تلك الدولة على الدفاع.

الجامعات وانتحال الألقاب والشهادات الأكاديمية

وبما أننا في معرض الحديث عن انهيار التعليم الجامعي في السودان لا بد لنا من الإشارة لكارثة أخرى حاقت مؤخرًا بذلك التعليم: الترخص في شروط تولي المواقع الأكاديمية، والانتحال (Plagiarism) في البحوث. ففي الماضي كان منح الدرجات العلمية العليا في السودان يخضع دومًا لنظام صارم يتفق مع المعايير الدولية السائدة. أما اليوم فقد أصبحت هذه الدرجات العلمية حقًا مشاعًا لكل مَن يُطرب سمعه أن ينعت بـ"البروفيسور". و"بروفيسور" هي كلمة يونانية وكانت تعني المعلم العليم (Scholarly Teacher) وأول مَن أطلق عليه ذلك النعت هو سقراط؛ لهذا سماه العرب "المعلم الأول". وفي العهود الحديثة أصبح اللقب يطلق على شاغل الكرسي الأكاديمي الذي يُشرِف حتى التقاعد على تعليم وتنظيم الدراسة في علم معين وعلى البحوث والدراسات العليا في ذلك العلم إلى جانب تأليف الكتب وإعداد الأوراق البحثية حوله. وفيما يروي جورج مقدسي

في مقال له بمجلة الدراسات الأمريكية الشرقية (أبريل/ مايو 1989) أن فكرة الكرسي هذه جاءت من التجارب الإسلامية، حيث كان العالم من النحويين أو المفسرين أو المحدثين يجلس على كرسي في صحن المسجد، ويتحلق من حوله طلاب العلم.

رغم هذا التوصيف لشاغل الكرسي الأكاديمي في فرنسا وبريطانيا والدول الأوروبية الأخرى أصبح ذلك الموقع الأكاديمي حقًّا مشاعًا لكل مَن أطلق عليه يرحل معه حيثما ارتحل حتى القبر. وفي الولايات المتحدة حيث لم يعد تعيين الأستاذ الأكاديمي مرتبطًا بكرسي محدد، فإن الذين يقع عليهم الاختيار لشغل ذلك الموقع (بروفيسور) يكون ذلك دومًا لأداء مهمة أكاديمية معينة تنتهي معها صفة الأستاذية بعد أدائه لمهمته. وصف "كلمة أستاذ"، إذن، تشير إلى وظيفة محددة، وليس إلى درجة علمية لا تنزع من صاحبها حيثما حل مثل لقب "دكتور" الذي يطلق على الشخص الذي يحوز بالفعل على تلك الدرجة. وليس، بالضرورة أن يكون حامل اللقب هذا معلمًا، فقد يكون زراعيًّا أو مهندسًا أو جيولوجيًّا يمارس عمله في المجال الذي تخصص فيه.

أصحاب لقب "البروفيسور" الموهومون ربما لا يعلمون أن تقاليد الإدارة في المؤسسات الدولية لا تسمح بالتباهي بالكسب الأكاديمي، حتى لمن أدركه بحقه؛ كي لا يكون بين العاملين في المؤسسة تميز معنوي. فمثلًا، لا تبيح تقاليد الأمم المتحدة لأي واحد من موظفيها الإشارة للدرجة العلمية التي نالها، أو الموقع الأكاديمي الذي كان عليه (بروفيسور)، أو الرتبة الشرفية التي أضفتها عليه بلاده (سير، لورد). فالأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كان يُدْعَى المستر بطرس غالي وليس البروفيسور أو الدكتور بطرس، ونائبة الأمين العام للشؤون الإنسانية كان يطلق عليها السيدة فالاري إيموس وليس البارونيسة أيموس، وذلك هو النعت الذي كانت تعرف به إبان عملها كعضو في مجلس اللوردات ووزير للشؤون الإنسانية في بريطانيا. أما على المستوى الوظيفي في بعض الدول

(الولايات المتحدة مثلًا) فلم يعد سياسيها الأكبر أستاذ العلوم السياسية في أكبر معاهدها العلمية (جامعة هارفرد) هو البرفيسور هنري كسنجر أو حتى الدكتور هنري (كما كان يسميه السادات) بل المستر هنري كسنجر. هذه الرفعة الأكاديمية المزعومة داء أصبنا به في دولنا العربية والإسلامية، بالرغم من أن أهلها تربّوا على أن "مَن تواضع لله رفعه"، وذلك مثل لا أعرف له ضريبًا في الأمثال التي تحفل بها قواميس الأمثال في البلدين اللذين أنجبا الدكتور كسنجر والسيدة آموس.

الكارثة الثانية التي لم يعرفها المجال الأكاديمي السوداني من قبل هي انتهاك سلامة البحوث (integrity of research). فكثير من البحوث الجامعية، فيما يبدو، أجيزت دون تمحيص يؤكد أصالتها أو يكشف عن انتحالها. الانتحال (Plagiarism) في البحوث ليس بأمر غريب حتى نتهم به بعض السودانيين وحدهم، ولكن الغريب هو عدم المبالاة بأمره عند وقوعه رغم أنه هز المجتمعات الأخرى كهزيز الزلزال حتى عند وقوعه حتى في الخطب السياسية. مثلًا، في واحدة من الانتخابات الرئاسية الابتدائية (Primaries) في الولايات المتحدة طرح نائب الرئيس السابق جو بايدن نفسه للترشيح. ولكن حظه العاثر أوقعه في صائغ خطابات غبي أورد في الخطبة التي أعدها للمرشح ليلقيها على الجمهور بضع فقرات من خطاب لرئيس حزب العمال نيل كينوك في أحد مؤتمرات حزبه دون أن ينسب الحديث إلى صاحبه. وعندما قرأ بايدن الخطاب أوقع نفسه في المحظور، إذ تصدت له صحيفتا الواشنطن بوست والنيويورك تايمز، تتهمانه بالسرقة الأدبية، وهي تهمة كافية لتدمير أي سياسي يسعى للوصول إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة... فما الذي فعل بايدن؟ احترامًا للمنصب الذي كان يرنو إليه (الرئاسة) وذلك الذي كان يحتله (عضوية مجلس الشيوخ) أعلن انسحابه من الترشيح معتذرًا لمؤيديه. أما الانتحال في البحوث العلمية فقد راح ضحيته أربعة من دهاقنة السياسة في بلادهم (رئيس وزراء رومانيا، ووزير الدفاع بألمانيا، ووزيرة التربية بألمانيا، ورئيس هنغاريا). فقد حمل رئيس وزراء رومانيا

اليساري فكتور بونتا على الاستقالة عندما تكشف للجنة السلوك الأكاديمي الحسن بجامعة بوخارست ولجنة التصديق على الشهادات أن جزءًا كبيرًا من رسالته للدكتوراه كان منتحلًا. واستقال من منصبه كارل جوتنبرج وزير الدفاع الألماني في حكومة ميركيل، الذي كان أهل ألمانيا يسمونه لبراعته في الخطابة "كيندي الألماني" عندما كشفت مجلة الطبيعة (Nature) عن أن أكثر من نصف رسالته للدكتوراه كانت منقولة من بحوث لآخرين دون نسبتها لكاتبيها؛ فأمرته المستشارة ميركيل بالاستقالة من منصبه. ولم تكن وزيرة التربية في ألمانيا آني تشافان والرئيس الهنغاري بال شمت (Pal Schmitt) بأحسن حالًا من رفيقيها عندما كشفت مؤسسات الرقابة الأكاديمية في بلديهما انتحالهما لما سجل الآخرون في رسالتيهما البحثيتين. في جميع تلك الأحوال اضطر جميع هؤلاء الرجال والنساء بعد أن انفضح أمرهم إلى الاستقالة عن مناصبهم والاعتذار لشعوبهم. فمن الذي يعتذر لشعب السودان إن أوغلنا جميعًا في الفحش، والصامت عن الفاحشة ليس بأقل ذنبًا من مرتكبها. أوَليست هذه هي الحالة التي يدمدم فيها رب العباد على الخطائين بذنوبهم فيهلكهم؟

الفارون بعدسهم

في الفترة ما بين تركي العمل الوظيفي في السودان واستعدادي لمغادرة البلاد، اتصل بي صاحب صادق الود (مدير جامعة الخرطوم، الدكتور عمر بليل) ليشاورني في رأي طرأ على باله، ألا وهو رئاستي للجنة لتقويم أداء جامعة الخرطوم، وكان في ذهن الصديق العالم تكليف نخبة ممن خط الشيب رأسهم (grey-haired) لتولي تلك المهمة. ومما شجعني على الاستجابة لطلبه علمي بأسماء وقدرات من اختار بليل لعضوية تلك اللجنة: البروفيسور أمين الكارب، والأستاذ محمد عمر بشير، والدكتور محمد يوسف سكر، وعميد الحقوق الراحل محمد طه أبو سمرة. ولعلم عمر بليل بأنني تركت داري لمستأجر أجنبي وأنا أعد

نفسي للرحيل إلى الخارج عرض على ثلاثة أشياء: راتب بروفيسور في خلال فترة عملي (أربعة أشهر)، وسيارة تخصه لأتنقل بها، ومنزلًا خاصًا به لسكناي. شكرت الرجل على عرضه السخي وآية سخائه أن السيارة والمنزل اللذين عرضهما عليّ يخصانه وليس للجامعة شأن بهما. قلت لذلك النطاسي الحاذق أن السكن لم يعد مشكلة بالنسبة لي؛ إذ ألحف عليَّ مشكورًا الصديق فخر الدين محمد بأن أقيم في منزل له بالخرطوم في الفترة التي سأقضيها في السودان قبل رحيلي، وكان ذلك المنزل يضم طابقًا علويًا يسكن فيه فخر الدين حين يكون في السودان، وطابقًا سفليًا استأجره أجنبي يعمل في إحدى المنظمات الدولية. أما المرتب فقد قبلته على أن يوجه بأكمله كتبرع مني لدعم البحوث العليا التي يقوم بها طلاب معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية. وحول السيارة قبلت عرضه و شكرته عليه شريطة أن يكون دورها هو نقلي من مقر سكني إلى مكتب مدير الجامعة حيث كنا نجتمع، ثم إعادتي إلى مقر سكناي عند الظهيرة.

وذات يوم جاءني الصديق علي المك ليسألني: **"وين الدولارات يا صاحبي؟"**. سألته عن أي دولارات يتحدث، قال لي إن بعض الأساتذة ما أن جلسوا إلى الإفطار في ناديهم حتى أخذوا يتحدثون عن الراتب الذي أغدقه عمر بليل بالدولار على هذا "المايوي"، وسيارة "الجامعة" الفارهة التي خصه بها. قلت لعلي: " لا أكاد أصدق، فلو دار هذا الحديث في نادي عقرب لما استبدعته، ولكن وقوعه من الأساتيذ وهم في ناديهم الذي هو بمقربة من مكتب مديرهم وكان في مقدورهم أن يستوضحوه الأمر شيء غريب. قال علي: **"يا أخي سيبك، أغلب هؤلاء منافقون، فكلما جلست معهم خلال فترة الإفطار في الجامعة لأتحدث بصوت عالٍ عن نظام مايو الذي يدعون بغضهم له ولرجالاته حتى فر الواحد منهم حاملًا طبق العدس الذي أمامه لمكان آمن لا يتطفل فيه أمثالي عليهم"**. أضاف علي المك، رحمه الله: **"إيه رأيك أكتب عنهم قصة بعنوان "الفارون بعدسهم"**. "أيًا كان من أمر أطباق العدس أو الدولارات، فقد فرغت في الموعد

المحدد من إعداد تقرير حول مهمتي، والذي سأضم نسخة منه في موقعي الإلكتروني. فهل أنا مخطئ إن قلت إن محنة السودان لا تعود لأهله الطيبين، بل لنخبه بِمَن فيهم الزمر الأكثر تعليمًا؟ ليت هؤلاء يدركون أن الذي يهرف بما لا يعرف يُتهم فيما يعرف.

دبلوماسية حفلات الكوكتيل

لم يكتفِ "رجال حول الرئيس" بإقصاء وزير الخارجية إلى وزارة حسبوها بغبائهم "هامشية"، بل ذهبوا خطوة أخرى هي إلحاق السوء بذلك الوزير بما لا يسيء. من ذلك مقال أوحى به زميل للصحفي اللبناني نيقولا صيقلي نشرته مجلة الصياد. وصف صيقلي التعديل الوزاري في ليلة الخناجر الطويلة بأنه صراع بين مركزي قوة، أحدهما يقوده بدر الدين سليمان والثاني منصور خالد، وأن وراء ذلك الصراع تضارب في الرؤي والمواقف. كان واضحًا من بين سطور المقال أن الذي أملى المقال على الصحفي اللبناني وزير كان ينفث في العُقَد. وصف جعفر بخيت ذلك الوزير في مقال له بجريدة الصحافة (3 مارس 1975) بـ"القصير بلاع الطوال" وجاء في ذلك المقال: "واهِمٌ نيقولا صيقلي إن ظن أن مثل تحليله يرضي أي كادر من كوادر مايو، وواهم مَن نفث في آذانه مثل هذا الحديث". وكان لجعفر بخيت أسلوبه الخاص في وصف الناس فقد كان، مثلًا، يُسَمِّي الوزير الذي ينفث في العقد إياقو (Iago) بطل مسرحية شكسبير عطيل (Othello) الذي تمحور دوره في تلك الرواية في السعي بالنميمة بين الناس ليوقع بينهم فتنة. ولكن النافث ومن نقل عنه أخطأ خطأ فادحًا في الحساب؛ لأن آخر مَن يوضع مني موضع الغيرة أو الحسد في نظام مايو كان هو بدر الدين سليمان.

إلى جانب ذلك المقال الموحى به من "رجال حول الرئيس" نُسِبت إلى الرئيس تصريحات في الصحيفة نفسها قال فيها إنه لا شغل لوزير خارجيته غير

ارتيـاد حفـلات الكوكتيـل. ومـن الواضـح أن مـن أشـاع ذلـك القـول يجهـل الدبلوماسية، ويجهل حفلاتها، ويجهل ما تعنيه كلمـة كوكتيـل. فالكاتـب لم يكـن يرتاد فقط حفلات الكوكتيل الدبلوماسية عند الآخرين، بل ظل يقيمهـا في داره، ويدعو لها كل مَن آنس صحبته أو آنس صحبتهنَّ، لا لأن هذه الحفلات هي فقط جزء من "عدة الشغل" للدبلوماسي، بل أيضًا مـصدر متعـة لأي شـخص يحب الحياة. لهذا كان الوزير "الكوكتيلي" يقـيم في داره حفـلات العـشاء أو جلـسات السماع للموسيقى الكلاسيكية لمن كان يهواها، أو الموسيقى السودانية لمن يستهيم بها من الصحاب الأقربين. وإن كانت هذه الحفلات في ظن البعض هـي وحـدها التي مكنت وزارة الخارجية عبر وزيرها وسفاراتها وسفرائها مـن إنجـاز اتفاقيـة السلام وتسويقها عبر العالم وحشد الدعم لها، وإن كانت هي الأداة التي تجاوز بها السودان الخلاف مع الاتحاد السوفييتي بعد انقلاب يوليو؛ وإن كانت هي الوسيلة التي أعانت السودان على إنهاء الأزمة التـي افتعلـت مـع بريطانيـا بـسبب تـأميم الشركات البريطانية بالسودان، وتعويض هذه الشركات بعد مطالبات عديدة من وزير خارجية بريطانيا آنذاك (السير دوجلاس هيوم)؛ وإن كانت هي الأداة التـي وصلت بها العلاقات بين السودان والمملكة العربية السعودية إلى مـراقٍ لم تبلغهـا من قبل؛ وإن كانت هي المنهج الذي انتقل بالعلاقات مع الولايـات المتحـدة مـن جفوة تعود إلى مقاطعـة الـسودان لأمريكـا عقـب حـرب حزيـران (1968) إلى مستوى أصبح فيه السودان محـورًا للتعـاون الأمريكـي- الأفريقـي؛ فمرحـى لا برحى بدبلوماسية الكوكتيل. وعلى أي فحفلات الكوكتيل لم تكن هي الأداة التي توسل بها ذلك الوزير لإنهاء الحـرب في الجنـوب، أو إنـشاء مؤسـسات التعـاون العربي- الأفريقي في قلب السودان (المصرف العربي- الأفريقـي)، أو مؤسـسات التنمية العربية الإقليمية، أو إعطاء معنى ومحتوى للعـلاقات المصرية - السودانية لأول مرة منذ أن نادى بعض الخريجين بالوحدة مع مصر ووصـفوها بالأزليـــة.

أما في وزارة التربية فقد وضع الوزير، دون حفلات كوكتيل، وخلال نصف العام (10/ 2/ 1976 إلى 9/ 8/ 1976) ميسمًا نتمنى أن يهتدي به البعض وتجدع به أنوف بعض آخر كميسم جرير الذي أودى بثلاثة من فحول الشعراء: الفرزدق والبعيث والأخطل:

لما وَضَعْتُ عَلَى الفَرَزْدَقِ مَيْسَمِي وَضَغا البعيثُ جدعتُ أنفَ الأخْطَلِ

الفصل

الخامس عشر

15

التطبيق العملي في المجال الخاص لما اكتسب الكاتب في المجال العام

كيتًا في نميري

ثمة حدث وقع عقب إعفاء نميري لي من كل المواقع العامة لا أرغب في أن أنساه أو أتناساه، هو زيارة الصديق "حسن أبو العائلة" لي في دار الصحافة وأنا أعد العدة لمغادرتها. جاء أبو العائلة ليدعوني لأمرين: الأول هو العشاء في داره (وربما كانت في حي كافوري) ليسمعني غناء فنان ظن أنني لا أعرفه. سألت عَمَّن هو الفنان؟ قال محمود علي الحاج، قلت له سمعته وأستجيد غناءه. الموضوع الثاني هو طلبه مني أن أصبح رئيسًا فخريًا لنادي المريخ، وعندما سألته لِمَ أنا؟ قال أولًا يشرفنا أن تقبل هذا الموقع الفخري. وثانيًا "كيتًا في نميري"، والكيت عند بعض أهل السودان هو الكيد. قلت دعني أفكر فأنا لم أكن، ولا أظن أنني سأصبح، من هواة كرة القدم. وبعد يومين من عشائه الفاخر اتصل بي أبو العائلة مرة أخرى ليدعوني لغداء في منزل العم شاخور بودنوباوي لكي ألتقي بواحد من أساتذتي يرغب في لقائي. قبلت الدعوة وفوجئت بوجود أستاذي عبد القادر تلودي بين الحضور، ولا شك في أن تلودي قد دُعي لإقناعي بقبول المنصب الفخري. ما كان لي أن أرد طلبًا لتلودي، وشجعني على القبول أنني كنت أعد العدة لمغادرة السودان، ولا يضيرني أن أقبل الموقع لأمد قصير إرضاءً لمن آنس فيَّ قدرات لا أملكها، أو سعى لتشريفي بموقع قد لا استحقه.

في عشق النبات

وريثما أرتحل إلى حيث المهام البحثية التي انتويت العكوف عليها قررت الانصراف إلى حين لبعض شأني، ومن ذلك إنشاء محقلة في الباقير لأباشر فيها نوعًا من الزراعة لم يعرفها السودان من قبل: زراعة الزهور للتصدير. عند إنشاء تلك المحقلة وجهت الدعوة لثلاثة من أصدقائي لزيارة المكان لنصحي بما ينبغي عليّ أن أفعل: يحيى عبد المجيد وزير الري، وأحمد عبد الكريم بدري مسؤول المنظمات الفئوية في الاتحاد الاشتراكي والخبير الأكبر يومذاك في علم البساتين، ومحمد الشاذلي وزير الدولة بالزراعة. قال لي أحمد عند وفوده إلى المكان: **"يا أخي مشروعك ده هو مشروع السوكي جايب ليه ثلاثة وزراء"**. قلت له: **"كنا سنحسن صنعًا بمشروع السوكي لو اتخذنا مثل هذه الشورى طريقًا للعمل"**. أيًا كان الأمر ظل أحمد بدري خير ناصح لي ومشير في المجال الزراعي بعون عدد من الفلاحين المصريين استجلبته من مصر، وكأنني أطبق عمليًا فكرة التكامل بين البلدين التي أقررناها في الإسكندرية. وبتوفيق من الله وعون كبير من الزراعيين منهم معتصم أبو حراز وأمين ميخائيل، ظللت خلال ثلاثة أعوام أصدر الزهور (قلاديول) والفراولة والبسلة المعروفة بـ(Giza II) إلى هولندا. وحين كنا

نستورد الشتول للزهور والفراولة من هولندا، كان مصدر البسلة هو مصر. وذات مرة شرفنا في الحقل المربي الكبير يوسف بدري مع نخبة من طالبات الأحفاد وكان برفقتي مستشارنا البستاني أحمد عبد الكريم بدري. سُر العميد بما رأى ولكنه أضاف ما أثلج صدري. قال: "أنت عملت شيئًا لم يسبقك إليه إلا الإمام عبد الرحمن". سألته باستغراب: "ما الذي فعلت؟". قال: "الإمام عبد الرحمن هو أول من أدخل زراعة العنب في السودان بالجزيرة أبا، وأنت أول مَن أدخل زراعة الفراولة في الجزيرة الزرقا". أيًّا كان الأمر، لم يكن هدفي من كل ذلك الجهد هو الكسب المادي بل الكسب المعنوي، فاقتحام آفاق جديدة والنجاح فيها قد يدفعان آخرين لاقتحام ذلك الميدان.

في غضون سعيي لإنشاء الحقل كنت أتردد كل مساء على موقعين: حديقة الخرطوم النباتية بصحبة معتصم، وأمين ميخائيل ذلك العالم الفذ الذي أسهم أكثر من أي شخص آخر في رصد نباتات السودان الطبية. وفي ترددي على الحديقة النباتية كنت أفتش عما في تلك الحديقة من بهجة لا يحس بها إلا مَن تثيره تباريج النبات. الموقع الثاني هو حديقة العم زكي إبراهيم الذي كان الجهلاء لا يعرفونه إلا بزكي بتاع السندوشات، علقم الله بطونهم. فقبل بيع الساندوتشات كان زكي واحدًا من أنجح بستانيي السودان، وفي محقلته كان لقائي دومًا مع صحبه من العارفين بأسرار الأزاهير: علي أمير طه، وعبد المنعم أبو العلا، ويس حجر. وفي كل زياراتي للحديقة النباتية كنت أصطحب معي من الأصدقاء من يعشقون الجمال، ومن هؤلاء كان الشاعر عبد المجيد حاج الأمين. وذات مرة وقفنا عند زهرة استهوت الشاعر، فسأل عن أصلها. قلت له هذا هو النرجس، وهو من فصيلة البصليات. قال: "**بالله هو النرجس كده؟**". قلت له (رحمه الله): "يا مفتري لقد مررت على أكثر من إشارة للنرجس في شعرك وأنت لا تعرفه". حقًّا لقد كان ابن الوردي أكثر دراية منك بما يصف، إذ هو القائل:

إِنَّمَا الوَرْدُ مِنَ الشَّوْكِ وَلا ... ينبتُ النَّرْجِسُ إلا مِنْ بَصَلِ

التعاون الثلاثي

كتطبيق عملي في المجال الخاص لبعض الأفكار التي أخذت أدعو لها في المجال العام، قررت تسجيل مكتب في لندن التي ارتحلت إليها تحت اسم مكتب التعاون الثلاثي (Bureau of Trilateral Cooperation) مع فرع له في السودان سجل كشركة ضمت شريكين: إبراهيم منعم منصور وشخصي. الهدف من إنشاء ذلك المكتب كان هو اختبار فكرة التعاون ثلاثي الأضلاع: الموارد المالية من الدول الأوروبية والعربية، والموارد الفنية والتكنولوجية من دول الغرب، والموارد الطبيعية في الدول العربية والأفريقية بما في ذلك السودان، إن تيسر. وهذا ما ظللنا ندعو له عقب الارتفاع الشاهق في سعر النفط، وتوفر ثروة كبيرة لدى الدول المنتجة للنفط سميت يومذاك بالدولارات البترولية (petro-dollars). وكان دور المكتب هو تصميم المشروعات والوساطة بين الممولين وأصحاب المشروعات.

إنشاء المكتب في لندن لم يتم قبل التشاور مع عدد من الأصدقاء والمعارف عبر العالم، واستجابتهم لدعم المشروع، وقد حفزني على إنشاء المكتب، بل على الانتقال به إلى لندن، عدد من الأصدقاء منهم الدكتور زكي يماني الذي قبل أن يضم اسم مكتبه القانوني الذي كان يديره زكي مصطفى في قائمة المؤسسين، وقبول إدوارد هيث الذي تقاعد من رئاسة الحكومة في بريطانيا على أن يكون من رعاة المكتب، وكان الممهد للقاء معه رتشارد لوس عضو مجلس النواب البريطاني آنذاك، وابن السير وليام لوس الذي كان آخر مستشار لحاكم عام السودان. إلى جانب هؤلاء أسهم الشيخ كمال أدهم في تأثيث المكتب، وتكليفه له ببعض المشروعات. من جانب آخر كلفت المكتب واحدة من أكبر الشركات الألمانية في مجال المسح الجوي (Geosurvey) بتبني مسح جوي للمعادن في غينيا والكاميرون. أما في جانب التصميمات فقد قبل البروفيسور مايلز دامبي أستاذ المعمار في جامعة نيو كاستل، والذي عمل كأستاذ للمعمار بجامعة الخرطوم لتولى

أمر التصميمات في المشروعات الإنشائية التي تبناها المكتب، وجاءني ترشيحه من جانب المعماري السوداني الأشهر عبد المنعم مصطفى.

في الخرطوم كان الأمر مختلفًا جدًّا، إذ أحاطت بالمشروع أساطير، واعترضت طريقه معيقات؛ لهذا قلت (في السودان إن تيسر) لتخوفي من عرقلة الأمور من جانب الذين لا يؤذيهم شيء مثل نجاح الغير في أي مجال، ولي في ذلك أكثر من مثال. فمن الأساطير أن أربعة من كل خمسة عابري طريق الخرطوم -مدني كان يحملهم التطفل على سؤال المهندس الراحل أحمد الطيب بابكر الذي كان يتولى الإشراف على البناء عن متى سيتم منصور الفندق الذي يعده في الباقير، وبدلًا من أن يقف عند ذلك يضيف: **"هو أصله باني ليه فندق بعيد كده ليه"**. وبقدر ما كان أحمد يقول لهم: **"يا جماعة ده سكن ومكتب خاص"** ردوا بالقول: **"ياخي أنت ما عارف حاجة"**. هذا ما كان يقوله المتطفلون للمهندس المشرف على البناء. فما قولك في هذه الطفيلية التي تغالط فيما ليس لها به علم، بل ليس لها أي كسب تجنيه من التطفل. فالطفيليات، حتى في علم الأحياء، لها على الأقل ما تجنيه من تطفلها على جسم غريب وهو استمداد غذائها من ذلك الجسم.

أما عن عرقلة الأمور، فنروي أنه ذات مرة طلب مني الشيخ الراحل علي الصباح (وزير الدفاع الكويتي فيما بعد) أن يتولى المكتب إعانته في تحويل أرباح مشروعه لشركة الدجاج الكويتية التي يملكها، وكانت تلك الشركة هي أول شركة من نوعها في السودان. وبما أن الوضع النقدي ببنك السودان لم يكن يسمح في تلك الفترة بأي تحويلات للخارج، أبلغني محافظ البنك (فاروق المقبول) أن البنك يمكن أن يسمح بذلك التحويل لقاء تصدير سلع هامشية، وتنعت بالهامشية بعض السلع الزراعية التي لا يتوافر لها سوق عالمي. تشاورت في الأمر مع الشيخ علي الصباح، رحمه الله، عارضًا عليه نماذج من تلك السلع، ومنها الليمون، فرد عليّ بأن "الليمون مناسب شريطة أن يكون "لومي" واللومي عند أهل الخليج هو الليمون بعد تجفيفه طبيعيًا مع الحفاظ على إخضرار لونه اخضرارًا يشوبه سواد. وبعد التشاور مع البستانيين الذين كانوا يعاونوننا أخذنا في جمع

الكميات اللازمة من المزرعة، بالإضافة لكميات أخرى نقلناها من سنجة وسنار. وبعد الفراغ من تلك المهمة عبئت تلك السلعة في جوالات أودعها سامي الصاوي الذي كان يشرف على المكتب في الخرطوم لدى مخازن البنك الذي كان المكتب يتعاون معه. ولكن قبل التصدير أبلغني البنك بضرورة مراجعة هذه السلع من جانب وزارة الصحة، وعندما سألت عن السبب أبلغت أن ذلك "للتأكد من صلاحيتها للإنسان". قلت لنفسي: "لله دركم أيها السودانيون، فأنتم حريصون على صحة الإنسان أين كان". وعندما طلبت من البنك السماح لممثل الوزارة مع مبعوث من المكتب بمعاينة نماذج من السلعة، أبلغت بأن ممثل وزارة الصحة لا يريد فقط النظر إلى عينات من السلعة، بل فحص جميع الجوالات التي كانت تحتل مخزنًا كاملًا. عند ذلك وجهت مبعوث المكتب بأن يعود أدراجه وانتظرت المساء حيث كان يحل على مكتبي كل مساء وزير الصحة الدكتور علي فضل بصحبة الصديقين الدكتور عمر بليل وبابكر علي التوم. ما إن حل عليّ بالمكتب حتى رويت له القصة، فأخذ يقهقه ويقول لي: "**سأعالج الأمر غدًا**". قلت له: "الموضوع أكبر من هذا، فقبل أن تعالج الموضوع أقترح عليك أن تصحب هذا (الأفندي) إلى ميدان الأمم المتحدة لتغشيا معًا المطاعم التي تحيط به لتتناولا معًا طعام الغداء أو العشاء. قال الوزير: "**عشان شنو**" قلت له:كيما تسائل أفنديك الحريص على صحة الإنسان الكويتي، ما الذي فعل من جانبه لحماية صحة المواطن السوداني الذي يفطر ويتغدى ويتعشى في هذه المطاعم؛ لأن ذلك المواطن هو الأقرب إليه، والمكلف شرعًا وقانونًا برعايته.

صدق حدسي أيضًا عندما تعرضت لغضب رئاسي كان مبعثه الوشاة. فعندما ترامى إليهم أمر هذا المكتب وما فيه من نشاط تراءى لهم أن ذلك المكتب أصبح وكرًا للتآمر ضد النظام، أو بالأحرى ضد الرئيس. وفي إحدى المرار، وجه نميري السؤال إلى أحد رجاله الذين كانوا يترددون عليّ في مكتبي: (حارسة عبد السلام صالح فرح) بغضب: "**أنت تروح لمكتب منصور تعمل شنو**"، ملك الرجل من الشجاعة ليقول للرئيس: "**منصور خالد لم يكن من دفعتي وأنت اللي**

عرفتنا بيه، وعلى أي حال البنقلوا ليك الأخبار عن مكتب المؤامرات ده مـا قـالوا ليك أن أكثر الناس ترددًا على ذلك المكتب صاحباك علي فضل وبابكر على التوم".

بات واضحًا لديَّ أن بالسودان أكثر من داء عياء، إن نجوت من واحد، فلن تنجو من الثاني. الداء الأكبر هو الحسد الذي يأكل القلب والغيرة التي تحـرق الـصدور حتى ممن هو ليس ندًّا لك، أما الثاني فهو تفشي داء في دار الحكم، اسمه "المنـصور مينيا"، هذان سببان كفيلان بحمل المرء على الهجرة.

السياسة السودانية : شكل بلا محتوي ومهنة لمن لا مهنة له

إلى جانب الأصدقاء الأقربين الذين صـارت داري في لنـدن منتـدى يلقـون عنده عصا التسيار كلما وفدوا للندن: زكي مصطفى، والتجاني الكارب، وحـسن بليل، وعثمان محمد الحسن، وخليل عثمان، وعثمان النذير، وإبراهيم منعم منصور، وأحمد الطيب بابكر، وحامد الأنصاري، ظل يتوافد عـلى الـدار أيـضًا عـدد مـن الإخوة الذين اشتد عناؤهم مما كان يدور في بلادهم، ومنهم العابر بلندن كما منهم المقيم فيها. من بين هؤلاء كان محمد إبراهيم خليل ومحمد يس عبد العـال يفـدان عليَّ من الكويت، حيث كانا يعملان بالصندوق الكويتي للإنماء، والدكتور مبارك شداد جاري الجنب في الخرطوم، ومحمد الحسن عبد الله يس، والدكتور مـصطفى خوجلي، وأبوبكر البشير الوقيع، وصلاح صديق المهدي الذي لم أكن على معرفـة به رغم علاقاتي الحميمة ببعض إخوته الأكـبر سـنًّا: إسـحاق شريـف، والطـاهر الفاضل، وحسين مأمون شريـف، وإسـماعيل عبـد الله الفاضـل، أحزننـي كثـيرًا رحيل صلاح في حادث حركة غادر، ومما زاد من حزني ما رأيت في ذلك الـشاب الواعد سماحة تنبئ بأنه سيكون ذا شأن على مستوى أسرته ووطنه.

في أغلب تلك اللقاءات كنت أستمع ولا أفضي برأي إلا فـيما أنـا بـه علـيم. وبقدر ما كنت سعيدًا بحرص معارضي النظام على التوحد قبل التغيير، بقـدر مـا أشقاني عدم اكتراث أغلبهم للخطط البديلة. وفي واحد من تلك اللقـاءات وجـه إليّ محمد إبراهيم خليل، وكان برفقته مصطفى خوجلي سؤالًا عن الوضـع الـذي

أريده لنفسي في النظام الجديد، ولا شك في أنه كان في تضاعيف ذلك السؤال ظن بأن لي غاية أبتغيها من نشاطي السياسي، رغم ذلك لم أفضِ للصديقين اللذين كنت وما زلت أوليهما الكثير من الاحترام والتقدير بما كنت بصدد فعله آنذاك، وإنما قلت ساخرًا: "إن كنتم ستوفرون لي منزلًا مثل منزلي في حي تشيلسي، وسيارة رولزرويس، ودخل بالعملة الصعبة، وصيف مثل صيف سويسرا وإيطاليا البلدين اللتين أتردد عليهما كل صيف "سأحدثكم عن الموقع الذي أرنو له في وضعكم الجديد". بعيدًا عن السخرية كنت صادقًا في أنني في تلك اللحظة لم أكن ابتغِ بديلًا للوضع الذي أنا عليه، إذ كان لي فيه غنيان عما يحسب البعض أنني راغب فيه، وكما قلنا من قبل، لكل مزهود فيه راغب. همي الأكبر كان هو إعداد المشروعات البديلة التي لخصت بعضها في خاتمة كتاب: "السودان في النفق المظلم". وطبقت بعضها حينما أتيحت لي الفرصة لتطبيقه في مجالات الدبلوماسية والتنمية والتعليم ثم مضيت على الطريق نفسه في المجال الخاص.

ذلك السؤال ظل يترى، إذ وجهه لي صحفي سوداني نابه من الكويت لم أكن على معرفة به من قبل، ولكن توثقت علاقتي به من بعد حتى أصبح من أصدقائي الخلصاء: الأستاذ عبد الرحمن الأمين. سألني عبد الرحمن: "ما الذي تريد أن تفعل عند سقوط النظام؟". قلت له: "سأشتغل بالكتابة والنشر". ومن الجلي أن الصحفي الحاذق لم يصدق ما قلت، إذ في تقدير الكثيرين أن الغاية القصوى للمهتمين بالسياسة هي الولوج في الوظيفة العامة، لا الإسهام في تبيان الرؤى وصوغ السياسات. ولعل أكثر ما كان ينفرني عن امتهان السياسة في السودان، كما أومأت في الاستهلال، شيئان: الأول هو تحقير السياسيين لتلك المهنة بإصرارهم على إفراغها من محتواها الفكري، والثاني هو شخصنة العمل السياسي لحد تدمير الآخر المخالف. في ذلك قفوت أثر الكاتب الفرنسي/ الجزائري ألبير كامو الذي روى عنه القول: "أنا لست مصنوعًا للسياسة؛ لأنني عاجز عن ابتغاء موت الخصم أو تقبله" لأن الصراع السياسي الذي يجعل غاية له التدمير الحسي أو

المعنوي للخصم عمل فتاك، وفي الفتك غدر ولا مبالاة، كما أن في قبول الخصم السياسي بعُجره وبُجره استخفافًا بالنفس.

انشر وليلعنك اللاعنون

كم كنت سعيدًا بالتفرغ الكامل بعد نشر كتابي "لا خير فينا إن لم نقلها" إلى إعداد كتاب تقييمي للفترة المايوية صدر بالانجليزية تحت عنوان (Nimeiri and the Revolution of Dismay)، وكتاب تحليلي لأزمة الحكم في السودان صدر بالانجليزية تحت عنوان (The Government They Deserve). ومن بعد قمت بترجمة الكتابين إلى العربية حتى يصبحا في متناول القارئ الأهم وهو القارئ السوداني. وفي حالة الكتاب الثاني، لما أفرغ من إعداده حتى عرضت المسودة الأولى منه على عدد محدود من بين أولئك الأصدقاء، إما لأنني عرفت عنهم الحرص على التدقيق في النصوص، أو آنست فيهم الشجاعة الأدبية في إبداء الرأي. مَن هؤلاء من عرضت عليه النص باللغة الانجليزية، ومَن قدمت له النص العربي مبتغيًا من مراجعي كلا النصين تنبيهي بحكم معرفتهم بالأحداث إلى أن كانت هناك مجافاة للواقع أو فجوات فيما كتبت. تلك النخبة من المراجعين ضمت أستاذي بشير محمد سعيد الذي كان يعيش في لندن ملازمًا صديقه "سعد أبو العلا"، كما ضمت محمد ياسين عبد العال، وهو رجل لا يخشى في قول الحق لومة لائم، وعثمان حسن أحمد، وبونا ملوال، والدكتور عبد الله هدايت الله. بشير قرأ النص العربي، وأبدى إعجابًا به، وأشار إلى بعض التعبيرات التي لم ترُق له، أما عثمان فلم يكتف بالإعجاب بل أضاف "اسأل الله أن لا يُجندلك حتى تكمل الكتاب". وكان تعليق عبد الله هدايت الله باللغة الإنجليزية (Publish and be damned)، أي "انشر وليلعنك اللاعنون". ذلك قول نسب لدوق ولنجتون الأول (آرثر ويلسلي) يبرر فيه للناشر رميه بالمقذعات لبعض مَن أساؤوا إليه. أما محمد يس عبد العال، فقد آثر أن يقرأ المسودة كاملة حرفًا حرفًا وألحقها بتعليقات صائبة حكيمة، وجدت مكانها في النص النهائي.

إلى جانب هؤلاء أفادني كثيرًا رجلان، أحدهما في مراجعة الأحداث، والثاني في نشر الكتاب قبل طبعه. الأول هو حامد الأنصاري الذي كان دومًا يناديني "ابن عمي" بحكم الرابطة العمرابية. كان حامد يقيم خارج لندن في منطقة ريفية كلما زار بريطانيا، ولكنه ظل يحرص على زيارتي كلما وطأت قدماه أرضها. وعندما أبلغته بما اكتب قال لي: **"أنا لا بتاع قراية لا كتابة، قول لي داير تكتب شنو"**. وبعد شرحي له فحوى الكتاب قال: **"أنا عاوزك يا ابن عمي لمن تجي للفترة الكان ليك فيها نفوذ في نظام مايو أن تتوهط ليها"**. كلمة يتوهط تعبير ذو ظلال، فالوهط هو المكان المطمئن، وجمعه وهاط، كما أن التوهط يعني الغوص في الشيء كقولك توهط في الطين، أي غاص فيه. ولعل ما أراده حامد هو الغوص في الأمر والتملي فيه. رحم الله "ابن العم" الذي كان يقول إنه **"لا بتاع قراية ولا كتابة"** فقد ظل يجلس إليّ الساعات الطوال لمتابعة روايتي لفصول تهمه في الكتاب، ولم تكن كلها في مجال السياسة. كما كانت له خطرات ذكية اكتسبها من الشارع الذي عركه وأدبه، ومثل هؤلاء يصفهم الفرنجة بأنهم (street wise). أما الرجل الثاني فهو الإداري أبو بكر البشير الوقيع. ففي غياب وسائل الاتصال الحديث آنذاك التي تتيح لصاحب كتاب أو مقال أن ينقل على التو ما يكتب للقارئ في المواقع القصية ابتدع أبو بكر طريقًا لنقل مقالات القبس للسودان بتسجيلها على المايكروفيلم. وكان أبو بكر، رحمه الله، من العُصبة التي ظلت توالي زيارتي في لندن تنقل إليّ ما يدور في الخرطوم، وتنقل عني ما أريد أن أقول للأصدقاء والعاطفين في عاصمة بلادنا. ثمة كلمتان أخيرتان لا بد منهما: الأولى هي حزني لرحيل إبراهيم عثمان إسحاق قبل صدور ما كتبت، وهو الرجل الذي ظل يلحف عليّ بالانصراف للكتابة. ما عاش العم إبراهيم عثمان إسحاق لأقول له: "آمل إنني كنت عند حسن ظنك". الكلمة الثانية تتعلق بما أمسكت عن الإشارة إليه فيما قبل فجزء كبير من الكتاب حول "النخبة وإدمان الفشل" خطته يدي، وأنا في أديس أبابا في ضيافة السفير ميرغني سليمان، وأهم من ذلك قام بطباعته كاتب الملحق العسكري فارس حسني، رحم الله ذلك العسكري المقدام الذي فعل ذلك على

مبصرة من السفير ميرغني سليمان، وممثل الأمن الفاتح عروة، وما كان فيما كتبت جديد أكشفه عليهم، بل كان جمعهم يكظم غيظه، ويمسك على ما في نفسه من أسى على تحول دولتهم إلى دولة أصابها خَبَال.

مع الشريف حسين

أكملت كتابي الأول باللغة الانجليزية قبل أن أترجمه إلى العربية لينشر كفصول في جريدة القبس الكويتية التي اختارت له عنوانًا قد يعبر عن جزء من الكتاب وليس كله. صدرت مقالات القبس في سلسلة عنوانها "السودان في الكرة البلورية". ولعل الذي كان الناشر يريد مني أن أفعل - وقد فعلت - هو التنبؤ بما سيكون عليه الحال إن سقط نميري. وعند نشر المقالات أخذ الشانئون من معارضي النظام يصفون تلك المقالات بالمقالات "المأذونة"، إما لظنهم بأن واحدًا ممن كانوا جزءًا من النظام لن يجرؤ على نقد ذلك النظام دون تورية إلا بإذن، أو أنهم لا يريدون أن ينسبوا فضلًا لرجل صوروه للناس بأنه العقل المفكر لنميري والتابع الذلول له. وذات مرة اتصل بي الصديق محمود زروق ليدعوني لعشاء في الشقة التي كان يقيم فيها بحي ماء الخليج (Bayswater) بلندن، وعند وصولي الشقة، فوجئت بوجود الشريف حسين الهندي. لم تكن تلك هي المرة الأولى التي ألتقي فيها الشريف فقد لقيته مرات عديدة في مجال الصحافة ومنها، كما سَلِفَ الذكر، الصحيفة التي كان يصدرها يحيى عبد القادر، وكنت أمدها ببعض المقالات، وكان الشريف هو الممول الأساسي لتلك الصحيفة. تبعت ذلك لقاءات كثر في القاهرة، حيث كان الشريف يقيم فيها طوال سنوات حكم عبود نزيلًا في فندق الكونتننتال بميدان الأوبرا. لقائي مع الشريف عند مضيفنا زروق لم يكن هو اللقاء الأول في عهد مايو؛ إذ كان لي لقاء سابق معه في قصر الضيافة الملكي بجدة الذي استضيف فيه نميري وكنت بصحبته. ذلك اللقاء رتبه جلالة الملك فيصل بهدف تحقيق مصالحة بين نميري ومعارضيه قبل انتقال الشريف شرقًا إلى

بغداد، وغربًا إلى طرابلس بعد فشل محاولات جلالة الملك في تقريب الشقة بين الحكومة والمعارضة.

في تلاقينا عند زروق قال الشريف إنه رأى في تلك المقالات التي وصفها بعض صحبه بـ"المأذونة" حقائق كانت غائبة عن المعارضين، ويريد أن يعين على نشرها. شكرته على تقديره لما كتبت، وأنبأته بأن لي ناشرًا للكتاب باللغة الانجليزية هو دار النشر المعروفة بالتخصص في دراسات العالمين العربي والأفريقي والدول الإسلامية (Kegan Paul Int)، أما النسخة العربية فستصدر عن دار آدم في مالطة. ثم قلت للشريف مع شكري له إنني لا أريد أن أخلق انطباعًا بأنني أعددت هذا الكتاب بإيعاز من المعارضة، ناهيك عن نشره بعون منها. رغم ذلك اتصل بي متحدث باسم قائد المعارضة يقول إن الشريف ينتوي زيارتك في منزلك في حي تشيلسي وسيخطرك بالموعد، وكان مقامي وقتها قد استقر في ذلك الحي بلندن. الشريف - لأكثر من سبب - كان كثير الإيهام في تحركاته، ولكن هذه المرة تم اللقاء بالفعل في منزلي، وجاء في رفقته شاب لم أعرفه من قبل قَدَّمه إليّ الشريف باسم جلال يوسف الدقير. وكان مما قال جئتك ومعي هذا الطبيب الشاب أولًا لمتابعة حديثنا حول نشر الكتاب في مطبعة قال الشريف إنه يملكها في لندن، وثانيًا لأطلب إرشادك ابن أخي صديق الهندي الذي يقوم بدراسة عليا في إحدى جامعات بريطانيا حول الدبلوماسية السودانية. مرة أخرى شكرت الشريف على عرضه بنشر الكتاب، واعتذرت عن قبول العرض للأسباب التي ذكرت آنفًا، أما فيما يتعلق بصديق الهندي، فقلت للشريف إن داري مفتوحة لذلك الشاب الباحث في الوقت الذي يشاء أو في أي مكان آخر يشاء. ولهذا تم بيني وبين صديق الهندي أكثر من لقاء للحوار حول الموضوع البحثي الذي جاء من أجله.

سيظل الشريف رجلًا يصعب على المرء حل طلاسمه. فعندما تواصلت معه عند إقامته في القاهرة في عقد الستينيات في القرن الماضي - وكنت كثير التردد

عليها من الجزائر - تبين لي أن إقامته تلك لم تكن إلا هربًا من نظام عبود الذي لم يثنه عن المجاهرة بمعارضته إلا توهط خاله الأستاذ أحمد خير في قلبه. وفي عهد الديمقراطية الثانية تبينت لي صفة أخرى في الشريف هي ذرائعيته (pragmatism)، والذرائعي لا يقيس الأشياء إلا بالنتائج التي تنجم عن الفعل، ومما يكشف عن هذه الخصلة موقف غريب للشريف عند لقائي به بنيويورك إبان اجتماع مجلس الأمن للتدارس في نتائج حرب حزيران، مما سأروي تفصيلاته في الجزء الرابع من هذا الكتاب. ولكن قبل كل ذلك ما فتئت أحفظ للشريف جميلًا بسبب عوني لإنقاذ آثار النوبة متخطيًا بذلك وزيري التربية ورئيس الوزراء. ومع أن الشريف كان من أقل زملائه في الحكم الحزبي احتمالًا للاستهداف من جانب نظام مايو، كان أول مَن التحق منهم بالقوى التي قررت مجابهة ذلك النظام بالعنف. أثار اهتمامي بشخصية الشريف أيضًا أكثر من مواقفه السياسية، سِمات دالة على زهادة في الثروة احتقارًا لها، وضيق بالسلطان تحرجًا منه. ففيما عرفت من قبل، وخبرت وشهدت من بعد، كان الشريف من أكثر الناس سخاء إلا على نفسه. يأكل ويشرب وينام كما يفعل أهل الفقر وهو الغني، ويصبر على الحياة مع عوام الناس، وهو ذو الحسب المنيف. وليس هذا هو حال الرجل الذي يسعى لسلطان يتسيد به على الناس، أو لثراء يصبح به غانيًا كثير المال. ذلك هو مبعث الإثارة في حياة رجل "ملأ الدنيا وشغل الناس".

FAI 1985

ذات صباح وأنا في داري بلندن هاتفني من روما صديقان: الأول هو المهندس/ المقاول الشهير إنريكو ريكي، وهو صاحب الشركة التي قامت بإنشاء جسري شمبات والجيش (القوات المسلحة) والثاني هو ريكاردو راشيتي صاحب شركة ميفيت التي كانت تشرف على إعادة تخطيط الخرطوم العاصمة، وكان مستشارها الفني هو المخطط القدير صلاح أحمد ميزري. موضوع الاتصال كان هو إبلاغي برغبة حكومة بيتينو كراكسي لتخصيص مبلغ مليار جنيه للإسهام في مساعدة شرق أفريقيا على تجاوز الأضرار التي حاقت بذلك الإقليم نتيجة للقحط

والتصحر اللذين ضربا تلك المنطقة التي تشمل إثيوبيا، والسودان، والصومال، وأوغندا.

نعت ذلك المشروع بـ(FAI – Italiani Fondu Auiti) أي صندوق المعونة الإيطالي. الهدف من الاتصال كان هو معرفة مدى استعدادي للعمل كمستشار غير متفرغ للبروفيسور فرانسيكو فورتي الوزير المكلف بتنفيذ المشروع. وبما أن السودان كان من بين الدول التي سيركز عليها المشروع ما كان لي أن أرفض الدعوة خاصة والمهام التي أوكلت لي لم تكن تتعارض مع عملي في لجنة البيئة والتنمية. ومما شجعني على قبول العرض إدراك البروفيسور فورتي أن أزمات القحط والتصحر ظاهرة متكررة، ولن يتم علاجها بالمسكنات مثل العون الغذائي، وإنما بتحسين البنى التحتية التي تربط بين مناطق الإنتاج ومراكز التوزيع، ووسائل تخزين الغلال في مناطق الإنتاج ونقاط التصدير. وفيما يتعلق بالسودان كان على رأس المشروعات التي وقع عليها الاختيار تتعلق بالطرق البرية والسكك الحديدية في دارفور، وقد كان خير عون لي في ذلك المجال وزير الاقتصاد السابق إبراهيم منعم منصور وصلاح الحبر المستشار الاقتصادي بسفارة السودان بروما.

اتصالي بإبراهيم منعم لم يكن فقط لأنه من القلائل الذين يحفظون عن ظهر قلب مشروعات التنمية في السودان، بل أيضًا كيما لا يصاب بعض مسؤولي النظام بجهالة إن ألم الرئيس القائد باتصالهم بي، أو بالأحرى لو علم بذلك النفاثون في العقد. وبعد سقوط نظام نميري، ولما أزل مستشارًا للحكومة الايطالية، كنت أتوقع أن يولي النظام الخالف موضوع العون الإيطالي اهتمامًا، خاصة بعد حدثين مهمين: الأول هو زيارة رئيس الوزراء كراكسي للسودان للتشاور مع الحكومة الجديدة حول ما تترجاه من البرنامج، والثاني هو زيارتي للسودان بدعوة من وزيرين صديقين: أمين مكي مدني، وعمر عبد العاطي. ولكن في ظل الظروف المرتبكة في السودان ما كان ذلك ليتم لأن الخرطوم كانت مهمومة بقضها بتصفية الحسابات بين السياسيين المدنيين، إذ كان العسكر بمنأى عن تلك التصفيات. هذا

الوضع أثار تساؤلًا مشروعًا عند كراكسي، فعند لقائه بمجلس الوزراء طلب من المجلس تلخيصًا لأهم ما يريده السودان من إيطاليا لدعم التنمية الاقتصادية في السودان. وستدهش إن عرفت أن المطلب الأول والأهم الذي قدمته الحكومة كان هو توفير احتياجات العروة الزراعية في ذلك العام. قال كراكسي عند عودته إلى روما من زيارته للسودان: "كنت أتوقع أن تُبسط عليَّ حكومة السودان خطة السودان للتنمية الزراعية، لا توفير ما تحتاج إليه وزارة الزراعة في أحد الأعوام". رَدُّ كراكسي على ذلك المطلب كان لا يخلو من السخرية، إذ أمر بتوفير ما تحتاج إليه وزارة الزراعة من ميزانية السفارة بالخرطوم. وعلني قبل أن أنهي هذه الفقرة أقول إن الرجل الوحيد الذي جاءني بنبأ سار لم يكن من أهل السياسة بل "عنقالي" من السوق، ذلك العنقالي هو ابن العم حامد الأنصاري الذي دعاني للعشاء في منزله أثناء زيارتي القصيرة للخرطوم ليحدثني عن أمرين: الأول هو وسيلة إيقاف الحرب في الجنوب، والثاني مشروع لصوامع الغلال في بورتسودان من العون الإيطالي. ويا للخرطوم من مدينة لا يلمس مَواطن الداء فيها ذوو الحجى بل "العنقالة" في السوق.

الفصل

السادس عشر

16

في مجالي البحوث والبيئة

السودان لن يعود هو السودان

في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي أقدم نميري على عمل هانت أمامه كل زلاته وسقطاته السابقة لأن ذلك العمل كان أقرب إلى فقء المرء عينه بإصبعه، وكان ذلك عندما أصدر بالتعاون مع نائبه جوزيف لاقو قرارًا بإلغاء اتفاقية أديس أبابا. فباستهانة غريبة قال نميري عند إعلان ذلك القرار: **"الاتفاقية ليست قرآنًا أو إنجيلًا، وإنما هي اتفاق أبرمته مع جوزيف لاقو، وقد قررنا اليوم إلغاءه"**. تلك كانت هي خاتمة المطاف، إذ أبلغت نميري بعد إعلان ذلك القرار بعزمي على الالتحاق بإحدى المؤسسات البحثية للكتابة عن الفترة التي قضيتها في الحكم. انصرف نميري عن موضوع رغبتي في مغادرة البلاد للالتحاق بمؤسسة بحثية، وركز عقله على الاعتراض الذي أبديته حول إلغائه للاتفاقية. قال: "هو أنت جنوبي أكثر من جوزيف لاقو، وبالطبع لم أكرر في الرد عليه ما قلت له عند إعفائي من الخارجية، خاصة دعواه أني أخذت أتوغل في الشؤون المالية بعد أن ترك لي الخارجية أعمل فيها **"زي ما أنا عايز"**. فمثل هذا الجدل لا يفيد مادام الرجل لم يستذكر لمرة واحدة أن وراء اتفاق أديس أبابا كان هناك رجال من المدنيين والعسكريين من الجنوب والشمال أيقنوا بأنه ليس لاستقرار السودان غير طريق

واحد هو طريق السلام. كما لم يتذكر أنه لم يلتقِ لاقو ولو لمرة واحدة قبل أو بعد إكمال المفاوضات التي قادت للاتفاقية، فالمرة الأولى التي التقاه فيها كانت عقب توقيع الإعلان بانتهاء الحرب وإبرام اتفاقية السلام عندما اصطحبته، بعد تردد، من أديس أبابا إلى الخرطوم؛ لهذا كانت آخر كلماتي لنميري هي أن **"السودان لن يعود هو السودان بعد إلغاء الاتفاقية"**، وقلتها له بالانجليزية (Sudan shall never be the same again). تلك نبوءة أصبحت محققة لذاتها عندما أخذ نميري بعد أن فقد حكمه يلهث وراء جون قرنق للوصول إلى اتفاق معه، كما سنبين فيما بعد، في حين أصبح جوزيف لاقو سفيرًا في الأمم المتحدة لدولة السودان "الإسلامية".

مع ذلك لا أظن أن هناك ما أوجع نميري أكثر مما قلته له حول إلغائه للاتفاقية غير تسليمي للأمين العام للاتحاد الاشتراكي خطاب استقالتي من كل المواقع السياسية، إذ لم يبق لي أي موقع في الجهاز التنفيذي. استدعاني نميري بعد إبلاغه بأمر الاستقالة ليقول لي: **"أنت قايلني قاعد طرطور"**، وكأن الأمين العام في الاتحاد الاشتراكي لا يقوم مقامه حتى في حالة تقديم مسؤول لاستقالته من عمل تنفيذي أو سياسي. مضى الرئيس في ذلك اللقاء يقول:**"كان عندي واجبات**

مهمة عاوز أوكلها ليك". وعندما سألته **"زي إيه؟"** رد بالقول: **"زي المساعدة في إعداد مؤتمر القمة الأفريقي بالخرطوم"**. لم أرد على تلك الدُّعابة (إذ لم آخذ قوله مأخذًا غير هذا) فلئن كان يبتغي مساعدتي له في مؤتمر القمة الأفريقي، فلماذا أعفاني من العمل في الخارجية؟

ختم نميري القول بـ**"ظاهر إنك ما عاوز العمل معانا وسأنظر في إعفائك** (ولم يقل أنظر في أمر استقالتك) بعد القمة **بشكل لا يؤثر على مستقبلك"**. تلك لم تكن هي الدعابة الثانية، بل كانت تصريحًا ذا ظلال كثيفة لا يصدر إلا من رجل استأحد بالأمر فحسب نفسه الأول والآخر والمعز والمذل، وفيما تعلمنا في الخلوة هذه صفات لا تضفي إلا على رب العزة.

عَقِب لقائي مع نميري الذي نقلت فيه الوزيرة النهامة ما أدليت به من رأي في مجلس الوزراء حول الوضع الاقتصادي قرر نميري، كما قلنا، إزاحتي من كل المواقع التنفيذية موكلًا إليّ مهمة نائب الأمين العام للاتحاد الاشتراكي لشؤون الفكر والدعوة والإشراف على دار الصحافة. في تلك المرة لم أسأله عما يريد مني أن أفعل في الوظيفة، فالفكر أصبح غير ذي موضوع في ظل نظام يتصدره حاطب ليل خبوط، يحتطب مرة، ويختبط مرات. ومن موقعي الجديد بدأت على التو في صوغ سلسلة من المقالات ما كانت لترى النور لولا موقف النائب الأول للرئيس عبد الماجد حامد خليل الذي اتخذ موقفًا صلبًا ضد منع نشرها مع حث مَن يريد الرد عليها أن يفعل. من جانب آخر أحجم وزير الإعلام إسماعيل الحاج موسى عن الانصياع لمن طالب بمنع النشر في حين توعد الوزير كاتبها "بردود ستكون داوية"، وقد شكرت الوزير على موقفه دون انتظار لدوي مقالاته. من الذين تولوا الرد من داخل النظام ثلاثة لم يفصحوا عن أسمائهم وكانت غاية ردهم هي تشويه سمعة الكاتب دون تناول موضوعي للقضايا التي تطرقت لها المقالات حتى كهوامش لمقالاتهم. ولا شك في أن أكثر ما كشف عن جبانة ذلك الثالوث هو إخفاؤهم لأسمائهم؛ لذلك لم أسعَ لتقصي أمرهم، ناهيك عن الرد عليهم. كما

منهم آخرون من خارج الاتحاد الاشتراكي، ومنهم أذكر الدكتور إبراهيم الأمين (حزب الامة).

تلك المقالات بعد الرحيل إلى لندن ضمنتها في كتاب، وفيما سميناه خطبة الكتاب كما كان القدامى يصفون مقدمات الكتب، استهللنا تلك الخطبة بأبيات من شعر أرطأة بن سُهية، وهو واحد من فرسان الجاهلية عاش نصف عمره في الإسلام حتى أدرك خلافة عبد الملك بن مروان، ومات وعمره 130 عامًا. قال أرطأة بعد صبره على المغيرين عليه وعلى قومه شعرًا دحضهم به أجمعين جاء فيه:

إذا ما طلعنا من ثنية لفلف — فخَبـِر رجالًا يكرهون إيابي
وخَبـِرهم أني رجعت بـغبطةٍ — أحددُ أظفاري ويَصرف نابي
وإني ابنُ حرب لا تزال تُهرني — كلابُ عدوي أو تهرُ كلابي

عند نشر تلك المقالات في كتاب انبرى كثر لا لنقد المقالات (والنقد تحليل) وإنما للتفتيش عن دوافع كتابتها، وكأن ليس في الأسباب التي أوردنا في مقدمة الكتاب، أو الظروف المحيطة بالناس، ما يكفي للرد على ذلك السؤال الملغوم. دوافع هؤلاء كانت شتى، منهم مناصرو النظام الذين آذاهم أن يبرز واحد منهم لنقد نظام أسهم في بنائه وإرساء قواعده، أذكر منهم الأستاذ عمر المرضي. ومع حسن نيّات أولئك نحسب أنهم قد ظلموا أنفسهم قبل نظامهم بالتستر على أخطاء ذلك النظام. منهم أيضًا فاشيون مكابرون ينكرون على نظام مايو كسبه في صنع السلام، ومضيه في تحول تنموي لم يعرف السودان نظيرًا له إلا ما أحرزه نظام عبود في سنواته الست، وإرساءه قواعد سياسة خارجية تخدم في البداية والنهاية مصالح الوطن. نقدُ هؤلاء كان فسوًا بالقلم، وإن كان الفسو ينقض الطهارة فالفسو بالقلم هو والخبث سواء "والذي خبث لا يخرج إلا نكدًا". فئة ثالثة لم ترَ في نقدنا للنظام الذي صنعنا مع آخرين إلا تسخطًا وغضبًا على فقدان موقع وزاري، وكان الأحرى بأولئك أن يدركوا ماهية وطبيعة مَن يتحدثون عنه، فالذين حباهم الله بعلم غير قليل وعلاقات مثرية عبر العالم لا يسترغدون العيش

في وظيفة أو يطمعون في كسب هو خُلوف زاد... وخُلوف الزاد لا مشبع فيه. كان ذلك الكتاب هو أول ما نشرنا ككتاب حول نظام مايو، ولو كان الناقدون يدركون من أين أتينا بعنوان الكتاب لكانوا أكثر رأفة بأنفسهم، بل بالرئيس. فقد روى أبو يوسف في (الخراج) قال: "دار حوار بين أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وأحد الرجال، فقال الرجل لأمير المؤمنين **"اتق الله يا أمير المؤمنين"**، مما أغضب رجلًا آخر كان في مجلس عمر. قال الرجل لمن دعا عمرًا ليتقي الله: "أتقول لأمير المؤمنين اتق الله، "فرد عمر عليه بالقول **"دعه فليقلها لي، نِعم ما قال، فلا خير فيكم أن لم تقولوها، ولا خير فينا إن لم نقبلها منكم"**. ولا شك في أن ولي أمر السودان لم يكن في سماحة عمر، كما لم يبقَ من الرجال المتحلقين من حوله مَن يملك الشجاعة ليقول: "اتق الله يا جعفر".

في مجال البحوث

تلك المقالات تضمنها فيما بعد كتاب قامت بنشره دار مودي حكيم للنشر في لندن. بيد أن البحث الذي كنت أريد الغوص فيه بعمق تركته لارتحالي إلى لندن، حيث أودعت جل وثائقي، وواشنطن حيث تتوافر المكتبات المرجعية التي يقطع المرء أنه لا نظير لها في العالم. وراء إيداع تلك الوثائق في حرز أمين قصة لابد أن تروى، فما كانت تلك الوثائق لتنقل من الخرطوم لولا نصيحة من وزير خارجية الجزائر عبد العزيز بوتفليقة. اهتمام بوتفليقة بالأمر كان لأن إعفائي للمرة الأولى من وزارة الخارجية كان في وقت دبلوماسي حرج لسببين: الأول هو اختياري من جانب الدول العربية عقب حرب أكتوبر عضوًا في اللجنة العربية الوزارية الرباعية (ضمت وزراء خارجية الجزائر وتونس والإمارات والسودان) التي كلفت بمتابعة تداعيات أزمة ارتفاع أسعار النفط في الدول الغربية، وبخاصة تلك التي وقع عليها القرار العربي وقع الصاعقة، والثاني هو اختيار وزراء الخارجية الأفارقة لشخصي لرئاسة اللجنة الوزارية السداسية التي أوكلت لها القمة الأفريقية التباحث مع الدول العربية النفطية حول معالجة آثار ارتفاع أسعار النفط على دول القارة. وفي لقاء بفندق هيلتون بأديس أبابا أمسك بوتفليقة بيدي وقال

دعنا نتجول في الحديقة، ولا شك في أن بوتفليقة الـذي تعلـم مـن السنين التـي قضاها في الثورة أن "للحيطان ودان" آثر ألّا يترك لتلك الآذان مجالًا كيما تلتقط ما سيقول. سألني الصديق الجزائري أولًا عن الظروف التـي أدت لإخراجـي مـن الخارجية، فأبلغته بما حدث، ثم قال لي بعد نقاش حميم: "نصيحتي لـك أن تنقـل كل ما تملك من وثائق، وتودعها في حرز أمين خارج بلـدك"، وهـذا مـا فعلـت. وعود على بدء أستذكر إبلاغـي الـرئيس نمـيري في أحـد لقاءاتنـا الأخـيرة قبـل مغادرتي البلاد بصورة نهائية بـأنني أرتـب للالتحـاق بأحـد مراكـز البحـوث في أمريكا لأتفرغ فيه لإعداد أول كتاب لي عن فترة عملي في نظام مايـو دون أن أشير للرئيس بأنه سيكون محـور الكتـاب. عن ذلـك ينبـي صـدور الكتـاب باللغـة الانجـليزية تحـت عنـوان (Nimeiri and the Revolution of Dismay) في حين صدر الكتاب باللغة العربية تحت عنوان "السـودان في النفـق المظلـم". ولا شك في أن العنوان الإنجليزي للكتاب كان أصدق تعبيرًا عن محتوى كتاب يهدف إلى وضع نميري في قلب الحدث، ثم يبين الأسباب التي قادت لخيبة أمل المايويين (أو قل أغلبهم) في رئيسهم.

مهما يكن من شيء فقد انتهى بي الأمر بعد الاتصـالات التي قمـت بهـا مـع عدد من المعاهد ودور البحث التـي يـمكـن أن توفـر لي الظـروف المنـاسبـة للقيـام بالبحـث فـي الـولايـات المتحـدة إلـى مـركز وودرو ويلسـون للبـاحثين بواشنـطن (Woodrow Wilson International Center for Scholars) ويعود إنشاء ذلك المعهد إلى عام 1968 وأطلـق عليـه اسـم الـرئيس ويلسون بحسبانه الرئيس الوحيد الذي اشتغل بالبحوث بعد حـوزه عـلى درجـة الدكتوراه. ومنذ إنشائه كُلف ذلك المعهد بتشجيع البحوث التي تربط بين الرؤى والأفكار من ناحية، والسياسات التطبيقية من ناحية أخرى، كما ظل المركـز يتـيح للمنتسبين إليه فرصًا واسعة للقيام بأي مبادرات فكرية حول القضايا الواقعـة في نطاق برامج ذلك المعهد. وتكشف الموضوعات التي كان يُعنـى بهـا المعهـد إبـان التحاقي به عن تنوع البرامج وسعة مجالات البحـث في المعهـد، إذ شـملت تلـك الموضـوعات: البرنـامج الأفريقـي، وبرنـامج الـشرق الأوسـط، والبرنـامج

الآسيوي، وبرنامج التكنولوجيات المستحدثة، وبرنامج البيئة، وتاريخ وتطور السياسة العامة، وبرنامج كوريا الشمالية، ومعهد كينان (يُعنى بشؤون الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا) وأطلق عليه اسم كينان نسبة للدبلوماسي الأمريكي المعروف جورج كينان الذي شغل في حياته الدبلوماسية منصبين مهمين هما السفارة الأمريكية في موسكو ووكالة وزارة الخارجية. كينان اشتهر، أكثر ما اشتهر ، بنظرية الاحتواء، أي احتواء الاتحاد السوفيتي وتقليص نفوذه عبر العالم. يوفر ذلك المعهد أيضًا إمكانيات واسعة للباحثين للاستفادة من مكتبة الكونجرس، وهي مكتبة لا نظير لها في العالم من ناحية تنوع وحجم الموارد المتوفرة فيها من كتب ومعاجم وخرائط وصحف بما في ذلك الصحف السودانية. ويعود تاريخ تلك المكتبة إلى عام 1800 عندما أصدر الكونجرس الأمريكي والرئيس جون آدمز قرارًا بإنشائها وكان على رأس مقتنياتها 6,487 كتابًا و مخطوطة من المكتبة الخاصة لتوماس جيفرسون. وعند إنشائها، كان من أهم واجبات المكتبة توفير مصادر المعرفة لخدمة بحوث الكونجرس (Congress Research Service) ومن بعد، فتحت المكتبة بوابها للباحثين من أساتذة الجامعات وطلابها وأهل الصحافة ثم للدبلوماسيين الأجانب. لم يقف الكونجرس عند فتح أبواب المكتبة لمن هم خارج إطار عمله، بل قرر أيضًا إتاحة الفرصة للقادرين من جميع أصقاع العالم للتنافس على منصب مدير المكتبة وهو منصب رفيع يحتله شاغله مدي الحياة. كان، مثلًا، من بين مَن تم اختيارهم من غير المواطنين الأمريكيين لمنصب أمين مكتبة الكونجرس الشاعر الدبلوماسي الفرنسي سان جون بيرس الذي حصل على جائزة نوبل للآداب في عام 1960 وبذلك انضم اسمه إلى أسماء عمالقة الأدب الفرنسي مثل أناتول فرانس (1921)، وهنري بيرجسون (1927)، وأندريه جيد (1947)، وفرانسوا مورياك (1952)، وألبير كامو (1957). وشاءت الصدف أن يصبح مدير المكتبة الحالي الأكاديمي الأمريكي جيمز بلنجتون الذي كان مديرًا لمعهد ودرو ويلسون طوال الفترة التي قضيتها في ذلك المعهد وحتى اختيار الرئيس رونالد ريجان له ليصبح مديرًا لمكتبة الكونجرس.

فراسة سفير والحس الوطني لمعلم

ومن بين صحبي السودانيين في واشنطن كان رفيقي في مكتبة الكونجرس السفير صلاح هاشم الذي كان باحثًا نقابًا في بطون الكتب ووقافًا عند الاطلاع على ما يقرأ. ولعل الكثيرين لا يلمون بإسهام صلاح المقدر لعلم التاريخ الإسلامي بترجمة كتاب "العرب على حدود بيزنطة وإيران" للمؤرخة الروسية نينا بيجولنفسكيا من الروسية إلى العربية، كما لا يلم الكثيرون بأن صلاحًا كان مجيدًا للغة الروسية. وبهذه المناسبة أذكر اصطحابه معي للمشاركة في أحد اجتماعات مجلس الأمن عندما كان السودان عضوًا فيه، وعندما أخليت مقعدي له للحديث في أحد الموضوعات التي كان المجلس يتداول في أمرها، أخذ صلاح يتحدث بلغة لا يفهمها رئيسه هي الروسية، وهي واحدة من لغات التخاطب في الأمم المتحدة. وإن كان الوزير لم يدهش لحديث السفير بلغة لا يفهمها وزيره، فإن الدهشة اعترت السفير السوفيتي الذي لم يشهد من قبل أحدًا يرطن بتلك اللغة في محافل الأمم المتحدة غير ممثلي دول أوروبا الشرقية. كان صلاح أيضًا محللًا بارعًا للأحداث، وفي هذا أذكر له نبوءة لا تخطر إلا على ذهن محلل يدرك أن جوهر التحليل هو الكشف عن خبايا الأمور. مثلًا فاجأني صلاح ذات مرة بعد قراءته للتطورات السياسية في الغرب بقوله: "يا صديقي إن مصير العالم سيتقرر قبل نهاية هذا القرن"، وكانت تلك هي الفترة التي هيمنت فيها أمريكا من الناحية الاقتصادية على العالم، ومن الناحية العسكرية ولجت بالعالم مرحلة حرب النجوم (star wars). قلت لصلاح وما تعني بنهاية العالم؟ قال: "إما أن تنتصر أمريكا في حربها الخفية والمعلنة مع الاتحاد السوفييتي أو ينتصر الاتحاد السوفييتي". وما إن قارب القرن نهايته حتى وقع ما حدس به صلاح، ولكنه لم يعش ليرى ما حدس به، فيالها من فراسة.

صحبة صلاح لي في مكتبة الكونجرس أعادت إلى ذاكرتي قصة صديق سوداني آخر حباني الله بصحبته أثناء زياراتي للاستقصاء في دار الوثائق البريطانية بحدائق كيو، ذلكم هو المربي إبراهيم نور. كان إبراهيم يقتطع الساعات من عمله الرسمي كمستشار ثقافي بالسفارة السودانية بلندن؛ ليعينني في البحث عن

الوثائق، كما ينصرف لقراءة ما يتطلع لقراءته منها. وذات مرة جاءني إبراهيم بوثيقة مدها إليّ وهو يقول: **"هاك اقرا ده وسيبك ممن تقرأ عنهم"**. قلت له ما هو الموضوع؟ قال: **"اقرأ بس وتفهم قصدي"**. الرسالة التي ناولني إياها إبراهيم كانت تتضمن خطابًا من حاكم عام السودان السير جون مافي إلى المندوب السامي في القاهرة السير مايلز لامبسون. كتب الحاكم العام في رسالته للمندوب السامي يقول إنه بدخول إيطاليا الحرب قد يتعرض السودان بسبب الوجود الإيطالي في الجبهة الشرقية والبحر الأحمر إلى هجمات من إحدى دول المحور قد تؤدي إلى تعطيل، إن لم يكن إيقاف، نقل البضائع إلى السودان عبر البحر. ومضى الحاكم العام البريطاني يقول: "إن حكومة السودان قد وضعت خطة لتلافي أي نقص في المواد الغذائية من الإنتاج المحلي مثل الذرة والسمسم والزيوت والتمور في فترة الحرب، ولكنها في حاجة إلى سلعة أخرى لا تتوافر في السودان هي السكر"، محددًا الكميات المطلوبة منه للسنوات الخمس القادمة. وختم الحاكم العام رسالته إلى المندوب السامي بالقول: **"توفير الغذاء هو الواجب الأول لأي حكومة نحو الشعب الذي تحكمه لهذا لا مهرب لنا من القيام بهذا الواجب. كما من المستحيل أن يصدق أهل السودان أن بريطانيا العظمى عاجزة عن تحقيق هذا المطلب الحيوي لهم"**. أفهمت ما عناه إبراهيم، أيها القارئ أليس غريبًا أن يحس الحاكم الأجنبي المغتصب لأرض الآخرين بالحرج إن عجز عن توفير القوت لمن يستعمرهم ويحتل أرضهم في الوقت الذي لا يضيق فيه صدر الحاكم الوطني إن غشت أهل بلاده مسغبة مهلكة؟ لن أقول يا حليل الانجليز، ولكني أقول يا حسرتا على ما فرطنا في حق شعبنا.

إقامتي في واشنطن ما كانت لتصبح مبعث إسعاد لي، رغم كل المنافع العلمية التي توفرت فيها، لولا وجود صحب أبرار يضيفون إلى المرء، ولا ينتقصون منه شيئًا. من هؤلاء إلى جانب السفير صلاح عثمان هاشم، الرشيد عثمان خالد بصندوق النقد الدولي، عثمان حسن أحمد الملحق الثقافي بالسفارة السودانية، وعبد العزيز بطران أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة هاوارد، ومن غير السودانيين

كلوفيس مقصود ممثل الجامعة العربية بالولايات المتحدة. في اللقاء بهؤلاء والحوار معهم تلقيح للفهوم، وضبط للحلوم، والفهم حسن تصور والحلم أناة. رجل آخر يجدر بي أن أشير إلى اللقاء معه في واشنطن هو إبراهيم عثمان إسحاق الذي كان يتردد كثيرًا على المدينة لزيارة ابنته أرملة السفير الراحل عمر صالح سوار الذهب. وعقب التحاقي بالمعهد زارني إبراهيم ليقول: "أنا سعيد بأنك قد فعلت ما كنت آمل أن تفعل، إذ أحزنني كثيرًا دخولك في ميدان الأعمال" (ولعله كان يرمي إلى المكتب الذي أنشأت في لندن والخرطوم)؛ ثم مضى قائلًا: "أنت لست رجل أعمال ولا ينبغي أن تكون. عليك أن تنصرف للبحث والكتابة". رحم الله إبراهيم؛ فمآثره عليَّ كثر وعلى رأسها نصائحه الواعية والحانية.

دأبي في المركز كان هو البحث ثم التنقيب في بطون الكتب والصحف ليس فقط حول السودان موضوع بحثي الأساسي، بل أيضًا حول قضايا كثر كانت تستهمُّني: الدبلوماسية، قوانين المياه، قضايا البيئة والتنمية التي زاد اهتمامي بها بعد عملي الاستشاري في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ثمة مشروع آخر بدأ يأخذ مكانه من الاهتمام العالمي هو ما أخذ الباحثون ينعتونه بالصحوة الإسلامية؛ ولهذا عزمت على إشراك المعهد في البحث حول تلك الظاهرة. تلك الخاطرة لاقت قبولًا من جانب جيمز بلنجتون مدير المعهد، فكلفني باقتراح مَن يمكن إسهامهم في تلك الندوة من الدول الإسلامية، في حين تعهد المعهد بتوفير كل الدعم اللوجستي للندوة ودعوة المهتمين بالموضوع من الأكاديميين والدبلوماسيين ورجال الصحافة في واشنطن للمشاركة في الندوة، وكانت تلك هي المرة الأولى التي تداول فيها المركز موضوع الصحوة الإسلامية. وباسم المعهد وَجهتُ الدعوة لأربعة مشاركين استجابوا لها جميعًا مشكورين: الدكتور حسن الترابي من السودان، والدكتور أحمد زكي يماني من المملكة العربية السعودية، وخورشيد أحمد من باكستان، وكلوفيس مقصود من لبنان. ورغم مسيحية كلوفيس فإنني رأيت في مشاركته ما يلقي بعض الإضاءات الكاشفة على جوانب مهمة مثل التعايش السلمي بين أهل الملل المختلفة في البلاد العربية.

مصطفى كمال طلبة عالم حذق ووطني غيور

مناشطي البحثية، لم تحل بيني وبين أداء مهام دولية كنت أكلف بها بين الفينة والأخرى من جانب الصديق العالم مصطفى كمال طلبة، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). وقد دفع إخلاء حكومتي لطرفي من المسؤوليات القومية الدكتور طلبة إلى دعوتي للانضمام إلى مجموعة كان ينعتها بكبار المستشارين (Senior advisors). تلك المجموعة ضمت من مصر عبد العزيز حجازي رئيس الوزراء الأسبق، والعالمين أسامة الخولي ومحمد القصاص. والأخير أكاديمي عالم تلقى عنه العلم كثيرون في كلية العلوم بجامعة الخرطوم، وفيليب إندقوا الاقتصادي الكيني المعروف. وكان من واجبات مجموعة كبار المستشارين، من بين أشياء أخرى، البحث عن مصادر بديلة لتمويل مشروعات التنمية خارج إطار موازنات الأمم المتحدة. علاقتي بطلبة تعود إلى وسط ستينيات القرن الماضي حين كان عضوًا في المكتب التنفيذي لليونسكو (ممثلًا لمصر) في حين كنت موظفًا بتلك المنظمة. إلى جانب هذا كان طلبة ذا ثقة عظيمة بالخبراء السودانيين؛ ولهذا ظل ينتدبهم للمهام العظيمة ومن أولئك أذكر يحيى عبد المجيد، وصالح محمد عثمان، ومأمون داؤود، وجعفر كرار.

الملاحقات الخائبة: أهي فوبيا أم خوف حقيقي؟

ذات مرة طلب مني المدير التنفيذي تمثيل البرنامج في اجتماعات القمة الأفريقية بأديس أبابا بهدف تنوير اللجان الفنية والوزارية للقمة بمشروعات برنامج البيئة التي كانت ترد، بصورة أو أخرى، أمام تلك اللجان. لم يدر بخلدي يومذاك أن داء المنصورمانيا قد تفشى إلى حد العبط، والعبط هو البلاهة، ولكن من معاني الكلمة أيضًا رمي الرجل نفسه في معركة غير مُكرَه عليها. ففي ذات مرة حل سفير السودان في نيروبي في مكتب الدكتور طلبة ليبلغه شكاة من وزيره عن النشاط الذي يقوم به منصور ضد النظام. أحزنني كثيرًا أن يكون ذلك الوزير هو الرجل الذي جئت به إلى وزارة الشباب مديرًا للشباب، ثم ارتقيت به بالزانة

وكيلًا للخارجية متخطيًا بعض أقرانه من قدامى الدبلوماسيين، ومنهم سفيران من أقربائي: سر الختم السنوسي وعثمان محمد العوض. عثمان رجل كتوم يكظم غيظه، أما السنوسي فرجل لا ينام على ضيم إذ قال لي: "أنا أفهم تخطي فرانسيس دينق لنا فهو رجل عالم، وهناك اعتبارات سياسية تلزمك بترفيعه، ولكن ما الذي يؤهل هاشم عثمان زميل دراستي في وادي سيدنا وجامعة الخرطوم لتخطيَّ في الترقية؟". رغم ذلك لم يكتم السفيران في نفسيهما غلًّا يجعلهما عند الاطلاع على ما حدث في نيروبي أن يقولا لي "تستاهل". رد الفعل هذا ربما سبقهم إليه دون شمات المربي الكبير محمد توم التجاني. فذات مرة كنت أتحدث مع محمد توم عن المعلمين الذين أثروا الدبلوماسية السودانية، وكانوا دررًا في تاجها: فخر الدين محمد، والأمين محمد الأمين، ومحمد عبد الماجد أحمد، وجمال محمد أحمد، ورحمة الله عبد الله، وعوض ساتي قبل أن يلحق بهم ذلك القافز بالزانة، قال محمد توم، رحمه الله: **"والله لو سبت لينا الأستاذ ده في المعارف كان أكتر ما يتمناه عندنا هو أن يكون ناظرًا لمدرسة مبروكة الثانوية"**.

أيًا كان الحال رد الدكتور طلبة على السفير بقوله: "منصور ليس موظفًا بالأمم المتحدة وإنما هو مستشار لي أكلفه ببعض المهام لثقتي في قدراته لا لتوافقي مع أفكاره السياسية. لهذا ما يقوم به خارج المنظمة لا أعرفه، ولا ينبغي أن يعنيني". وعندما أراد السفير مجادلة طلبة بقوله إن منصور يستغل لقاءاته في اجتماعات القمة للإساءة للنظام، رد عليه طلبة بالقول: "إن كان منصور يستغل الاجتماعات التي يعقدها مع ممثلي الدول في مقر الأمم المتحدة بأديس أبابا للتداول حول أمور المنظمة لأي سبب آخر، فلتأتني بدليل على ذلك، وسأتخذ القرار المناسب، أما إن كان يفعل ذلك حيث يقيم هو أو يقيم الرؤساء، فلا سلطان لي عليه". هذه عثرات لبعض الدبلوماسيين لا أذكرها لأذى أوقعوه بي، وإنما لأبين مناقب آخرين ظلوا يفتحون قلوبهم قبل مكاتبهم ودورهم لاستقبالي في زمان حسبه البعض زمان تيه: إبراهيم طه أيوب وعمر الشيخ في نيروبي، وميرغني سليمان في بون، ويوسف مختار في باريس، وعثمان السمحوني في

بروكسل، وجلال عتباني في بيروت، وسيد شريف، وفاروق عبد الرحمن في الحل والترحال.

في إحدى المرار اتصل بي طلبة في واشنطن، وهو في حالة انفعالية يشوبها قلق لم أعهده فيه. هرعت من واشنطن للقائه في نيويورك في فترة اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ فأبلغني بأن هناك مشروعًا لبناء مقر للأمم المتحدة في نيروبي أوكل أمر تنفيذه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بحسبانه البرنامج الأممي الأكبر في نيروبي، ثم نقل إليَّ أنه بعد بلوغ المشروع مرحلة المناقصات بين الشركات المتنافسة على تنفيذه وفق التصميم الذي وضعته الشركة المعمارية المكلفة بذلك وقع الاختيار على شركة إسرائيلية لتنفيذ المشروع. تلك الشركة لم تكن إسرائيلية فحسب، بل كانت مملوكة لاتحاد العمال الإسرائيلي (الهستدروت)، الأمر الذي جعل طلبة يقول لي: "إن لم يُلغَ قرار هذه اللجنة، فلا خيار لي غير الاستقالة لأنني لا يمكن أن أقدم على توقيع عقد مع الهستدروت".

وبما أني شعرت بخطورة الموقف سألت طلبة: "ماذا تريد مني أن أفعل؟" قال: "هناك مهمتان، الأولى هي حشد الدول العربية والصديقة لرفض المشروع في الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار أن الميزانية المقترحة له مخجلة، وكانت فعلًا مخجلة؛ إذ لا يمكن إنفاق مثل ذلك المبلغ الكبير الذي رصد للمباني، واقترح على الجمعية العامة لإقراره في الوقت الذي يعاني فيه البرنامج نقصًا فادحًا في ميزانيته. قلت للصديق طلبة: هذا أمر مقدور عليه ويمكنني العمل معك يدًا بيد لتحقيقه عبر اللجنة الخامسة للجمعية العامة، وهي لجنة الميزانية، ولكن يبقى بعد ذلك موضوع المبنى". قال طلبة: "هذا هو الموضوع الثاني والأهم الذي جئت بك من أجله: الاتصال ببعض أصدقائك من وزراء الخارجية العرب لانتقاء شركة عربية لتتقدم بعرض مقبول أدنى بكثير من عرض الشركة الإسرائيلية على أن تقوم الحكومة المعنية بتعويض تلك الشركة عن خسارتها. وبالفعل أفلحت مع طلبة بعون من السفراء العرب والأفارقة في اللجنة الخامسة برفض المقترح ومطالبة الأمم المتحدة بتقديم عرض جديد بتقدير أدنى بكثير من التقدير الأول.

من جانبي قمت بالمهمة الخاصة التي كلفني بها طلبة أولًا بزيارة للكويت بحكم العلاقة التي نمت بيني وبين وزير الخارجية صباح الأحمد (حاكم الكويت اليوم)، كما تشاورت في الأمر مع سفير العراق طالب شبيب الذي لم يتوانَ عن الاتصال بحكومته وإبلاغي بأن موعدًا قد تحدد لي للقاء الوزير المسؤول عن شؤون البيئة، وكان هو وزير الصحة واسمه، فيما أذكر، عدنان حسين. وكما توقعت لم يُخِبْ أبو ناصر (الشيخ صباح الأحمد) ظني، فقد عرفته رجلًا ميفاءً يصدق ما وعد، ففعل شيئين: الأول هو تكليف شركة الخرافي بالدخول في المناقصة بمبلغ لا يزيد عن ثلثي المبلغ الذي حدد من قبل على أن تعوض دولة الكويت - وإن تيسر آخرون من الدول العربية - تلك الشركة عما ستخسره بإنشاء المبنى. ثم اتجهت من بعد لبغداد، ولم يكن الوزير العراقي عدنان أقل سخاء من أبي ناصر، إذ وعد بأن يكون التعويض للشركة الكويتية مناصفة مع دولة الكويت.

توجهت من بعد للقاء طُلبة في نيروبي، وكان يتداول في الأمر معي بمتابعة رجل واحد في المنظمة هو صالح محمد عثمان المدير السوداني لمكتبه الدبلوماسي. كان طُلبة فرحًا بما تم غير أنه أبلغني بأن معركة جديدة قد نشبت في نيويورك، وعلينا تدارك مغبتها. فعند صدور قرار اللجنة الخامسة اتصل مندوبا أمريكا وإسرائيل بالأمين العام كورت فالدهايم، وأنبآه عن إيقاف طُلبة مشروعًا اجتاز كل المراحل. ذلك الاتصال أقلق الأمين العام كثيرًا، فاستنجد بطلبة لينقذه مما حسبها "ورطة" أوقعه طلبة في حبالها، أو هكذا ظن. وببرود كامل قال طلبة للأمين العام: "هذا المشروع لم أوقفه أنا، ولم توقفه أنت، وإنما أوقفته الجمعية العامة للأمم المتحدة. فإن كان للدولتين شكاة فليتجها بها إلى الجمعية العامة لا إليك أو إليَّ"، وهنا فقط تنفس الأمين العام الصعداء. وعلى هذا الأساس تمت إعادة النظر في المناقصات، وفتحت الأبواب للتنافس، وكان لابد أن يُرسى العطاء على الشركة الوحيدة التي أبدت الاستعداد لتنفيذ المشروع حسب الميزانية الجديدة الموضوعة، وهي شركة الخرافي الكويتية.

بقدر فرحتي لما تحقق انتابني كرب وحزن عندما علمت بعد فترة قصيرة أن

الوزير عدنان - وكان من أبناء البعث المخلصين- قد أعدم وما قاد إلى إعدامه إلا صفاء نفسه. فكما رُوي لي قرر صدام جمع صفوة من رجاله ليمتحن ولاءهم له. في ذلك الاجتماع، قال لهم صدام: إن حديثًا يدور حول دوره في خلق المشاكل التي يعاني منها العراق والحروب التي تشتعل بسببه داخل العراق ومع بعض جيرته، فإن كان هناك مَن يرى هذا الرأي، فليفصح عنه وهو على استعداد للتخلي عن موقعه إن كان ذلك هو رأي أغلبيتكم. وبالطبع أشاد أغلب الحاضرين بحكمة صدام، وكيف أنه رجل لا تستطيع العراق أن تتخلى عنه، وعلى خلاف كل هؤلاء كان لعدنان رأي آخر. فرغم إشادته بالزعيم قال لصدام: "إن كان في تنازلك عن الحكم ما يعيد الاستقرار للعراق فنصيحتي لك أن تفعل ذلك". تلك كانت هي القاضية، فصدام لم يكن قد دعا ناديه للتشاور، بل دعا معهم الزبانية، فكان مقتل الرجل.

اطراد الملاحقة... أهي للعقاب أو الاستغواء؟

خِلت أن ينصرف "رجال حول الرئيس"، بعد أن شتت بنا الديار، إلى أداء ما هم عليه قادرون، إن كانوا قادرين على أي شيء يفيد الرئيس أو يفيد الوطن، بدلًا من الجري وراء أعداء موهومين. من جانبي كنت قد وطدت العزم على أداء مهام استحوذت على أقطار نفسي بما لا يترك لي وقتًا للانشغال بالنظام الحاكم في الخرطوم، ناهيك عن التآمر ضده، ومن ذلك العمل الذي كنت أقوم به عبر العالم إما للتعريف بمهمة اللجنة الدولية للبيئة والتنمية أو لتقديم بعض تقاريرها للحكومات، أو للاسترشاد بمواقفها حول بعض القضايا. في تلك الفترة اتصل بي الدكتور علي فضل ليقول لي إن نميري غاضب لأنه أُبلغ عن ترددك على وزارة الخارجية الأمريكية للتآمر ضد النظام. استمعت إلى علي فضل، وكان قلقًا مما سمع من الرئيس - إلا إني أخفيت عنه شيئًا. ما أخفيت عنه هو أن تلك لم تكن هي المرة الأولى التي دارت فيها مثل هذه الأوهام في عقل الرئيس. مثلًا، عندما قررت أن أقضي يومًا في الخرطوم في طريقي إلى نيروبي في مهمة تتعلق بلجنة البيئة،

زارني الأخ عمر محمد الطيب في المنزل الدائم لإقامتي كلما حللت بالخرطوم (منزل الراحل عثمان محمد الحسن بالمقرن)، وما جاء بصديقي كبير "الأمنجية" إلا رغبته في إبلاغي بأن الرئيس قد كلف جهاز الأمن بمنعي من مغادرة البلاد إن وفدت إليها إلى حين لقائي معه. وكان نميري آنذاك في جبال النوبة للاحتفال بالذكرى السنوية لثورة مايو. وعندما أبلغت عمر بأنني في طريقي إلى نيروبي لاجتماع مُهم مع المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تنفس الصعداء، وقال لي لقد أعفيتنا من حرج كبير طالما كنت ستغادر الخرطوم قبل عودة الرئيس.

على كلٍّ، سألت علي فضل: "أي أمريكا هذه التي يظن الرئيس أنني أتآمر معها ضده؟ أهي أمريكا التي بلغت العلاقة معها ما لم تبلغه على عهدي عبد الله خليل وعبود اللذين رفضت حكومتاهما إقامة قواعد عسكرية أمريكية في السودان؟". لم أوجه السؤال؛ لأنني كنت راغبًا في التزيد في الموضوع، إذ إنني كنت مدركًا أن قرار نميري بالموافقة على برنامج النجم الساطع (Bright Star) كان إجراءً أملته مخاوف الرئيس من تربص القذافي به. توجيهي للسؤال كان لأبين لعلي فضل ما في قول الرئيس من تناقض وتهافت: الإفراط من جانب نميري في عدم الثقة بنفسه وبنظامه، من جانب، وظنه بأن في مقدور فرد واحد أن يهز علاقاته مع أكبر حلفائه في الدول الكبرى، من الجانب الآخر. اقترح عليّ الصديق فضل أن أحضر للخرطوم لمقابلة نميري، مضيفًا "**وليك الأمان**". قلت له سأحضر ولا حاجة لي بأمان لأن أقصى ما سيفعله نميري هو محاولة اعتقالي، ولو فعل ذلك لأوقع نفسه في حرج هو في غنى عنه. سألني عن الحرج، قلت: "إنني موظف دولي، وأسافر عبر العالم في مهام دولية حاملًا جوازًا أمميًّا".

جئت إلى الخرطوم في موعد اتفقنا عليه وصحبني علي فضل من حيث أقيم للقاء الرئيس في قاعة الصداقة. وعند اللقاء وجدت نميري، رغم كل المناورات التي كان يقوم بها ضدي، أو بالأحرى يقوم بها باسمه آخرون، بشوشًا حميمًا. وفي سورة غضبي لم آبه كثيرًا للود المفتعل (أو لعله كان صادقًا) بل انتقلت إلى

الموضوع الذي عبرت البحار من أجله. ودون أن أبدى حرصًا على سؤال نميري عن مصادره، قلت له إن رواة الأخبار هؤلاء أغبياء، "فَمَنْ هو الأمباشي الذي نقل لك الخبر، وما حيلة شخص فرد مثلي لإغراء الأمريكان بالتخلي عن واحد من أهم أصدقائهم في المنطقة أو معاداة أول نظام حكم سوداني سمح بأن تكون لهم قواعد عسكرية في بحاره". من كل هذه الكلمات استغرب نميري وصفي للراوي بالأمباشي، فسألني: **"تقصد شنو بالأمباشي"**.

للرد على الرئيس نميري رويت له قصة أبلغني بها اللواء أحمد عبد الوهاب حتى لا أرمي بتهمة تحقير الأمباشية. قلت له في آخر لقاء بيني وبين أحمد عبد الوهاب في داره، وأنا أستعد لمغادرة السودان في هجرتي الأولى روى لي، فيما روى، أنه تسلم ذات يوم وهو وزير للداخلية تقريرًا يتحدث عن اجتماع خطير في منزل عبد الله بيه خليل شارك فيه "السفير البريطاني برفقة خواجة آخر إلى جانب شخصين هما زين العابدين صالح وآخر لم يتعرف عليه". ولما سأل الوزير مدير البوليس عن مصدر الخبر أبلغه أنه جاء من حكمدارية أم درمان. وعند سؤال الحكمدارية عن مصادرها أفادت بأن مصدرها موثوق به؛ لأن لها عينًا على منزل البيه هو أومباشي يرابط أمام منزل عبد الله بيه. زاد نميري استغرابًا من حديثي عن الأومباشي وقال: **"أنا ما فاهم حاجة من البتقول فيه"**. قلت له: **"دعني أكمل الحديث يا ريس"**. لا شك في أن السفير البريطاني الذي كان علم دولته يرفرف على سارية في سيارته لم يكن يخفى على أحد بِمَن في ذلك الأومباشي المرابط أمام الدار. كما أنه ليس من الصعب التأكد من قسم الحركة عمن هو صاحب العربة الثانية، والذي هو زين العابدين صالح، ولكن دعني أضيف ما فاجأ به أحمد عبد الوهاب مدير البوليس. قال لمدير البوليس: "ليكن معلومًا لديك أن الخواجة الذي كان يصحب السفير البريطاني ليس أي خواجة، بل هو الجنرال بلات قائد الجبهة الشرقية في الحرب العالمية الثانية، وكان في زيارة خاصة للسودان. أما سيارة زين العابدين صالح التي افترضتم أن صاحبها كان هو قائدها، فقد كنت أنا قائدها، إذ قررنا (أنا والرجل الثاني الذي لم تتعرفوا عليه) ألّا نذهب إلى منزل البيه

في سيارة رسمية يتبعها حرس. أضاف اللواء في حديثه لمدير البوليس: "وبالمناسبة، الرجل الثاني الذي كان برفقتي، أو بالحري كنت برفقته، ولم يعرفه الرقيب المرابط أمام منزل البيه هو الرئيس إبراهيم عبود وكان كلانا مدعوًّا لحفل شاي أقامه البيه على شرف الضيف الزائر". الغرابة في الأمر لم تكن فقط هي جهل الأمباشي برئيس الدولة ووزير الداخلية اللذين يفترض قيامه بحمايتهما، وإنما زعمه بأن حفل الشاي كان **اجتماعًا خطيرًا**. وبعد إكمالي القصة قلت لنميري: "وما آفة الأخبار إلا رواتها"، والآفة الأكبر هي ترجمة الرواة الخاطئة للأحداث.

دخلت من بعد مباشرة في الموضوع لأبلغ الرئيس نميري أنني لم أتردد على وزارة الخارجية الأمريكية وحدها، بل غشيت وزارات الخارجية في دول عديدة منها البرازيل وإندونيسيا لتنوير دولتيهما والتشاور معهما حول ما توصلت له اللجنة حول حماية الغابات الاستوائية، كما غشيت وزارات الخارجية في موسكو ونيودلهي للتشاور باسم اللجنة معهما حول مخاطر التسربات الذرية في شيرنوبل والكيماوية في بوبال. ما أردت قوله للرئيس هو أن تحركاتي لم تكن للتآمر ضد السودان، بل لأداء بعض المهام الدولية التي أنيطت بي. أبلغت نميري من بعد أن دولًا مثل أمريكا لا تتخذ سياساتها وفق ما يهمس به شخص - مهما كان تقديرهم له - إذ في أمريكا مجلس نواب ومجلس شيوخ يأبه لهما الرؤساء ولا يصدرون حكمًا دون الاستئناس برأييهما، وأجهزة استخبارات ترى ما وراء الحيطان، وصحافة نافذة ورجال أعمال من ذوي الكلمة المسموعة. هذه هي الأجهزة التي تؤثر على صنع القرار في الولايات المتحدة، وليس الأقاويل. ما كتمته عن نميري، وجاس في خاطري دون أن أفضي به هو أن أمريكا ليست هي الدولة التي يهمس كائن من كان في أذن رئيسها بخبر ملفق، فيصدقه ثم يستدعي أجهزة الإعلام ليقول: "مواطني الثوار الأحرار إن بلادكم تتعرض لهجمة شرسة من.....".

بسرعة غريبة انتقل الرئيس بالحديث إلى شخصي، قال: "ألا تعرف أن أحدًا لن يستطيع اعتقالك؟" قلت لنفسي: "**الجاب حكاية الاعتقال دي شنو؟**". كان نميري يفكر في اتجاه آخر، إذ قال لي: "هل نسيت أنك تحمل وسام ابن السودان

البار"، دون أن يدور بخلده أن هذا الابن البار هو نفسه الذي ظل نميري، أو مَن يدعون حمايته، يلاحقه عبر العالم. ثم مضى يقول: "أولا تعرف أن ابن السودان البار لا يعتقل إلا إذا رفع عنه الرئيس الحصانة". هل أقول إن شعورًا بالغًا بالطمأنينة قد غمرني، أو أن لهفة حزينة قد اعترتني. فالخوف الذي يحمل المرء على نشدان الطمأنينة لا يصيب رجلًا تقلب في البلاد وخبر طبيعة العباد، أما اللهفة والحزن، فلا منجى عنهما عندما ترى السيد الأول ليس فقط غريبًا عن واقعه، بل عن الدنيا. هذه هي طبيعة لاعب النرد الذي يستولي خلسة على القلعة والفارس والحصان، ثم يقول: "مات الملك" (check mate). تلك حالة يبلغها أيّ حاكم عندما يتظني بأن حياة العباد وموتهم أصبحت رهينة بإشارة من إصبعه. هل أذكرك بقوله لي عندما أغضبه تسليم خطاب استقالتي لنائبه أبي القاسم محمد إبراهيم: **" كنت أريد إعفاءك من منصبك بصورة لا تؤثر على مستقبلك"**. ما تلى ذلك كان صاعقه، قال نميري: "قبل بضعة أشهر كان عمر محمد الطيب يجلس في المقعد نفسه الذي تجلس فيه الآن. جاءني وهو دامع العينين ليحدثني عن الإشاعات التي يرويها بعض زملائه ضده. قلت له لا تغضب، ولتستمع إلى إذاعة الثالثة ظهرًا. وفي الساعة الثالثة أعلنت تعيينه نائبًا لي"، ثم صمت. قلت له **"يا ريس أنا لم أجِئك غاضبًا أمسك شيئًا على هون، ولم تند من طرفي دمعة. مع ذلك أشكرك على إتاحة الفرصة لي لإبانة ما التبس عليك"**.

قدمني الرئيس إلى خارج مكتبه سماحة منه، أو ربما أيضًا لطمأنة علي فضل الذي كان ينتظر في ردهة المكتب مؤثرًا أن يترك المجال لكلينا لنتحدث في حرية. وعند خروجنا من قاعة الصداقة أخذ علي يضحك عندما أخطرته بما دار فقال: "غريبة". لا شك في أن مصدر الغرابة عند علي فضل هو تحول الغضب والسخط بين غمضة عين وانتباهتها إلى الإغواء وليس فقط الاسترضاء. وعندما خلوت إلى نفسي، انتابني أكثر من شعور: شعور بالأسى على تحول الرجل الذي كانت الأرض تهتز تحت قدميه حين يمشي، بل المغوار الذي اقتحم النيران في الأردن؛ ليستنقذ ياسر عرفات (أبو عمار) إلى رجل ترهبه الأوهام. شعور آخر بالغم

اعتراني عندما رأيت الرجل الذي أحاط نفسه في بداهة عهده برجال أعز ما لديهم هو الكرامة قد أضحى يعتد بما يقوله وشاة لا يساوي الواحد منهم غَلَفَة صبي، والغَلَفة هي الجزء الذي يقتطعه الخاتن من ذكر الصبي ليدفن تحت الأرض أو يرمى به في الكنيف. أحسست أيضًا بشفقة على "الصديق" نميري وعلي البلد الذي يقوده؛ إذ لم يكن ما يعاني منه القائد هو داء باثولوجي يشكو منه، وظل يشرف على علاجه أطباء مهرة في داخل السودان وخارجه، وإنما أيضًا تداعيات بسيكولوجية لتلك الحالة.

طوال ما تعرضت له من مضايقات من جانب نميري، أو فتن من جانب من حوله من رجال، لم يبلغ بي الأمر حد بخسه أشياءه. فما كنت وصحبي لنعيد السلام للسودان عبر اتفاقية أديس أبابا لمدة عشر سنوات بعد سبعة عشر عامًا من الحروب، وما كنا لنحل السودان بسبب تلك الاتفاقية موقعًا لم يحتله من قبل، أو نركز على التنمية تركيزًا غير مسبوق، أو نخلق علاقات دولية متوازنة لا ينكر عائدها إلا غيور كفار، لولا مساندة نميري. وحتى في المراحل التي قبل نميري لنفسه فيها أن يكون أداة طيعة للسماسرة المغامرين من الخارج، وللنباشين الذين أصبحت غايتهم في الدنيا هي السعي لدى السلطان بالباطل في الآخرين، لم نكف عن العمل على استنقاذه منهم. ورغم تأبّيه النصح لم نذهب إلى اتهامه بالفساد، بل وجدنا له عذرًا لعلمنا بالطرق التي يحاول بها المفسدون إغراء الحكام غير المطمئنين لأنفسهم. من ذلك الإيحاء لهم بأن شرًّا ينتظرهم في الداخل، وغزوة في طريقها إليهم من الخارج. لدرء تلك المخاطر لجؤوا إلى وسائل لحماية أنفسهم لا يبيحها شرع ولا تقبلها تقاليد حكم سليم. ومنه أيضًا الادعاء بحاجة نميري لأموال في الخارج يحمي بها نفسه ونظامه كما تفعل بعض الدول. بيد أن تلك الدول كانت تضع الموارد في يد أجهزتها لا تحت تصرف المغامرين المشبوهين. حتى ذلك الأسلوب غير المستقيم تفهمنا دواعيه دون إقرار بصحته. فذات مرة، مثلًا، أبلغني وزير الأمن علي نميري عن طلب غريب من الرئيس هو القيام بعملية خارجية للقضاء على بعض كبار معارضيه. في الرد على ذلك الطلب، قال

نميري الأمن لنميري الرئاسة: "ليس دور أجهزة الأمن القيام بمؤامرات خارجية للقضاء على الخصوم السياسيين، دورنا هو مراقبة نشاطهم والتحوط لنتائجه في الداخل". هذا هو جهاز الأمن الذي رماه معارضو النظام عندما آل لهم الأمر بكل شنعة، وطالبوا بحله وإحالة المعلومات المختزنة في أضابيره على كل واحد ممن عناهم الأمر. قلت لمن روى لي هذه القصة أن ذلك الطلب لا يصدر إلا من العملاء المزدوجين الذين يريدون التعفية على تعاونهم مع أجهزة أمن نميري، ولو لم يكن بين العاملين في ذلك الجهاز "أولاد ناس" لهُدمت صوامع، وانفضح رجال ونساء، وخُربت بيوت. هذا هو شأن العملاء المزدوجين عبر التاريخ وفي كل مكان. فعقب إلغاء نكيتا خروشوف للقاء المزمع بينه وبين الرئيس أيزنهاور نتيجة للكشف عن طائرة التجسس الأمريكية (U2) التي كانت تحلق في سموات الاتحاد السوفييتي ساد العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة برود وجفوة. أنكرت أمريكا في البدء أن لها طائرة بهذا الشكل ولكن رد السوفييت على الأمريكان كان موجعًا: "يمكن أن تنكروا إن لكم طائرة بهذا الشكل، ولكن ألا يعنيكم أن الطيار في قبضة يدنا". وبانتخاب الرئيس كينيدي أراد خروشوف إعادة المياه إلى مجاريها، فاقترح لقاءً مع الرئيس الجديد. تأبّى كنيدي في البدء أي لقاء مع خروشيف نتيجة للإساءة التي ألحقها بالرئيس أيزنهاور، وهو رئيس ليس ككل الرؤساء، بل كان قائدًا منتصرًا في الحرب. ولكن إزاء إقناع مستشاريه قَبِل كينيدي الاجتماع مع خروشوف في فيينا للتعارف دون أن تكون هناك أجندة للاجتماع. وما إن تم لقاء الرئيسين حتى أخرج خروشوف ورقة من جيبه ثم قال لكينيدي: "أنا أعرف أنه ليس لهذا الاجتماع أجندة، ولكنني رأيت أن أجد حلًّا لتردي العلاقات بين دولتينا بتقديم هذه الورقة". كانت الورقة التي دفع بها خروشوف إلى كينيدي تتضمن أسماء العملاء المزدوجين بين البلدين قائلًا : "لو أفلحنا في التخلص من نصف هؤلاء لانتهت نصف المشاكل بين بلدينا". ويقيني لو أفلح كل نظام حكم في السودان، وأي جماعة معارضة له، في التخلص من العملاء المزدوجين لكان تلاقيهما أسهل.

... ثم فاض الكيل

بعد ذلك اللقاء مع الرئيس وإيلائي السودان ظهري، وقع حادث حسبت معه أن الكيل قد فاض حتى أصبح السودان على شفا حفرة من النار، ولا منقذ من ذلك المصير إلا الله. حادث واحد ظننت معه، كما استشعر بعض صحب نميري الأقربين، أن شيئًا غريبًا يدور في ديوان الحاكم. رغم ذلك كان الاكتفاء بالشعور بالقلق أهون عند هؤلاء من مجابهة رئيس مفترس. تلك كانت هي المرحلة التي أحاط فيها نميري نفسه بمجموعة من نوع آخر من المشعبذين (المشعبذين القانونيين). تلك الجماعة نسبت نفسها إلى العلم، وليس لبعضهم من العلم شروى نقير. أولئك كانوا ذكرين ونصف ذكر، الذكران هما عوض الجيد والنيل أبو قرون. أما نصف الذكر فهي بدرية سليمان، وهي سيدة قانونية أثبتت لي التجارب فيما بعد أنها أكثر تمكنًا من مهنتها من رفيقيها، تكشف لي أيضًا من بعد تجارب أنها سيدة ذات قدرات فائقة على تطويع القانون لرغائب الحكام. ننعت هذه القانونية بنصف الذكر؛ لأنها، حسب القراءة المعوجة لكتاب الله من جانب رفيقيها، لا تمتلك من الحقوق في المواريث والشهادة إلا نصف ما للرجل، وليس لها في الولاية الكبرى نصيب. العته الذي انتاب الرجلين ذهب بهما إلى الإيحاء للرئيس بأن يحيّي عند دخول مكتبه المقاعد الخالية، ويسلم عليها تسليمًا لأن الملائكة تجلس عليها، ولا أدري من أين أتى أولئك المخطرفون بهذه الفرية. بتلك الجرأة أخذت تلك الجماعة تعبط بالرئيس بعد أن أصبح اسمه "ولي الأمر". ثم انضم إلى أولئك مشعبذ آخر يدعى الشيخ بابكر عبد الله إبراهيم جاء به إلى نميري رئيس المخابرات العسكرية السر محمد أحمد. ليت رئيس المخابرات جاء به إلى الرئيس مخفورًا لاتهامه بتخريب الاقتصاد، ولكنه دفع بشيخه للرئيس؛ ليكون حاميًا له من غدر الزمان. تلك مهمة ظننا أن الأقدر عليها الأمنيون الذين يحيطون بالرئيس ليلًا ونهارًا، منهم مَن هو شاكي السلاح، كما منهم مَن يخبئ سلاحه، وهو ينظر إلى ما حوله نظرة بازٍ وثّاب.

رغم ذلك أتى الحامي العسكري لولي الأمر بذلك المشعبذ الذي أصبح، بين عشية وضحاها، قومسيارًا للاقتصاد الوطني، وكان على رأس مشروعاته لإنقاذ الاقتصاد الوطني أسلمة البنوك وإلغاء كل الضرائب، واستبدالها بالزكاة موعزًا للرئيس بأن زكاة الغلال وحدها ستوفر للخزينة 600 مليون جنيه أيْ 108 بلايين دولار بحساب ذلك الزمان، فما بالك بما ستوفره زكاة الإبل من حُقة وبنت لَبون. ذلك القانون أثار فزعًا عند مسؤولي الاقتصاد، فهرع إلى ولي الأمر مهدي الفكي نائب محافظ بنك السودان وعبد الرحمن عبد الوهاب وزير الدولة بالمالية لينبهاه للكارثة التي ستحيق بالبلاد. ولكن الرئيس، فيما يبدو، كان مسحورًا (وأعني الكلمة حرفيًّا) بأضاليل المشعبذين. ما غاب عن الرئيس وشيخه أن الاقتصاد والمال، كان ذلك في السودان أو دولة بني بويه، هو في أول الأمر وآخره علم حساب وعدد. وأثبتت الأحداث صدق هذه الفرضية المجربة، إذ انخفضت الضرائب على الغلال إلى (2.5٪ ت) مما كانت عليه في "الجاهلية" السودانية. هذه الخزعبلات قابلها، إبراهيم منعم منصور، الذي عاد إلى الوزارة كعطار تمنى أن يصلح ما أفسده بعض الناس لا الدهر، بسخرية قارصة. كتب وزير المالية للرئيس أو (ولي الأمر) يقول إن وزارة المالية ستلتزم بالتوجيهات شريطة العمل بالإنفاق على مشروعات الدولة من أموال الزكاة على الوجه الذي جاء في كتاب الله ﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٦٠ ﴾ [التوبة: 60]. لم يستثنِ إبراهيم في رسالته إلا المصرف الخامس (وفي الرقاب) لأنه لو فعل لأوقع نفسه وحكومته في حرج؛ لأنه سيعترف بأن الرق حقيقة قائمة. لهذا أبلغ الوزير الرئيس نميري بأن وزارة المالية لن تتكفل إلا بالصحة والتعليم ومرتبات الموظفين (غير المحاسبين) باعتبار أن المحاسبين من "العاملين عليها".

تدمير الاقتصاد تبعه تدمير للقانون والدستور ألغي بموجبه أهم إصلاح قانوني تم منذ مطلع الاستقلال حتى عهد زكي مصطفى. من تلك القوانين التي

أعدت في عهد زكي مصطفى ما هو جديد على الموسوعة القانونية السودانية مثل قوانين الوكالة، والبيوع، والعقود التي أشرف على إعدادها الأستاذ باتريك سليم عطية والدكتور محمد الفاتح حامد، كما منها مراجعات في القانون الجنائي أشرف عليها الأستاذ محمد أحمد أبو رنات وساعده في مهمته المحامي عمر المرضي، ومراجعات لقوانين الإجراءات قام بها الأستاذان محمد إبراهيم النور ومجذوب علي حسيب. تلك القوانين أشادها بناؤون مهرة لا ذكران ونصف ذكر حديثو عهد بالمهنة. ومن المؤسي أن نميري عندما عهد بتلك المهمة لحديثي العهد بالقانون هؤلاء حرص على أن يقصي عن تلك المهمة حتى الأقربين إليه من رجال القانون القادرين: حسن الترابي، والرشيد الطاهر رغم مبايعتهما له وليًا للأمر. ذلك الإقصاء فيما نقدر، كان مقصودًا حتى لا يكون لأيٍّ منهما فضل في إقامة الخلافة الإسلامية التي وهبا عمريهما لتحقيقها. أيًا كان الأمر تبارى في سباق المبايعة كثيرون من أهل الحل والعقد وعلى رأسهم جوزيف لاقو الذي أدى البيعة لأمير المؤمنين قبل أن يخطو الخطوة الأولى التي ينبغي أن يخطوها قبل المبايعة، ألا وهي الدخول في الإسلام. أما الشيخ الترابي، فقد أقدم على المبايعة، وهو يروي على جماهير المبايعين حديثًا مشكوكًا في صحته يقول: "سيقوم على رأس كل مائة (أي مائة عام) مَن يجدد لهذه الأمة دينها". صح ذلك الحديث أو لم يصح فمن الضروري أن تعلم مَن هم مجددو المئة هؤلاء الذين جعل الشيخ حسن نميري واحدًا منهم؛ أولئك أوجزهم الإمام السيوطي حتى القرن التاسع الهجري في ثمانية، أولهم عمر بن الخطاب، وثامنهم الإمام الغزالي:

فكان عند المئة الأولى عمر	خليفة العدل بإجماع وَقر
والثامن الحبر هو البلقيني	أو حافظ الأنام زين الدين

وزين الدين كنية للإمام الغزالي.

وهكذا تآزرت فتاوى المتقحمين على الدين، وتسييس العلماء الحكماء له لتصيب إسلام أهل السودان في مقتل.

ما الذي فعل بعد سقوط نميري الذين آنسوا في أنفسهم الكفاءة من بين أهل الحل والعقد الجدد لإنقاذ أهل السودان من محنة قوانين الثالوث (عوض الجيد وأبي قرون وبدرية)؟

هل تصدق، أيها القارئ الكريم، أن من بين الذين أوكلت لهم هذه المهمة من بين أهل الحل والعقد الجدد من أدى قسم الولاء لهذه القوانين طوعًا واختيارًا، ومع ذلك لم يجدوا حتى اللحظة ضرورة لتبيان مواقفهم المتناقضة لرعاياهم في هذا الوطن الكليم؟ وربما لهذا السبب آثروا أن يطلقوا على تلك القوانين اسم قوانين سبتمبر مع علمهم، وعلمنا بأنه ليس في قوانين السودان قانون واحد سُمِّي بالشهر والسنة التي صدر فيها. أبعث على الدهشة ألّا يجد أهل الحل والعقد أولئك من بين قوانين السودان جميعها قانونًا واحدًا يعالج التشوهات في القانون الجزائي الذي أفرزته "قوانين سبتمبر" غير العودة إلى القانون الجنائي لعام 1975، وهو القانون الذي صدر في إطار الإصلاح القانوني الذي أشرف عليه زكي مصطفى في عهد الرئيس "المخلوع". لا عجب، فقد كان بديلهم أيضًا لحل ما كان يُسَمَّى "قضية الجنوب" هو العودة إلى اتفاقية أديس أبابا التي تم التوقيع عليها أيضًا في عهد الرئيس المخلوع. لهذا لئن أضحى نظام نميري نظامًا مخذولًا لا تكنفه عن الله كانفة؛ مما يستوجب الانتفاض عليه، يقفز إلى البال سؤالان الأول: ما الذي أعد المتنفضون لمعالجة أهم قضيتين كانتا تواجهان السودان: السلام في الجنوب، وإعداد القوانين الجنائية البديلة عن قوانين سبتمبر. أفهل تذهل أيها القارئ إن قلنا لك إن الحل الذي أتى به المنتفضون على نظام مايو كان هو العودة إلى اتفاقية أديس أبابا 1972 التي رماها معارضو نميري بكل المناقص دون أن يقولوا لأنصارهم دون مقدمة تمهيدية أو فذلكة خاتمة لماذا أصبح الاتفاق المنبوذ في فبراير 1972 هو اتفاق الخلاص في أبريل 1985؟ أوليس من حق أهل السودان على قادتهم أن يبينوا لهم مدعاة قبولهم لاتفاق رفضوه قبل ثلاثة عشر عامًا. وعلى أيٍّ أوقع قادة الانتفاضة أنفسهم في حرج عظيم عندما ظنوا أن علاج الأزمة التي دونهم هو إعادة الحياة لاتفاقية أديس أبابا، التي صممت

خصيصًا لمعالجة ما يُسَمَّى قضية الجنوب في حين أن الأزمة التي كانوا يواجهون في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، أصبحت هي أزمة السودان كما سمّاها الزعيم السياسي الذي كان يقودها. أما حول قوانين سبتمبر المنسوبة للإسلام، والتي قال عنها، السيد الصادق المهدي إنها لا تستحق إلا الرمي بها في مزبلة التاريخ فقد صمت المتنفضون عنها، إذ أغنتهم عن ذلك العودة إلى قوانين زكي مصطفى الجزائية لعام1985 التي صدرت أيضًا في زمان "المخلوع". حقًّا إن كان في إدمان الفشل ما يشين، فليس في انتحال أفكار الآخرين دون نسبتها إليهم ما يزين. رد الفعل على هذا الاختباط جاء في رسالة لجون قرنق إلى رئيس الوزراء الجزولي كرد على خطابه الذي كتب إليه ينبئه فيه عن مشروع قيادة الانتفاضة لحل مشكلة الجنوب لا حل مشاكل السودان. في ذلك الرد قال قائد الحركة:

- القضية المطروحة أمامنا ليست قضية الجنوب، بل قضية السودان، فلنتجه إلى الموضوع اللصيق بالقضية "The germane question".
- نحن لسنا أقلية لأحد، بل نحن سودانيون "Full Stop".
- فلننصرف إلى ما يلي:

- حل المجلس العسكري.
- تكوين حكومة من كل القوى السياسية بما فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان.
- إلغاء قوانين سبتمبر.

الجيش في معترك السياسة

تفشي الفساد واستيلاء المشعبذين على مراقي الحكم ما كان ليستمر دون أن يثير ثائرة الجيش. وإدراكًا من نميري لعدم رضاء الجيش عما كان يدور في الرئاسة، خاصة فيما يتعلق بالفساد، قام بعمل استباقي هو دعوة قيادات الحزب، ثم قيادات الجيش للقيام بتحليل ناقد لمسيرة الحزب والدولة؛ كلا الاجتماعين

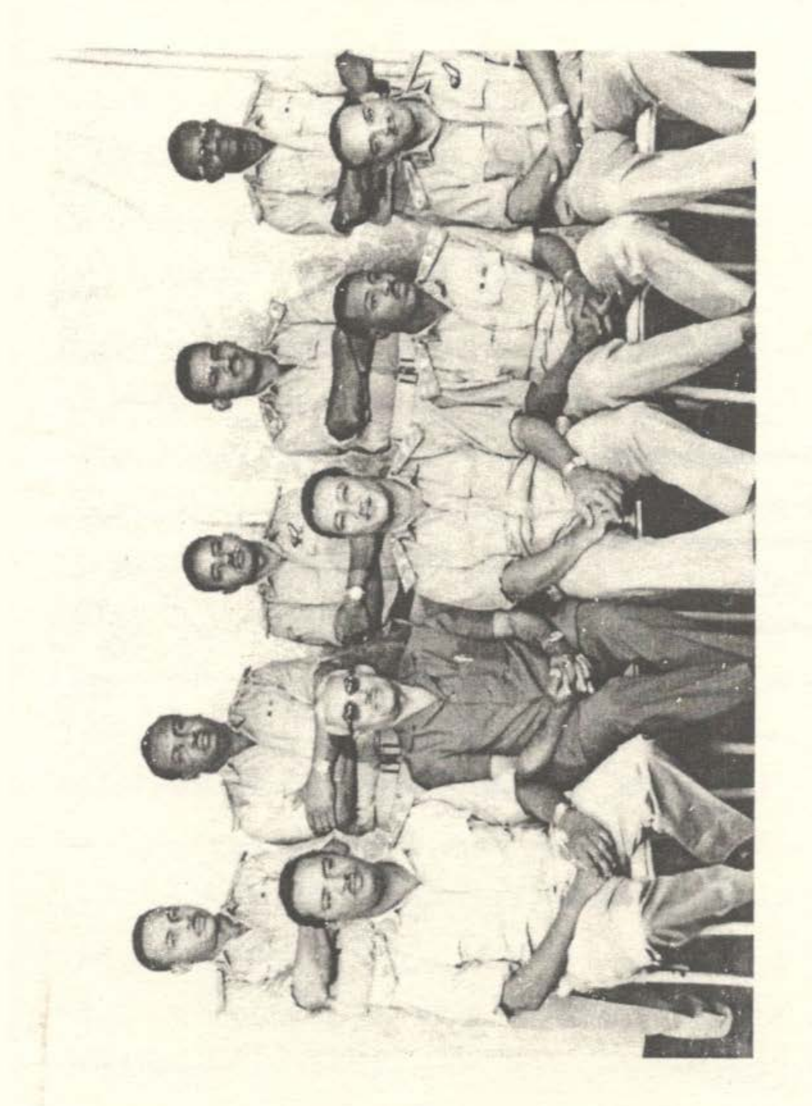
تصدرهما نائبه عبد الماجد حامد خليل. في الوقت نفسه أعلن نميري أنه سيستقيل من منصبه، وهذا إعلان لم يصدقه في السودان ذي المليون ميل مربع إلا رجل واحد هو المهندس يحيى عبد المجيد. كان يحيى آنذاك يشغل منصب الأمين العام المساعد للاتحاد الاشتراكي، وهو المنصب الذي عُين فيه بعد عودته من مؤتمر الأمم المتحدة للمياه الذي كان يشغل فيه منصب الأمين العام لما يربو على العام. يحيى، لمن لا يعرفه، رجل صدِّيق إن قال صدق وإن قيل له صَدَّق. أخذ يحيى إعلان الرئيس بجد؛ ولهذا اتصل برئيس القضاء خلف الله الرشيد يستشيره فيما ينبغي أن يفعل حسب الدستور والقوانين السائدة.

في الوقت نفسه لم يكن عبد الماجد أقل من يحيى احترامًا للأعراف والتقاليد، فأخذ المهمة التي عهدت إليه مأخذ جد إذ فتح الباب على مصراعيه للناقدين في الاجتماع الأول دون أن يلجم أي ناقد عن الحديث. وعلى مقربة من الاجتماع كان نميري يتابع الحوار عبر قناة تلفزيونية مغلقة، وهو يغلي في دواخله. أهم سبب لذلك الغليان كان هو الفسحة الواسعة التي أتاحها نائبه للناقدين. ولكن زاد من شعور الغضب الذي انتاب الرئيس توجه جماعة إليه من المشاركين في الاجتماع لا لينقلوا له ما دار في الاجتماع؛ لأنه كان به عليم عبر القناة التلفزيونية المغلقة، وإنما ليوغروا صدره ضد نائبه. في تلك المهمة أفلح النماسون، إذ تسعر الرئيس حنقًا على نائبه. وفي اليوم التالي التقى نميري بقيادات الجيش في مقر القيادة، ولم يكن اللقاء مع العسكريين أقل عنافة في الحديث عن الفساد من الاجتماع السابق. رغم ذلك لم يكن عبد الماجد على استعداد لأن يمضي لآخر الشوط بعزل الرئيس والاستيلاء على الحكم كما كان يدعو لذلك رئيس هيئة الأركان عز الدين علي مالك. ومن الواضح أن عبد الماجد، احترامًا للقسم الذي أداه كعسكري، آثر أن يكون عسكريًا في موقف سياسي، فانتصر عليه نميري الذي كان يجيد بمهارة فائقة لعبة استغلال السياسة لخدمة العسكرية، والعسكرية لخدمة السياسة.

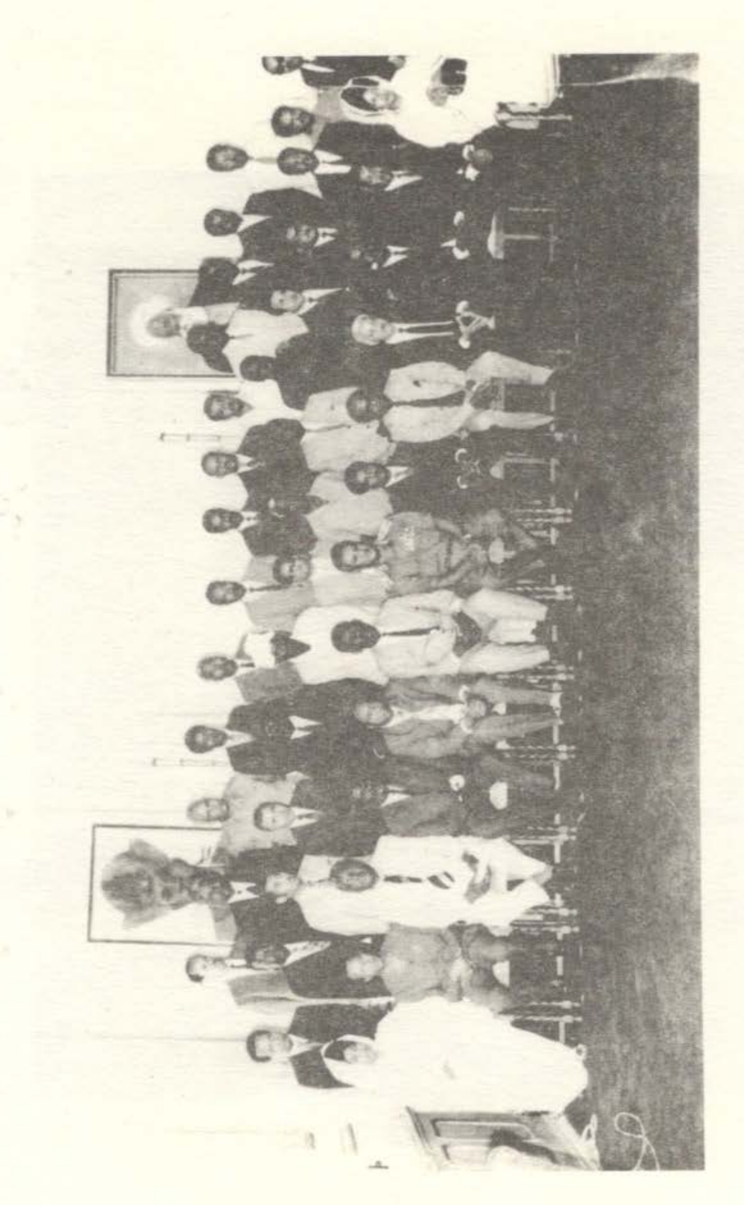
ملحق الصور الفوتوغرافية

للجزء الثاني

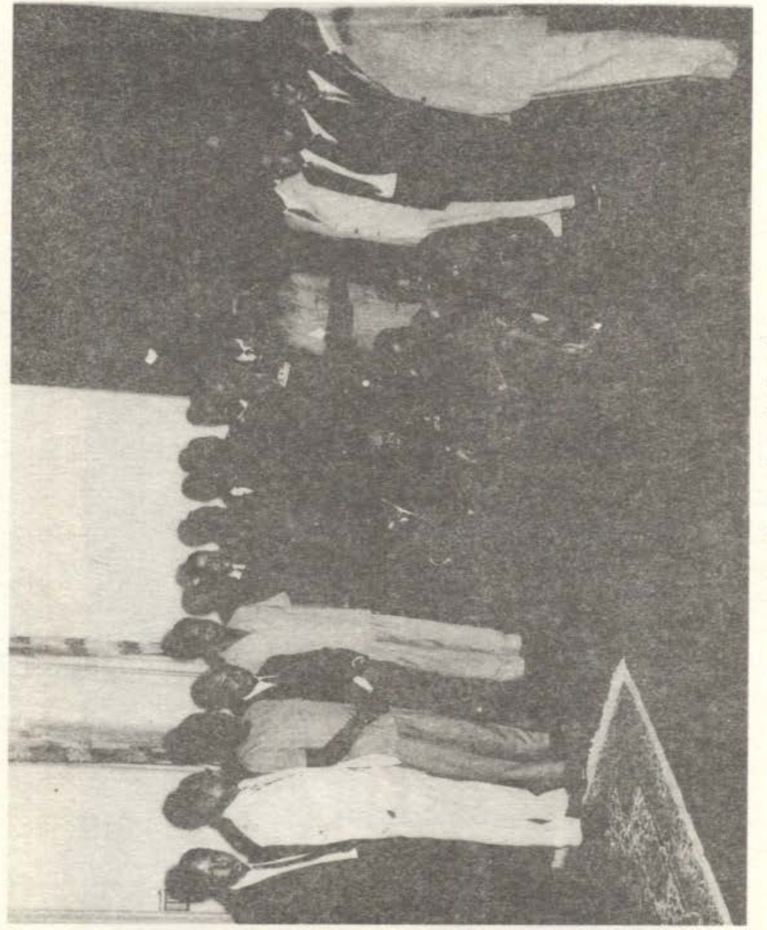




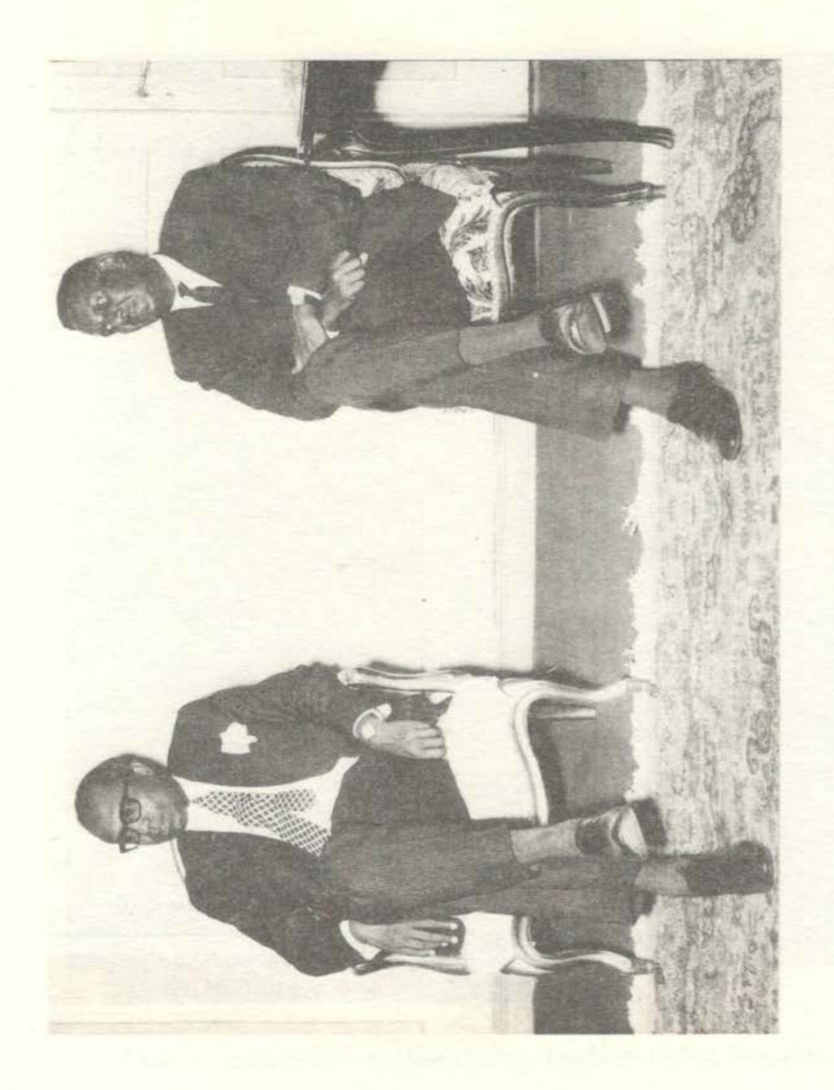
مجلس قيادة الثورة في تكوينه الأول



المؤلف في أول اجتماع لمجلس الوزراء بعد انتخاب الرئيس نميري

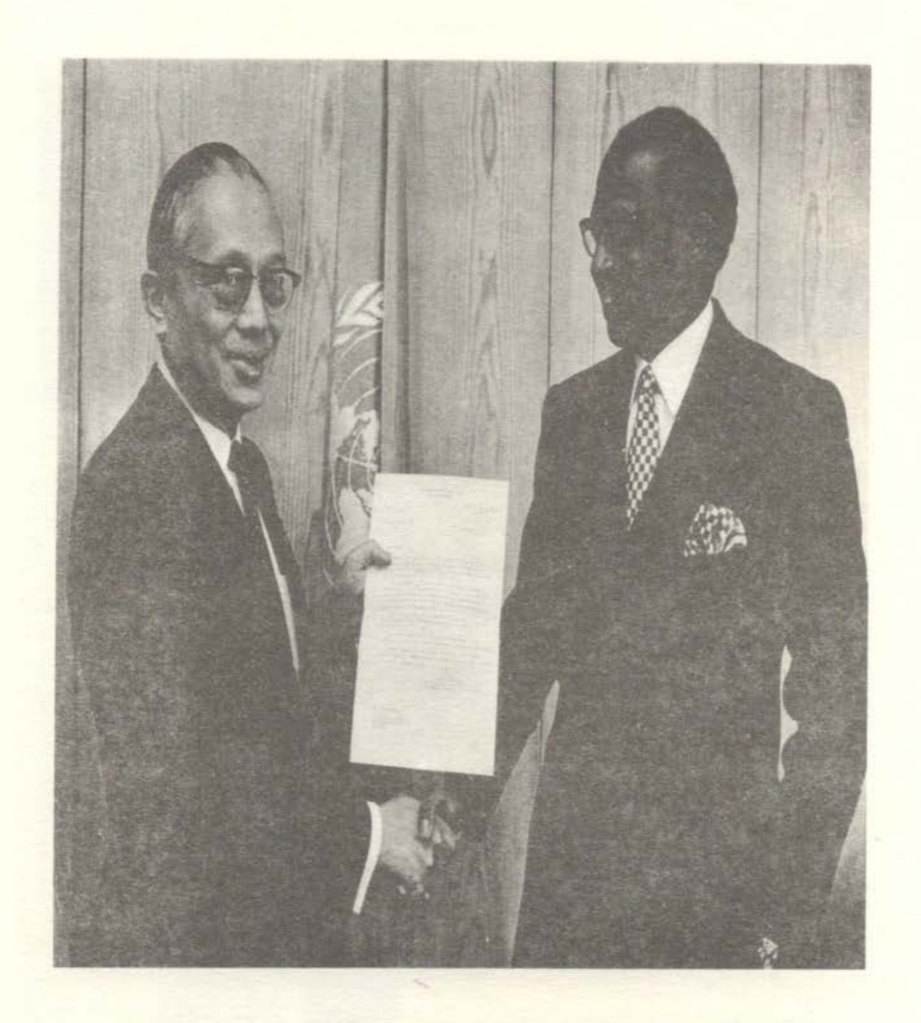


لقاء لمجلسي الثورة والوزراء



المؤلف مع وزير الثقافة والاعلام السوداني عمر الحاج موسى

في الامم المتحدة



المؤلف يقدم أوراق اعتماده سفيراً للسودان لدي الأمم المتحدة للأمين العام يوثانت



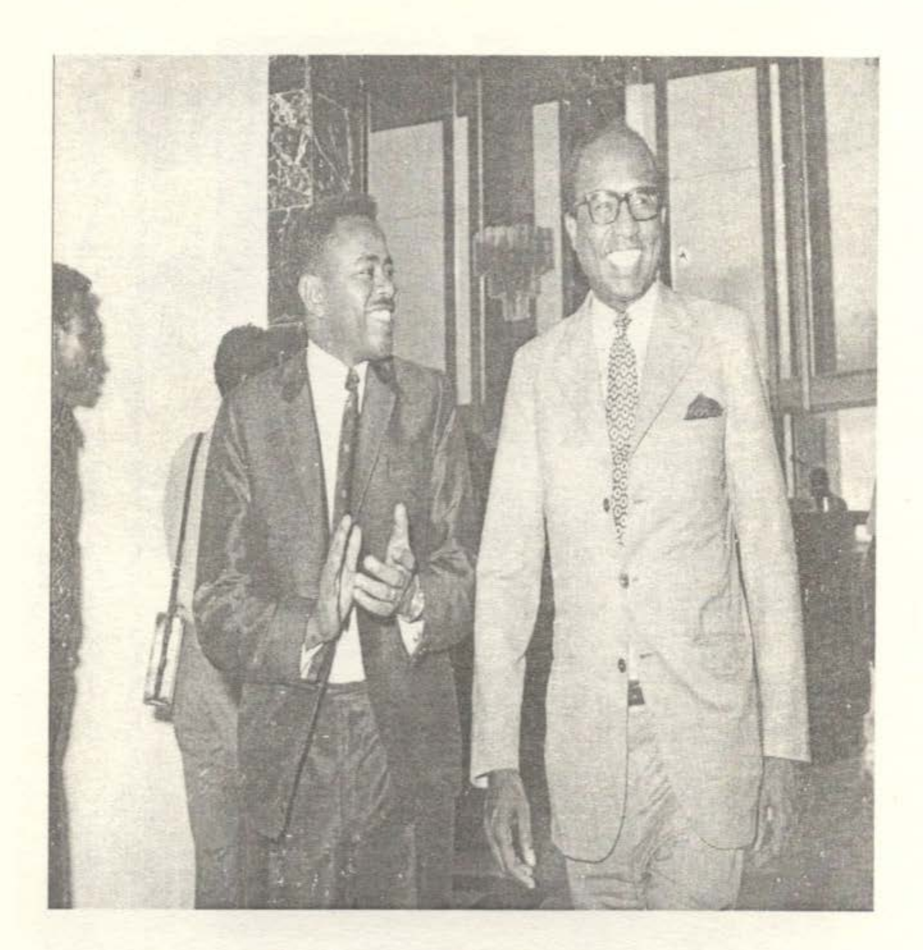
المؤلف يلقي خطاب الدورة في الجمعية العامة للأمم المتحدة



المؤلف وإلى يساره الدبلوماسي صلاح أحمد إبراهيم وإلى يمينه وزير خارجية الهند ثم الدبلوماسيين الطاهر
مصطفى ويوسف مختار وعمر الشيخ



المؤلف مع اعضاء البعثة الدبلوماسية بالأمم المتحدة في نيويورك وهم من اليمين الراحل عثمان محمد العوض، والراحل صلاح أحمد إبراهيم، والراحل ايزاك أودونق ثم المؤلف ومن بعد عمر الشيخ والراحلين يوسف مختار والطاهر مصطفى



المؤلف مع عضو مجلس قيادة الثورة زين العابدين محمد أحمد أثناء دخولهما قاعة اجتماعات الأمم المتحدة بأديس أبابا



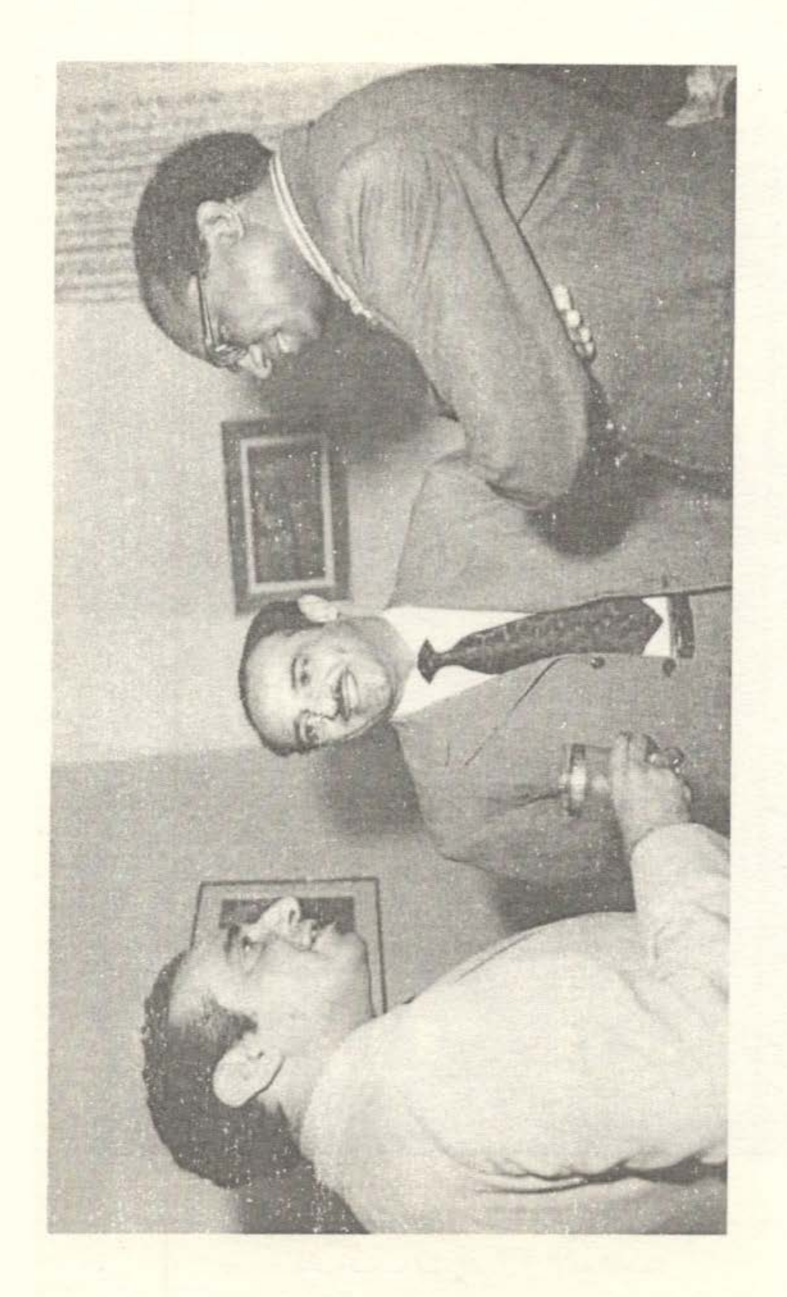
المؤلف وعلى يمينه السفير جمال محمد أحمد، وخلفه السفير عبدالعزيز النصري في إحدى جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة



المؤلف مع الملاكم محمد علي كلاي في الحفل السنوي لبعثة السودان بالأمم المتحدة، نيويورك



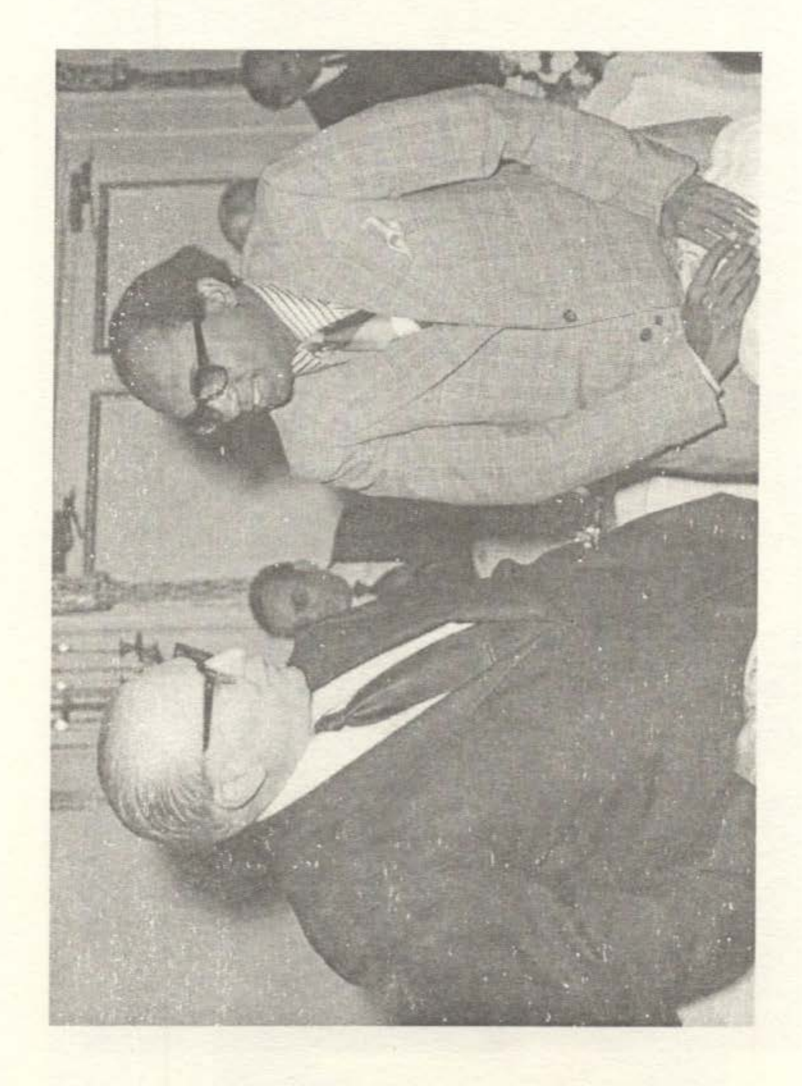
المؤلف وإلى يمينه بول مارك هنري نائب مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية والسفير طالب شبيب ممثل العراق في الأمم المتحدة



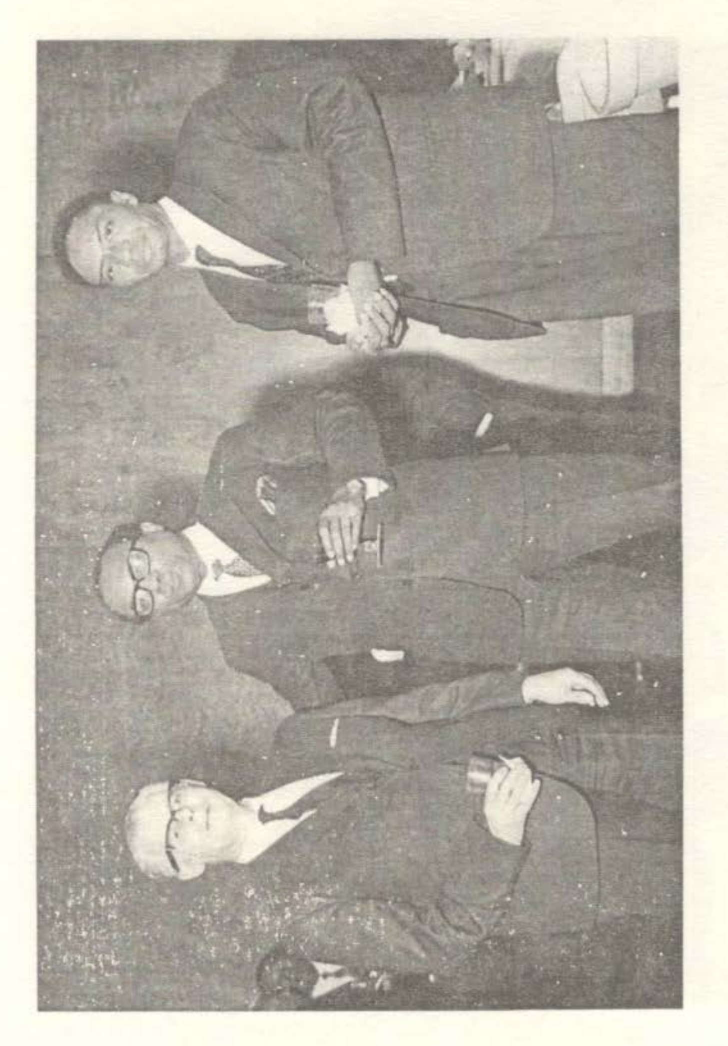
المؤلف مع الشيخ صباح الأحمد إبان عمله كوزير لخارجية الكويت وطالب شبيب سفير العراق بالأمم المتحدة



المؤلف مع السفير الأمريكي بالأمم المتحدة جورج بوش



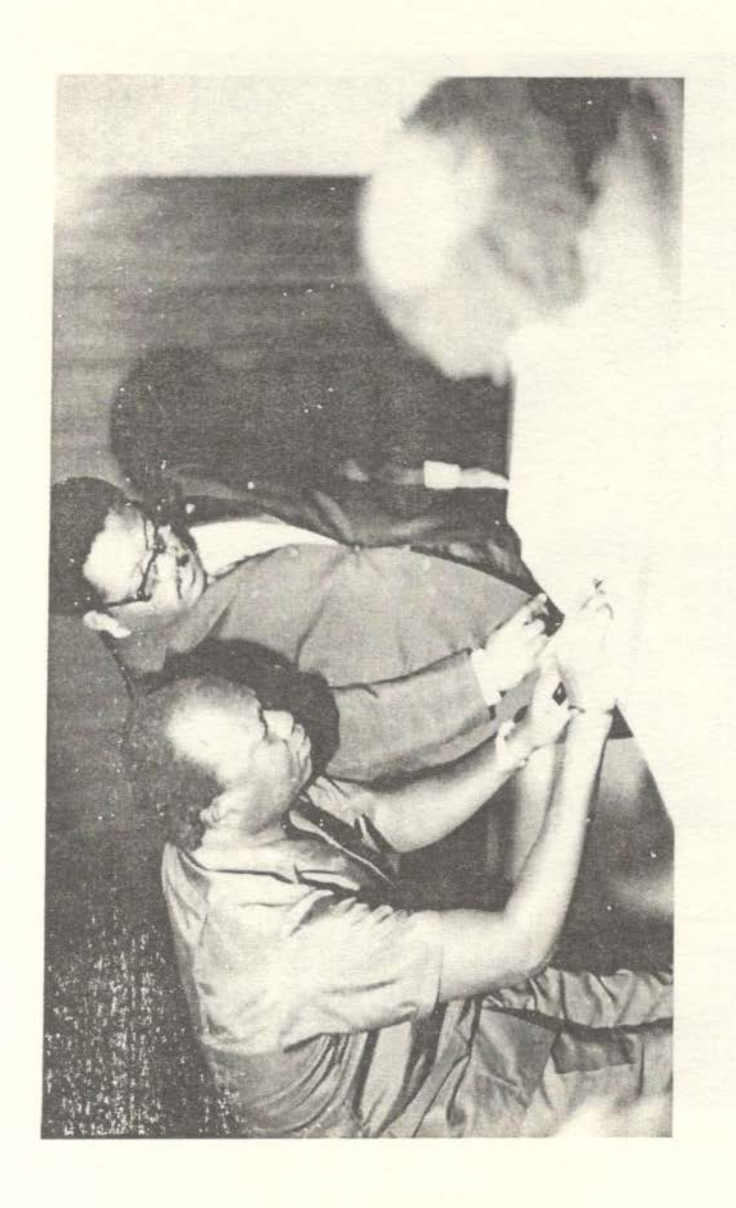
المؤلف مع السفير السوفيتي جاكوب مالك



المؤلف وعن يمينه بيريز فريرو مدير الاتحاد وعن يساره الدكتور جعفر محمد علي بخيت



المؤلف في لقاء مع الإمبراطور هيلاسلاسي ورئيس الوزراء الأثيوبي هابتي ولد ووزير الخارجية مناسي هايلي
للتشاور حول مفاوضات السلام بشأن الجنوب



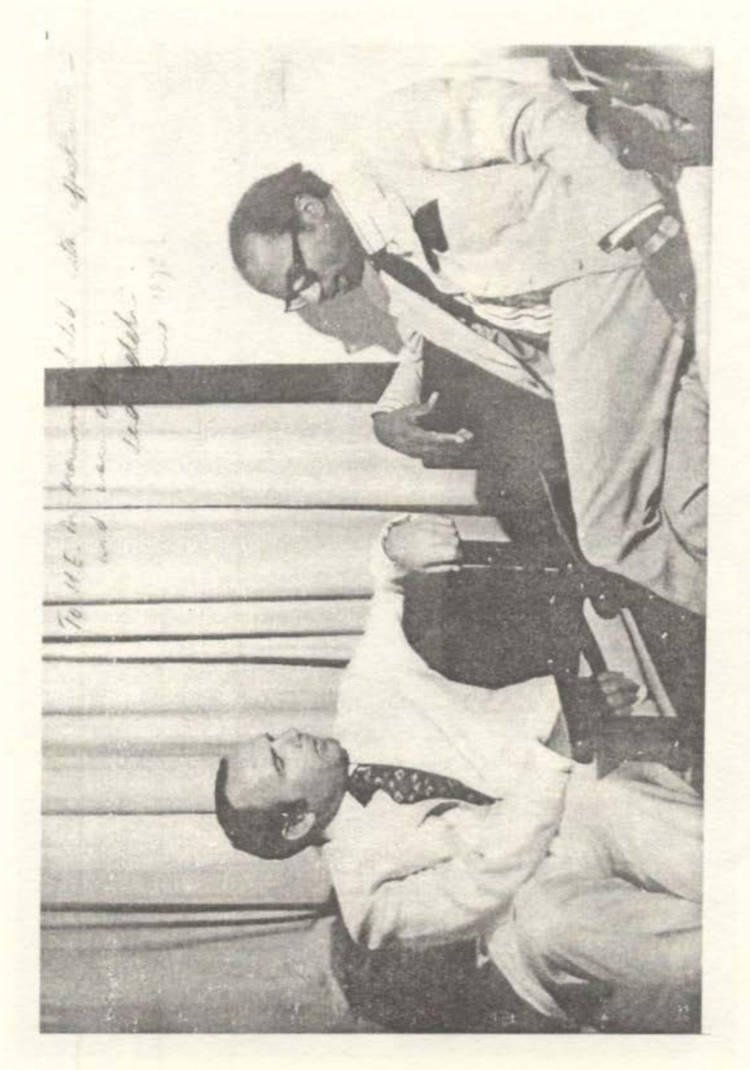
رئيس وفد جنوب السودان أوزبوني منديري يوقع على اتفاقية أديس أبابا بحضور وسيط مجلس الكنائس العالمي



المؤلف بين أبل ألير نائب رئيس جمهورية السودان (يسار) وجوزيف لاقو رئيس حركة تحرير جنوب السودان
)يمين (إبان الإعلان الرسمي لانتهاء الحرب في جنوب السودان



المؤلف مع أميلكار كابارال ممثل الحركات الأفريقية المناضلة ضد الاستعمار في مؤتمر القمة الأفريقي بالرباط

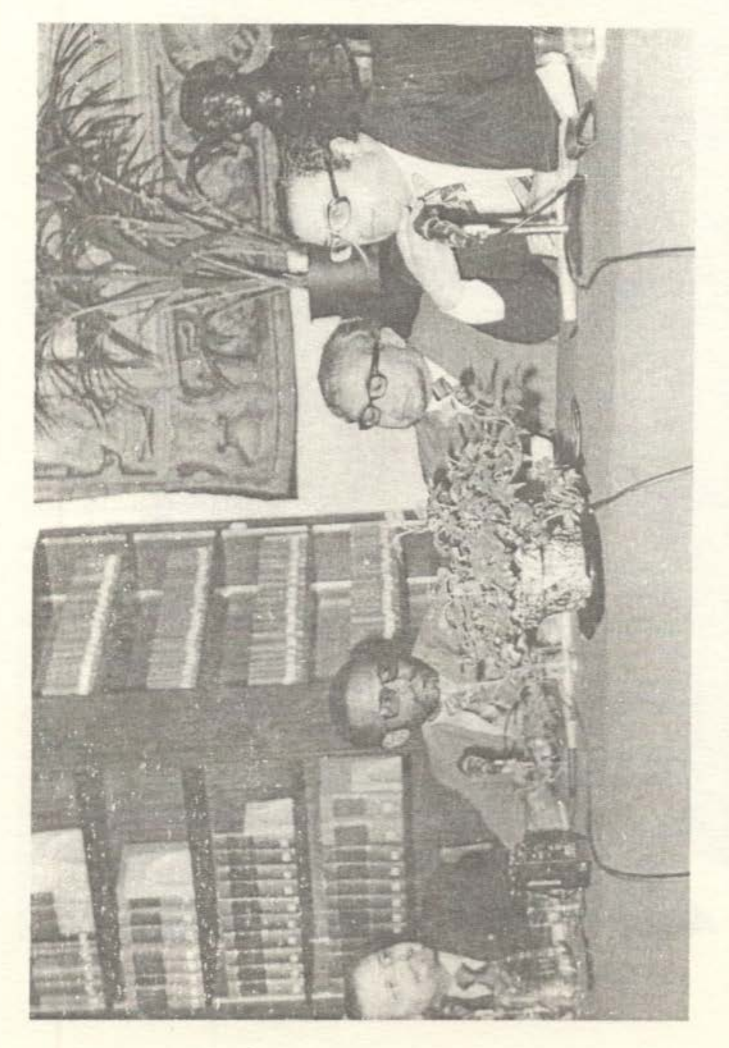


المؤلف مع المندوب السامي للاجئين الأمير صدر الدين أغا خان في زيارته للسودان لمتابعة الإشراف على عودة لاجئ جنوب السودان إلى وطنهم



المؤلف مع السفير عبدالله محجوب وزوجته

في مركز وودرو ويلسون للبحوث



ندوة حول الصحوة الإسلامية رتبها المؤلف بمعهد وودرو ويلسون بواشنطون وتضم من اليسار لليمين:
أحمد زكي يماني، حسن الترابي، خورشيد أحمد، كلوفيس مقصود



المؤلف مع مندوب الجامعة العربية في واشنطن كلوفيس مقصود

من محاولات محاصرة فساد خاشوقجي في نيويورك



استقبال المصرفي الأمريكي دفيد روكفلر للمؤلف في داره بنيويورك

ملحق الموضوعات

للجزء الثاني

Department of State

ACTION COPY

CONFIDENTIAL

54
Action

Control: 21133
Rec'd: JUNE 29, 1959
2:16 PM

NEA
Info
SS
SP
C
L
INR
H
EUR
P
UOP
IRC
OCB
USIA
CIA
OSD
ARMY
NAVY
AIR
RMR

FROM: KHARTOUM

TO: Secretary of State

NO: 1818, JUNE 27, 2 PM

SENT DEPARTMENT 1818, REPEATED INFORMATION CAIRO 281, LONDON 188.

EMBTEL 1731.

I CALLED ON SIDDIQ EL MAHDI JUNE 25 AND HE MADE FOLLOWING COMMENTS ON CURRENT SITUATION.

1. SIDDIQ SAID HIS FATHER AND HE HAD SUPPORTED NOVEMBER COUP WITH PROVISOS MILITARY REGIME MAINTAINED INDEPENDENCE SUDAN AND CONTINUED HAVE SUPPORT SUDANESE PEOPLE. TO DATE, HE SAID, MILITARY REGIME HAD SUCCEEDED WELL ON FIRST MATTER BUT IT NOW APPEARED AS IF SECOND PROVISO NOT BEING KEPT TOO WELL.

2. ON SUBJECT OF RETURN CIVILIANS TO GOVERNMENT HE INDICATED THIS DESIRABLE BUT DID NOT APPEAR TO BELIEVE RETURN WOULD TAKE PLACE IN IMMEDIATE FUTURE.

3. HE SAID HE BELIEVED UMMA-NUP COALITION COULD GOVERN COUNTRY AND WAS CRITICAL FORMER PRIME MINISTER KHALIL FOR NOT AGREEING TO SUCH COALITION PRIOR TO NOVEMBER 17, EVEN THOUGH NUP PRICE FOR SUPPORT WAS THAT AZHARI WOULD BECOME PRIME MINISTER.

4. SIDDIQ CONTRIBUTED TO CURRENT GUESSING GAME ON NUMBER ANSAR IN SUDAN (EMBASSY DESPATCH 322) BY SAYING ANSAR NUMBERED "CLOSER TO 5 MILLION THAN 4 MILLION". HE SAID ALL KORDOFAN AND DARFUR PROVINCES WERE ANSAR AS WERE 60 PERCENT BLUE NILE, 30 PERCENT NORTH AND EAST SUDAN AND 15 PERCENT OF THREE-TOWNS# AREA.

COMMENT:

745W.00/6-2759

EMW

FILED
24 1959

CLASSIFIED FILE

This Document must be Returned to the RM/R Central Files

UNLESS "UNCLASSIFIED" REPRODUCTION FROM THIS COPY IS PROHIBITED.

CONFIDENTIAL

PERMANENT
RECORD COPY • This copy must be returned to RM/R central files with notation of action taken •

الملحق 1: رسالة السفير الأمريكي بالخرطوم إلي وزير الخارجية الأمريكي حول الظروف التي أيد فيها الإمام عبد الرحمن انقلاب عبود نقلاً عن ابنه الصديق.

CONFIDENTIAL

-2- 1818, JUNE 27, 2 PM, FROM KHARTOUM

1. THERE NO PRESENT REASON BELIEVE KHALIL WOULD NOW BE ANY MORE RECEPTIVE HANDING OVER ROLE OF PRIME MINISTER TO AZHARI THAN HE WAS PRIOR NOVEMBER 17. HE NOT ONLY WOULD HAVE TO STEP DOWN BUT, PROBABLY, OUT ALSO.

2. WHILE KHATMIA SOURCES WOULD NO DOUBT HAVE A DIFFERENT ESTIMATE NUMBER ANSAR THAN SIDDIQ, EMBASSY ESTIMATE OF 2 MILLION ANSAR MAY BE TOO LOW.

MOOSE

PAB:INK/23

AS RECEIVED. WILL BE SERVICED UPON REQUEST.

NOTE: MESSAGE DELAYED IN TRANSMISSION.

CONFIDENTIAL

AIR POUCH PRIORITY SECRET SECURITY INFORMATION (Security Classification)

DO NOT TYPE IN THIS SPACE

745W.00/4-1053

FOREIGN SERVICE DESPATCH

NEA MESSAGE CENTER

FROM : USLO, Khartoum 123 DESP. NO.

TO : THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON. April 10, 1953 DATE

1953 APR 29 AM 10 30

REF :

hm

I For Dept. Use Only 430	ACTION NEA REC'D APR 28	DEPT. I N F O EUR OLI E UNA OTHER

SUBJECT: Political Views of Abdullah Bey Khalil

This Document Must Be Returned To DC/R Central Files

745W.00/4-1053

In the course of recent conversations, Abdullah Bey KHALIL, Secretary of the Umma Party, has given revealing information about the following aspects of Sudanese political development: the view of the Umma Party toward a republic, SAR and a monarchy; the future leadership of the Umma Party; and plans for a coalition government. He has also stressed the need for American aid in the economic development of the Sudan. In sum he noted that: Umma favors a republic, SAR has no plans to establish a monarchy, Sayed SIDDIK will relinquish the leadership of the Umma Party (probably in favor of Abdel Rahman Ali TAHA), and that an inter-party agreement has been made to form a coalition government after the elections. Abdullah Bey Khalil believes that only through American help can the Sudan achieve any sort of real economic development.

1. The Attitude of the Umma Party Toward a Republic

The Umma Party has never publicly espoused a republic. This is a matter of political importance because many critics of the Umma Party claim it is against a republic and intends to establish a monarchy with Sayed Abdel Rahman as King of the Sudan. According to Abdullah Bey Khalil the Umma Party is in favor of a republic and there is unanimous agreement about this among all of the Umma Leaders. Approximately six months ago he wrote out at the request of Sayed Abdel RAHMAN a statement explaining that SAR personally favored a republic. The plan was to have this statement issued publicly throughout the Sudan. One of SAR's other advisers, however, claimed that if this was done people would interpret it as a concession to pressure from the Socialist Republican Party, which has attacked SAR personally for opposing a republic. This adviser explained further to SAR that the release of such a statement would be considered weakness on his part. This counsel prevailed, and although SAR, according to Abdullah Bey Khalil, is genuinely in favor of a republic, this statement was never released.

Abdullah Bey Khalil believes it would still be wise to issue such a statement for only through issuance of such a statement could there be achieved a merger of the Umma and Socialist Republican Parties. These two parties believe more or less alike and should be united in his opinion. The obstacles to such a merger are the issuance of a public statement espousing a republic and the personality of Ibrahim BEDRI, leader of the SRP. Ibrahim Bedri made the mistake in Abdullah Bey Khalil's view of attacking SAR personally in a political campaign. The Ansar followers

LWC FILED 1953

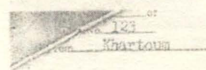
SECRET FILE

JSweeney:ef REPORTER SECRET SECURITY INFORMATION

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE

The action office must return this permanent record copy to DC/R files with an endorsement of action taken.

الملحق 2: رسالة جوزيف سويني ضابط الاتصال الأمريكي بالخرطوم حول اجتماعه مع عبد الله بيه خليل لإبلاغ الولايات المتحدة عن توجه حزب الأمة لخيار الجمهورية درءً للمزاعم حول رغبة الحزب في إقامة حكم ملكي في السودان.



SECRET SECURITY INFORMATION
(Classification)

Page ____ of
Encl. No. ____
Desp. No. ____
From ____

SAR cannot forgive Ibrahim Bedri for this deviation from what they consider good taste. Although Abdullah Bey Khalil believes eventually Umma and Socialist Republicans will be merged, he doubts that it will be possible to achieve this before the elections and, therefore, the Umma Party will have to contest the elections independently.

2. SAR and a Monarchy

Although at one time Sayed Abdel Rahman did entertain the thought of creating a monarchy in the Sudan with himself as king, Abdullah Bey Khalil went out of his way to assure me that SAR has given up this idea. SAR does not want to become King of the Sudan and does not want his son to be king. SAR believes a republic is the best form of government for the Sudan and will exert all of his influence to achieve this. However, once a republic is established, Abdullah Bey Khalil believes it is more than likely that SAR will be made the Head of State, probably in the office of President.

3. Future Leadership of the Umma Party

Sayed Siddik al Mahdi, the son of SAR, is now the President of the Umma Party. According to Abdullah Bey Khalil this happened in the following way: He, Abdullah Bey Khalil, was and still is Secretary of the Umma Party. He and SAR believed that this was the only kind of leadership the party needed in the early days. Many of the Ansar admirers of Sayed Siddik kept urging SAR to allow his son to become President of the party. SAR at first opposed this, and both he and Abdullah Bey Khalil agreed that this would not be a good development because of Siddik's youth and primarily because the family of the Mahdi should not become involved in day to day political leadership. During the absence of Abdullah Bey Khalil at the United Nations in 1947 the Ansar supporters of Siddik managed to convince SAR that Siddik should be made President, and this was subsequently done. According to Abdullah Bey Khalil SAR and Siddik both now recognize that this was a mistake. Therefore, SAR has now ruled that Siddik shall not run for a seat in the forthcoming Sudanese parliament and shall not be the future leader of the Umma Party. In the first place, SAR cannot afford to allow Siddik to stop running the business concern which manages the Mahdi interests. In the second place, SAR believes that Siddik should succeed to his position, which is that of a semi-religious, semi-political leader who is above the involvements of party politics.

Having made this decision, SAR initially wanted Abdullah Bey Khalil to continue the leadership of the Umma Party. Abdullah Bey Khalil requested that he be relieved of this because he is not in good health. Although he has not revealed this to his colleagues, Abdullah Bey Khalil claims to be suffering from high blood pressure and his doctor has advised him that he must slow down. He has now convinced SAR that the new leader of the Umma Party should be Abdel Rahman Ali Taha, the Minister of Education. Ali Taha is 50, well educated, and the smooth, diplomatic type of political leader. Abdullah Bey Khalil and he have a working arrangement which is secret between themselves. Because some members of the party will never give up the idea that Abdullah Bey Khalil should be its political leader, SAR has ruled that the issue must be decided in an open party executive meeting sometime in the future. When that time comes if the party insists, Abdullah Bey Khalil will continue, but

SECRET SECURITY INFORMATION

he will do everything possible to see that Ali Taha becomes the party leader. Abdullah Bey Khalil intends to continue as Secretary of the party, wants to work behind the scenes in political management, and would be willing to take a lesser cabinet post and would prefer Minister of Defense since he thinks of himself primarily as a soldier.

4. Coalition Government

Abdullah Bey Khalil believes it is important for the future of the Sudan that a coalition government be formed after the forthcoming elections. He believes the Umma Party will win these elections although he admits that he is prejudiced in this view, but he does not expect the Umma to win a clear and overwhelming majority. He claims that a secret agreement has been entered into between Umma and the NUF to form a coalition government. This coalition government will be on the basis that any party that wins 40 seats in the Legislative Assembly will be entitled to five cabinet posts, and a party that wins 30 seats will be entitled to three cabinet seats, and so on in decreasing order. The cabinet will probably consist of 12 members, and the party with the most seats will have the right to appoint the Prime Minister. Because he believes that the NUF has been primarily negative in its approach, Abdullah Bey Khalil is convinced that they must assume some responsibility during the period of self-government. The only way he sees to achieve this is to have them share in the coalition government. (Note how closely these views parallel those of Ibrahim AHMED, the pro-Umma member of the Governor-General's Commission. See Khartoum 90, March 13, 1953.) Such a coalition should last for the period of self-government, but when complete independence is achieved, then the coalition should be dissolved and the government should be formed on the straight party basis.

5. United States and Sudanese Economic Development

Abdullah Bey Khalil was severely critical of the British administration of the Sudan for its inefficient economic administration and planning. He claims that the dependence on cotton has been a particularly dangerous development. He urged the government to achieve more diversification. When he returned from America, he brought with him samples of nylon and other chemically prepared cloths and pointed out to his friends that these materials could be produced more cheaply than cotton. As Minister of Agriculture he recognized that for the foreseeable future the main emphasis of the Sudan will be on agriculture, but he insists there should be greater diversification and industrial development. He believes the British have deliberately prevented the building of industries to forestall industrial development in the Sudan and claims that their administration has been keyed to keeping the Sudan backward. He claims that many instances could be given to show that the British have insisted on importing British locomotives and other British merchandise when more efficient products and better quality could be obtained elsewhere in the open international market. Although he is not bitter about the British, he made the statement that they are simply not efficient industrialists in the modern sense. What the Sudan will require is an extensive system of communications and an economic planning system that will provide some rural industry and some intensification of urban industries. Abdullah Bey Khalil believes that only through American capital and advice can such development be worked out for the Sudan.

of
No. 123
From Khartoum

SECRET SECURITY INFORMATION
(Classification)

Page ____ of
Encl. No. ____
Desp. No. ____
From ____

COMMENT:

As a former leader of the Legislative Assembly, ex-Brigadier in the Sudan Defense Force, and a close personal friend of Sayed Abdel Rahman el Mahdi, Abdullah Bey Khalil is one of the most important political leaders in the Sudan. When the Sudanese speak of Abdullah Bey Khalil they invariably mention his courage. (A group once attacked his house accusing him of being pro-British, and he dispersed them single-handedly with gun fire, reportedly killing two.) Honest beyond reproach, the stains on Abdullah Bey Khalil's record are that he served as the Crown witness against the White Flag Movement in 1924 (a secret movement that was the beginning of Sudanese nationalism) and that he does not suffer fools patiently. Despite Abdullah Bey Khalil's intention to lessen his political activity, he will undoubtedly continue as a strong political force in the Umma Party. Abdullah Bey Khalil has spoken with unusual frankness to the reporting officer, and he has requested that care be taken of the confidential nature of his opinions. So far as we are able to tell, the above report seems to be the honest expression of the views of a forthright man.

Joseph Sweeney

Joseph Sweeney,
United States Liaison Officer.

cc: London
Cairo

SECRET SECURITY INFORMATION

30 Rockefeller Plaza
. New York, N.Y. 10112

Room 5600 247-3700

June 3, 1987

Dear Mansour:

Thank you so much for your very thoughtful letter. Unfortunately, I have not seen your book on Nimeiri, but I appreciate your asking your publishers to send me a copy. I will look forward to reading it.

Your information about the World Commission on Environment and Development -- as well as the copy of your report -- are especially timely. I have agreed to attend the World Wilderness Congress in Denver in September to give a major talk on the environment and development. I understand that one of the major objectives of this meeting is to bring people together from around the world for preliminary discussions before the report is addressed by the U.N. General Assembly. Thus this copy of the report certainly will help me in framing my own remarks.

With best wishes and much appreciation,

Sincerely,

David

David Rockefeller

His Excellence Dr. Mansour Khalid
World Commission on Environment and Development
Palais Wilson
52, rue des Paquis
CH - 1201 Geneva
SWITZERLAND

ملحق 3: رسالة ديفيد روكفلر للمؤلف حول تداول نميري في الشأن الاقتصادي وقضايا البيئة

No. PS 11-C-4



PARLIAMENT HOUSE
P. O. B. 372
KHARTOUM
SUDAN
Telegraphic Address : "PARLIAMENT"

24th. April, 1954.

Private Secretary.

The following resolutions were passed in the House of Representatives on 21st and 22nd April, 1954 :-

(1) Resolved :- That this House do approve the appointment of Sayed Dardiri Mohammed Osman as member of His Excellency the Governor-General's Commission under article 4 of the 1953 Anglo-Egyptian Agreement on the Sudan.

(2) Resolved :- That this House does not approve the appointment of Sayed Ibrahim Ahmed as member of His Excellency the Governor-General's Commission under Article 4 of the 1953 Anglo-Egyptian Agreement on the Sudan.

(3) Resolved :- That this House nominates Sayed Siricio Iro to be a member of His Excellency the Governor-General's Commission in place of Sayed Ibrahim Ahmed under Article 4 of the 1953 Anglo-Egyptian Agreement on the Sudan.

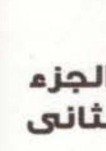
Resolutions to the same effect were passed in the Senate on 21st April.

E.F.A. KEEN
CLERK OF THE HOUSE OF REPRESENTATIVES.

Copy to:- Secretary,
Governor-General's Commission.

ملحق 4: قرار البرلمان بإعفاء إبراهيم أحمد من عضوية مجلس الحاكم العام

تذكرات من، وهوامش على، سيرة ذاتية



الجزء الثانى

منصور خالد

